مركز دراسات الوحدة العربية

أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي

أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

معدّو أوراق العمل :

احمد صدقي الدجاني
احمد يوسف احمد
السيد يسين
الياس خوري
برهان غليون
خلدون النقيب
سعيد بنسعيد العلوي
عبد الخالق عبد الله
عثمان سعدي
علي أومليل
ليلى شرف
محمد سليم العوا
محمد عبد الملك المتوكل

أزمة الخليج
وتداعياتها على الوطن العربي

مركز دراسات الوحدة العربية

أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي

أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

معدّو أوراق العمل :

أحمد صدقي الدجاني
أحمد يوسف أحمد
السيد يسين
الياس خوري
برهان غليون
خلدون النقيب
سعيد بنسعيد العلوي
عبد الخالق عبد الله
عثمان سعدي
علي أومليل
ليلى شرف
محمد سليم العوا
محمد عبد الملك المتوكل

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية/ معدّو أوراق العمل: أحمد صدقي الدجاني ... [وآخ.].

٣٧٥ ص.

يشتمل على فهرس.

١. حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١). ٢. ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي (١٩٩١: القاهرة).

956.7045

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

الطبعة الثانية: بيروت، آذار/مارس ١٩٩٧

المحتويات

كلمة الافتتاح .... خير الدين حسيب ٧
المشاركون ١١

القسم الأول
أوراق العمل

١ ـ حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية .... برهان غليون ١٧
٢ ـ الاستقلال والديمقراطية .... الياس خوري ٣٨
٣ ـ العناصر البنائية الدائمة في كارثة حرب الخليج .... خلدون النقيب ٤٣
٤ ـ التحليل الثقافي لأزمة الخليج .... السيد يسين ٤٦
٥ ـ العرب والشورى بعد أزمة الخليج .... محمد سليم العوا ٦٦
٦ ـ الحركة القومية العربية وضرورة مواجهة الذات ...... أحمد يوسف أحمد ٧٥
٧ ـ أزمة الخليج: خلفية الأزمة
دور الإدراك والإدراك الخاطىء .... عبد الخالق عبد الله ٨٥
٨ ـ قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني
بعد حرب الخليج .... أحمد صدقي الدجاني ٩٤
٩ ـ الحرب والدرس: الوعي العربي
لأزمة الخليج في المغرب .... سعيد بنسعيد العلوي ١١٠
١٠ ـ موقف الأردن من أحداث الخليج: الموقف الرسمي،
الشعبي، وموقف المثقفين .... ليلى شرف ١٢١
١١ ـ موقف اليمن الشعبي والنخبوي والرسمي
من أزمة الخليج .... محمد عبد الملك المتوكل ١٣٠
١٢ ـ من أجل المستقبل .... علي أومليل ١٤١
١٣ ـ ردود فعل الرأي العام الجزائري إزاء أزمة الخليج .... عثمان سعدي ١٤٧

القسم الثاني
قضايا للمناقشة

أولاً : صنع جذور الأزمة ١٥٩
المناقشات ١٦٠
ثانياً : ادارة الأزمة ٢٠٩
المناقشات ٢١٠
ثالثاً : تقويم أهداف الأزمة ٢٦١
المناقشات ٢٦٢
رابعاً : الأزمة ومستقبل النظام العربي ٢٨٢
المناقشات ٢٨٣
خامساً : ما العمل؟ ٣١١
المناقشات ٣١٣

الملاحق

ملحق رقم (١): مخطط الندوة ٣٥٧
ملحق رقم (٢): برنامج الندوة ٣٦٠
فهرس ٣٦٣

كلمة الافتتاح

خير الدين حسيب (*)

الأخوات والإخوة

يسرني نيابة عن مركز دراسات الوحدة العربية أن أرحّب بكم جميعاً، وبمشاركتكم في هذه الندوة.

لقد جاء توقيت عقد هذه الندوة، وشكل تنظيم انعقادها، مما يتطلب من المركز بعض التوضيح. وفي ما يتعلق بتوقيت عقدها الآن بعد حوالى تسعة أشهر من تاريخ الانفجار المعلن لهذه الأزمة، وبعد حوالى الشهرين من توقف الجانب العسكري منها، وما تبين من هول الكارثة التي أسفرت عنها حتى الآن، لأن هذه الأزمة ـ المحنة ـ الكارثة مسّت الأمة العربية كلها في صميمها، وكانت درجة الإحساس وما قد تسفر عنه من نتائج تمس حاضر الأمة العربية ومستقبلها: شعوباً ونخباً مثقفة وأنظمة، حادة وشديدة الانفعال، بحيث بدا، بل حدث، أن الحوار الهادىء العقلاني حولها كان متعذّراً إلى حدّ كبير، وأنه كان هناك استقطاب شديد في الرأي، وفي ردود الفعل، واختلافات شديدة في زاوية النظر إلى ما حصل، وإلى تحديد نقطة البداية أو المسؤولية فيها. وكان الانقسام في الرأي، وخاصة بين المثقفين، وحدّة الانفعال الشعبي بالحدث، والنقص في المعلومات لتفسير وتحليل بعض المفاصل والمواقف الرئيسية في هذه المحنة العربية، بدرجة بدا ولفترة طويلة، أن النقاش وتبادل الرأي حولها لم يكن ممكناً ولا مثمراً.

وزاد في صعوبة الحوار حولها طيلة الفترة الماضية، أنه بجانب الأهداف المعلنة للأطراف الرئيسية في الأزمة، كانت هناك «نوايا» و«أهداف غير معلنة»، وكان النقاش حولها وقبل أن يتم الكشف والتعبير عن معظم تلك الأهداف، أمراً صعباً ومحل خلافات شديدة.

كما كان من الصعب، في ظل تلك الأجواء، مناقشة التوقعات والنتائج المحتملة قبل أن تنتهي مرحلة العمل العسكري من هذه الأزمة وتتبين تلك التوقعات والنتائج. ولذلك لم يشأ المركز طيلة هذه المدة، وباستثناء مقاربات فكرية محدودة وغير مباشرة حولها، أن يساهم في ازدياد تلك الانقسامات وحدّتها.

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

والآن، وبعد أن حدث كل ما حدث، وتبيّنت معظم النوايا والأهداف غير المعلنة، واتضح حجم الكارثة وما ينتظر الأمة العربية، فقد بدا للمركز أن هناك حاجة ماسة لوقفة فكرية هادئة وموضوعية تناقش ما حصل وتقيّم نتيجة الحصاد. كما يأمل المركز أن ننجح في هذه الندوة، وفي ما بيننا، في استكمال وتبادل المعلومات والمعطيات والزوايا المختلفة التي ينظر منها، وتحلّل ما حدث، وتستشرف ما سيحصل.

أما عن شكل انعقاد هذه الندوة وبرنامجها، فهو شكل غير تقليدي من نمط ندوات المركز الكبيرة. فقد كان يؤخذ على الشكل التقليدي لندوات المركز، التي تأخذ شكل أبحاث وتعقيبات عليها ومناقشات حولها. إن ذلك الشكل لم يساعد على حدوث حوار وتفاعل فكري كاف بين المشاركين، ممّا حدا المركز على أن يجرب نمطاً آخر من أشكال الندوات تمت تجربته بنجاح بالغ في ندوة «الحوار القومي ـ الديني» التي عقدت في القاهرة، حيث تم الاكتفاء بعدد محدود من أوراق العمل، عرضت في الندوة للاستفادة منها في إغناء مناقشاتها، ولكنها لم تناقش في الندوة. وجرى النقاش حول جدول أعمال مفصّل وتحت عناوين رئيسية لموضوع الندوة، مع تساؤلات فرعية تحت كل عنوان رئيسي منها. وقد مكّن ذلك الأسلوب المشاركين من قيام حوار حقيقي بينهم. وكانت مناقشات تلك الندوة من أغنى حصيلة مناقشات المركز، وتمخضت عن حوار بناء وإيجابي وهادىء بين المشاركين، رغم حساسية الكثير من المواضيع التي ناقشتها الندوة. وأقرر أمامكم بكل تواضع، وبينكم بعض الإخوة الذين حضروا تلك الندوة، أنها كانت من أمتع ندوات المركز وأهمها وأكثرها تأثيراً وفاعلية في الموضوع الذي عالجته، وأنها كانت تمثّل بداية نقطة تحوُّل فعلية في علاقات صحية بين هذين التيارين، وتمخضت عنها نتائج فكرية وسياسية هامة. وكان لشكل انعقاد تلك الندوة ومناقشاتها دور بارز وفعّال في ما حققته من نتائج.

ولذلك ارتأى المركز أن تأخذ الندوة الحالية الشكل نفسه لندوة «الحوار القومي ـ الديني» وأن يعد من يريد من المشاركين، وممّن طلب منهم، إعداد أوراق عمل قصيرة توزع على المشاركين في الندوة للاستفادة من المعلومات التي فيها في المناقشات، ولكن أوراق العمل تلك لن تعرض وتناقش في الندوة، وإنما ستظهر مع مناقشات الندوة في الكتاب الذي سيصدر عن المركز حولها.

كما استفاد المركز في تنظيم هذه الندوة في تجنّب، وتجاوز ثغرة هامة في بعض الندوات التي عقدت في القاهرة، حيث سمح للصحفيين وبعض المراقبين بحضورها، وكانت النتيجة في تلك الندوات إهمال معظم الصحافة المصرية، إلّا نادراً، لكل ما دار في تلك الندوات، أو حدوث تشويه متعمّد في نقل مناقشات تلك الندوات في عدد من الصحف المصرية التي اهتمت بنقل بعض ما دار فيها، وقيل وحوِّر عدد كبير من تلك المناقشات بشكل أساء إلى الندوة وإلى بعض المشاركين، وغالباً ما كان عنوان (مانشيت) ما نقل في تلك الصحف عن الندوة يختلف، بل وأحياناً يتناقض مع مضمون ما تضمنه الخبر. وكان الاجتزاء وطريقة العرض والمضمون لا تعكس بأمانة ما دار في تلك الندوات، كما كان اختيار ما نشر انتقائياً

ويعكس غالباً توجه تلك الصحف. ولذلك ارتأى المركز أن تكون هذه الندوة «مغلقة» وأن تقتصر على المشاركين فقط لتجنب تكرار ما حصل، وليطمئن المشاركون إلى عدم إساءة نقل، وعرض، مناقشاتهم في هذه الندوة، في الصحافة.

كما يحرص المركز على أن تتوافر لهذه الندوة، كما في كل ندوات المركز السابقة، الحرية الكاملة للمشاركين في التعبير عن آرائهم، وأن يشعروا أنهم يستطيعون بكل حرية وأمان أن يفكروا في هذه الندوة بصوت عال دون خشية من سوء فهم أو أحكام مسبقة، وأن يتم في هذه الندوة حوار عميق وهادىء ومسؤول، يحترم وجهات النظر الأخرى ولا يصادرها. ولذلك يحرص المركز على أن يوضح للسادة المشاركين في هذه الندوة أن ليس كل ما يقال في مناقشات هذه الندوة سينشر في الكتاب الذي سيصدر عنها، فلكل مشارك أن يقول ما يشاء وما يراه أثناء مناقشات هذه الندوة، ثم يحدد هو، وحدَه، دون تدخل من المركز ما يريد أن ينشر من مداخلاته ومناقشاته، حيث سيطلب من كل مناقش، كما جرت العادة في ندوات المركز، أن يسجل مداخلته كتابة، حيث ستتولى السكرتارية طباعتها على الآلة الكاتبة وعرضها عليه ثانية للتأكد من صحتها، وستكون تلك المداخلات المكتوبة، وليس المناقشات الشفوية نفسها، هي أساس ما سينشر في الكتاب الذي سيصدر عن المركز حولها. ودون تدخل من المركز في محتوى تلك المناقشات، وسيظل المركز، كما كان دائماً، حريصاً على هذه الأمانة التي ستحمّلونه إياها. ولذلك أرجو أن يأخذ الإخوة المشاركون جميعاً حريتهم الكاملة في المناقشات.

وقد حرص المركز في الإعداد لهذه الندوة، أن يكون عدد المشاركين فيها محدوداً نسبياً، وأن يدعى إليها من يمثّلون أجيالاً، وأقطاراً عربية، واتجاهات فكرية، ورؤى مختلفة. وقد تعذر على عدد محدود من الإخوة من بعض الأقطار العربية حضور الندوة لأسباب والتزامات شخصية طارئة، أو لاعتبارات عملية، أو لتعذر حصول بعضهم على التأشيرة اللازمة لحضور هذه الندوة، أو الحصول على جواز سفر من بلدانهم أصلاً. كما آمل أن يلتحق بنا في جلسة بعد الظهر بعض الإخوة الذين حتمت مواعيد الطائرات وصولهم القاهرة هذا اليوم وليس قبله.

كما حرص المركز في هذه الكلمة الافتتاحية على ألا يشير من قريب أو بعيد إلى موقف أو تحليل أو تقييم لجانب أو آخر من هذه الأزمة، حرصاً منه على أن يأخذ المشاركون حريتهم الكاملة في مناقشات هذه الندوة.

يبقى عليّ واجب التقدم بالشكر، وأن أشيد باعتزاز بالجهد الذي بذله الإخوة جميل مطر وأحمد يوسف أحمد في إعداد مخطط هذه الندوة، ولكن المركز وحده يتحمل مسؤولية المخطط النهائي للندوة.

مرة أخرى، أرحّب بكم، وأشكركم على حضور هذه الندوة.

والسلام عليكم.

المشاركون(*)

د. أحمد يوسف أحمد، (مصر)، — أستاد العلوم السياسية في جامعة القاهرة. ومدير مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة.

د. أسامة الغزالي حرب، (مصر)، — خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ـ القاهرة.

أ. الياس خوري، (لبنان)، — كاتب لبناني، ومسؤول الصفحة الثقافية في جريدة «السفير» اللبنانية.

أ. برهان دجاني، (فلسطين/ الأردن)، — أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية، عمّان ـ الأردن.

د. برهان غليون، (سوريا)، — أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة باريس الأولى، ومستشار بمنظمة اليونسكو.

أ. جميل مطر، (مصر)، — مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل ـ القاهرة.

د. حسام عيسى، (مصر)، — أستاذ في كلية الحقوق، جامعة عين شمس ـ القاهرة.

د. خلدون النقيب، (الكويت)، — أستاذ علم الاجتماع في جامعة الكويت.

د. خير الدين حسيب، (العراق)، — مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

د. سعيد بنسعيد العلوي، (المغرب)، — أستاذ الفلسفة وعلم الاجتماع في جامعة محمد الخامس، الرباط ـ المغرب.

(*) رُتّبت الأسماء حسب الحروف الهجائية (المحرر).

أ. السيد يسين، (مصر)،	أمين عام منتدى الفكر العربي.
أ. صلاح الدين حافظ، (مصر)،	كاتب وصحافي، رئيس تحرير صحيفة الأهرام الدولية.
أ. طلعت مسلّم، (مصر)،	لواء أركان حرب متقاعد.
أ. عادل حسين، (مصر)،	رئيس تحرير جريدة «الشعب» القاهرية.
د. عبد الخالق عبد الله، (الإمارات)،	قسم السياسة - جامعة الإمارات العربية المتحدة.
أ. عبد الوهاب الباهي، (تونس)،	محامٍ من تونس.
د. عثمان سعدي، (الجزائر)،	عضو مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - الكويت.
د. عصام نعمان، (لبنان)،	محامٍ، ومعاون المدير العام للشؤون القانونية والإدارية في مركز داراسات الوحدة العربية.
د. علي أومليل، (المغرب)،	استاذ في جامعة محمد الخامس، الرباط - المغرب.
د. علي الدين هلال، (مصر)،	مدير مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة.
السيدة ليلى شرف، (الأردن)،	وزيرة الإعلام في الأردن سابقاً، وعضو مجلس الأعيان الأردني.
أ. ليث شبيلات، (الأردن)،	نائب في مجلس النواب الأردني.
أ. محمد البصري، (المغرب)،	مفكّر وسياسي.
السيد محمد حسن الأمين، (لبنان)،	رجل دين علامة، وقاضٍ.
أ. محمد حسنين هيكل، (مصر)،	صحافي ووزير سابق.
د. محمد سليم العوا، (مصر)،	محامٍ، ومن قيادات جماعة الاخوان المسلمين في مصر.
د. محمد عبد الله المطوع، (الإمارات)،	أستاذ علم الاجتماع في جامعة العين بالإمارات.
د. محمد عبد الملك المتوكل، (اليمن)	وزير سابق، واستاذ في جامعة صنعاء.
أ. محمد فائق، (مصر)،	وزير سابق، ومدير عام دار المستقبل العربي - القاهرة.
أ. محمد الميلي، (الجزائر)،	سفير الجزائر في القاهرة.
د. محمود عبد الفضيل، (مصر)،	أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة.
د. مسعود ضاهر، (لبنان)،	أستاذ التاريخ الحديث في كلية الأداب والعلوم الانسانية - الجامعة اللبنانية.
د. مصطفى التير، (ليبيا)،	استاذ علم الاجتماع في جامعة الفاتح، طرابلس الغرب - ليبيا.

أ. **معن بشور** (لبنان)،	رئيس تحرير مجلة «المنابر» - بيروت.
د. **منصف المرزوقي**، (تونس)،	باحث عربي من تونس.
أ. **نجاح واكيم**، (لبنان)،	نائب في المجلس النيابي اللبناني.
د. **يحيى الجمل**، (مصر)،	وزير سابق، واستاذ في جامعة القاهرة.

القِسم الاول

أوراقُ العمَل

- ١ -

حَربُ الخَليجِ وَالمواجهَةِ الاستراتيجيّة في المنطقةِ العربيّة

برهـــان غـــليون (*)

أولاً: مغزى الحرب أو العداء للعرب

ليس هناك اليوم من يؤمن بأن الولايات المتحدة والدول الغربية قد أرسلت إلى المشرق العربي أكثر من نصف مليون جندي كي تضمن مصالح الشعب الكويتي أو تطبّق القانون الدولي أو الاستقرار في الخليج. بالمقابل، هناك من شدّد على أهمية المصالح المتعلقة بمصادر الطاقة النفطية وما تمثّله من حاجة ضرورية للصناعة ومصدر للرساميل الخاصة، وما يمثله التحكم بها من وسيلة جاهزة للضغط على الدول الصناعية. وهناك من أبرز رغبة الولايات المتحدة في بناء النظام العالمي الجديد وتأكيد هيمنتها الدولية بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي من المنافسة الدولية. وهناك من ركز بين العرب، والمسلمين خاصة، على أولوية تدمير القدرة العسكرية للعراق من أجل ضمان أمن اسرائيل، أو وقف تقدّم قوة عربية صاعدة يمكن أن تهددها في المستقبل. وبالرغم من أن الأهداف المذكورة لم تغب عن بال الاستراتيجية الأمريكية، والغربية عامة، إلا أن الهدف الأول والحاسم للحرب، الذي يتضمن الأهداف السابقة ويتجاوزها، هو في اعتقادي منع نشوء أية قوة عربية أو اسلامية ذات حد من الاستقلالية في قرارها السياسي يشجع على تكوين دينامية تجميع، أو توحيد. اقليمية تقلب المعادلة الجيو - سياسية في حوض المتوسط والعالم. وهذا هو الذي يفسّر حصول التفاهم الغربي الشامل، ربما لأول مرة في التاريخ الحديث، بعد التفاهم الغربي الذي حصل في القرن الماضي ضد محمد علي، والذي جاء في ظروف مماثلة تماماً، حول العراق والتحريم على الأقطار العربية والاسلامية جميعاً السيطرة على التقنية النووية. وهو الذي يفسر أيضاً شمول هذا التفاهم القضاء على القدرة الاقتصادية والتقنية للعراق، وعدم الاكتفاء بتدمير قدرته العسكرية، وهو الأمر نفسه الذي حصل لمصر محمد علي أيضاً.

(*) أستاذ الاجتماع السياسي، ومستشار في اليونسكو، باريس.

هذا لا يعني أبداً أن تقدم العراق التقني كان سيفتح فرصة لتحقيق التقارب أو الاتحاد العربي أو الاسلامي ولكن يعبّر عن قاعدة ثابتة في الاستراتيجية الغربية تقول إن أفضل وسيلة للحفاظ على الوضع الراهن في الوطن العربي والعالم الثالث هي عدم السماح ببروز أي قطر عربي أو اسلامي قوي يمكن أن يفرض قيادته على المجموع بالضغط أو بالانجذاب، وهو مضمون استراتيجية الاجهاض. وفي هذا المجال ينبغي التمييز بين أزمة الخليج التي نجمت عن خلاف عربي - عربي - وكان من الممكن حلّها بطرق سياسية عربية - والحرب التي جاءت استغلالاً لهذه الأزمة، التي تندرج في سياق عملية المواجهة التاريخية المستمرة، التي ينظّمها الغرب ضد العرب، لمنعهم من تحقيق أهدافهم، والخروج من وضعهم الراهن.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد أظهرت اهتماماً أكبر بتدمير القدرة العسكرية والسيطرة على الخليج وتلقين العالم أجمع درساً، وبشكل خاص العالم الاسلامي والعالم الثالث، حول قيمة التقنية المتفوقة وضرورة احترام القوة التي تملكها، فإن أوروبا كانت، ولا تزال، حسّاسة أكثر لقضية اجهاض مشروع الأمة العربية، أي التقدم العربي في اتجاه تكوين قوة اقتصادية وعسكرية مندمجة واستراتيجية. ليس ذلك دفاعاً عن اسرائيل، كما يقال عادة، ولكن كجزء من استراتيجية الأمن والتقدم الأوروبي نفسها. إن أكثر التصريحات التي أرادت أن تستخدم الحرب لتؤكد نهاية الفكرة العربية ووهم الوجود العربي والأمة العربية، وتعلن صراحة أن أحد التنازلات الرئيسية التي ينبغي على العرب تقديمها، هي الاعتراف بالتخلي عن آمالهم في بناء الوحدة العربية، هي تصريحات أوروبية، قيلت من قبل مسؤولين أوروبيين، وفي مقدمتهم جاك دولور مفوض السوق المشتركة، وورولان دوما وزير خارجية فرنسا.

والواقع أن لعداء الغرب المتميز للعرب من بين كل شعوب الأرض، أسباباً أربعة:

الأول، الموقع الاستراتيجي الحساس والخطير الذي يحتله الوطن العربي على مقربة من أوروبا، وبالتالي خوف الأوروبيين مما يمكن أن يشكله العرب - في حالة نجاحهم في تجاوز خلافاتهم وتكوين اتحاد يجمع شملهم - من تهديد خطير لأمنهم واستقرارهم. وهذا هو الذي يفسّر إجماعهم على العداء لفكرة الاتحاد العربي ولكل ما يمكن أن يذكّر بها أو يشير إليها، وحرصهم على تأكيد تمايز العرب بعضهم عن بعض، ودعم كل ما يمكن أن يثير الخلافات الأقوامية والثقافية والدينية والطائفية في مجتمعاتهم منذ الحقبة الاستعمارية حتى اليوم. بل إن هناك إرادة واعية ومنظمة لمحو صفة العروبة نفسها عن هذه المنطقة وتقسيمها بين مناطق جغرافية كالشرق الأوسط والشرق الأدنى والشمال الافريقي، وذلك بهدف القضاء على هويتها وإخفاء الوشائج الروحية والثقافية والقومية التي تربط في ما بينها، وتدمير فكرة، أو أمل، الاتحاد لديها. إن أوروبا تشعر أن تكتل المجموع العربي مشكلة تتعلق بالأمن العميق لها. وقد عبّر أحدهم عن ذلك أفضل تعبير عندما قال: إذا دخلت العراق اليوم عصر الصواريخ الاستراتيجية وأسلحة الدمار الشامل، فما الذي يمنع الجزائر غداً من أن تنصب صواريخها في اتجاه فرنسا، وهي على بعد ألف كيلومتر فقط عنها؟ لكن هذا لا يمنع بالطبع أن الصواريخ الاستراتيجية الفرنسية والايطالية والاسبانية موجهة جميعاً اليوم نحو أهداف عربية.

والسبب **الثاني، النفط**. وهو ثروة استراتيجية كبيرة واستثنائية يعتقد الغرب أن من حقه الحصول عليها بالثمن الذي يريد والكمية التي يريد، وأن شرط ذلك إضعاف العرب وحرمانهم من الاستقرار ومحاربة نزوعاتهم الوطنية التي تنطوي على فكرة السيطرة على مواردهم القومية، وتضييق فرص التحكم الكامل بها من قبل الدول الصناعية الغربية. وليس من المؤكد أن الغرب يعترف بالفعل بملكية العرب لهذه الثروة التي ينظر إليها على أنها لا بد أن تكون تحت إشرافه، نظراً لأهميتها الاستراتيجية. بمعنى آخر، هو يستكثرها عليهم بقدر ما ينظر إليهم من منظار الإمارات الصغيرة التي خلقها حول حقول النفط، ويستهين بقوتهم وبمطامحهم الحضارية والقومية.

والسبب **الثالث، هو اسرائيل**. فبصرف النظر عما تقدمه اسرائيل من خدمة للمصالح الغربية باعتبارها قوة احتياطية للحفاظ على الانقسام وعدم الاستقرار في الوطن العربي، يتغذى التعلق الغربي باسرائيل بشكل رئيسي من حاجات غربية خاصة؛ فقد أنشأ الغرب اسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية وجعل منها نوعاً من التكفير، أمام ضميره والعالم، عن الانهيار الأخلاقي والروحي الذي وصل إليه وعاينه خلال الحرب حتى صار حفاظه على أمنها وسلامتها، مهما كان سلوكها تجاه العرب وعدوانها عليهم، تأكيداً لالتزامه أمام نفسه ومصالحته معها وفدائه لخطاياه أو تجديده لضميره الميت. ولعل مما يشجع على هذا الخيار لها، هو أن يحلّ مشكلته مع اليهود على حساب الآخرين. وهكذا أصبحت معاملته لها غير خاضعة لأية قاعدة سوى التغاضي والتساهل والدعم المطلق والحرص على إظهار الود والتنافس على التأييد والمساعدة في كل الظروف. وكل مقاومة عربية للسياسة الاسرائيلية تترجم في الشعور الغربي مباشرة كمناوأة للغرب وتعكير لصفو ضميره، وتذكير بلاإنسانيته وتحدٍّ لاستقراره الروحي والسياسي. وهو يعتقد أن الشرط الأول للتفاهم مع العرب هو أن يقبلوا له بتمرير جريمته الاسرائيلية، ويتعاملوا معها كما تودّ أن تعامل به.

أما السبب **الرابع، فهو الحسابات التاريخية الحضارية المعلّقة** منذ القدم، والتي لم تنجح حقبة الاستعمار، والانتقام الذي تميزت به، من تصفيتها في وعي الغرب، بل زادتها تعقيداً.

والعنصر الأكثر حساسية في هذا الحساب هو **الاسلام** الذي يشكل اليوم في العالم أجمع أكبر قوة مقاومة للهيمنة السياسية والثقافية الغربية، والذي كان، ولا يزال، المرتكز الأول والأعمق لطفور العرب الحضاري وتماسكهم الذاتي وتوحيد منطقتهم روحياً وثقافياً، وتحويلهم، بالتالي، إلى تكتل حضاري واسع، وإلى فاعل تاريخي قادر في الحوض المتوسط والعالم. ولذلك، فإن الجانب الذي يتركز فيه العداء للعرب كأعنف ما يكون، هو الهجوم على الاسلام بوصفه رديف العرب التاريخي ومرتكز هويتهم جميعاً، ومحاولة تشويه صورته، وتنمية الخجل منه، ودعم كل من يتنكّر له من أهله أو يدعو إلى التنكر له.

فلا يمكن للغرب أن يقبل العربي، أو العرب، إلا إذا آمن، أو آمنوا، **أولاً**، بأنهم

ليسوا أمة ولا كتلة وجماعة، ولكن أقواماً وطوائف وأقليات متناحرة ومتميزة ومتناقضة، بالضرورة، في ما بينها. وسلّموا، ثانياً، بحق الغرب في السيطرة على النفط الذي يخرج من أراضيهم كدليل على مشاركتهم في السلام والأمن العالميين. واعترفوا، ثالثاً، باسرائيل كثمرة طبيعية لخطئهم وكرههم لليهود. وواجبهم، كتعويض عن ذلك، التسليم لها بفلسطين وبالتفوق الدائم في الشرق. وأعلنوا، رابعاً، عن تخليهم عن الإسلام، ورفضهم له باعتباره ديناً متخلفاً وهمجياً وداعياً إلى العنف والارهاب والعدوان، أي تنكّروا لذاتهم وفقدوا كرامتهم. وهذه هي في الواقع مشاكل الخلاف والصراع الحقيقية العميقة بين الغرب والشعب العربي. وهي خلافات كبرى تتعلق بمصير العرب، أفراداً وجماعات، بالمعنى الحرفي للكلمة، وتشكّل لذلك موضوع مواجهة استراتيجية شاملة وتاريخية. ومن هذا المنظور، أعني منظور المواجهة الشاملة، ينبغي تحليل نتائج حرب الخليج، وبلورة الرؤية الاستراتيجية البديلة لمنع الغرب من تحقيق هذه الأهداف التي لا يمكن أن يكون معناها إلا تفكيك الوجود العربي والغاؤه كوجود حضاري وسياسي.

إن العامل الأساسي الذي غذّى نَفَس الحرب ولعب دوراً كبيراً في نجاح استراتيجية حرب التدمير في الخليج، والذي سمح لها بتجاوز العديد من التناقضات التي تمزّق المعسكر الصناعي، بل بالحصول على تأييد عالمي وقانوني دولي لا شك فيه، هو في اعتقادي نجاح الدول الغربية، عن طريق تشويه صورة العرب وتسويد صفحتهم، في تعميق وتكريس كره العرب والعداء المنظم، السياسي والنفسي، لهم كأمة وحضارة ودين، وخلق الاستعداد في أوساط الرأي العام للتخلي عن كل المبادىء والقيم والأخلاق والشرائع الدولية عندما يتعلق الأمر بقضايا عربية. وكما كان هذا الكره العامل الأخطر في نجاح استراتيجية العدوان والتدمير التي حكمت حرب الخليج، فإنه سيكون العامل الأساسي في بناء استراتيجية المواجهة الغربية للعرب في السنوات القادمة. ذلك أن هذا العداء يستطيع أن يقدّم للغرب والشمال، عموماً، فرصة لجعل الصراع العربي ـ الغربي بديلاً للنزاع بين الشمال والجنوب، وفداءً، أو كبش فداء له، وهو ما يعني أن مشاكل الصراع والنزاع الناجمة عن عملية الاستقطاب الدولي والمرتبطة به سوف يصار إلى حلها من خلال الوطن العربي، وأن الغرب سوف يعمد إلى توجيه ضرباته للعالم الاسلامي أولاً، وللعالم الثالث ثانياً، وحسم الخلافات الغربية الداخلية عبر الأقطار العربية. وهكذا، فإن العرب بعد أن تحوّلوا إلى ميدان حرب، سوف يتحمّلون العبء الأساسي من تكاليف إقامة النظام العالمي القهري الجديد الهادف، أولاً، إلى تحييد العالم الثالث، وضبط حركته، وخنق أنفاسه، ومنعه من التحول إلى مصدر قلاقل وقلق للعالم الصناعي الغني. ومنذ الآن، نجح الغرب في بناء صورة الوطن العربي وتجميع عناصرها كنموذج متطور وماحق للخطر الشيطاني الصاعد من العالم الثالث: أي كثمرة التقاء عناصر التعصب الديني، والتكاثر الديمغرافي المخيف، والنمو المفرط في القوة العسكرية، والثقافة الفاسدة التي تغذّي انعدام الأخلاق والضمير، وتدعم نشوء الديكتاتوريات الارهابية، والغنى الفاحش الذي يتعايش دون حدود مع الفقر والفاقة. باختصار: الصورة اللاإنسانية لجماعة وحضارة لا تستحقان أي نوع من الشفقة ولا يليق بهما

إلّا التأديب والتدمير والعدوان. وبهذا المعنى كان تدمير العراق الفعل المؤسس لهذا النظام العالمي الجديد المعدّ لاحتواء مقاومات شعوب الجنوب المحطمة وانتفاضاتها.

ثانياً: نتائج الحرب أو مأزق الاستراتيجية العربية

ليس من الممكن التفكير باستراتيجية عربية لما بعد الحرب دون تقييم نتائج الحرب بصورة موضوعية، ومعرفة ما هي المواقع الجديدة التي اكتسبها الغرب على طريق تحقيق هذه الأهداف التي ذكرنا، في الواقع المادي وفي النفس العربية والاسلامية والعالم ثالثية، وما هي طبيعة الساحة الاستراتيجية الدولية الراهنة، والتناقضات الجديدة التي فجّرتها الحرب، والتي يمكن أن ينطلق منها العرب من أجل استعادة زمام المبادرة والتأثير في مجرى التاريخ، تاريخهم الخاص والتاريخ عامة. لكن لا ينبغي أن ننسى في هذا المجال أن تفسير نتائج الحرب هو جزء من الحرب، وأن ما بعد الحرب هو المرحلة الأهم من الحرب. ويعني هذا أن الموضوعية هنا تظل نسبية جداً، وتدخل فيها حسابات التأثير النفسي على الخصم، والضغط المعنوي والسياسي عليه وعلى رأيه العام. واعتقادي أنه إذا لم يكن هناك شك في ما حققه التحالف الغربي من كسب عسكري، فإن الانجازات على الصعيد السياسي ليست أكيدة أبداً في الوقت الراهن، ويمكن أن تكون معكوسة النتائج في المستقبل. ولعل هذا الالتباس في تفسير نتائج الحرب هو الذي يقسم الرأي العام العربي بقوة بين فريق يؤمن أن الحرب قد حققت، من وجهة النظر العربية، هدفها، بما جسدته من رفض العرب للاستسلام والأمر الواقع والإعلان عن إرادتهم في تغيير الأوضاع، وفريق آخر يعتقد أننا مُنينا بكارثة لا تقلّ عن كارثة عام ١٩٦٧ إن لم تكن تفوقها. وهذا الانقسام في الرأي العام العربي يؤلّف بحد ذاته حدثاً جديداً، ويعكس قدرة حقيقية على احتواء الضربات وتجاوز خطر الانهيار المعنوي الذي عرفه العرب بعد نكسة حزيران/ يونيو، والذي يشكل إحداثه هدفاً رئيسياً لكل منتصر.

والواقع أن الولايات المتحدة قد نجحت من خلال المبادرة بالحرب ورفض التفاوض، في إعادة تأكيد السيطرة الأمريكية المطلقة على المصادر النفطية في الخليج، في مواجهة المطامح العراقية، ومن ورائها العربية، وكذلك في مواجهة البلدان الصناعية المنافسة. ويعطي هذا التحكم للولايات المتحدة، في صراعها الراهن من أجل تحقيق المنافسة مع التكتلات الصناعية الأخرى، هامشاً أو أداة مناورة استراتيجية لا تقدّر بثمن.

كما نجح التكتل الصناعي في نزع القدرة على التحكم بالأسعار من أيدي الدول المنتجة للنفط، وجعل مسألة تحديد الأسعار مرتبطة بالدرجة الأولى بالتفاهم بين الدول الصناعية المستهلكة نفسها، وحسب حاجاتها الخاصة، وتبعاً لتناقضات مصالحها أيضاً.

وفي ما يتعلق بالمستوى الاستراتيجي الاقليمي، ساهمت نتائج الحرب في تعزيز التفوق الاسرائيلي العسكري، سواء أكان ذلك بسبب الاختلال الذي نجم عن تدمير قوة العراق، أو بسبب الأسلحة الجديدة التي حصلت عليها خلال الحرب. ووجهت الحرب دون شك ضربة قوية لمصداقية الجامعة العربية وفاعليتها، وهي الضربة التي تسعى القوى المحلية والعالمية المعادية لفكرة الاندماج والتجمع العربي إلى استغلالها، لتأكيد استحالة فكرة الوحدة

العربية أو طابعها الطوباوي والوهمي، وبالتالي لتوجيه ضربة استراتيجية للأمة العربية، وإلغاء كل أفق للعمل المشترك في وعيها.

ومن الواضح أن الهدف من تسويق مثل هذا الاعتقاد بانعدام وجود مصالح عربية مشتركة أو مصير عربي واحد هو تثبيت النهج السابق الذي أدى إلى انفجار الأزمة واندلاع الحرب كجزء من استراتيجية التفكيك العربي، ودفع كل قطر إلى اتباع سياسة خاصة به، قائمة على تعظيم المرابح القطرية، بصرف النظر عما تجرّه من أذى على الآخرين، والاستسلام الكامل لمبدأ، وقاعدة، الحماية الخارجية والتبعية. ويشكّل ذلك كله شرطاً لوضع الخليج تحت الحماية الأمريكية المباشرة، وفصله نهائياً من الناحية السياسية والاستراتيجية عن الوطن العربي، كما يشكل شرطاً مسبقاً لتعميم نموذج مفهوم اتفاقيات كامب ديفيد، أي فرط التجمع العربي نهائياً، وهو ما يعتقد الغرب أنه الوضع المناسب للحفاظ على أمنه الجنوبي وأمن حليفته الرئيسية اسرائيل، وما يضمن التفوق الاسرائيلي الساحق والمطلق على كل دول المنطقة وعلى العرب جميعاً. ولو حصل ذلك لحققت الولايات المتحدة وحلفاؤها كامل أهدافهم.

أما على صعيد المنافسة بين الدول الصناعية، فقد نجحت الولايات المتحدة في تأكيد هيمنتها، أو قيادتها السياسية، بعد أن وجهت من خلال الحرب ضربة اجهاضية حقيقية للوحدة الأوروبية، بما هي مشروع تكتّل سياسي فاعل وليس مجرد سوق اقتصادية، كما نجحت في وضع اليابان والمانيا الصاعدتين اقتصادياً تحت ضغط الحاجة النفطية التي تتحكم بها أمريكا الآن.

وعلى الصعيد العالمي، لقد أجهزت الحرب على مصداقية الأمم المتحدة عند شعوب الجنوب بقدر ما جعلت منها أداة حقيقية في يد بلدان الشمال وأخضعتها لسياستها. ووحدت الرأي العام في البلاد الصناعية وراء سياسة القوة في التعامل مع الجنوب، وثبتت لديه من جديد الفكرة الاستعمارية القديمة عن نجاعة سياسة التشدد والتهديد والحرب في كسر إرادة المقاومة لدى البلاد الاسلامية وبلدان العالم الثالث عموماً، وإحباط مطالب شعوبها. وأزالت، كما ذكر ذلك الرئيس الأمريكي، عقدة انعدام الثقة بالنفس التي خلفتها هزائم البلاد الأمريكية والأوروبية أثناء حقبة نزع الاستعمار، وفي مقدمتها هزائم فيتنام والجزائر، وحررت ارادة القتال من جديد في هذه البلاد، وقضت على التيارات السلامية والسلمية فيها. وقد قطعت الدول الخمس في مجلس الأمن خطوة جديدة على طريق اعادة التشريع لنوع جديد من الاستعمار والوصاية عندما صوتت على مبدأ التدخل في شؤون الدول النامية باسم حقوق الانسان أو غيرها.

ويحاول التكتل الصناعي أن يستغل النجاح الذي حققه مبدأ استخدام القوة في الخليج والتلاعب بالمنظمة الدولية ليؤكد في وجه الشعوب النامية جميعاً أن السيطرة العالمية قد حُسمت نهائياً لصالح التكتل الغربي، وأن التفوق التقني، الذي كانت حرب فيتنام والجزائر قد أكدت عدم فاعليته في ضمان هذه السيطرة، قد استعاد حقه التاريخي من جديد وأثبت

صلاحيته في مواجهة النظريات الثورية التي كانت تؤكد عدم القدرة على قهر إرادة الشعوب. ولو نجحت الأوساط الغربية الاعلامية اليوم في سيادة هذه الفكرة في العالم الثالث، فسيعني ذلك توجيه ضربة حقيقية لإرادة المقاومة وعقيدتها في هذه البلدان، وتمديد عمر السيطرة الخارجية والتبعية والخضوع، عقوداً طويلة.

لو أردنا الاختصار لقلنا إن أهم ما أسفرت عنه الحرب بالنسبة إلى التحالف الغربي هو تدعيم النظم الخليجية الملكية والأميرية وتثبيت أقدامها أمام التحديات التي تعرضت لها، وسوف تتعرض لها، من قبل البلدان العربية الفقيرة، وتأكيد الهيمنة العسكرية الأمريكية في المعسكر الصناعي والغربي وزعزعة الاستقرار في الدول النامية، لتسهيل عملية التلاعب بها والتحكم بمصادرها، وأخيراً تثبيت النظام الدولي القديم، نظام السيطرة الغربية القائم على القوة والمدافع عن مصالح التكتل الصناعي والغربي عامة في مواجهة احتمالات قيام نظام المساواة الحقيقية والسلام والتوازن في المصالح والمنافع والتنمية الشاملة، الذي تحلم به كل الأمم والشعوب.

لكن النظرة المتعمقة تظهر أن هذه النتائج ليست ثابتة ولا نهائية. فمن الواضح اليوم أن زعزعة الاستقرار سيف ذو حدين، وأنها قد خلقت في الخليج والمشرق أوضاعاً جديدة ومعقدة، لن يستطيع أحد أن يسيطر عليها، وفي المقدمة الدول المتحالفة، بالرغم من تزايد قدرتها على التلاعب بالقوى المحلية وتقسيمها. وبالرغم من الدمار الذي ألحقته حرب الخليج بقطرين عربيين، بل بسببه أيضاً، وضعت الوطن العربي، كما لم يحصل في أي حقبة، أمام خيارات حاسمة في مواجهة خطط المستقبل، من حيث الأمن والتنمية والديمقراطية والعمل المشترك. وفي الوقت الذي دعمت فيه الانقسام العربي بين البلدان الغنية والفقيرة، أطلقت مقاومة المحنة دينامية التضامن العربي والاسلامي على مستوى القاعدة الشعبية ووحدت مستويات الشعور الوطني في المغرب والمشرق. وفي الوقت الذي دعمت فيه التفوق العسكري الاسرائيلي أضعفت الحرب العدوانية، بشكلٍ جدي، الأساس الأخلاقي والقانوني الذي قام عليه التحالف الغربي، الاسرائيلي وما يجسِّده من مصالح استعمارية، ودفعت للاندماج السياسي الذاتي وتجاوز الاستلاب والتمزق الداخلي. وفي الوقت الذي زادت فيه من نزعة الغرب إلى مقاومة الاسلام والتمثل بقيمه وصورته، امتص الاجماع العربي الاسلامي على تأييد الشعب العراقي التناقضات العنيفة في الصف الوطني وفتح الباب أمام حوار جدي أكبر بين النخب الاسلامية والقومية.

وإذا كان من الصحيح أن الحرب قد دعمت نظم الخليج وحصَّنتها ضد خطر هجوم، أو ضغوط البلدان العربية والاسلامية المجاورة بما قدمت لها من حماية أجنبية، فمن الصحيح أيضاً أن هذه الحرب قد أضعفتها سياسياً، وأفقدتها الكثير من مصداقيتها في الداخل والخارج. والاستقرار الذي يمكن أن تقدمه هذه الحماية لها اليوم سوف يصبح هو نفسه وبسرعة كبيرة مصدر عدم الاستقرار الدائم في المنطقة جميعاً وداخل كل قطر. ذلك أنه بدل أن يسمح بحل التناقضات الحقيقية الكامنة وراء عدم الاستقرار ونقمة الشعوب العربية

وعداوتها للسياسات التبذيرية السابقة، لن يعمل إلا على تعميقها. ولن يتأخر الوقت كثيراً قبل أن يدرك الجميع أن انتصار النظم الخليجية، بفضل التحالف مع الولايات المتحدة والغرب عامة، يمثل في الوقت نفسه الاعلان عن نهاية الحقبة النفطية بنظمها ومالها وسياساتها ورجالها لصالح هذا التحالف نفسه والقوى الجديدة التي سوف تلتف حوله، أو سوف يحاول أن يخلقها في ركابه وحول مصالحه الجديدة.

وإذا كان من الصحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت بشكل لا ينازع زعامتها على المعسكر الصناعي والغربي، وهو المدخل الضروري إلى إعادة ترتيب الأوضاع الصناعية والدولية بما يضمن أولاً مصالحها الخاصة، فمن الصحيح أيضاً أن هذه الهيمنة التي حوّلت أمريكا إلى دولة بلطجة دولية، وقامت على ما يشبه فرض الإتاوات والخوّة والإرهاب الجماعي، لن تمنع الولايات المتحدة من أن تجد نفسها بسرعة في وضعية شبيهة بالوضعية التي وجدت فيها بريطانيا وفرنسا نفسيهما بعد الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أن الدولتين كانتا في عداد الدول المنتصرة في الحرب. ونعني بذلك، فقدان امبراطوريتهما العالمية وسيطرتهما الدولية. لقد كان من الممكن للنصر الأمريكي في الخليج أن يكون ذا فائدة حقيقية للولايات المتحدة لو كانت في وضع اقتصادي صحي يتسم بالتوسع المنتج، أو لو كانت أسباب الانكماش الذي يعيشه الاقتصاد الأمريكي مرتبطة فقط بأسعار النفط وتوفره. والحال أن الإدارة الأمريكية قد استخدمت الحرب للهرب من مشاكل التدهور والانحطاط الحقيقية، وهي بالضبط التعلق بمواقع السيطرة الامبريالية العالمية وعدم الرغبة في خوض الأعباء الخارجية، على قدر ما تسمح به قوى الانتاج والتنمية الداخلية، وهو ما يردّده، بحق، تيار المعارضة الفكرية لسياسة التوسع الراهنة.

وإذا كان من الصحيح أن التكتل الصناعي والغربي قد نجح في إرهاب الأمة والعالم الثالث المتفجر عن طريق درس الدمار الشامل الذي لقّنه ايّاه في حرب الخليج، فمن الصحيح أيضاً أن سياسة القهر الخارجي والقوة لن تستطيع أن تحل المشاكل الكبرى للتنمية في العالم الثالث، وهي مشاكل تتراوح اليوم بين مواجهة كوارث المجاعة، أو الإفلاس القومي الاقتصادي الكامل، أو انفراط عقد الدول والمجتمعات، وانتشار الحروب الأهلية والعنف والفوضى. وفي مثل هذه الحالات ليس هناك ما يردع المجتمعات عن التمرد والعنف طالما لا يوجد عندها بالفعل ما تخاف عليه. بل إن المواجهة والدعوة إلى القتال والعنف سوف تصبح عند الشعوب التي أذلّها الجوع والخوف، وأنهكها القلق والحرمان، المصدر الوحيد لتغذية الشعور بالأهمية والقيمة والكرامة الذاتية. ولن تتأخر الشعوب النامية حتى تدرك الوجه الآخر لانتصار التقنية في حرب الخليج، وهو التكاليف المذهلة لهذه الحرب مرة ثانية، وبالأحرى في وقت واحد في مواقع متعددة. إن العالم الثالث سوف يدرك أن من المستحيل اليوم، مهما عظمت وسائل التقنية العسكرية، إخضاع ثلاثة أرباع البشرية بالقوة. فالنجاح في المعركة العسكرية مع انعدام القدرة على توفير الحلول الحقيقية، أو على الأقل بداية الحلول الضرورية لتخفيف التوترات التي قادت إليها، لا يحسم الحرب من الناحية السياسية، ولكنه يعمل، بالعكس، على تعميق هذه التوترات وتعزيز إرادة القتال وتوسيع دائرته. إنه يحوّل الحرب إلى

قهر محض يقوم على مبدأ التدمير وإلحاق الأذى أكثر مما يحمل أي أمل في تحقيق مرابح ذاتية.
ولعل النتيجة الرئيسية والكبرى لحرب الخليج في هذا الميدان كانت تفجير الأحقاد التاريخية بين المجموعتين العربية والغربية كما لم يحصل من قبل، وإبراز التناقضات الأساسية والحسابات التاريخية المعلّقة التي حاولت بالعنف المسلح إخفاءها أو التخفيف منها. وهذا يفسّر لماذا لم يشعر أي من البلدان العربية والاسلامية التي شاركت تحت الضغط الأمريكي في الحرب مع الغرب بأي معنى للنصر، بل، بالعكس، أدرك الجميع هشاشة المكاسب المادية والمعنوية التي حصلوا عليها وخطورة ما يمكن أن تقود إليه من ورطات ومآزق جديدة. ولا يعدم التاريخ أمثلة للانتصارات الملغومة أو المسمومة التي يكون فيها ربح المعركة أكثر كلفة لصاحبه، على المدى الطويل، من خسارتها. وربما كان الإنجاز الأساسي للحرب الخليجية بالنسبة إلى العرب والمسلمين هو إفهام الغرب مدى تصميمهم على المقاومة واستعدادهم للتضحية من أجل اختيارين لا ثالث لهما: الاستعداد لحروب جديدة مدمرة وانتحارية على اتساع القارة العربية، أو تعديل مواقفه الأساسية والتعامل مع القضايا العربية بأسلوب جديد. وفي هذه الحالة لن يمكن انهاء المواجهة الشاملة التي عززتها الحرب إلا إذا قبل الغرب بالاعتراف بالمصالح الحيوية للأمة، والقبول بفتح مفاوضات جدية حول نقاط الخلاف والنزاع، وكف عن التهديد بالقوة. وهذا يعني ايجاد حل عادل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، والاعتراف بشرعية الاندماج والتعاون العربي كشرط للتنمية الاقتصادية والحضارية في الأقطار العربية، واحترام الإسلام والهوية الثقافية العربية كقاعدة ضرورية للتعامل السليم والندّي.
ولو حصل هذا لعنى انتصاراً سياسياً للعرب، بصرف النظر عن الفشل العسكري. وهو ما لا يزال الغرب يسعى إلى التهرب منه، بالمناورة السياسية والعسكرية، مهدّداً باستمرار المواجهة، وقتل أيّ أمل في بناء نظام عالمي جديد فعلاً، قائم على ضمان الأمن والاستقرار لجميع الشعوب، وإرساء العلاقات الدولية على قاعدة الحوار والتشاور والمفاوضات وليس على مبدأ التفوق العسكري والقوة.

ثالثاً: الاستراتيجية العربية: تكيّف مع الوضع أم مقاومة وتغيير؟

من الطبيعي أن يؤدي تباين الرأي العام العربي والاسلامي في تفسير نتائج الحرب إلى مواقف متناقضة كلياً في الأوساط السياسية، وبشكل خاص في تقديرات الأنظمة الحاكمة وتقديرات قوى المعارضة وقسم أكبر من الرأي العام. ومن الطبيعي أيضاً أن يغذي الإحباط الناجم عن الشعور بالانتكاس ميلاً قوياً إلى الاستسلام، واليأس من مقاومة النفوذ الغربي، واستمرار الاعتراض على استراتيجية الحماية والتبعية للغرب. ويلقى هذا الميل، بالطبع، تأييداً وتضخيماً كبيرين لدى أوساط النخب الحاكمة التي تحاول أن تستغله لترويج فكرة انهيار مبدأ العمل العربي والتضامن الاسلامي والوحدة، وتأكيد الاختيار القطري الذي كان سائداً أساساً قبل الحرب، وعقلنة استراتيجية التكيّف مع الوضع الراهن، أي القبول بالتبعية وبالحماية الأجنبية والتفوق الإسرائيلي. ويشكّل هذا النشاط الأرضية الجديدة للتحالف، الذي هو في طريقه إلى النشوء بين بعض أطراف هذه النخب والدول الغربية، التي لم تعد تتورّع

عن النقد العلني للخيار الوطني العربي. وهي تسعى ـ في تركيزها على الهزيمة ومبالغتها في الحديث عن الكارثة التي أوصلت العرب إليها ـ إلى ضرب المعنويات العربية وتسفيه فكرة المقاومة وتحدي الغرب وإبراز لاعقلانيتها، بل خطورتها على مستقبل العرب. وتدعو من وجهة نظر التفكير الواقعي، إلى القبول بالعمل والانتاج من منطلق القبول بميزان القوى القائم والحفاظ على الأوضاع الراهنة. ولجعل دعايتها هذه أكثر جاذبية، تقدّم هذه الدول الوعود المغرية اليوم بتعاون بنّاء وجديد من أجل التنمية، شريطة أن يتم الفصل بين المسائل الاقتصادية والسياسية، وبين المغرب والمشرق، وبين النزاع العربي ـ الاسرائيلي والنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، وبين العروبة والاسلام، وأن يترك العرب فكرة الوطن بل الوطن العربي الواحد، ويسعى كل قطر إلى اقامة علاقات منفردة مع الدول الكبرى، تماماً كما تطلب اسرائيل مفاوضات ثنائية مع الأقطار العربية.

والهدف من كل ذلك حرف العرب عن التفكير والتمسّك بالخيار المصيري الوحيد الذي يمكن أن يجعل منهم في المستقبل مركزاً للانتاج الحضاري الفعلي وليس سوقاً استهلاكية، وقوة اقتصادية قادرة على خلق فرص العمل الضرورية لأبنائها، بدل أن تكون بلداناً سياحية متسوّلة، وتكتلاً سياسياً مستقلاً يلعب دوراً فاعلاً في السياسة العالمية، بدل أن تكون لعبة بيدها. ويتطلب هذا استراتيجية مختلفة عن استراتيجية التكيف والالتحاق بالدول الحامية والتبعية لها، هي استراتيجية المقاومة المستمرة الواسعة والمنظمة من أجل تغيير ميزان القوى القائم والأوضاع الراهنة. ويعكس ما يشيعه التكتل الاستعماري الجديد، ليست هذه الاستراتيجية مستحيلة، ولكنها الوحيدة الناجعة والممكنة، التي أثبتت الحرب، كما ستثبت الحقبة القادمة صلاحها وضرورتها وإلحاحها.

فأولاً، وعكس ما تحاول أن تبثه أجهزة الاعلام الغربية والتيارات المرتبطة بها، لم تُظهر الحرب إخفاق فكرة الاتحاد والاندماج العربي، ولكنها جاءت كثمرة مباشرة لغياب الأخذ بها والاستهتار بمقتضيات التعاون العربي الجدّي والحاجة الملحّة إليه. فليس هناك أي شك عندي أن النزاع العراقي ـ الكويتي لم يكن ليحصل ويشقّ الجامعة العربية، لو نجح العرب في العقد الماضي في بناء الحد الأدنى لأرضية التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني. وما كان ليتحوّل إلى حرب عربية ـ عربية لو لم تتقاطع مطالب العراق في فتح ملف الخلاف مع حكومة الكويت مع المطالب المتنامية وغير المعلن عنها للبلدان العربية في دفع بلدان الخليج العربي إلى القبول بمبدأ التعاون والاندماج والعمل العربي المشترك والتفاهم الاستراتيجي الذي عبرت الأنظمة الخليجية بشكل ثابت ودائم عن رفضه والاستهتار به. ومع تزايد تقهقر الوضع العربي الاقتصادي، وتفاقم العجز العربي الشامل عن تقديم يد العون إلى الانتفاضة الفلسطينية ووضع حدّ للتسلط الإسرائيلي على المنطقة العربية، وتزايد ابتعاد أنظمة الخليج بنفسها عن القضايا العربية، برز التعرض بالقوة المسلحة لبلد خليجي غني وكأنه عملية إنذار مشروعة لأنظمة الخليج، وتذكير لها بضرورة المراجعة الجذرية لسياساتها وإنقاذ الرهان العربي المصيري الشامل، أكثر مما برز على أنه عدوان على بلد عربي مستقل، أو تأييد للعدوان أو رغبة فيه.

إن ما شهده الوطن العربي في العقد الأخير، وبعد حقبة طويلة من التضامن وتأكيد ضرورة التعاون الاقتصادي والعسكري، وبناء السوق العربية المشتركة أو الوحدة الجمركية أو الاقتصادية والأمن المشترك بل والوحدة العربية، هو عملية منظمة لإفراغ التعاون العربي من مضمونه، ودفن قرارات التضامن العربي، أو تحويلها إلى شعارات استهلاكية تغطي التباعد المتزايد بين خيارات البلدان العربية، وتفكيك الجامعة العربية واستبدالها بتكتلات جديدة تعكس هذه الخيارات. وهكذا تكوّن مجلس التعاون الخليجي ليضم البلدان العربية النفطية الغنية وينظّم أمنها وتعاونها مع المعسكر الغربي، كما تكوّن اتحاد المغرب العربي كامتداد للوحدة الأوروبية أو استجابة لها، وركّب مجلس التعاون العربي ليُلملم بعض ما تبقّى من البلدان العربية الباحثة عن نسق يجمعها. وفي السياق التباعدي نفسه، تم التخلي العملي عن القضية الفلسطينية وترك الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة يواجه مصيره وحده. باختصار، لقد حلّت الأنانية محل التعاون، وأصبح من المستحيل القول إن سياسات الأنظمة العربية كانت تعبّر عما كانت تدافع عنه في شعاراتها، وما كان ينتظره منها الرأي العام. أي عن وحدة المصير العربي في مواجهة قضايا الأمن، والاحتلال الاسرائيلي، والتنمية الحضارية.

كانت أزمة الخليج، إذن، هي الثمرة الطبيعية لهذه السياسات القطرية والأنانية الضيقة التي انتهت إليها القيادات العربية في انكفائها على مصالحها الخاصة وتجاهلها المصالح الوطنية العربية العميقة. وكان انفجارها التعبير عن تعثّر مسيرة التقارب العربي والاحتجاج على تراجع مشاريع التنمية، بل على انسداد آفاق العمل التنموي، وإخفاق استراتيجية التحرير، سواء في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية عموماً، أو بالأراضي العربية المحتلة، ونجاح الأنظمة المهترئة القديمة والحديثة في شلّ إرادة الحرية والتحرر في المجتمع العربي، وإجهاض عملية الانتقال الديمقراطي قبل أن ترى النور. وهذا هو الذي يفسّر السبب الذي دفع الرأي العام العربي إلى ألاّ ينظر إلى حرب الخليج كحرب عربية ـ عربية، أو إسلامية ـ اسلامية ـ وهي في أحد أبعادها كذلك ـ ولكن فقط كحرب بين العرب والدول الأجنبية التي تريد أن تبتعد بالخليج عن المنطقة وتفصله عن الأمة لتحتكر ثروته ومصادره المالية.

ولذلك يخطىء من يعتقد أن هذه الحرب العربية ـ العربية قد حُسمت بالانتصار الأمريكي على العراق وتدمير القطرين العربيين معاً. ذلك أن الأسباب التي دعت إلى انفجارها، وفي مقدمتها مسألة التعاون العربي من أجل التنمية والأمن، لم تجد حلّها بعد، ولن تجد حلها في تصوّرات الولايات المتحدة عن نظام الأمن الاقليمي الذي لا يرى مشكلة للأمن في توفير الحماية والاستقرار والنمو الثابت للشعوب العربية، ولكن في ضمان السيطرة الأمريكية على آبار النفط وتدعيم الكيان الاسرائيلي.

وثانياً، ان استراتيجية التكيّف سوف يظهر اخفاقها، في تقديري، بأسرع مما يعتقد البعض. والسبب في ذلك أن الغرب والدول الصناعية لن تعطي العرب شيئاً يذكر في إطار النظام الجديد القائم على تفاقم التنافس والتنازع بين الدول الصناعية نفسها على مناطق النفوذ والأسواق والرساميل الجاهزة. بل إنها هي التي تضغط على بلدان الخليج كي تشيح

بوجهها عن العرب. وسياساتها الضيقة الأفق، والأنانية، هي المسؤولة الأولى عن الدمار الشامل الذي وصلت إليه الأقطار النامية والقطيعة العميقة التي لا تكفّ عن التفاقم بين عالم الشمال المصنع عامة، وعالم الجنوب المتقهقر نحو الفاقة والمنذور لكل أنواع الكوارث والمآسي. وقد استقرت الكتلة الغربية الآن على استراتيجية التخلّي عن العالم الثالث وتركه يغرق، مع العمل على إنقاذ كل ما يمكن انقاذه من المصالح الغربية هناك، والاكتفاء بوضع الخطط الجديدة لمواجهة حالة من الغليان والتفجر والثورة الدائمة. وليس حديث الدول الكبرى اليوم عن ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة والدفاع عن حق التدخل في البلدان الثالثية والعربية خاصة إلا بداية التشريع القانوني للحرب الجديدة الاستعمارية، وهدفها انتزاع استقلال البلدان النامية منها والعودة إلى منطق الوصاية والحماية الذي فتح المجال أمام الاستعمار الأول. وليس هناك شك أن العالم سوف يسير ـ مع استمرار الانكماش بل الانحطاط الاقتصادي في العديد من الدول الصناعية، إضافة إلى انهيار الاتحاد السوفياتي ـ نحو وضع يشبه الوضع الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر قبل انتصار الثورة البلشفية. ورغم التحالف الرسمي ضد الجنوب، لم تنه الحرب التمايز في استراتيجيات البلاد الصناعية، ولكنها فجرت الخلاف في ما بينها. ونظراً لغياب قاعدة جديدة متفق عليها لإعادة توزيع مناطق النفوذ، وعدم القدرة على التصريح بذلك بعد، فقد رجع هذا التوزيع إلى استلهام الصورة التقليدية للتوزيع الاستعماري القديم.

إن الهدف الجديد الذي جمع قوى التحالف الغربي الصناعي هو ضرورة الاحتفاظ بالسيطرة الفعلية على هذا العالم المتفجّر، وذلك بالمبادرة بعاصفة عسكرية تستبق ما يحبل به المستقبل القريب من عواصف تاريخية حقيقية هذه المرة، ويجهض دينامية التطور في القوى الإقليمية المحلية، ويؤكد في الوقت نفسه القاعدة الجديدة للنظام القادم، نظام المواجهة الشاملة بين الشمال والجنوب، أعني قاعدة التأديب واستخدام القوة دون حدود، ورفض الحوار والتفاوض مع أي قوة من قوى العالم الثالث الصاعدة.

وثالثاً، لأن الشعوب لا تختار هويتها، والهوية العربية لا تستقيم وتستقر خارج العمل الاتحادي والاندماجي العربي، فلا يتوقف مصير الأمة على مشاعر الأفراد، ولكنه تجسيد لعوامل موضوعية عميقة، لعل أهمها الذاكرة التاريخية التي تختزنها الثقافة، والتي لا يمكن محوها من الأذهان إلا بمحو اللغة والقضاء على التراث. والثقافة هي التي تحرّك الأفراد وتحدد سلوكهم وليس العكس. وطالما كانت هناك ثقافة عربية إسلامية تذكّر العرب أنهم لم يخلقوا لتكون أقصى مطامحهم التحول إلى خدم في مقاهي الصناعة السياحية التي يُقترح على العرب أن يبرعوا فيها بدل الاهتمام بالأبحاث الذرية والتقنيات الحديثة، فلن يزول حلم المقاومة والتغيير من أذهان الشعوب العربية وعقولها. والتغيير لا يكون مقنعاً إلا بقدر ما يسمح للعرب بتحقيق القيم التي تحملها ثقافتهم، ويستجيب للصورة التي تكوّنت لديهم عن أنفسهم كجماعة، ودورهم ومسؤولياتهم العالمية والتاريخية. ولا ينبغي أن نؤخذ بالأوهام الدارجة اليوم حول قوة الدول القائمة وعددها وتجذّرها. إن الدولة ليست غاية في ذاتها، ولم تكن كذلك في أي عصر. إنها ليست بالنسبة إلى الشعوب إلا أداة تستخدمها للوصول إلى

المدنية والترقي، وعندما تعجز عن ذلك، وتخفق في تحقيق روح المدنية والرد على الصورة الثقافية التي يملكها المجتمع عن نفسه، فإن المجتمعات ترميها كما ترمي الأداة التي لا فائدة منها. والثقافة العربية، مهما كانت تناقضاتها ونقائص تكوينها اليوم، مستودع لمدنية اسلامية مستقلة وسيّدة أثّرت، ولا تزال تؤثر، ربما أكثر من أي ثقافة أخرى، في مصير العالم ومستقبله، ولن تتوقف عن الضغط على العرب أنفسهم حتى يتاح لها أن تملك أدوات السيادة، أي التقنيات الحضارية التي تتيح لها أن تلعب دورها وتتحمل مسؤولياتها العالمية التي تنسجم مع حقيقة هذا التأثير وحجمه.

ورابعاً، بسبب هشاشة الكسب العسكري والسياسي الذي حققه الغرب، واستمرار ضغط بلدان الجنوب، وفي مقدمتها البلدان الاسلامية، التي يشكل الوطن العربي طليعتها الفعلية، من أجل التغيير وإقامة نظام دولي حقيقي جديد لا يقتصر على مفهوم الاخضاع وسلام المقابر. إن الاستراتيجية الغربية عامة، والأمريكية خاصة، تعاني عطباً أساسياً لا شفاء منه، وهو أنها تجري في سياق تراجع القوة الغربية التاريخي، وظهور العالم الثالث أو الجنوب، رغم الفوضى والفقر والتناقضات العميقة، كقوة بشرية وتقنية صاعدة تاريخياً، ومطالبة بتغيير قواعد التعامل والتوزيع الدولي للثروة والقيمة. وفي هذا المنظور تسير الاستراتيجية الغربية في طريق مسدود لأن هدفها لا يمكن أن يتجاوز إحباط تقدّم الآخرين وإفشالهم. فهي تتحول إلى استراتيجية تخريب وضرب وكسر للقوى الجديدة الناشئة في كل مرة تبرز فيها هنا، إنها استراتيجية سلبية تماماً، وسوف تظهر أكثر فأكثر كاستراتيجية تدمير لاأخلاقية وغير مقبولة، خاصة عندما تتجاوز المنطقة العربية.

فبقدر ما أبرزت حرب الخليج التفوق العسكري الأمريكي، أكدت حدود ما تستطيع أن تحصل عليه القوة نفسها. لا بل إن الحفاظ على هذا التفوق، بقدر ما يستدعي تزايد الالتزامات العسكرية العالمية وتفاقم الاستثمار والتوظيف في الميدان العسكري، لا بد أن يعمل على المدى المتوسط على تضخيم الأزمة نفسها وتعميق التفاوت في النمو الحضاري بين بلدان التكتل الصناعي القديم وبلدان التكتل التقاني والعلمي الحديث، وبالتالي تعزيز الهيمنة الاقتصادية، ثم السياسية لألمانيا واليابان. ومما سيساعد على ذلك إجهاض الوحدة الأوروبية الذي ساهمت فيه الحرب، وتحويل أوروبا السياسية إلى تابع رسمي للقوة الأطلسية. من هذه الناحية يمكن القول إن الهيمنة الأمريكية التي أنجبتها حرب الخليج سوف تتحول إلى شرَك لها، وإن الوقائع العميقة للمنافسة الحضارية والاقتصادية لن تتأخر في فرض نفسها وقوانينها. وفي هذه الحالة فإن النتائج البعيدة لحرب الخليج لن تختلف بالنسبة إلى التوسعية الأمريكية عما كانت عليه هذه النتائج بالنسبة إلى الامبراطورية البريطانية والفرنسية في حرب السويس. ولعله من ثوابت التاريخ أن يكون الوطن العربي هو الصخرة التي لا بد أن تصطدم بها الامبراطوريات العالمية عند انهيارها منذ الفتح الاسلامي الأول حتى اليوم.

إن إدراك الغرب نفسه انسداد آفاق المبادرة التاريخية لديه، وإدانة استراتيجيته بهذا الموقف التدميري واللاأخلاقي، هو الذي يفسّر الاحتياطات الكبرى التي اتخذها قبل بدء

العمليات في الخليج، سواء في ما يتعلق بإلباس تدخّله لباساً قانونياً دولياً، أو في المراهنة على حرب سريعة وحاسمة وجراحية تمر بسرعة على الشعوب والعالم. وكان أكثر خوفهم أن لا يحقق النجاح العسكري أهدافه السياسية، فيتحول إلى انتصار فارغ، وربما إلى نصر سياسي للخصم، كما حصل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، الذي أدى - سواء بسبب روح المقاومة التي أبدتها القيادة العربية، وعلى رأسها عبد الناصر في ذلك الوقت، أو بسبب تدخل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لمنع المتحالفين من تحقيق نتائج معركتهم العسكرية - إلى انطلاقة عارمة وشاملة للحركة الوطنية التحررية، التي قادت إلى قيام الوحدة المصرية - السورية وتصاعد مسيرة الثورة الجزائرية وانهيار الملكية في العراق واليمن.

وقد أدرك الاستراتيجيون الغربيون أن تجنّب خطر تحوّل العدوان إلى فرصة يُبرز فيها العرب من جديد تصميمهم على مقاومة التسلط الغربي يقتضي تحقيق أربعة شروط: **أولاً** أن لا يتركوا لأي قوة كبرى، وأولها الاتحاد السوفياتي، فرصة إضعاف الإجماع الغربي وتقديم تأييد معنوي أو سياسي للعرب يبرز الطابع العدواني للحرب. **وثانياً** أن يُظهروا الحرب باستمرار وكأنها بين بلدان عربية تدعم فيها قوات الأمم المتحدة الطرف المعتدى عليه. ومن هنا كان العمل على عزل العراق عن العرب والتأكيد على أن الدول الغربية لا تحاربهم ولا تريد أن تحاربهم، وكذلك الإصرار الأمريكي على عدم تقديم معلومات حقيقية حول عدد أفراد القوة الأمريكية التي تجاوزت نصف المليون. **وثالثاً** تحقيق انتصار سريع وحاسم وتقاني لا يسمح بتعبئة الرأي العربي والاسلامي حول العراق، ولا بظهور الثمن الباهظ للفوز. ورابعاً عدم القبول بانتصار جزئي، أو ترك ثغرة يمكن أن يستغلها العرب للحديث عن انتصار، ومن هنا كان التمسك في أنّ لا تنتهي الحرب قبل دمار نظام العراق السياسي وانهياره وانفجار الحرب الأهلية، وأن يرتبط وقف اطلاق النار بشروط لا معقولة، إمعاناً بإبراز تألّق النصر الأمريكي وهزيمة العراق الكاسحة، حتى لا يبقى عند عربي واحد، ولو أدنى شك، بأن من الممكن أن يصدر عن تحدي إرادة الغرب أيّ انجاز مهما كان صغيراً. وسبب هذا الإصرار هو التالي: لا يمكن لنجاح عسكري أن يتحول إلى نصر إلا بقدر ما ينجح في حمل المغلوب على الاقتناع بتفوق الغالب وجبروته، وبالتالي بقدر ما تنهار إرادة المقاومة والاستمرار في المواجهة عنده. إذ بذلك فقط يمكن الغالب أن يقطف ثمار عمله، ويحوّل الغَلَب العسكري المادي إلى انتصار. وإذا كانت الحرب الإعلامية والدبلوماسية والسياسية لا تزال مستمرة ضد العراق والفكرة العربية، فذلك لأن التحالف الغربي يدرك أن المعركة العسكرية لم تستطع أن تنجز التغييرات النفسية والسياسية التي كان يرجوها منها، على الصعيد العربي الشامل، وأن احتمال خسارتها الحقيقية لا يزال هو الاحتمال الأغلب.

رابعاً: من الحرب إلى المواجهة الاستراتيجية: الواقع وآفاق المستقبل

ليس من الممكن لاستراتيجية حقيقية أن ترى النور إلا إذا أدركت طبيعة المواجهة القائمة والتناقضات الكبرى التي تحرّك الأطراف المختلفة وتعبّر عن مصالحهم المتباينة، والعوامل التي يستند إليها الخصم في تكوين استراتيجيته والرهانات التكتيكية التي تقوم عليها

حساباته. لكن المسألة الأولى والأهم في بلورة الاستراتيجية العربية للسنوات القادمة تتعلق، في نظري، بإدراك طبيعة الحرب الراهنة، وتبدّل مفهوم المواجهة الاستراتيجية ذاتها.

فقد شهدت الاستراتيجية في العقود الأخيرة، وبمواكبة عملية الاندماج العالمي والتداخل بين المصالح والاعتماد المتبادل والتوظيف الإعلامي والسياسي، شهدت طفرة خطيرة لم يدركها الكثيرون بعد، غيّرت من مفاهيم الحرب والهزيمة والانتصار معاً. فبسبب التوحيد الفعلي للنظام العالمي، دون أن يعني ذلك مساواة الشعوب في مصائرها، لم يعد تحطيم إرادة الخصم أمراً بسيطاً وممكناً، اللهم إلاّ مقابل المساس بمصالح عديدة أخرى، بل بمجمل النظام العام العالمي. وخطأ الاستراتيجية الغربية الرئيسي في حرب الخليج، وهو ما سوف تدفع ثمنه غالياً في المستقبل القريب، هو أنها تجاهلت هذه الحقيقة الجديدة، وخاضت الحرب من مفهوم الاستراتيجية التقليدية، ولو كان ذلك بأسلحة حديثة. ولذلك كانت النتيجة حرباً تدميرية بالمعنى الكامل للكلمة، لم تمسّ العراق وحده ولكنها مسّت، أكثر منه، الكويت التي شُنّت باسمها الحرب وتجاوزتها إلى تدمير مصالح العديد من البلاد، والنظام العالمي برمته.

لقد حوَّل الوضع العالمي التداخلي الجديد الحرب إلى مواجهة مفتوحة لا يمكن الحسم النهائي فيها، وحوّلت المعارك العسكرية إلى نقاط تسجل على الخصم دون أن تؤثر بالعمق في ارادته وتصميمه. ولأن النصر الحاسم في أي حرب أصبح مستحيلاً، لذا، لم يعد الشعور بالتفاوت في ميزان القوى مانعاً من خوضها، وأصبح البحث عن الصدام نفسه والتحرّش بالقوى الكبرى يشكّل في حد ذاته كسباً معنوياً وسياسياً في بلدان الجنوب، مهما كانت النتائج المادية لهذا الصدام. وهكذا لم تعد قيمة الحرب كامنة في العنف العسكري الذي يرافقها، ولكن في التوظيف السياسي والاعلامي والدبلوماسي والأخلاقي لهذا العنف.

وبالمثل، إن خطأ الاستراتيجية العربية المعاصرة هو بالضبط أنها لا تدرك طبيعة المواجهة التاريخية الشاملة التي تتعرّض لها، وتحصر منظورها في السعي وراء نصر عسكري حاسم تعتقد أنها تستطيع أن تنهي به النزاع مع اسرائيل والغرب وترتاح مرة واحدة وإلى الأبد. ولا أدري كيف علقت هذه النظرية بذهن القادة العرب، وكان من نتيجتها أكبر خطأ استراتيجي ارتكبه بلد في التاريخ، وهو القول إن حرب ١٩٧٣ ينبغي أن تكون آخر الحروب العربية الاسرائيلية. والواقع أن قوة الموقف العربي العسكري كامنة في التهديد القائم بإمكانية الاستمرار في المواجهة دون حدود، والدخول في حروب جديدة، دون حساب لنتائجها المادية. وعلى كل حال، ليس صحيحاً أن انتصار العرب في معركة عسكرية قادمة سوف يحسم مشكلاتهم، بل إن العكس هو الصحيح، إذ كلما صعدت الأمم إلى مستوى أرقى من السيادة الدولية، زادت التحديات التي تتعرّض لها، وكبرت مخاطر الحروب التي يمكن أن تُجبر على خوضها. ولو ربح العرب الحرب الماضية لكان عليهم في السنة التالية أن يخوضوا حرباً جديدة أكثر شراسة من السابقة.

لقد ترك مفهوم الحرب في الواقع مكانه لمفهوم المواجهة الاستراتيجية التي تعني، بعكس الحرب، عملية تاريخية طويلة ومستمرة لا يحسمها، ولا يمكن أن يحسمها، انتصار عسكري

مهما كان كبيراً، بل إن هذا الانتصار يتحوّل بالضرورة إلى مصدر للتعبئة السياسية والنفسية للشعب أو الشعوب المغلوبة. وفي هذا السياق لم يعد للحرب من معنى وقيمة إلا بما هي لحظة عنف ضرورية، وخاصة ضمن مواجهة عامة وتاريخية. ولعله لا توجد منطقة اليوم ينطبق عليها هذا المفهوم الجديد للمواجهة كالمنطقة العربية. فوضع العرب ومكانتهم وموقعهم يفرض عليهم، باستمرار، الحياة في مواجهة مستمرة ويحوّلهم ـ كما كان يقول أسلافنا ـ إلى بلاد رباط بالمعنى الحرفي للكلمة، دون أن يعني ذلك حتمية خوض الحرب كلحظة عنف استثنائي في كل لحظة. بل إن اخفاقنا في ادارة هذا الوضع بأسلوب المواجهة الشاملة والمستمرة هو الذي يجعلنا مضطرين إلى خوض حروب لا نهاية لها.

والنتيجة الأولى لهذه الطفرة الاستراتيجية الجديدة هي أن الحرب لم تعد تحصل أبداً بين حضارتين ومدنيتين وثقافتين، وأن الميدان الاستراتيجي لا يقتصر على ساحة المعركة العسكرية، ولكنه يتّسع ليشمل الساحة السياسية والاقتصادية والنفسية معاً، ويعبّر عن نفسه في تظاهرات الشارع ونشرات الإعلام والصحافة والخطابة والوعظ الديني، وأن الطرف المشارك في الحرب لم يعد البلد الذي يعلنها أو يدخل فيها فحسب، ولكن جميع البلاد التي تنتمي إلى هذه المدنية أو الثقافة أو الحضارة. ولذلك، فإن من يفتح المعركة في منطقة ما، لا بد أن يتوقع توسيع جبهة المواجهة السياسية والثقافية والعقائدية بسرعة، ويمهد في الأجل القريب، لتوسيع رقعة المعركة العسكرية نفسها لتشمل كامل الشعوب المنتمية إلى هذه الثقافة. ولعل من نتائج حرب الخليج التي لا يمكن نسيانها، وما لم يكن في مقدور الاستراتيجيين الغربيين إدراكه، أن الحرب قد فتحت، في ما وراء العراق والخليج، باب المواجهة الشاملة على مستوى الوطن العربي والعالم الاسلامي معاً، بين المدنية العربية الاسلامية والمدنية الغربية، وأنها فجّرت لذلك منابع مقاومة واتخذت أبعاداً جديدة لن يظهر قتل البشر وتدمير الاقتصاد والسلاح العراقي فيها إلا تعبيراً متجدداً عن روح الانتقام والحقد التاريخي الذي ميّز نظرة الغرب إلى المجتمع العربي منذ الفتح الاسلامي. ونحن لا نبالغ إذا قلنا إن من أهم آثار هذه الحرب ما فجّرته من نزوع إلى تأكيد الهوية والقطيعة مع التقاليد الغربية في الوطن العربي والعالم الاسلامي، ومن تسويد لصفحة الغرب والمدنية الغربية كمدنية متسلطة عدوانية ولاأخلاقية تكيل بمكيالين في التعامل مع القضايا الدولية.

والنتيجة الثانية أن تفسير الحرب وتصويرها هو فقرة أهم من الحرب، مما يعني أيضاً أن القوة المادية لم تعد هي بالفعل العامل الحاسم في الضغط على إرادة الجماعات وكسرها وتغيير الأوضاع، وأن حصيلة المعركة العسكرية ليست هي المهمة في تحديد درجة الكسب أو الخسارة، ولكن المهم هو الامكانية التاريخية والسياسية لتوظيف هذه المعركة واستغلالها من الناحية الاعلامية والسياسية. وقد أصبحت هذه الامكانية معدومة تقريباً بالنسبة إلى الغرب والعالم الصناعي الذي يمثّل اليوم رمز الاضطهاد والقهر والاستغلال في العالم كله.

والنتيجة الثالثة أن قيمة المعركة العسكرية نفسها لم تعد تكمن في نتائجها المادية أساساً، ولكن في قيمتها الرمزية في سياق هذه المواجهة الشاملة. وهذا هو الذي يفسر

الإصرار الهائل لدول التحالف على اذلال العراق نفسه، وليس تدمير البلاد والجيش فقط. فهدف هذا الإصرار هو معاقبة التجرؤ على المواجهة وقبول المنازلة العسكرية، أي تدمير أسطورة تحدي الارادة العالمية الغربية. ولعله من المفيد أيضاً أن نشير إلى أن شعور العرب والمسلمين بتحقيق إنجاز فعلي في هذه الحرب كان نابعاً مما جسّدته من إرادة الرفض والتصدي للتحالف الغربي وما عبرت عنه من روح الثأر من التسلط الاستعماري السابق وما مثلته من إذلال للدول الغربية التي لا تزال تعامل العالم بغطرسة مستمرة منذ أكثر من قرن، وذلك بصرف النظر عن الثمن المادي لهذا التشفي والانتصار المعنوي. ولذلك بدل أن توحي الحرب بالخضوع وتُخلّفه، فجّرت روح المقاومة والكرامة وعززتها.

أما النتيجة الرابعة فهي، أن استمرار المواجهة إلى ما بعد الحرب يعني أن الاستراتيجية الشاملة تقضي بأن لا تعتبر نتائج المعركة العسكرية من وجهة نظر الحاضر فحسب، ولكن أن ينظر إليها من وجهة نظر المستقبل. والسبب في ذلك أن آثار التحولات النفسية والسياسية والفكرية التي تحدثها تحتاج، بعكس الآثار المادية، إلى وقت أطول حتى تتفاعل وتحدث مفعولها.

والنتيجة الخامسة والأخيرة، هي أنه لا قيمة لنتائج المعركة العسكرية إلا بقدر ما يمكن إعادة توظيفها في استراتيجية المواجهة المستمرة، وتحويلها إلى عنصر ايجابي في الإعداد للمعركة القادمة، وهو ما أسميه استراتيجية دينامية الحركة، وهي تعني عدم التوقف عند نتائج المعركة العسكرية والسعي إلى توظيف العوامل الجديدة السلبية أو الايجابية التي أنتجتها الحرب في سياق مناورة استراتيجية جديدة ومتجددة، أي تحويل عوامل الضعف إلى مصدر قوة، والانتصار إلى شَرَك للمعتدي.

وهذا يعني أن اعادة بناء الاستراتيجية العربية تستدعي في الظروف الراهنة أولاً العمل على تغيير الخيارات الأساسية في استراتيجية النهضة العربية والتركيز منذ الآن على التوظيف المكثّف في التقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي والعلمي على حساب التوظيف العسكري المسدود الأفق. إن خطأ القيادة العراقية الرئيسي هو أنها أعادت بعد أكثر من قرن تجربة محمد علي دون تغيير تقريباً، ولم تدرك أن ربح المعركة العسكرية على قاعدة اقتصادية هشّة ضد التكتل الغربي، على فرض أنه حصل، ما كان ليستطيع أن يغير شيئاً في ميزان القوى الحقيقي، ولا أن يجبر الغرب على القيام بأي تنازل حقيقي، ولكنه كان سيدفعه إلى الإعداد لحرب جديدة سريعة. فميزان القوى اليوم أكثر مما كان عليه في القرن التاسع عشر لا يحسم من خلال ميزان القوى العسكري وحده.

ويستدعي ثانياً إدراك حقيقة العوامل التي أدت إلى تحويل حرب الخليج من أزمة عربية إلى مواجهة عالمية. وفي هذا المجال لا بد من تأكيد نمو ثلاثة أنواع من التوترات الكبرى التي ستحدد مستقبل العمل الاستراتيجي العالمي للعقود القادمة وتفاقم هذه الأنواع الثلاثة. **الأول** يختص بالوضع العربي، وقد تحدثنا عنه، **والثاني** يتعلق بالوضع داخل المعسكر الغربي الصناعي نفسه، أو ما نسميه اختصاراً معسكر الشمال، **أما الثالث** فيتعلق بالوضع

الجيو- سياسي العالمي، أي بما يحصل من تبدل في التوازنات وعلاقات القوة التي تربط بين التكتلات العالمية، وفي مقدمتها بين الشمال والجنوب، وهو ما نطلق عليه اليوم النظام الدولي.

فقد أدى انهيار الشيوعية في الغرب إلى نتيجتين متباينتين، **الأولى** توحيد المعسكر الغربي لأول مرة في مواجهة العالم أجمع، ومن ثم تزايد قدرته على التدخل والتغطية على سياسته التوسعية. والنتيجة **الثانية** بروز محاور جديدة للتنافس بين الدول الصناعية؛ هكذا يزداد النزاع الخفي بين تكتل الدول الصناعية الكلاسيكية التي ربحت الحرب العالمية الثانية وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، من جهة، والدول التي أصبحت بسبب حرمانها من مطامحها العسكرية مقرّ الثورة التقنية والعلمية، وهي ألمانيا واليابان، من جهة أخرى. وقد حاولت الدول الأولى أن تستغل أزمة الخليج من أجل تحسين مواقعها والحفاظ على نفوذها التقليدي الذي ارتبط بالقوة والتفوق السياسي والعسكري. وبقدر ما عمل التفاهم الغربي الواسع على توحيد موقف الغرب في الخليج، يقود التنافس على الهيمنة بين التكتلين الصناعيين إلى تمايز حقيقي في الاستراتيجيات المتبعة تجاه العالم الثالث. وإذا كان من الوهم المراهنة على هذا التمايز لشق التحالف الغربي الصناعي الواسع ضد العالم الثالث، فإن من غير الممكن بناء استراتيجية ثالثية وعربية من دون التعامل معه ومحاولة استغلاله والشغل عليه.

لكن التوتر الكبير الحقيقي الذي سوف يحدد مواقف الصراع الأول ومواقعه واتجاهه في المستقبل، هو ذلك النابع من **التناقض المتفاقم بين كتلة الشمال عموماً وكتلة الجنوب**. ولعل الحرب قد فتحت لأول مرة ملف الجنوب والدول الفقيرة التي تمثل اليوم أكثر من ثلاثة أرباع البشرية، وأبرزت غياب الحلول العملية لمشكلة التنمية الخطيرة عند بلدان الشمال. وليس هناك شك في أن الحافز الأقوى على تحقيق تفاهم الدول الصناعية والغربية في الخليج كان ضرورة الاحتفاظ بالسيطرة الفعلية على هذا العالم المتفجّر وعدم السماح بحصول سابقة تنجح فيها دولة نامية في تحدي الإرادة الدولية وتغيير ميزان القوى الاقليمي. لقد أحدث انهيار النظام العالمي الثنائي فراغاً استراتيجياً حقيقياً خاف الغرب والتكتل الصناعي أن تبادر قوى العالم الثالث إلى ملئه، وفي مقدمها الأقطار العربية، فقام بعملية محسوبة لإحباط الدولة الصاعدة وتثبيت النظام العالمي للسيطرة الغربية. والواقع أن أزمة الخليج ما كان من الممكن أن تتحول إلى أزمة عالمية وتنتهي بحرب مدمرة لو لم تتقاطع فيها هذه التوترات والانقسامات الثلاثة العميقة التي طوّرها في العقود الأخيرة النظام العالمي والنظام الاقليمي الأوروبي والعربي معاً، والتي تتواجه فيها، وسوف تظل تتواجه، في المنطقة العربية الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة، والنخب والشعوب، كما تتواجه على الصعيد العالمي بلاد الشمال المصنِّع والجنوب الفقير، وعلى الصعيد الشمالي الدول الصناعية الكلاسيكية ودول الثورة التقنية والعلمية.

هكذا ولد، إذن، من التقاء مصالح الدول النفطية المحددة بتبدل ميزان القوى المحلي،

ومصالح الولايات المتحدة الساعية إلى ربح معركة الهيمنة والقيادة التي فتحت داخل المعسكر الغربي والصناعي، ومصالح الشمال النازع إلى احتواء أزمة الجنوب، التآلف الدولي الذي خطط لحرب الخليج وقادها. وهكذا تمّ تحويل أزمة الحدود المحلية العربية إلى حرب عالمية وحلقة أولى من حلقات الحرب العالمية الثالثة التي ستكون، بعكس الحربين الأولى والثانية، سلسلة من الحروب ضد صعود انتفاضات وتمرّدات وفوضى بلاد الجنوب. وبعكس ما تحاول القوى الدولية أن تؤكده، كان تقاطع هذه المصالح الثلاث، وليس التفوق التقني، هو العامل الأكبر في تحقيق النجاح العسكري للتحالف الغربي.

ولن يستطيع العرب بلورة استراتيجية مواجهة حقيقية وناجحة دون ايجاد جواب عن **الانقسام العربي أولاً، وتنظيم التعامل مع التناقضات القائمة بين الدول الصناعية ثانياً ومَوْضَعة أنفسهم في الصراع التاريخي الشامل بين الشمال والجنوب ثالثاً.**

ويحتاج الرد على خطر الاستقطاب الدولي كسر عزلة الوطن العربي والحصار النفسي والسياسي الذي يحاول المعسكر الغربي فرضه عليه لتحميله ثمن تدعيم نظام السيطرة العالمي الراهن. ويستدعي هذا اتباع استراتيجية هجومية في العمل الثقافي والدبلوماسي والسياسي الرسمي والشعبي، وتحديد أدوات الحوار وقنواته وأشكاله مع كل الأطراف الدولية المدنية والسياسية، وفي الدرجة الأولى عودة مكثفة نحو العالم الثالث والتواصل مع نخبه المختلفة. ولعل أكثر ما ميّز استراتيجية العرب الماضية سلبياً هو تجاهلها البعد الاسلامي وغياب استراتيجية اسلامية عربية قادرة على وضع القوة التي يمثلها العالم الاسلامي في معركة المواجهة التاريخية مع الغرب في فلسطين وخارج فلسطين. فالوطن العربي هو نواة العالم الاسلامي وموطن مقدساته وخندقه الأمامي، ومن خلاله فقط يستطيع أن يأخذ المبادرة في اعادة بناء المعسكر الثالث المفكك، والمشاركة في بلورة استراتيجية عالمية لا يزال يفتقر إليها بقوة، للتأثير في السياسة الدولية وتعزيز الكفاح من أجل نظام عالمي جديد حقاً، قائم على احترام القانون ومبدأ التشاور والتعاون والتفاوض بين القوى والأطراف الدولية، وليس على فرض الأمر الواقع والاحتكام إلى القوة المسلحة.

أما ردنا على التآلف الغربي المعادي للعرب فلا بد أن يتخذ منحيين **الأول**، استغلال التناقضات الجديدة الناشئة بين التكتل الصناعي التقليدي المتراجع والتكتل التقاني الحديث الألماني ـ الياباني. فمقدرة هاتين الدولتين على المنافسة الاقتصادية الدولية تحد من حاجتهما إلى التدخل المباشر والعنيف في سياسات البلدان النامية، وتسمح بالحد الأدنى من التعاون والحوار. والثاني، العمل على الحفاظ على علاقاتنا التقليدية مع الاتحاد السوفياتي وأوروبا الغربية. ولا ينبغي أن نعتقد أن الطريقة المثلى للحفاظ على هذه العلاقات هي تقديم المزيد من التنازلات لهاتين الدولتين، كما نفعل عادة. إن الطريقة الوحيدة لدفع أوروبا والاتحاد السوفياتي إلى التميّز في مواقفهما عن الولايات المتحدة هي تكثيف الضغوط عليهما وحرمانهما من الامتيازات في الأرض العربية، وذلك حتى تدركا أن للتعاون العربي ثمناً لا بد من دفعه، وليس العكس.

وفي ما يتعلق بالانقسام العربي في داخل كل قطر، وبين الأقطار المختلفة، يستدعي الرد على حرب الخليج، من وجهة نظر المواجهة الاستراتيجية، **استنبات حركة واسعة وقوية من أجل التغيير الذاتي**. وفي هذا المجال برزت من أنقاض الحرب المدمرة، في اعتقادي، حقيقتان لا يمكن للسياسة العربية أن تكون ناجعة دون الأخذ بهما كقيادة سياسية بعد الآن، وهي لن تنال أي قسط من الشرعية إذا لم تستوعبهما وتلتزم بهما: **الأولى هي أن الوطن العربي يتعرض كمجتمع وثقافة وحضارة لمواجهة شاملة**، ولن يستطيع أن يخرج من هذه المواجهة ويحقق أياً من أهدافه إذا لم **ينجح في الرد على تحدي الوحدة والاتحاد**. والحقيقة الثانية هي أن الشعوب العربية قد كسرت الطوق، ولن يكون من الممكن سوسها بعد اليوم دون الاختيار بين الاستسلام إلى الفوضى العامة والاقتتال، أو العمل على تنظيم ادارة الحرية، أي **بناء الديمقراطية وتنمية الإرادة والتضامنات الوطنية**. وبقدر ما شكّلت الحرب مخاضاً لميلاد النظام العالمي الجديد، نظام القوة والصراع المفتوح بين الأمم والدول، حسب ما تملكه من قوى وامكانيات، وضعت الوطن العربي على أبواب حقبة جديدة وفرضت عليه اختيارات كبرى لا يستطيع أن يحتفظ بوجوده ويضمن استقراره وتقدمه دون السير فيها والأخذ الجريء بها.

إن تغيير موقع العرب والمسلمين في النظام الدولي، والرد على مخطط اجهاض النهضة العربية والاسلامية، والوقوف في وجه الحرب التي تهدف إلى اذلال العرب وفرض الاستسلام عليهم، ودفع الأمة إلى لعب دورها في بناء النظام العالمي الجديد، وتعظيم مساهمتها في حل المشاكل الدولية وإقامة السلام ومواجهة روح العدوان واللامسؤولية التي أظهرها التكتل الصناعي، وسوف يظهرها أكثر في المستقبل، كل ذلك يستدعي الارتفاع إلى مستوى العمل الجماعي، وتوظيف الحضور الشعبي الهائل الذي فجّرته الحرب من أجل تعميق المسار الديمقراطي والمشاركة السياسية وتثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة، واعتبار الاحترام المتبادل والحوار قاعدة رئيسية وأساسية للتعامل بين أبناء الوطن الواحد، كما **يقتضي ثورة حقيقية في الأخلاق المدنية والسياسة والإدارة والقضاء على مظاهر الترهّل والفساد والتبذير والارتزاق** ـ وهو يتطلب من العرب جميعاً، وفي مقدمتهم **النخب الفاعلة الثقافية والسياسية والنقابية، نقلة نوعية في الممارسة السياسية والتعبير عن روح المسؤولية الجماعية، والارتفاع بالمبادرة التاريخية، شعوراً وتنظيماً وبرنامجاً**.

ولعل نقطة الضعف الرئيسية في هذه الخيارات الجديدة، هي **غياب القوة السياسية القادرة على تجسيدها والسير بها**. فجميع الأحزاب والتنظيمات العربية القائمة قد اندمجت بالدولة القطرية الراهنة وأصبحت جزءاً منها أو أداة من أدواتها. إن النجاح في تجاوز إطار العمل القطري ومنطق التفتيت الراهن، والرد على التحديات القائمة وترسيخ التيارات العربية الشاملة، يرتبط اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في نظري، ببناء إطار جديد قادر على التقريب بين جميع القوى الفاعلة من تنظيمات وشخصيات وطنية ثقافية وسياسية ونقابية واجتماعية ـ على مختلف أقطارها ومشاربها الفكرية ـ وتوحيد نشاطها وزيادة فاعليتها. ولا يمكن لهذا الإطار أن يكون شيئاً آخر في الظروف الراهنة سوى **لقاء ديمقراطي عربي واسع ومفتوح يقدّم للنخبة العربية أداة للتداول والحوار والارتفاع بالعمل السياسي العربي إلى**

مستوى المواجهة الشاملة المفروضة على الأمة من وحدة المواقف والمبادرات العملية دون تجاهل الإشكاليات النابعة من قضايا النضال الداخلية وخصوصيات الأوضاع السياسية لكل قطر، وميزان القوى فيه. والمبادىء التي يبنى عليها هذا اللقاء لا ينبغي أن تتجاوز الالتزام بأهداف رئيسية ثلاثة:

١ ـ الحفاظ على الاستقلال الوطني دون تفريط على صعيد كل قطر، وصعيد الوطن العربي عامة.

٢ ـ تجسيد وحدة المصير العربي وحتمية التقريب والدمج بين الأقطار العربية كمنطلق للنهوض الحضاري.

٣ ـ تعميق مسيرة الديمقراطية ودعمها كمنهج للتعامل السياسي ووسيلة لتداول السلطة وممارستها على صعيد المجتمع والدولة.

ومن المؤكد أن هذا اللقاء الذي يشكّل تكوينه تحولاً نوعياً في الممارسة السياسية الوطنية والقومية في الوطن العربي، لن يستطيع أن يحقق أهدافه إلا بقدر ما ينجح في تجميع قوى الأمة الحية والفاعلة بصرف النظر عن ميولها الفكرية والفلسفية، ودفعها إلى التأمل والعمل المشترك في القضايا الرئيسية والكبرى التي تمسّ المصير العربي الشامل.

كما أنه لن يستطيع الرد على الحاجات الجديدة والمعقدة التي يطرحها تعاظم الحضور الشعبي على الساحة السياسية، وتدعيم السير في اتجاه دمقرطة الحياة العربية، دون التقدم في مهام تعميق الوعي السياسي العربي الشعبي والقيادي. فمن دون مواكبة هذا الحضور الجماهيري الواسع بالعمل الفكري والتحليلي والاعلامي العقلاني، يظل احتمال تحوله إلى منبع للفوضى وعدم الاستقرار هو الأقوى، ويخلق بالضرورة امكانية تجديد دورة النظم الديكتاتورية والاستبدادية. فالذي يجعل من الحكم الشعبي حكماً ديمقراطياً ويمنعه من التحول إلى حكم غوغائي، هو بالضبط توفير التحليل العقلاني والمعرفة والاعلام عن الحقائق الاجتماعية والسياسية الفعلية كما هي في الواقع.

وكما أن قضية الاتحاد العربي لم تعد مسألة تحتمل الانتظار في إطار المواجهة الكبرى المفروضة على العرب، كذلك لم تعد قضية التحول نحو الديمقراطية في الوطن العربي قضية اختيار نظري، ولكنها أصبحت، مع تفاقم أزمة الدولة القطرية وانسداد الآفاق أمامها، وتفجّر القوة الشعبية، واحتلال الجمهور الشوارع والساحات، ضرورة عملية لا مهرب منها. إنها الطريقة الوحيدة الناجعة لإدارة الأوضاع السياسية الراهنة وتسييرها. وما لم نعمل على بناء الإطار الفكري والسياسي الناجع للتفكير والنقاش الدائمين بين جميع الأطراف، وكذلك لتغذية الحركة الديمقراطية التي لا تزال تفتقر بشدة إلى المساهمات الجدية على مختلف أشكالها، في مختلف الأقطار والمدن العربية، فسوف نجد أنفسنا ندور في حلقة مفرغة، ولن نحرز أي تقدم يذكر في هذا المجال.

- ٢ -

الاستقلال والديمقراطية

الياس خوري (*)

هذه الورقة هي مجموعة من الأفكار التي تحاول أن تقرأ ملامح العصر الأمريكي في الوطن العربي، من خلال الحرب الأطلسية ضد العراق، وما يستتبعها من محاولة جدية لإخضاع المنطقة العربية للاحتلال المباشر أو شبه المباشر، والوصاية السياسية والعسكرية.

فالذي يجري اليوم، يمكن قراءته بشكل مترابط، وهو ما يقودنا إلى خريطة واضحة ترسمها السياسة الأمريكية، وتؤسس معها لعودة المنطقة العربية إلى الوراء، أي إلى ما قبل الحركة القومية، إلى ذلك الشتات العربي الأسير، بين الاحتلال المباشر والاستغلال والانهيار.

١ - في التغير الدولي الجديد، الذي أعلن انهيار المنظومة الاشتراكية، بدا العالم عارياً أمام الهيمنة الأمريكية. وهذا العري لم يكن في أوروبا الوسطى والشرقية مجرد عامل سلبي، بل ربما كان باباً إلى الديمقراطية السياسية، التي هي حق لا ينازَع.

غير أن العالم الثالث، وجد نفسه وحيداً وعاجزاً عن الاتكاء على أي نوع من التوازن الدولي، كي يحافظ على الحد الأدنى من استقلاله، أمام الهيمنة الأمريكية.

في هذا الواقع الجديد، وجد الوطن العربي نفسه محشوراً في زاوية العجز عن حل قضاياه.

فالمسألة الوطنية العربية، لم تجد لها أي حل، ولو في الحدود الدنيا. ففلسطين، على رغم كل التضحيات والحروب والمذابح، والتي توَّجت نضالها بالانتفاضة، بقيت قضيتها خارج أي أفق للحل، وبقي مشروع الاستقلال الفلسطيني، أي إقامة الدولة الفلسطينية، ممنوعاً بفضل الموقف الاسرائيلي والدعم الأمريكي غير المحدود لهذا الموقف.

(*) كاتب لبناني ومسؤول الصفحة الثقافية في جريدة «السفير» اللبنانية.

والتضامن العربي بقي مزعزع الأطراف، رغم عودة مصر إلى الوطن العربي. فجرح اتفاقات كامب ديفيد، الذي حوّل المشرق العربي إلى أرض للحروب الأهلية الدائمة (لبنان) لم يندمل. بل تمت العودة المصرية وكأنها جزء من إعداد الأرض لما سيأتي، أي للقبول بتسليم الحل إلى الولايات المتحدة، والتأرجح بين الاستسلام الكامل، أو الممانعة التي بدأت تفقد أسسها.

وجراح الحرب العراقية ـ الايرانية التي أغرقت منطقة الخليج، لا تزال تنزف منها الدماء. تلك الحرب، التي دفع العرب والايرانيون ثمناً باهظاً لها، انتهت إلى ما يشبه اللاشيء. كأن اللاعقلانية التي سادت مع انسداد الأفق الوطني الديمقراطي، قادتنا إلى تدمير الذات وإلى القبول بأن تكون أجسادنا مقابر للحلم والمستقبل.

أما الوضع الاقتصادي العربي، حيث كانت الثروة مفصولة عن المجتمع، وحيث الغنى الرهيب يقابله فقر مريب، فإنه كان يتدهور إلى ما يشبه المجاعة الدائمة.

هذه الصورة، التي تظلّلها حرب لبنان الدموية الطويلة، والقمع، وإرهاب الدولة، وفقدان النصاب القومي بعد خروج مصر من الوطن العربي، كانت هي مدخلنا إلى العصر الجديد الذي دخله العالم. فوصل العصر إلى الوطن العربي، وهذا الوطن قد فقد لغته أو يكاد، وفقد قدرته على الحوار مع العالم وتغيراته، مما جعله فريسة سهلة للنظام الاستعماري القديم، وهو يجدّد نفسه في نهاية القرن العشرين.

٢ ـ إن ظروف الحرب العراقية ـ الأمريكية وأسبابها، رغم وضوحها (حادثة الدخول العراقي إلى الكويت)، يجب أن تُقرأ في ظل المعطيات السابقة، وليس بوصفها حادثاً عارضاً أتى كردّ فعل على دخول الكويت أو من أجل تحريرها. [متى كانت الولايات المتحدة تقود حروب تحرير؟!].

وكي نفهم بشكل أفضل، علينا أن نتذكر الثابتين الاستعماريين اللذين لم يتغيرا منذ القرن التاسع عشر.

الثابت الأول، هو منع العرب من امتلاك جيش قوي. وفي حال بدأت عملية بناء هذا الجيش، فإن القوى الاستعمارية تتحالف من أجل سحقه. أليست هذه هي تجارب محاولات الاستقلال المصري؟

الثابت الثاني، هو منع الوحدة العربية. فعبر منع هذه الوحدة، يُمنع العرب من الوصول إلى ثرواتهم القومية من جهة، ويمنعون من نسج ثقافتهم الحديثة من جهة أخرى.

انطلاقاً من هذين الثابتين، كانت الولايات المتحدة، وهي تستعد للتحول إلى القوة الاستعمارية الأولى، تسعى إلى احلال «سلامها» في الشرق الأوسط، عبر سحق القوة

العسكرية العربية من جهة، وعبر تحطيم أي احتمال لتوحيد الموقف العربي. مما يعني أن السلام القادم يحمل في طياته ثلاثة عناصر:

أ ـ إلغاء فلسطين، وعبر هذا الإلغاء، تحطيم آخر ما تبقّى من رفض للهيمنة الأمريكية، ومن محاولة إقامة توازن مع الكيان الصهيوني.

ب ـ فصل الثروة العربية عن المجتمعات العربية بشكل نهائي.

ج ـ تحطيم العمل العربي المشترك، عبر تحويله إلى علاقة مباشرة مع المركز الاستعماري الجديد. فالعلاقات العربية ـ العربية يجب أن تمر عبر واشنطن، حتى يمكن لها أن تستقر.

هذه المعادلة الجديدة هي الهدف من وراء حرب الخليج، وليس تحرير الكويت. فهذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يحتشد فيها جيش يبلغ تعداده أكثر من تعداد سكان البلد الذي يريد تحريره! وهذه هي المرة الأولى، يواجه فيها أحد بلدان العام الثالث، عقوبات دولية، لا تستطيع أية دولة أوروبية تحمّلها.

٣ ـ انطلاقاً من هذا الواقع الجديد، تُطرح اليوم على الفكر الديمقراطي العربي، مجموعة من الأسئلة الأساسية، التي لم يعد تأجيل الاجابة عنها ممكناً:

السؤال الأول، هو سؤال العلاقة بهذا العالم الجديد. هل صحيح أن هذه العلاقة مستحيلة؟ هل صحيح أن هذا العالم مغلق أمام العرب لأنهم عرب؟! أم أن الصراع لا يزال مفتوحاً، وهو بالتالي يسمح لنا بأن نعيد النظر في كيفية قيادة هذا الصراع؟

هل نحن مجرد أبناء أمة كانت، وهي لا تعيش إلا على لغة ماضيها، أم اننا نستطيع أن نكون بصيغة جديدة، دون أن نقبل الاقتراح الأمريكي الوحيد المقدم إلينا، وهو التحول إلى عبيد؟!

السؤال الثاني، هو سؤال داخلي، وهو متعلق بكيفية صياغة معادلة العلاقة بين الصراع مع الغزو والديمقراطية. فالمحجوب من تاريخنا الحديث، هو أن القوى الاستعمارية لم تسعَ فقط إلى سحق القوة العسكرية العربية، بل سعت إلى سحق الديمقراطية. وهذا ما تعلّمنا إياه التجربة المصرية. فالصراع الطويل بين القصر والانكليز من جهة، والحياة البرلمانية المصرية من جهة أخرى، ليس أقل أهمية من سحق الثورة العرابية.

إن ظروف انحلال الديمقراطية المصرية يجب أن تُدرس بعمق. لكن إذا كانت هذه الديمقراطية قد أنهكتها الصراعات مع الاستعمار البريطاني، مما سهّل على الجيش القضاء عليها في ثورة ١٩٥٢، لأنه كان يسعى إلى القضاء على الفساد، فإن الجيوش اليوم منهكة، والخطر بدأ يهدد وحدة الأوطان، وخطر التقسيم يمثُل مدعوماً بقوات الاحتلال.

السؤال الثالث، هو سؤال الاستقلال. ماذا يعني الاستقلال اليوم؟ وهل ما زال هذا المفهوم محركاً للشعوب العربية، وقادراً على شحذ العقول من أجل إعادة انتاجه؟

من الواضح أن الصيغ الاستقلالية التي أرسيت بعد الحرب العالمية الثانية، لم تكن صيغاً قادرة على الحياة. كانت مجموعة من التسويات الموقتة، بانتظار الوحدة العربية.

ويبدو اليوم أن الكيانات ترسِّخ وجودها، بفضل العجز عن مواجهتها. وأن هذه الكيانات، أو بعضها على الأقل، لن يجد قدرته على الاستمرار دون دعم خارجي مباشر، أي دون وجود قواعد عسكرية أجنبية تحميه، أو تفصله بثروته عن المجتمعات العربية.

فكيف يكون الاستقلال ممكناً؟!

يبدو أن مقولة الاستقلال بحاجة إلى صياغة جديدة، أي إلى إعادة تأسيس الفكرة العربية نفسها.

٤ ـ إعادة تأسيس الفكرة العربية اليوم، تنطلق من ربط ضروري بين مقولتي الاستقلال والديمقراطية. فالاستقلال دون ديمقراطية، أي عبر السيطرة المطلقة للنخب العسكرية على السلطة، أعاد ويعيد انتاج السلطة التقليدية (العشائر، الطوائف، العائلات، المناطق... الخ) وهو بالتالي يقود إلى سلطة مهددة من الداخل، أي عاجزة عن مواجهة الخارج الاستعماري من جهة، وغير قادرة على بناء حديث عقلاني للمجتمع من جهة أخرى.

أما الديمقراطية، دون استقلال، فهي مقولة فارغة. فأبطال الديمقراطية وحقوق الانسان في الغرب يدعمون، في الوطن العربي، أكثر الأنظمة تخلفاً ورجعية.

الديمقراطية هي مطلب القوى الاستقلالية، وهي لا تستقيم فعلاً إلا داخل النضال من أجل حرية الأمة وسيطرتها على ثروتها.

٥ ـ إن الديمقراطية هي الأفق الوحيد في ظل هذا الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة. والديمقراطية مطالَبة اليوم بأن تصوغ أهدافها بشكل واضح. فهي ضد قمع الأقليات واضطهادها، لكنها وهي تسعى إلى حل ديمقراطي لمسألة الأقليات، تعلم أن هذا الحل مستحيل في ظل حراب الاحتلال. فشرط الحرية هو طرد المحتل الأجنبي. وهي مع التعددية السياسية وحرية المجتمع المدني في تنظيم نفسه. فالمجتمع المدني يستعيد ذاته حين يستعيد قدرته على تأكيد هويته الوطنية المستقلة. وهي تسعى إلى حل عادل للمسألة الفلسطينية، عبر فرض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعبر رفض الهيمنة الاسرائيلية، والتفوق العسكري الاسرائيلي والسعي إلى إسقاطها.

وهي أخيراً، تسعى إلى وحدة عربية، تصبح فيها الثروة العربية في خدمة الشعب العربي، بدل أن يتحول الشعب إلى حارس لثروته التي يسرقها المستعمرون.

٦ ـ هذه الملاحظات تحاول التفكير في المأساة التي يتعرض لها العراق، وهو اليوم تحت ضربات الوحشية الأمريكية التي هدمته.

شرط كل هذا الكلام على الأفق الديمقراطي، هو أن ينزاح كابوس الاحتلال عن العراق، وأن يستعيد المجتمع العربي قدرته على رؤية واقعه وتحديد أهدافه.

إن ممحاة المشكلة الكردية، أو مشكلات الجنوب، وتحويل الهجوم على العراق إلى ممحاة للقضية الفلسطينية، كلها تدلنا على أن الخلل الديمقراطي، سمح وسيسمح للقوى الاستعمارية، بتحطيم المجتمعات العربية وإخضاعها.

- ٣ -

العناصر البنائية الدائمة في كارثة حرب الخليج

خلدون النقيب (*)

لقد استمعت بكل انتباه لمداخلات اليوم الأول من الندوة ومداولاته ولم أجد فيها ما يعين على تحديد العناصر البنائية الباقية في الأزمة ـ الكارثة؛ تلك العناصر التي تسببت وستتسبب في تكرار هذه التجربة المريرة؛ وأنا أحاول في هذه العجالة أن أشير إلى بعض هذه العناصر الباقية المستديمة.

١ ـ مسألة الديمقراطية تطرح باستمرار ولها أبعاد كثيرة لا تقتصر على المشاركة السياسية وحقوق الانسان، وإنما تمتدُّ إلى كيفية وصول النخبة الحاكمة إلى الحكم، وفيما إذا كان هذا يتم في ظل شرعية دستورية ـ وفي انتظام عملية نقل السلطة. فكل الذي تمخضت عنه الأزمة ـ الكارثة، عندما لاح أمل تغيير النخبة الحاكمة في البلدين المعنيين، العراق والكويت، ظهر في الأول الأكراد والشيعة، ولجأت النخبة الحاكمة في الثاني إلى المليشيا البدوية ـ القبلية لإعادة تأسيس سلطتها. فكأن لا العراق ولا الكويت عرف المواطنة في ثلاثة أرباع قرن من تاريخهما. ثم هل سنضطر إلى أن نمر في أزمة ـ كارثة كلما استدعى الأمر نقل السلطة من نخبة حاكمة إلى نخبة أخرى؟

٢ ـ العنصر الثاني يتصل بتمثيل النخبة الحاكمة لمصالح شعبها: كيف تصاغ هذه المصالح؟ وكيف تقوم النخبة بترجمتها إلى سياسات عملية قابلة للتنفيذ؟ لقد برز هذا العنصر في وضوح بالغ أثناء الأزمة ـ الكارثة، ولم يحلّ سواء أكان في العراق أو في الكويت، إذ لم يُستشَر أي من الشعبين في أمر الأزمة ولا في أساليب حلّها، وليس من المتوقع أن يحدث هذا في المستقبل؛ فقد وقعت الأزمة ـ الكارثة على مستوى النخب الحاكمة، ولكن الشعوب هي التي تحمَّلت عبئها وعانت وتعاني نتائجها.

(*) أستاذ علم الاجتماع في جامعة الكويت.

٣ ـ **العنصر الثالث يتصل بإشكالية الانتماء المزدوج القطري والقومي**، وهذا عنصر مميِّز للوضع العربي لا يوجد في الأمم الأخرى المعاصرة؛ كون الانتماء القطري مؤقتاً والانتماء القومي هو الدائم. عندما يتعذّر قيام تكتّل أو توحيد قومي، كما هو حاصل الآن، تبدو الحياة الاجتماعية والسياسية في كل قطر عربي وكأنها غير مستقرة أو غير مستمرة وغير منتظمة، ويدخل في روع المواطن العربي وكأن كل شيء في حياته السياسية مؤقت.

لنأخذ مثلاً قضية الحدود بين البلدان العربية، هل هي مؤقتة أم دائمة؟ لقد جاء العالم كله ليدافع عن حدود الكويت والسعودية، بينما ما زلنا نعتقد أن الحدود بين البلدان العربية من منظور قومي لا قيمة لها. كيف إذن يدّعي العراق أن الكويت قد عادت إلى الوطن الأم؟ وما هو الوطن الأم؟

٤ ـ **العنصر الرابع**، أو السؤال الأساسي، هو: هل إذا اعتبرنا الحدود نهائية ونبذنا استعمال العنف المسلّح كأسلوب لحل نزاعات الحدود، هل يشكّل هذا عائقاً أمام العمل الوحدوي؟ هل يتعارض العمل الوحدوي مع تساوي الوحدات السياسية العربية ـ كبيرها وصغيرها في الأصوات؟ أم أن للوطن العربي الكبير صوتاً أكبر في تقرير مصيره؟

إذا لم يُجب عن هذه الأسئلة، فإن مشكلات الحدود ستبقى عنصراً دائماً ومدمّراً يؤدي إلى استمرار الأزمات ـ الكوارث، وعملية مَفْصَلة هذه القضية وتنظيرها هي مسؤولية قادة الفكر والرأي في البلدان العربية، وليست خاضعة لأمزجة حكامها.

٥ ـ **العنصر الخامس** الذي يغيب عن البال في كلّ أزمة ـ كارثة تعرَّضنا لها في ثلاثة أرباع القرن من تاريخنا المعاصر، وما أكثرها! هو **خيارات النخبة أو النخب الحاكمة** (أي في كل قطر عربي على حدة، أو على المستوى القومي مجتمعة): إلى أي مدى تملك النخب الحاكمة في البلدان العربية (مهما سلمت نيَّتها) حرية نسبية في اتخاذ القرارات المصيرية، مثل قرار الدخول في حرب مع ايران، وقرار إنهاء الحرب مع ايران، وقرار غزو الكويت، وقرار استدعاء القوات الأجنبية، وقرار إخراج العراق من الكويت. . . الخ. إن الحقيقة المحزنة ـ هنا ـ هي أن العراق وُرِّط في الحرب مع ايران؛ إن العراق انتظر الحصول على الضوء الأخضر من الأمريكيين؛ إن الأقطار العربية المتحالفة قد مُنعت من الوصول إلى حلٍّ عربي. الحقيقة الصارخة في هذا كله هي أن البلدان العربية جميعها مختَرَقَةٌ اختراقاً كاملاً من الغرب، وأنها لا تملك حيِّزاً كبيراً للمناورة، بالإضافة إلى أنها تفتقر إلى اجماع يمنع الغرب من استغلال تمزُّقها وتشرذمها.

٦ ـ **العنصر السادس هو أننا نغفل أيضاً وباستمرار حقيقة أننا دول من العالم الثالث مصابة بداء التخلف الاقتصادي ـ السياسي والتقاني عن الغرب بحيث إن التنمية تعني بالنسبة إلينا اللحاق بالغرب**. وينتج من هذا الإغفال عدم إدراك أن الجيوش العربية جميعها، بما في ذلك جيش عبد الناصر سنة ١٩٦٧، ليست معدَّة للمجابهة مع الدول الغربية الإمبريالية، وإنما لإرهاب شعوبها والشعوب المجاورة وقمعها وتوريطها في حروب محلية ـ أهلية أو إقليمية لا نهاية واضحة لها؛ إضافة إلى كونها أدوات لتعميم أسلوب العنف المسلح ونشره في حل

النزاعات المحلية والإقليمية. وقد كان مظهراً مـأساويـاً محزنـاً أن نرى شعـوب الأمة العـربية وهي تتعلق بوهم قدرة العراق أو أي جيش عربي على مواجهة الغرب.

٧ ـ **والعنصر الأخير** الذي أود الإشـارة إليه في هـذه الورقـة يتصل بـالعنف المسلح الذي مـارسته الجيـوش والشعوب بعضهـا ضد البعض. إن استشراء ظـاهرة العنف المسلح العبثي والعشوائي والوحشي في هذه الأزمة ـ الكارثة أمر لم يسبق له مثيل في تاريخنـا الحديث: العنف المسلح الـوحشي الذي مـارسه العـراق ضد الكـويت، والغرب ضـد العراق، والعـراق ضد الأكراد، والمدنيون العراقيون والأكراد ضد الجيش، واسرائيل ضد العرب ـ دوامـة من العنف المسلّح وحمّامات الدم على المستويين الفردي والجماعي، لا بـد أن يجعلنا نتسـاءل في أي عصر نعيش؟ وكيف يتقمص المعتدى عليه سلوك المعتدي في أول فرصة تسنح له؟

٨ ـ وفي الختام أودّ أن أؤكد حقيقة ذكرتها سابقاً وأكرِّرها باستمـرار، أن التدخُّـل الأجنبي قـد جـاء لإدامـة الـوضـع القـائم (Status Quo)، ولإنقـاذ النـظام الإقليمي العــربي بشكله التسلّطي المتخلِّف الذي سيديم تخلّفنـا إلى أمد من الصعب الآن تحـديد طـوله. وإذا كـانت الأزمة ـ الكارثة قد أفرزت قوى اجتماعية ـ سياسية تدعو إلى التغيـير، فهي لن تُفلح أو تنجح إذا بقي المثقفـون العرب وقـادة الفكر والـرأي فيهم يجاملون الحكـام العرب وينـظّرون عجـز العرب ويبرِّرون تخلّفهم، بدلاً من أن يدعوا الشعوب إلى استلام زمام السلطة.

فلتتسلّم الشعوب السلطة، إذن.

- ٤ -

التحليل الثقافي لأزمة الخليج

السيد يسين (*)

مقدمة

نعتبر أن تطبيق منهج التحليل الثقافي الذي تجاهلناه طويلاً في دراسة المجتمع العربي، هو نقطة البداية في دراسة السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي كما مورس أثناء أزمة الخليج، وكذلك في تحليل الآثار التي ترتبت على الحرب، وذلك على مستوى السلطة والمثقفين والجماهير.

وهذا المنهج يركز على دراسة رؤى العالم السائدة في مجتمع معيّن، وعلى تحليل الادراكات والتصورات والصور النمطية عن النفس وعن الآخرين، وعلى القيم السائدة، وعلى نوعية الخطابات السياسية المتصارعة في المجتمع، مع تركيز خاص على اللغة باعتبارها معبرة برموزها عن الشبكة المعقدة للقيم والمعايير التي تؤثر في السلوك الاجتماعي والسياسي في التحليل النهائي.

وإذا انطلقنا في تطبيق منهج التحليل الثقافي، من واقع دراسة ممارسات السلطة والمثقفين والجماهير في أزمة الخليج، فإنه يمكننا إثارة عدد من الموضوعات الأساسية التي تستحق البحث والتحليل، ليس في ندوة واحدة أو ندوات عدة، بل انها ينبغي أن تكون على «يومية» البحث في مراكز البحوث العربية المتخصصة، ولدى المثقفين القوميين العرب المعنيين بقضية الوحدة العربية. وهذه الموضوعات تتركز في ست مشاكل: **خطاب المثقفين في مواجهة الأزمة، ومشكلة الأنا والآخر في العلاقات العربية، ومنهج التفكير السياسي العربي، والتحليل الثقافي للقيم السائدة في المجتمع العربي، والعلاقة بين الوطن العربي والعالم، والبعد الإعلامي في حرب الخليج.**

(*) أمين عام منتدى الفكر العربي.

أولاً: خطاب المثقفين في مواجهة الأزمة

ليس هناك من شك في أن المثقفين العرب كانوا طليعة أمتهم منذ بداية النهضة العربية حتى اليوم. لقد بدأ دورهم التنويري العظيم حين واجهوا السؤال الرئيسي: كيف نقضي على أسباب التخلف العربي، وكيف نكتسب أدوات التقدم الغربي؟

وكان ذلك يقتضي القيام بعملية فكرية مزدوجة: تقديم تحليل نقدي لتجربة الغرب من ناحية، وتشخيص أسباب التخلف العربي من ناحية أخرى. وقد قام بهذه العملية الفكرية الكبرى مجموعة من الرواد العظام، لعل أبرزهم: رفاعة رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي.

غير أن هذا الدور الفكري البارز كان مجرد المقدمة التي أفسحت مكاناً أساسياً للمثقفين العرب لكي يتصدروا الثورات العربية التي هدفت أولاً إلى استخلاص العروبة من براثن الحكم العثماني، وصوبت سهامها ثانياً للنضال ضد الاستعمار الغربي والهيمنة الأجنبية. وقامت أجيال تلو أجيال من المثقفين العرب في كل أقاليم الوطن العربي تناضل بالقلم والبندقية معاً، خلال مسيرة نضالية طويلة، كانوا هم طليعة أمتهم، المنادين بالاستقلال والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والأصالة الحضارية.

وها نحن اليوم، وفي غمار أزمة الخليج بكل تعقيداتها العالمية والاقليمية والمحلية، نشهد المثقفين العرب يواصلون أداء دورهم، ولكن في سياق أكثر تعقيداً، تختلط فيه القومية بالقطرية، ويتشابك فيه المنهج الثوري في التغيير مع النظرة الاصلاحية، ويتعقّد فيه الدور النقدي التقليدي للمثقف العربي، نتيجة القهر السياسي الذي يحد من الحرية الفكرية للمثقف، وبالإغراء المالي من قبل بعض الأنظمة. وقد أدت كل هذه العوامل إلى انقسام المثقفين العرب انقساماً واضحاً في تناولهم لأزمة الخليج، وفي اتجاهاتهم المعلنة ازاء مختلف السياسات والمواقف والقضايا التي أثارتها.

لقد مرّ وقت كافٍ على الأزمة، ظهر فيها وتبلور ما يمكن أن نطلق عليه **«خطاب المثقفين»** ازاء الأزمة، الذي يستحق أن نتأمله على حدة، وذلك إضافة إلى **«خطاب السلطة»** الذي يكشف أيضاً عن انقسام واضح بين الأنظمة العربية واتجاهاتها وسلوكها في الأزمة، والذي ظهر في **ثلاثة مواقف** متمايزة: **الانحياز الكامل إلى العراق، والانحياز الكامل إلى الكويت، والموقف الوسطي الذي يحاول أنصاره التوازن المتحرك في سياق لا يسمح بطبيعته بأنصاف الحلول**. ويمكن القول إن خطاب المثقفين العرب في الأزمة، لو نظرنا إليه باعتباره نصاً واحداً - لغرض التحليل - لوجدناه يتسم بالسمات التالية:

١ - اتخاذ بعض المثقفين - سواء ممن أيدوا العراق، أو ممن وقفوا بجانب الكويت - أسلوباً عاطفياً صارخاً في الدفاع عن مواقفهم، يفتقر إلى الحد الأدنى من العقلانية. وكان شعار الواحد منهم الذي رفعه طوال الوقت **«انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»**.

٢ ـ تطور مواقف بعض المثقفين مع تصاعد الأزمة وبروز تعقيداتها، ودخول عناصر جديدة إليها. فبعض المثقفين ممن أدانوا غزو الكويت في البداية عادوا إلى مراجعة موقفهم بعد دخول القوات الأجنبية إلى العربية السعودية، وأصبحت القضية المحورية بالنسبة إليهم هي الكفاح ضد الوجود الأجنبي على الأرض العربية، باعتبارها هي المشكلة الملحة.

٣ ـ انطلق معظم خطاب المثقفين العرب من مسلّمة مبناها أنك إما أن تكون مع العراق على طول الخط، أو مع الكويت على طول الخط، ومثّل ذلك تبسيطاً مخلاً لرؤية الواقع. ذلك أن الأزمة أثارت قضايا سياسية وفكرية واستراتيجية معقدة، من الصعب للغاية حصرها في خانة «الأبيض» أو في خانة «الأسود»، وبالتالي حرم هؤلاء المثقفون أنفسهم من التحليل النقدي للأزمة، الذي من شأنه أن يبرز سلبيات سلوك كل طرف من الأزمة وايجابياته.

٤ ـ اتسم خطاب المثقفين العرب بكونه خليطاً من مناقشة الأساسيات في السياسة العربية (الوحدة العربية، مثلاً، وكيف تتحقق: هل بالديمقراطية أم بالقوة العسكرية؟ وقضية أولوية قضية الوحدة على قضية الديمقراطية)، وتحليل الآخر وسياساته وأهدافه (ونعني موضوعات الهيمنة الامبريالية، والتدخل الأجنبي، ومزاعم النظام العالمي الجديد)، والنظر إلى الأوضاع الاجتماعية والسياسية الراهنة في الوطن العربي (الحدود المصطنعة التي خلقها الاستعمار، وهشاشة البلدان الخليجية وافتقادها أساسيات الدولة) وأخيراً محاولة النظر إلى المستقبل، سواء مستقبل الوطن العربي أو مستقبل المجابهة أو التفاعل بين النظام العربي والنظام العالمي.

٥ ـ وَسِمة أخرى تتمثل في تبعية بعض المثقفين المطلقة لمواقف السلطة، سواء أكانت السلطة العراقية أم السلطة الكويتية أم السلطة السعودية (وينطبق ذلك على تبعية البعض منهم للسلطة المصرية أو السورية). وخطورة هذا الموقف أن يتحول المثقف إلى مجرد مبرر لمواقف السلطة، وهو لذلك مستعد لتغيير موقفه إذا ما غيّرت السلطة موقفها. فالمثقفون الذين أيدوا السلطة العراقية في غزوها الكويت، ثم في ضمّها بعد ذلك إلى العراق، وابتدعوا النظريات المختلفة لتبرير هذا الضم، سواء في حديثهم عن أولوية الوحدة العربية، ولو تم تحقيقها بالقوة العسكرية، أم في تعرّضهم لهشاشة الدولة الكويتية، أم في إثارتهم لقضية الحق التاريخي، هم أنفسهم الذين أيّدوا العراق في مبادرته السلمية، والتي جوهرها الانسحاب من الكويت. لدى هؤلاء البعض موقف السلطة ـ أياً كان ومهما تغيّر ـ هو الصحيح. ومن ناحية أخرى، فالمثقفون الذين أيّدوا عملية تحرير الكويت، باعتبارها هدف التدخل الأجنبي، هم أنفسهم الذين صمتوا صمتاً مريباً فيما يتعلق بتحول العملية إلى تدمير شامل للقوة العراقية الاقتصادية والاجتماعية، بما يتجاوز قرارات مجلس الأمن، ويغضّ النظر عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على عملية إصدارها، وهم أنفسهم الذين لم يؤيدوا بطريقة واضحة المبادرة العراقية ـ السوفياتية، والتي تنصّ على الانسحاب العراقي من الكويت.

٦ ـ وتُلزمنا الأمانة أن نسجل مواقف المثقفين العرب الذين لم ينساقوا إلى مزلق التبعية للسلطة، وإنما جهروا بآرائهم ضد اختيارات السلطة، كتابة وحديثاً وسلوكاً، ونشير هنا إلى

مواقف بعض المثقفين المصريين والمغاربة والتونسيين، وخصوصاً في أحزاب المعارضة.

٧ ـ ولوحظ أيضاً في بعض الأقطار العربية أن عمق التيار الشعبي المؤيد للعراق، جرف في طريقه بعض المثقفين الذين لم يتجاسروا على ممارسة التحليل النقدي للأزمة، بما قد يؤدي إليه من صياغة، ونشر أفكار قد تتعارض مع هذا التيار الشعبي.

وهذه الملاحظة تثير مشكلة هامة مفادها: هل دور المثقف الانسياق وراء المشاعر الجماهيرية مهما كانت عقلانيتها، أم دوره محاولة طرح الآراء من منظور نقدي، حتى لو خالفت الاتجاهات الشعبية؟

في تقديرنا أن هذه السمات الأساسية لخطاب المثقفين العرب في مواجة الأزمة، تثير مجموعة متنوعة من المشكلات البالغة الأهمية التي تتعلق بدور المثقفين العرب في تطوير المجتمع العربي وتحديثه.

ولعل أبرز هذه المشكلات، هي: **علاقة المثقفين بالسلطة**. هذا موضوع تقليدي كثر فيه النقاش والجدل على المستوى العالمي وعلى الصعيد العربي على السواء. غير أنه لو تأملنا مسيرة المثقفين العرب خلال العقود القليلة الماضية، فمن السهل علينا أن نرصد مجموعة من الظواهر البارزة أهمها على الاطلاق وقوع المثقف العربي بين المطرقة والسندان، ونعني على وجه التحديد بين الوطأة الشديدة للقمع السياسي المباشر ـ الذي قد يدفعه إلى الصمت، أو إلى الهجرة، أو إلى النضال في ظل سياق استبدادي تهدر فيه حقوق الانسان بالكامل، وبلا أي ضمانات قانونية ـ والاغراء المالي الذي أجادت استثماره بعض النظم العربية، خصوصاً في سنوات الحقبة النفطية، والتي سمحت بشراء عديد من الأقلام، بصورة مباشرة وغير مباشرة، مما أثر تأثيراً سلبياً في قيام المثقف العربي بدوره النقدي.

والمشكلة الثانية، هي: **توزع المثقفين العرب بين أنصار المنهج الثوري في تغيير المجتمع العربي، ودعاة المنهج الاصلاحي**. وقد أدت عوامل عديدة عالمية واقليمية إلى انحسار معسكر دعاة المنهج الثوري، نتيجة انهيار التجربة الاشتراكية الشمولية في الاتحاد السوفياتي وبلاد أوروبا الشرقية، والانتكاسة الواضحة لمسيرة الخطاب الثوري العربي في العقود الأخيرة، سواء في مجال الاصلاح الداخلي أو في المواجهة مع اسرائيل، العدو التقليدي للأمة العربية.

وفي هذا السياق اكتسب دعاة المنهج الاصلاحي أرضاً واسعة، وانطلقوا للتبشير بأهمية التصالح مع اسرائيل من خلال مفاوضات سلمية، وفي إطار التهادن مع النظام العالمي، وتبني لغته، وخصوصاً في أهمية تبني الحلول الوسط، والتخلي عن النضال الثوري أسلوباً للحصول على الحقوق المشروعة. ومن ناحية أخرى، الدعوة إلى المنهج الاصلاحي في الإطار الداخلي في كل قطر، والقبول **«بالمنح الديمقراطية»** التي يعطيها النظام السياسي بالتدريج، ومحاولة العمل السياسي في ظل أطر سلطوية، وباستخدام الأساليب الديمقراطية المقيدة. أما في المجال العربي، فالدعوة هنا تتمثل في ضرورة التركيز على الحوار والتراضي والحث

والإقناع، في مجال العمل العربي المشترك، ونبذ الأساليب الثورية كافة، التي كانت متبعة منذ عقود مضت، في ما يتعلق بقضية الوحدة، وعدالة توزيع الثروة العربية، والموقف من المعسكر الغربي.

والمشكلة الثالثة، هي: **أسلوب المثقفين العرب في التعبير عن قناعاتهم وآرائهم.** وقد لاحظنا سيادة العاطفية والخطابية في خطاب المثقفين ازاء الأزمة، وندرة التحليلات النقدية الموضوعية مع أهميتها القصوى، إضافة إلى عودة بعضهم مرة أخرى إلى تصوير العلاقات مع الغرب باعتبارها حرباً صليبية مستمرة.

ومن هنا يمكن القول إن مشكلة المنهج الفكري الذي يتبناه المثقفون العرب يحتاج إلى تحليل نقدي، إضافة إلى نظرياتهم عن الآخر، وخطورة الوقوع في أسر الصور النمطية القديمة عن الغرب. بعبارة أخرى، ضرورة مناقشة كيف نتعامل مع الغرب، ومن أي منطلق. هل من منطلق المجابهة المستمرة والصراع، أو من منطلق التعاون المتكافىء والحوار الفعال، في ضوء منهج نقدي يضع يده على أهداف ما يطلق عليه **«النظام العالمي الجديد»** ووسائله وكيفية مواجهته بفعالية وكفاءة؟

والمشكلة الرابعة، هي: **علاقة المثقفين العرب بالجماهير.** ونعلم جميعاً أن هناك مناقشات تقليدية حول هذه العلاقة، كما أنه توجد أنماط معروفة وشهيرة. ولعل أبرزها صورة **«المثقف المنعزل»** عن الجماهير الذي يصوغ أفكاره بعيداً عن نبضها الحي، إما من باب التعالي الفكري، أو بسبب العجز عن التواصل معها، أو الخوف من مشاعرها الجارفة في بعض الأحيان. وهناك أيضاً **«المثقف العضوي»** (بتعبيرات المفكر والمناضل الايطالي المعروف غرامشي) الذي يجيد التلاحم مع الجماهير ويعبر عنها.

إن هذه مشكلة بالغة الأهمية، لما لوحظ في الحقبة الأخيرة من تغيير بعض المثقفين العرب مواقفهم الايديولوجية المعلنة، وانضمامهم إلى بعض التيارات السياسية التي أصبحت لها «جماهيرية» واضحة في السنوات الأخيرة، وأهمها التيار الاسلامي، لمجرد مجاراة الجماهير.

لقد برزت في أزمة الخليج قضية علاقة المثقف بالجماهير بصورة واضحة. بكل ايجابياتها وسلبياتها، بصورة تدعو إلى دراستها وتحليلها.

ومعنى ذلك كله ـ إذا صوبنا عيوننا تجاه المستقبل ـ أن دور المثقفين في المجتمع العربي يحتاج، في ضوء ممارسة المثقفين الفعلية أثناء أزمة الخليج، إلى حوار نقدي يركز على مجموعة القضايا والمشكلات التي أشرنا إليها، وأهمها: **علاقة المثقفين العرب بالسلطة، وعلاقتهم بالجماهير، وأسلوبهم في التعبير عن أنفسهم، ومناهجهم في الدعوة إلى التغيير الاجتماعي بين الثورية والاصلاحية، وتصوراتهم للعلاقة مع الآخر، ومع النظام العالمي الذي يهيمن عليه الغرب أساساً.**

إن هذا الحوار الذي ندعو إليه، والذي نرجو أن يساهم فيه جمهرة المثقفين العرب من الاتجاهات السياسية كافة، ينبغي أن يصدر عن رغبة أكيدة في النقد الذاتي، وقدرة فكرية في

نقد الآخر، وهدف واضح ومحدد، هو تأكيد الدور الفاعل للمثقفين العرب في تطوير المجتمع العربي. فهذه العملية التاريخية الكبرى - كما أثبتت الأحداث في الماضي والحاضر - مهمة لا يمكن، ولا يجوز أن، تُترك فقط لصانعي القرار من السياسيين المحترفين. لأن صياغة المستقبل العربي ليس من حق أحد أياً كان أن يحتكرها، بل ينبغي أن نصنعها معاً، حكاماً ومثقفين وجماهير، من خلال النضال السياسي والثقافي الواعي، وفي سياق تسوده الديمقراطية الحقيقية.

ثانياً: مشكلة الأنا والآخر في العلاقات العربية

ونعني أساساً المفهوم الذي يقدمه كل نظام سياسي عن نفسه، وعن الآخرين، على مستوى السلطة والمثقفين والجماهير. وعادة ما يعطي النظام السياسي عن نفسه صورة بالغة الايجابية، تخفي كل السلبيات، وتبرز ما يراه من ايجابيات، وفي الوقت نفسه - وخصوصاً في فترات الصراع - يقدّم صورة بالغة السلبية عن الأطراف الأخرى الداخلة معه في صراع. ويكفي أن نشير هنا إلى الخطاب السياسي العراقي منذ بداية الأزمة والصورة التي قدّمها عن نفسه باعتباره رائد القومية العربية والاسلام والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والنضال ضد قوى الاستكبار العالمية، وفي الوقت نفسه الصورة البالغة السلبية التي قدّمها عن النظام الكويتي، وعن النظم الخليجية عموماً، باعتبارها مجرد محصلة للخطة الاستعمارية في تقسيم الوطن العربي، وبالتالي فهي كيانات هشّة وهزيلة من الناحية الاجتماعية والسياسية، وهي أيضاً تابعة للنظام الرأسمالي الأمريكي.

هذه الصورة النمطية للأنا وللآخر في مجال العلاقات العربية لا تقتصر على قادة النظم السياسية، وإنما تنتقل - للأسف - وفي غيبة الديمقراطية وحرية التعبير التي تسمح بالنقد والتصحيح، إلى خطاب المثقفين، والذين غالباً - تحت وطأة القهر السياسي العنيف - ما يكونون مثقفين مبرِّرين للسلطة.

وهذه العملية الاجتماعية الواسعة المدى لتزييف الوعي العربي المعاصر، مردها - أساساً - إلى غياب المرجعية الأساسية المتفق عليها لتقييم أداء النظم السياسية. ففي ظل سيادة شعارات الثورة والاشتراكية والوحدة في النظم الراديكالية غابت غياباً شبه كامل قيمة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. ولذلك لم يكن غريباً أن نجد بعض المثقفين العرب ممن أخذوا صف العراق، يبررون الغزو العراقي للكويت بأنه مشروع، لأنه يتمثل في تحقيق الهدف العربي الاسمى، وهو الوحدة، حتى لو تمت بالقوة العسكرية، ولو تحققت بقهر الشعب الكويتي نفسه! ويتساءلون بسخرية، هل من الممكن للشعب الكويتي أن يتقدم بطريقة ديمقراطية بطلب الوحدة مع العراق، مع كل ما يرفل فيه من خيرات جلبتها الثروة النفطية؟

ومن هنا لا بد من التشديد في المرحلة المقبلة على المرجعية الأساسية للحكم على شرعية

النظم السياسية وأدائها. ولا بد أن تكون قيم الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان هي القيم الحاكمة في التقييم، وتأتي بعد ذلك قيم العدالة الاجتماعية، والإيمان بتحقيق الوحدة العربية، والعمل على تحقيقها أياً كانت صورتها.

ونحن في الواقع نحتاج - من أجل التحليل العلمي لمشكلة الأنا والآخر في العلاقات العربية - إلى أن ندرس ثلاثة أنواع من الخطابات:

١ - خطاب السلطة: ويتم ذلك من خلال تحليل المواثيق المعلنة الأساسية للنظم السياسية العربية (الدساتير، المواثيق، الوثائق الحزبية للأحزاب الحاكمة)، وللخطابات السياسية للحكام، أياً كانوا ملوكاً أم أمراء أم رؤساء جمهوريات، وأهم من ذلك كله دراسة الممارسات السياسية للنظام بكل تناقضاتها وتغيراتها عبر الزمن، وخصوصاً في مجال التحالفات الدائمة أو الوقتية، والتحولات فيها.

٢ - خطاب المثقفين: ويتم ذلك من خلال قراءة نقدية واعية للانتاج الفكري العربي المعاصر، وفق منهجية دقيقة تسمح برسم الخريطة الأساسية الفكرية في مرحلة أولى، مع تحديد التغيرات والتقلبات في المواقف المعلنة للمثقفين في مرحلة ثانية، لإبراز ظاهرة ما أطلق عليه محمد عابد الجابري «الترحال الثقافي»، ويقصد بها انتقال المثقف العربي من ايديولوجيا إلى ايديولوجيا أخرى مناقضة، أحياناً، من خلال عملية تدريجية قد تكشف عن نمو وتطور المشروع الفكري للمثقف، وهو أمر مشروع، وأحياناً أخرى من خلال عملية انقلابية فجائية وغير مبررة، كتحول مثقف ماركسي عريق له تاريخ في العمل الحزبي الشيوعي إلى مثقف اسلامي متطرف. أو كتحول مثقف قومي عروبي إلى مثقف قطري ينقد القومية العربية وينادي بالانكفاء على المصلحة الوطنية الضيقة. مثال ذلك موقف بعض المثقفين المصريين العروبيين عقب حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ والذين من باب الدفاع عن معاهدة «كامب ديفيد» اندفعوا إلى رفع الشعار الشوفيني «مصر أولاً»، بما يعنيه ذلك أن تذهب العروبة إلى الجحيم، إذا ما تعارضت مع المصلحة المصرية.

وكذلك ما نشهده الآن من تحوّلات بعض المثقفين الكويتيين العروبيين عقب الغزو العراقي، واستعادة الكويت، بما أعلنوه من كفرهم بالعروبة، وتصريحهم بأنهم يرغبون في أن يكونوا تابعين للولايات المتحدة الأمريكية التي قادت التصدي للغزو العراقي، وحرّرت لهم وطنهم.

٣ - خطاب الجماهير: ونقصد بذلك الادراكات والتصورات والصور النمطية التي تكونها الجماهير في الوطن العربي عن شعوب البلدان العربية المختلفة. وفي هذا المجال، من الأهمية بمكان القيام بدراسات ميدانية مقارنة لمعرفة هذه الادراكات والصور النمطية.

وقد قمنا ببحث ميداني واسع المدى في اطار «مركز دراسات الوحدة العربية» في بيروت حول اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة. وصممت استمارة طبقت في

ثلاثة عشر قطراً عربياً، وقد قام كاتب هذا البحث بتحليل النتائج الخاصة بنظرة الجماهير العربية إلى نفسها وإلى الآخرين[1].

وهي دراسة رائدة تستحق أن تتابع من خلال استخدام المنهجية نفسها، خصوصاً بعد انتهاء حرب الخليج، بكل ما أحدثته من انقسامات واضحة بين النظم السياسية، والمثقفين، والجماهير العربية. وفي هذا المجال، من الأهمية بمكان دراسة السلوك الجماهيري العربي وتحليله في أثناء الحرب، وعلى وجه الخصوص بحث ظاهرة التأييد الجماهيري الواسع المدى للخطاب السياسي للرئيس صدام حسين، وخصوصاً جماهير الأردن والجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وفي الجزائر والمغرب وتونس والسودان واليمن، وبعض قطاعات الجماهير في مصر وسوريا.

إن دراسة هذا السلوك الجماهيري، ستكشف ليس فقط عن توحد الجماهير مع الشعارات التي رفعها الرئيس صدام حسين، بغضّ النظر عن جديته في رفعها، أو عمله الحقيقي لتحقيقها. وأهمها تحدي الهيمنة الامبريالية الأمريكية، وتحقيق الوحدة العربية، وعدالة توزيع الثروة العربية، واستقلال الارادة العربية. وستكشف الدراسة أيضاً عن تبنّي هذه الجماهير لصور بالغة السلبية عن النظام الكويتي، والمجتمع الكويتي والشعب الكويتي على وجه الخصوص، والشعوب الخليجية على وجه العموم.

لقد تم تبنّي صور نمطية سلبية عن هذه النظم والمجتمعات والشعوب باعتبارها نظماً مصطنعة (من صنع الاستعمار الانكليزي) وهي نظم عميلة للولايات المتحدة الأمريكية، وأنها مجتمعات مفككة اتخمتها الثروة التي تضنّ بها على التنمية العربية لرفع المستوى الاقتصادي والحياتي للجماهير العربية الفقيرة في بلدان العسر العربية، وأنها شعوب كسولة لا تعمل ولا تنتج، وتعتمد على العمالة الأجنبية في كل شيء، وأنهم كأفراد لا همّ لهم إلا التمتع بالمال النفطي الحرام، وإهداره على الملذات في عواصم العالم المختلفة. وفي هذا الإطار تغيب أي صور ايجابية ـ مهما كانت ـ عن ادراك الجماهير العربية للشعب الكويتي أو الشعوب الخليجية. فالوقائع الثابتة الخاصة بإسهام النظام الكويتي والنظم الخليجية في التنمية العربية لبلدان العسر، من خلال المساعدات المباشرة، والقروض والمنح والاستثمارات، يتم تجاهلها كلياً، أو حين تثار يُتعمد التقليل من أهميتها، على أساس أنها لا تمثل شيئاً كبيراً إذا ما قورنت بالاستثمارات الخليجية في الأقطار الأجنبية، أو يتم التركيز على سلبيات سلوك التعالي الخليجي في التعامل مع البلدان العربية الفقيرة.

وفهم السلوك الجماهيري العربي لا بد أن يوضع في إطار أعم، أهم سماته سيطرة الاعلام الرسمي في غالبية النظم السياسية العربية، وغياب الأصوات الأخرى المعارضة،

---

(١) انظر: السيد يسين، «الشعب العربي: التفاعل الاجتماعي والصور القومية،» في: سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٥٧ ـ ٢٨٢.

وبالتالي انفتاح المجال واسعاً أمام الأنظمة لتزييف الوعي الجماهيري وفقاً لسياسة اعلامية تابعة لتوجهات النظم السياسية، وعدم قدرة المواطن العربي العادي على معرفة الحقائق السياسية والاجتماعية والثقافية في الأقطار العربية المختلفة، نتيجة ضعف أدوات الاتصال المستقلة التي تسمح له بتكوين وجهة نظر موضوعية، ووقوف الحواجز الجمركية العربية الراسخة أمام المنتجات الفكرية والثقافية العربية (تداول الجرائد العربية والكتب العربية) وقبل ذلك كله قيود الرقابة الصارمة التي تُفرض في كثير من الأحيان على هذه المنتجات، مما يؤدي في النهاية إلى تكوّن وعي جماهيري مشوّه وقاصر.

إن الوعي الجماهيري في إطار الدولة العربية المستبدة يتشكل ـ إلى حد كبير ـ تحت تأثير النظم الاعلامية الرسمية، وإن كان أحياناً يستطيع ـ بالحدس ـ أن يفلت من اطار هذا الحصار الاعلامي، ويعبّر عن نفسه بصدق، وخصوصاً في أوقات الأزمات التي تلمس صميم عصب المشاعر القومية العربية، كما حدث في السلوك الجماهيري العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر بقيادة جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦، أو كما حدث بالنسبة إلى السلوك الجماهيري أثناء حرب الخليج، بالرغم من التفاوت الكبير في السياق التاريخي لكل حرب منهما، وخصوصاً من ناحية سبب الحرب. في الحرب الأولى كان هو قرار تأميم قناة السويس، والذي كان من الممكن بسهولة للجماهير أن تؤيده باعتباره تعبيراً عن الكرامة الوطنية والرغبة في تحرير الارادة العربية من الهيمنة الأجنبية. وفي الحرب الثانية كان السبب هو الغزو العراقي للكويت، والذي كان يمكن ـ لو لم تتدخل القوات الأجنبية ـ أن يكون القياس الدقيق لاتجاهات الجماهير ازاءه. غير أن التدخل الأجنبي هو الذي أثار في المقام الأول الذاكرة السياسية لدى الجماهير، وخصوصاً نضالاتها السابقة المجيدة ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية، مما جعلها تركز على الوجود الأجنبي والنضال ضده، وفي الوقت نفسه لا تثير سبب الحرب، وهو الغزو العراقي لبلد عربي، هو الكويت. وهذه الواقعة بذاتها، ونعني عدوان قطر عربي على قطر عربي آخر، مهما كانت المبررات، هي التي أثارت البلبلة في صفوف المثقفين والجماهير على السواء.

ثالثاً: منهج التفكير السياسي العربي

لا نبالغ إذا قلنا إن التفكير السياسي العربي قد تمحور في العقود الماضية ـ ربما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن ـ حول محورين أساسيين: **الأول قضية التجزئة والوحدة، والثاني قضية الأصالة والمعاصرة.**

وقد يبدو أن **المحور الأول** ينتمي إلى المجال السياسي أساساً، وأن **المحور الثاني** ينتمي إلى المجال الثقافي على وجه الخصوص، غير أنه من منظور شامل يمكن القول إن السياسي لا يمكن في أغلب الأحيان فصله عن الثقافي، ولذلك فهناك تقاطعات عديدة بينهما، وتفاعل متبادل.

لقد دفعت حرب الخليج قضية التجزئة والوحدة مرة أخرى إلى مقدمة الاهتمامات العربية. فقد أدى الغزو العراقي للكويت، والذي تدرّج النظام العراقي في تقديم أسبابه، وأولها الحقوق التاريخية للعراق في الكويت ـ وما يتضمنه ذلك من رفض الحدود المصطنعة التي فرضها الاستعمار ـ إلى اعتباره، في الواقع، تحقيقاً لحلم الوحدة العربية، ومن هنا فقد قدّم قرار ضم الكويت إلى العراق واعتبارها المحافظة التاسعة عشرة، على هذه الأرضية.

ولم نعدم مثقفين قوميين عروبيين انطلقوا إلى تبرير الغزو العراقي، على أساس أولوية تحقيق هدف الوحدة العربية، على غيره من الأهداف. فالديمقراطية يمكن أن تؤجل، والاشتراكية يمكن أن تجمَّد، غير أن تحقيق الوحدة ينبغي أن يتحقق ولو باستخدام القوة العسكرية، حتى ولو تم ذلك بقهر الشعب الذي يراد الوحدة معه! وقد سيقت في هذه النظريات الخبرة الأوروبية في تحقيق الوحدة السياسية في القرن التاسع عشر، ولمع اسم بسمارك محقق الوحدة الألمانية بالقوة العسكرية باعتباره أحد المراجع الرئيسية التي يلجأ إليها في تنظير تحقيق الوحدة العربية بالقوة العسكرية.

والواقع أن الجدل الدائر بين فكر التجزئة وفكر الوحدة لم ينقطع أبداً طوال العقود الماضية.

وإذا درسنا خطاب التجزئة لوجدناه يدافع عنها على أساس الأمر الواقع، ويهدف إلى ترسيخها، انطلاقاً من التركيز على أولوية المصالح الوطنية الضيقة، مما يؤدي إلى مصادرة أية امكانية لتحقيق الوحدة في المستقبل.

أما خطاب الوحدة ـ وخصوصاً في صورته المثالية ـ فهو ينطلق في كثير من الأحيان من القفز فوق الواقع، مما يدفعه إلى تجاهل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي. والصورة المثالية التي يقدمها إلينا هذا الخطاب، هي صورة أمة عربية واحدة كانت موحدة طوال عهودها، غير أن الاستعمار الحديث هو الذي جزأها إلى دول ودويلات (وهذه نظرة لا تاريخية في الواقع)، وهذه الأمة تشترك في الدين والتراث واللغة والثقافة الواحدة، وهي أمة متجانسة، لا ينقصها سوى صدور الارادة السياسية لاستعادة وحدتها المفقودة.

وهذا الخطاب المثالي الذي ساد في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، تجاهل عديداً من الظواهر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فقد تجاهل أولاً مشكلة الأقليات والجماعات الاثنية المختلفة في الوطن العربي، ولم يتصدَّ لعلاج قضية الاندماج الوطني والقومي لهذه الأقليات والجماعات الاثنية (الأكراد والشيعة في العراق، المارونيين في لبنان، البربر في الجزائر، المسيحيين في جنوب السودان، على سبيل المثال).

وقد أدى هذا التجاهل إلى التخبط الشديد في تعامل ممثلي الفكر القومي العربي الذين تسلّموا السلطة في عدد من البلدان العربية مع هذه الحقائق. وتراوحت وسائلهم بين استخدام القمع السياسي المباشر أو القمع الثقافي، والاعتراف بحق بعض هذه الجماعات في

الحكم الذاتي، كما حدث في العراق والسودان، وإن كانت هاتان التجربتان قد انتكستا، للأسف، لأسباب متعددة، لا مجال للخوض فيها.

غير أنه يمكن القول إن هناك غياباً واضحاً لنظرية متكاملة في الفكر القومي العربي في ما يتعلق بهذه المشكلة.

وقد تم أيضاً ـ في إطار الخطاب المثالي ـ تجاهل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الوطن العربي، وأهمها التفاوت الشديد في مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في الأقطار العربية. ولو اعتمدنا على مقياس البداوة ـ التحضر، لوجدنا مجتمعات عربية لم تكد تخرج بعد من طور البداوة، في حين نجد مجتمعات عربية أخرى قطعت أشواطاً بعيدة في مجال التحضر.

ومن ناحية أخرى تم تجاهل عدد من الحقائق السياسية الهامة، وأهمها تفاوت أسس شرعية النظم السياسية العربية القائمة. فبعض هذه النظم تحكمه عائلات تسندها شرعية تاريخية مستمرة، تتمثل في استمرار حكم عائلة ما في الحكم قروناً متصلة، كما هو الحال بالنسبة إلى عائلة الصباح في الكويت، وبعضها يستند إلى شرعية تاريخية دينية، هي خليط من السيطرة على المجتمع بالقوة، والاستناد إلى شرعية مذهب ديني مسيطر كالوهابية، كما هو الحال في العربية السعودية. وهناك نظم ملكية تستمد شرعيتها من تولي أسرة ما الحكم الملكي الوراثي كالنظام المغربي، والنظام الأردني. وهناك نظم سياسية تقوم شرعيتها على الانقلاب والثورة كالنظم المصرية والعراقية والسورية والليبية. وهناك نظم جمهورية تقوم شرعيتها على تحقيق الاستقلال الوطني سواء بالثورة كما هو الحال في الجزائر، أو بالتفاوض كما هو الحال في تونس.

هذه الخريطة المعقدة للنظم السياسية العربية تجاهلها ـ إلى حد كبير ـ الخطاب المثالي للوحدة العربية، وذلك في سعيه الدائب لتحقيق الوحدة حتى ولو كان ذلك بالقفز فوق الواقع.

غير أن هذا الخطاب المثالي تراجع في العقدين الأخيرين لحساب خطاب قومي واقعي، تبلور من خلال ممارسة النقد والنقد الذاتي، بعدما أظهرت الممارسة العملية أن تجاهل الواقع والقفز فوق المراحل، كانت نتيجته الوحيدة الإخفاق والفشل.

وهذا الخطاب الواقعي يتخذ صورتين أساسيتين: **الصورة الأولى** وتتمثل في ضرورة تحقيق الوحدة العربية، وليس بالضرورة في صورة الوحدة الاندماجية، من خلال السعي الواقعي لتحقيق ذلك، واضعاً في الاعتبار كل الظواهر السائدة في الوطن العربي، والتي أشرنا إليها من قبل، ومدخله إلى ذلك التدليل، من خلال البحث العلمي المتعمق، على خطورة التجزئة على المستقبل العربي.

ولا بد هنا من الاشارة إلى أن خير من يمثل هذه الصورة البارزة للخطاب القومي الواقعي هو الجهود الرائدة لمركز دراسات الوحدة العربية، والذي انطلق لخدمة أهداف

الأمة وفق خطة بحثية جسورة، شارك في وضعها وتنفيذها نخبة من أبرز المثقفين والباحثين العرب.

ويرجع الفضل إلى هذا المركز في بحوثه ودراساته ومؤتمراته، في نشر الوعي العلمي النقدي بضرورة اتمام الوحدة العربية، وتحقيق التفاعل الفكري الخلاق بين مثقفي المشرق ومثقفي المغرب. هذه هي الصورة الأولى للخطاب القومي الواقعي، الذي يتبناه في الواقع المثقفون العرب في غالبيتهم، والذي يمثل المدخل السياسي للوحدة.

أما الصورة الثانية من صور الخطاب القومي الواقعي، فقد بنته الأنظمة السياسية العربية، والتي آثرت الدخول من خلال المدخل الاقتصادي. ومن هنا يمكن أن نفهم ظهور صيغة مجالس التعاون الاقليمية وانتشارها، والتي بدأت بمجلس التعاون الخليجي، وتبعها بعد ذلك بسنوات مجلس التعاون العربي، اتحاد المغرب العربي.

ويمكن القول إن حرب الخليج بكل ما أحدثته من انقسامات بين النظم السياسية العربية، وحتى بين الدول الأعضاء في المجلس نفسه، كحالة مجلس التعاون العربي الذي وقفت فيه العراق والأردن واليمن في جانب، ومصر في جانب آخر. هذه الحرب بكل ما تضمنته من صراعات وقضايا ومشكلات، تدعونا إلى اعادة النظر في منهج التفكير السياسي العربي، وخاصة فيما يتعلق بمحور التجزئة والوحدة.

رابعاً: التحليل الثقافي للقيم السائدة في المجتمع العربي

تتصارع القيم وتتعدد في المجتمع العربي، ونتيجة الصراع السياسي العنيف الذي مارسته الجماعات السياسية المتنافسة في إطار المجتمع العربي في الأربعين عاماً الماضية، تم اعلاء بعض القيم على حساب قيم أساسية أخرى.

لقد رُفعت ـ في النظم الراديكالية العربية ـ شعارات الثورة والاشتراكية والوحدة (على اختلاف في ترتيبها حسب الظروف والأحوال)، على حساب قيمة الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان.

كما رُفعت ـ ضد هذه القيم وفي مواجهتها ـ في النظم المحافظة العربية شعارات الاسلام، وبغير تحديد واضح لمضمونه، وفي اختلاف في ممارساته، بين منتهى الانغلاق والجمود كما هو الحال في العربية السعودية، ومحاولات اضفاء صبغة عصرية على الممارسات الاسلامية، كما تدعو إلى ذلك بعض الحركات الاسلامية في بلدان عربية شتى.

وقد أثّر هذا الصراع القيمي في موضوع الوحدة العربية تأثيراً حاسماً، وكان سلبياً ـ للأسف ـ في كثير من الأحيان.

لقد وصل الصراع إلى حد أن الدول التي ترفع شعار الاسلام، نادت بسقوط القومية العربية، باعتبارها ايديولوجيا غربية مستوردة، ومن ناحية أخرى أدى الصراع بالمفكرين

القوميين إلى تجاهل دور الدين في المجتمع، بحكم نزعتهم العلمانية، إلى أن فوجئوا بصعود التيار الاسلامي في الوطن العربي، ومن ثم اضطروا إلى مراجعة موقفهم من الدين، وسعوا إلى بناء الجسور مع ممثلي الفكر الاسلامي في حوار ما زال مستمراً، لبحث رفض التناقض بين العروبة والاسلام.

وقد أظهرت حرب الخليج هذا التفاعل والصراع بين العروبة والاسلام بصورة جلية واضحة؛ فالرئيس العراقي صدام حسين ـ في محاولة منه لكسب جماهير المسلمين إلى صفه ـ تبنّى في خطابه السياسي رموزاً ولغة اسلامية واضحة. بدأت بقرار جمهوري بنقش عبارة «الله أكبر» على العلم العراقي، وانتهت بسيادة اللغة الدينية في خطاباته السياسية الحافلة بالآيات القرآنية والصور الاسلامية.

ومن ناحية أخرى جرفت الجماعات الاسلامية المشاعر القومية العربية الحادة للجماهير، فدخلت في صفوفها رافعة شعاراتها.

وقد فسّر أحد الكتّاب العرب هذا الخلط في الأوراق بأنه يبدو حتى الآن أن الخيار العروبي والخيار الاسلامي ـ في التفسير المترمت ـ يعني أن أحدهما خيار يلغي الآخر، وهذا يعني أن نقطة الوسط أو نقطة التوازن في مفهوم التعاون بينهما مفقودة، اللهم إلا عندما تشتد الأزمات، وتضيق الأرض بما رحبت، فيصبح العروبي اسلامياً، والاسلامي عروبياً، ويلتقيان لمصلحة ينتهي ائتلافهما عند تحقيقها أو عدم تحقيقها، وتعود صراعاتهما من حيث بدأت أول مرة.

إن هذا الصراع حول الذاتية العربية، ومحاولة تسييد التوجه العروبي أو الاسلامي يحتاج ليس فقط إلى تحليل متعمق، وإنما إلى حوار حيّ وخلاق بين مختلف الفصائل السياسية العربية، وخصوصاً في ضوء صعود التيارات السياسية العربية المختلفة وهبوطها في الحقبة الأخيرة، (التيار القومي، والتيار الماركسي، والتيار الليبرالي، والتيار الاسلامي).

خامساً: مشروع الوحدة العربية: العرب والعالم

لا يمكن الحديث عن مستقبل الوحدة العربية ـ أياً كانت صورتها ـ بغير تحديد العلاقة بين الوطن العربي والعالم.

وفي هذا المجال هناك قيم وتصورات سائدة عن العالم في الوطن العربي، تحتاج إلى تحليل نقدي.

لدينا أولاً نظرية المؤامرة العالمية الامبريالية التي تهدف إلى منع تحقيق مشروع الوحدة العربية.

والحقيقة أنه لولا تضخيم أنصار هذه النظرية من صورة العالم الامبريالي وقدراته الخارقة، على حساب القدرات الفاعلة في الوطن العربي، لكنا قبلنا النظرية، على أساس أن

هناك فعلاً حقائق تاريخية، تكشف عن وجود مخططات تتجدد كل حقبة تاريخية لمنع تحقيق الوحدة العربية.

غير أن المبالغة في إلقاء مسؤولية فشلنا في تحقيق الوحدة العربية على عاتق العالم الاستعماري، فيه - على سبيل القطع - محاولة لتبرئة ساحة النخب الحاكمة العربية من مسؤولية الفشل والإخفاق.

فمع تسليمنا أن للدول الغربية المتقدمة خطتها في الهيمنة على مقدرات العالم الثالث عموماً، والوطن العربي خصوصاً، فإن السؤال الأهم: ماذا فعلنا نحن لمواجهة هذه الخطة؟ وأين هي خطة التحرر القومية العربية الواقعية والمتسقة، والواضحة الأهداف، والمحددة الوسائل لمواجهة خطة الهيمنة؟

هذا هو السؤال الذي ينبغي أن نثيره بكل ما نمتلك من شجاعة أدبية، وقدرة على النقد والنقد الذاتي. وهذا النقد لا ينبغي أن ينصبّ فقط على عاتق الحكّام العرب، بل لا بد له - إن كنا موضوعيين حقاً - أن يطال المثقفين العرب، وأيضاً الجماهير العربية.

إن خطة شاملة للتحرر العربي لا يمكن أن ينفرد بوضعها مجموعة من الحكام العرب المستبدين الذين تمرسوا باحتكار عملية إصدار القرار، والذين جلبوا على الأمة العربية الكوارث، باستدراجها إلى حروب لم يتم الاستعداد لها، ولم تستشر نخبة المثقفين في تحديد أهدافها وتعيين وسائلها، واختيار توقيتها، ولم تعبّأ الجماهير تحسباً لها واستعداداً لخوضها، ومشاركة ايجابية في أحداثها.

إن هذه الخطة لا بد أن تكون محصلة حوار واسع المدى، تشترك فيه الفصائل والتيارات السياسية كافة، ليس للتوصل إلى اجماع قومي، (مما قد يكون مسألة صعبة، بحكم تنوع المنطلقات الايديولوجية لكل تيار واختلافها، بين هؤلاء الذين يرون أن الاسلام هو الحل، وأولئك الذين يرون أن العدالة الاجتماعية هي المدخل حتى لو تمّت في سياق استبدادي، وأخيراً الذين لا يرون بديلاً عن الديمقراطية واحترام حقوق الانسان). ولكن الغرض من الحوار أن يكون مدخلاً إلى صياغة توجهات عامة متفق عليها، وأهمها في ما يتعلق بعلاقة الوطن العربي بالخارج، وهل تكون من خلال منطق الصراع الدائم والمواجهة المستمرة، والذي يغذيه استخدام الرموز التاريخية التي تبرره، مثلما وُصف التدخل الأجنبي في أزمة الخليج، بأنه حرب صليبية جديدة، لا تواجه إلا بإعلان الجهاد الاسلامي، أم تكون من خلال منطق ضرورة التفاعل مع العالم من خلال نظرية الاعتماد المتبادل، والتي لا تعني بالضرورة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي. على العكس يمكن - في حدود هذا المنظور - مواصلة الصراع ضد قوى الهيمنة الأجنبية، ولكن بشرط إعداد المجتمع العربي إعداداً عصرياً، في ما يتعلق بالقضاء على التراث الاستبدادي الراسخ، وتحديث نظمه السياسية، والاعتماد على الديمقراطية، وكذلك في ما يتعلق باللغة التي نخاطب بها العالم، والتي لا يمكن أن تقبل لو كانت مبنية على الأوهام أو الخرافات، وأيضاً بضرورة الاعتماد على العلم والتقانة في تحقيق التقدم.

ومما هو جدير بالتأمل أيضاً أن هناك دعوات تنبع من منطلقات ايديولوجية متعارضة تدعو إلى قطع العلاقات مع العالم، الأولى تنطلق من قراءة مترمتة للإسلام ترى أن لدينا الحل لكل مشكلة، ولسنا في حاجة إلى «استيراد» أي أفكار من الغرب، الذي يُنعت غالباً بأنه صليبي وكافر، والثانية تنطلق ـ ويا للتناقض ـ من قراءة مترمتة للماركسية تدعو إلى قطع العلاقات مع النظام الرأسمالي العالمي، في سبيل تحقيق التنمية المستقلة.

وهكذا يظهر بجلاء أن اختلاط هذه الصور عن العالم، والجدل الايديولوجي السائد في الوطن العربي، حول علاقتنا بالعالم وكيف تكون، وثيق الصلة بأي تصور مستقبلي عن الوحدة العربية وامكانية تحققها.

إن تحديد العلاقة بين العرب والعالم، موضوع يستحق أن نقف أمامه بالدراسة والتحليل طويلاً، وخصوصاً في ظل ظهور ما يطلق عليه النظام العالمي الجديد.

سادساً: البعد الاعلامي في حرب الخليج: احتكار الصورة واغتصاب اللغة!

على غير توقّع، وبغير تخطيط مسبق، كشفت حرب الخليج في بعدها الإعلامي بشكل بارز، القسمات الرئيسية للمجتمع العالمي المعاصر، التي تشكلت بتأثير الثورة التقانية في مجال الاتصال، ان المجتمع المعاصر ـ خصوصاً في الدول المتقدمة ـ يصفه بعض علماء الاجتماع بأنه «مجتمع الفرجة»، ويعنون بذلك أن «الصورة» التي تنقلها أجهزة التلفزيون عبر الأقمار الصناعية، حلّت محل «الكلمة»، وأصبحت هي التي تشكل الاتجاهات، وتصوغ القيم، وتوجه السلوك لملايين المتفرجين، الذين يقبعون في سلبية تامة لكي يتلقوا آلاف الرسائل الاعلامية المتنوعة، من نشرات اخبارية تغطي الوقائع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في العالم، إلى الاعلانات التي صممت لكي يتحول الإنسان إلى حيوان مستهلك يلهث للحصول على السلع البراقة التي تتفنن الاعلانات في عرضها، إضافة إلى المسلسلات التلفزيونية التي تأسر مخيلة المشاهدين من مختلف البلاد والذين ينتمون إلى ثقافات متنوعة كمسَلْسَلَيْ «دالاس» و «داينستي» وغيرهما.

وأثارت حرب الخليج أيضاً أزمة العالم الثالث في مجال الإعلام والاتصال. فمنذ فترة أحس بعض المثقفين النقديين ـ نتيجة سيادة ثقافة الصورة على غيرها من الثقافات ـ خطورة أن يصبح سكان العالم الثالث مجرد مستقبلين للصور الواردة إليهم من مراكز الهيمنة الاعلامية العالمية، التي تسيطر على كل وكالات الأنباء العالمية، وتغطي ـ من بين ما تغطي ـ أحداث العالم الثالث من وجهة نظرها، وتشوه صورة شعوب هذا العالم ومجتمعاته من خلال منهج خبري انتقائي، لا يركز إلا على الجوانب السلبية كالمجاعات والفيضانات والكوارث، وظواهر عدم الاستقرار السياسي، والانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، مما يُظهر سكان هذا

العالم وكأنهم مجموعة من الهمج والبرابرة، الذين يرسفون في أغلال التخلف، ليس بسبب النهب الاستعماري لبلادهم، وإنما نتيجة لازمة لغبائهم الموروث وكسلهم، وعجزهم عن المبادأة في أي ميدان.

ومن هنا تصاعدت الدعوات إلى إنشاء نظام إعلامي عالمي جديد، يضمن التوازن في عملية الإعلام، ويتيح لهذه الدول أن تعبّر عن نفسها بطريقة أكثر موضوعية، حتى لا يصبح شعار «حرية تدفق المعلومات» يعني أن تتدفق المعلومات فقط من المراكز المهيمنة إلى الأطراف.

ومن ناحية أخرى، كشفت الحرب عن أن مجتمعاتنا العاجزة عن أن تعكس صورتها عبر «الصورة» لم تجد أمامها سوى «الكلمة» تعبّر بها عن مواقفها، هذه الكلمة التي تنقلها أحياناً ـ وحسب ارادتها ـ وسائل الاعلام الغربية. غير أن هذه «الكلمة» ـ كما أثبتت الممارسة في حرب الخليج ـ كلمة عاجزة، بدائية، ومتخلفة، لأنها صنعت بعد «اغتصاب» عنيف للغة العربية، فظهرت وكأنها تعبير ساذج لشعوب لا تفرّق بين الحقيقة والحلم، ولا بين الأسطورة والواقع. شعوب تعتقد أن «الكلمة» بذاتها إن لفظت أو نطقت أو أذيعت في خطاب سياسي أو بيان عسكري يمكن أن تحل محل «الفعل»، بل هي «الفعل» ذاته. ويكشف عن ذلك الخطاب السياسي البائس للقيادة العراقية، والبيانات العسكرية المتهافتة التي صدرت أثناء الحرب.

وهكذا وقع المشاهد سواء في الدول الغربية ذاتها أو في البلدان العربية نفسها، بين مطرقة الإعلام الغربي الذي كان رمزه البارز محطة سي. إن. إن. الأمريكية التي احتكرت الاعلام عن الحرب أربعاً وعشرين ساعة في اليوم، وسندان «الكلمة» العربية العاجزة والمتخلفة، والتي أخفقت في مخاطبة العالم باللغة العصرية التي يمكن أن تنفذ إلى عقول الناس، أو حتى تؤثر في وجدانهم.

١ ـ احتكار الصورة في الاعلام الغربي

لا شك أن «الصورة» احتكرت المسرح تماماً في الاعلام عن الحرب، في سياق سيطر عليه التعتيم الاعلامي الكامل من قبل قيادة القوات المتحالفة، بحيث أصبح مئات الصحفيين أسرى في مقر القيادة لا عمل لهم، ولا يُسمح إلا لمجموعات صغيرة أن تنتقل تحت حراسة عسكرية مشددة للقيام بواجباتهم الصحفية المقيدة. وقد كشف عن الوهم الغربي الخاص بحرية تدفّق المعلومات، استطلاع للرأي نشر في جريدة لوموند يكشف عن قلق الإعلاميين الغربيين وتساؤلاتهم عن شروط ممارسة مهنتهم، واتخاذهم رهائن في المواجهة بين الدعايات، مما أدى إلى فقدان مصداقيتهم تجاه الجمهور. وقد أوردت لوموند نتيجة استطلاع الرأي الذي وجّه إلى عينة من الصحفيين، وجاء فيها أن: ٦١ بالمئة من الصحفيين يعدّون أنفسهم غير راضين عن عمل وسائل الاتصال في ما يتعلق بالحرب، وأن ٨٤ بالمئة

يشعرون أنهم كانـوا أدوات بيد السلطات العسكـرية، وان ٥٣ بـالمئة يعتقـدون أن الثقة التي يوليهم إياها الجمهور سوف تنخفض بعد هذه الحرب.

والواقع أن الاعلام الأمريكي ـ في تغطيته لأخبار الحرب ـ طبّق بـبراعة منقـطعة النـظير النظرية الاعلامية الأمريكية السائدة، والتي تقوم على شعـار أساسي مفـاده «رؤية كـل شيء، حالاً، وفي كل مكان».

ويعرف تماماً الذين عـاشوا في الـولايات المتحـدة الأمريكيـة الايقاع الـلاهث لنشرات الأخبار الأمريكية، سواء في تغطيتها للأحداث الداخلية أو الخارجية. فالنشرات تقذفه بوابـل من الصواريخ والقنابل الاعلامية سواء عن حريق كبير نشأ في مدينة ما، أو فيضان، أو جريمة بشعة، بطريقة تقدم له الوقـائع في لحـظتها، وبصـورة مجزأة، بحيث لا يستـطيع المشـاهد أن يستخلص أي معنى كلي مما يراه. وكيف ذلك وهو محاصر كل دقيقة بأخبار جديدة، وبـوقائـع من هنـا وهناك، بصـورة تؤدي إلى تشتيت مجالـه الإدراكي، وعدم إعـطائه الفـرصة للهـدوء والتأمل لكي يحدد لماذا حدث ما حدث، وما هي الأسباب العميقة وراءه.

في ضـوء هذه النـظرية تمّت التغـطية الاعـلامية لحـرب الخليج، التي رُوّج لهـا ـ وكأنها سلعة من السلع ـ بأنها ستكون «تقانية» و«نظيفة» و«سريعة حاسمة».

وبالرغم من أن الاعلام الأمريكي قام بدوره كـاملاً قبـل اعلان الحـرب وعند اشتـداد الأزمة، في اثارة شهية المشاهـدين، بالحـديث عن الأسلحة المتـطورة «الذكيـة» و«القاتلة» في سيـاق يمجد استخـدام القوة، وإبـادة قوات «العـدو»، إلا أن «الحقائق» التي عـرضهـا هـذا الإعلام الذي استعار سرعة الصواريخ الخاطفة كانت قليلة ونادرة، ولم تتـح للمشاهـد أبداً، أن يعرف حقيقة الصراع: أسبابه، وتطوراته، والمواقف الحقيقية لنيات كل طـرف وأهدافـه، الكامنة أو المعلنة.

لقـد شاهـدنا جميعـاً على شـاشة التلفـزيون صـواريخ تـطلق ولا ندري من أي مكـان تحديداً، وتـذهب في الفضاء ولا نـرى أين سقطت، وأهم من ذلـك لا نعرف مـا هو الـدمار الذي أحدثته. ووراء الومضات البراقة للصواريخ التي تنطلق، بكل ما يحيط بذلك من تقـانة فائقة الحداثة، لا ندرك أن أهداف هذه الصواريخ كانت أطفالاً ونساء وشيوخاً من المـدنيين، تشتعـل بيـوتهم، ويلقـون مصرعهم في لحـظات. هـذا الجـانب الانسـاني يحـرص الإعـلام الأمريكي على تغييبه، فتبدو الحرب ـ كما عبّرت أستاذة علم النفس اللبنـانية منى فيـاض ـ كما لو كانت لعبة «اتاري» كبيرة للمشاهدين.

ولعل ما يعكس سيادة هذه النظرية وآثارها في خلق الوعي الزائف بـالحرب «النـظيفة» «السريعة» التي لا توجه صواريخها إلا إلى الأهداف العسكـرية، مـا أذاعه بيـتر أرنت، مذيـع محطة سي. إن. إن. الأمريكية الذي بقي بمفرده في بغداد، من صور لعشرات المدنيين من قتلى ملجأ العامرية، قد أدى إلى صدمة للمشاهدين في العالم، فقد أدركوا للمرة الأولى منذ اندلاع

الحرب، أنها أدت إلى مصرع عشرات الألوف من المدنيين، الذين غابت صور موتهم البشعة في اطار التعتيم الاعلامي، والتجهيل الاتصالي المقصود.

هكذا استطاع الإعلام الأمريكي، بحكم احتكاره للصورة، وهيمنته على نظام الاعلام العالمي، أن يعطي الحرب صورة مشوهة، هي أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة.

٢ ـ اغتصاب اللغة في الخطاب السياسي العربي

ولا يكمل عرضنا للبعد الاعلامي في حرب الخليج بغير تعرّضنا لعملية اغتصاب اللغة بواسطة الطرف الآخر في الصراع، وهو العراق.

لقد اتُهمت اللغة العربية من قبل، بواسطة بعض العلماء الاجتماعيين الصهيونيين، بأنها بما تحفل به من ألفاظ مجنّحة، وميل إلى استخدام الاستعارات والكنايات، هي أحد أسباب الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وذلك لأنها تغري مستخدميها بالإيغال في الحكم على حساب الحقيقة، وتجعلهم يهربون من مواجهة الواقع، فينغمسون في الخيال.

والحقيقة أن هذه تهمة باطلة. فاللغة العربية ـ كغيرها من اللغات ـ تحفل بلغات مختلفة إن صح التعبير. فلننظر إلى اللغة العنصرية الليكودية القبيحة، التي تصور الشعب الفلسطيني وكأنه شعب لقيط لا أصل له ولا أرض، وهو بالتالي لا حق له في العيش إلى جوار الدولة الاسرائيلية التوسعية التي ينبغي أن تكون دولة يهودية نقية. وبالتالي يباح قتل الفلسطينيين دون محاكمة، بل وتستصدر أحكام من المحاكم لنسف بيوت من يشتبه في أنهم يكافحون ضد الاستعمار الاسرائيلي.

هل يمكن، بناء على هذه «اللغة العنصرية»، اتهام اللغة العبرية ذاتها بأنها متخلفة؟ لا يمكن ذلك، لأن هناك جماعات اسرائيلية تستخدم لغة عبرية مختلفة، وتدعو إلى ضرورة الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة، وتدين كل صور التعسف الاسرائيلي.

وإذا نظرنا إلى فرنسا، التي تعدّ مثالاً للحرية والديمقراطية، فهل يمكن اتهام اللغة الفرنسية، لأن لوبان الزعيم السياسي الفرنسي، يصوغ بها نظرياته العنصرية ضد العرب؟

في ضوء ذلك، لا يمكن إدانة اللغة العربية ذاتها، على أساس استخدام معيّن لبعض فصائل النخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي، للغة من بين لغات أخرى ممكنة. ذلك أن اللغات، بمعنى الخطابات المتعددة التي تستخدمها التيارات السياسية العربية، تختلف فيما بينها ـ في طريقة استخدام اللغة العربية ـ اختلافات جسيمة. فالخطاب الاسلامي المتزمت المعاصر، الذي تتبناه الجماعات الاسلامية الانقلابية، والذي يقوم على «التكفير» و«الهجرة» و«الحاكمية» و«الجهاد»، يختلف عن الخطاب العلماني الذي يحتكم إلى العقل وإلى المنهج النقدي في صياغاته.

غير أن كل ذلك لا ينفي أن النخبة السياسية الحاكمة في الوطن العربي، قد اغتصبت

في العقود الماضية اللغة العربية، وتبنّت خطاباً سياسياً يهدف إلى نشر الوعي الزائف. وفي هذا الخطاب ابتذلت كلمات عزيزة مثل الديمقراطية، والاشتراكية، والوحدة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني. وأدى ذلك في النهاية إلى فقدان هذا الخطاب لمصداقيته، وإلى عدم ايمان الجماهير به.

ومن ناحية أخرى ابتذلت نخب سياسية محافظة شعارات الاسلام، التي يمارس في ظلها أبشع ألوان القمع السياسي، وتنهب ثروات الشعوب بتبريرات تستمد أصولها من فهم زائف للدين.

في هذا السياق الذي انقطعت فيه الصلة بين المبنى والمعنى في الخطابات السياسية العربية المتصارعة، لعل السؤال الذي يطرح نفسه هو، كيف مارس العراق خطابه السياسي أثناء الأزمة وبعدما قامت الحرب، وعقب انتهائها؟ الاجابة ليست بسيطة كما قد نظن لأول وهلة. فبالرغم من ضعف ثقة الجماهير العربية في الخطابات السياسية للقادة والزعماء العرب بوجه عام، إلا أن الخطاب السياسي العراقي كان في الواقع خطاباً مراوغاً، له أكثر من وجه؛ فقد تبنّى هذا الخطاب الصادر عن نظام علماني، لم يعرف عنه انطلاقه من رؤى دينية أياً كان اتجاهها، لغة اسلامية بارزة، في محاولة منه لاستمالة الجماهير العربية المتدينة والجماهير الاسلامية بشكل عام. وبدأت المسألة بصدور قرار جمهوري عراقي ينقش عبارة «الله أكبر» على العلم العراقي. وظهر الاتجاه الانتهازي واضحاً من خطاب الرئيس العراقي صدام حسين إلى الأمة بتاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ الذي استهله كما يلي: «يا محلى النصر بعون الله». بسم الله الرحمن الرحيم ﴿قلنا يا نار كوني برداً وسلاماً على ابراهيم﴾[٢] صدق الله العظيم، ثم بدأه هكذا «أيها الشعب العراقي العظيم، يا أبناء أمتنا المجيدة، أيها النشامى من قواتنا المسلحة الباسلة، أيها الناس حيثما اشتد عزمكم ضد الباطل وأهله الكافرين وأعوانهم وحلفائهم: في الثانية والنصف بعد منتصف هذه الليلة ليلة ١٦/١٧ غدر الغادرون فارتكب زميل الشيطان بوش جريمته الغادرة هو والصهيونية المجرمة، وابتدأت المنازلة الكبرى في أم المعارك بين الحق المنتصر بعون الله وبين الباطل المندحر إن شاء الله...».

ويختم خطابه بقوله «الله أكبر، الله أكبر، يا محلى النصر بعون الله، وليخسأ الخاسئون».

إن ما يزخر به هذا الخطاب وغيره من الخطابات التي أذاعها الرئيس صدام حسين، لتكشف بصورة جلية عن تعمّد اصطناع لغة دينية واضحة سواء في وصف النفس أو وصف الأعداء، أو في إثارة الأمجاد الاسلامية القديمة، بأسلوب تختلط فيه الأوهام بالحقائق، ويتزاوج فيه تحليل الصراع وفق المنهج السياسي مع تهويمات غائمة أقرب ما تكون إلى لغة الدراويش، منها إلى لغة الصراع السياسي المعاصر، والتي عادة ما تكون واضحة قاطعة ومركزة، قادرة على إيصال رسالتها إلى العالم.

وقد يبدو غريباً أنه بالرغم من تهافت الخطاب السياسي للقيادة العراقية، إلا أنها لمست

---

(٢) القرآن الكريم، «سورة الأنبياء،» الآية ٦٩.

مراكز العصب الحساسة لدى قطاعات واسعة من الجماهير في الأردن والضفة الغربية وغزة والجزائر والمغرب وتونس. لماذا؟ هذا سؤال بالغ الأهمية، وتتجاوز الإجابة عنه الخطاب السياسي العراقي، لتصل إلى تحديد الوضع النفسي لقطاعات جماهيرية واسعة. ولعل السبب يكمن في أن الذاكرة السياسية للجماهير العربية ما زالت حافلة بوقائع الصراع بين العالم الغربي الاستعماري وحركة التحرير العربية. لقد صوّر الخطاب السياسي العراقي الأزمة على أنها صراع بين الوطن العربي والاستعمار الغربي الذي يريد أن يفرض هيمنته على ثروات العرب. ثم انه بما أثاره من ضرورة العمل على التوزيع العادل للثروة النفطية أثار مشاعر الجماهير الفقيرة الواقعة بين مطرقة القمع السياسي وسندان البؤس الاقتصادي.

أثار الخطاب السياسي العراقي المخيلة الشعبية، ونسيت الجماهير - في سعيها المحموم للتعلق بالزعيم المخلّص - أن سبب الأزمة هو الغزو العراقي للكويت وتشريده لشعب عربي مسلم، سبق له أن أسهم في مسيرة التنمية والأمن العربي.

ولعل هذا يلفت نظرنا إلى حقيقة بالغة الأهمية، هي أنه ليس شرطاً أن تنبع جماهيرية خطاب ما من تماسكه المنطقي، أو نتيجة لصياغته بلغة عصرية! على العكس، قد تَذيع جماهيرية خطاب ما، بالرغم من تناقضه، وضعفه البنيوي، وركاكة أسلوبه، وبدائية أفكاره. ذلك أن المزاج السائد للجماهير، ووضعها النفسي، يمكن أن يجعلها تتقبل، بل وتتبنى، مثل هذا الخطاب السياسي العراقي المتهافت. ومن عاش أثناء الأزمة في الجزائر أو المغرب أو تونس أو الأردن، قد جابه هذه الظاهرة بصورة مباشرة، حيث سادت الحماسة الجماهيرية العارمة، ورفعت شعارات «أم المعارك» في كل مكان. وساد حتى بين المثقفين اتجاه من عدم العقلانية لا يكاد يصدّق. ويكفي قراءة ما كتبه عديد منهم، لكي يلمس المرء كيف اختلطت الحقيقة بالوهم، بل وكيف تم الهروب من الواقع من خلال استخدام شبكة معقدة من الصياغات اللفظية والصور البيانية الخالية من أي معنى. وانتقلت اللغة نفسها إلى البيانات العسكرية العراقية، التي زخرت بالصياغات الدينية، وكادت تخلو من الوقائع. وفي الوقت الذي كان فيه مئات الضحايا يسقطون من الجانب العراقي نتيجة الغارات الساحقة، كان الاعلام العراقي يتحدث عن خسائر العدو الجسيمة وعن الانتصار.

وحتى بعد أن انتهت الحرب إلى نهايتها المأساوية المعروفة، أعلن الإعلام العراقي أن العراق قد انتصر. بل ودارت معركة صحفية حامية في بعض الجرائد العربية بين من تجاسروا وقرروا أن العراق قد انهزم، وبين أولئك الذين ما زالوا، وبغير خجل أو حياء، يؤكدون أن العراق انتصر، مستخدمين في ذلك حججاً سخيفة ومبررات ساذجة.

لقد استطاعت اللغة المغتصبة أن تنشر الوعي الزائف أثناء الأزمة، وفعلت فعلها في تخدير الجماهير زمناً، وقد أفاقت على صدمة الحقيقة بعد الهزيمة، فساد بين صفوفها اليأس والإحباط.

وهكذا وقعنا بين الاحتكار الغربي للصورة، والاغتصاب السلطوي العربي للغة.

- ٥ -

العرب والشورى بعد أزمة الخليج

محمد سليم العوّا (*)

١ ـ الشورى فريضة اسلامية، مدح الله بها عباده المؤمنين ﴿والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون﴾(١)، وأمر بها نبيّه في موقف كان حرياً لو رخص في ترك الشورى لأي سبب كان أن يرخص فيه، ولكنه على خلاف ما يتوقعه العقل أمره بها بعده مباشرة، فقال لرسوله ﷺ عقيب غزوة أحد ﴿ولو كنت فظّاً غليظ القلب لانفضّوا من حولك فاعفُ عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله﴾(٢).

٢ ـ وليس لأحد أن يترك الشورى في أمر من أموره الخاصة، فقد كان رسول الله ﷺ يشاور في كل شأن من شؤونه، ويشاور نساءه، ويأخذ بما تشير به عليه ذات الرأي منهن. والعلماء المشاركون في هذا المؤتمر على بصيرة وذكر مما رواه الترمذي عن أبي هريرة أن أحداً «لم يكن أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ».

٣ ـ وقد مدح الله بها المسلمين وليس لهم دولة ولا جماعة، فإن آية الشورى من القرآن المكي. فلا يجوز لجماعة ـ غير دولة ـ ولا لفرد في مجموعة من الأهل أو الأقران أن ينفرد بقرار لا مشورة فيه إلا أن يرغب عن الدخول في عداد الممدوحين بتلك الآية الكريمة.

٤ ـ وأُمر بها الرسول ﷺ وهو رئيس الدولة وقائد الجيش المحارب، فليست من حجة لأحد: أن علمه بما لا يعلم أهل الشورى، يجعله مستغنياً عنها. أو أن مسؤولياته العسكرية والسياسية عن أمن البلاد وسلامتها لا تمكّنه من القيام بما وجب عليه منها.

٥ ـ والجدل الطويل حول طبيعة الشورى، وإلزامها، ونطاقها وعلاقتها بالنصوص الثوابت من الكتاب الكريم والسنّة النبوية الصحيحة، هذا الجدل أصبح الآن جدلاً عقيماً لا طائل

(*) محام، ومن قيادات جماعة الاخوان المسلمين في مصر.

(١) القرآن الكريم، «سورة الشورى،» الآية ٣٨.

(٢) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٥٩.

من ورائه، ولا فائدة من إضاعة الأوقات فيه، **فقد صح بأدلة النقل والعقل أن الشورى: واجبة وملزمة وعامة**، ولا تكون حيث يكون لله أو رسوله أمر أو نهي إلاّ في حدود التعرّف إلى أمثل السبل لتنفيذ الأمر أو النهي. قَبِلَ ذلك مِن أهل العلم مَنْ قَبِلَه. وردّه من أهل الهوى من ردّه. وكل ميسَّر لما خلق له.

٦ ـ وأمم الأرض المتقدمة والناهضة، على حدّ سواء، لا تعرف طريقاً للتقدم والنهضة، **ولا سبيلاً لإقرار الحق وإبطال الباطل واختيار وجوه الصلاح ونفي وجوه الفساد إلا بالشورى، وهي معطّلة في بلاد الإسلام كلها أو جلها بدعاوى فاسدة**، ومطبّقة في غير ديار الإسلام بلا نكير من أحد، ولا يدّعي أحد هناك سيادة على أحد، ولا يرى لنفسه فوق ما يراه لأبناء وطنه من حقوق. وذلك كله، وأضعاف فوقه، كائن في كل ديار الاسلام يكبّل أقدام بنيها عن الحركة، وعقولهم عن التحرر، وأيديهم عن العمل، بل إنه يعوقهم عما أمر الله به وأوجبه من كفالة حق الإنسان لمحض الانسانية، ومن التسوية بين البشر من حيث هم كذلك، دون تمييز لأصل أو قبيلة أو لون أو دين. وحيث كانت تفرقة في بعض الولايات، فإن مدارها على تحقيق المصالح ودرء المفاسد لا على تمييز أهل دين عن سواهم من أهل سائر الأديان في أصل الانسانية وما تقتضيه من حقوق.

٧ ـ وقد أحدثت الكارثة التي تسمّى ـ تهويناً واستخفافاً ـ أزمة الخليج زلزالاً لم ينتهِ بعد، ولا تُعرف نهايات آثاره حتى الآن.

وقُضيت بليل أمور في عواصم العالم كله وبقيت عواصم العروبة والاسلام تتلقّى ما يلقى إليها فتناقشه على استحياء، وتجادل في بعضه وتقبل بعضه، ثم تسلّم في نهاية المطاف بما جادلت في شأنه أوّله!

وكان الأمل أن تثير هذه الكارثة مشاعر الرغبة الصادقة في تغيير ما بنا من حال، وعلى **الأخص في تغيير نظرتنا** ـ نحن معشر العرب والمسلمين ـ **إلى قضيتين مفتاحهما هو القبول بالشورى الكاملة الواجبة الملزمة العامة. تلكما هما قضية الحرية، وقضية الحفاظ على حقوق الإنسان.**

٨ ـ **فأمّا الحرية فإنه لا سبيل إلى تقدّم بغيرها.** وادعاء أن الأمة الاسلامية، أو العربية، أو الشعب الساكن منها في قطر من أقطار العروبة والإسلام أضعف وأجهل من أن يمارس الحرية ويحياها، ادعاء مردود. مردود بأن هؤلاء المدعين من معدن هذه الأمة أو هذا الشعب نفسه، فيمَ يتميزون ويتحكمون ويسيطرون إلا أن يكونوا بغاة طغاة ظلمة يستمرئون دوام الحال ـ وهذا من المحال ـ ويحتجّون له بحجج تمنع أقوامهم مما يمتعون به أنفسهم من حرية وحق.

ومردود بأن الحرية لا بد لها من ضريبة، فلتكن ضريبتها مجموعة من الأخطاء، أو من الخسائر المادية والمعنوية، فإن الأخطاء تظلّ أهون من الخطايا (والحرمان من الحريات واحدة من قبائح الخطايا)، والخسائر المادية والمعنوية تظل أهون من الخيانة التي تعوَّد منها

الرسول ﷺ وقال: «بئست البطانة»، وهي خطيئة أخرى قبيحة ملازمة للحرمان من الحرية ولصيقة بالطغيان السياسي والاستبداد الفردي أو الجماعي.

٩ ـ وأما المحافظة على حقوق الإنسان، فإن مما ينـدى له جبين المسلم العربي أن تقارير منظمة العفو الدولية، وتقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وتقارير المنظمات الدولية والعربية الأخرى المهتمة بهذا الأمر، هذه التقارير جميعاً تدين جميع النظم الحاكمة العربية والاسلامية بانتهاك حقوق الإنسان، وإهدارها، وعدم الاكتراث بها.

١٠ ـ ولو كانت الشورى الكاملة الواجبة الملزمة العامة معمولاً بها في بلادنا العربية والإسلامية لما كان هذا هو حالنا من الأمرين جميعاً: أمر الحرية وأمر حقوق الإنسان.

وقد هالني وأفزعني، كما هال كثيرين من أهل الرأي وأفزعهم، أن يكون حال المجني عليه، في أزمة الخليج، وحال الجاني الباغي الطاغي سواء، في قضية حقوق الإنسان، وما نقلته **نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان**(٣)، عما جرى في الكويت بعد تحريرها من انتهاك لحقوق العرب المقيمين فيها، وما نقلته **الأهرام**(٤) عن تقرير منظمة العفو الدولية عما يجري في الكويت، من اعتقال بلا بيِّنة وتعذيب المعتقلين وإعدامهم يثير ألف سؤال وسؤال عن مدى صدق الدعاوى التي يدّعيها كثيرون من العرب والمسلمين عن انتمائهم إلى أمتهم والتزامهم بأحكام دينهم.

١١ ـ وإذا كانت هموم الشورى والحرية وحقوق الإنسان واحدة أو متشابهة متقاربة في بلاد الاسلام والعروبة كلها، وإذ كان الجهد النظري ـ على الرغم من التسليم بضرورته إيقاظاً للفكر وتحليلاً للواقع وتأصيلاً للمبادىء والقيم ـ إذ كان الجهد النظري برغم ذلك أقل قيمة الآن من التوجه إلى التطبيق العملي الفوري، فقد ناقشها ـ أعني تلك الهموم ـ المفكرون والمثقفون منذ بدأت كارثة الخليج، ولا يزالون يناقشونها من الناحية التطبيقية. ومع أن الاتفاق كان ـ دائماً ـ تاماً على المستوى النظري، فإن الأمر لم يكن كذلك في المستوى العملي التطبيقي.

وقد أثيرت خلال مناقشات «أيام الأزمة» في عواصم عربية متعددة، بين عدد من أبنائها المعنيين بهمومها، قضايا عدة تتصل بتطبيق الشورى، قد يكون من المفيد عرضها في هذا اللقاء الإسلامي العلمي الرفيع المستوى، لعل تبادل الرأي فيها يؤدي إلى مزيد من توحيد الاتجاه، أو بالأقل إلى توضيح مواطن الاختلاف الحقيقي.

١٢ ـ **القضية الأولى**: كانت **قضية العلاقة بين الشورى والديمقراطية**: فقد ذهب بعض العاملين في مجالات الدعوة الاسلامية إلى تقرير التنافي التام، بل التضاد التام بين الفكرتين: فكرة الشورى وفكرة الديمقراطية.

---

(٣) نشرة المنظمة العربية لحقوق الانسان، العدد ٤١ (آذار/ مارس ١٩٩١).

(٤) الأهرام، ١٩/٤/١٩٩١.

ويستدل المستدلون على ذلك بأن الديمقراطية تمكّن الناس من حكم أنفسهم بأنفسهم، والحكم في الإسلام لله، وبأن الديمقراطية تشريع بالهوى، والإسلام لا يعطي أحداً حق التشريع، وبأن الديمقراطية قادت أوروبا إلى إباحة المحرمات، وهذه نتيجة لا يقبلها مجتمع مسلم أو عقل مسلم!

وتحقيق القول في هذه المسألة أن **الديمقراطية حين يدعى إليها في بلاد الإسلام يدعى إليها باعتبارها الوسيلة العصرية المؤكّدة لممارسة جوهر الشورى عن طريق كفالة حق الناس في إبداء رأيهم في القضايا المعروضة عليهم، والأشخاص الذين يتولون أمورهم من خلال صناديق الانتخاب.**

ولا شك أن الحكم لله، ولكن الله تبارك وتعالى جعل الحكم للعباد في ما لا يحصى من المسائل، وما الفقه كله أو جلّه إلا حكم العباد في النوازل وفتاواهم فيها بحسب ما فهموا من نصوص الشرع الجزئية والكلية ومن مقاصده وأصول الأحكام فيه. وفي الحديث الصحيح «... وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن انزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا»(٥).

ونحن حين نقول إن الديمقراطية هي الوسيلة العصرية للشورى لا ندعو إلى، ولا نقبل، أن يشرّع للناس أهل الأهواء بأهوائهم، ولكننا ندعو ونلحّ أن يكون التشريع، حيث لا نص، مبنياً على المصالح التي يراها أصحابها لأنفسهم لا على المصالح التي يراها الآخرون ويقررونها لهم.

وقد أدّت الديمقراطية ببعض بلدان أوروبا إلى تحليل المحرمات. نعم، ولكن هل كانت محرمة قبل الديمقراطية؟ وَهَبْ أهل هذه البلدان استباحوا ما لا نراه نحن في ديننا - بل في سائر الأديان - مباحاً فما لنا ولهم؟ إن التقليد الأعمى يقود كثيرين منا إلى متابعة الغرب في الصغيرة والكبيرة دون ديمقراطية! ونحن لا نقول بأي نوع من أنواع التقليد، لا المحلي ولا العالمي، إنه يجوز. ولكننا نقول يجب أن نحكم أنفسنا بأنفسنا بلا وصاية علينا من أحد، وبلا قهر ولا طغيان من فرد أو حزب أو جماعة أو ملك أو رئيس. وهذا مما تتمتّع به شعوب الأرض الحرة كلها، فهل جاز هذا لكل شعب ولكل أمة إلا المسلمين؟

وحين يحكم المسلمون أنفسهم بأنفسهم، فإنهم سيطوّرون الوسائل المستعارة - اليوم - من غيرهم بما يلائم الثوابت الخالدة في دينهم. ولا يصح أن يُفترض - بلا سند - أن هذه الوسائل هي التي ستقودهم إلى ما يأباه الدين والعقل والعرف الاجتماعي جميعاً.

١٣ - **القضية الثانية**: أن الشورى «قد تكون وسيلة لتقنين الاستبداد والتفرد بالسلطة؛ فمن خلالها تثبّت السلطة الحاكمة كل ممارساتها بعد أن تضع لها القرارات والتشريعات من مجلس الشورى، فتزيدها تجبراً وطغياناً». والرد على هذه القضية يسير، فالذين يدعون إلى تطبيق الشورى اليوم وليس غداً،

---

(٥) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم** (الاستانة: [د.ن.، د.ت.])، ج ٥، ص ١٤٠.

لا يدعون إلى أن يكون الأمر بيد حَمَلة المباخر، والمنافقين الكبار والصغار. ولكنهم يدعون إلى اختيار حرّ مباشر يمارسه الشعب في كل دولة لاختيار ممثليه.

وهؤلاء مفروض أنهم أهل للأمانة وموضع للثقة. فإن خانوا أو بدّلوا لن يحظوا بثقة الشعب مرة ثانية، وما أبرمه مجلسهم ينقضه المجلس التالي له، ولا تخسر الأمة شيئاً لأنهم لا يحكمون بسلطة دينية تملّكهم رقاب العباد وأموالهم، وإنما هم منا ونحن منهم، فما صلح به حالنا قبلناه، وما أفسد علينا دنيانا أو ديننا أبيناه.

والتنظيم المحكم كفيل بتفادي هذا العيب المحتمل وكثير من العيوب غيره.

١٤ ـ **القضية الثالثة**: أن الشورى في معظم البلدان العربية سيكون بعض أعضائها معيَّناً وبعضهم منتخباً «والحاكم لن يعينّ إلا من يعرف كيف يخدمه. ولا يرجى رأي مستقل من معينّ. ومن مَلَك التعيين مَلَك العزل والفصل».

والحق في هذه الحجة، في الجزء الأول من عبارتها فقط. أما أن الرأي المستقل لا يرجى من معينّ فليس الأمر بهذا الاطلاق. وكم من معيَّنين في المجالس النيابية ـ المصرية في الأقل ـ جهروا بكلمة الحق ولم يخشوا فيه لومة لائم.

وأما أن من ملك التعيين ملك العزل والفصل، فإن هذه مسألة تنظيمية، والنصوص التي تعالجها في كل الدساتير العربية ـ وغير العربية ـ لا تجيز فصل المعينّ في المجالس النيابية، بل تجعل صلته بمن عيَّنه منبتة فور إتمام التعيين. فالتخوف فيها لا مسوغ له، ولا يبنى عليه حكم.

ثم يقول بعض أهل الرأي «وإن المنتخبين لن يكونوا إلا من شيوخ القبائل وأكابر أفراد العشائر والأثرياء، الذين قد لا تكون عندهم النظرة التقدمية والحنكة السياسية التي تدفع بالبلاد إلى الأمام وتخدم مصالح الأمة». وهذا، إن وقع، لا عيب فيه، من ناحية، والتشريع المنظمٌ لانتخاب المجلس النيابي يستطيع معالجته من ناحية أخرى.

فهو لا عيب فيه لأن الاختيار الحر أفضل دائماً من حرمان الناس من حقّهم فيه. ولأن الاختيار الذي لا يثمر الثمرة المرجوة منه مرة أو مرتين لن يضير، أو سيكون ضرره محدوداً جداً، إذا قيس ببقاء الحال على ما نحن الآن عليه. ولأن الناس سوف يدركون، مع توالي الممارسات، من الذين يستطيعون الدفاع عن مصالحهم وتحقيق مطالبهم، ويعدّلون أنماط التصويت بحيث تأتي في النهاية بهؤلاء. وهذا هو طريق تحسين أداء جميع المتقدمين إلى العمل العام طمعاً في اتجاه أصوات الناخبين إلى اختيارهم. وهذا هو الواقع في البلاد التي استقر النظام الديمقراطي فيها.

والتشريع الذي ينظِّم انتخاب أعضاء المجلس النيابي يمكنه أن يعالج هذا العيب ـ بفرض حدوثه ـ بتقرير عدد من المقاعد للحائزين على شهادات جامعية ـ مثلاً ـ يكون انتخابهم في المجلس سبيلاً لرفع مستوى الأداء فيه وترقية العمل العام كله، وجذب المثقفين والمتعلمين إلى ولوجه، غير مترددين ولا هيّابين.

١٥ ـ **القضية الرابعة**: إن التجارب العربية تثبت أن بلدان البرلمانات والمجالس الوطنية ليست في وضع سياسي أو اقتصادي أفضل من وضع البلدان التي ليس فيها مثل هذه المجالس. والمجلس الوطني العراقي، ماذا كان دوره إلا أنه أداة طيّعة لحاكم طاغية؟

وهذه القضية ذات شقين: وضع البلاد التي لا تمارس العمل الديمقراطي، ووضع المجالس في البلاد الدكتاتورية.

فأمّا حسن الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد التي لم تعرف الديمقراطية، فمن الذي يقول ـ ويصدّق نفسه فضلاً عن أن يصدّقه الناس ـ إن هذا يرجع إلى غياب الديمقراطية؟ قد يصح أن وفرة المال ـ التي لا فضل لأحد فيها ـ حسّنت الوضع الاقتصادي، وأذهلت أهل الرأي عن الدفاع عن حق الشعب في الحكم الحر والحفاظ على الحقوق والحريات بما ألهتهم به من غنى، لم يكن الجيل السابق عليهم مباشرة يحلم به في أعمق سباته وأهنئه. ولكن الحكم الديمقراطي الغائب يظل سيئة من سيئات هذه النظم يتألم لها الناس كلما وجدوا فرصة بين الانشغال بالكسب والانشغال بإنفاق ما يكسبون!

وأما المجالس الصورية في البلاد ذات النظم الشمولية الدكتاتورية، فإن العيب في الناس، وفي النظام، وفي القهر الذي يفرض على الخلق أجمعين. وليس العيب في فكرة الديمقراطية، ولا في كونها وسيلة صالحة للممارسة الصحيحة، بدليل ما تلاقيه كل يوم من آثار حسنة لها في بلاد يسميها بعضنا «بلاد الكفر».

إن الديمقراطية كآلة التلفزيون وكالسيارة وكالمذياع، إن عرضت في أول الأمر شيئاً مفيداً عمّت الفائدة به، وإن قضيت بالسيارة حق قريب، أو أدّيت بها واجباً ثبت الأجر لك، وإن بثت في المذياع ما ينفع الناس بقي فيهم أثره. وإن أنت صنعت ضد هذا إلى كل واحد من هؤلاء، أو نقيضه، فأنت حاصد ثمرة ما زرعت: إن طاب زرعك طاب حصادك، وإن خبث الزرع خرج الحصاد نَكِداً.

١٦ ـ **القضية الخامسة**: ان احداث الخليج أثبتت أن «عدم وجود مجالس تشريعية سهّل سرعة اتخاذ القرار وفعاليته. ولو كان الأمر منوطاً بمجلس وسماع تقارير وإجراء المداولات لحصلت الكارثة ولمّا يتخذ المجلس قراراً بعد»!

وهذه حجة داحضة، فهل كانت المجالس في بريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا واليابان وامريكا معوقات عن اتخاذ القرار؟ ولماذا يحل لغيرنا ما يحرّم علينا؟ ولماذا لا يقال إنه لو كان في بلدان الخليج وغيرها من البلدان التي ألمّت بها هذه الكارثة مجالس حقيقية لتفادت وقوع الأزمة أصلاً، ولتمكّنت من احتواء أسبابها ومن معالجة بواعثها؟

إن الذين يؤيدون هذا الرأي يجوز أن يكونوا من الحاكمين المستمتعين بسلطان مطلق لا يريدون له زوالاً ـ وهو زائل شاءوا أم أبوا ـ ولكن لا يجوز أن يكونوا من أهل الرأي وحملة الفكر.

ولقد يصح أن يقال ـ في المقابل ـ إننا تحمّلنا نتيجة هذه الكارثة تبعات حالّة ومستقبلة، لو كانت لدينا مجالس نيابية حقيقية ذات قدرة وفعالية لحالت بيننا وبين تحمّلها.

ولقد يصح أن يقال ـ أيضاً ـ إن الترتيبات الجارية الآن في المنطقة كلها تحتاج إلى تعديل فوري في أساليب الحكم وأشكاله ليحول وجود مجالس منتخبة حرة قادرة دون بلادنا ودون التسليم المطلق لخطط الغرب، وترتيبات أمنه التي هي في طريقها إلى أن تُفرض على الجميع.

١٧ ـ **القضية السادسة**: أن البلاد العربية الخليجية ـ بوجه خاص ـ لا تحتاج إلى نظام الشورى «فالحكام كلهم فاتحو أبوابهم وقلوبهم، وقبلها أسماعهم، إلى كل مشورة ورأي، لا من فئة معيّنة، ولكن من كل الناس: احضر المجلس الأسبوعي لأي حاكم، اكتب خطاباً، ابعث برقية، تحدَّث في الهاتف... كلها وسائل، والأمثلة لا تحصى على أن هذه الوسائل، تأتي بنتائج طيبة في أحيان كثيرة». «والحكام في هذه البلاد طيبون من معادن أصيلة، ولا يلجأ أحد إليهم إلا أعانوه مادياً ومعنوياً».

وهذا الكلام يصدق فيه وصف الله تبارك وتعالى لسور يضرب يوم القيامة بين أهل الإيمان وأهل النفاق بأنه سور ﴿له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قِبَله العذاب﴾[6]. **فالرحمة هي أن تكون المؤسسات الدائمة أساس العمل السياسي العام**، وهي ضامنة حق الناس في الحرية والكرامة والمساواة، وسبيلهم إلى إبداء الرأي وانتقاد القرار واتخاذ الموقف الذي تمليه المصلحة الوطنية والضمير الديني السليم. والعذاب أن يوكل هذا كله إلى هوى الحكام ومزاجهم ورغباتهم المتغيّرة. يفعلون ما يحبّون، ويتركون ما لا يرغبون فيه، ولا يعدمون في حالي الفعل والترك من يزيّن لهم سوء أعمالهم، أو يبالغ في تحسين الحسن منها.

والتاريخ العربي خاصة، والعصري منه بوجه أخص، يثبت أن خطايا الأشخاص لا تنقضي، وأن نقائصهم مخلوقة فيهم مهما تخفّت زمناً، فإنها تظهر في النهاية. والتنبؤ بما سيكون رجم بالغيب وهو محال. فالواجب ألا يُعتمد على طهر إنسان، أو كرمه، أو صدقه، أو حسن نيته، أو برِّه ببني جنسه وقومه، أو أصالة معدنه، أو وفور شفقته وفرط محبّته لإخوانه وأصدقائه! بل الواجب أن تقام النظم المحكمة، وتنشأ المؤسسات الثابتة التي تقول للمخطىء ويحك! وللمتجاوز حسبك! وللمحسن زد في إحسانك. تقولها وهي ثابتة الأركان، متماسكة البنيان، صلبة الجنان، مستقيمة اللسان، لا يخاف أعضاؤها بطش حاكم أو ظلم ظالم أو طغيان طاغٍ.

فإذا فعلنا ذلك، فهو خير ضمان لمن وصفهم المحتجون بأن بلادنا لا تحتاج الشورى بالأوصاف الحسنة السالفة، خير ضمان أن يبقى هؤلاء الخيّرون الجيّدون الكرماء العارفون بأقدار الناس على رأس الحكم والحكومة.

وهو خير ضمان، إن غيّروا، أن يكون بمكنة الناس أن يوقفوهم عند حدودهم وينزلوهم على حكم الله تعالى فيهم.

---

(٦) القرآن الكريم، «سورة الحديد»، الآية ١٣.

١٨ ـ **القضية الأخيرة**: أنـه من الأيسر على «الـدول العظمى أن تتعـامل مـع حاكم مـطلق من أن تتعامل مـع حاكم مقيـد. . . فهذا الـوضع الحـالي هو الأقـرب إلى تحقيق مصالحهـا، وسوف تسعى إلى الإبقـاء عليه، فلماذا نبذل الجهود في محاولة مقضي عليها بالإخفاق لتغييره؟».

وهذه المقولة هي الثمرة المرة للإحساس اللئيم بتبعيّتنا المطلقة للغرب، وخضوعنـا التام له، وقدرته المطلقة على أن يصنع بنا ما يريد.

وهو إحساس لئيم لأنه يقتل الكـرامة، ويضيـع العزة، ويهـين في كل نفس تجـده معنى الحياة الكريمة. ولكنه، بحمد الله، إحساس خاطىء. ولخطئـه دليلان قـريبان: **أولهـما** التغيير الذي أحدثته الثورة الإسلامية في ايران على الرغم من أنوف الغـرب كلها. **وثـانيهما** خضـوع الـولايات المتحـدة لمطالب المعـارضـة الكـويتيـة الآن، إذ دعت ثـلاثـين شخصـاً من مختلف التجمعات إلى واشنطن للتفاوض حول تشكيل الحكومة الكويتيـة (!!) بعد تصـاعد مـطالب المعارضة في مـواجهة محاولة اعـادة الوضـع إلى ما كـان عليه قبـل الثاني من آب/ اغسـطس ١٩٩٠[٧].

ولو كانت الشعوب بلا قدرة على التغيير لوُئِدت الثورة الاسلامية الايـرانية في مهـدها. ولـو كانت الأصـوات التي لا يقبلها الغـرب أو لا يرضى عنهـا عاجـزة عن النجـاح لمـا سعت الولايات المتحدة نفسها إلى المعارضة الكويتية.

ونحن ـ في حقيقـة الأمر ـ لا نسعى إلى ضرب مصـالح العـالم، أو إلى تهـديـد الـدول العظمى، ولكننا نطالب ـ ويجب أن نعمل على تحقيق ذلك ـ نـطالب ونعمل عـلى أن لا تُهمل مصالح بلداننا وشعوبنا، وأن لا يُفرض علينا في أي شأن من شؤوننا ما لا نرضاه ولا نختـاره ولا نقرره ونصنعه بأنفسنا.

ومحـاولات الدول العـظمى للضغط على مـا دونها من الدول ـ قـوة وثروة وتعـداداً ـ لا تقتصر على وطننا العربي والاسلامي، ولكنها تمتد حتى إلى الدول المتقدمـة اقتصاديـاً وسياسيـاً وعسكرياً. والمخرج من ذلك، والعصمة منه، أن لا يكون القرار بيد فرد، وأن يكـون **القول الفصل للشعب كله**. فلماذا نرضى نحن أن نكون دون ذلك، ونقبل أن يكون مصير الملايين ـ تعـداداً ـ والبلايـين ـ ثروة ومـالاً ـ معلقاً كله بكلمـة صائبـة أو خاطئـة ينـطقهـا فـرد مـطلق السلطان؟

١٩ ـ وهكـذا لم تجد قضـايا النقـاش العـربي/ العـربي في عـواصم عـربيـة متعـددة، بـين مجموعات من المعنيين بهموم أمتهم، قضية واحدة صحيحة تصلح مانعاً مقبولاً من العودة إلى الأصل الإسلامي في الشورى، بما يحققه من ضمان للحرية وحفاظ على حقوق الإنسان.

واليوم، وقد مضت على آخر حلقات هذا النقـاش ـ في القاهـرة ـ أيام معـدودة، أقول

---

(٧) الحياة (لندن)، ١١/٤/١٩٩١.

وأنا مطمئن العقل والضمير: إن الشورى الاسلامية الكاملة الواجبة العامة الملزمة «فريضة مُضيّعة».

والمضيِّعون لها، من القادرين على إقامتها وحراستها، آثمون، والراضون بذلك، وهم قادرون على إنكاره أو كراهته، فضلاً عن تغييره، آثمون، والأمة كلها هي الخاسر الوحيد. وكلما تأخرنا في إقامة هذه الفريضة كان الثمن المدفوع في تحقيقها أغلى، وكانت الخسارة المترتبة على تأخيرها أفدح. فهل تُسارع الأمة كلها أو أهل الرأي فيها ـ على الأقل ـ إلى مغفرة من ربها؟ وهل يستبق القادرون الخيرات، أم يرضى الجميع بأن يكونوا مع الخوالف، فيُطبع على قلوبهم ثم لا يفقهون؟.

-٦-
الحركة القومية العربية وضرورة مواجهة الذات

أحمد يوسف أحمد (*)

هل كان ما حدث في الخليج منذ آب/ اغسطس ١٩٩٠ إلى شباط/ فبراير ١٩٩١ مجرد أزمة حقاً؟ أم أنه أكبر صراع عربي - عربي وعربي - دولي شهدته هذه المنطقة من العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على الأقل؟ لنعتمد التسمية الشائعة أياً كانت درجة دقتها، ونتحدث اصطلاحاً عن «أزمة الخليج». فهل يمكن أن نتفق، كقوميين عرب، على أن هذه الأزمة قد أفضت إلى أكبر كارثة في تاريخ العرب المعاصر، أم ان الحسابات الخاطئة والغاء التفكير العقلي، وكأنه نقيض للانتماء القومي، سيمتد للمجادلة بأن شيئاً من هذا لم يحدث، وبأن الحركة القومية العربية قد خرجت من الأزمة سليمة لم تمسّ، إن لم تكن الآفاق قد انفرجت أمامها بغير حدود؟ على كل حال فإن كاتب هذه الورقة ينطلق من أن الحركة القومية العربية كانت فاعلاً أساسياً في هذه الأزمة، نُظماً وجماهير (ألا يستمد النظام العراقي شرعيته من ايديولوجيا القومية العربية وفقاً لصياغة جناح رئيسي في حزب البعث العربي الاشتراكي؟ ألم يعطه قسم كبير من الجماهير والنخب العربية المثقفة تأييده في ما فعل اعتباراً من ٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠؟)، وان الأزمة قد أفضت إلى كارثة ألّمت بهذه الحركة مادياً ومعنوياً (قارن الانقسامات العربية السابقة بهذا الانقسام الذي أحدثته الأزمة وميزان القوى العربي - الاسرائيلي في ضوء هذا الانقسام وفي ضوء ما أصاب القوة العراقية العسكرية وعناصر الثروة العربية من تدمير قبل الأزمة وبعدها)، ومن ثم فإننا إذا لم نعكف على استخلاص الدروس للاستعانة بها في التدبر للمستقبل القريب والبعيد لكان المعنى الوحيد لهذا أن الحركة القومية العربية تعاني حقاً خللاً جسيماً في قواها الفاعلة وفي قدرتها على تصحيح مسارها.

في هذا الإطار يود كاتب هذه الورقة أن يناقش ثلاث قضايا رئيسية يعتقد أنها ذات

(*) أستاذ في قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ومدير مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة.

أهمية حيوية في استخلاص الدروس وتدبّر المستقبل وذلك على النحو التالي:

أولاً: مسؤولية الكارثة.

ثانياً: حسابات ادارة الأزمة والصراع.

ثالثاً: عن المشروع القومي للقيادة العراقية.

أولاً: مسؤولية الكارثة

بينما تتعدد أسباب ما حدث على نحو متشابك ومعقّد ما بين المستوى القطري العراقي ـ الكويتي، والمستوى العربي العام، وكذلك الإقليمي والدولي، فإن تياراً رئيسياً في المعسكر القومي العربي يصرّ على نظرة أحادية البعد تجمل أسباب الكارثة في عنصر واحد هو وجود مؤامرة دولية على العراق باعتباره رمز المحاولة العربية لولوج عصر التقانة، وبناء القوة الشاملة بما يتجاوز الخطوط الحُمر الموضوعة للقوى الاقليمية في هذا الصدد، خاصة في مثل هذه المنطقة الحساسة من العالم. وفي إطار هذه الفكرة الحاكمة، لا بأس من الحديث عن أن الولايات المتحدة الأمريكية قد «زينت» للرئيس العراقي غزو الكويت من خلال ايحاءات لسفيرتها في بغداد بأنها لن تتدخل عسكرياً إن تم هذا الغزو، وعن أن الحكم الكويتي قد دُفع إلى التشدد إزاء المطالب العراقية كجزء من خطة استدراج العراق... الخ.

وفي الواقع ان الخلل الجسيم في هذا التحليل الذي قد يكون صحيحاً كلياً أو جزئياً أنه يغض البصر عما هو أهم: ما هي الظروف التي مكّنت هذه المؤامرة الدولية من العراق خاصة والعرب عامة؟ بعبارة أخرى، فإننا نعرف بداهة وعن يقين كامل النيّات الخارجية تجاهنا، وأن هذه النيات متجذّرة في التاريخ، ويمكن حتى لغير المتعمّقين في علم التاريخ أن يسوقوا عدداً من الأمثلة، منذ بروز الدولة العربية ـ الاسلامية، على أن قوى «الخارج» لا تريد لهذه المنطقة من العالم أن تقوى وتمتد، وهي لهذا تقف بالمرصاد لأي قوة إقليمية يمكن أن تقود المنطقة إلى القوة والوحدة. أما إذا انتقلنا إلى الخبرة المعاصرة، فقد عاش الكثيرون منا وقائع الصدام مع «الامبريالية» بكل تفاصيلها التي تدعو إلى العزة والمرارة معاً. بل إننا نعلم أن القوة العراقية قبل أزمة الخليج كانت مستهدفة من القوى الغربية الرئيسية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الإطار لا يصبح السؤال: هل تقع المواجهة؟ وإنما متى؟ وكيف تقع؟ وإذا كان من الممكن أن يدور جدل حول مدى سلامة توقيت تفجير المواجهة مع الغرب بعمل كغزو الكويت، فإن أسلوب هذه المواجهة في تقديري كان أبعد ما يكون عن المسؤولية القومية، وذلك بأن تتم المواجهة أساساً من خلال تفجير صراع عربي ـ عربي يدور للمرة الأولى في خبرة العلاقات العربية ـ العربية المعاصرة حول ضم قطر عربي إلى آخر بالقوة مع ادعاء لم تقم عليه أية شواهد بوجود ثورة تبرر التدخل العسكري، فالضم. وهكذا كان متوقعاً من جانب أن تستنجد حكومة الكويت الأصلية وغيرها من حكومات دول مجلس التعاون

الخليجي بالقوى الخارجية بسبب طبيعة الخطر الذي أوجده غزو الكويت، وشبكة علاقاتها الدولية المعروفة للكافة، وقد حدث هذا من قبل أكثر من مرة في خبرة العلاقات العربية ـ العربية المعاصرة على أية حال. وكان مسلّماً به أن تستجيب هذه القوى الخارجية، لعظم مصالحها النفطية في المنطقة، وأن تكون قادرة على أن تحشد من القوة ما يمثل خطراً داهماً على القوة العربية، وأية حسابات تُغفل هذا كله إنما هي حسابات تعاني، على أحسن الفروض، قصوراً أساسياً في تخطيط الحركة.

وهكذا قُدّر للعرب أن يدخلوا هذه المواجهة الحتمية منقسمين بسبب الأسلوب الذي اختارته القيادة العراقية في المواجهة. ورغم أصوات ناشزة هنا وهناك يمكن أن تحسب على المعسكر القومي، فإن الانقسام لم يكن حول غزو الكويت أو التدخل الأجنبي؛ فقد وقف التيار العام في الحركة القومية العربية ضد الاثنين معاً. غير أن المشكلة باتت في ترتيب الأولويات بين من يرون تأجيل موضوع غزو الكويت للتفرغ لمواجهة التدخل الأجنبي، وبين من يرون أن سبب التدخل الأجنبي والانقسام العربي هو غزو الكويت، ومن ثم ينبغي الضغط على القيادة العراقية لإنهائه وإشعارها أنها لا يمكن أن تحظى بتأييد قومي فعلي ضد التدخل الأجنبي إن لم تفعل ذلك. وربما لأن التيار الأول قد بدا أنه تيار الأغلبية داخل الحركة القومية العربية، بينما بدا الثاني وكأنه تيار الأقلية، فإن القيادة العراقية قد واصلت حساباتها الخاطئة في إدارة الأزمة والصراع حتى وقع ما وقع.

ومن ناحية أخرى، فإن التركيز على فكرة المؤامرة الدولية وحدها يحرف النظر عن المصادر الأصلية الأخرى للأزمة الكامنة في بنية النظام العربي ذاته مثل:

١ ـ مشكلات الحدود السياسية بين الأقطار العربية، ومنها القطران العراقي والكويتي، والتي يبدو وكأننا نعتبرها من قبيل «العيب» الذي لا تجوز مناقشته. فلا نحن أوجدنا لها الآليات الكفيلة بحلها حلاً عادلاً، ولا نحن قبلنا، كغيرنا في جميع أرجاء العالم، بالحدود الراهنة، بغضّ النظر عن مدى عدالتها، باعتبار أن فتح ملفات الحدود يُدخل المنطقة في دوّامة من الفوضى هي في غنى حقيقي عنها، ولا نحن سعينا إلى الحل الفعال لهذه المشكلات من خلال نهج وحدوي.

٢ ـ حالة الديمقراطية، أو «اللاديمقراطية»، في الوطن العربي التي تسمح للنظم الحاكمة العربية بأن تتّخذ القرارات المصيرية كـ «الغزو» و «استدعاء القوات الأجنبية» و «التمسك بالمكاسب الاقليمية» على نحو يجعل العنف حتمياً، دون أي تشاور حقيقي مع شعوبها.

٣ ـ التباين في عناصر القوة بين الأقطار العربية تبايناً شاسعاً في عدد من الحالات، ومنها حالة أقطار الخليج العربية، بما يسمح، عن طريق الخلل الواضح في ميزان القوى بينها، بأن يحدث ما حدث من غزو، ومن يأس من الحل العربي، وهو وضع ما لم يعالج بنهج وحدوي يمكن أن يؤدّي، بسهولة، إلى مزيد من الأزمات المدمرة في المستقبل.

والخلاصة أن البعض يريدنا أن ندفن رؤوسنا في رمال «المؤامرة الدولية» فلا نرى

سواها ولا نشعر إلا بتأثيرها، وهو أمر آن الأوان لكي نتجاوزه إلى الاعتراف بمواطن القصور في أوضاعنا التي تمكّن لمثل هذه المؤامرات الدولية مرة أخرى، وتقدم إليها الرقاب العربية على أطباق من ذهب. نحن إذن لا نختلف مع القائلين بوجود المؤامرة الدولية، ونملك الدلائل من التاريخ والخبرة المعاصرة معاً على وجودها، وإنما الفرق بيننا وبين غيرنا أننا نركّز على المطالبة بأن نفتش في داخلنا عن أسباب تهيئة المناخ المناسب لتنفيذها ونجاحها في كل مرة قبل أن نلقي بالمسؤولية على الآخرين.

ثانياً: حسابات إدارة الأزمة والصراع

إذا كنا سنتفق على أن ما حدث في الخليج في ما بين آب/ اغسطس ١٩٩٠ وشباط/ فبراير ١٩٩١، قد وصل بنا إلى كارثة عربية تفوق ما سبقها من كوارث، فإن تقويم عملية إدارة الأزمة والصراع من جانب الأطراف العربية يصبح مسألة أساسية. ولأن القيادة العراقية قد أخذت زمام المبادأة في تفجير الأزمة وإدارتها، فمن الطبيعي أن تستحوذ على النصيب الأكبر من التقويم، وإن كانت الإشارة إلى الأطراف الأخرى تبقى ضرورية لاستكمال التحليل.

يقال بداية إن «التشدّد» الكويتي إزاء المطالب العراقية هو المسؤول المباشر عن تفجير الأزمة. وعلى الرغم من عدم توفّر معلومات أساسية بهذا الصدد، إلا أن لهجة الخطاب العراقي الرسمي في أعقاب تفجير الأزمة سياسياً في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٠، والقِصَر البالغ للفترة التي انقضت بين انهيار محادثات جدّة ووقوع الغزو، تؤكد أن القيادة العراقية لم تكن حريصة على تسوية سلمية تصون الحد الأدنى من التضامن العربي، وتقي المنطقة ويلات التدخل الأجنبي الذي أصبح مؤكداً بمجرد واقعة الغزو نفسها.

وفي أعقاب الغزو، يبدو لنا من تحليل الشواهد الدالة على سلوك القيادة العراقية أن أسلوبها في إدارة الصراع اعتمد على محاولة تفادي وقوع الحرب من خلال ممارسة الردع ـ وليس المرونة من أجل التوصل إلى تسوية ـ على أساس أن تفادي الحرب بهذه الطريقة يعني بدرجة أو بأخرى الحفاظ على وضع راهن جديد في مصلحة هذه القيادة. فإذا كانت الحرب واقعة لا محالة، كان واضحاً أن القيادة العراقية ترمي إلى خوض معركة تلحق فيها أكبر ضرر ممكن بقوى الخصوم ومصالحهم، سواء من خلال إعمال القوة العراقية ذاتها أو من خلال الدعم العربي الرسمي والجماهيري، بحيث يصل هذا الضرر إلى مستوى غير مقبول سياسيا من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بما يمكّن القيادة العراقية من الخروج من الحرب بطريقة تشبه خروج مصر من عدوان السويس ١٩٥٦، أو تشبه خروجها من الحرب العراقية ـ الايرانية عام ١٩٨٨. غير أن هذه الحسابات لم تكن صائبة في الحالتين. ومن المهم أن أقلاماً وأصواتاً كثيرة قد نبّهت إلى وجود خلل جسيم في هذه الحسابات في مرحلة مبكّرة نسبياً من تطور الأزمة، وسوف يكون من المهم دائماً أن نعرف أبعاد المناخ الذي يحيط بقيادة ما في

ظرف كظرف أزمة الخليج فيجعل تصوراتها للواقع غير سليمة إلى حد يفضي إلى كارثة. والآن لنحاول أن نناقش هذا كله بشيء من التفصيل.

لقد حاولت القيادة العراقية تفادي القتال من خلال محاولة الردع، وليس من خلال إبداء المرونة التي يمكن أن تساعد على التوصل إلى تسوية؛ وفيما يبدو، أنها كانت تتصور أن عناصر القوة التي بحوزتها تمكّن من تحقيق هذا الهدف دون إبداء أدنى قدر من المرونة في موضوع الانسحاب من الكويت. وقد تمثّلت أهم عناصر القوة هذه في:

- القوة العسكرية العراقية ذاتها بكل ما هو معروف عنها من حقائق كمية ونوعية.

- استخدام الرهائن كدروع بشرية، وان تكن القيادة العراقية قد أبدت بخصوص هذا الموضوع بالذات مرونة تدريجية انتهت كما هو معلوم بالإفراج الكامل عنهم كخطوة لتعزيز هدف تفادي الحرب.

- التهديد بنسف آبار النفط الكويتية. فضلاً عن إصابة الآبار السعودية بدرجة ما من الضرر.

ولقد أفلح هذا الأسلوب في تفادي وقوع الحرب على نحو فوري، وكذلك في إجبار الولايات المتحدة الأمريكية على إفساح الطريق أمام نوع من المرونة الدبلوماسية (مهلة الخمسة والأربعين يوماً ومبادرة الرئيس الأمريكي بعدها)، وكان من الممكن استغلال هذه الفرصة للتوصّل إلى تسوية مشرِّفة، أو على أقل الفروض، إلى توحيد أكبر للمواقف العربية، لو أن القيادة العراقية أبدت استعدادها للتخلي عن ضم الكويت؛ لكن القيادة العراقية وأنصارها فسّروا هذا، فيما يبدو، بأنه تردّد أمريكي في خوض الحرب، وما كان لمبتدىء في فهم العلاقات الدولية عامة أو العلاقات الأمريكية - العربية خاصة، أن يتصور إمكانية نكوص الولايات المتحدة الأمريكية عن خوض الحرب دون الانسحاب العراقي من الكويت أو على الأقل من معظم الكويت، وإلا كان معنى هذا أن كل ما نعرفه عن أبجديات العلاقات الدولية لا معنى له.

وفي حالة الاخفاق في تفادي وقوع الحرب، كانت القيادة العراقية، فيما يبدو، تتصور وقوع قتال تكون فيه بقدراتها الذاتية وقدرة حلفائها قادرة على إحداث ضرر غير مقبول سياسياً لدى الخصم بما يقرّبها من النصر الفعلي أو على الأقل التكافؤ مع العدو. لكن هذا أيضاً لم يحدث، لأن البعض أصرّ على الاستخفاف البالغ بالخلل في ميزان القدرات التقانية بين الطرفين، وساعد على ذلك الوقوع في شرك التقارير الغربية المبالغ فيها عن قدرة العراق العسكرية، والتي هلّل البعض منا لها كثيراً دون أن يدركوا القصد الحقيقي من ورائها.

ونحن لا نقول إن التفوق التقاني هو «سيد الموقف» دائماً، ولكن الإبداع الذي أظهرته شعوب كالشعب الجزائري والشعب الفيتنامي وغيرهما في مواجهة خصم يفوقها تقانياً إلى حد بعيد كان ينبثق من قضية عادلة. ولسنا متأكدين من أن الجندي العراقي كان في الوضع نفسه وهو يُقْصَف في الكويت، وكان أي إبداع يجد سنداً له في بيئة إقليمية مؤاتية تماماً لم يتوافر

للعراق الحد الأدنى منها، بلغة الدعم الفعلي وليس مجرد مظاهرات التأييد وعبارات التمجيد التي لا يكون لها من أثر سوى زيادة اندفاع القيادة المسؤولة في طريق المخاطر دون تبصّر.

ولقد حاولت القيادة العراقية أن تزيد الدعم من بيئتها الاقليمية بتحييد ايران ومحاولة كسبها إلى صفها في الصراع من منطلق العداء المشترك للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال التسليم بالمطالب الايرانية كافة إزاء العراق بعد وقف اطلاق النار في الحرب بين البلدين في آب/ اغسطس ١٩٨٨، وبمحاولة جرّ اسرائيل إلى الصراع لزيادة الدعم العربي وإحراج الأقطار العربية المعادية لمسلك القيادة العراقية، إن لم يكن اخراجها من التحالف المعارض. وقد انطوت المحاولتان على قدر غير قليل من السذاجة، فلا التسليم بالمطالب الايرانية كان يمكن أن يزيل مرارة سنوات ثمانٍ من القتال، فضلاً عن عداوة أجّجتها أجهزة الإعلام في البلدين طيلة سنوات الحرب، وراحت تفتش في التاريخ البعيد والقريب عما يعزّز وجودها، ولا ضرب اسرائيل بالصواريخ كان يمكن أن يزحزحها بوصة واحدة عن موقف مثالي تتابع فيه بمنتهى الرضى حليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وهي تقوم بالنيابة عنها بالمهمة التي كان سيتعين عليها يوماً القيام بها لو أحست أن القوة العراقية العسكرية يمكن أن تُوجّه ضدها، وإن اقتضى حسن إخراج الموقف أن يبدو أن حكّام اسرائيل قد نفد صبرهم، أو كاد، وانهم ينصاعون على مضض لأوامر أمريكية حاسمة تطلب منهم عدم الرد.

وعندما بدا جلياً أن الحسابات قد أخطأت، بدأ إظهار المرونة في التوقيت ذاته الذي تأكدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أنها قد كسبت الحرب، ومن هنا لم تعطَ القيادة العراقية فرصة السلام التي كانت تعني تضحية الولايات المتحدة الأمريكية بنصر يساعدها في محو عقد سابقة وتعزيز هيمنة عالمية قائمة، فضلاً عن أن فرصة السلام كانت تعني بقية من سلامة للعراق وقواته المسلحة تتعارض مع الأهداف الأمريكية، وآفاقاً محتملة لدور جديد في المنطقة لوسطاء السلام من السوفيات، وكلها أمور لم تكن القيادة الأمريكية من السذاجة بحيث تسمح بها في لحظة انتصار.

ثالثاً: عن المشروع القومي للقيادة العراقية

نأتي هنا إلى قضية قد تكون أكثر قضايا النقاش الحالي أهمية، ألا وهي تقويم ما يمكن تسميته بالمشروع القومي للقيادة العراقية الذي طُرح بمناسبة غزو الكويت، ووقفت من خلفه قطاعات كبيرة من الجماهير والنخب العربية. وللإنصاف، فإن هذا المشروع ليس موجوداً في شكل متكامل، ولكن استخلاصه ممكن من خلال الشعارات والممارسات التي اكتنفت أزمة الخليج. ويمكن القول إن المشروع المطروح بهذا المعنى غير المباشر قد ترجم أهداف حزب البعث العربي الاشتراكي: وحدة - حرية - اشتراكية، فقد تحققت الوحدة بين العراق والكويت، وطرحت القيادة العراقية بمناسبة الأزمة قضية فلسطين وربطت حل أزمة الخليج بحل هذه القضية، كما نادت منذ بداية الأزمة بالعدالة الاجتماعية العربية بمعنى عدالة توزيع

الثروة النفطية العربية، وإنقاذها من سفه الأنظمة المحافظة ذات الثروات النفطية. وفي الواقع ان لنا على هذا المشروع عديداً من الملاحظات نوجز أهمها في ما يلي، علماً بأننا ننطلق فيها، جميعاً ـ حصراً للخلاف ـ من تصديق القيادة العراقية في ما كانت تقوله:

١ ـ لقد طرحت المبادىء المختلفة التي يقوم عليها هذا المشروع فجأة وبمناسبة صراع قطري، ودون أي تمهيد سياسي يكفل لها تأييداً عربياً عاماً، أو على الأقل أكبر تأييد ممكن من داخل المعسكر القومي العربي. وكان السلوك العربي للقيادة العراقية يقوم قبل ذلك منذ ما قبل الحرب العراقية ـ الايرانية (الاعلان القومي في شباط/ فبراير ١٩٨٠) وطيلة سنوات الحرب وما بعدها مباشرة على التضامن العربي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية.

٢ ـ يلاحظ أن شعار العدالة الاجتماعية العربية قد طُرح بمناسبة العسر الاقتصادي في العراق، ولم تطرحه القيادة العراقية من قبل، منذ النصف الثاني من السبعينيات على سبيل المثال. ويلاحظ كذلك أنها طرحته بمعنى عدالة التوزيع «بين» الأقطار العربية وليس «داخل» كل قطر كما كان الحال في طرح عبد الناصر للشعار في الستينيات. ومع الاعتراف بأهمية عدالة التوزيع «بين» الأقطار العربية (في إطار عربي مؤسسي ناضج)، فإنه من أخطر الأمور أن تحل هذه القضية محل عدالة التوزيع «داخل» كل قطر. وقد لوحظ أن الأقطار العربية كافة التي أبدت تحمساً للشعار تعاني خللاً حاداً في العملية التوزيعية داخل حدودها؛ ومن الخطورة أن يتصور البعض أن اقتسام العرب ثروة أقطار الخليج الغنية يمكن أن يكون بديلاً عن عدالة التوزيع في داخل كل قطر عربي. والواقع أن ثروة النفط العربي جميعها لو وُزِّعت على الأقطار العربية بما هي عليه من خلل جسيم في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لتبددت في قنوات يعلمها الجميع. القضية إذن لا تكمن في أن نخفي عيوب ممارساتنا القطرية بمطالبات ترتدي الزي القومي، لن تفضي، إن تحققت، إلى أي تقّدم حقيقي في أوضاعنا.

٣ ـ انطوى المشروع العراقي على هجوم حاد على النظم المحافظة العربية، ومن هنا يمكن القول إن هذا المشروع يأتي في سياق محاولة تغيير الوطن العربي من الداخل بنهج ثوري تمّثل في غزو الكويت. ولنا هنا ملاحظتان على الأقل: **الأولى**، أنه قد ثبت من الخبرة السابقة للنضال العربي في مرحلة المد القومي في الخمسينيات والستينيات أن وطأة المصالح الخارجية في الوطن العربي لا تسمح عادة لمثل هذه العملية أن تتم. ولم يكن عدوان ١٩٦٧ في جوهره إلا الرد العملي من هذه المصالح على عملية تغيير الوطن العربي من الداخل بواسطة قوة عربية قائدة، علماً بأن هذه القوة كانت تتحرك وتعمل في إطار احترام الشرعية القائمة. ويبرز على الفور سؤال مشروع: هل يعني هذا أن نقبل باستمرار الأوضاع المتخلفة في الوطن العربي؟ واقع الأمر أن مثل هذه الأوضاع لم يحدث من قبل أن تغيرت بفعل خارجي كالغزو أو تدبير الانقلابات، وإنما تغيرت أساساً ببناء النموذج الثوري السليم، ثم بدعم النظم الثورية الجديدة التي تواجه تحديات خارجية.

أما الملاحظة الثانية فنثير فيها سؤالاً أكثر جرأة: هل نحتاج حقاً إلى القضاء على النظم العربية المحافظة كي تكون أوضاعنا العربية أفضل؟ سؤال يجد كاتب هذه الورقة في نفسه الشجاعة كي يطرحه رغم رفضه لصيغة هذه النظم. ومن المؤكد ونحن نسعى إلى الإجابة عن هذا السؤال أن بعض هذه النظم قد تواطأ في السابق مع الغرب الاستعماري ضد القوى القومية العربية، ولكن من المؤكد أن بعضها قد أدى في ظل مناخ ثوري معين الدور القومي المطلوب منه، ولم يُعرف عن الكويت على سبيل المثال في مرحلة المد القومي في الخمسينيات والستينيات موقف معادٍ للحركة القومية العربية، بل العكس هو الصحيح. كذلك قد نذكر أن نظاماً محافظاً كالنظام السعودي قد شارك في حظر النفط العربي في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ بينما لم يشارك فيه نظام ثوري كالنظام العراقي على أساس أن إجراء الحظر أقل ثورية مما ينبغي، وأنه يتعين على العرب أن يؤمّموا نفطهم إن شاءوا أن يوجّهوا ضربة حقيقية إلى خصومهم. ومن منظور أزمة الخليج وقف النظام الأردني «المحافظ» بجوار العراق، كما أن نظماً محافظة كالنظامين الأردني والكويتي في ظروف معيّنة تقبلت ممارسات ديمقراطية حقيقية لم تتقبلها حتى الآن نظم ثورية عربية «راسخة».

٤ ـ انطوى مشروع القيادة العراقية أيضاً على قدر لا يمكن التسامح معه انسانياً وعربياً من الاستخفاف بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وفضلاً عن وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق ذاته، وهو وضع تشترك فيه معظم النظم العربية بدرجات متفاوتة، فإن غزو الكويت ثم ضمها إلى العراق قد تضمّن اقتلاعاً لحقوق أساسية للشعب الكويتي. ومن المؤسف أن أقلاماً قد كتبت وأصواتاً قد علت تحاول أن ترحب بما حدث على أساس أنه «الوحدة العربية» من خلال القوة. غير أن صمت الآخرين ربما كان مؤسفاً بدرجة أكبر. لقد تبارى المفكرون القوميون العرب منذ هزيمة ١٩٦٧ في وضع احترام الديمقراطية وحقوق الانسان في موقع الصدارة من أهداف النضال العربي ووسائله، على أساس أن يكون في هذا ضمان كافٍ للمسيرة القومية العربية. ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى مبالغات تنطوي على تعميمات مريحة، فالديمقراطية (كلمة واحدة تقال) كافية لحل كل شيء (وهو بالمناسبة أمر ليس صحيحاً) وفي أول امتحان إذا بمعظم هؤلاء المتبارين يتراجعون أو يصمتون، بل لقد وصل بعضهم إلى حد وصم مجتمعات الجزيرة العربية النفطية ككل بسمات تيسّر بعد ذلك تجاهل حقوقهم الأساسية، واقعين في خطأ لا يغتفر يتضمن الخلط بين النفط والبشر وبين الحكام والمحكومين. لقد أخرجت لنا مجتمعات النفط في الجزيرة العربية ممارسات سفيهة إلى حد الجنون، ولكنها أنبتت لنا أيضاً نماذج مشرقة للإنسان العربي تملأ أسماع الحركة القومية العربية وأبصارها، فضلاً عن ممارسات صحيحة ـ حتى وإن كانت قليلة ـ لا يمكن أن ينكرها منصف. فمن هو صاحب المصلحة يا تُرى، في النظر إلى عرب النفط في الجزيرة العربية باعتبارهم مجرد توابع لحكامهم لا يستحقون التمتع بالحقوق الأساسية التي صارت المناداة بها جزءاً لا يتجزأ من الحركة القومية العربية؟ ومن المؤسف أن الممارسات والتحليلات الخاطئة لعرب «النفط» قد أفضت الآن بقطاعات منهم إلى الممارسات والتحليلات ذاتها تجاه «الغير» من العرب المقيمين في الكويت بعد تحريرها. أي ريح خبيثة هبت علينا؟

٥ ـ انطوى مشروع القيادة العراقية، أخيراً، على محاولة لحل القضية الفلسطينية تتضمن قدراً هائلاً من التبسيط. ومرة أخرى، فإننا لا نناقش النيّات وإنما نفترض لسلامة النقاش أن القيادة العراقية كانت تريد فعلاً حل القضية، وليس مجرد تحقيق التعبئة الشاملة من حولها. وهنا يبدو من الغريب أن تتصور القيادة العراقية أن القضاء على مشروع استعماري استيطاني كالمشروع الصهيوني يكاد عمره أن يُكمل قرناً بكل شبكة علاقاته الدولية لا يتطلب أكثر من احتلال الكويت ثم قصف اسرائيل بعدد من الصواريخ. وإذا كان الهدف حقاً هو تحرير فلسطين، فلماذا لم يأخذ الفعل العراقي اتجاه الأردن على سبيل المثال من خلال التحالف في معركة مشتركة لم يكن عربي واحد ليجرؤ على التخلف عنها؟ والواقع أن القيادة العراقية قد أربكت الساحة القومية العربية بنظام أولوياتها وتحركاتها التكتيكية: فمن اتفاق مع شاه ايران في ١٩٧٥ يقسم شط العرب بين العراق وايران، إلى إلغاء للاتفاق في ١٩٨٠ على أساس عدم التزام ايران به، إلى قبول ثانٍ به في ١٩٩٠ كجزء من جهود تحييد ايران وكسبها إلى صف العراق في أزمة الخليج، ومن قيادة لعملية عزل نظام السادات في مصر عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، إلى طرق مبكر على أبواب النظام لشراء السلاح في ١٩٨١. وهذا فضلاً عن التصرفات المثيرة للجدل قومياً، كتوجيه القوة العسكرية العراقية في عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ إلى بلدين أولهما مسلم وثانيهما عربي مسلم، ودعم ميشيل عون في لبنان بمجرد توقّف اطلاق النار في الحرب العراقية ـ الايرانية في ١٩٨٨.

وأخيراً، قد يقال رغم كل الملاحظات السابقة: لكن الجماهير العربية وقفت إلى جانب المشروع والقيادة التي طرحته، وأيدتها. وبعيداً عن أن اطلاق مثل هذا القول ينطوي على مبالغة، فقد آن الأوان لكي تتحمل النخبة مسؤوليتها، ليس بمعنى الاستعلاء على الجماهير ولكن بمعنى العمل على توجيه حركتها في المسار السليم. إن العربي العادي المحبط من ضياع أرضه دون أمل في حل قريب، أو المحروم من غد يأمن فيه على قوته اليومي، لا يمكن أن يلام إذا التهب حماسة لشعارات سليمة في محتواها، وليست مسؤوليته أن يكتشف مواطن الخلل في امكانية تطبيقها، وإنما هي مسؤولية النخبة أن تعكف على دراسة الواقع، وترشيد الحركة، وقد لا تصيب في هذا أيّ نجاح من منظور التأثير، غير أنها على الأقل ستنأى بنفسها إن هي فعلت هذا، عن أن تكون وقوداً لحركة غير رشيدة في اتجاه الهدف.

خاتمة

تُرى هل كانت الصفحات السابقة على قلّتها قاسية في نقد الحركة القومية العربية؟ يفضّل كاتب الورقة أن يصف هذه المحاولة بالواقعية وليس بالقسوة. وقد آن الأوان لأن نبني جسراً بين العاطفة والعقل «القوميّين» وإلاّ فلن تكون النتيجة إذا ظل هذا الجسر غائباً سوى السقوط بين حين وآخر في مياه معادية لا ترحمنا، ويتطلب الخروج منها في كل مرة استنزافاً هائلاً لمواردنا العربية.

ما العمل؟ سؤال كنا نجتهد قبل أزمة الخليج في تقديم اجابات عربية موحدة عنه.

والآن يبدو في المدى المنظور أن خاصية التوحد في تقويم المواقف واقتراح أساليب مواجهتها قد غابت غياباً نرجو أن يكون إلى حين. لكن كاتب هذه الورقة يعتقد أن الأهداف العربية واضحة وأن خطوات الوصول إليها واضحة، غير أن العمل الرئيسي الذي يتعين علينا القيام به الآن هو أن **نطرح الأسئلة الصحيحة على أنفسنا كمنتمين إلى الفكر القومي العربي، وأن نحاول بلورة اجابات واحدة عن هذه الأسئلة الصحيحة**. وبعدها ـ أي بعد أن نواجه الذات ـ يصبح في مقدورنا أن نتمتع برفاهية تقديم النصائح للحكام وأن نتحمل مسؤولية النضال من أجلها.

- ٧ -

أزمة الخليج: خلفية الأزمة
دور الإدراك والإدراك الخاطئ

عبد الخالق عبد الله (*)

- ١ -

إن حالة الصراع والتوتر وعدم الاستقرار هي الحالة السائدة، وهي أيضاً القاعدة العامة التي تتصف بها الأوضاع السياسية في الخليج العربي، في حين أن الاستقرار والأمن والتعايش السلمي بين بلدان المنطقة هي عموماً الاستثناء ـ فمنطقة الخليج كانت ولا زالت واحدة من تلك المناطق ذات الحساسية الأمنية الشديدة. فصراعاتها الداخلية والاقليمية ليست متنوعة ومعقدة فحسب، بل إنها تستأثر باستمرار، نتيجة لجملة من الظروف الجيوبوليتيكية، بالاهتمام العالمي، وسرعان ما تتحول إلى صراعات ونزاعات ذات أبعاد ومترتبات دولية. لقد عايشت المنطقة، خلال عقد واحد نزاعين متتاليين هما من أعنف نزاعات العالم الثالث ومن أكثر الحروب كلفة في هذا القرن[١].

بالطبع هناك جملة من العوامل التاريخية، الجغرافية والسياسية الداخلية، بالاضافة إلى عدد من العوامل الخارجية، التي تتسبب في خلق التوترات والنزاعات الدائمة، وتجعل من الخليج العربي منطقة غير مستقرة أمنياً. هذه العوامل الداخلية والخارجية المتشابكة هي نفسها التي أدت أخيراً إلى غزو العراق للكويت، واندلاع الأزمة الراهنة. فالنفط، كان، وما زال، عاملاً مهماً من عوامل عدم الاستقرار في الخليج العربي. لقد أضفى النفط أهمية بالغة على هذا الجزء من الوطن العربي وجلب له الثراء وجعل شعوبه من أغنى شعوب العالم. لكن النفط أيضاً جلب العديد من المتاعب لبلدان المنطقة وخلق توترات ونزاعات وخلافات، بما في ذلك الخلاف العراقي ـ الكويتي الذي هو في صميمه خلاف نفطي.

(*) قسم السياسة ـ جامعة الامارات العربية المتحدة.

(١) عباس النصراوي، «النتائج الاقتصادية للحرب العراقية ـ الايرانية،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٨٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٦)، ص ١٧.

كـذلك سـاهم النفط بدوره في تعميق خـلافات سـابقـة وتـأجيـج مشكـلات تـاريخيـة وجغرافية، كان بالإمكـان حلّها وتنـاسيها لـولا النفط. وتأتي المشكـلات الحدوديـة بين بلدان المنطقة على رأس قائمة هذه المشكلات. إنّ المشكلات الحدودية، هي في حد ذاتها، عامل آخر من العوامل التي تتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار في الخليج العـربي. هناك تـاريخ طـويل من الخلافات الحدودية التي هي جزء من الإرث الاستعماري والتي لم تحسم جـذرياً حتى الآن بين بلدان المنطقة. إن بلدان المنطقة لم تستطع بعد التعامـل مع هـذا الإرث، ولم تتمكن بعد من انهاء تلك الخلافات سلمياً ونهائياً، ولا نتوقع أن تنتهي الخلافات الحدودية قريباً، خـاصة أن النفط يعمل على تأجيجها بين الحين والآخر. ولا شك أن الأزمة العراقيـة ـ الكويتيـة هي واحدة من الأزمات ذات العلاقة الوثيقة بالمشكلات الحـدودية العـديدة التي لم تحسم في وقت مبكر[٢].

بالإضافة إلى ذلك، فإنه كلما كانت هناك أزمـات ونزاعـات في الخليج العـربي، ابحث أيضاً عن الأيادي الخارجية. إن القوى الخارجية تستغل باستمرار الخلافات بين بلدان المنطقة من أجل الإبقاء على سيطرتها ووجودها في الخليج العربي. إن منطقة نفطية مهمة واستراتيجية وغنية كمنطقة الخليج تكون باستمرار عرضة للتدخلات الخارجيـة التي تفتعل الخـلافات بـين بلدان المنـطقة وتؤجـج النزاعـات القائمـة، وتستغلهـا جميعـاً لكي تضمن هيمنتهـا عـلى نفط المنطقة. إن بالإمكان حل معظم أزمات الخليج محلياً وعربياً، كما يمكن لبلدان المنطقة احتـواء أشد خلافاتها، وتجنّب الحروب الطاحنة الدورية. كل ذلك ممكن لولا تدخّل القـوى الأجنبية التي عادة ما تضاعف الخلافات الخليجية وتعمّقها وتساهم في زيادة التوتر في المنطقـة. والأزمه الأخيرة مثال حي يؤكـد الدور السلبي للتـدخلات الأجنبيـة في الشؤون الداخليـة للمنطقـة، والتي لا تؤدي سوى إلى المزيد من التوتر.

علاوة على هذه الأسباب الداخلية والخارجية، هنـاك أسباب سيـاسية معـاصرة لا تقلّ أهميـة وخطورة في خلق الأزمـات والتوتـرات في منطقـة الخليج العـربي. إن التاريـخ المعاصر للمنطقة يؤكد أن معظم الأزمات في الخليج العـربي، بما في ذلـك الأزمة الـراهنة بـين العراق والكويت، هي محصلة طبيعية لغياب الديمقراطية. إن الأنـظمة الحـاكمة في المنـطقة، هي في العمـوم أنظمـة فرديـة وسلطويـة، حيث يحتكـر الحـاكم السلطة احتكـاراً مـطلقـاً، ويتمتـع بصلاحيات غير محدودة تسمح له باتخاذ قرارات عشوائيـة مدمـرة، وليست ـ دائماً ـ في صـالح الأمة. إن غياب الحريات الأساسية والمشاركة السياسية وغياب الديمقراطية عمـوماً قـد ساهم مساهمة كبيرة في اتخاذ قرار غزو الكويت، وقرار استدعاء القوات الأمريكية، والزجّ بـالمنطقـة في متاهات لا مسؤولة.

لكن رغم أهمية هذه المسببات الجغرافية والتاريخيـة والسياسيـة، فإنها في حـد ذاتها غـير كـافية لشرح الأزمـة الراهنـة في الخليـج، بمـا في ذلـك شرح الأسبـاب الحقيقيـة لقـرار غـزو

(٢) Robert Litwak, *Sources of Inter-State Conflict;* Security in the Persian Gulf; 2 (Aldershot, Hants, Eng.: Gower, 1981), p. 25.

الكويت، وقرار استدعاء القوات الأجنبية إلى العربية السعودية. والسؤال الآن هو: كيف اتُخذ هذان القراران؟ هل كانت هناك أسباب مشروعة وضرورية لاتخاذ مثل هذين القرارين الحاسمين والخطيرين؟ هل كانا مبنيين على وقائع وحقائق ومعلومات واضحة ومؤكدة، أم أنهما كانا قرارين فرديين وعفويين وآنيين وغاضبين لا يستندان سوى إلى حسابات خاطئة وأوهام وتوقعات غير واقعية؟

إن كل المعلومات والحقائق المتوافرة حالياً، رغم قلتها ومحدوديتها(٣)، تؤكد أن الأزمة الراهنة في الخليج العربي هي محصلة لقدر هائل من الأوهام والاعتقادات والخيالات والحسابات الخاطئة. لقد ساهمت التطورات والانطباعات البعيدة كل البعد عن الواقع الموضوعي في خلق الأزمة في الخليج. إن تصورات صانع القرار في بغداد وأوهامه هي التي دفعت، أكثر من أي شيء آخر، نحو اتخاذ قرار غزو الكويت. كذلك لعبت التصورات الساذجة حول تهديدات غير واقعية وغير منطقية الدور الحاسم في اتخاذ صانع القرار في الرياض قرار دعوة القوات الأمريكية إلى العربية السعودية.

إن الزعماء والحكومات، بل حتى الدول والأمم عموماً، يقدمون على تصرفات ويتخذون أحياناً مواقف وقرارات تاريخية ومصيرية وحاسمة، ليس انطلاقاً من معطيات موضوعية وحقائق ملموسة، وإنما بناء على أوهام من صنع خيالاتهم. إن الزعماء والدول كثيراً ما يتخذون مثل هذه القرارات انطلاقاً من اعتقادات وتصورات جارفة، بل وحتى أحلام، ويجلبون لشعوبهم ومجتمعاتهم الكوارث والمآسي والمحن. ولا شك أن العلاقات الدولية مليئة بالأمثلة الحية التي تؤكد دور الأوهام والتصورات الزائفة في تصرفات دول العالم وسلوكياتها. كل الدول، الصغيرة، والكبيرة، تتعامل مع بعضها البعض تعاملاً عقلانياً، وانطلاقاً من مصالح واضحة، بيد أنها أيضاً تتعامل مع بعضها البعض بناء على تصوراتها حول قدرات بعضها البعض. حتى الدول العظمى التي تعتمد على المؤسسات، وعلى شبكة واسعة من المعلومات والبيانات والمعطيات، تبني أحياناً كثيرة قراراتها ومواقفها وسياساتها على تصورات وقناعات وتوقعات، وتتسبب في خلق توترات دولية ذات مضاعفات على البشرية جمعاء(٤).

إن أزمة الخليج الراهنة هي في بعدها الأساسي، حالة من هذه الحالات، حيث تساهم الخيالات والتصورات المعقدة أشد التعقيد في اتخاذ قرارات مصيرية خاطئة. لقد بنت كل من الحكومات الكويتية والعراقية والسعودية (الأطراف الثلاثة الرئيسية في أزمة الخليج) سياساتها انطلاقاً من اعتقادات حول نيات وقدرات وامكانيات بعضها البعض. ولا بد من شرح خلفية هذه الأوهام التي تسببت في خلق أكثر الأزمات تعقيداً وخطورة بالنسبة إلى الخليج العربي والأمة العربية.

---

(٣) جريدة الخليج (الشارقة)، ١٤/١١/١٩٩٠، ص ٦.

(٤) John Stuessinger, *Nations in Darkness* (New York: Random House, 1991).

ولا بد في هذا السياق من البدء بتصورات الحكومة الكويتية وانطباعاتها عن الواقع السياسي والاقتصادي في العراق وإدراكها لقدرات العراق وأسلوب تعامل المسؤولين الكويتيين مع مشكلة الحدود مع العراق، وخاصة في الفترة من نهاية الحرب العراقية ـ الايرانية. لقد كانت أزمة الحدود مع العراق واحدة من أهم اهتمامات الحكومة الكويتية وأولوياتها منذ حصول الكويت على الاستقلال عام ١٩٦١. لكن يبدو أن الحكومة الكويتية قد تصوّرت مؤخراً أن الوقت قد أصبح الآن مناسباً أكثر من أجل إنهاء هذه القضية والتوصل إلى اتفاقية نهائية وملزمة دولياً. لقد حوّلت الحكومة الكويتية قضية الحدود مع العراق إلى قضية مصيرية وأعطتها الأولوية المطلقة على كل القضايا الأخرى. كان التركيز على هذه القضية مكثفاً وربما أيضاً أحادياً. وكان الاعتقاد السائد لدى المسؤولين الكويتيين، أنه إذا لم يتم التوصل إلى نهاية لهذه القضية الحدودية والحصول على اتفاقية نهائية الآن، فإن الكويت ستخسر فرصة نادرة، وأنها لن تتمكن من ذلك في أي وقت آخر. بل إن بعض هؤلاء المسؤولين اعتقد أنه إذا لم تحصل الكويت على هذه الاتفاقية تحت الظروف الراهنة، فإنها لن تحصل عليها أبداً بالمزايا نفسها التي تخيّلها المسؤولون في الكويت. بمثل هذا المنطق تم التركيز على قضية الحدود، وبمثل هذا الاعتقاد تم الانشغال بالمعاهدة الملزمة مع العراق خلال الفترة منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية.

كانت توقعات الحكومة الكويتية راسخة بأن العراق سيستجيب لطلب الكويت إنهاء هذه القضية المعلّقة. كان التفكير السائد في أوساط الحكومة الكويتية هو أن العراق المنتصر في الحرب، والذي تلقّى مساعدات كويتية سخيّة، وموقفاً كويتياً مسانداً، سيكون مستعداً لتفهم طلب الكويت. كذلك رأت الحكومة الكويتية أن تنتهز الأوضاع الاقتصادية الصعبة في العراق من أجل حثّ العراق على حسم قضية حدوده مع الكويت، وبالتالي الانصراف كلياً إلى إعادة البناء والتعمير. لقد تصوّرت الحكومة الكويتية أن الضعف الاقتصادي العراقي وظروفه المالية الصعبة تشكّل فرصة حقيقية من أجل الضغط على العراق للاستجابة لأي طلب كويتي.

لم تكن الحكومة الكويتية، في أي لحظة من اللحظات، سيئة النية، ولم تقصد مطلقاً إيذاء العراق أو التآمر عليه؛ ولم تكن تعتقد أنها ستستفزّ القيادة العراقية. لقد تصورت الحكومة الكويتية أن من حقها إنهاء قضية الحدود، وأن من الواجب الآن التوصل إلى اتفاقية نهائية بشأن هذه الأزمة القائمة والمعلّقة. بل إن الحكومة الكويتية ظنّت أن القيادة العراقية ستكافىء الكويت، التي تحمّلت أكثر من غيرها من البلدان العربية في الخليج، نتيجة لموقفها المساند، وأنها سترحّب بالمبادرة الكويتية وإصرارها على وضع حد لهذه المشكلة المصطنعة.

لكن اتضح الآن مدى خطأ هذه التصورات الكويتية حول نيّات القيادة العراقية. لقد اتضح أن تقديرات الحكومة الكويتية كانت خاطئة في إصرارها على حل قضية الحدود، وفي اعتقادها أن العراق سيتعاطف مع الطلب الكويتي. لم تدرك الحكومة الكويتية أنها كانت

تستفزّ القيادة العراقية، ولم تكن تعي أن الدول الصغيرة عموماً كالكويت لا تحاول مطلقاً القيام بدور أكبر من قدراتها، ولا تحاول مطلقاً إثارة جيرانها الأقوياء، إلا إذا كانت واثقة من أن هناك من يحميها إذا ما تعرضت للعدوان، كما حصل في حالة العراق مع الكويت.

ربما كانت هذه الاعتقادات الكويتية خاطئة وغير حكيمة، لكنها حتماً لم تكن خبيثة ولا يبدو أنها مريبة أو شريرة كما توهمت القيادة العراقية. لا توجد حقائق ووثائق تؤكد أن تحرْكات الحكومة الكويتية بخصوص قضية الحدود كانت جزءاً من مخطط عام لإضعاف العراق أو تطويقه وحرمانه من المكاسب السياسية لانتصاره العسكري على ايران. لقد أساءت القيادة العراقية فهم تحركات الحكومة الكويتية المشروعة وقرأت فيها أكثر مما ينبغي، وأسقطت عليها صفات واعتبارات ومضامين من وحي الخيال. ولم تكن القيادة العراقية مستعدة إلاّ للنظر في تلك المعطيات التي تؤكد أسوأ ظنونها وتصوراتها، ولم تكن تبحث إلاّ عن تلك المؤشرات الي تنسجم مع الأوهام بأن هناك مؤامرة كبرى ضد العراق.

- ٣ -

لقد تراكمت لدى الحكومة العراقية مؤشرات متفرقة ومتضاربة، بيد أنها كانت كافية لتبرهن أن الحكومة الكويتية تحاول تشتيت تركيز القيادة العراقية. كانت القيادة العراقية منهمكة بإعادة الإعمار بعد الحرب مع ايران، وكانت أولوياتها الخارجية اقليمية، ولم تكن تتصور أن الوقت قد حان للتعامل مع قضايا الحدود، وخاصة حدودها مع الكويت. لذلك توهّمت القيادة العراقية أن إصرار الكويت على قضية الحدود هو مصدر إزعاج، وأنه غير مبرر حالياً. بل إن المؤكد الآن أن هذه القيادة قد اعتقدت أن هذا الإصرار الكويتي إنما يراد به الإخلال بالتركيز على الأولويات الداخلية والخارجية للعراق. ولا شك أن الأوضاع النفطية العالمية، وتدهور الأسعار، وارتفاع إنتاج الكويت من النفط، بالإضافة إلى صعوبة حصول العراق على العملات الأجنبية، ومن ثم تدهور الأوضاع الاقتصادية، كلها أمور ضاعفت من الشكوك حول نيّات الحكومة الكويتية ونيّات الأقطار العربية النفطية الأخرى.

من هنا برزت صورة الحكومة الكويتية في مخيلة القيادة العراقية وكأنها العدو المباشر للعراق. لقد بدأت القيادة العراقية تتوهم تدريجياً أن الحكومة الكويتية تشنّ حرباً اقتصادية ضد العراق، وتتخيل أن تحركات الكويت بالنسبة إلى قضية الحدود ليست سوى الجزء المرئي من مؤامرة غربية لإضعاف العراق اقتصادياً وعدم تمكينه من القيام بدوره القومي. بدأت صورة العدو الكويتي تكبر شيئاً فشيئاً مع الوقت، وجمعت القيادة العراقية كل الحقائق التي تنسجم مع صورة العدو والعداء الكويتي للعراق، واتخذت قرارها بغزو الكويت بناء على تصورات بعيدة عن الوقائع بالحقائق الموضوعية.

جاء أول مؤشر واضح حول الوهم العراقي المفرط تجاه الكويت في ٣ أيار/ مايو ١٩٩٠ عندما انتقد وزير الخارجية العراقي طارق عزيز دولة الكويت بعنف وحمّلها مسؤولية تدهور أسعار النفط، وأكد أنها تنتهج سياسة نفطية معادية للعراق بالتحديد. تلا ذلك اتهام

الرئيس العراقي صدام حسين الكويت في ٧ تموز/ يوليو ١٩٩٠ باتباعها سياسة موالية للمصالح الامبريالية ولمّح إلى أن الحروب يمكن أن تنشب لأسباب اقتصادية[٥]. ثم جاءت مذكرة العراق المرسلة إلى الجامعة العربية في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٩٠. هذه المذكرة تجسّد بوضوح طبيعة الأوهام والتصورات السائدة في أوساط القيادة العراقية حول الكويت. فالمذكرة تؤكد اعتقاد العراق الجازم بأن حكومة الكويت قد خرجت على إطار المفاهيم القومية العربية، وأنها تتصرف بشكل معادٍ للعراق، بل إن المذكرة تتهم الحكومة الكويتية صراحة بتجاوز القيادة العراقية «بأسلوب مخطط ومدبّر ومتواصل»[٦]. وتقول المذكرة إن الحكومة الكويتية تتعمّد «اضعاف العراق بعد خروجه من الحرب مع ايران، انطلاقاً من دوافع أنانية، وأهداف لا يمكن النظر إليها إلا على أنها مريبة وخطيرة»[٧]. لقد أكد صانع القرار في بغداد لنفسه بأن الحكومة الكويتية تتبع أساليب ماكرة وتتعمد احتلال الأراضي العراقية وتسرق النفط العراقي وتشنّ عدواناً مزدوجاً ضد العراق، وتتبع سياسة مكشوفة، ومدعومة امبريالياً وصهيونياً، ضد العراق وضد الأمة العربية جمعاء[٨].

لا شك أن مذكرة العراق المرسلة إلى الجامعة العربية تشكّل إعلان حرب. ويبدو أن قرار غزو الكويت قد اتُّخذ منذ لحظة صياغة هذه المذكرة. كان الاعتقاد السائد في بغداد هو أن لدى العراق مبررات كافية لغزو الكويت وتأديب الحكومة الكويتية وكل المسؤولين الضالعين في المؤامرة ضد القيادة العراقية. كذلك توهّم صانع القرار في بغداد أن الظروف الاقليمية والدولية مهيأة لمثل هذا الهجوم العسكري، خاصة أن الدول العظمى بدأت تنشغل بأمورها الداخلية وتنسحب من الصراعات المحلية، الأمر الذي يعطي فرصة أكبر للدول والقوى الإقليمية العسكرية الجديدة، كالعراق، ممارسة سيطرة أوسع على جيرانها. كذلك تصور صانع القرار في بغداد أن الدول الرأسمالية الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لن تمانع كثيراً في حصول العراق على بعض المكاسب الإقليمية والجغرافية. فالعراق قد خاض حرباً مصيرية ضد ايران من أجل احتواء التهديد الثوري الإيراني ضد الأقطار النفطية، واستطاع العراق منع ايران من تصدير الثورة خارج أراضيها، ودافع بالتالي عن الأوضاع السائدة في المنطقة، وعن مصالح الدول الرأسمالية في الخليج العربي. لقد دفع العراق ثمناً باهظاً نتيجة قيامه بهذا الدور نيابة عن الأقطار النفطية وعن الدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة. وربما استنتج صانع القرار في بغداد أن هذه الأقطار لن تمانع في حصوله على بعض الامتيازات الجغرافية والنفطية. كانت القيادة العراقية حريصة كل الحرص على فهم الموقف الرسمي الأمريكي تجاه الغزو، وقد أعطت الولايات المتحدة موافقتها الضمنية والتي وردت في وثيقة اللقاء الذي تم بين الرئيس صدام حسين والسفيرة ابريل غلاسبي،

---

(٥) جريدة الخليج (الشارقة)، ١٩٩٠/٨/٧.

(٦) جريدة الحياة (لندن)، ١٩٩٠/٨/١٩، ص ٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤.

سفيرة الولايات المتحدة في العراق، بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٠. لقد نشر العراق هذه الوثيقة ليؤكد صحة استنتاجاته من الموقف الأمريكي(٩).

- ٤ -

لقد أدت كل هذه الاستنتاجات والتصورات والأوهام المركّبة إلى اتخاذ قرار غزو الكويت، إذ أرسل العراق حوالى ١٠٠,٠٠٠ جندي من الحرس الجمهوري مزوّدين بـ ٣٥٠ دبابة إلى الكويت، في صباح يوم الثاني من آب/ اغسطس ١٩٩٠. واستطاع العراق في أقلّ من ثماني ساعات احتلال الكويت احتلالاً كاملاً، والإطاحة بالأسرة الحاكمة، والإعلان عن قيام حكومة ثورية مؤقتة(١٠). إن قرار غزو الكويت ودخول القوات العراقية إليها ووصولها خلال ٢٤ ساعة إلى الحدود السعودية، وإلى مقربة من حقول النفط الضخمة في المنطقة الشرقية - كل ذلك دفع الحكومة السعودية إلى اتخاذ قرار استدعاء القوات الأمريكية. هذا القرار، كما اتضح الآن، استند هو الآخر إلى جملة من الأوهام والتصورات والاعتقادات التي لا تمتّ إلى الواقع بصلة. إن جملة التصورات والأوهام التي سيطرت على الحكومة السعودية خلال الأيام قبل اتخاذ قرار استدعاء القوات الأمريكية كانت بكل تأكيد أكثر تعقيداً وأكثر غرابة من حالات التصورات السابقة. كذلك فإن مترتبات هذه الاعتقادات السعودية ونتائجها، هي أيضاً أكثر خطورة من التداعيات السابقة.

- ٥ -

لقد اعتقدت الحكومة السعودية، دون وجود حقائق تؤكد ذلك، أن العراق يخطط لغزو الأراضي السعودية، وأنه على وشك شن هجوم عسكري لاحتلال الحقول والمنشآت النفطية الضخمة في المنطقة الشرقية من السعودية. كان الانطباع السائد لدى الحكومة السعودية أن غزو الكويت ليس سوى مقدمة لاحتلال السعودية والإطاحة بالعائلة الحاكمة وتغيير نظام الحكم، كما تم في الكويت. لا شك أن مثل هذا الوهم قد سيطر على صانع القرار في الرياض خلال الساعات الأولى من غزو العراق للكويت. وربما كان هذا هو السبب الأول الذي أدى إلى التفكير في الحماية الأمريكية واستدعاء القوات الأجنبية للدفاع عن السعودية وحقولها النفطية. لكن سرعان ما تبيّن أن احتمال قيام العراق بغزو السعودية احتمال غير واقعي، وتبين أيضاً أن العراق لا ينوي دخول الأراضي السعودية، ولن يغامر باحتلال آبارها النفطية، وليس في الوارد أبداً الإطاحة بالحكومة في السعودية. لم يكن لدى العراق، على الأقل في الظروف الراهنة، نية احتلال السعودية، بل لم تكن قدراته العسكرية، رغم ضخامتها، مستعدة لمثل هذه المغامرة. ويبدو أن الحكومة السعودية اقتنعت لاحقاً أن ليس لدى العراق مبررات سياسية أو جغرافية أو تاريخية لاتخاذ مثل هذه الخطوة. لذلك لا يبدو أن

(٩) *Washington Post* (24 September 1990), p. 19.

(١٠) جريدة الخليج (الشارقة)، ٣/٨/١٩٩٠، ص ٥.

اتخاذ قرار استدعاء القوات الأمريكية مستند في الأساس إلى تصور واعتقاد سعودي بوجود تخطيط عراقي لغزو السعودية. إن هذا الوهم لم يكن، على الأقل، هو العامل الحاسم في اتخاذ هذا القرار.

إن التصور الآخر الذي فرض نفسه على الحكومة السعودية هو أنه لم يعدبالإمكان، من الآن فصاعداً، الثقة بالزعامة العراقية. بل لم يعد بالإمكان، بعد غزو الكويت، التعامل مع العراق والتعايش معه أو التكيف مع طموحاته الإقليمية والسياسية. لذلك، فإنه حتى لو لم يكن لدى العراق مخطط لغزو السعودية على غرار غزوه للكويت، فإنه أصبح من المستحيل الثقة بالسياسات والوعود العراقية، وأصبح من الواجب أيضاً التصدي للعراق واحتواء خطورته على بلدان الخليج الأخرى. وربما أيضاً تصورت الحكومة السعودية أن من واجبها تحرير الكويت، وإعادة عائلة الصباح إلى الحكم، انطلاقاً من قناعة أن أي مساس بالعائلات الحاكمة في أي بلد من بلدان مجلس التعاون يؤثر مصيرياً على أمن العائلة الحاكمة في السعودية واستقرارها. لكن لم يكن بإمكان السعودية بقدراتها وامكاناتها المتواضعة، القيام بتحرير الكويت وإعادة الحكومة الشرعية والتصدي للطموحات العراقية الجديدة. لقد تخيّلت الحكومة السعودية أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة، وربما أيضاً الراغبة، في القيام بمهمة تحرير الكويت وطمأنة الحكومة السعودية ومعاقبة العراق وتحطيم قدراته وجعله نموذجاً لكل من يودّ أن يسيطر على النفط السعودي. لكن كان يكفي أن توجد القوات الأمريكية بكثافة حول، وليس داخل، الأراضي السعودية من أجل طمأنة الحكومة السعودية. كما كان يكفي لهذه القوات أن تكون في البحار المحيطة بالسعودية لردع أي تفكير عراقي للتأثير المباشر في الحكومة السعودية. كذلك كان يكفي فرض حصار وحظر اقتصاديين وبناء ضغط دولي وعربي جماعي لإجبار العراق على سحب قواته من الكويت. ربما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على حماية السعودية، وراغبة في تحرير الكويت، والتصدي الحازم للعراق، بيد أنها لم ترسل قواتها إلى المنطقة من أجل انجاز هذه المهام فقط. كذلك لم تكن هذه الأهداف هي وحدها التي دفعت إلى اتخاذ قرار استدعاء القوات الأمريكية إلى السعودية.

لقد كانت الحكومة السعودية ضحية وهم أكبر بكثير من كل التصورات السابقة، كما كانت عرضة لتهديد وابتزاز أكثر خطورة من كل التهديدات الناجمة عن غزو العراق للكويت. إن الذي لا شك فيه أن الحكومة السعودية كانت في غاية الإرباك خلال الأيام الأولى لغزو العراق للكويت. وكانت الحكومة السعودية عرضة لجملة من الضغوطات والمساومات، كما كانت أمام خيارات سياسية صعبة ومعقدة ومصيرية. لكن من بين أكثر المخاطر حضوراً وتأثيراً في التفكير والقرار السعودي هو العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. لقد توهمت الحكومة السعودية في لحظة من اللحظات، أن هذه العلاقة الخاصة ربما كانت مهددة. لقد اعتقدت الحكومة السعودية أنه إذا لم يتم الآن دعوة القوات الأمريكية إلى السعودية فإن من المحتمل أن تفقد السعودية الصداقة والحماية الأمريكية. لقد سيطر هذا

التصور المفزع على صانع القرار السياسي في الرياض. كيف يمكن السعودية أن تعيش من دون الصداقة والحماية الأمريكيتين؟ وكيف يمكن السعودية أن تغضب الولايات المتحدة التي لها مصالح استراتيجية في النفط السعودي؟ إن هذا الخوف من فقدان الصداقة والحماية الأمريكية، وليس الخوف من العراق ومن غزو عراقي محتمل، كان هو العامل الحاسم لاتخاذ قرار دعوة القوات الأمريكية. ولا شك أن الولايات المتحدة قد مهدت لمثل هذا الخوف وعززت الأوهام والشكوك السعودية في حالة عدم استدعاء القوات الأمريكية. ولا يستبعد أن الولايات المتحدة قد مارست في تلك اللحظات ضغوطات، وصورت الأزمة وكأنها خيار بين العراق أو الولايات المتحدة. كذلك لا يستبعد أن الولايات المتحدة قد أوضحت للحكومة السعودية أنه في حالة عدم استدعاء القوات الأمريكية، فإنها ستضطر إلى سحب رعاياها الموجودين في السعودية، والذين يقدر عددهم بحوالى ٥٠ ألف أمريكي، وهم في أهم المنشآت العامة والخاصة. إن من الممكن أن الولايات المتحدة قد أعربت عن قلقها على مصير رعاياها في السعودية، وإمكانية تعرضهم للمخاطر في حالة قيام العراق بغزو السعودية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يستبعد أن الولايات المتحدة قد لمّحت أيضاً إلى أن المصالح الحيوية الأمريكية قد أصبحت مهددة، وأنه في حالة عدم استدعاء القوات الأمريكية، فإن ذلك يعني انحياز السعودية إلى جانب العراق ضد المصالح الحيوية الأمريكية، وأن أحد مترتباته فقدان الصداقة الأمريكية، وربما أيضاً جلب العداء الأمريكي للحكومة السعودية.

إن هذه الايحاءات الأمريكية كانت في حقيقتها تهديدات مبطّنة، وكان القصد مضاعفة حالة الخوف والهلع، وتعزيز الأوهام السعودية والاستفادة من كل ذلك في اتجاه ارسال قوات امريكية إلى المنطقة. إن من الصعب الآن تحديد إن كان الدافع الحقيقي وراء قرار استدعاء القوات الأمريكية هو وجود تهديدات أمريكية صريحة، أم مجرّد توهّم سعودي بوجود مثل هذا التهديد. كذلك لا يمكن استبعاد أن قرار دعوة القوات الأمريكية كان أيضاً مرتبطاً جزئياً باعتقاد السعودية باحتمال قيام العراق بغزو أراضيها واحتلالها. لكن، مهما كان السبب الحقيقي، فإن المؤكد أن هذا القرار السعودي كان في جوانب عديدة أكثر خطورة من قرار غزو العراق للكويت. كذلك، فإنه إذا كان قرار غزو الكويت سيئاً، فإن قرار الحكومة السعودية دعوة القوات الأمريكية هو أكثر سوءاً وضرراً بنتائجه على الأمة العربية. ومهما كان التقدير لمساوىء هذين القرارين وأضرارهما، فإنهما مسؤولان مسؤولية متساوية عن الأزمة الراهنة والمعقدة في الخليج العربي، ويتحمّلان معاً مسؤولية الانقسام والانشقاق والتصدع الرسمي والشعبي في الوطن العربي اليوم.

- ٨ -

قضيّة فلسطين والصّراع العربي ـ الصّهيوني بعد حرب الخليج (*)

أحمد صدقي الدجاني (**)

مقدمة

في صباح الخميس ١٤ شعبان ١٤١١هـ الموافق ١٩٩١/٢/٢٨، بدأت مرحلة «ما بعد حرب الخليج»، عقب سبعة شهور من أزمة نشبت يوم ١٩٩٠/٨/٢ إثر الاجتياح العراقي للكويت، واستمرت خمسة شهور ونصف الشهر، وحملت طابع العالمية، ثم تفجّرت حرباً يوم الأول من رجب ١٤١١ الموافق ١٩٩١/١/١٧، دارت رحاها على الأرض العربية في العراق والكويت بخاصة، وكانت المواجهة فيها بين قوات تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومشاركة عدد من الأقطار العربية، وبين قوات العراق، وقد انتهت هذه الحرب بانتصار قوات التحالف الدولي.

واضح أنه ستكون لهذه الحرب آثار بعيدة المدى على قضايا كثيرة في عالمنا الذي يشهد تحوّلات. ولقد بدأت هذه الآثار في الظهور بسرعة على قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني. وكان الكيان الصهيوني قد عاش على مدى الأزمة والحرب وضعاً خاصاً، حيث تعرّض للقصف بصواريخ «سكود الحسين» العراقية، ولم تسمح له الولايات المتحدة الأمريكية بأن يشارك في أية عمليات عسكرية ضد العراق متولّية بنفسها أمر توفير الحماية له. كما كانت الانتفاضة الفلسطينية قد تابعت نضالها ضد الاحتلال.

سنحاول في هذه الورقة أن نتعرّف إلى مدى مجرى الأحداث في ما يخص القضية والصراع، ونتأمل في موقف الكيان الصهيوني أثناء الأزمة والحرب، لنطرح أفكاراً بشأن مستقبل القضية والصراع.

(*) اعتمدت هذه الورقة على بحثين كتبهما صاحبها، نشر الأول في مجلة الهلال (شباط/ فبراير ١٩٩١)، ونشر الثاني في: مجلة مستقبل العالم الاسلامي (نيسان/ ابريل ١٩٩١).

(**) مفكر عربي فلسطيني.

أولاً: حرب الخليج والصراع العربي ـ الصهيوني

١ ـ كانت أزمة الخليج في بداية شهرها الثاني حين أكملت الانتفاضة الفلسطينية ألف يوم من الانتفاض على الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وقد اندلعت حرب الخليج بينما دخلت هذه الانتفاضة عامها الرابع مسجلة تصعيداً ملحوظاً، على غير ما توقّع كثير من الدوائر الصهيونية والغربية، الأمر الذي أكّد أن هذه الظاهرة عميقة الجذور في أرضها، بحيث لم تستطع أزمة في حدة أزمة الخليج أن تؤثر في روح الانتفاض فيها سلبياً. وهذا ما يدعونا إلى أن نقرأ الانتفاضة قراءة صحيحة، لأن هذه القراءة ضرورية للقيام بعملية الاستشراف والتشوف والرؤية المستقبلية.

لقد كان الاحتفال بدخول الانتفاضة عامها الرابع مناسبة لوقفة تتم فيها هذه القراءة. والقراءة في اللسان العربي تتضمن معنى مقارنة الأشياء ببعضها البعض بحيث يمكن وضع اليد على العناصر المكونة للأحداث، وعلى العوامل الفاعلة، والتمييز بين ما هو ثابت وما هو متغير، ورصد التطورات الجارية في المناخ السائد، والتعرّف إلى حال الأمة. وتولي هذه القراءة عناية لتتبع حركة الناس وتأخذ في الاعتبار والحسبان في أي تحليل التحرك الجماهيري ضمن رؤيتها الشاملة؛ فهي تقع في إطار «تأريخ الأفكار» الذي يرصد «التيار الغالب» في المجتمع.

الصراع العربي ـ الصهيوني، كما هو واضح من اسمه، يقوم بين طرفين ومعسكرين، وجوهره قضية فلسطين التي عنصراها الأرض والشعب. والسؤال الذي يبرز بمناسبة اندلاع حرب الخليج والنظر في مستقبل قضية فلسطين بعدها، هو كيف كان توجه كل من طرفي الصراع عشية نشوب الأزمة؟ وماذا طرأ على التوجهين بفعلها؟ وماذا سيطرأ عليهما بفعل الحرب؟

٢ ـ كان التوجه الصهيوني عشية نشوب الأزمة محدداً ومحكوماً بحملة التهجير الصهيوني لليهود السوفيات من أوطانهم إلى فلسطين. وهي الحملة التي مثّلت حلقة جديدة في سلسلة حلقات التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم منذ عام ١٨٨٢، الذي استهدف قلب الوطن العربي. وقد وضعت هذه الحملة نصب عينها عدد المليون مهجّر، تبلغه خلال التسعينيات لتكون أكبر الحملات جميعاً في تاريخ الغزو الصهيوني لفلسطين. ولم تخفِ الصهيونية العالمية تطلعها إلى اغتصاب أراضٍ عربية أخرى لإسكان المهجرين اليهود فيها، واحلالهم محل أصحابها العرب، مطمئنة إلى التحولات التي جرت في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بعامة، ضمن دائرة الحضارة الغربية، وأدّت إلى أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها بريطانيا، صاحبة اليد العليا في هذه الدائرة. وقد أوجز إسحاق شامير في تصريحه وهو يستقبل طلائع هذه الحملة شرح هذا التطلع حين قال «هجرة كبيرة كهذه تتطلب اسرائيل الكبرى».

اقترنت حملة التهجير الصهيوني هذه ـ كما كان متوقعاً، ووفق ما حدث في الحملات

السابقة ـ بتصعيد الإرهاب الاسرائيلي الرسمي وغير الرسمي على شعب فلسطين العربي الرازح تحت الاحتلال، في محاولة أخرى لإنهاء الانتفاضة. كما اقترنت هذه الحملة بالرفض الاسرائيلي لمجرّد التحرك لأية تسوية سلمية تنهي احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية في جنوب لبنان والجولان السورية. واقترنت أيضاً بنجاح تكتّل ليكود والمجاهرين برفع شعارات «اسرائيل الكبرى» و «طرد العرب من فلسطين»، و «القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية» و «التوسع في الأردن لأنه فلسطين»، في تولي السلطة والانفراد دون «التجمّع» بتشكيل الحكومة الاسرائيلية التي أعلنت على لسان رئيسها، مراراً، أنها تدعو الدول العربية فرادى إلى القدس لإبرام تسويات معها!! وهكذا كان التوجه الصهيوني عشية نشوب أزمة الخليج نحو تصعيد العدوان المستهدف اغتصاب مزيد من الأرض العربية وإسكانها بيهود مهجَّرين من أوطانهم يحلّون محل أصحابها العرب الذين يجري طردهم منها بوسائل مختلفة، مباشرة وغير مباشرة.

شجّع هذا التوجه الصهيوني، على أن يصبح غالباً في التجمع الاسرائيلي، ويعبّر عن نفسه في سياسات توسعية، الموقفُ الداعم له في الغرب بعامة وفي الولايات المتحدة بخاصة. وقد تجسّد هذا الموقف في الضغط على الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، لا لمجرد السماح بالتهجير الصهيوني لليهود الأوروبيين الشرقيين، بل للتعاون في إنجاح عملية التهجير الكبرى، كما تجسّد في توفير الدعم المالي لمتطلبات نقل المهجرين واستيعابهم وتوطينهم، وفي إغلاق أبواب الدول الغربية أمامهم كي يُحشروا في فلسطين والأراضي العربية المحتلة. واتجهت السياسة الأمريكية منذ ربيع عام ١٩٩٠ إلى تضييق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى تجميده في شهر حزيران/ يونيو من ذلك العام. كما اتجهت إلى استخدام أقسى الوسائل الدبلوماسية تجاه الأقطار العربية للقبول بالتهجير كأمر واقع، وبدا ذلك جلياً في المذكرة التي وجهتها الخارجية الأمريكية إلى مؤتمر القمة العربي الذي انعقد ببغداد أواخر أيار/ مايو ١٩٩٠، وجاهرت هذه السياسة بتصميمها على تحقيق التفوق الاسرائيلي بالسلاح على الأقطار العربية مجتمعة، وبعزمها على تحديد قوة بعض هذه الأقطار على الصعيد العسكري، وبتأييدها السيطرة اليهودية على بيت المقدس والمقدسات الاسلامية والمسيحية.

٣ ـ كان التوجه الفلسطيني عشية نشوب أزمة الخليج قد أصبح أشدّ عزماً وأقوى تصميماً على استمرار الانتفاضة وتصعيدها وتوسيع دائرتها، بعد أن وصل التحرك السياسي لإجراء مفاوضات اسرائيلية ـ فلسطينية بإشراف أمريكي، إلى طريق مسدود. وبانت بشكل جلي أخطاء حملة التهجير الصهيوني الجديدة، وتصاعدت سياسة القمع الاسرائيلية للانتفاضة الفلسطينية. وهكذا ارتفع في أوساط شعب فلسطين العربي الرازح تحت الاحتلال الصهيوني شعار «لا رجوع . . . ولا بد أن تنتصر الانتفاضة»، وأصبح التيار الغالب في الساحة الفلسطينية عموماً ينادي بتصعيد الانتفاضة.

عزّز هذا التوجه الفلسطيني المناخ الذي ساد في الوطن العربي خلال الشهور السبعة

الأولى من عام ١٩٩٠ بفعل حملة التهجير الصهيوني والارهاب الاسرائيلي الرسمي وغير الرسمي، المستهدف الانتفاضة، والسياسة الأمريكية بوسائلها الدبلوماسية القاسية. وقد بدا هذا المناخ مشبعاً باستشعار خطر ماثل وبيأس من التحرك السياسي الأمريكي لإبرام تسوية عادلة، وباقتناع بأن السياسة الأمريكية معادية للمصالح العربية، وإحساس بضرورة حماية الانتفاضة ودعمها. وتجلى هذا كله في مناسبات عدة، منها: اجتماع مجلس التعاون العربي على مستوى القمة بعمّان في ربيع عام ١٩٩٠، واجتماع القمة العربية غير العادي في بغداد على المستوى الرسمي، وردود الفعل العربية والاسلامية على قرار الكونغرس الأمريكي بشأن القدس على الصعيدين الشعبي والرسمي. وهو القرار الذي تحدّث عن القدس كعاصمة أبدية لإسرائيل.

٤ ـ لعل أهم نتيجة يخرج بها مؤرخ الأفكار بشأن مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني وقضية فلسطين عشية نشوب أزمة الخليج بعد أن تعرّف إلى توجه كل من طرفي الصراع، هي أن الصراع سيحتدم، وهو يشهد بروز البعد العقيدي فيه بشكل حاد، بحيث يتحوّل تدريجياً إلى صراع عقيدي. فالهيمنة على الصعيد الصهيوني هي لمقولات «أرض اسرائيل الكبرى» و«اعادة بناء الهيكل محل المسجد الأقصى» و«اليهود والأمميّون» و«طرد الفلسطينيين أو قتلهم». والحملات الدعائية المعادية للحضارة العربية الاسلامية تتزايد في الغرب، وتجد أرضاً خصبة لها بين الغربيين الذين لا يزالون أسرى عقدة حروب الفرنجة والاعلام الصهيوني. والاقتناع الغالب على الصعيد العربي «أن الصهيونية لا تقبل إلا بالسيطرة الكاملة على المنطقة بالتحالف مع الغرب»، و«أن السياسات الغربية تستهدف الأمة العربية بالعداء»، و«لا سبيل إلاّ سبيل المواجهة»، «فالصراع صراع وجود»، وهو «امتداد للصراع مع الفرنجة».

٥ ـ لقد حفلت الشهور الخمسة ونصف الشهر التي تصاعدت خلالها أزمة الخليج بأحداث تتعلق بالصراع العربي ـ الصهيوني وقضية فلسطين، أدت في مجموعها ومحصلتها إلى النفخ في كل من توجّه طرفي الصراع ودفعهما إلى المواجهة والضرب على وتر البعد العقيدي للصراع. فالسياسة الاسرائيلية تابعت تنفيذ مخططات التهجير الصهيوني لليهود السوفيات من أوطانهم إلى فلسطين. ولم تتردد سلطات الاحتلال الاسرائيلي في القيام بمذبحة القدس يوم ٨/١٠/١٩٩٠، التي اقترنت بقيام عرب القدس بالدفاع عن مقدساتهم أمام اعتداء «جماعة الهيكل»، والقيام بمذابح أخرى تالية في قطاع غزة والضفة الغربية. والسياسة الأمريكية تابعت دعمها للتهجير الصهيوني لليهود، وتعطيلها لإنفاذ أحكام الشرعية الدولية في الأمم المتحدة بما يخص الصراع العربي ـ الصهيوني وقضية فلسطين. وقد بدت المفارقة صارخة بين المعيار الذي تتعامل به الولايات المتحدة على صعيد الأمم المتحدة في القضايا التي تتعلق بمصالحها، والمعيار الذي تتعامل به في قضية فلسطين. الأمر الذي أدى إلى ابراز الخلل القائم في النظام الدولي. وقد شجعت هذه السياسة الأمريكية اسحاق شامير على أن يعلن يوم ١٨/١١/١٩٩٠ في اجتماع مؤسسي حركة ليكود «أن قادة حزبنا السابقين تركوا لنا رسالة واضحة: أن نسيطر على أرض اسرائيل!! من البحر المتوسط إلى نهر الأردن من أجل مستقبل الهجرة الجماعية والشعب

اليهودي الذي سيجتمع معظمه في هذه البلاد». كما وصل الأمر بسلطات الاحتلال إلى حد اقتراح أسلوب جديد لقمع الانتفاضة اعتمده الكنيست يوم ١٩٩٠/١٢/١٢ يقوم على «نشر الجيش الاسرائيلي قنّاصة من أفراده على مسافات بعيدة من رماة الحجارة، وإطلاق النار. وتسليح أربعين ألف مستوطن صهيوني للمساعدة في قمع الانتفاضة».وقام موشي آرينز وزير الحرب الاسرائيلي بزيارة الأراضي اللبنانية المحتلة في الشهر نفسه وإعلان العزم الاسرائيلي على الاستمرار في احتلالها.

٦ ـ إن أزمة الخليج التي بدأت محلية لم تلبث أن أصبحت عربية، ثم سرعان ما غدت عالمية. وإذا كانت هذه الأزمة على الصعيد المحلي فتحت ملف «العلاقات العراقية ـ الكويتية»، وفتحت على الصعيد العربي ملف «العلاقات العربية ـ العربية» وملف «الأوضاع العربية الداخلية»، فإنها على الصعيد الدولي فتحت ملف «الغرب والدائرة العربية ـ الاسلامية»، وملف «التحالف الغربي مع الصهيونية للتحكم في الوطن العربي» وملف «غنى الشمال وفقر الجنوب»، كما توقّع رولان دوما وزير خارجية فرنسا أن يحدث منذ الأسبوع الأول للأزمة. وإذا كانت هذه الأزمة على الصعيدين المحلي والعربي قد أثارت التعاطف مع شعب الكويت العربي والاستنكار لانتهاكات حقوق الإنسان التي نجمت عن اجتياح الجيش العراقي للكويت، فإنها أثارت في بعدها الدولي قلقاً شديدا في أوساط الدائرة العربية ـ الاسلامية من طريقة تعامل الغرب معها، وتحسّباً قوياً من اندلاع حرب مدمرة على الأرض العربية، وشجوناً كثيرة من واقع النظام الدولي الذي أوجده الغرب، وتسيطر عليه الولايات المتحدة. وقد تردد الحديث بقوة في أوساط الدائرة العربية ـ الإسلامية عن افتقار هذا النظام إلى العدل واعتماد الغرب فيه معيارين. وغذّى هذا الحديث الموقف الأمريكي في مجلس الأمن عند مناقشة مذبحة القدس وما تلاها من ممارسات ارهابية اسرائيلية، كما غذّاه رفض الولايات المتحدة القاطع لكل الدعوات الدولية التي طالبت بالعمل على تطبيق الشرعية الدولية بشأن الصراع العربي ـ الصهيوني وقضية فلسطين، والحجة الأمريكية «بأن هذا الرفض مبدئي»، كي لا ينال المعتدي«جائزة على عدوانه». فهذه الحجة بدت تأكيداً على الوقوف الأمريكي مع المعتدي الذي يحتل الأرض الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧، وتجسيداً لأزمة القيم التي تحكم سياسات الغرب والنطاق الدولي، وتجعلها تكيل بكيلين وتقيس بمقياسين.

ثانياً: الجذور التاريخية للأزمة

أدت تفاعلات أزمة الخليج في بعدها الدولي إلى تنبّه الذاكرة التاريخية لشعوب الأقطار العربية ـ الإسلامية والبحث عن الجذور التاريخية للأزمة. وهكذا استحضرت هذه الذاكرة كيف أن الدائرة الغربية ـ بغربها وشرقها ـ في إقامة النظام الدولي عام ١٩٤٥ قد أغفلت مصالح الشعوب العربية والافريقية التي كانت تناضل الاستعمار الغربي وتحرّرت وأصبحت تحمل اسم العالم الثالث، وكيف خاضت بريطانيا وفرنسا حرب السويس عام ١٩٥٦ موظّفتين القاعدة الاستعمارية الصهيونية التي أقامها الغرب في فلسطين لمجرد أن مصر استخدمت حقها في تأميم قناة السويس، وكيف عملت الولايات المتحدة لتمكين اسرائيل

من ضرب مصر عام ١٩٦٧. واستحضرت الذاكرة التاريخية، وهي توغل في تتبع الجذور، انفراد الدائرة الغربية في إقامة النظام الدولي عام ١٩١٩، وقيام الدولة المتحكمة فيه بتقطيع أوصال الدائرة العربية ـ الإسلامية، وتجزئة أراضيها وفرض الاستعمار الغربي تحت اسم الانتداب على شعوبها وأقطارها، وكيف أقرّت عصبة الأمم عام ١٩٢٢ صكّ الانتداب البريطاني على فلسطين الذي أقر ومن دون مواربة تنفيذ تصريح بلفور الذي أصدرته بريطانيا يوم ١٩١٧/١١/٢ بإنشاء وطن قومي لليهود، وكيف أنهى الغرب الدولة العثمانية وفرض على تركيا إلغاء نظام الخلافة عام ١٩٢٤، وكيف رسم بين الأقطار العربية والاسلامية حدوداً سياسية لم تعرفها الدائرة العربية الاسلامية من قبل، انطلاقاً من رؤية الخلافة لدار الاسلام، وكيف تحكمت مصالح الغرب في رسم هذه الحدود وتعسفت في إنكار مصالح المنطقة.

لعل أهم ما كشف عنه البحث عن الجذور التاريخية للأزمة هو الصلة الوثيقة القائمة بين إقامة الغرب «وطناً قومياً لليهود في فلسطين» وما للدائرة العربية ـ الاسلامية من أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية وحضارية تجعل الغرب يخشى قوتها ويعمل لإضعافها، والتسلط على البلاد والتحكم بخيراتها. وكذلك الصلة الوثيقة بين الحدود السياسية التي أقامها الغرب بين الأقطار العربية ومخططاته للتحكم في ثروة النفْط التي تختزنها أراضي الدائرة العربية ـ الاسلامية. كما كان مما كشف عنه هذا البحث عن الجذور التاريخية للأزمة استهداف الغرب مصر بصورة خاصة منذ معاهدة عام ١٨٤٠، بعد أن نجح التكتل الغربي في ضرب قوة محمد علي العسكرية، وتركيز الغرب على إضعافها وعزلها ومحاصرتها، لما لها من مكان ومكانة في الدائرة العربية ـ الاسلامية.

لم يكن مستغرباً، وقد اندلعت حرب الخليج، أن نشهد أحداثاً تتعلق بالصراع العربي ـ الصهيوني وقضية فلسطين تكون محصلتها أن تجعل المواجهة بين طرفي الصراع تدخل مرة أخرى المجال العسكري النظامي، مع حدوث اختلاط للأوراق فيها، وأن يبلغ البعد العقيدي في الصراع والتقيّد مداه، أياً كانت النتائج التي تسفر عنها هذه الحرب. وكان متوقعاً أيضاً ألا تكون لهذه الحرب آثار بعيدة على الصراع والقضية. ولقد جرى حديث كثير عن آثار الأزمة على الصراع والقضية خلال فترة تصاعدها. وكان جُلّ هذا الحديث واقعاً في أسر دعايات إعلام الأزمة بكل ما فيه من تشويش، ولم يأخذ في الاعتبار تداعيات الأزمة ومضاعفاتها المتوقعة، وافتقد وجود مقياس علمي يجري قياس الآثار به، واستهدف تغليب وجهة نظر على أخرى. ومن هنا أهمية الرؤية العلمية لهذه الآثار، وضرورة التأمل في موقف الكيان الصهيوني أثناء الأزمة والحرب، والوقوف أمام ما تكشّف من حقائق استراتيجية تتعلق بالمنطقة.

ثالثاً: دور الكيان الصهيوني خلال الأزمة

١ ـ تصرّف الكيان الصهيوني عند نشوب أزمة الخليج باعتباره قاعدة استعمارية استيطانية أقامها الاستعمار الغربي للتحكم في الدائرة العربية ـ الاسلامية، وهجّر إليها يهوداً من أنحاء مختلفة تحت راية الحركة الصهيونية، فحرّض على تصعيد الأزمة، وعمل على تشجيع

الاتجاهات المنادية بخوض حرب في الغرب ضد العراق، والتشويش على المساعي السلمية لإنهاء الأزمة قبل أن تتفجّر حرباً، تماماً كما فعل في صيف عام ١٩٥٦ حين نشبت أزمة السويس. وتتجلى هذه الحقيقة من خلال تتبع الإعلام الصهيوني في الغرب بعامة، والولايات المتحدة بخاصة، ومراجعة التحركات الاسرائيلية مع الدول الغربية. ويذكّرنا هذا السلوك الصهيوني بأزمتين عالميتين نشبتا في منطقتنا، بسلوك القواعد الاستعمارية الاستيطانية الأوروبية الأخرى إبان أزمات مماثلة، كما حدث مع المستعمرين المستوطنين الفرنسيين في الجزائر والمستعمرين المستوطنين الايطاليين في ليبيا إبان أزمة عام ١٩٣٩، التي تفجّرت حرباً عالمية ثانية. ويبدو من خلال استذكار أدوار هذه القواعد في أزمات القرن العشرين أن الاستعماريين المستوطنين كانوا دائماً عاملاً قوياً في غلبة الاتجاهات الفاشيّة العنصرية في الأوطان التي جاءوا منها. وقد أيّد المستعمرون المستوطنون الفرنسيون في الجزائر الماريشال بيتان، تماماً كما أيّد الايطاليون في ليبيا موسوليني إبان الحرب العالمية الثانية.

كان من الملفت للنظر بعد أن تفاقمت أزمة الخليج وأمسك بزمامها أطرافها الأصليون، أن ذلك الصوت الاسرائيلي الزاعق الذي كان يملأ الاعلام الغربي حول الدور الاسرائيلي في المنطقة قد خفت إلى أدنى مستوى. وهكذا لم يعد العالم يسمع تلك «الجعجعة» الاسرائيلية، الأمر الذي أكّد أن الدور الذي تقوم به القاعدة الاستعمارية الاستيطانية يقع ضمن استراتيجية شاملة للمستعمر الأصلي الذي أقام تلك القاعدة ووفّر لها مقومات الاستمرار، وأن هذا الدور يتحدد طبقاً لمتطلبات هذه الاستراتيجية.

٢ ـ لقد كان أول ما عكف عليه الاستراتيجيون الاسرائيليون الصهاينة النظر في الدور الذي يمكن «اسرائيل» أن تقوم به أثناء الأزمة. ولم يلبث هؤلاء أن تحدثوا عن «مقدرة اسرائيل على الردع في الظروف الجديدة، وأهمية تحالفها مع الولايات المتحدة»[1]. ولكن ما أسرع أن فوجئوا بحقيقة أنه «ليس لدى واشنطن رغبة في أن تعمل مع اسرائيل على صعيد أزمة الخليج الآن، والأرجح هو العكس»، وفق ما نقل جيمس دورسي عن مسؤول في الادارة الامريكية في رده على سؤال عن الجانب العسكري من الدور الاسرائيلي في الأزمة[2]، بل إن الأخبار تتالت من واشنطن موضحة «ان اسرائيل تقدم نفسها على أنها جاهزة لتحارب، بينما تحذرها الولايات المتحدة من الانتهازية»، وتم إرجاء زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي التي كان موعدها مقرراً من قبل. وهال هؤلاء الاستراتيجيين الاسرائيليين ما لمسوه من حساسية بالغة لدى واشنطن تجاه أي دور اسرائيلي في الأزمة.

٣ ـ جعل الكيان الصهيوني همّه حين نشبت الأزمة أن يحول بين أي ربط لها بقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني. وحين رأى قادته أن حدوث الأزمة سلّط أضواء على الصراع من زاوية جديدة، حاول اسحاق شامير في تصريحه يوم ١٩٩٠/٨/٨ التغطية على

---

(١) صحيفة بوست، ١٩٩٠/٨/٨.

(٢) واشنطن تايمز، ١٩٩٠/٨/٧.

ذلك قائلاً «ان مشكلة الخليج تضع جانباً جميع مشاكل المنطقة بما في ذلك نزاعنا مع الفلسطينيين». وهال هؤلاء القادة أن تأتي تصريحات مسؤولين غربيين وسوفيات لتؤكد عكس ما صرح به شامير. وقد تحدّث وزير خارجية فرنسا رولان دوما في الأسبوع الأول من الأزمة موضحاً أن الصراع العربي ـ الصهيوني والموقف الغربي منه هو أحد أسباب ثلاثة تجعل الأزمة الراهنة مؤهلة لتفجر كبير، والسببان الآخران هما الموقف الغربي من الحضارة العربية ـ الإسلامية وغنى الشمال وفقر الجنوب. وتحدثت موسكو عن ضرورة معالجة قضية فلسطين وأزمة لبنان إذا أريد استئصال جذور أزمة الخليج. وكانت الخارجية الاسرائيلية تتبنّى منذ نشوب الأزمة سياسة دعائية نصح بها الغرب «يتجلى فيها الحرص على عدم الظهور بمظهر المستفيد من الأزمة، ويتجنب فيها الإعلان عن أن القضية الفلسطينية أصبحت في الآونة الحالية قضية فرعية»[3]. وجاءت مبادرة العراق يوم ١٩٩٠/٨/١٢ متضمنة ربط الأزمة بالصراع العربي ـ الصهيوني لتصبح قضية الربط هذه محل اهتمام عالمي، ولتجعل الصراع العربي ـ الصهيوني في بؤرة الشعور، سواء عند من رفض المبدأ أو من قبله.

٤ ـ عرف الكيان الصهيوني بفعل الأزمة وتداعياتها مناخاً جديداً عمّ مختلف أوساط التجمع الاسرائيلي الذي برز فيه شعور بالهلع من احتمال اندلاع حرب لا يكون بمنجاة منها. وقد أخذ الاسرائيليون «مأخذ الجد ما تردّد عن امكانية استخدام أسلحة كيماوية في هذه الحرب وتدمير نصف اسرائيل». وبرز أيضاً في أوساط التجمع شعور بالقلق من استمرار الانتفاضة أثناء الأزمة على غير ما توقعه استراتيجيوه. وقد عبر عن هذا الشعور يؤال ماركسوس[4] إثر مقتل مجندين اسرائيليين بقوله «جاءت هذه الحادثة كي تذكرنا بأن الانتفاضة لا تزال مستعرة كما كان عليه الوضع دائماً، وأن القضية التي تواجهنا هنا هي قضيتنا وحدنا، وليست قضية أمريكا، وأنها تحرق أقدامنا نحن، وأن جنوننا وفقدان أعصابنا واندفاعنا كالعاصفة الجامحة المدمرة في الرد على الانتفاضة والانتقام منها يجعل الفلسطينيّين يردون على العنف بعنف. إننا نواجه مشكلة شديدة التعقيد، وهي تتطلب منا اتزاناً وهدوءاً ورويّة وأعصاباً ثابتة وطول نَفَس، وإلاّ فسوف يكون الانهيار نهايتنا».

تطلّع قادة الكيان الصهيوني وسط هذا المناخ الجديد الثقيل إلى الغرب الذي أوجده ووفّر له الدعم والحماية، والترقّب والقلق يستولي عليهم في انتظار ما ستقرّره قيادة التحالف الدولي بشأن «دورهم» وحمايته. ونشطت الحركة الصهيونية العالمية في الولايات المتحدة بخاصة، لتذكير واشنطن بالتزاماتها تجاه قاعدتها الاستعمارية الاستيطانية. واستقبلت الادارة الأمريكية دافيد ليفي وزير الخارجية الاسرائيلي يوم ١٩٩٠/٩/٥ بعد أكثر من شهر على نشوب الأزمة. وتردّد الحديث بعد لقائه بجيمس بيكر عن وعد أمريكي بتزويد اسرائيل بصواريخ ضمانة لأمنها، وعن تقديم مساعدات مالية لها، وعن طلب اسرائيل شطب ديون مستحقّة للولايات المتحدة عليها. وبدا واضحاً أن الكيان الصهيوني يمثّل عبئاً على موجديه، الذين استشعروا ثقل هذا العبء على أكتافهم في ظروف كانت مصلحتهم فيه تقتضي تعديل دوره التقليدي.

---

(٣) صحيفة دافار، ١٩٩٠/٨/٨.
(٤) هآرتس، ١٩٩٠/٨/٩.

٥ ـ اندلعت حرب الخليج وحفلت بأحداث كثيرة، كان من بينها في ما يتعلق بالكيان الصهيوني، تعرّضه لصواريخ «سكود ـ الحسين» التي أطلقها العراق عليه ردّاً على القصف الجوي الذي قامت به قوات التحالف الدولي الأمريكية والبريطانية والفرنسية، للمواقع العراقية. وقد بلغ عدد هذه الصواريخ حوالى أربعين، ويبدو أنها أصابت جميعاً أهدافاً اسرائيلية حيوية في العمق وبدقة تلفت النظر. ولا تزال المعلومات حول ما سبّبته غير متوافرة بسبب الحظر الشديد الذي فرضته الحكومة الاسرائيلية. وقد سارعت الولايات المتحدة إلى تزويد الكيان الصهيوني بصواريخ «باتريوت» المضادة للصواريخ، وبالطواقم اللازمة لتشغيلها من ضباط الجيش الأمريكي وجنوده. ولم تفلح هذه الصواريخ في توفير الحماية اللازمة للإسرائيليين من القصف الصاروخي العراقي الذي بقي منتظماً حتى وقفت الحرب.

كان تعرّض الكيان الصهيوني في أعماقه لهذا القصف الصاروخي حدثاً جديداً على الاسرائيليين. وقد أصابهم بالهلع الذي تخوّفوا منه أثناء الأزمة. وبقي شبح أن تحمل هذه الصواريخ أسلحة غير تقليدية ـ كيماوية أو جرثومية أو بيولوجية ـ ماثلاً أمامهم. ونأخذ فكرة عن هذا الهلع مما جاء عنه في الصحف الاسرائيلية. فهذه صحيفة بوست تحدثت واصفة صاروخ الحسين بأنه «سلاح مرعب ويحطم نفسيات المواطنين». ومتحسبة من أن يكون لدى العراق القدرة على تسليحه برؤوس كيماوية[٥]. وهذه صحيفة يديعوت أوردت وصفاً في اليوم نفسه لما جرى في أحد أحياء تل أبيب بعد أن «تناهى إلى سمع سكانه صوت صفير خافت قادم من السماء آخذ في التزايد. فقد انطلقت صفارات الإنذار، . . . بيد أن أصداءها أخذت تخفت حتى تلاشت ولم يبق سوى صوت الصفير الغريب على الآذان الاسرائيلية، ثم فجأة دوى صوت انفجار رهيب. وكان المنظر الذي خلفه انفجار الصاروخ مفزعاً حقاً وحافلاً بالدمار والأشلاء والحطام المتناثر في كل مكان». وتابعت الصحيفة وصف ما أذاعه الناطق باسم الجيش الاسرائيلي: «وتحرّك طواقم الدفاع المدني، والذعر الكبير الذي ساد أوساط الاسرائيليين، وقيام الرقابة العسكرية الاسرائيلية بفرض حظر على مراسل محطة سي. إنْ. إنْ مواصلة تزويد محطته بالمعلومات، وحال رجال الشرطة الذين وصلوا إلى المنطقة خائرين ومرتبكين لا يدرون ما الذي يتوجب عليهم عمله. . .» وقد أوضحت صحيفة دافار «ان الجماهير الاسرائيلية لا هم لها وهي ترى الصواريخ تنصبّ على رؤوسها سوى المطالبة بإسكات مصادر هذه الصواريخ بأيّ ثمن كان، إلى الحد الذي جعل مسألة حسم الحرب تبدو ثانوية جداً إلى جوار المطلب الآنف الذكر»[٦]. وطالبت الصحيفة بـ «ضبط النفس»، وأشارت إلى أصوات تعالت هنا وهناك مشيرة إلى «الخزي» الذي لحق باسرائيل جراء تعرضها للضرب الصاروخي دون أن تكيل الصاع صاعين كما جرت عليه عادتها.

رابعاً: حقائق استراتيجية لأزمة الخليج

١ ـ لقد كشفت أزمة الخليج منذ أيامها الأولى ـ كما يتضح من هذا العرض ـ عن حقيقتين استراتيجيتين تتعلقان بالكيان الصهيوني كقاعدة استعمارية استيطانية لتأمين المصالح الغربية.

---

(٥) صحيفة بوست، ١٩٩١/١/٢٣.
(٦) صحيفة دافار، ١٩٩١/١/٢٤.

وهاتان الحقيقتان وفق ما تحدّث عنهما كاتب هذه السطور في الأسبوع السادس للأزمة هما: أولاً، أن القيمة الاستراتيجية «لاسرائيل» في تأمين المصالح الغربية النفطية بدت «معدومة»، وتبدد وهم كبير أوحت به دراسات صهيونية أمريكية. وثانياً أن «اسرائيل»، على العكس من ذلك، مثلت عبئاً ثقيلاً على الولايات المتحدة أثناء الأزمة، عملت واشنطن على ضبطه كي لا يخلّ بإدارتها للأزمة، وسط مشاغل أمريكية كثيرة وشواغل. وكانت هاتان الحقيقتان وراء حرص الادارة الأمريكية على إرجاء زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي التي كانت مقررة في الأسبوع الأول للأزمة، «كي لا يبدو لأحد أن ما تعتزم واشنطن القيام به في الخليج هو نتاج مؤامرة تمّت حياكة خيوطها مع الاسرائيليين». كما نقلت جريدة معاريف عن زعيم يهودي أمريكي في حديث له مع أبا إيبان(7)، وقد لاحظ القادة الصهاينة، بأسى، حساسية الادارة الأمريكية البالغة من التعامل معهم، وتجنّب الرئيس الأمريكي بوش التشاور مع إسحاق شامير حول الأزمة في وقت كان يتشاور فيه مع قيادات دول كثيرة أخرى في المنطقة العربية. وبدا أن العبء المعنوي للكيان الصهيوني على الولايات المتحدة أثقل بكثير مما كان متصوراً، حيث كشفت الأزمة أن السياسة الأمريكية في تعطيل تطبيق الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للقدس والأراضي العربية والفلسطينية على مدى ثلاثة وعشرين عاماً منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أصابت النظام الدولي بخلل في الصميم، وأظهرت أنه يعتمد مقياسين، ومن ثم زعزعت الثقة في قدرته على تحقيق الأمن الجماعي لبعض أطرافه.

٢ ـ تجلت هاتان الحقيقتان الاستراتيجيتان بصورة أوضح أثناء أسابيع الحرب الستة. وكان على الادارة الأمريكية، كي تحول دون أي تصرّف يقوم به الكيان الصهيوني من ذاته خارج ما رسمته هي له، أن ترسل مبعوثاً عالياً منها هو لورنس ايغلبرغر ليضبط الأمور فيه. وقد تساءل الاستراتيجيون الاسرائيليون «كيف تبدو الاستراتيجية الاسرائيلية بعد الحرب؟»، وتوقّع بعضهم «أن اسرائيل لن تفلح في اقناع أمريكا بأنها ما زالت ذخراً استراتيجياً لها». وكان مما كتبه دان ترغليت حول هذا الموضوع قوله «كانت أهمية اسرائيل الاستراتيجية منذ حرب ١٩٦٧ وحتى الحرب اللبنانية تشكّل حجر الزاوية في علاقة اسرائيل بالولايات المتحدة. وقد تراوحت هذه الأهمية منذ ذلك الحين بين مدّ وجزر حتى تمّت بلورتها في مذكرة التفاهم الشهيرة بين الدولتين التي صمد فحواها أمام جميع الأزمات التي انتابت العلاقات الأمريكية الاسرائيلية. ولقد أصبحت أهمية اسرائيل الاستراتيجية في الآونة الحالية في حاجة إلى دراسة من جديد في أعقاب ما طلبته من الولايات المتحدة من تعويضات، وما صرح به رئيس الحكومة من أن الجيش الأمريكي يفصل بين الجيش العراقي والاسرائيلي تعبيراً عن الركون إلى الحليفة الكبرى وخفض الرأس لها. وستجد اسرائيل نفسها حال انتهاء الحرب أمام حقيقتين: الأولى أنها لم تسهم في حرب الخليج بقوتها العسكرية، والأخرى أن وجودها على هامش الحرب شكّل عبئاً على الولايات المتحدة»(8). وتوقّع الكاتب الاسرائيلي «أن يصبح دمج اسرائيل في النظام الاقليمي الجديد في الشرق الأوسط أكثر تعقيداً مما كان عليه في السابق ويتطلب تفكيرا استراتيجياً عميقاً».

٣ ـ حقيقتان استراتيجيتان أخريان كشفت عنهما حرب الخليج تتعلقان بالكيان الصهيوني،

---

(7) جريدة معاريف، ١٩٩٠/٨/١٠.

(8) هآرتس، ١٩٩١/١/٢٣.

فضلاً عن سابقتيها. الحقيقة الأولى، هي أن هذا الكيان الصهيوني قابل للإصابة في أعماقه بضربات موجعة تهزّه هزّاً، فهو لا ينفرد بالقدرة على أن تطول ضرباته الأعماق العربية، لأن هناك قدرة عربية يمكن أن تطول ضرباتها أعماقه، وهذه القدرة في تنامٍ مستمر، ولا يعني كونه نجا منها على مدى أربعة عقود، كما لا يعني كون اصابته هذه المرة جاءت محدودة، أنه يمكن أن ينجو في مرة قادمة إذا استمر في نهجه العدواني. وقد أكدت هذه الحقيقة ما أثبتته الانتفاضة قبل ذلك من امكانية التصدّي للآلة العسكرية لهذا الكيان، وكذلك ما أثبتته العمليات الفدائية على خطوط التماس وبخاصة في جنوب لبنان. الحقيقة الأخرى، هي أن الصورة التي يرسمها هذا الكيان الصهيوني لقوّته مبالغ فيها، وهناك فارق ليس بالقليل بينها وبين واقعها القائم. وقد ظهر أثناء الحرب وجود ضعف واضح في العناصر المكوّنة لهذه القوة، تحدثت عنه صحيفة بوست قائلة: «... أمكن اكتشاف هذا الضعف في أربعة مجالات هي الاستخبارات، والجبهة الداخلية، والعلاقات مع الولايات المتحدة، والردع الاسرائيلي... فمع أول هجوم صاروخي عراقي أبدى الاسرائيليون وهناً وأدركوا أنهم يواجهون نوعاً جديداً من الحروب حيث أصبحت الجبهة الاسرائيلية الداخلية خط المواجهة الرئيسي. ورغم قلة الخسائر المادية والبشرية، إلا أن الاسرائيليين لم يواجهوا الوضع الناشيء على وجه حسن، حيث أشار استطلاع إلى رغبة ٤٤ بالمئة من سكان تل أبيب مغادرتها. والأكثر إذهالاً هو فشل جهاز الاستخبارات الاسرائيلي في تحليل التهديدات العراقية وتقدير النيّات الاسرائيلية، وفي مجال جمع المعلومات الاستخبارية. وأجبر هذا الافتقار إلى المعلومات الدقيقة اسرائيل على التخلي عن خياراتها العسكرية، وربطها بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية فأثبتت مرة أخرى أنها لا تستطيع اتّخاذ قرارات مستقلة. ونتيجة لذلك كله تضررت قدرة الردع الاسرائيلي بشدة، علماً بأن استراتيجية اسرائيل منذ تأسيسها اعتمدت على الافتراض القائل ان تفوق الأسلحة والتقانة التي تستخدمها مقرونة بتفوق طاقتها البشرية سيكون رادعاً جيداً للعدو. وقد جاءت الهجمات الصاروخية العراقية لتثبت فشل الردع الاسرائيلي»[٩].

٤ ـ كما كشفت الأزمة والحرب حقيقتين استراتيجيتين أخريين تتعلقان بالطرف العربي في الصراع العربي ـ الصهيوني، وتتضمنان من ثم تأثيراً مباشراً على الكيان الصهيوني.

الحقيقة الأولى، هي الحاجة إلى وجود نظام في المنطقة، نابع منها. فافتقاد هذا النظام لم يكن في صالح استقرار النظام الدولي. ووجوده هو الكفيل بتأمين استقرار دائرة الحضارة العربية ـ الاسلامية، وحماية مصالحها المشتركة مع كل الأطراف الدولية، وضمان تدفّق النفط منها باعتباره سلعة استراتيجية. الأمر الذي يؤكد وقوع السياسة الأمريكية في عدد من الأخطاء الفادحة حين استهدفت إنهاء دور مصر في دائرتها، وعملت على عزلها، وحاولت فرض نظام إقليمي تكون لاسرائيل فيه اليد العليا، وتابعت تبني الاستراتيجية البريطانية التي اصطنعت تناقضاً بين الأقطار العربية وشقيقاتها في العالم الاسلامي.

الحقيقة الأخرى، هي وجود صحوة في أوساط الدائرة العربية ـ الاسلامية جرى التعبير عنها بصورة مختلفة. فالانتفاضة الفلسطينية استمرت وتصاعدت مؤكدة أن الجذوة التي أشعلت نورها منذ أكثر من ثلاث سنوات، وقدرتها على الإنارة، في تزايد. والتحركات

---

(٩) صحيفة بوست، ١٩٩١/٢/١٢.

الشعبية هنا وهناك في البلدان العربية والاسلامية تعبّر بقوة عن روح الانتفاض، ولا تزيدها النكسات إلا تصميماً واصراراً، وقد حفلت فترة الأزمة والحرب بصور منها.

تأكدت هاتان الحقيقتان للغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبح لا بد من أخذهما بعين الاعتبار في التعامل الغربي مع المنطقة وقضاياها وفي مقدمتها قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني. وقد وضح هذا الأمر في التحركات الغربية والأمريكية، بخاصة في أعقاب الحرب، وإن جاء محدوداً للغاية ومخيباً لآمال من تمنوا أن يكون الغرب قد استوعب، عبر الأزمة والحرب، دروسها، ومع ذلك فهو يشير إلى تحوّل محدود قابل لأن ينمو مع زيادة فاعلية المنطقة.

خامساً: التوجهات الاسرائيلية في مرحلة ما بعد حرب الخليج

١ ـ السؤال الذي يبرز أمامنا في ضوء ما سبق هو «هل طرأ تغيّر على التوجهات الاسرائيلية بفعل تكشّف هذه الحقائق الاستراتيجية؟ وهل من المتوقع أن يطرأ مثل هذا التغير في مدى قريب؟».

لقد حفل الأسبوعان الأولان في مرحلة ما بعد حرب الخليج بأحداث كثيرة تشير إلى أن التوجهات الاسرائيلية لم يطرأ عليها أيّ تغير، بل قوي نزوعها إلى التشدد المتزايد، الأمر الذي جعل الممارسات الاسرائيلية تستمر كما كانت على مختلف الصعد، بحدّة أقوى. فالإرهاب الاسرائيلي الرسمي وغير الرسمي لشعب فلسطين العربي استمر، وبلغ به الأمر أن يتابع فرض حظر التجول العام الذي بدأه إثر تفجّر حرب الخليج، وإطلاق الرصاص على المنتفضين استمر، وكذلك القصف الجوي لقواعد فلسطينية في جنوب لبنان. والحكومة الاسرائيلية استقبلت جيمس بيكر ببيان أصدرته تؤكد فيه أنها ترفض ما تسميه «تنازلات اقليمية»، واستقبلته أيضاً بمجموعة تصرفات متغطرسة، وضمّنت برنامج زيارته رحلة بالطائرة المروحية فوق جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لتقنعه بمطالبها الأمنية، وزيارة إلى مستوطنة للمهجرين السوفيات ترمز إلى عزمها على المضي قدماً في تهجير اليهود من أوطانهم ضمن حملة استعمارية استيطانية جديدة تستهدف المنطقة العربية. والقيادات الصهيونية تابعت تصريحاتها عن السلام بالمفهوم الصهيوني وطرحها الأفكار القديمة إياها التي لا تستأهل تبديد المداد الذي سيصرف في مجرد تسجيلها كتابة.

إن حقيقة نزوع التوجهات الاسرائيلية في مرحلة ما بعد حرب الخليج إلى التشدد المتزايد، لا ينبغي أن تمثّل مفاجأة لنا، بل هي تعبير صادق عن طبيعة القاعدة الاستعمارية الاستيطانية عموماً. وقد أوضح كاتب هذه السطور في كتابه ماذا بعد حرب رمضان ان هذه الطبيعة لا تعرف إلا العدوان، وهي تجعل القاعدة الاستعمارية الاستيطانية عاجزة عن مواجهة الحقائق عقلانياً، فتعمد إلى مواجهتها بالقوة الغاشمة، وتجعل مراهنتها على إحراج موطنها الاستعماري الذي أوجدها كي يحميها من آثار ذلك. وتشير جميع تجارب الاستعمار الاستيطاني التي عرفها عالمنا إلى أن اخراجهم من الأراضي التي يحتلونها تمت قسراً وبالفرض،

بعد أن وصل المستعمر الذي كان يحميها إلى اقتناعه بذلك. وقد يتضمن الأمر أحياناً تفجّر صراع محدود بين القوة المستعمرة وقاعدتها الاستعمارية، تكون الغلبة فيه طبعاً للقوة المستعمِرة، كما حدث بين ديغول والمستعمرين المستوطنين الفرنسيين في الجزائر، الذين دعموه أول الأمر آملين أن ينجح في قمع ثورة الجزائريين ثم ناصبوه العداء حين توجه إلى انهاء الاستعمار الفرنسي للجزائر والتفاهم مع الثوار في بداية الستينيات.

٢ ـ سؤال آخر يبرز أمامنا هنا عند هذا الحد هو: «هل وصل الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، في ضوء الحقائق الاستراتيجية التي كشفت عنها الأزمة والحرب، إلى اقتناع بأن الوقت حان ليفرضوا على الكيان الصهيوني الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧؟».

لقد حفل الأسبوعان الأولان في مرحلة ما بعد حرب الخليج بما يجعلنا نُجيب عن هذا السؤال بالنفي. فما طرحه الرئيس بوش في خطابه إلى الأمة هو تكرار للموقف الأمريكي قبل الأزمة والحرب، سواء في الحديث عن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، أو في الحديث عن «مبادلة الأرض بالسلام» التي تضمنتها من قبل مبادرة سلفه الرئيس ريغان يوم ١٩٨٢/٩/١ إثر الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ومعركة بيروت الكبرى. والإشارة الجديدة إلى أن الأمن لا يتحقق عن طريق الجغرافيا فحسب، لا تكفي للدلالة على وجود تحول في هذا الموقف الأمريكي، الذي مكّن الكيان الصهيوني من الاستمرار في احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية منذ ١٩٦٧، واحتلال أراض عربية أخرى في جنوب لبنان. وقد جاء حديث الرئيس بوش لأربعة صحفيين عرب في معرض اجابته عن أسئلتهم يوم ١٩٩١/٣/١٠ بعد إلقائه ذلك الخطاب ليؤكد، من دون لبس، أن الولايات المتحدة تستخدم في قضية فلسطين مقياساً آخر غير ذلك الذي استخدمته مع العراق، وأن الإدارة الأمريكية لم تصل بعد إلى الاقتناع بفرض الانسحاب على الكيان الصهيوني، ومن ثم لم تحزم إرادتها. وهكذا تحدّث الرئيس بوش عن رغبة بلاده أن تكون «قوة محركة للسلام» وأن «الأمر يتطلب توفيقاً بين الطرفين» و«نحن مرنون تماماً في ما يتصل بأسلوب الحل» و«قرارات الأمم المتحدة يخضع تفسيرها لمشكلات عديدة» و«موقفنا نحن لا نحبذ الدولة الفلسطينية» و«دور منظمة التحرير قد تقلص في نظري في الوقت الحالي على الأقل»... ولو ان الاقتناع حدث، والإرادة حُسمت، لسمعنا لغة أخرى، ولرأينا إجراءات تتخذ لفرض الشرعية الدولية و«تحرير» الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة من دون تأخير.

سادساً: رؤية مستقبلية

الآن، وقد تعرّفنا إلى المناخ المحيط اليوم بالصراع العربي ـ الصهيوني وقضية فلسطين، وإلى توجّه طرفي الصراع، وإلى جذوره التاريخية، نصل إلى الحديث عن المستقبل ونبلور رؤيتنا المستقبلية للصراع والقضية بعد اندلاع حرب الخليج.

١ ـ نستذكر في بداية هذا الحديث أن الرؤية المستقبلية وفق منهجنا في دراسة المستقبل تأخذ في اعتبارها عنصر الحلم الذي يتضمن أهدافاً تسعى الأمة إلى تحقيقها، وعنصر ارادة

الفعل عند الانسان الذي يشاء الله، الفعّال لما يريد، أن يزوده بها. ونستذكر أيضاً أن أهداف أمتنا التي بلورها نضالها المتصل في تاريخها الحديث تشمل التحرر من الاستعمار بأشكاله، الاستيطاني منه بخاصة، والوحدة والكفاية والعدل وسيادة الشورى والديمقراطية وحمل الرسالة الحضارية للدائرة العربية ـ الاسلامية إلى العالم، في تفاعلات مع حضارات العالم الأخرى، لحماية أمن الأرض وسيادة العدل والسلام والرخاء، بعد معالجة أزمة القيم التي تفعل فعلها في حياتنا المعاصرة.

إن أمتنا تريد تحرير أراضيها الفلسطينية والعربية التي لا تزال تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، وتريد إيجاد حل عادل لقضية فلسطين يلبّي حقوق شعب فلسطين العربي الوطنية ومصالح الوطن العربي كله ودائرة الحضارة العربية ـ الإسلامية والمؤمنين كافة. وقد تأكد أثناء أزمة الخليج أن الوصول إلى ذلك يتطلّب أن نصل، نحن العرب، بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير استراتيجيتها في المنطقة القائمة على اعتماد «اسرائيل» قاعدة لها فيها، وتمكين هذه القاعدة من التحكم. كما يتطلب أن نتعاون نحن العرب مع أطراف دولية أخرى لمعالجة الخلل القائم في النظام الدولي، بجعله نظاماً يقوم على العدل وليس على القوة الغاشمة، وتحكمه القيم العليا.

إن رسوخ هذه الحقائق الاستراتيجية في ذهن الغرب بعامة، والولايات المتحدة بخاصة، من خلال ما سبّبته الحرب من معاناة، يشير إلى وجود فرصة حقيقية للوصول بالولايات المتحدة إلى تغيير استراتيجيتها في المنطقة، بحيث تقوم هذه الاستراتيجية على التعامل مع الدائرة العربية ـ الاسلامية بنديّة واحترام. وسيعني ذلك أن تلتزم بتطبيق الشرعية الدولية في الصراع العربي ـ الصهيوني وقضية فلسطين، وتكفّ عن اعتماد القاعدة الصهيونية الاستيطانية للتحكم في المنطقة، وتغير من أساليبها الدبلوماسية التي أسهمت بنصيب وافر في الوصول بأزمة الخليج إلى اندلاع الحرب المدمرة. كما يشير رسوخ هذه الحقائق إلى وجود فرصة حقيقية أمام الأسرة الدولية لإقامة نظام دولي عادل، تحكمه القيم العليا. ومعلوم أن الحروب تنتهي دوماً بفتح الباب أمام التغيير وإصلاح الخلل الذي كان سبباً في اندلاعها.

٢ ـ السؤال الذي يبرز بإلحاح عند هذا الحد من الحديث هو:

إذا كانت الفرصة فعلاً سانحة لتحقيق هذين الأمرين، فكيف يمكننا، كعرب، أن نعمل، وقد عشنا صراعاً محتدماً، اقتتالاً عربياً، وحرباً دارت على أرضنا، وجاءت معها بالخراب والتدمير، والنظام العربي يبدو متصدّعاً مشلولاً؟

مطلوب، بداية، من كل الأطراف في الدائرة العربية بخاصة، وفي الدائرة العربية ـ الاسلامية بعامة، أن لا تنسى لحظةً انتماءها، وتفرّق بين صراع الإخوة واقتتالهم والصراع مع العدو المتربص بالإخوة جميعاً، المستهدف الأمة والوطن. وأن تتذكر هذا الانتماء حتى وهي تتقاتل كي تصدر في أفعالها منه، ويرسم كل منها لنفسه خطوطاً حمراً لا يتجاوزها.

مطلوب من ثم أن تتجه هذه الأطراف جميعها إلى تضميد الجروح الغائرة، ومباشرة

الحوار على صعيد عربي بينها، ومن ثم على صعيد دولي بينها مجتمعة وأطراف دولية أخرى.

مطلوب أن يبلور الحوار على الصعيد العربي خطوط نظام عربي متماسك يرسي العلاقات بين البلدان العربية على أساس متين، ويوفر متطلبات الأمن العربي، وينظّم العلاقة بينه وبين دول الجوار في دائرة الحضارة العربية ـ الاسلامية، وفق متطلبات الانتماء الواحد إلى هذه الدائرة، ويتصوّر ما ينبغي أن تكون عليه صلاته الخارجية مع القوى الدولية الأخرى.

مطلوب أن يتحرك هذا النظام العربي المتماسك تجاه الغرب بعامة والولايات المتحدة بخاصة، للوصول بهما إلى بدء صفحة جديدة مع الدائرة العربية ـ الإسلامية والتخلي عن اعتماد القاعدة الصهيونية، للتحكم والتعاون بندّية لتلبية المصالح المشتركة على أساس من العدل. كما يتحرك أيضاً مع الأطراف الدولية الأخرى لإقامة علاقات التعاون والصداقة.

مطلوب أن يحرص التحرك العربي على اعتماد أسلوب يحفظ حقوقنا ويحول دون وقوعنا في الأسلوب الذي اعتمده الغرب معنا منذ عام ١٩٦٧ في أمور الصراع العربي ـ الصهيوني وقضية فلسطين. وهذا يعني أن نحصر أوراقنا العربية، ونحسن توظيفها واستخدامها عند اختيار الوقت المناسب للتفاوض، لا أن نغفل ذلك كله ونرضخ لمطلب أمريكي إثر مطلب، بالتنازل عن حقوقنا دون أي مقابل، بينما عدوّنا الصهيوني مستمر في عدوانه، منكر حقوقنا، مجاهر بأهدافه التوسعية.

٣ ـ واضح أن هذا «المطلوب» وثيق الصلة بعنصري الحلم وإرادة الفعل في الرؤية المستقبلية. والسؤال الذي يواجه دارس المستقبل، وهو ينظر في احتمال تحقيقه، هو:

هل المناخ السائد في الدائرة العربية ـ الإسلامية صالح للتحرك فيها لتحقيقه؟ وهل اتجاه مسار الأحداث موافق هذا التحرك؟

إن المناخ السائد في الدائرة العربية ـ الاسلامية مشبع بروح الانتفاض، تتجلى فيه ظاهرة بداية صحوة في مواجهة الغزوة الصهيونية. والصحوة كما يعرّفها مؤرخ الأفكار «هي حالة تجد الأمة فيها نفسها وقد وعت ذاتها وعرفت عدوّها بجوانب قوته وضعفه، ووطنت نفسها على مواجهته، واثقة من قدرتها على الانتصار عليه في صراع النفس الطويل». وقد بدأت هذه الظاهرة في التكوّن منذ حرب ١٩٦٧ كاستجابة لتحدي هذه الحرب، وجاءت حرب رمضان (تشرين الأول/ أكتوبر) ١٩٧٣ مقترنة باستمرار المقاومة الفلسطينية لتزودها بقوة، ثم بدت واضحة في أعقاب حرب ١٩٨٢ في لبنان منذ الغزو الاسرائيلي له، وأصبحت تتألق في سماء المنطقة بفعل الانتفاضة الفلسطينية منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وتفاعلت في تكوين هذه الظاهرة عوامل إدراك الهوية بعناصرها الثلاثة: العقيدة واللسان والتاريخ، وتراكم الخبرة، وتوافر حد أدنى من العمق. وهكذا بدراسات الأحداث في اتجاه موافق لتحرك ايجابي وسط هذا المناخ المناسب.

أمر آخر يقف أمامه دارس المستقبل، مقترن بالمناخ السائد ومسار الأحداث وهذه الظاهرة، وهو أن معرفتنا للغرب على حقيقته، بجوانب قوته وضعفه في نمو مستمر. وقد أدى

ذلك إلى تبدد أوهام كثيرة حول صورته التي كانت في أذهان الكثيرين منا. فالانتفاضة بعد المقاومة في جنوب لبنان أثبتت أنه يمكن الوقوف أمام الآلة الاسرائيلية العسكرية التي جرى تصويرها على أنها لا تهزم، والتحرك السياسي الأمريكي السابق لبلوغ تسوية، أوضح أنه ليس إلا دعوة لسراب بقيعة، يحسبه الظمآن ماءً. والحديث الغربي بعامة عن حقوق الانسان والشرعية الدولية له معياران، والمعيار الذي يستخدم معنا يؤدي في حقيقة الأمر إلى انتهاك حقوق الانسان وسيادة شريعة الغاب. وهذا الأمر بمجمله يجعل الحافز على التحرك في الدائرة العربية ـ الاسلامية قوياً جداً لتحقيق المطلوب، واهتبال الفرصة السانحة لإيجاد حل عادل لقضية فلسطين وإقامة نظام عربي متماسك، وتحقيق الترابط في الدائرة الحضارية العربية ـ الاسلامية والإسهام في اصلاح الخلل في النظام الدولي القائم ومعالجة أزمة القيم التي تفعل فعلها في حضارة الغرب.

سيكون، إذن، على «الصحوة» أن تتابع السير في طريق تحقيق أهداف الأمة. وأن تواجه، بخاصة، عدوانية الكيان الصهيوني بإفقاده أمنه وزعزعته اقتصادياً وخلخلته اجتماعياً ومحاصرته سياسياً، والوصول بالمستعمر الأصلي، الذي أوجده كقاعدة استعمار استيطاني له، إلى تغيير استراتيجيته في المنطقة العربية ـ الاسلامية إذا أراد لمصالحه المشروعة أن تُحترم.

- ٩ -

الحرب والدرس: الوعي العربي لأزمة الخليج في المغرب

سعيد بنسعيد العلوي (*)

- ١ -

لا غرو أن ما جرى في الوطن العربي في الشهور الأخيرة، بل وما لا يزال يحدث فيه حتى اليوم، من أحداث مهولة متلاحقة نحياها بجماع وجداننا وكامل أعصابنا وعقولنا، يدفع إلى سطح الشعور العربي بذكريات أحداث رهيبة سابقة، ما فتىء الوطن العربي يحياها منذ النصف الأول من القرن الماضي. ثم لا شك أن ما شهده الخليج العربي، والعراق خصوصاً، إن هو إلا حلقة من سلسلة طويلة من الحلقات المتصلة. وأدعوكم إلى أن تستعيدوا معي جملة التواريخ البارزة التالية التي تنطق بذاتها ويحمل كل واحد منها، بمفرده، من الدلالات والعِبر ما يغني عن مزيد ايضاح وتفصيل.

١٩٤٨ : قيام اسرائيل «دولة» مزروعة في قلب الوطن العربي خاتمة لسلسلة من الدسائس والمكائد والحروب الباطنية.

١٩٥٦ : الهجوم الثلاثي (الاسرائيلي ـ الفرنسي ـ البريطاني) على مصر، عقب اعلانها تأميم قناة السويس، وإعلان السيادة الوطنية على المصالح الحيوية لمصر.

١٩٥٨ : اشتعال لظى الحرب التحريرية في الجزائر وبلوغها قمة استعارها من جانب أول، وبلوغ الهجمة الاستعمارية الفرنسية مداها الأقصى، من جهة ثانية، في حادث إلقاء القنبلة التجريبية الذرية على الصحراء الجزائرية في فعل استعماري يهدف إلى عمل مزدوج: ردع المقاومة الشعبية في الجزائر، ومحاولة القول بـ «فرنسية» الجزائر مرة أخرى وأخيرة.

١٩٦٧ : الهجوم الاسرائيلي على كل من مصر وسوريا والأردن واحتلال سيناء والضفة

(*) أستاذ الفلسفة والاجتماع في جامعة محمد الخامس، الرباط ـ المغرب.

الغربية وقطاع غزة والجولان، اضافة إلى ما كان يدعى (حسب قرار الأمم المتحدة رقم ١٠١ ـ تقسيم فلسطين) القسم العربي من القدس.

١٩٦٩: حرق المسجد الأقصى (ومن ثم المجاهرة بالعدوان على المقدسات الدينية الاسلامية والمسيحية على السواء ـ ورفع شعار «القدس عاصمة اسرائيل»).

١٩٧٣: احتلال المزيد من الأراضي العربية وإعلان المزيد من التحدي لقرارات الأمم المتحدة.

١٩٧٥: اشعال فتيل الحرب الطائفية المدمرة في لبنان، ومن ثم القضاء على ما يمثله لبنان من رمز وأمل معاً: رمز دولة التعايش بين الديانات والشعوب المنضوية معاً تحت راية وطن ودولة حديثة واحدة، والأمل في بناء دولة ومجتمع عربيين على قدر عالٍ من مقومات الحداثة والديمقراطية. وعوضاً عن هذا كله تحوّل الأرض الطيبة إلى مجال للتناحر والاقتتال اللبناني ـ اللبناني من جهة أولى، وإلى فضاء المزيد من التناحر والعداء العربي ـ العربي من خلال لعبة المناصرة والمهاجمة معاً.

١٩٨١: ضرب المفاعل الذري في العراق (مفاعل تمّوز: المفاعل الذري العربي الأول) وبالتالي إجهاض محاولة التقدم التقاني العربي، وزجر العمل العربي في اقتحام مجال من القوة العلمية لا يراد له ولوجه للأسباب المعلومة.

١٩٨٢: احتلال بيروت، مذابح صبرا وشاتيلا، قصف القوات الأمريكية البحرية لمدينة بيروت في عملية «الحصار».

١٩٨٦: قصف ليبيا وضرب مقر سكن رئيس الدولة الليبية ذاته.

١٩٨٨: اغتيال «أبو جهاد» في تونس.

ـ ٢ ـ

إن الأحداث والتواريخ المذكورة أعلاه بعض من كل بطبيعة الأمر، إذ ينبغي أن تضاف إليها سلسلة أخرى من الأحداث الأقل بروزاً وهولاً، ولكنها كانت تستهدف، جميعاً، تصفية المقاومة الفلسطينية وإذلال الإنسان العربي بأنواع شتى من الإذلال والإهانة. ولكن متى استقرأ المطالع هذه التواريخ، ومتى «قرأ» كيفيات وأشكال ظهورها على سطح الوعي العربي فإنه لا يملك إلا أن يحكم بوجود «ثابت» في هذه الحروب كلها، تلك التي كان الوطن العربي مسرحاً لها. وهذا «الثابت» البنيوي في عمل القوى الغربية له وجهان، ولكن الهدف المرام في الوجهين واحد جليّ، فهو لا يخفى على فطنة الإنسان العربي البسيط، فضلاً عن إدراك وتحليل الاخصائي الاقتصادي أو المحلل السياسي الخبير.

١ ـ التحكم في الثروات النفطية ومشتقاتها في الوطن العربي: بحسبانها مواد أولية حيوية

بالنسبة إلى الغرب الأوروبي والأمريكي، مصدر طاقة ضرورية له في صناعته وتنقّله وسبل عيشه.

٢ ـ صنع اسرائيل وإعطاؤها وظيفة معلومة سياسياً وايديولوجياً معاً، يكون له إصابة هدفين اثنين متضافرين. فأما الهدف الأول منها فهو حماية الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية وخلق سبل استمرار السيطرة عليها. وأما الهدف الثاني، المكمل للهدف الأول، فهو إبقاء حال من الورم الدائم والعمل على أن تبقى المنطقة العربية برمّتها «منطقة يكتنفها الإبهام»، كما يقول أحد المؤرخين السياسيين.

ـ ٣ ـ

ولو أنّا نظرنا بعد ذلك في منطقة الشرق العربي (ولا أقول «المشرق العربي»، حتى لا أساهم في إحداث ارتباك في الفهم) من الجهة الجغرافيّة والسياسيّة، لوجدنا أنه ليس في المنطقة سوى قوتين عربيتين كبيرتين هما مصر والعراق.

ـ فأما مصر، فقد تمّ عزلها عن الوطن العربي سنوات عدة بواسطة «كامب ديفيد»، فكان أن امتدت اليد الآثمة إلى القلب من الوطن العربي ومن السلسلة إلى أقوى حلقاتها، بالنظر إلى امكانات مصر الهائلة: بشرياً، وعلمياً، وتاريخياً، فضلاً عما تمثّله في الوجدان العربي كله.

ـ وأما العراق فقد كان الأسلوب المختار فيه، أسلوب الإضعاف السياسي والانهاك الاقتصادي، مغايراً، ولعل المرء يكفيه أن يستحضر وقائع مهولة ثلاثاً لكل منها دلالته الرمزية القوية والواضحة: تفجير الحرب داخلياً، (مسألة الأكراد)، تفجير الحرب خارجياً (الحرب العراقية ـ الايرانية)، وضرب مُفاعل تمّوز. وهدف الانهاك الاقتصادي و «التحجيم التقاني» (إذا صحت هذه العبارة) جليّ بيّن في الأمرين الأخيرين (وسنعود إليهما). وطبيعي ان ما حدث في الأشهر الأخيرة الماضية ـ بل وما لا يزال يحدث اليوم: في النصف الثاني من شهر نيسان/ ابريل ـ جملة أدلة ومعانٍ في عمل الاذلال السياسي. ولعلنا نكتفي باستعادة الأمثلة والشواهد التالية:

أ ـ كانت مشاريع قرارات إدانة اسرائيل، كلها، تصطدم بالفيتو الصارم والقوي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية خاصة. حدث هذا في تواريخ الهجمات الوحشية الأكثر إثارة وإيلاماً للضمير البشري وللمجتمع الدولي: في حرق المسجد الأقصى واحتلال القدس الشرقية، وفي مجازر «صبرا وشاتيلا»، وفي كل الفظائع المهولة التي يندى لها جبين البشرية خجلاً (وربما يستثنى من ذلك القرار الذي يقضي بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية). وظلت قرارات الأمم المتحدة كلها حبراً على ورق بموجب ذلك الفيتو، ولم يكن إلى تطبيقها من سبيل، بما في ذلك القراران: ٢٤٢، ٣٣٨. وأما قرارات إدانة العراق فقد كان الشأن فيها مختلفاً: فهل عرفت الأمم المتحدة، في تاريخها كله، قراراً سارع «المجتمع الدولي» إلى تطبيقه بأكثر مما حدث بالنسبة إلى القرار رقم ٦٧٨؟ وهل يخفى أن هذا القرار

الـذي أريد لـه أن يظهـر في صورة «الحـل الأخير» مـوجود ضمنيـاً في أول قرار اتخـذ في حق العراق (القرار رقم ٦٦٠) ثم في القرارات الأخرى اللاحقة عليه؟[١].

ب ـ ومع التسليم بمنطق قرار الإدانة رقم ٦٧٨ (اللجوء إلى استعمال كـل الوسـائل من أجل استعادة الكويت شرعيتها. . .) فإن عين الملاحظ لا تخطىء أموراً ثلاثة صريحة:

ـ **أولهـا** مغزى اعتبـار تاريـخ محدد (هـو ١٥ كانـون الثاني/ ينـاير) أجـلاً أقصى لقبول القرار، ثم تجنيد الرأي العام الدولي من أجل قبول زعامة الولايات المتحدة الأمريكية لتـطبيق القرار وتحريـك عجلة الأحداث عـلى نحو لم يـترك للدولة المعنيـة بالأمـر فرصـة الإقدام عـلى «انسحاب مشرّف» بالفعل.

ـ **ثانيها**: السرعة التي تمّ بها تنفيذ القرار: والمحللون الغربيون أجمعـوا على القـول إن الحصـار الاقتصادي لم يعطِ الفـرصة الكـافية لـلإتيان بثمـرته تجنّباً للدمـار وإزهـاق الأرواح العديدة، فضـلاً عن الخراب الاقتصـادي لكل من العـراق والكويت معـاً. وهؤلاء المحللون أنفسهم أجمعوا، أو كادوا يجمعون، في وقت من الأوقات على أن الأمور كـانت تسير في اتجـاه يفوق بكثير ما كان مراداً من القرار ٦٧٨[٢]. ثم إن واقع ما حـدث في العراق هـو أن الحرب عـرفت ما عـرفته من الضراوة والشراسـة: من جهة التقـانة العسكـرية الهـائلة المسخّرة ضـد العـراق، ومن جهة كميـة القنابـل والقصف والقتل، ومن جهـة المبالغـة في ضرب الأهداف المدنية والعمرانية. . .

ـ **وثالثها** هو اللغة التي كـان المتحدثـون الغربيـون يلجأون إليهـا في خطابـاتهم: فتارة يكون الحديث عن «مهمة إنسانية»، وأخرى يكـون الكلام عـلى «تطبيق الشرعيـة الدوليـة»، وثالثة يتحـدّث عن «إرادة الهيمنة» و«الروح الهتلرية» الجديدة.

ج ـ واليوم، وقد سلّم العراق بكل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة منذ الثـاني من آب/ اغسـطس ١٩٩٠، فإن عمـل «الإذلال السياسي» لا يـزال متصلاً مستمـراً، ولا يـزال البلد يعرف الاحتلال الغربي المتعدد الجنسيات، ويعيش المزيد من الاحتلال. وأيـاً ما كـانت فظاعة الأهوال التي يعيشها الإنسان الكردي في العـراق، ونحن نألم لهـا ونرتـاع من هول مـا نـرى ونسمع، ولـو أنا تحـدثنا عن «المسـألة الكـردية» (عـلى غـرار مـا يصنـع بعض المحللين الغربيين) فإننا نجد أن «أكراد العراق» لا يمثلون سوى ٢٠ بالمئة من مجموع الأكراد، في حـين أن أكثر من ٥٠ بالمئة من الأكراد موجودون في تركيا[٣]. والأزمة التي يعيشها الإنسـان الكردي

---

(١) لسنا من يقول هذا، ولكنه تقدير أحد أساتذة القانون الدولي المرموقين في فرنسا. انظر:

Monique Cendreau Chemilleir, «Que vienne enfin le règne de la loi internationale,» *Le Monde diplomatique* (janvier 1991), pp. 18-19.

(٢) ومرة ثانية نحيل إلى حكم محلل غربي. انظر افتتاحية جريدة لوموند اليومية:

Le Monde, 26/1991.

(٣) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٧٥ ـ ٨٥.

في العراق تعكس صعوبات الدولة والمجتمع في العراق، وتستدعي طرح تساؤلات حقيقية، ولكن الحقيقة فيها مخالفة لما تتحدث به الدول الغربية الموجودة اليوم فوق التراب العراقي. ولا يغرب عن فطنة المحلل الذكي أن الكردي العراقي هو أشبه ما يكون بكبش الفداء الذي يريده الغرب قرباناً لما يهدف إليه من تقسيم العراق وإضعافه اقتصادياً وإذلاله سياسياً.

نعم، إن العراق يعيش اليوم مشاكل سياسية لا سبيل إلى إنكارها، والتعايش بين الدولة والمجتمع يطرح أسئلة دقيقة محرجة فعلاً، ولكن ما يعيشه العراق اليوم ليس شذوذاً واستثناء: فمشاكل الأقليات العرقية لا تزال مطروحة في فرنسا، وبريطانيا، واسبانيا، وكندا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الاتحاد السوفياتي، ويوغوسلافيا، وفي مناطق شتى من العالم. . . وليس من باب الإنصاف أن يقال إن «أسلوب المعالجة» في البلدان «الأخرى» (أي في غير العراق) يكون مختلفاً أو إنه لا يدفع إلى حمل السلاح واللجوء إلى العنف الدامي عامة، فالشواهد من الأخبار تأتي مكذبة لهذا الزعم في كل يوم. وصحيح أيضاً، أن الاكتساح العراقي للكويت كان خطأً شنيعاً، بل وويلاً أصاب العراق والكويت معاً، ولكن علاج الداء كان، في أول العهد به، ممكناً في نطاق الأسرة العربية الكبيرة. ولكن «الإرادة الغربية» ذات نظر وحساب آخر مغاير، وهي صادرة عن منطق يجد تفسيره في «اتفاقات مالطة» وحدها، كما يجده في معنى «النظام الدولي الجديد».

ومن قرائن الأحداث الماضية بل المتصلة الجارية، يبدو أنه قد رسم للعرب دور لا سبيل لهم إلى الخروج عنه، ويبدو أنه قد ارتسم للإنسان العربي، في مخيلة المحلل الاقتصادي والسياسي الغربي، صورة ليس له أن يكون فيها مفارقاً لصورة الحارس الأمين والوديع على المصالح الحيوية الطاقيّة لأهل «النظام» وأصحابه. ومن قرائن الأحداث الماضية أيضاً، يبدو أن الحرب الأخيرة لن تكون «الأخيرة» فعلاً. وأنه لا شيء يمنع من احتمال ايقاد الحرب من جديد في مناطق أخرى من الوطن العربي.

هل في الإمكان تفادي كارثة أخرى، أو تفادي الكارثة كرّة أخرى؟ وهل في الامكان استخلاص الدرس والعبرة من الحرب البشعة المدمرة؟

- ٤ -

نتوخى الإجابة عن السؤالين المطروحين من خلال الوقوف وقفة تأمل ومراجعة عند الكيفيات التي ارتسم بها الوعي العربي لأزمة الخليج في المغرب. ونسلك هذه الطريق لاعتبارات شتى، منها: أن الوعي العروبي (في منطقة المغرب العربي عامة) كان موضع شك وتشكيك في الأدبيات السياسية الغربية عامة، وفي الخطاب الكولونيالي الفرنسي خاصة. ومنها، أن البعد الجغرافي للإنسان العربي في المغرب عن بؤرة الأحداث في الشرق العربي يكسب نظر هذا الإنسان نوعاً من «المصداقية» في القول ويجعل، من ثم، لقوله وموقفه دلالة يحكم بها للوعي العروبي عامة، أو يحكم عليه. ومنها، أخيراً، أن ورقة «مركز دراسات الوحدة العربية» المرفقة بالدعوة لحضور ندوة «أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي»

تـرغـب، بل تحبـذ، في إلحاح لـطيف، في إعداد ورقـة عمل «حـول موقف المغـرب من أزمة الخليج: الموقف الشعبي، موقف النخبة، الموقف الرسمي». والحق أن إلحاح «المركـز» نابـع من دقة تقديره للاعتبارين الأولين المذكورين أعلاه.

من الطبيعي أن المجال لا يتسـع للقول في الاعتبـار الأول، ويبدو لي أن القـول في قوة الوعي القومي العربي في المغرب بتشكيك، أو تحفّظ، قد أصبح اليوم منتهياً ومتجاوَزاً، حكم عليـه بالانتهـاء والتجاوز مسيرةُ التاريـخ المعاصر في المغـرب وعمل الـدولة والمجتمـع معاً في مقاومة محاولات النيل من عروبة الإنسان العربي في المغرب. وقد لا أكـون مغاليـاً في القول، ومسرفـاً فيه، إن أنـا قلت إن الوعي العـروبي في المغرب كـان يتفاعـل عكسـاً مـع محـاولات الاستعمار طمس ملامح الشخصية العربية أو تشويهها[4]. وقد يكفي الناقد المتردد أن يستعيـد مثال الجزائر وحدها: فالوطن العربي لم يعرف عملاً استعمارياً مشوِّهاً للهوية العربية، وسـاعياً إلى النيل منها، بكل سبيل، أكثر مما عرفه في الجـزائر. ولكن العـروبة ـ من حيث هي رابـطة لغوية ثقافية حضارية معاً ـ ظلت دائماً على يقظة في بلاد ابن باديس وإن كانت تثوي، أحيـاناً خلف مظاهر هينة سريعة الاختفاء. وإذن، فقد ظلت «الاستجابة» في منـطقة المغـرب كلها، لكل «المنبهات» التي كانت تمسّ «الشعور العربي» حاضرة وقوية. وكان في امكان البـاحـث أن يجد على قوة الوعي العربي ودقته أدلة وشواهد في التواريخ العربيـة المعاصرة التي صـدّرنا بهـا عرضنا هذا. لا بـل كـان في مكنة الباحث هذا أن يقيس المسألة كلها بالنـظر إلى مؤشر واحد دال، هو القضية الفلسطينية.

ومن الطبيعي كذلك، أنه ليس لنا، في هذه العجالة، أن نخـوض في قضايـا «الهويـة» و «الخصوصية»، ولا أن نعرض لمشكلات «الوطنية» و «القومية» وكيفيات تفاعلها وتداخلها، ولكن نوجز القول إن الانسان العربي بالمغرب ـ وإن كان يشعر بوجود فروق نوعية تفصل بينه وبـين الانسان العـربي في الشرق العربي بـالنظر إلى معـطيات محليـة ترجـع إلى التاريـخ وإلى الجغرافيا وإلى الانثولوجيـا. . . ـ، وإنّ الباحث، وإن كـان محقاً في الحـديث عن «ثوابت» في بناء الشخصية العربية في المغرب (الصلة العضويـة بين العـروبة والإسـلام)، إلا أن الإنسان العربي في المغرب (وهذا هو التعبير الأدق) ظل يشعر دائماً أن وجـوده، في الطرف الأقصى من الوطن العربي، لا يشغله عن الانتباه إلى ما يحدث في الطرف الأقصى الآخـر، وأن ما يحـدث «هناك» يصيب الوعي منه بهزة أو رجّة، وبالتالي فإن انفعـالاته وردود أفعـاله تـظل محكومـة، دوماً، بما تقضي بـه الثوابت الثـلاثة. وإذن، فـالشعور بـالوحـدة في العقيدة وفي المـذهب الفقهي المالكي، هو بنوع ما، قديم قدم الدولة في المغرب، واستقلالهـا عن الحكم الاسلامي المـركزي في المشرق العربي منذ أول حكم العباسيين. من «اللامركزية» تجاه دولة عربية افتراضية واحدة

(٤) من بين الدراسات العديدة التي توضح هذه الفكرة وتؤكدها نشير عـلى سبيل المثـال، لا الحصر، إلى الكتاب الجماعي: مصطفى الفيلالي [وآخرون]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(أو شعور بوجود الدولة المغربية العربية)، ويقظة مستمرة للشعور بالانتماء الواحد إلى هذه الدولة (أو بالأحرى «الأمة») الواحدة.

يبقى عليّ تنبيه واحد، أو احتياط منهجي واحد، يلزمني أن أعلنه فأقول: إنني أسلك في النظر إلى الاعتبار الثالث (سؤال ورقة «مركز دراسات الوحدة العربية») مسلكاً ما مغايراً لذاك الذي يسلكه المراقب السياسي أو المعلّق الصحافي، إذ يقوم بعمل الرصد والمواكبة: ففي المغرب أحزاب سياسية عديدة، وهيئات نقابية ومهنيّة، وجمعيات من أصناف شتى. . . وللأحزاب السياسية في المغرب جرائد ومنابر يومية وأسبوعية، تعلن فيها عن مواقفها من القضايا الوطنية والقومية العربية والدولية، ولكل منها رؤاها المتباينة، حسب تباين خطها الايديولوجي، والمختلفة، حسب مواقعها داخل السلطة أو خارجها.

وغداة الثاني من آب/ اغسطس، وفي مواكبة لتطور الأزمة، أصدرت الأحزاب المغربية عدداً من البيانات الصادرة عن اجتماعات القيادة حيناً، وعن تجمعات الأطر والقاعدة حيناً آخر. كما أن هذه الأحزاب عقدت لقاءات ونظّمت ندوات ومحاضرات ومهرجانات خطابية في موضوع الأزمة. وعن الحكومة صدرت بلاغات رسمية اختلفت فيها اللهجة وتغيّر المضمون بحسب تطور مراحل الأزمة. كما أن جلالة الملك قد أدلى بتصريحات صحافية، منذ أول الأزمة، وألقى خطباً ثلاثاً، مباشرة في الموضوع، بالإضافة إلى ما تحدّث به عن الأزمة في خطب رسمية وفي محافل استقبالات ملكية في مناسبات عدة. ولكني لا أسلك، مع ذلك، مسلك العرض الاحصائي الذي يعدد المواقف ويصنّفها (وذاك أمر سهل يسير)، فلا أستشهد بوثيقة منظمة، أو بيان حزب، أو حكومة، أو جهة من الجهات أياً كانت، بل إني أقلّص المعطيات تلك كلها وأصير بها إلى جملة ملاحظات أدوّنها في شكلها الخام التلقائي.

عاش المغرب أجواء أزمة الخليج فكان بأصوات شتّى، يفكر فيها أو يفكر بواسطتها ومن خلالها. والأزمة قد شغلته، ولكنها لم تشغله بحسبانها أزمة أو قضية ينظر إليها على غرار ما ينظر به إلى أزمات الدول المختلفة في افريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. . . لم تكن في ضمن «الأخبار الدولية» التي لا تعيرها أذناً صاغية سوى جمهرة من المختصين، ولم تكن في جملة الموضوعات التي تملأ «ثرثرة المثقفين» في المقاهي والأندية، بل وليست في عداد الموضوعات التي تعرض لها، في كيفية هامشية، خطب القادة السياسيين وتصريحاتهم. . . وإنما قضية الخليج قد شغلته بحسبانها قضيته، وقد أبدى أحد علماء الاجتماع المغاربة ملاحظة طريفة إذ قال إن «الراديو» قد سجّل انتصاراً ساحقاً على حساب «التلفزيون». كان الإنسان العربي في المغرب يفكّر في قضاياه القطرية المباشرة من خلال تفكيره في قضية الخليج: ولكن هذا التفكير لم يكن ليتم بدلالة الموافقة على خط الحكومة أو الاعتراض عليه، ولم يكن مقصوراً في حركيته على محور أحد حدّيه هو «الحكم» والآخر هو «المعارضة» ولكن الأمر كان يتم ـ وعلى نحو غريب من السرعة في التطور ـ بموجب دلالة أخرى هي الانتماء إلى «الدولة العربية الافتراضية الواحدة» أو «الأمة الواحدة» (على نحو ما ذكرنا سابقاً).

في الأيام الأولى من شهر آب/ اغسطس (وفي أجواء صيف شديد القيظ) عاش الوعي

العربي في المغرب أحوالاً غريبة من الذهول والدهشة: بلد عربي يقوم باكتساح بلد عربي آخر ويعلنه جزءاً لا يتجزأ من أرضه ودولته، ودولة يتم «ابتلاعها» في ساعات قليلة أو كما صورت ذلك نكتة كثر تداولها (تم إخراج الكويت من «الجغرافيا» وإدخاله في «التاريخ»)! تساءل الناس بمزيج من الدهشة والاستنكار والسخرية معاً: عرف العرب صراعات عديدة كلامية عدائية، وحربية دموية، وكان البعض يخوض تلك الصراعات ضد البعض الآخر، وكانت تلك الحروب تنشب كلها من أجل الحدود دائماً، أما أن يبلغ الأمر ما بلغه، فهذا شيء عجيب! ثم إن الآراء والقلوب اختلفت في النظر إلى «القضية الكويتية» وفي تأويلها: بين مستشنع صنيع الحكومة العراقية، ومستنكر ضعف دولة لا تقوى على مقاومة عدوان مسلّط عليها ساعات قليلة، والحال أن امكاناتها المالية عظيمة هائلة، وواقف موقف صامت لا يرى في الأمر كله سوى دعابة ثقيلة سيؤول الأمر بها، حتماً، إلى أن تجد طريقها إلى الحل على الطريقة العربية، حيث تنتهي القضايا الشائكة إلى الصراخ والاحتجاج من جانب، وإلى العناق والقبل من جانب آخر.

وكان الموقف «الرسمي» الذي ما فتىء يعبّر عن حرجه وحيرته بين مساندة «الشرعية» ومؤازرة بلد عربي معتدٍ يتحول، بالتدريج، إلى بلد معتدى عليه. ولكني لا أقف، وكما قلت، عندما يكون الرجوع إليه ممكناً في مدونات الوثائق. ولكنني لا أكتم شهادة فأقول إن الموقف الرسمي لم يسلك أبداً طريق المساندة اللامشروطة لهذا الطرف أو ذاك من طرفي الصراع العربي وإن ظل مستنكراً اكتساح الكويت ومندّداً بهول الاقتحام. ولعل هذا التردد الخفي و«المناشدة» المستمرة للرئيس صدام أصبح أمرهما أكثر قوة ودقة مع تعاظم الأحداث والتقدم زمناً وراء ١٥ كانون الثاني/ يناير ليكون أقرب ما يكون من التضامن الايجابي مع الشعب العراقي ومحنته، ولكن دون أن يكف عن ادانة غزو الكويت والمطالبة برفع اليد عنه وإخلاء سبيله.

وعن موقف الأحزاب الوطنية، أكتفي بالاشارة إلى ما لا بد من الحديث عنه: وهو تأسيس الأشبه ما يكون بجبهة التضامن الوطني المغربي مع الشعب العراقي. وفي هذه الجهة نذكر، في المرحلة الأولى، الأحزاب التالية: حزب الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ومنظمة العمل الديمقراطي. وفي المرحلة الثانية التحق بالجبهة، عملياً، حزب التقدم والاشتراكية، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وإلى هذه الأحزاب انضافت المنظمات النقابية الكبرى: الاتحاد العام للشغالين، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد المغربي للشغل. ولكني لا أتحدث عن المهرجانات الخطابية والجموع العامة المشتركة (الندوات، البيانات السياسية، البرقيات المساندة، برقيات الاستنكار الموجهة إلى رؤساء الدول الغربية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة. . .) - ولا أتحدث عن عمل الجمعيات الكبرى ومنظمات حقوق الإنسان، وإنما أريد ألا أغفل ذكر حدثين جليلين وتاريخين بارزين في تاريخ عمل مساندة الشعب العراقي في المغرب:

أ - الدعوة إلى صوم يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير إعلاناً للتضامن مع الشعب العراقي.

ب ـ المسيرة الشعبية الهائلة في الرباط يوم ٣ شباط/ فبراير.

والحق أن تطوراً هائلاً رهيباً، عاماً وسريعاً، حصل في «الشارع العربي» في المغرب وشمل كل الأسر والجماعات والأفراد من أبناء الشعب المغربي، وذلك إثر بداية القصف الأول على بغداد من طرف القوات المتحالفة. ولا غرو أن ما حدث يعجز عنه الوصف الصحافي المحايد، ويعلو على التحليل السياسي «البارد» أو المحايد، ولربما كان الوصف الأقرب، في الحديث عن الشعور العربي في المغرب، هو الانفجار أو البركان أو النار التي تهبّ قوية، وعلى نحو مفاجىء. ولقد كان في وسع المراسلين الغربيين ومستخدمي السفارات الأجنبية أن يتحدثوا عن يوم من أيام رمضان في المغرب يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير (يوم دعوة الأحزاب الوطنية إلى الصوم التضامني): فالمقاهي والمطاعم مغلقة، ومتاجر التمور والحلويات والبيض والخضر المستهلكة في شهر الصيام في المغرب في نشاط، والشوارع في ازدحام. ثم إنك لو تبيّنت مضامين نشرة الأخبار لمساء يوم ٢٧ (أو ليلة الصوم التضامني) لتحدثت، مع بعض المعلّقين الغربيين، عن «تأطير رسمي» لصوم ذلك اليوم. والحقّ أن ما حدث في الرباط سحابة يوم الأحد ٣ شباط/ فبراير ١٩٩١ كان أمراً خارقاً للعادة، بكل ما يحويه النعت من دلالات ومعانٍ: فأما من الناحية العددية فقد قدّر عدد المشاركين في المظاهرة السلمية بما يربو على ثلاثة أرباع مليون نسمة، ويكفي المرء أن يعلم أن هذا الرقم يفوق، كثيراً، عدد سكان العاصمة أطفالاً وشيوخاً ورجالاً ونساء. والتفسير المقبول أن آلافاً من المشاركين قدموا إلى الرباط من مختلف جهات المملكة. وأما من الناحية التنظيمية فالأمر لم يكن ليخلو من مدعاة للدهشة والتعجب: فالجهات التي ساهمت في تأطير المظاهرة (والمشاركون فيها أيضاً) ينتسبون إلى انتماءات ايديولوجية تختلف بين التيارات الأصولية والماركسية (بتلويناتها المختلفة) والمشارب السياسية والعقائدية الأكثر تناحراً في البلاد، وهذا فضلاً عن «هرمية السن» والتدرج فيه بين الأعمار والأجيال، وفضلاً عن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة المغربية في المسيرة... والغريب حقاً هو أنه في مظاهرة امتدت، في شكل حلزوني، عبر الشوارع الكبرى للعاصمة في مدار يقارب عشرة كلم، ومع تأجّج العواطف، وإحراق أعلام الدول الغربية أحياناً، ومع تأطير جانبي لقوات الأمن، فإنه لم تسجل مناوشة واحدة بين المتظاهرين ورجال الأمن من جهة أولى، ولم يعرف حصول معركة جانبية واحدة بين «جماعة اسلامية» وتنظيم ماركسي، ولم ترتفع الأصوات قط بمطالب نقابية أو وطنية ضد الحكومة والسلطة... كانت الأمواج البشرية الهادرة تحركها ريح واحدة عاتية: هي استنكار قصف العراق وتدميره، وهي إعلان الاحتجاج بكل سبيل، والتعبير عن مساندة الشعب العراقي بكل طريقة وطريق. وفي هذا كله كانت وسائل الاعلام الغربية مواكبة للحدث وحاضرة معه بعدّتها من كاميرات التلفزة وآلات التسجيل والتصوير المختلفة... وتمّ بث صور قوية، معبّرة، في مساء اليوم نفسه على شاشات القنوات الفرنسية على سبيل المثال.

يبدو لي أن من تقلّ أعمارهم عن الثلاثين سنة في المغرب (وبالتالي سواد الشعب المغربي) لم يقيّض لهم أن يشهدوا أياماً مماثلة: لم يحضروا عمل الكفاح التحرري في المغرب

وأساليب العمل الوطني المختلفة، ولم يعاينوا مظاهرات التأييد والمساندة لجبهة التحرير الوطني في الجزائر، ولم يكونوا من شهود حرب ١٩٦٧ ونتيجتها المؤلمة، بل وإن منهم من كان بعد في مرحلة الطفولة أيام صبرا وشاتيلا... ولكنْ «أيام الخليج»، وحدثا ٢٨ كانون الثاني/ يناير و٣ شباط/ فبراير في المغرب، كانت، في وعيهم، الخلاصة الروحية أو الصورة الرمزية المركّبة التي تتحدث في تلقائية وصدق، عن عمق الانتماء العروبي لدى الشعب العربي في المغرب وصدق مشاعره. ولو أن دارساً سعى إلى جمع ما خطّته أقلام الشباب وملأت به صفحات الجرائد والمجلات في المغرب في زمان زاد على الشهرين لحصل على مادة ثرية في تقدير قوة هذه المشاعر وصدقها، وفهمها.

جنح بعض المعلّقين على هذه الوقائع والأحداث في المغرب إلى القول إن المغاربة كانوا «يقرأون أزمة الخليج في ضوء مشكلاتهم الوطنية: مشاكل الشباب والبطالة والديمقراطية» وإنهم كانوا، بالتالي، يعبّرون بواسطة احتجاجهم وتذمّرهم عما يجري في العراق والخليج وعما يرفضونه مما يحدث في بلادهم. وهم قد لجأوا إلى هذه المماثلة الوجدانية في عمل تبسّط سيكولوجي واختزالي للمشاعر والعواطف القومية في المغرب: والحق أنه لا شيء أقرب إلى العمى الايديولوجي والسذاجة الفكرية من القول بهذا الاعتقاد. والحق أن المرء ليعجب للظهور الجديد لروح استعمارية خفية. كشفت «أزمة الخليج»، مرة أخرى، أن رماد «التسامح» و«الحرية» لم يكن كافياً لإخفاء نيران حقد وضغينة تجاه العروبة والعرب معاً. ومن ثم، فقد كان لمن تحدثت عنهم من أبناء الجيل الجديد أن يعاينوا ما كان أسلافهم قد أدركوه وعاشوه منذ زمن قريب: هو درس ثمين، إذن، وإن كان الثمن المدفوع فيه غالياً مرتفعاً.

- ٥ -

وبعد، فهل في الإمكان تفادي الكارثة مرة أخرى؟ وهل في الامكان استخلاص الدرس السليم والعبرة الملائمة من الحرب البشعة المدمرة؟

يلزمنا، قبل الجواب عن السؤال الأول، أن نواجه أنفسنا، وفي صراحة وشجاعة معاً، بطرح السؤال التالي: هل هي الحرب العربية (أو الحرب المراد بها العرب) الأخيرة فعلاً؟ فأما من كان يملك القدرة على النظر السليم وكان ينظر إلى حرب ١٩٩١ في ربطها بالحروب السابقة عليها، ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٦٩، ١٩٧٣، ١٩٨٢... فهو يعلم أن الجواب نفي وسلبي. هو يقدّر أن الأعين بالوطن العربي متربصة، وأن «الهدف الخليجي» قد لا يكون هو الهدف الأخير، وأن الخليج يموج ويمور بخيراته: الطاقة الضرورية والأساسية للصناعات والاقتصادات في الغرب الأوروبي والأمريكي، واليابان. وقد يدرك أن اليد الحديدية ستبطش بالوطن في جزء آخر بعيد عن موقع أحداث الخليج. إذن، فأول الدروس هو الانتباه اليقظ وإدراك مكامن الخطر، وهو التسليم بأن العرب ولو لم يشاؤوا أن يعتبروا أنفسهم «أمة» أو مجموعة دول واحدة، فإن «الغرب» ينظر إليهم بحسبانهم كذلك: كشفت

الأزمة، وما صاحبها، عن وجود الشعور هذا حياً فاعلاً في العقل الغربي، وفي الوجدان الغربي، وقد كيّفته وسائل الاعلام وحكمته سبل الاتصال والاعلاميات.

وأما السؤالان فهما يصيران، في العمق، سؤالاً واحداً، هو ذاك المتعلق باستخلاص الدرس والعبرة.

ولا نحسب أن الخيال يقذف بنا بعيداً إن نحن قلنا إن السر كله يكمن في بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، وفي فتح السبل والآفاق أمام تحقق المجتمع المدني في الوطن العربي وقيامه.

فهل يخفى على فطنة القائد العربي ورجل الشارع البسيط في الوطن العربي معاً، أن الدولة لا تكون قوية بما تمتلكه من تجهيزات عسكرية ومؤسسات أمنية وأخرى اقتصادية... فحسب؟ شروط القوة توجد في «الداخل» أساساً: داخل الدولة وداخل الوطن والطرق المؤدية إلى تلك القوة والسبل الدالة عليها تلتقي كلها عند معنى تشييد الديمقراطية الحق: دعامة الدولة الفعلية ومناخ نمو المجتمع المدني وتفتّحه، ومن ثم سبيل بناء الدولة القوية في الوطن العربي.

وبعد، فهل إلى ذلك كله من سبيل، مع الحفاظ على الفكر السياسي العربي على حاله التي هو عليها اليوم؟ وهل من سبيل إلى فهم الدرس وتهجّي الحروف المكوّنة له مع الإبقاء على طرائقنا في النظر إلى مشكلاتنا القومية، ومعالجتها، وكيفيات العقل العربي في النظر، والتقويم، والتخطيط للفعل والعمل، مع الإبقاء عليها كلها حية؟

-١٠-

موقف الأردن من أحداث الخليج : الموقف الرسمي، الشعبي، وموقف المثقفين

ليلى شرف (*)

- ١ -

لعل الموقف الأردني من أزمة الخليج كان من أهم ضحايا الصخب والتخبُّط والاضطراب السياسي والفكري والعاطفي الذي حدث على الساحة العربية في الأشهر الثمانية الماضية.

فلقد فجّرت أزمة الخليج العواطف الجيّاشة ليس في الوطن العربي فحسب، بل في جميع الدول التي شاركت أو تأثرت بالأزمة. وابتعد الحكم على الأحداث والمواقف، وعلى السياسات والأفعال، وتقييمها والاستنتاج منها، عن التجرد والعقل، ودخل في حيّز الاندفاع العاطفي - إما مع أو ضد؛ إما أبيض أو أسود.

في هذا الجو النفسي لم تكن الفرصة مهيّأة لموقف هادىء ينظر إلى ما بعد حدّة الأزمة وإلى المضاعفات التي ستخلّفها، أي أن الساحة لم تكن قادرة على استيعاب «الموقف الثالث»، إذا صح التعبير، على الرغم من أن الأزمة كانت من أخطر الأزمات التي مرت على المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، وعلى الوطن العربي منذ كارثة فلسطين؛ وهي أزمة تحمل جوانب متعددة وعناصر معقدة، لها آثارها التي تتخطى الأزمة المباشرة إلى مضاعفات عظيمة التأثير في المستقبل العربي عامة، ومستقبل العلاقات الدولية وما سمي «النظام العالمي الجديد» ودور النظام العربي فيه وعلاقته به.

- ٢ -

من هذه الاعتبارات، ومن وعي للخطر الذي قد ينشأ عن توسيع رقعة الأزمة، انبثق الموقف الأردني الرسمي؛ وقد اشتمل على مبادىء لم تكن غريبة على ممارسات سابقة في

(*) وزيرة الإعلام في الأردن سابقاً وعضو مجلس الأعيان الأردني.

العلاقات العربية ـ العربية، ومع ذلك اختلط أمر الموقف الأردني الرسمي على جميع اللاعبين على ساحة الأزمة ـ ثم المعركة ـ باستثناء الأقطار التي وقفت موقفه وفهمت أبعاده كاليمن والجزائر والسودان وتونس.

وربما كان من أهم أسباب الاختلاط هذا، الاختلاف الذي حصل بين الموقف الرسمي الأردني والموقف الشعبي. ومع أن هذا الاختلاف كان اختلافاً في الظلال ومفاصل التركيز إذا ما دُرس بعمق وتمحيص، إلا أن التعبير الشعبي العاطفي الاندفاعي عنه جعله موقفاً متطرفاً مغايراً للموقف الرسمي، بل جاراً إياه إلى ما سمي «التطرف» الذي اتهم به الموقف الرسمي.

ولعل أفضل سبيل إلى إيضاح أبعاد الموقف الأردني والتفاعلات التي حصلت فوق الساحة الأردنية خلال الأزمة هو أن نستعرض الموقف الرسمي ثم الموقف الشعبي، وموقف المثقفين الأردنيين بشكل عام كلاً برؤيته ومنطلقاته وعناصره لنصل إلى صورة متكاملة للساحة الأردنية خلال الأزمة.

- ٣ -

انطلق الموقف الرسمي من هواجس قومية خطيرة، والخشية من أن انتقال هذه الهواجس إلى عالم الواقع والفعل ستكون له مضاعفات مدمّرة على المستقبل العربي. في طليعة هذه الهواجس عودة التدخل الأجنبي المباشر في الشؤون العربية، في وقت أصبح العالم عالماً بقطب واحد لا توازنه أية قوة عظمى أخرى، كما كان الحال في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى أواخر الثمانينيات.

ويعزّز هذا الهاجس في ذهن الأردن، كما يجب أن يعزّزه في ذهن كل قطر عربي، تاريخ العلاقات العربية مع الغرب وما حملته من سلبيات، وبذور المعضلات السياسية والقومية التي نجد أنفسنا ضحيتها اليوم سواء في ذلك معضلة فلسطين أو معضلة التكامل العربي، أو الوحدة العربية أو التنمية العربية المترابطة المتكاملة. وقد كان الهاجس الأكبر هو أن تفتح أزمة الخليج، إن لم نستطع حصرها في الإطار العربي، باب الدخول الأجنبي إلى ساحتنا بشكل مباشر سيعيد صلاتنا بالدول الغربية إلى نقطة الصفر، في وقت تغيرت فيه المعادلات أو التوازنات الدولية، مما قد يجعل من المنطقة العربية كلها ضحية النظام الدولي الجديد، ويجعل بناء قواعد هذا النظام الأساسية على حساب الوطن العربي.

وينبع من هذا الهاجس قلق آخر هو أن نفتح جراح تفسُّخ الصف العربي عميقاً بشكل يفقد النظام العربي دوره الفاعل في حل مشكلاته وفي قراره بشؤونه الوطنية والقومية والاقليمية، وفي استقلال اراداته الجماعية. فالنظام العربي، بمختلف تجمعاته ـ قبل الأزمة ـ كان قادراً، باعتقاد الأردن، بل كان يجب أن يكون قادراً على حماية نفسه وإيجاد الصيغ المتحركة المستعجلة لعلاج الصدامات العربية الطارئة والملتهبة قبل أن تستفحل، وهو الأمر الذي لم يعطَ فرصة عندما تفجّرت أزمة الكويت والعراق. وقد كان الأردن يخشى من إرساء قواعد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية العربية الوطنية الخاصة أو القومية العامة التي سيصبح من الصعب التخلّص منها أو حصرها.

هاجس أردني آخر كان الوعي العام لنتائج الدمار الذي ستلحقه ـ وقد ألحقته فعلاً ـ حرب تتجمع فيها قوى العالم العسكرية العظمى ضد بلد عربي وعلى أرض عربية، وتصبح الساحة العربية كلها مسرح الخراب المنظور وغير المنظور. وقد حمل هذا الهاجس كثيراً من الجوانب التي أقلقت القيادة الأردنية؛ كان من أهمها الدمار الكامل للبنية التحتية لبلدين عربيين: العراق والكويت، هما من أكثر البلدان العربية تقدماً واتساعاً وتطوراً في بنيتها التحتية؛ أضف إلى ذلك المخاطر على البنية التحتية لدول مجاورة أخرى متأثرة بالحرب سواء بالتهديد المباشر لدمار محتمل أو بتعريض بنيتها التحتية للانهيار بسبب الدمار الاقتصادي الذي تحمله الحرب. وقد كانت الخشية أن الخلل الاقتصادي الذي سينشأ عن ذلك كله سيهدّد الاقتصاد العربي بأكمله بالتراجع الخطير وربما الانهيار، وهذا أمر بدأت ملامحه تتضح، وإن كانت آثاره السلبية الكاملة ستحتاج إلى بعض الوقت لتعض بنواجذها.

وقد كان من بين هواجس الأردن الرسمي كذلك أن التدخل الأجنبي في مثل الظروف العالمية الحالية سيؤدي إلى فقدان السيطرة على أهم مواردنا الطبيعية، وهي قضية ليست محصورة بالبلدان الغنية بهذه الموارد وحدها، إنما هي قضية ستنعكس سلبياً على استقلال الإرادة العربية واستقلال القرار السياسي العربي الجماعي. فالنظام العربي، مهما تصدّعت صفوفنا، نظام قومي مترابط، وأية هزة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وطنية أو قومية، لا بد أن تترك تداعياتها في جميع أقطار الوطن.

هذه الهموم القومية العامة التي تشملنا جميعاً، أضيف إليها هاجس تدمير القوة العسكرية العراقية تدميراً كاملاً يخلق فراغاً في المنطقة العربية كلها، ويعرّض الأمن القومي للخطر في أكثر من موقع. فلقد مثّل العراق خط دفاع قويًا عن الخليج العربي وسائر مناطق الوطن في حربه مع إيران، وهو بالنسبة إلى القضية الفلسطينية عنصر دعم وقوة للموقف العربي سواء كرادع للاعتداءات الاسرائيلية الدورية المتتابعة أو حتى عندما نسعى إلى حل سلمي لصراعنا مع اسرائيل.

وقد أثبتت الأحداث بعد الحرب صحة هذه المخاوف في وجه تحرك إيران وتركيا نحو احتلال أي فراغ يمكن أن يخلّفه تدمير العراق.

اضافة إلى كل ذلك كان هاجس الأردن على الدمار البيئي الذي ستحدثه حرب بهذا الحجم، وقد برز هذا القلق بشكل واضح في الخطاب الذي ألقاه الملك الحسين في مؤتمر «المناخ العالمي الثاني» في جنيف في ١٩٩٠/١١/٦. **وقد أثبتت أحداث الحرب وما بعدها صدق هذا التخوّف، والأبعاد الخطيرة الاقتصادية والطبيعية والصحية والانسانية لهذا الدمار. ولعلنا لم نشهد بعد أسوأ نتائج هذا الدمار البيئي.**

من هذه المخاوف كلها جاء الموقف الأردني الرسمي تجاه أزمة الخليج وتصوره لحلها وفق مبدأين رئيسيين:

المبدأ الأول: هو قناعته المطلقة بعدم وجوب احتلال أراضي الغير بالقوة، وهذه قناعة أخلاقية واستراتيجية بالنسبة إلى الأردن، كما هي بالنسبة إلى سائر الأقطار العربية. فمقاومة الاحتلال الاسرائيلي تستند إلى هذا المبدأ، وهو أساس المبادىء التي يعتمدها العرب على

الساحة الدولية؛ لذلك كان من الطبيعي والهام جداً أن يطبّق هذا المبدأ على العلاقات العربية ـ العربية. من هنا كانت الدعوة إلى الانسحاب العراقي من الأراضي الكويتية؛ وإذا كانت الأحداث المتلاحقة قد أغرقت هذا المبدأ الأساسي في الموقف الأردني الرسمي في عبابها، إلا أنه يبقى، للأمانة التاريخية، أساس التحرّك الأردني منذ الساعات الأولى لتفجر الصراع العراقي ـ الكويتي، وقد سعت القيادة الأردنية إلى تحقيق الانسحاب بالاتصال المباشر بالعراق وعبر الرسائل الشفوية والمكتوبة حتى بداية الحرب.

المبدأ الثاني: هو إبقاء الأزمة داخل الإطار العربي ببعدين رئيسيين:

١ ـ **البعد التفاوضي السلمي** لحل المشاكل المسببة للنزاع بين البلدين الشقيقين حلاً جذرياً عن طريق التفاوض بين الفريقين يدعمهما عدد من البلدان العربية الشقيقة المعنية مباشرة.

٢ ـ **البعد العسكري**، وهو اللجوء إلى قوة عسكرية عربية مشتركة تفصل بين الجهتين المتنازعتين بعد الانسحاب العراقي من الكويت وتحمي الجبهة السعودية ـ العراقية إلى أن يتم حل أسباب النزاع.

ولم تبقَ هذه المبادىء مجرّد إيمان نظري، بل تحركت القيادة الأردنية لتجعلها برنامجاً عملياً سريع التنفيذ؛ واتصلت بالقيادة العراقية وحصلت منها، بعد أقل من ثمانٍ وأربعين ساعة على تفجّر الأزمة، على وعد بالانسحاب محدد بالوقت والتاريخ ـ يتبعه مؤتمر مصغر بين القطرين الشقيقين المتنازعين وأقطار شقيقة مساندة معنية ـ شريطة ألاّ يصدر قرار عربي متسرع بإدانة الاحتلال، لأن تلك الإدانة ستفتح الباب أمام شرعية التدخل الأجنبي بحجة مساعدة دولة صديقة، وقد وعدت القيادة الأردنية بذلك بعد التشاور مع القيادة المصرية، كما يذكر الذين تابعوا الأزمة منذ ساعاتها الأولى. ولكن قرار الإدانة صدر، وقد حدث ذلك بتسارع خرج عن سيطرة الإرادة العربية على ما بدا، فتراجع العراق عن وعده وتلاحقت الأحداث التي أدت إلى الكارثة.

- ٤ -

أما **الموقف الشعبي الأردني** فقد اتسم بالدرجة الأولى بالاندفاع العاطفي الجيّاش. فبعد الصعقة الأولى التي أصابت العرب كما أصابت العالم عند سماع خبر الاحتلال العراقي للكويت، تسارعت الأحداث تسارعاً مروّعاً خرجت فيه الأزمة عن إطارها العربي إلى الإطار الدولي وانتقلت في الوجدان الشعبي العربي من صراع القطرين الشقيقين إلى صراع عربي ـ أجنبي. وتراجعت في الذهن العربي قضية احتلال العراق للكويت ليحل محلها الصراع مع القوى الأجنبية. وأزعم هنا أن المواقف الشعبية العربية لم تعطَ الوقت الكافي لتحديد موقفها الحقيقي من الصراع العراقي ـ الكويتي، ولو أعطيت هذا الوقت، ولو لم يدخل العامل العسكري الأجنبي، لاختلفت المواقف وتعدّدت، ولما كان هذا التدفق العاطفي الشعبي بهذا الصخب.

لكن تسارع الأحداث بهذا الشكل الذي لم نشهد له مثيلاً صوّر للجماهير العربية أن الصراع المتفجر ما هو إلاّ فخ غربي وقع فيه كل من الكويت والعراق من أجل خلق جو

مؤاتٍ للدخول إلى الخليج والسيطرة على مقدّرات الأمة وقـرارها، وتحـرّكت الذاكـرة الشعبية الجماعية لتعيد مآسي تـاريخنا العـربي الحديث مـع الاستعمار فتـطرّفت المواقف وتـطرّف التعبير عنها. وإذا كانت حرارة الاندفاع الشعبي قد اتهمت بأنها لم تتفاعل مع مأزق الكويت، فـربما كان ذلك عن سوء فهم لردات الفعل الشعبية العربية بعـامة والأردنيـة بخاصـة، الناتجـة عن إحباطات متعددة ومزمنة وجدت في تصدي العراق للغرب فرجاً لهذا الإحباط والألم.

وهكذا صار العراق بالنسبة إلى الفئات الشعبية العربيـة، وعلى الأخص الأردنيـة منها، يمثل القوة العربية التي تتصدى للغرب والتي يدبِّر الغرب تحطيمها لأنها تشكّل تحوُّلاً في التطور العربي ومستقبله. وتراجعت المشكلة الرئيسية الملحة بسبب الأوضاع الخـطيرة هذه إلى الـوراء لأن مواجهة العدو الأجنبي في الوجدان العربي كانت أشد الحاحاً.

وقد زاد هذا التوجه اشتعـالاً عندمـا بدأ العـراق يطرح شعـارات أخرى تـوقد الـوعي العربي وأحلامه القومية؛ ولا يحتاج المثقف العربي إلى التفصيل في مثل هذه الشعـارات ليفهم أبعاد الأثر الذي تتركه في العقلية الجماعية للجماهير العـربية. يكفي أن نشـير إليها بعنـاوينها حتى نعـرف مدى عمق التفـاعل العـربي معها؛ فـالتصدي لاسرائيـل وجعلها هـدف معركـة العراق مع القوى الأجنبية وتوجيه الصواريخ إليهـا، بغض النظر عن فـاعليتها أو جـدواها أو حتى جوازها، أثار الخيال الشعبي لأنه مثّل له إيذاء عدوِّه بالعمق لأول مـرة منذ بـدأ الصراع معه، ومثّل له قوة ربما تستطيع أن تحقق له أحلامه في إخضـاع هذا العـدو المتجبر أو ردع أي عدوان جديد سيقوم به. وجاءت قضية الربط بـين الانسحاب من الكـويت وفلسطين شرارة أخرى أشعلت العواطف الشعبيـة، فرأت فيهـا امكانيـة الخلاص من كـارثة فلسـطين بشكل عادل ونهائي.

ثم رفع العراق شعار الإسلام ورفع علم «الله أكبر» بكل ما يحمله في الثقـافة الجماعية للأمة من ذكريات المجد وانتصار القلة على الكثرة وما يحمله من معاني الجهـاد والاستشهاد في جوٍّ من الصحوة الاسلامية الملتهبة في صفوف الجماهير العربية والاسلامية.

وطـرح العراق مشكلة التنميـة الاقتصاديـة العربيـة والاستفادة العـربيـة الجماعيـة من الـثروات الطبيعيـة في جو من الإحبـاط الاقتصادي، وفي مـرحلة بدا وكـأن مشاريـع التنميـة أخذت تتعثّر أو تتراجع ضحية الديون والضغوط السيـاسية والأمنيـة والحياتيـة المتعددة، وقـد لاقى هذا الطرح صدى في نفوس القوى الشعبية، ونكأ جراحاً كانت مغطاة حتى اليوم.

وهكذا ومع كـل هذه الشعـارات التعبويـة الساخنـة أصبح العـراق بالنسبـة إلى القوى الشعبية، وبعد تصـدي القوى الأجنبيـة له، يمثـل استقلال الإرادة العـربية وعنفـوان النضال العربي من أجل المستقبل الأفضل.

- ٥ -

أمـا موقف المثقفين الأردنيين فـلا نستطيـع أن نقول إنـه اختلف كثيراً في جـوهره عن الموقف الشعبي العام؛ فقـد دغدغت الـطروحات التي طـرحها العـراق عواطف المثقفـين كما فعلت بـالعواطف الشعبيـة العامـة. وقد كـان لتسارع الأحـداث بين احتـلال العـراق وبـدء

التدخل الأجنبي أثره هنا أيضاً في القفز عن المأزق الكويتي ووضعه في المقام الثاني خلف المواجهة العراقية مع الغرب.

ومع أن العدد الأكبر من المثقفين لم يكن يؤيد العراق في احتلاله للكويت، فقد أخذ بعضهم يطرح تصوّراته للأزمة من منطلق المواجهة مع الغرب وبمنظار تاريخي؛ فربط بعض المثقفين بين مواجهة اليوم ومواجهة مصر مع الغرب في تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦؛ على الرغم من أن جذور المواجهة المصرية كانت مع الغرب نفسه في حين أن جذور الأزمة الحالية كانت عربية ـ عربية، وعلى الرغم من أن ظروف المعادلات الدولية وتوازن القوى كانت غيرها في الخمسينيات عمّا هي عليه اليوم. ولعل ذلك يوضح القفزة النفسية ـ العقلية فوق الأسباب المباشرة للأزمة تحت ضغط المواجهة مع الغرب.

ومع أن قناعة المثقفين العرب كانت منذ أكثر من عقد قد استقرَّت على أن الوحدة العربية لا يمكن أن تتم بقرارات فوقية أو بالقوة، فقد تراجعت هذه القناعة، على ما يبدو، تحت وطأة الصدمة والمواجهة المفاجئة؛ وأخذ بعض المثقفين يستحضر وحدتي ألمانيا وايطاليا وبطليهما بسمارك وغاريبالدي اللذين حققا وحدة البلدين بالقوة.

ولا بد أن نذكر هنا أنه مع أن آراء المثقفين لم تكن نتاج قالب واحد، وأن النقاش الحاد والتحليل والاجتهاد والاختلاف كانت وقود حلقات المثقفين طوال الأشهر الماضية، إلا أن الرأي الذي خرج إلى وسائل الاعلام الشعبية والخاصة كان موحداً باتجاه الرأي الشعبي العارم الذي اجتاح الجو الوطني، في حين حافظ الإعلام الرسمي على توازنه ومصداقيته بنقله الصورة في جميع جوانبها. ولعل هذه الظاهرة تطرح بإلحاح معضلة دور المثقف العربي في أزمات الوطن.

ـ ٦ ـ

من هنا نشأ الاضطراب في فهم موقف الأردن الرسمي، وزاد من هذا الاضطراب عدد من العوامل أحدها العلاقة الوثيقة بين الأردن والعراق عبر السنوات العشر الماضية التي حُمِّلت في هذه الأزمة أبعاداً أكثر مما تحتمل. وبدل أن يستفاد من هذه العلاقة لتخفيف حدة الأزمة ومحاولة الوصول إلى حل سلمي، استعملت أحياناً ليس لعدم فهم الموقف الأردني الرسمي فحسب، بل لتشويه هذا الموقف وغاياته واعتبار الأردن «شريكاً في الذنب» على حد تعبير أحد المعلِّقين الخبراء.

العامل الآخر هو أن الديمقراطية التي كان الأردن قد بدأ ينعم بها منذ ما قبل الأزمة بأكثر من سنة أخذ أثرها يظهر في ممارسات أعضاء المجلس النيابي والقوى السياسية الفاعلة على الساحة الأردنية. ولكن بعض الأشقاء العرب لم يرتح لهذه الديمقراطية على ما يبدو، وشكّك بتطبيقها ولم يستطع الفصل بين الموقف الرسمي ومسؤوليته تجاه الأردن نفسه والمجتمعين العربي والدولي، والموقف الشعبي الذي يعبر عن نفسه باندفاع وحرارة وحرية، بلا قمع أو توجيه قسري.

كذلك كان موقف الدول الغربية ـ وهي التي ترفع الديمقراطية كسيف ديمقليس فوق رؤوس حكام العالم غير الديمقراطي ـ لم ترتح لهذه الممارسة الديمقراطية في بلد عربي صغير، ووجّهت إليه سهام النقد والمحاصرة والضغط، وخلطت بين موقفه الرسمي وتعبيرات شعبه المندفعة، وشوّهت موقفه سواء بتصريحات مسؤوليها أو بوسائل إعلامها المختلفة. وبالرجوع إلى التغطية المستفيضة لفترة الأزمة الحادة، يمكن للدارس أن يعثر على العديد من الأمثلة عن ذلك، ولعل للموقف الغربي سبباً آخر غير هذا، فالولايات المتحدة الأمريكية في سعيها الحثيث إلى بناء التحالف كان يهمها أن تكون لها مظلة عربية شاملة. وأزعم هنا أن المظلة الأردنية كانت ذات أهمية خاصة لها نظراً لعلاقة الأردن الوثيقة مع العراق وعلاقته التقليدية مع الدول الغربية، وربما أيضاً لموقعه الاستراتيجي بين اسرائيل والعراق. لذلك كان الضغط الشديد الذي مورس على الأردن، أكثر من غيره، والتركيز على تعظيم مواقف الأردن المضادة للوجود الأجنبي في الخليج أكثر من تعظيم مواقف دول أخرى مشابهة.

أضف إلى ذلك كله ما ذكرناه في بداية هذه الورقة عن التوتر والاضطراب الذي ساد جو الأزمة، ولم يكن ليفسح في المجال أمام أي موقف ثالث غير مواقف الطرفين المتأهبين للاشتباك، ويضيق ذرعاً بأية جهة تحاول تغيير إطار المواجهة واللاعبين فيها.

ـ ٧ ـ

والآن وقد هدأت العاصفة ووضحت الصورة، وبدأت مضاعفات الأزمة تتفاعل وتتفاقم، أصبح من الممكن تقييم الموقف الأردني الرسمي بالاستفادة من التطلع إلى الخلف، بمراقبة النتائج التي كانت تؤرقه، وبتجرُّد لا يحكمه توتر الساعة الذي ساد جو الأشهر الأولى من الأزمة:

إن المبادىء التي طرحها الأردن لحل الأزمة في الإطار العربي لم تكن، كما قلنا، غريبة عن الممارسات العربية في نزاعات سابقة. ولعله كان بالإمكان إعطاء هذه المبادىء فرصتها لمعالجة النزاع قبل اللجوء إلى الإطار الدولي الذي حمل معه الدمار المادي الذي نشهد، والدمار السياسي الذي أخذت ملامحه تتضح.

ولقد كان الموقف الأردني يؤكد دائماً أنه لا يمكن لخطأين أن يولِّدا صواباً (Two wrongs do not make a right) وأن خطأ العراق يجب ألاّ يضاعَف بخطأ أكبر، وأن الدمار البيئي المروِّع والخسارة في الأرواح والبنية التحتية والمال والثروة الطبيعية كان يجب أن تُتَجنَّب بجعل الخيار الدولي آخر الخيارات لا أولها.

أما الآثار السياسية فقد أخذت أبعادها تتكشف شيئاً فشيئاً، ومن أهم مظاهرها القواعد العسكرية الدائمة التي سيصعب الخلاص منها، وبما لها من أبعاد كأداة في يد السياسيين والتدخل الأجنبي المباشر في الشؤون العربية الوطنية الداخلية والقومية والاقليمية، ومحاولات الدول المتاخمة للحدود العربية بسط هيمنة أو كسب نفوذ، والضغوط

المرتقبة التي ستحملها عملية حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والتفسخ الذي حدث في الصف العربي وهزّ النظام العربي القائم من جذوره؛ في وقت كنا نحاول فيه انجاح تجربة التجمعات العربية لننتقل معها إلى مرحلة أكثر شمولاً، من التكامل العربي والمنعة العربية.

- ٨ -

أما الأردن نفسه فقد كانت خسارته المادية والاقتصادية عظيمة، وقد دفع في هذا المضمار ثمن دعوته إلى حل سلمي يقينا الدمار، وإطار عربي يحمينا من التدخل الخارجي. وتقارير الدوائر الأردنية المختصّة والمؤسسات الدولية المعنية توضح مدى الخسائر التي لحقت بالأردن وارتفاع معدلات البطالة إلى ما يفوق ٢٥ بالمئة، واتساع حزام الفقر إلى ما يقارب ٣٠ بالمئة.

ومع ذلك، فإن الوضع الأردني الداخلي بقي متماسكاً، يشعر كل مواطن فيه بالمسؤولية المشتركة وهي ظاهرة جديدة في مثل مجتمعاتنا، لعلنا نعزوها إلى أمرين هامين:

الأمر الأول، هو أن الموقف الأردني الرسمي، على ما اتضح عبر الأشهر الماضية، كان يمثّل الرأي الشعبي العربي في أقطار الوطن كافة، وأن القيادة السياسية الأردنية عبّرت عن النبض الشعبي القومي في الأردن كما في غيره من البلدان العربية، وقد شهدنا ذلك في التعبيرات الشعبية المختلفة عن مشاعرها من المغرب إلى اليمن، وقد اطمأن الأردنيون إلى هذه الظاهرة وإلى المصداقية التي اكتسبتها قيادتهم على ساحة الوطن الشعبية، كما شعروا بالالتحام مع هذه القيادة وبالاعتزاز بموقفهم وإن كانوا قد دفعوا ثمنه غالياً.

الأمر الثاني هو الديمقراطية التي ينعم بها الأردن؛ والتي لا تزال مسيرتها تتحرك لتستكمل مؤسساتها وأطرها. مع هذه الديمقراطية شعر المواطنون أنهم شركاء في المسؤولية وشركاء في القرار. أضف إلى ذلك أن الجو الديمقراطي العام سمح بالتعبير الواسع المتواصل غير المقيَّد عن الشعور الشعبي المندفع خلال الأزمة سواء عبر منبر البرلمان أو الصحافة الخاصة أو التجمعات أو المهرجانات أو المظاهرات أو حملات المساعدات الإنسانية لشعب العراق في محنته. وقد جنّب هذا النشاط البلاد أي تفجر كان يمكن أن يحدث بسبب الضغوط المتصاعدة.

ولا بد في النهاية أن نشير إلى أن الديمقراطية الأردنية مرت خلال هذه الأزمة بامتحان عسير يبدو أنها خرجت منه بنجاح. وقد شهدنا خلال الممارسة الديمقراطية الواسعة ظاهرة صحية لا بد من ذكرها وهي هذا التعايش الايجابي بين القرار الرسمي والقرار الشعبي. فقد كان الموقف الرسمي من الأزمة لا يطابق القرار الشعبي تماماً، ويختلف عنه في تركيزه على مفاصل معينة من الأزمة وحلولها، في حين كان الاندفاع الشعبي يقفز أحياناً فوق أسباب الأزمة المباشرة ولا يرى منها سوى المواجهة مع الغرب ثم مع اسرائيل؛ ومع ذلك فقد تحمّلت الأوساط الرسمية اندفاعات الموقف الشعبي، وتحملت الأوساط الشعبية عقلانية الموقف

الرسمي ومبادئه، وتحمَّل الاعلام الرسمي شطط الإعلام الخاص المعبِّر عن الانفعالات الشعبية، وحافظ الإعلام الرسمي على توازنه واتزانه، فاكتسب مصداقيته في الأوساط الشعبية الأردنية والفلسطينية وفي الساحات التي استطاع الوصول إليها، عبر إذاعاته وتلفازه.

لقد كان الأردن خلال الأزمة ساحة تجربة ديمقراطية وتفاعلات قومية. ونجحت التجربة.

-١١-

موقف اليمن الشعبيّ والنخبويّ والرسمي من أزمة الخليج

محمّد عبد الملك عبد الكريم المتوكل (*)

مقدمة

قال الرئيس علي عبد الله صالح - في أول لقاء له مع اللجنة الشعبية اليمنية لدعم العراق والأمة العربية «انها المرة الأولى التي يتطابق فيها الموقف الشعبي والموقف الرسمي حول قضية من القضايا الهامة. أنتم تقولون «لا» لاجتياح الجيش العراقي للكويت ونحن نقول كذلك. وأنتم تقولون «لا» للتواجد الأجنبي ونحن نقول مثلكم. وأنتم تنادون بالحل العربي ونحن نادي به، ونصرّ عليه ونعمل من أجله». هذه الكلمات تلخص بإيجاز الموقف اليمني الشعبي والنخبوي والرسمي. وما نورده بعد ذلك ليس أكثر من تفصيل للأساليب التي تم بها التعبير عن هذا الموقف.

أولاً: الموقف الشعبي

تابع اليمنيون بضيق بالغ البيانات التي صدرت عن العراق والكويت قبل انفجار الأزمة في الثاني من آب/ اغسطس عام ١٩٩٠. وكان مبعث الضيق عند اليمنيين أنهم قد سئموا الخلافات العربية. وكانت وحدتهم تعبيراً صادقاً عن ارادة التغيير من أجواء الصراع إلى أجواء التلاحم والتعاون. وقد جاءت هذه البيانات العراقية الكويتية نشازاً في أجواء التصالح العربي الذي أعقب الحرب العراقية - الايرانية.

وفي صبيحة الثاني من آب/ اغسطس كان الوجوم الحزين يسود المجتمع اليمني بكل فئاته وطبقاته. لقد أحزن اليمنيين أن يصل النزاع بين الاخوة إلى حد امتشاق السيف، وأن يصل الأمر بالعراق العزيز والشقيق - الذي تربطنا به فوق أواصر القومية أواصر النضال المشترك، والودّ الغامر، والتعاون البناء - إلى حد اجتياح الكويت العزيز والشقيق والذي نكنّ له وداً خاصاً، ونكنّ لشعبه محبة مميزة - لا لما يقدمه الكويت من دعم للثورة والتنمية في اليمن

(*) أستاذ بجامعة صنعاء، ووزير سابق.

وحسب ـ وإنما لإعجاب اليمنيين الشديد بالروح الوثابة المتفتحة التي تتجلى في الثقافة الكويتية مسرحاً وغناءً وشعراً وأدباً وصحافة، وكذلك بتطلع أبناء الكويت الدائم إلى الحرية والديمقراطية. ويتابع اليمنيون، بإعجاب، الحسّ العربي القومي الذي يميّز الطليعة من أبناء الكويت الذين احتك بهم اليمنيون أو تابعوا نشاطاتهم في المؤتمرات والندوات ووسائل الإعلام المختلفة.

لقد عاش الشعب اليمني في اللحظات الأولى للأزمة حالة ذهول وحزن، ثم شعر بالغضب من سلوك العراق الشقيق، فخرجت المظاهرات الشعبية العفوية منددة بالاجتياح العراقي ومطالبة حكومة العراق بالانسحاب. وهدأت نفوس اليمنيين حين أعلن السيد طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء في العراق حينئذٍ، في صنعاء يوم الجمعة في ٣ آب/ اغسطس أن اليمن قد طلب من العراق الانسحاب من الكويت وأن العراق قد وافق على ذلك.

ظل الأمر على ذلك حتى أطلت قرون الشيطان الأكبر، فإذا الموقف الشعبي يتحوّل تحولاً سريعاً وحاداً. ويتبعه تحوّل حذر في موقف النخبة، ويعلن الموقف الرسمي رفضه التدخل الأجنبي في المنطقة، ويصرّ على الحل العربي.

إن الأمر الذي يستحق الاهتمام والملاحظة هو التحول الشعبي السريع بعد ظهور بوادر التدخل الأجنبي، والأمريكي بشكل خاص. فبينما كانت النخبة في مجالسها ومقايلها تحاول التحليل وتبيّن الموقف، كان المواطن العادي قد نزل إلى الشارع يهتف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وضد عملائها في المنطقة. وقد كان تركيزهم في بداية نزولهم، العفوي وغير المنظّم، على السفارات الأمريكية، والبريطانية، والسعودية، والمصرية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الدوافع الحقيقية التي شدت هذه الجموع الشعبية غير المسيّسة لاتخاذ هذا الموقف السريع، وفي اللحظات الأولى لظهور بوادر التدخل الأمريكي، وظهور بوادر تحالف بعض الحكومات العربية معها؟

من المعروف أن شعبية النظام العراقي في اليمن في هذه المرحلة لم تكن على المستوى الجماهيري كبيرة. وكانت ظلال الحرب الايرانية ـ العراقية، واجتياح الكويت، ودكتاتورية النظام قد أعطت صورة قاتمة عن الأحوال في العراق. وبالتالي يصعب القول إن رد الفعل الشعبي اليمني في هذه المرحلة قد انطلق من شعبية النظام العراقي لدى اليمنيين. ولا أدلّ على ذلك من المظاهرات الأولى التي كانت ضد الاجتياح العراقي للكويت.

إن رد فعل الشارع اليمني السريع كان ناتجاً عن كراهية عميقة ومطلقة للتدخل الأجنبي والتدخل الأمريكي بشكل خاص. فلقد استعاد اليمنيون إلى ذاكرتهم المواقف الأمريكية ضد العرب، وأيّ تحرك من قِبَلها لن يكون إلا ضد المصالح العربية. وتذكّر اليمنيون صورة الطفل الفلسطيني الذي تنزف دماؤه بفعل اسرائيل، والمرأة العربية الفلسطينية التي يمتهنها الجندي الاسرائيلي، والشيخ الفلسطيني المرمي تحت أقدام اليهود، والشاب العربي

الفلسطيني الذي يكسر الجندي اليهودي عظام يديه وساقيه ويضرب رأسه بالجدار ويكسر على ظهره عصاه الغليظة، كل ذلك تحت سمع الأمريكيين وبتشجيع منهم. لقد تذكّر اليمنيون المواقف الأمريكية ضد حقوق الشعب الفلسطيني، وتذكروا الفيتو الأمريكي ودوره في حماية أحاسيس اسرائيل من كلمات العتاب والإدانة، وقارنوه بالموقف الأمريكي ضد العراق، وأحسوا أن هذا الموقف الجديد ليس إلا واحداً من المواقف الأمريكية المستمرة التي تهدف إلى حماية اسرائيل وإذلال العرب. من تفاعلات هذا الإحساس خرج الشارع اليمني، وبشكل عفوي، ودون قيادة أو توجيه، ليقول للتدخل الأمريكي «لا». ولم تخلُ أية مظاهرة من المظاهرات من شعارات أو صور تتحدث عن أو ترمز إلى القضية الفلسطينية. ولقد تصاعدت شعبية العراق وشعبية صدام حسين بعد أن قدم العراق مبادرته في ١٢ آب/ اغسطس، التي ربط فيها مشكلة الخليج بالمشكلة الفلسطينية. وكلما اشتدت الأزمة انشدّ الشعب اليمني إلى العراق ورئيسه. ولم تعرف سهول اليمن ولا جبالها موقف تأييد وتعاطف، ودعم لقضية وطنية أو قومية، كما عرفته في تأييدها للعراق ضد الغزو الأجنبي الأمريكي ـ الصهيوني. لقد كانت تجمعات النساء في القرى والمدن مناسبة لإقامة الموالد لنصرة العراق. وكان الأطفال في القرية يصومون ويقرأون القرآن سائلين الله نصرة العراق. وكانت المساجد في كل قرية ومدينة تدعو للعراق بالنصر بعد كل فرض من فروض الصلاة. وكان التبرّع الشعبي بالمال والدم سخياً وبلا حدود، وكان المسجّلون للتطوع يتوافدون في حماس منقطع النظير. وباشتداد الأزمة وعجرفة العدوان تصاعد السخط على النظام في اليمن نتيجة رفض حكومة اليمن الدخول في الحرب وطرد سفراء دول العدوان وحلفائها.

لم تعد قضية الكويت في الحسّ الشعبي هي القضية، فكل ما حدث في نظرهم مؤامرة أمريكية ـ صهيونية، وأمتنا تواجه طوفاناً، وعلينا في هذا الوقت أن نواجه الطوفان أولاً، ثم نحاسب بعضنا بعضاً عن الأسباب التي أدت إليه. ومن هذا الفهم وفي ضوئه قيّم اليمنيون المواقف العربية، وقد انهارت، وبشكل مخيف، شعبية مصر وسوريا. وقد أعادت المظاهرات الطلابية الأخيرة في مصر الثقة إلى اليمنين في شعب مصر، وأكدت لهم أن مصر عبد الناصر لا تزال في أعماق جيل لم يتخلَّ عن قوميته وعروبته. لم يستطع اليمنيون أن يفهموا أبداً أن مصر عبد الناصر وسوريا العرب تقفان في صف واحد ضد العراق، وتتسببان، بشكل أو بآخر، بتحطيم قوته وتدمير بنيانه، وهو ما أفاد منه العدو الصهيوني والاستعمار الأمريكي الجديد، في حين كانوا يعلمون جيداً أن الحل العربي كان ممكناً لولا التدخل الأمريكي والهيمنة الأمريكية واتصالات بوش التليفونية، وزيارات بيكر المكوكية.

أما موقف النظام في السعودية فيعتبره اليمنيون موقفاً منسجماً مع موقف النظام السعودي ابتداء من الثورة العربية الكبرى وثورة عبد الناصر وحتى تدمير العراق. ولا يحسّ اليمنيون بأي عتب على دول الخليج الصغرى، بل يحسون بالتعاطف الكامل معها، وينظرون إلى موقف سلطنة عُمان بتقدير بالغ. وقد تابع اليمنيون، بإعجاب، المواقف الشعبية والرسمية في كل من الأردن والسودان وتونس والجزائر وموريتانيا. والموقف الشعبي في المملكة المغربية. ولقد توقع اليمنيون من ليبيا مواقف أفضل، لكنهم شعروا بخيبة أمل.

ثانياً: موقف النخبة

لقد أتى موقف النخبة من أزمة الخليج متأخراً، مقارنة بالموقف الشعبي. بل لولا الموقف الشعبي لتأخر موقف النخبة أكثر من ذلك. فحسابات النخبة تجعلها بطيئة الحركة، شديدة الحذر، سلبية الاتجاه. ولكن نزول المواطن العادي إلى الشارع دون قيادة أو توجيه قد خلق عدداً من الأسباب والاعتبارات التي تدعو النخبة إلى السرعة في التحرك:

الاعتبار **الأول**، أن المتظاهرين في الشوارع بدأوا يتجهون إلى العنف، وإلى استخدام أساليب قد تجرّ إلى تشويه المسيرات كوسيلة من وسائل التعبير الديمقراطي. وقد يستغل النظام ذلك لتحريم المسيرات، التي تعتبرها النخبة مكسباً وطنياً في طريق ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتأكيد حق الشعب في التعبير عن نفسه.

والاعتبار **الثاني**، أن النخبة وجدت في اندفاع الناس فرصة لتجربة خوض عمل جماعي في موقف تلتقي حوله كل القوى السياسية، وهو ما قد يساعد على تنمية تجربة العمل الجماعي في مواجهة القضايا الوطنية والقومية التي تشكل قاسماً مشتركاً لكل القوى السياسية والاجتماعية.

والاعتبار **الثالث** والأخير، هو تكتيل الجهد الشعبي وتأطيره، حتى يصبّ في الهدف القومي الذي نزل المواطنون من أجله إلى الشارع. وقد اتجهت النخبة، منذ البداية، إلى تشكيل إطار منظّم لتحركها، فشكلت «اللجنة الشعبية للدفاع عن العراق والأمة العربية» وحددت أهداف اللجنة في ما يلي:

أ ـ تعبئة الجهود والطاقات الشعبية وتنظيم مشاركتها لدعم شعب العراق والأمة العربية والمؤازرة في التصدي لقوى الامبريالية والصهيونية.

ب ـ ترسيخ وحدة اليمن كمنطلق أساسي لوحدة عربية شاملة.

ج ـ تعزيز روح التضامن العربي والاسلامي لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة العربية والشعوب الاسلامية.

وقد تشكّلت اللجنة الشعبية من الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية، وضمت عدداً من الشخصيات الاجتماعية. وكان أول عمل لها أن أخذت زمام المبادرة من المظاهرات العفوية في الشارع وبدأت بتنظيم المسيرات المنظمة، التي خلت من أعمال العنف. وكانت شعاراتها وهتافاتها أكثر تحديداً للأهداف التي سعت إليها اللجنة الشعبية، وهي التركيز على قوى العدوان، ومناشدة العرب المتحالفين مع الأمريكيين لمراجعة موقفهم، والتذكير بالقضية الفلسطينية ومواقف العدو الأمريكي منها والدعوة إلى الحل العربي. ويلاحظ أن كل المسيرات التي نظمت قد حملت صوراً لعبد الناصر إلى جانب صور صدام حسين وياسر عرفات.

وقد توالت البيانات والبرقيات التي أرسلتها اللجنة الشعبية، وكان أول بيان لها بتاريخ ١٤/٨/١٩٩٠، وقد أوضح البيان بجلاء القناعات التي وصلت إليها النخبة اليمنية تجاه أزمة الخليج. فقد اعتبر البيان ما يحدث مؤامرة أمريكية ـ صهيونية تستهدف تدمير القوة العراقية خدمة لإسرائيل، كما تستهدف السيطرة المباشرة على الثروة العربية خدمة للمصالح الأمريكية. وترى اللجنة الشعبية ـ المعبّرة عن النخبة ـ في بيانها أن المؤامرة ليست وليدة حدث بعينه وانما هي جزء من مجابهة استعمارية تقليدية ترفض السماح بنمو أي قوة عربية وحدوية، ابتداء من محمد علي باشا وانتهاء بعبد الناصر وصدام حسين. وقد دلّل البيان على ذلك بما واجهه العراق من تآمر وحملات إعلامية وسياسية منذ بدأ العراق يتصدر القضايا القومية. وقد رفض البيان الدعوى الأمريكية باحترامها للقانون الدولي وحقوق الانسان. وتساءل عن موقف أمريكا من حقوق الطفل الفلسطيني، ومن احترام القانون الدولي في غزوها لكوبا، وغرينادا، وضرب ليبيا، وغزو بنما. وقد أشاد البيان بالمبادرة العراقية في ١٢/١٩٩٠ واعتبرها عادلة ومتوازنة ومحكاً لمدى احترام الدول للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وأكد البيان بقوة أن العدو الحقيقي لأمتنا هو الولايات المتحدة الأمريكية الصهيونية، وأن الواجب القومي والوطني والديني يحتّم على كل عربي ومسلم، وكل صديق للحرية والعدل، أن يجنّد نفسه لمحاربة أمريكا في كل موقع، ومحاربة عملائها في كل مكان، وإعداد الأمة لحرب شعبية طويلة المدى.

وأخيراً، عبّر البيان عن أسف اللجنة وحزنها لأن المؤامرة الأمريكية ـ الصهيونية وجدت أعواناً لها من بين حكام العرب الذين تجاهلوا أن العدو ـ في النهاية ـ يستهدف وجودهم وعزة أمتهم، وأرضها وثرواتها ومقدساتها. وأكدت اللجنة الشعبية أن حل النزاع لا يتم إلا في إطار الأمة العربية وحدها.

وخلال الأزمة وتفاعلاتها، ومواقف القوى الدولية، ومواقف الشعوب العربية والاسلامية، تبلور يقين النخبة اليمنية بأن لأمتنا العربية والاسلامية مشروعاً حضارياً يستهدف التقدم والتطور والوحدة وتحرير الأرض، وامتلاك زمام القوة، وحسن استخدام الثروة، والتحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية؛ وأن هذا المشروع الحضاري لأمتنا يواجهه مشروع غربي استعماري وأمريكي صهيوني، يهدف إلى تأصيل تمزّقنا واستلاب أرضنا وثرواتنا، وترسيخ تبعيّتنا له في كل المجالات. هذا اليقين أكدته معظم بيانات الأحزاب، سواء منها الأحزاب الوطنية أو القومية أو الأحزاب ذات الاتجاه الاسلامي، كما أكدته النقابات والاتحادات المهنية.

وقد اتجهت اللجنة الشعبية اليمنية إلى تقوية علاقات التنسيق والتعاون مع اللجان الشعبية المماثلة في الأردن والسودان وأقطار المغرب العربي. وساهمت بفعالية في المؤتمرات الشعبية التي كان آخرها المؤتمر الشعبي العربي الذي عقد في صنعاء ما بين ١٠ ـ ١٢ شباط/ فبراير سنة ١٩٩١. وكانت أهم نتائجه ما يلي:

١ ـ طرح مشروع نظام أساسي لإطار شعبي قومي مهمته تنسيق النضال الشعبي على المستوى القومي.

٢ ـ طرح برنامج عمل نضالي تناول سبعة محاور: جهادية، واقتصادية، وسياسية، وصحية، وغذائية، واعلامية، وتنظيمية. ومن أهم ما ركّز عليه المحور الإعلامي ما يلي:

أ ـ تعميق الوعي الشعبي بأبعاد الصراع بين المشروع العربي ـ الاسلامي والمشروع الغربي ـ الاستعماري الأمريكي ـ الصهيوني.

ب ـ التوعية بأن المواجهة لا تقتصر على وسيلة واحدة من وسائل النضال، فضرب مصالح العدو، ومحاربة عملائه، ومقاطعة سلعه، والقيام بالجهد الاعلامي والتعبوي، وتنمية روح التحدي، كلها وسائل لا تقلّ أهمية عن المعارك العسكرية.

ج ـ بلورة العلاقة الجدلية والعضوية بين العروبة والاسلام وتعميق الوعي بأهمية الوحدة العربية والاسلامية في سبيل تحقيق المشروع الحضاري العربي والاسلامي.

د ـ محاربة كل أشكال التبعية السياسية، والاقتصادية، والثقافية.

هـ ـ الرفض والمحاربة لكل قيم الاستهلاك البذخي، والانحلال السلوكي، والنظرة الذاتية الضيقة، وكل قيم الامبريالية التي تشجع الفساد والإفساد وتبديد الثروة، والتقليد الأعمى للقيم الغربية التي تنمّي روح الذيلية والعمالة.

و ـ العمل على تحجيم الخلافات الثانوية داخل المجتمع العربي والاسلامي والتركيز على الثوابت والقواسم المشتركة.

ز ـ ترسيخ الوعي بأهمية النهج الشوروي الديمقراطي داخل كل قطر عربي واسلامي، كعامل من عوامل تحرير إرادة الجماهير، واعتبار الخيار الديمقراطي أحد الأسس لتحقيق الانتصار في مواجهة الأمة أعداءها.

ح ـ التنشيط والتشجيع لكل الوسائل الفعالة التي تساعد على تعميق الاتصال والتواصل بين القوى الشعبية على الساحة العربية والاسلامية، بهدف تبادل المعلومات والتجارب وتنسيق الجهود وبلورة المفاهيم المشتركة.

لقد تركّز الجهد النخبوي، وبقوّة، على مواجهة الهجمة الامبريالية الأمريكية الصهيونية، ولكنه مع ذلك لم ينسَ الأزمة الكويتية. فقد ظهرت في الساحة اليمنية لجنة للدفاع عن شعب الكويت. وظهرت نشرة تحت عنوان الضمير اليمني، تتناول معاناة الأشقاء في الكويت. وأقامت اللجنة مهرجاناً للتعاطف مع الطفل الكويتي. وأصدر حزب الأحرار الدستوريين بياناً بتاريخ ١٩٩٠/٨/٤، أعلن فيه تأييد الحزب للبيان العربي الصادر عن مجلس الجامعة العربية وإدانة الحزب الكاملة للغزو «لأن العراق لم يقبل وساطة المصالحة»، وطالب العراق بالانسحاب كما أيد الحزب جهود القيادة السياسية للجمهورية اليمنية التي تسعى إلى

تطويق الأزمة مع تسجيل اعتراض الحزب لخروج الحكومة اليمنية على رأي الأغلبية العربية.

وعند زيارة الوفد الشعبي الكويتي لليمن رحب بـه عدد من النخبة اليمنية وعبّروا عن تعاطفهم مع الشعب الكويتي.

ثالثاً: موقف الحكومة اليمنية

يلخّص أحد تقارير وزارة الخارجية الموقف الرسمي لليمن تجاه أزمة الخليج على النحو التالي:

١ ـ عدم موافقة اليمن على الغزو العراقي وضمه الكويت، وطلبها انسحاب العراق من الكويت.

٢ ـ اليمن ترفض التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة وتطلب حل القضية بالطرق السلمية وفي إطار الأسرة العربية.

٣ ـ تدين اليمن الإجراء العسكري على العراق الشقيق، الهادف إلى تدمير القوة العراقية الصاعدة.

٤ ـ اليمن توافق على بحث القضايا في المنطقة، وتؤيد المبادرة العراقية بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٠، وترفض أن تعالج الشرعية الدولية قضايا الشرق الأوسط بشكل مزدوج.

كل الوثائق والبيانات الرسمية، وكل التصريحات والأحاديث الصحفية والتلفزيونية والاذاعية للمسؤولين اليمنيين تؤكد صحة ما لخصه تقرير وزارة الخارجية اليمنية عن الموقف اليمني. ومع ذلك، فقد ظل الموقف اليمني محل شكّ من البعض. وفهمه البعض الآخر بشكل مغاير. واعتبره آخرون موقفاً معادياً.

ورغم أن الموقف اليمني الرسمي والشعبي لا يختلف عن موقف معظم بلدان الحل العربي، إلا أن الموقف اليمني واجه غضباً أشد، وانصبّ عليه لوم أكبر.

فما سرّ هذا التناقض في فهم الموقف اليمني؟ وما سر هذه الحدة في الموقف منه؟

مشكلة الجمهورية اليمنية أن موقفها لم يُقرأ على ظاهر البيانات والتصريحات والمواقف، وإنما قرىء على ما تتوقعه منها الأطراف الأخرى. فالموقف الذي تتساوى فيه اليمن مع الجزائر يُقرأ ببعد آخر لدى جيران اليمن في الجزيرة والخليج. فاليمن جارة السعودية وعُمان، وعضو في مجلس التعاون العربي الذي للعراق فيه محل الصدارة. واليمن تقيم مع العراق علاقة متميزة، ولها مع السعودية خلافات حدودية. وإلى جانب كل ذلك، فاليمن قد تسلّمت مساعدات من بلدان الخليج، وتقدير الجميل يتطلب موقفاً مغايراً للموقف الذي وقفته اليمن، حتى وإن تساوت اليمن في كثير من هذه الظروف مع بلد مثل الأردن، إلا أن الأردن

في رأي بعض بلدان الخليج له عذر في مجاراة شعبه نظراً لالتصاق أرضه بالعراق واسرائيل، أما اليمن، في رأي بلدان الخليج، فلا عذر لها.

ويزيد الطين بلّة أن اليمن حرصت على أن تكون وسيطة في النزاع، ولهذا حرصت على ألا تتخذ مواقف متشددة حتى لا تفقد قدرتها على التحرك، وهذا ما اعترف بأهميته جورج بوش نفسه، في حديثه التلفوني مع الرئيس اليمني في بداية الأزمة. فقد قال إنه أقنع زملاءه أن لليمن ما يبرر موقفها، وحتى لا تفقد قدرتها على الوساطة، لكن بلدان الخليج لم تستطع أن تتفهم ذلك.

وتشاء الصدف ـ فوق كل ذلك ـ أن يكون مندوب الجمهورية اليمنية عبد الله الأشطل هو ممثل المجموعة العربية في مجلس الأمن خلال هذه الأزمة. وقد أعطت مواقفه من بعض القرارات وبالأخص القرار (٦٦٠) الانطباع الأول عن موقف اليمن.

ويوضح الجدول التالي هذه المواقف:

رقم القرار	تاريخه	الموضوع	موقف اليمن
٦٦٠	١٩٩٠/٨/٢	ادانة الغزو العراقي والمطالبة بسحب قواته من الكويت	عدم المشاركة
٦٦١	١٩٩٠/٨/٦	فرض المقاطعة التجارية والمالية	امتناع
٦٦٢	١٩٩٠/٨/٩	اعتبار ضم الكويت للعراق غير قانوني	مع القرار
٦٦٤	١٩٩٠/٨/١٨	السماح للرعايا الأجانب بمغادرة الكويت والعراق	مع القرار
٦٦٥	١٩٩٠/٨/٢٥	الحصار البحري	امتناع
٦٦٦	١٩٩٠/٩/١٣	عدم استثناء المواد الغذائية والأدوية من العقوبات	ضد القرار
٦٦٧	١٩٩٠/٩/١٦	انتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية	مع القرار
٦٦٩	١٩٩٠/٩/٢٤	تخويل لجنة العقوبات النظر في طلب الدول المتضررة للمساعدة	مع القرار
٦٧٠	١٩٩٠/٩/٢٥	الحظر الجوي	مع القرار
٦٧٤	١٩٩٠/١١/٢٩	تحميل العراق مسؤولية الأضرار التي حدثت في الكويت	امتناع
٦٧٧	١٩٩٠/١١/٢٨	اعتماد التوزيع السكاني والديمغرافي الذي قدمته الكويت	مع القرار
٦٧٨	١٩٩٠/١١/٢٩	بشأن استخدام القوة ضد العراق	ضد القرار
٦٨٦	١٩٩١/٣/٢	بخصوص وقف العمليات العسكرية	امتناع
٦٨٧		الخاص بوقف اطلاق النار	امتناع

لا نستطيع أن نلوم بلدان الخليج، ففي الأزمات الحادة لا مكان للتفكير الهادىء.

ومواقف اليمن من قرارات مجلس الأمن، ووزراء الخارجية العرب، ومؤتمر قمة القاهرة، قد لا تُفْهَم بسهولة، مع افتراض حسن النية، فما بالك حين تتحكم عين السخط؟ لقد تراوحت مواقف اليمن في مجلس الأمن على النحو التالي:

١ ـ تغيبت عن التصويت مرة واحدة.
٢ ـ صوتت مع القرار ست مرات.
٣ ـ صوتت ضد القرار مرتين.
٤ ـ امتنعت عن التصويت خمس مرات.

لقد رفضت اليمن إدانة العراق ثلاث مرات. مرة في مجلس الأمن عند غياب مندوب اليمن عن التصويت على قرار إدانة الغزو العراقي، والمرة الثانية عند رفضه الموافقة على بيان وزراء الخارجية عند لقائهم في القاهرة في ١٩٩٠/٨/٢، والمرة الثالثة عند رفض اليمن لقرار قمة القاهرة.

فأي تفسير يمكن أن تعطيه الخارجية اليمنية لهذا الموقف؟

يقول عبد العزيز الدالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية: «لقد سألني بعض زملائي وزراء الخارجية العرب ـ في القاهرة ـ عن مبرر المندوب اليمني للتغيب عن التصويت على القرار ٦٦٠، مع العلم أنه يمثل المجموعة العربية لا اليمن وحده؟» ويضيف الدالي: «ولقد أوضحت لهم أن مشكلة الأخ الأشطل أنه يمثل المجموعة العربية، والمجموعة العربية عند تصويت مجلس الأمن لم يكن لها رأي موحد، وأكبر دليل أننا، وزراء الخارجية، حتى الآن لم نصل إلى موقف. وكان على الأشطل أن يتصرف بطريقة تعكس غياب القرار العربي، وذلك بالغياب عن التصويت، لأن الأشطل لا يستطيع أن يوافق، ولا يستطيع أن يرفض، لأن المجموعة العربية لم تتخذ قراراً بالموافقة أو الرفض. كما أن الامتناع يعتبر موقفاً. وكان بإمكانه، ومن حقه، أن يطلب تأجيل القرار أربعاً وعشرين ساعة حتى يتم التشاور مع المجموعة التي يمثّلها، لكنه خشي أن يعتبر طلبه موقفاً يهدف من ورائه تعطيل القرار. ولهذا لم يجد أمامه من خيار أمثل سوى التغيب عن التصويت. وعند عودته إلى مقعده في مجلس الأمن ألقى كلمة أكد فيها حرجه، لأن الموضوع المطروح يخص بلدين عربيين عضوين في الجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي، ومهمته في مجلس الأمن تتعلق بالتعبير عن الموقف العربي المدافع عن المصالح العربية. ولكنه أكد في خطابه تمسّك اليمن بميثاق الأمم المتحدة، وبحق جميع الدول باستقلالها وسيادتها، وأن ذلك ينطبق على الكويت، كما ينطبق على غيرها من الدول. كما أكد شجب اليمن لجميع أشكال التدخل ومعارضتها بشدة استخدام القوة لحل النزاعات. وأخيراً، دعا العراق والكويت إلى بدء التفاوض لحل مشاكلهما في إطار الأسرة العربية المجتمعة حينها في القاهرة».

ونأتي إلى رفض اليمن لبيان وزراء الخارجية العرب في القاهرة. يقول د. الدالي: «لقد وافقنا على كل ما جاء في البيان، وطلبت من زملائي مهلة عشر دقائق أتصل خلالها بصنعاء لأعرف ما لديهم من جديد. ولقد كان معي على الخط الأخ رئيس مجلس الرئاسة الذي أبلغني أنه كان في اجتماع مع طه ياسين رمضان وأنه أكد لهُ عدم موافقة اليمن على غزو الكويت وطلبه من العراق الانسحاب. وأبلغني الرئيس أن العراق وافق على الانسحاب، وأعلن طه ياسين ذلك لرجال الصحافة. وقد نشر تصريحه في جريدة الثورة يوم السبت في ١٩٩٠/٨/٤». ويضيف الدالي: «وقد عدت إلى زملائي ونقلت إليهم الخبر مع موافقة اليمن على كل ما احتواه البيان ما عدا الإدانة، وحتى لا نفسد جو الوفاق الذي توصّلنا إليه. وكان هذا هو مبرر اليمن لرفض الإدانة، وحتى تتمكن اليمن من مواصلة مسعاها».

وأخيراً، لماذا رفضت اليمن الإدانة في مؤتمر قمة القاهرة في ١٠/٨/ ١٩٩٠؟

يؤكد وزير الخارجية اليمنية أن أهداف مؤتمر القمة، عند الدعوة إليه، كانت تتعلق باتجاه أمريكا إلى التحرك إلى المنطقة لحماية السعودية من «غزو عراقي مرتقب». وقد تزامنت الدعوة إلى المؤتمر مع دعوة وزارة الخارجية الأمريكية للسفراء العرب لإحاطتهم بما أزمعت عليه، مؤكدة لهم ألا علاقة لتحركها بالخلاف العراقي ـ الكويتي لأنه خلاف قد أصبح بيد المجتمع الدولي ليحل في ضوء الشرعية الدولية. وأضافت الخارجية الأمريكية أن الأزمة الجديدة بين السعودية والعراق ربما تحلّ عربياً، لأن الولايات المتحدة لا تريد أمركة الخلاف بين السعودية والعراق.

في ضوء ما سبق، كما يؤكد د. الارياني، تم التحرك إلى مؤتمر القمة العربي. ولكن القادة وجدوا الأمر مختلفاً. ووجدوا قرار إدانة العراق معدّاً ومتفقاً عليه من الأغلبية. فكان رأي اليمن الامتناع عن التصويت.

«امتناعنا عن التصويت لا يعني أبداً أننا نقرّ ما حدث للكويت، ولكن هذا القرار يلغي الدور العربي نهائياً. فالأطراف التي تريد أن تكون طرفاً فيه هي حرة فيه. وأما بلادنا فلن تكون طرفاً، وستظل ترقب عن كثب، عسى أن تلوح بارقة أمل لحلّ سلمي أخوي ودي لهذه القضية. أما اللعبة الدائرة في الأساطيل المتحركة وفي الأسراب الهابطة والمنطلقة، الذي تسمعونه أو تشاهدونه، فإن بلادنا ليست طرفاً فيها على الاطلاق فيما يحدث شيء خطير». (١٢/٨/ ١٩٩٠).

وإذا كان هذا هو تفسير الأخ وزير الخارجية اليمنية، فإن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد نظر إلى الموضوع من زاوية أخرى. ففي حديثه مع صحيفة الوحدة بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٠ يقول: «كان متوقعاً للقمة أن تفشل مسبقاً لأنه لم يسبق لها الاعداد الجيد، ولم يسبق لها التحضير من قبل وزراء الخارجية لتحديد جدول أعمال كما جرت عليه العادة، في أي قمة، سواء كانت طارئة أو عادية. هذا جانب، أما الجانب الآخر فالقمة كانت قد أعدت قراراتها مسبقاً من قبل بعض الدول الشقيقة، واتفقت هذه الدول على القرارات المعدة وهذا كان أمراً غير طبيعي».

المبادرات اليمنية

لم يقتصر دور اليمن على التغيب والامتناع، والدعوة إلى التروّي والصبر الجميل، وإنما قامت بمبادرات نشطة لاحتواء الأزمة قبل اجتياح العراق الكويت وبعده. فعند ظهور بوادر أزمة العلاقات الكويتية ـ العراقية حاولت اليمن احتواء الأزمة ولكن الأشقاء في العراق أكدوا لها أن السعودية قد سارت شوطاً في طريق الوساطة.

وعند اشتداد الأزمة وتجمّد الموقف أعلنت اليمن في ٢١/١/١٩٩١ مبادرة من ست نقاط ارتكزت على ما يلي:

١ ـ تعهّد قوات الحلفاء بعدم اللجوء إلى القوة.

٢ ـ انسحاب القوات العراقية من الكويت.

٣ ـ تمركز قوة عربية لحفظ السلام بقرار من الجامعة العربية في المنطقة المتنازع عليها.

٤ ـ تعهُّد قوات الحلفاء بعدم ارسال قوات إلى الكويت بعد انسحاب العراق.

٥ ـ يبدأ انسحاب القوات الأجنبية من الخليج بمجرد انسحاب العراق.

٦ ـ بقبول الأطراف هذه النقاط تشكَّل لجنة مساعٍ حميدة لحل المشاكل المعلقة بين العراق والكويت.

يقول المسؤولون اليمنيون المطّلعون والمشاركون والمتابعون: نحن على يقين أنه لو توفرت للعرب النية الحسنة، والارادة الصادقة، والشجاعة الكافية لأمكن حل القضية سلماً، وفي الإطار العربي. ولكن ـ للأسف ـ في كل مرة تصل فيها الحلول السلمية والمحاولات الجادة إلى الطريق الصحيح، تتحرك الضغوط الأمريكية لكي تعيق تحقيق ذلك. وهذا ما حدث بالنسبة إلى المبادرات اليمنية، ومبادرات الملك حسين، ومبادرات الملك الحسن، ومبادرات الشاذلي بن جديد.

كانت النية مبيّتة لضرب العراق وتدمير قوته. وجاء دخول العراق إلى الكويت ليسهّل المهمة، أما الأقطار العربية المتحالفة مع العدوان فقد سارت في «المولد».

* * *

إن ما يمكن أن نقوله في النهاية: لقد أخطأ العراق في اختيار مكان المعركة، وفي تحديد وقتها، وفي التنسيق والإعداد السياسي، كما أخطأ في إدارتها. ولقد أخطأت الأقطار العربية المتحالفة في اختيار «المولد» الذي تشارك فيه، وفي تقدير عواقبه، كما أخطأت في إدارة الأزمة، وفي تحديد أسلوب المشاركة. وأخطأت شعوب الحل العربي وأقطاره في تجسيد دور الفرد، ونسيان معاناة شعب الكويت.

لم يبقَ لنا جميعاً إلا استخلاص العبرة وإعداد الأمة للمواجهة بوعي أكبر، وتجربة أخصب، وإرادة شعبية متحررة، في ظل أنظمة ديمقراطية حقيقية.

علينا أن نحلل ونقيّم سلبيات الأزمة وايجابياتها بروح موضوعية، لا أن ننشغل بلوم بعضنا بعضاً، ولكن بهدف إخصاب تجربتنا النضالية لتسير بأقدام ثابتة في طريق النصر بإذن الله.

- ١٢ -

مِن أجل المستقبل

علي أومليل (*)

- ١ -

ربما لأول مرة يواجه العرب كارثة بحجم كارثة حرب الخليج وهم موزعون في ما يتعلق بالموقف الذي ينبغي اتخاذه تجاهها. ففي المشرق العربي لا نجد إلا في الأردن واليمن والسودان مرايا جماهيرية عبّرت عن مساندة للعراق تعبيراً واضحاً ومنسجماً. ومنطقة المغرب العربي هي التي مثّلت كتلة جماهيرية واحدة بأحزابها ونقاباتها وجمعياتها الثقافية والمهنية، استعادت الجماهير فيها المبادرة السياسية وربطت في تظاهرات نضالية بين رفض عملية الغزو التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، والمساندة المطلقة للعراق. وحتى بعد الهزيمة العسكرية التي لحقت بالعراق، فإنها لم تقبلها كهزيمة: فالعراق واجه أكثر من ثلاثين دولة، وحوصر أكثر من أربعة أسابيع، وكشف عن طبيعة النظم العربية سواء تلك التي فتحت أبواب بلدانها للجيوش الأجنبية أو حاربت إلى جانبها، أو تلك التي أعلنت أن قلوبها مع العراق في حين أن سيوفها مع أمريكا.

نعم، هناك في بلدان المغرب انتقادات مريرة للقيادة العراقية ومسؤوليتها عمّا وقع، وعن الأخطاء الفظيعة التي ارتكبتها في كل مراحل الأزمة منذ اجتياح الجيش العراقي للكويت إلى انسحابه منه؛ ولكن كل هذا يقال فقط في الأحاديث الخاصة، أما ما يكتب في الصحف الحزبية والصحف الحكومية التي تضطر إلى مجاراة مشاعر الناس، وكذلك في الخطب التي تلقى في التجمعات العامة أو في الاستجوابات التي تُجرى مع المثقفين، فإننا لا نجد أثراً لأي مآخذ أو انتقادات باعتبار أن الأولوية هي للتصدّي للمخطط الأمريكي في المنطقة وللتضامن من غير قيد ولا شرط مع العراق في محنته. إن مثل هذا الموقف مفهوم

(*) أستاذ في جامعة محمد الخامس، الرباط ـ المغرب. وعضو مجلس ادارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

باعتباره رفضاً لتدمير أبعد وأعمق من التدمير الذي أُلحق بالعراق: وهو تدمير الروح المعنوية للعرب؛ فأمريكا وقد قادت حربها التدميرية ضد العراق تسعى إلى إقرار نظامها الإقليمي في المنطقة العربية، ولا يمكنها أن ترسي دعائمه إلا على أنقاض نفسية عربية مدمرة. إن هذا الموقف يجد سنده القوي في الوقائع التالية:

ـ إن نية تدمير العراق نية بيّتها الأمريكيون حتى قبل ما سمّي أزمة الخليج. فقد شُنّت قبلها وبشهور حروب اعلامية عن خطر ترسانة العراق، وتربُّصه بجيرانه وباسرائيل، تمهيداً لما سيفعل به في ما بعد...

ـ إن الولايات المتحدة قد أفشلت كل محاولات نزع الفتيل حين نشبت الأزمة، فأبطلت محاولة إيجاد حلٍّ داخل المجموعة العربية ورفضت التسويات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي، كما رفضت المشروع الذي تقدمت به فرنسا لدى المنتظم الدولي...

ـ إن الولايات المتحدة قد ألقت بكل ثقلها لكي تعبّىء على نحو لم يسبق له مثيل مجلس الأمن لاستصدار سلسلة من القرارات في وقت قياسي، بما في ذلك استصدار قرار باستعمال القوة العسكرية باسم المجلس المذكور، وهو ما لم يحدث سوى مرة واحدة خلال ما يقارب نصف قرن، في حين أن هناك قرارات أخرى صدرت ضد اسرائيل وظلت حبراً على ورق...

ـ إن أمريكا، وهي تظهر غيرتها على الشرعية الدولية، إنما كانت تكيل بمكيالين بشكل فاضح، تمهيداً للعدوان، ولتسخير القانون الدولي لمصلحة الأقوى، أي لمصلحتها...

ـ إن الهدف الأول للولايات المتحدة هو ضرب العراق لسببين: لأنه كبلد عربي، قد أصبح يتوفر، ولأول مرة، على قوة عسكرية تهدِّد إسرائيل؛ ولأنه، بضمه للكويت، قد أصبح في قبضته جزء هام من انتاج النفط في العالم، مما سيجعله متحكِّماً في أسعاره، أي أنه صار يهدِّد مصدر ازدهار الغرب وقوته...

ـ إنه قد جرى تدمير لم يشهد له مثيل لبلد عربي وسط تمويه إعلامي. أليس الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو الذي يمتلك، إلى جانب مصادر الثروة والسلاح، مصادر الإعلام العالمي أيضاً؟...

ـ إنه لم يكن خافياً على الجميع أن للولايات المتحدة مخططها لإدخال المنطقة العربية في نظامها العالمي الجديد، وان هذه الحرب كانت وسيلتها لإقرار هذا النظام، إلى جانب حاجتها إلى تدعيم اقتصادها أمام مشاكل العجز والمديونية، وبوادر تخلُّفها عن المنافسة اليابانية والأوروبية وخاصة الألمانية...

ـ وأخيراً وليس آخراً، ألسنا أمام عودة فاضحة للتغلغل الاستعماري في المنطقة بما فيه دخول جيوش أجنبية الأراضي العربية، وشنها العمليات العسكرية انطلاقاً منها، وبسطها الحماية على كثير من دولها ودويلاتها؟

هذه إذن الحجج التي يستند إليها كل الذين وقفوا إلى جانب العراق، وأنه حتى ولو

كانت هناك أخطاء وقعت فيها قيادته، فإن حجم ما يدبَّر للمنطقة العربية هو أكبر من أن نقف عند هذه الأخطاء مهما كانت فظيعة. وأن القضية الأساسية هي قضية مواجهة غزو سافر للوطن العربي، ووضع اليد على ثرواته، وضرب كل محاولة لبناء القوة الذاتية فيه عسكرياً واقتصادياً وثقافياً. إن هذا هو المنطق السائد لدى الجماهير والقوى السياسية التي ساندت العراق، وفي مقدمتها بلدان المغرب العربي. . .

لكن. . . ومع ذلك، لا بد من مواجهة الأمور بصراحة وشجاعة، لا سيما أمام هول الكارثة التي حلّت بالعراق، بل وبمجموع الوطن العربي. . .

- ٢ -

ولذا، لا بد في البدء من توضيح هذه المسألة الجوهرية، وهي أن الوقوف إلى جانب العراق سواء منذ أن أعلن عليه الحصار الشامل، أو حين شنّت عليه حرب مدمرة لم يسبق لها نظير، أو أمام ما هو واقع الآن من احتلال لقسم من أراضيه، وتعرّضه للتفكيك والتقسيم، لا يعني بالضرورة أن نكون متفقين أو مبرِّرين للكيفية التي أدارت بها القيادة العراقية ما سُمِّي بأزمة الخليج، منذ قرار اجتياح الكويت إلى اعلان الانسحاب منه، وكل المواقف التي واجهت بها مراحلها سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً. . .

لنرفض إذن المنطق الذي يقول: إما أن تكون مع العراق وإذن فعليك أن تتبنّى كل مواقف القيادة العراقية وقراراتها، بما في ذلك أن نمر مرور الكرام على الأخطاء اللامعقولة - إن لم نصفها بأكثر من ذلك - وإلا فأنت «موضوعياً» في صف أعداء العراق وخصومه. لا بد إذن من نقدٍ ومحاسبة لما وقع، وهو موقف لا يتناقض مع الوقوف في وجه القوة الأمريكية التي تقود عملية إضعاف العراق، وإحكام قبضتها على منابع النفط في بلدان الخليج، وبسط حمايتها على نظم المنطقة.

قد يقال إن المطالبة بالحساب الآن من شأنها أن توهن من عزيمة الجماهير التي ساندت العراق والتي استعادت المبادرة كما لم تفعل منذ سنوات عديدة وحرّكت أحداث الخليج لديها وجداناً نضالياً عميقاً جعلها تلتف حول «القضايا الكبرى»: قضايا التحرر ووحدة التضامن العربي والديمقراطية، وكانت الأحداث مناسبة لربط قضايا النضال القطري بقضايا النضال القومي. فالأولى إذن الحفاظ على هذا الدفع الجماهيري لتحديد النضال وتكوين جبهة واسعة تلتفّ حول أهدافه الكبرى. لكن. . . من قال إن المراجعة النقدية لما وقع، والمطالبة بكشف الحساب وتحديد المسؤوليات هي موقف انهزامي مثبط للعزائم وناسف لمعنويات الجماهير؟

ثم أية جماهير نريد؟ هل هي تلك التي تُعامَل دائماً وكأنها قاصرة، لا تتحمل أن يقال لها سوى نصف الحقيقة، ولا تخاطَب إلاّ بالخطاب الحماسي أو الخطاب الذي يبرر أي شيء؟

- ٣ -

فلنبدأ من البداية: من قرار «دخول» العراق الكويت، بدعوى أنه جاء تلبية لطلب معارضة كويتية مزعومة. إن هذا القرار هو الذي استغلته الولايات المتحدة للإعداد المحكم

لضرب العراق باسم الشرعية الدولية وحماية القانون الدولي. ولقد قيل: وما هي الكويت؟ أليست دويلة تركها الانكليز وورثها الأمريكان، وإن هذه «الدولة» عبارة عن عائلة وزعت في ما بينها السلطة والثروة، تصرفها في بذخ أسطوري، حتى إذا حدث واستثمرتها ففي غير اقتصاد انتاجي، بل في مؤسسات أمريكية وأوروبية، بمعنى أن المال العربي الكويتي إما أن يبدّد أو يصب في الخارج؟ ثم، أليست الكويت، تاريخياً، جزءاً من العراق؟ ألم يحمها العراق في حربه الطويلة ضد إيران فكان جزاؤه نهب نفطه أثناءها من آباره الواقعة على الحدود، ثم إغراق السوق العالمية بالنفط مما كسر أسعاره، وأبقى العراق مكبّلاً بالمديونية، عاجزاً بعد انتهاء الحرب عن إعمار بلاده؟ نعم، لكن هل هذا كله يبرّر احتلال الكويت؟ ثم باسم ماذا؟ هل هي طريقة «بسماركية» لتوحيد الأمة العربية؟ وعلى كل فقد انتهى قرار القيادة العراقية، بعد الاعلان الأول إلى أن دخول الجيش العراقي كان تلبية لطلب المعارضة الكويتية، ثم أعلن مبدأ قبول الانسحاب شريطة أن تنسحب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها، وجاء قرار ضم الكويت باعتبارها اقليماً عراقياً.

- ٤ -

لن ندخل في تعداد الأخطاء الكبرى التي ارتكبتها القيادة العراقية، بل سنطرح مسائل أساسية، ونبدأ بطرح السؤال التالي:

هل أعدّت القيادة العراقية لهذه العملية الكبرى التي واجهت فيها العالم؟ إن كل القرائن تدلّ على العكس من ذلك تماماً.

إن معركة من هذا الحجم كان لا بد أن يضمن العراق فيها حلفاء إلى جانبه، كما يضمن حياد قوى أخرى. كان لا بد من حساب انتهاء الحرب الباردة وانتهاء دور الاتحاد السوفياتي كأحد قطبي العالم، وانفصال الدول التي كانت تدور في فلكه عنه. حين اضطر العراق، وقواته على وشك التدمير، إلى الالتجاء إلى الاتحاد السوفياتي، فإن هذا الأخير لم يستطع أن يقوم سوى بدور «صندوق البريد» الذي يتلقى رسائل/ أوامر الولايات المتحدة إلى العراق. ثم هذا القرار الذي جاء متأخراً ومفاجئاً ومجانياً: وهو التنازل لإيران عن شط العرب، لعل وعسى أن تقف إلى جانبه، وإيران تعلم أنه اضطر إلى ذلك، ولم تكن هي مضطرة، ولا في مصلحتها الوقوف إلى جانبه، فأخذت الهدية ولم تغير من موقفها شيئاً.

تأتي مسألة الشرعية الدولية: صحيح أنها استعملت بمكيالين، وبشكل فاضح. لكن هل الجواب هو إعلان الخروج عليها وعلى القانون الدولي؟ لقد أعطى العراق باحتلاله الكويت فرصة ثمينة للولايات المتحدة لتجرّ وراءها تحالفاً واسعاً لضرب العراق.

إن الشرعية الدولية هي السلاح السياسي للقضية الفلسطينية. وكون اسرائيل قد ضربت بها عرض الحائط، فإن على منظمة التحرير الفلسطينية أن تتمسك بها لأنها هي مرجعها القانوني الدولي للمطالبة بحق تقرير المصير وبإقامة الدولة الفلسطينية. نقول هذا لأن الرئيس العراقي قد ربط قبول انسحابه من الكويت بشرط حل القضية الفلسطينية.

لقد بدت القيادة العراقية وكأنها خارج العصر، سواء في موقفها من قضية الشرعية الدولية أو في كيفية إدارتها الحرب سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً.

لقد أظهرت الكيفية التي أديرت بها الأزمة سياسياً ودبلوماسياً عزلة مطلقة للعراق. ولم تفعل قضية الرهائن «ضيوف العراق» إلا أن أكّدت هذه العزلة وعزّزت صف الدول الغربية دون إمكانية لفتح ثغرة داخلها.

ثم يأتي الإعلام العراقي الذي كان تماماً خارج العصر. ولا يكفي أن تفسر حالته هذه بكون وكالات الأخبار الكبرى كلها غربية. إذن ماذا نقول عن اعلام يردِّد أنه سوف يغرق الأعداء في دمائهم، ولم يغرقهم، وإنما الذي حصل هو أن مثل هذا الإعلان قد استُغل من طرف الإعلام الغربي أي استغلال. وبالمقابل، فقد قادت الولايات المتحدة، عملية إبادة بالآلاف وهي تقدمها على أنها حرب نظيفة وجراحية، تنتقي أهدافها «بالليزر» فيقدِّم هنا العراقيون يد العون بالسكوت - في ما عدا قصف العامرية - عن الحجم الهائل للضحايا والخسائر. ثم هذا الوزير الاعلامي العراقي الذي يصرِّح للملأ بأن أي أسير يقع في أيدي العراقيين فإنهم سيأكلونه؟! ثم التهديد باستعمال المحتجزين والأسرى دروعاً بشرية. واتضح أنهم لم يستعملوا، ولكن بعد أن استغل الإعلام الغربي قضية هؤلاء في دعاية واسعة ضد العراق.

- ٥ -

لقد قيل إن الكارثة قد وقعت نتيجة لانعدام الديمقراطية. وهذا صحيح في مجمله. وإذا حددنا فإنه يتضح ما يلي: إن قرار الحرب قرار سياسي. وحتى إذا كانت هناك نية مبيتة لضرب العراق، فإن قرار المواجهة هو قرار سياسي كذلك. وهنا نجد المفارقة التالية: وهي أن القدرة العسكرية والفنية التي اكتسبها الجيش العراقي، واستطاعته استعمال أسلحة متطورة قد انتهى كل هذا إلى هزيمة عسكرية شاملة. ويكفي لتقدير هولها أن نقارن بين عدد الأسرى في كل من الجانبين، وعدد الضحايا هنا وهناك، وأن الحرب قد حسمت في الجو قبل أن تبدأ المعركة الأرضية الموعودة.

وهكذا فإن تغييب الديمقراطية في هذا الوطن العربي لم يكن من نتائجه ما يعيش في ظله المواطنون يومياً وحسب، بل حرب دمَّرت العراق، وربطت المنطقة من جديد في ركاب التبعية والاستعمار.

- ٦ -

مرة أخرى قد يقال: لمصلحة من هذه المحاسبة واستعراض الأسباب التي أدت إلى الكارثة؟

لكن مرة أخرى نقول إنه لا ينبغي السكوت عما وقع، بدعوى أن النقد هو في مصلحة الأعداء، وأنه عمل مثبط للمعنويات والعزائم.

نحن نعلم أن النظام الأمريكي الذي يرتّبون له في المنطقة لن يتحقق إلا على تدمير مزدوج: تدمير القدرة العسكرية للعراق، وتدمير معنوي لكل الشعوب والقوى التي ساندت العراق. لكن أمام القوى السياسية الجماهيرية اختيار واحد، مهما كان موقعها من الأحداث الدائرة جميعها، وهو أن تقف صفاً واحداً أمام عودة استعمار المنطقة بأشكال جديدة.

والأمر يتعلق بنضال ديمقراطي عسير، ولكنه هو وحده الكفيل بإعادة التحام قوى التحرر والوحدة في الوطن العربي.

إن الالتفاف حول المطلب الشامل للديمقراطية هو الكفيل بأن يرأب الصدع الحاصل بين القوى السياسية العربية مهما اختلفت في موقفها من أحداث الخليج.

ومطلب الديمقراطية هو المدخل الصحيح لكي يوضع على محك النضال والشرعية امتلاك السلطة وشرعية امتلاك الثروة. ليس من المعقول مثلاً أن تطرح قضية الثروة العربية على أنها «فَيْء» ينبغي أن يوزع على العرب بالتساوي. بل المطلوب هو أن تطرح على أنها مال عام ينبغي أن يدخل مؤسسياً في ميزانية دولة ديمقراطية، يخضع للمراقبة القانونية كما توضع أي ميزانية في نظام ديمقراطي.

إن اعادة التحام القوى الديمقراطية مطلب مرهون به مصير العرب أكثر من أي وقت مضى. ونعتقد أن المراجعة النقدية لما حدث هي مراجعة ضرورية لكي لا تتكرّر الكارثة، كما أنه مدخل ضروري لإعادة التفاف نضالي حول قضايا العرب الأساسية: قضية التحرر وقضية الوحدة، والمدخل إليهما وهو قضية الديمقراطية.

-١٣-

رُدودُ فِعلِ الرأيِ العامِ الجزائِري إزاءَ أزمةِ الخليج

عثمان سعدي (*)

«إن التطور الذي حققته شعوب الغرب في القرون الثلاثة الأخيرة، بني على أسس أربعة: أن تكون أنانياً، وأن تقتل الآخرين، وأن تكتسب أقل ما يمكن من النزاهة، وأن تشعر بأقل ما يمكن من الحياء».

العالم الصيني «يين فو»

فوجىء الرأي العام في الجزائر ـ كما فوجىء الرأي العام العربي ـ بصورة عامة باجتياح القوات العسكرية العراقية للكويت فجر يوم ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠. واستنكر الجزائريون هذا الاجتياح الذي يتناقض مع ميثاقي جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة. وقد عبرت عن هذا الاستنكار الحكومة الجزائرية. واعتبر الرأي العام الجزائري هذا التصرّف العراقي عملاً قطرياً بحتاً، بعيداً عن العمل القومي: فقد أقدم على حل مشكل عراقي (بإعادة جزء من أراضيه اقتطعت منه بتآمر بريطاني) ـ كما أوضح العراقيون ـ بل إن بعض المعلّقين الصحفيين الجزائريين أشاروا إلى «أن القرن العشرين غير القرن التاسع عشر الذي حقق فيه بسمارك الوحدة الألمانية أو إلغاء الدويلات الألمانية بالقوة، وان ظروف القرن العشرين لا تسمح لصدام حسين بأن يحقق الوحدة العربية بقوة السلاح».

بل وذهب مفكر جزائري إلى أبعد من ذلك فقال: «لو أن صدام حسين أمر جيشه بأن يتحرك لاحتلال سائر حقول النفط العربية بالخليج العربي ـ وهو قادر على تحقيق ذلك في خمسة أيام وفقاً لتقديرات الخبراء العسكريين، وأعلن أن نفط العرب بالخليج، بما فيه نفط العراق، ملك لمئتي مليون عربي وليس لخمسة وعشرين مليوناً، وان الدولة العربية الواحدة قد أعلنت على أساس الثروة النفطية العربية وبترو ـ دولاراتها، ومن أراد من الشعوب العربية الاستفادة منها فما عليه إلاّ أن ينضم إلى هذه الدولة ـ لو فعل لاستجاب العرب لندائه انطلاقاً من الحرمان والفاقة اللذين يعيش فيهما ٩٠ بالمئة منهم، ومن سخط هؤلاء المحرومين على تمتع بضعة ملايين من العرب بتسعين بالمئة من الثروة العربية، وضخهم لمئات الملايين من البترو ـ دولارات العربية في المؤسسات الاقتصادية الغربية واليهودية. لو فعل صدام حسين ذلك لأعطى لعمله طابعه القومي، ولفرضه حتى على الغرب الذي سوف يقبل الأمر الواقع، لأن هذا سوف لا يغامر بتدمير سائر حقول نفط الخليج، لكنه مستعد لتدمير حقول نفط الكويت والعراق. أما إذا اكتفى صدام حسين بالكويت فحسب، فإن مصيره أن يطرد منه وأن يدمر الأمريكان قواه العسكرية القوية، ولو اضطروا إلى التضحية بحقول النفط العراقية والكويتية».

(*) عضو في جبهة التحرير الجزائرية، وعضو مجلس إدارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

وسرعان ما تطور رد الفعل هذا مع تطور الأحداث وبسرعة. فما ان وافقت حكومة السعودية على نزول القوات الأمريكية إلى أراضيها يوم ٦ آب/ أغسطس لدى زيارة وزير الدفاع الأمريكي، وانفضاض مؤتمر القمة العربية بالقاهرة يوم ١٠ آب/ أغسطس باصدار قراره الغريب الذي وافقت عليه بعض الأقطار العربية، والقاضي بالموافقة على استدعاء القوات الأمريكية إلى أراضي الحجاز وما أعقبها من تدفق البترو ـ دولارات الخليجية على مصر وسوريا في أشكال عدة: ـ الاعفاء من القروض. ـ تقديم مساعدات سخية جديدة. ـ إغراق العديد من رجال السياسة والإعلام والدين بالإكراميات.

ما إن تم ذلك حتى تغير رد فعل الرأي العام الجزائري بزاوية حادة: فأنزل ستاراً كثيفاً على مسألة احتلال الكويت، وصار مقتنعاً بأن خيوط المؤامرة ـ التي بدأت تُعَدّ منذ بداية سنة ١٩٩٠ في دوائر المخابرات الأمريكية والكونغرس الأمريكي لتدمير إمكانات العراق العسكرية والتقانية والعلمية ـ صارت تحاك على نول عربي وعلى أرض عربية، وأي أرض عربية! إنها أقدم أرض عربية، إنها أرض مكّة المكرمة والمدينة المنورة. وتحول الرأي العام في الجزائر إلى تبني موقف واحد وهو: «الوقوف مع العراق في مواجهة المؤامرة الأمريكية الغربية الصهيونية». وتصاعدت الأحداث وزاد العراق اتخاذ قرارات داعمة لهذا الموقف، عندما أعلن في ١٢ آب/ أغسطس ربط قضية الخليج بقضية فلسطين... وعندما رفع شعار (نفط العرب لسائر العرب وليس لبضعة ملايين من العرب، ونفط العرب لا بد وأن يباع بالسعر الذي يستحقه). ووجدت هذه العناصر في الموقف العراقي صدى عميقاً في النفس الجزائرية التي تعتبر المقياس الصحيح للضمير العربي انطلاقاً من خلفية ثورة المليون ونصف المليون شهيد. وزاد الرأي العام الجزائري حماساً سلسلة المواقف الصلبة التي كان يتخذها العراق متحدياً بها الغرب وعلى رأسه أمريكا من جهة أو مواقف البلدان الغربية، وعلى الخصوص أجهزة الإعلام فيها، وبخاصة قنوات التلفزة الفرنسية التي يشاهدها الجزائريون عبر الهوائيات المقعرة،من جهة ثانية: فقد عكست هذه القنوات حقد الإنسان الغربي على العربي والمسلم واحتقاره لهما، وأستعرض التسلسل الغريب لهذه الاستفزازات في ما يلي:

ـ تعمُّد إبراز الأمريكان المخيمين في أرض الحجاز وهم يعلقون في رقابهم الصليب ونجمة داود، ولم يستسغ الجزائري المسلم رؤية ذلك في الأراضي المقدسة.

ـ مشاهدة الجزائري لجنود اللفيف الأجنبي الفرنسي وهم ينزلون أرض الحجاز... وجنود اللفيف الأجنبي يثيرون ذكريات مريرة في النفس الجزائرية، فقد قضى هذا اللفيف سبع سنوات في الجزائر في أثناء الثورة المسلحة، قام فيها جنوده بأفظع الجرائم، وأشدها وحشية ضد الشعب الجزائري.

ـ تغلّب أصوات أنصار الحرب في الغرب على أصوات أنصار السلام.

ـ كذب الإعلام الغربي وعمله على إخفاء الحقائق، متحدياً بذلك أبسط قواعد حرية الرأي والديمقراطية. ومن الغريب أن ذلك يتم غالباً باختيار ذاتي لرجل الإعلام مؤكداً أن الديمقراطية، وحرية الرأي، وحقوق الإنسان ما هي إلاّ شعارات تتكيف وفقاً لمصالح الغرب

وعدوانيته ضد الشعوب العربية والمسلمة، التي تأكدت أنها نزعة طبيعية في النفس الغربية تتوارثها مجتمعاته جيلاً عن جيل، وناتجة عن رواسب تعود إلى الحروب الصليبية. ولقد صدق العالم الصيني «يين فو»، المتوفى سنة ١٩٢١ والذي قضى حياته مؤمناً بالغرب وثقافته، ثم كفر به، وطالب الشرقيين أن ينكفئوا على قيمهم وأن يَحْذَروا الغرب ولا يأخذوا منه سوى علوم العصر، وقال قولته الخالدة في الغرب: إن التطور الذي حققته شعوب الغرب في القرون الثلاثة الأخيرة بُني على أسس أربعة: أن تكون أنانياً، وأن تقتل الآخرين، وأن تمتلك أقل ما يمكن من النزاهة، وأن تشعر بأقل ما يمكن من الحياء».

كل هذه العوامل مجتمعة جعلت الجزائري يقتنع بأن المؤامرة أكبر من اجتياح الكويت، وأن تركيبتها هي صراع بين طرفين:

ـ الطرف الامبريالي الصهيوني المتحالف مع الأقطار العربية المزيج بين الأنظمة الخليجية البترو ـ دولارية، والأنظمة الكامبديفيدية.

ـ والطرف العراقي الذي صار يمثل أمام الجزائري قلعة الصمود والتحدي للمؤامرة الكبرى التي تستهدف السيطرة على النفط العربي، بعد تدمير هذه القلعة، ثم تحقيق اسرائيل الكبرى.

وزاد هذا الاقتناع عمقاً مع ظهور أكبر فضيحة في تاريخ الأمم، والمتمثلة في تدمير **الأمة العربية بالمال العربي**. فقبل هذا اليوم كان المال العربي (البترو ـ دولارات العربية) يمثل دور المقوّي للمال اليهودي بضخ وفورات المال العربي الخليجي في مؤسساته، وهو عمل داعم لأعداء العرب بطريق غير مباشر وغير مرئي. أما الآن فقد اتضحت الصورة أكثر، وصار المال العربي يمول عملية تدمير العرب وبطريق واضح ومباشر.

وهكذا ما إن بدأت الطائرات الأمريكية والبريطانية والفرنسية تقصف المدن العراقية وتصب عليها أفظع ما صنعته المصانع الغربية من قنابل بما فيها المحرّم دولياً، حتى التهبت النفس الجزائرية حقداً على كل ما هو غربي وعميل للغرب، وشاهد الجزائريُّ العراقيَّ العربي المسلم ومدينة دار السلام التي قادت الحضارة العربية قروناً طويلة، تُجرَّب عليه أحدث ما أنتجته الترسانة الغربية من أسلحة الدمار، وتدمر ستة آلاف قرية في سبعة أسابيع ونصف. وصار الجزائري يقارن بين القنابل الغربية وهي تقذف بها القوات الجزائرية في الخمسينيات وبداية الستينيات، وبين هذه القنابل وهي تتهاطل على المدن والقرى العراقية في شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير سنة ١٩٩١. صار الجزائري لا يفكر إلاّ في هذين الحدثين من تاريخ العرب الحديث، ناسياً الأسباب والمسببات، مُوقفاً التفكير كلياً في اجتياح الكويت، معتبراً أن الشعب العراقي يخوض ملحمة عربية إسلامية في مواجهة العدوان الغربي ـ الصهيوني تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة المسخرة منذ توقّف الحرب الباردة، لخدمة أهداف أمريكا والغرب العدوانية ضد شعوب العالم الثالث؛ يخوض ملحمة تشبه الملحمة العربية الاسلامية التي خاضها من قبل الشعب الجزائري في مواجهة فرنسا والغرب.

إن أهم عنصر زاد من حماس الرأي العام الجزائري للموقف العراقي، هو قصف المدن الاسرائيلية بصواريخ الحسين والعباس، فلأول مرة ـ منذ تأسيس دولة الكيان الصهيوني ـ تقصف تل أبيب والمدن الاسرائيلية من طرف جيش عربي. كان كل صاروخ من الصواريخ الأربعين العراقية ينزل على هدف اسرائيلي يستقبل من الجزائريين بصيحة (الله أكبر)، ومن الجزائريات بالزغاريد.

قابلت مؤخراً بعض الأصدقاء من الجزيرة العربية والخليج، فعبّروا لي عن دهشتهم من موقف الشعب الجزائري وشعوب المغرب العربي المؤيدة للعراق.. فأفهمتهم أن هذا التأييد ليس موجهاً لغزو العراق للكويت الذي استنكره عرب المغرب العربي من الوهلة الأولى، وإنما موجه للعراق في مواجهة أقذر مؤامرة أمريكية غربية صهيونية ضد الأمة العربية المتحمسة ضد العراق. وقال لي أحدهم: «لماذا لم يتخذ المغاربة الموقف نفسه الذي اتخذه المشارقة من أزمة الخليج؟». فأجبته بما يلي:

«إن رد فعل أبناء المغرب العربي إزاء عدوان الغرب على العراق هو الذي يمثّل صفاء الحس العربي في نهاية هذا القرن؛ هو الموقف العربي الصحيح؛ والسبب في ذلك راجع إلى أن شعوب المغرب العربي لم تعانِ مثلما عانت شعوب المشرق تشويهات أحدثتها في الضمائر والنفوس البترو- دولارات الخليجية في شكل الإكراميات المغدَقَة على رجال السياسة والإعلام والدين، وغيرها من الأساليب اللاأخلاقية. هذه البترو- دولارات التي استطاعت أن توجه الرأي العام في بعض بلدان المشرق العربي الفقيرة فتُبرِّر أقذر جريمة ارتُكِبت في تاريخ العرب والمسلمين، تمثلت في استدعاء قوى الغرب الصليبي الصهيوني لكي ترابط في الحجاز وتنطلق من أراضيه لتدمر العراق ودار السلام».

ثم سألني هذا الصديق «لماذا تناسيتم أخطاء صدام حسين وجرائمه؟». فأجبته: «إن غزو صدام حسين خطأ، ما في ذلك شك، لكن استدعاء بعض العرب لقوى الغرب الصليبي لتدمير العراق من الحجاز هو خطيئة. والخطأ قد يصل إلى درجة الجريمة ويتوقف عند هذا الحد، أما الخطيئة فمدارها الكفر بالعروبة، ومحيطها الارتداد عن الإسلام!!!».

ثم احتد صديقي ليقول لي: «إن الحس العربي السليم عندنا نحن أهل الجزيرة العربية». فرددت عليه كما سبق أن رددت على وزير النفط السابق للسعودية الأستاذ أحمد زكي اليماني في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، في أثناء انعقاد مؤتمر وزراء النفط العرب في بغداد لدراسة إمكانية استعمال النفط العربي كسلاح في المعركة، ولا بأس من أن أورد هذا الحوار:

[ما إن افتتحت جلسة المؤتمر الأولى، حتى قطعها أحد أعضاء الوفد العراقي ليعلن هجوم الطائرات الاسرائيلية على المطارات المصرية.. وكنت المتحدث باسم الوفد الجزائري الذي كان يرأسه الأمين العام لوزارة الصناعة والطاقة الذي كان لا يحسن التحدث بالعربية، فطلبت على الفور الكلمة لأقول ما يلي: «نظراً لاندلاع الحرب فإن الوفد الجزائري يرى أن لا مجال للجدال والنقاش في مؤتمرنا هذا، ويتقدم بمشروع قرار طالباً صدوره فوراً باسم المؤتمر، ونصه كالآتي: «تؤمم شركات النفط العاملة بالبلدان العربية التابعة للبلدان التي يثبت دعمها للعدوان بطريق مباشر أو غير مباشر». فرد عليّ أحمد زكي اليماني قائلاً «إن الجزائر تتكلم عن سعة، فإيرادها من النفط يمثل جزءاً من دخلها، أما نحن في المملكة السعودية فدخلنا الوحيد هو النفط ولا يمكن لنا أن نوافق على مشروع قرار كهذا». فأجبته

قائلاً: «أذكِّر رئيس الوفد السعودي بالمثل الذي خرج من الجزيرة عندما كان العرب عرباً. والذي يقول: (تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها)». فرد علي اليماني باستعلاء قائلاً: «نحن أهل الجزيرة العربية، العرب الأصلاء لا نحتاج إلى أن يأتينا الغير ليعطينا دروساً في العروبة». فأجبته بقولي: «إن هذا الغير يا سيادة الوزير اشترى العروبة ودفع ثمنها نقداً - وكما تقولون كاش - لا بملايين الأطنان من النفط أو بملايين الدولارات وإنما بمليون ونصف مليون شهيد. دفعها عداً ونقداً... ثم من قال إن الذي بقي في الجزيرة العربية هو الأصيل في عروبته؟ إن أقوى العرب أبداناً وإيماناً هم الذين غادروا الجزيرة العربية حاملين سيوفهم، ناشرين الإسلام غرباً حتى جبال البرانس، وشرقاً حتى سور الصين العظيم، ونحن يا سيادة الوزير من سلالة هؤلاء».

فصفق الحاضرون. وانتهى المؤتمر بعد جدل عنيف إلى تبني مشروع القرار الجزائري وبالاجماع، والذي طبق بالجزائر فقط. فعندما خطب الرئيس جمال عبد الناصر معلناً ثبوت مشاركة أمريكا وبريطانيا في العدوان، قام الرئيس الهواري بومدين على الفور بتأميم الشركات الأمريكية البريطانية النفطية العاملة بالجزائر، والتي كانت تسيطر على ثلث الانتاج. وتحرشت إحدى سفن الأسطول الأمريكي السادس بميناء شرشال الجزائري.

ثم أضفت لصديقي قائلاً: «إنني أذهب إلى أبعد من هذا فأعلن: انه على إثر هذه التجربة التي مرت على الأمة العربية سنة ١٩٩١، فإن المغرب العربي هو الذي صار مؤهلاً لقيادة الأمة العربية. فشمس العروبة صارت منذ بداية هذه السنة تشرق من المغرب، بعد أن خبا وهجها في المشرق. وواجب أبناء المغرب العربي أن يهبُّوا لانقاذ المشرق العربي من الضياع الذي أقحمته فيه بترو- دولارات الخليج، وذلك مثلما فعلوا في الماضي. ففي سنة ٩٥٠ ق.م وعندما بدأ الضعف يتسرب إلى مصر الفرعونية، زحف عليها من المغرب العربي ششنق الأول البربري فأعطى نفساً جديداً ودماً جديداً لمصر، فأسس الأسرة الثانية والعشرين الفرعونية وأسس أبناؤه الأسرة الثالثة والعشرين. وحكم البربر المغاربة مصر الفرعونية ما يقرب من ثلاثة قرون في فترة تعتبر من أزهى الفترات التي مرت على أرض الكنانة.

«وأعاد أبناء المغرب العربي التجربة نفسها سنة ٩٠٩م عندما انطلق ثائر من قرية بشمال الجزائر لينقذ مصر والمشرق من الضياع، ويؤسس الدولة الفاطمية التي بَنَت القاهرة والأزهر الشريف وحكمت مصر والمشرق أكثر من قرنين ونصف. لقد آن الأوان لأبناء المغرب العربي لكي يزحفوا على المشرق للمرة الثالثة لإنقاذه من الضياع».

إن الذي يؤكد صفاء الحس العربي الإسلامي لأبناء المغرب العربي هو أنهم مروا بتجربة شبيهة باجتياح الكويت ولم يحلّوها باستدعاء قوات أجنبية وإنما بإمكانات عربية وافريقية. ففي سنة ١٩٦٣ قامت الدبابات المغربية باجتياح قسم من جنوب الجزائر الغربي بدعوى أنه جزء من تراب المغرب الأقصى. وكان الجيش الجزائري لا يملك الطائرات والدبابات، فقد خرج لتوه من ثورة ترتكز على أسلحة فردية خفيفة. كان في إمكان أحمد بن بلا أن يطلب المساعدة من الاتحاد السوفياتي، لكنه لم يفعل. وتطوع جمال عبد الناصر فأرسل مساعدة عسكرية للجزائر لتمكينها من مواجهة هذا العدوان. ومن الغريب أن هذه القوة العسكرية المصرية كان يقودها مجموعة من الضباط من بينهم الضابط الطيار حسني مبارك. وناضلت حكومة الجزائر أشهراً، واستطاعت أن توجد حلاً لحرب الحدود هذه في إطار **منظمة الوحدة الافريقية** دون اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة. ومن الغريب أن الرئيس حسني مبارك الذي عاش هذا الحدث المغربي لم يطبق أساليب حله على مسألة احتلال الكويت».

***

الخلاصة

أولاً: إن الرأي العام الجزائري وقف مستنكراً غزو العراق للكويت من ٢ إلى ١٠ آب/ أغسطس ١٩٩٠، بل إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ وهي أكبر حزب إسلامي بالجزائر وبالمغرب العربي ـ كانت تتخذ موقفاً عدائياً من صدام حسين، ويسميه بعض زعمائها (بالهدام)، إلى أن استدعيت القوات الأمريكية فصار موقفهم داعماً بلا تحفظ للعراق، جمعوا أموالاً هامة، وتوجه أحد زعمائهم إلى بغداد وسلّمها إلى صدام تحت قصف القنابل. وجندوا المتطوعين وأرسلوهم إلى العراق.

ثانياً: لقد أعاد العدوان على العراق الشعب الجزائري إلى أيام ثورته المسلحة، فعبّر تعبيراً عفوياً عن دعمه للشعب العراقي، نوجز بعض مظاهره في ما يلي:

١ ـ تجاوز عدد المتطوعين للجهاد بالعراق مليوني متطوع، لم ينتظر بعضهم رد بغداد فتوجه الآلاف منهم إلى العراق على حسابهم وبإمكاناتهم.

٢ ـ كان الإعلام الجزائري أفضل إعلام عربي وقف مع العراق وضد العدوان، فبعثة التلفزة الجزائرية في بغداد هي البعثة العربية الوحيدة التي استمرت في بغداد تحت القصف الأمريكي تراسل محطتها المركزية: أحياناً بالصورة وأحياناً بالصوت فقط، ومن سائر المدن العراقية.

٣ ـ حدثتني أستاذة جامعية في معهد بسكرة: «أنها لم تفكر في يوم من الأيام أن تلبس الحجاب الإسلامي، لكن ما إن بدأ القصف على بغداد وفي يومه الأول حتى تملكني شعور غريب فتوجهت إلى السوق والدموع في عيني واشتريت زي الحجاب وصرت متحجبة منذ هذا اليوم، وقررت أن أتخلص في أسلوب حياتي من كل شيء يرمز إلى الغرب، وأنا لست تابعة لحزب إسلامي وإنما مناضلة في جبهة التحرير الوطني».

٤ ـ وقفت سيدة عجوز أمام التلفزة الجزائرية ـ التي أوقفت كل برامجها لمدة ٢٤ ساعة خصصتها لجمع التبرعات ـ لتعلن ما يلي: «لقد جمعت مبلغاً من المال من أجل تأدية العمرة فقررت تقديمه للمجاهدين بالعراق، فليأخذه صدام بدل فهد».

٥ ـ أمام التلفزة أيضاً وفي اليوم نفسه تقدم طفل عمره خمس سنوات فتبرع بمبلغ ألف دينار جزائري وهو يقول: ليصنع به صدام صاروخاً من نوع الحسين ويضرب به إسرائيل. إلى غير ذلك من الأمثلة.

ثالثاً: إن موقف الرأي العام بالمغرب العربي عبّر عن الحس العربي الإسلامي السليم، وذلك بسبب عدم تشويه البترو ـ دولارات الخليجية لشعوبه، وعدم تمزّق جماهيره بالتناقضات المذهبية، فسكان المغرب كلهم، من السلوم وحتى نواكشوط، عرب مسلمون سنّة على المذهب المالكي. وحتى البربر هم عرب في أصولهم، ولغتهم لهجة عربية قديمة كالفينيقية والأشورية، ويشهد بذلك كاتب هذه الورقة الذي هو من الذين يقال عنهم بربر.

رابعاً: أما موقف الرأي العام الجزائري، فهو الرأي العام الوحيد في الوطن العربي

الذي لا يشك في سلامته وتوافقه مع القيم العربية الإسلامية، وذلك لما تتمتع به الجزائر من خلفية ثورة أول تشرين الثاني/ نوفمبر العظيمة، التي لا تسمح للانحراف عن هذه القيم بالتسرب إلى السياسة الجزائرية، حتى لو حاول ذلك بعض رجال السياسة، وقد حاول بعضهم واضطر إلى التراجع.

خامساً: إن أكثر ما حزّ في النفس الجزائرية مشاهدة الجزائريين ـ عبر إحدى قنوات التلفزة الفرنسية ـ جندياً سعودياً وهو يقذف أسرى عراقيين جائعين بأقراص الخبز وهم يتزاحمون بنهم عليه. إن اليهود لم يقوموا بعمل كهذا إزاء الفلسطينيين. ولهذا فقد صار الجزائريون مقتنعين ـ وبخاصة بعد سماعهم أنباء قتل مئات الفلسطينيين وتعذيب الآلاف منهم بالكويت المحررة ـ بأن بعض مجتمعات مجلس التعاون الخليجي صار مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالغرب، ولم يعد له سوى علاقة واهية تربطه بالشعوب العربية والإسلامية.

سادساً: لقد صار الجزائريون مؤمنين بعد هذه التجربة المريرة ـ بضرورة انكفاء العرب على الذات، ورفض كل القيم الغربية، والاكتفاء باستيراد التقانة وعلوم العصر من الغرب. فما دام العرب في هذه الظروف الدولية غير قادرين على المواجهة المادية للغرب المعتدي، فليتبعوا أسلوب القنفذ في حماية النفس.

سابعاً: لقد حزن الشعب الجزائري المسلم، العميق الإسلام، لمشاهدته الطائرات الأمريكية والبريطانية والفرنسية وهي تنطلق من أرض الحجاز لتدمر أقوى جيش عربي بني بكدّ وتضحيات في السنوات العشر الأخيرة، صار يرعب أعداء العرب، وأصبح كل عربي ومسلم ينظر إليه على أنه الأمل العربي الوحيد لتحرير فلسطين، وأن حماة الحرمين الشريفين أسهموا في اغتيال هذا الأمل.

ثامناً: لقد حزن الشعب الجزائري عندما شاهد جلال الطالباني والبرزاني، وغيرهما، وهم ينطلقون بجحافلهم المتآمرة على الوحدة الترابية للعراق، ويحتلون بالأسلحة الأمريكية والبترو ـ دولارات العربية شماله. والشعب الجزائري حسّاس إزاء مسألة الأقليات، وما هِبَة الرئيس الفرنسي، المؤثرة فيه زوجته اليهودية الصهيونية، للعمل على فصل أكراد العراق عن وطنهم، إلاّ إعداداً لسابقة تطبق بالجزائر وبالمغرب. فالفرنسيون يهدّدون جهاراً بأنه في حالة نجاح الإسلاميين الجزائريين في الانتخابات التشريعية المقبلة، فإنهم سيعملون على فصل ثلاث ولايات (محافظات) تسكنها القبائل (البربر): ـ تيزي وزو، وبجاية، والبويرة ـ عن الجزائر الأم، ويكون منها كيان مستقل، يكون بؤرة للدولة البربرية بالمغرب العربي. فكأن العرب لم يتعظوا بدرس لبنان فراحوا يشمِّرون عن سواعدهم للبننة بقية الأقطار العربية، وتحقيق استراتيجية الغرب والصهيونية لمناهضة أي شكل من الوحدة العربية، بل وبلقنة الأقطار العربية.

وخير ما أختم به هذه الورقة، مقال نشر بجريدة المساء الجزائرية يوم ٨ نيسان/ أبريل ١٩٩١، تحت عنوان: «من زنوبيا إلى صدام»، بقلم بشير حمادي، رئيس التحرير، يعكس بصدق الرأي العام الجزائري:

نص المقال:

من زنوبيا إلى صدّام

لو كان العراق غير عربي، وغير مسلم، فهل كان سيحرم من الماء والغذاء والكساء والدواء؟ ولو كان العراق بلداً غير عربي وغير مسلم فهل ستفرض عليه كل هذه الشروط المعجزة التي فرضها عليه الحلفاء بقيادة أمريكا وبريطانيا وفرنسا؟ إنني أعتقد أن المسألة لا تقف عند العنصرية الدولية وإنما تتجاوزها بكثير، إلى أبعد من قوله عزّ وجلّ: **﴿ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم...﴾**(1)، فقد تأكد غير ما مرة، وهذه المرة أكثر أن النصارى واليهود لن ترضى عنا، حتى لو اتبعنا ملّتهم.

ما يصدر عن مجلس الأمن الذي تحول إلى مجلس للحرب تارة ومجلس للحقد تارة أخرى يؤكد ما نذهب إليه بدءاً من اللائحة رقم ٦٦٠ إلى اللائحة ٦٨٧، التي لم يسبق أن صدر مثلها عن الهيئة الأممية والتي تجعل العراق ولأول مرة في تاريخ الصراعات الدولية المسلحة بلداً ناقص السيادة، أو بلداً تحت الحماية الأمريكية بمباركة دولية، ولكنه بلد كامل الحقوق في الهيئة الأممية.. إلى اللائحة ٦٨٨ التي يخرق فيها مجلس الأمن لأول مرة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

إن ما يحدث اليوم للعراق ولنظامه ولصدام حسين، يكاد يكون نفسه الذي حدث لمملكة تدمر في المنطقة نفسها، ولنظامها ولملكتها زنوبيا، فأوجه الشبه بينهما كثيرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ لقد استطاعت زنوبيا أن تحوّل مملكة تدمر من دويلة مدينة محدودة الرقعة إلى امبراطورية حقيقية تمتد على بلاد الشام كلها. وعلى جزء من مصر وآسيا الصغرى، مثلما استطاع صدام أن يحول العراق من دولة نامية عادية، إلى قوة رئيسية في المنطقة تخيف جميع المحيطين بها، وتخيف حتى القوى الكبرى... وما لم يعجب امبراطور روما في عهد زنوبيا لم يعجب امبراطور العالم في عهد صدام. فالامبراطور الروماني اورليانس شعر بخطر تدمر. فحزم أمره ليضع حداً له، وقاد بنفسه حملة ضد المملكة. وقادت زنوبيا بنفسها جيشاً لمقابلة اورليانس الهابط من آسيا الصغرى عند مدينة انطاكيا: لكن المدينة لم تقف إلى جانب الملكة لأن معظم سكانها من اليهود والنصارى واليونان والرومان، وانضم إليهم أهل مدائن الشام وتفانوا في نصرة امبراطور الرومان خوفاً من تغلّب رجال زنوبيا وهم عرب جفاة بدو فيستبدون بهم!! فاضطرت إلى التراجع إلى حمص، إلّا أن هذه المدينة العربية لم تقدم لها المساعدة لحسدها لتدمر، فانسحبت زنوبيا إلى عاصمتها تدمر، وغدا طريق الصحراء مفتوحاً أمام أورليانوس.

وما يقابل هذه الأحداث وتطوراتها هو أن الامبراطور الأمريكي العالمي (بوش) شعر بالخطر العراقي على مصالح امبراطوريته غير المحدودة جغرافيا منذ منتصف السبعينيات، فحزم أمره ليضع حداً للعراق. وقاد بوش الحملة، وقاد صدام بنفسه جيشه. وتقابلا في الكويت، ولكن المدينة لم تقف إلى جانب صدام، فاضطر إلى التراجع، ولم تقدم مصر وسوريا المساعدة للشقيق مثلما فعلت حمص، فانسحب صدام إلى بغداد وتحصن فيها مثلما فعلت زنوبيا، وغدا الطريق للبصرة ومدن الجنوب العراقي مفتوحاً أمام بوش.

٢ ـ تقول الكتابات القليلة جداً عن مملكة تدمر وملكتها أن أورليانوس حاصر تدمر، وتلقت جيوشه العون من مصر بينما لم تحصل زنوبيا على دعم الفرس الذي كانت تطمع فيه، ولكنها رغم ذلك استبسلت في الدفاع ورمت الرومان بكرات النار، وهو ما يعني في اليوم، أو يماثل ما حدث منذ قرون أن بوش حاصر العراق وتلقت جيوشه العون من مصر وسوريا مثلما حدث من روما ومن جميع دول الخليج، بينما لم يحصل العراق على المساعدة المأمولة من بلاد فارس كما كان الأمر بالنسبة إلى زنوبيا، ولكنه رغم ذلك استبسل في الدفاع ورمى جيوش بوش وحلفاءه العجم واليهود والعرب بالصواريخ.

---

(1) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية ١٢٠.

٣ ـ واستسلمت تدمر ونهب الرومان كنوزها، وحملت زنوبيا إلى روما. وهكذا أفل نجم مملكة صاعدة، وغابت ملكة عربية قدمت صورة مشرفة لحكم عربي، ولحد الآن لم تستسلم بغداد ولم تنهب، ولم يقبض الامبراطور بوش على صدام ومساعديه، ولكنه يشدد الخناق على العراق بإثارة الفتن شمالاً وجنوباً، وتجويع الشعب العراقي، وانقاص سيادة بلاده والتدخل في شؤونه الداخلية، وفرض تعويضات الحرب، وتدمير كل عوامل قوة العراق، وتعيين دي كويلار حاكماً للعراق منفذاً لشروط الامبراطور بوش.

هل سيأفل نجم العراق مثلما أفل نجم تدمر؟ إنني أعتقد أن من يمتلك الثروة الحقيقية المتمثلة في العلم والمعرفة، لا يزول ولا يموت، والعراق يمتلك رصيداً هاماً من هذه الثروة، ولهذا فلن يزول كقوة في منطقته، فقد يتم تحييده لعقود، ولكنه سيعود وربما أقوى مما كان عليه، والمحن الكبرى تصنع الكبار: رجالاً وبلداناً...

هذه عينة من كتابات الصحف الجزائرية التي عكست بجدارة تفاعل الشعب الجزائري مع شقيقه شعب العراق في محنته الكبرى.

القسم الثاني

قضايا للمناقشة

أولاً : صنع جذور الأزمة

تناقش الندوة هنا كلًا من المصادر البنيوية للصراع مثل المشكلات الحدودية والاقليمية بين الأقطار العربية - قضايا توزيع الثروة والسكان في الوطن العربي - حالة الديمقراطية في الأقطار العربية - ميزان القوى بين الأقطار الرئيسية في النظام - غياب آلية محددة لتسوية الصراعات العربية - العربية - حساسية المصالح الدولية في النظام العربي.

وتناقش كذلك الموقف الاستراتيجي الغربي حول مسألة نمو القوة العسكرية والسياسية العربية.

كما تناقش تطور أحداث العام الأخير السابق على غزو العراق للكويت. ويهدف النقاش إلى استخلاص المتغيرات التي شكّلت في جملتها أو في جزئياتها بيئة الأزمة وأسبابها المباشرة. ويمكن هنا الأخذ بأحد اقتراحين:

أن يجري النقاش في إطار التطوّر الزمني للأحداث أو في إطار المتغيرات والأدوار.

ويفضّل الأخذ بالاقتراح الثاني فيناقش الدور العراقي، والدور الكويتي والحصار الغربي الاقتصادي التقاني، وقمة بغداد، والانذار الأمريكي وهكذا، أو الأخذ بالاقتراحين معاً في تفاعلهما.

المناقشات

١ ـ اللواء طلعت مسلّم

إذا تحدثنا عن صنع الأزمة، الذي لا بدّ أن نعترف بتشعب أسبابه ونواحيه، قد يكون من المفضّل أن أركّز حديثي على جانب معيّن منه أعتقد بأهميته البالغة من دون التقليل من شأن باقي الجوانب أو أهميتها. ذلك هو الموقف الاستراتيجي في المنطقة وتأثيره سواء محلياً أو في الموقف الاستراتيجي العربي.

لقد تمكّن العراق، خلال الحرب العراقية ـ الايرانية، من بناء قوة عسكرية فاقت كل القوى العسكرية العربية، وأوجدت نوعاً من التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل؛ وقد أدّى نمو القوات المسلحة العراقية إلى شعور أطراف عربية وأجنبية بالتهديد.

انقسم شعور الأقطار العربية بالتهديد أساساً إلى قسمين: فهناك أقطار عربية قريبة من العراق وتقصّر إمكانياتها كثيراً عن مجاراة قوته العسكرية. وقد شعرت هذه البلدان بأن نمو القوة العسكرية العراقية يهدّد كيانها. بينما كانت هناك أقطار عربية كبيرة تستطيع، نظرياً على الأقل، أن تجاري القوة العسكرية العراقية، لكنها غير قادرة لأسباب عملية مختلفة. هذه الأقطار شعرت بتهديد لمكانتها داخل النطاق العربي. وقد أجمع كلا القسمين على رغبته في إضعاف القوة العسكرية العراقية لتخفيف ما يراه تهديداً سواء لكيانه أو لمكانته. ولم تنجح محاولات القيادة العراقية في طمأنة بعض النظم عن طريق توقيع معاهدة عدم اعتداء معها، سواء أكان ذلك لعمق شعور هذه البلدان بالتهديد، أو لخطأ الأسلوب العراقي في معالجة الموقف.

بسبب نمو القوة العسكرية لبلد عربي، وتغيّر الموقف الاستراتيجي في المنطقة، أصبح هناك نوع من التوازن العسكري مع اسرائيل أثّر في الاستراتيجية الغربية، وخاصة استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الغرب والنظام العالمي الجديد، على أكثر من

جانب من اهتماماتها، وربما كان أهم ما أثار اهتمام الغرب هو امتلاك العراق لصواريخ «بالستية» ذات مدى يسمح لها بإصابة أهداف في عمق إسرائيل وبعض القواعد والتسهيلات التي تستخدمها. والجانب الثاني امتلاك العراق لأسلحة كيميائية يمكن أن تؤدّي إلى نوع من التوازن مع السلاح النووي الاسرائيلي. أخيراً فإن قدرة العراق على تهديد منابع النفط المجاورة أثار حساسية الغرب من احتمال تعرّض حرية تدفّق النفط للخطر.

كان من الواضح، خلال عام ١٩٩٠ وفي النصف الأول منه، أن الغرب لا بدّ أن يسعى إلى إضعاف القوة العسكرية العراقية، لكن كان من الصعب تصوّر سياق معينٍ يمكن أن يؤدّي إلى تحقيق هذا الهدف. لذلك كان من الغريب أن نرى السلطة العراقية تقدّم للغرب الحجة والمبرّر لتحقيق أهدافه، وإن لم يكن من الغريب كثيراً أن يساعد بعض الأطراف العربية في ذلك.

لقد أدى هذا الجانب من صنع الأزمة إلى آثار مهمة وقوية في أسلوب إدارة الأزمة بعد ذلك، وفي ما حدث من تطوُّرات أدت إلى تحديد أهداف إدارة الأزمة سياسياً وعسكرياً.

لا بد قبل أن أنهي هذه المداخلة القصيرة من أن أشير إلى الاستجابة الساذجة للتهديد العراقي في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٠، والتي أدّت إلى الفشل في اعتراض مسار الأزمة وتفاديها على المستوى المحلي والإقليمي والقومي.

لم يكن العراق غامضاً أو مبهماً في تهديده سواء للكويت أو الإمارات، ولم يخفِ نيّاته في استخدام القوة. وكانت استجابة القيادة الكويتية، ومجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية لهذا التهديد لا مسؤولة، وغبية، وساذجة، ولا يمكن أن تكون نموذجاً للاستجابة لتهديد يتعلق بأمن الدولة أو بالأمن القومي.

لقد كان من الممكن لأي مستوى من هذه المستويات، ممّن يتصدى لبوادر الأزمة بالجدية اللازمة وبالفعل، وليس بالقول فقط، أن يوقف مسيرة الأزمة وأن يجنّب الأمة نتائج الكارثة.

يبقى السؤال حول ما إذا كانت استجابة هذه المؤسسات أو المستويات بهذه الطريقة لبوادر الأزمة ناتجة عن نقص في إدراك جدّية التهديد، أم أنها ناتجة عن جهل بأساليب مواجهة التهديد، أم أنها كانت لتبرير ما يحدث بعد ذلك؟

إن التجارب السابقة لمخاطر التهديد الأمني على جميع المستويات أثبتت قدرة هذه الأطراف على مواجهة المخاطر وإدراكها مما ينفي أي احتمال عن نقص الإدراك أو الجهل، فهل كان المقصود هو صنع الأزمة عربياً؟

٢ ـ أحمد يوسف أحمد

أجد لزاماً عليَّ، طالما أنني أتحدث في وقت مبكر، عمّا توقعت أن أؤكد معاني الصراحة والموضوعية والتسامح الفكري التي ينبغي أن تسود بيننا جميعاً، في محاولة عبور التمايزات

الموجودة بيننا في تحليلنا للأزمة، طالما أنه لا يوجد بيننا خلاف في المنظور الاستراتيجي. وأثق بقدرتنا، كجماعة عربية مثقفة ملتزمة قومياً، على النجاح في إدارة حوار موضوعي بيننا لأننا إذا لم ننجح نحن، فلا أمل في نجاح مثل هذا الحوار في سياق آخر.

وما أريد أن أركّز عليه في مداخلتي عن مصادر الأزمة وأسبابها هو موضوع المؤامرة الإمبريالية، فهناك اتجاه فكري بهذا الخصوص يبدو لي أنه الاتجاه الغالب؛ يركز على دور مثل هذه المؤامرة، ويتجاهل ـ أو ربما يدفع إلى الخلف بغيرها من المصادر. ولي في هذا الشأن ملاحظتان:

الأولى، أن هذا الاتجاه يغفل على هذا النحو ما أسميه بـ المصادر البنيوية العربية للأزمة مثل توزيع الثروة والسكّان في الوطن العربي، وغياب الديمقراطية في أقطاره المختلفة، وغياب الآليات الفعّالة لحل الصراعات العربية ـ العربية، وطبيعة الحدود السياسية بين معظم الأقطار العربية.

والثانية، أن الحديث عن المؤامرة الإمبريالية لا ينبغي أن يعفينا من تشريح عيوبنا الذاتية، فالمؤامرة الامبريالية ليست شيئاً جديداً علينا. نحن نعلم بوجودها تاريخياً، وفي الزمن المعاصر. وهناك عديد من الشواهد على هذا، ولكن القضية الأساسية هي: كيف نعطي أوضاعنا العربية الفرصة للتمكين لهذه المؤامرة الإمبريالية؟ لقد كانت هزيمة ١٩٦٧ دون شك مؤامرة امبريالية، ولكن ضعف القوة الذاتية العربية هو الذي مكّن من تنفيذها على ذلك النحو المأساوي، وكانت كامب ديفيد في شقّ منها مؤامرة امبريالية، ولكنها من ناحية أخرى، كانت في شق أساسي نتيجةً وافرازاً لأوضاع عربية معينة، ومسؤولية الذين خطّطوا لكامب ديفيد لا تزيد كثيراً في تقديري عن مسؤولية الذين أخفقوا في التصدي لها بإبراز بديل موضوعي.

إن ما يزعجني حقيقة أننا شهدنا ـ هنا ـ في مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ عملية مراجعة، بل جلد للذات، نتجت عنها سنوات الصمود التي نفتخر بها بعد ذلك، والتي لم تكن حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ سوى ثمرة لها. أما الآن، فلا يبدو واضحاً لي سوى تركيز الحديث على المؤامرة الامبريالية وتبرير كل ما حدث من الأطراف العربية.

٣ ـ أسامة الغزالي حرب

ملاحظتي تتكامل مع الملاحظة التي ذكرها أخي أحمد يوسف أحمد، وتتعلق بالإطار النظري العام الذي نتناول من خلاله معالجة الأحداث الجسيمة التي شهدتها أمتنا بين آب/ أغسطس ١٩٩٠ وشباط/ فبراير ١٩٩١.

فلقد جرى الاستعمال العام، وكذلك جاء في المخطط الأول للندوة، وصف الحدث بأنه «أزمة». لكن مفهوم «الأزمة» له معنى محدَّد في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، وهو أنها تعبّر عن تداعٍ سريع للأحداث، يهدد بنشوب حرب، ويستلزم مواجهته في وقت قصير، بهدف منع نشوب تلك الحرب.

من وجهة نظر القوى الكبرى ذات المصلحة في الخليج، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، كان ما حدث بالفعل «أزمة»، وقد أداروها بمهارة، ونجحوا في تلك الإدارة نجاحاً كبيراً.

غير أن الأمر يختلف بالنسبة إلينا كثيراً، وهو أخطر وأهم بكثير من أن يُختَزَل في كلمة «أزمة»، ومخاطر ذلك الاختزال عديدة:

ـ فكلمة «أزمة» توحي بأن ما حدث كان أمراً عارضاً، أو على حد تعبير أحد الملوك العرب بأنها «شدّة وستزول». لكن الواقع يشير إلى أنها كانت، ولا تزال، مسألة أبعد من ذلك بكثير، سواء في أصولها أو في تداعياتها التي ستستمر معنا لفترة طويلة.

ـ وكلمة «أزمة الخليج» توحي بأن ما حدث كان مقصوراً على منطقة الخليج، مع أن ما حدث في الواقع ارتبط بعمق بالوطن العربي كله، وأثّر فيه من المحيط إلى الخليج.

ـ كذلك فإن كلمة «أزمة» تركّز على الأبعاد السياسية لما حدث، وخاصة الأبعاد السياسية المرتبطة بالعلاقات الدولية لأطرافها. لكن الواقع هو أن ما حدث يتعدّى الأبعاد السياسية بكثير؛ فهناك أبعاد ثقافية ونفسية واجتماعية واقتصادية وتاريخية أثّرت بقوة في ما حدث، ولا يمكن تفسير كل الوقائع إلاّ في ضوء تلك الأبعاد كلها.

إن ما حدث في الواقع هو كارثة تفوق، في شكلها وحجمها، هزيمة ١٩٦٧، أو هي ١٩٦٧ عربية حدثت بعد ربع قرن من ١٩٦٧ المصرية، بكل أبعادها الماثلة.

لذلك يجب أن ندرك الأبعاد البنيوية العميقة لما حدث. وهذا يصدق على منطقة الخليج، وعلى الوطن العربي، وعلى النظام الدولي كلّه.

هناك أبعاد بنيوية خطيرة في داخل العراق نفسه، وفي داخل مجتمعات الخليج الهشّة، وكذلك في صميم علاقة القوى بين العراق وبلدان الخليج العربية الأخرى.

وهناك خلل بنيوي في العلاقات العربية يرتبط بصراع القيادة في الوطن العربي، وطموحات بعض الأقطار في مواجهة جيرانها والمنطقة كلها. وكذلك تخاذل أقطار مهمة أخرى أو تراجعها.

وهناك تأثيرات تتعلق بالطابع البنيوي الاستراتيجي الخطير لمنطقة الخليج في إطار النظام الدولي ككل، وعدم إدراكنا لما يترتب على هذه الأهمية من حساسيات ومحاذير ينبغي إدراكها، تتعلق بروح العصر ومنطق التطوُّر فيه.

ودون هذا الفهم الشامل، الذي يتجاوز مفهوم الأزمة الضيّق، لا يمكن لنا أن نستخلص الدروس والعِبَر منها.

٤ ـ محمد المنصف المرزوقي

آن الأوان لتشخيص موضوعي وعقلاني، لعله يكون بداية الشفاء. والأسباب

متعقدة، متشابكة ومترابطة. ودورنا هنا أن لا نتجاهل هذا التعقيد، وأن لا ننتشل سبباً وإنما أن نكتشف اندماج كل هذه الأسباب.

في هذا الإطار أودّ أن أركّز على أهمها، حسب رأيي، ألا وهو **غياب الديمقراطية**. فالاستبداد بأخذ القرار وتنفيذه وتقييمه بمنأى عن الشعب (فردانية القرار) هو الذي أدّى إلى الكارثة، كما نعرفها.

هذا بالطبع صادق على النظام العراقي، ولكنه أيضاً صادق على النظام الكويتي والسعودي وبقية الأنظمة العربية.

أما أن نتهم الإمبريالية والصهيونية، فكلام لا معنى له، لأن من طبيعة العدو أن يكون عدوّاً.

والتساؤل هو: ألم نكن نحن بنظمنا الاستبدادية سبباً من أسباب ضعفنا وخطئنا؟ وكيف يمكن أن ندعّم مجتمعاتنا من الداخل كي تواجه ارتفاع مستوى التحدي؟، أي تزايد تبعيتنا للامبريالية الأمريكية.

٥ ـ عصام نعمان

على صعيد رصد المتغيِّرات، وفي مجال تشخيص الوضع السابق للأزمة والمُرافق لها، ينبغي التشديد على واقعية حيّة، وعامل فاعل، هو كثافة الحضور الأجنبي في المنطقة.

الكثافة هنا كمّية ونوعيّة، فقلّما يقع الدارس على حضور أجنبي فاعل ومقرِّر في حياة إقليم من الأقاليم مثلما يقع عليه في منطقتنا. ولعل لذلك ثلاثة أسباب رئيسة:

ـ **السبب الأول** هو **الموقع الاستراتيجي** لوطننا العربي من حيث هو عقدة مواصلات بالغة الأهمية بين أوروبا والشرق الآسيوي، والشمال الأوروبي والجنوب الافريقي.

ـ **السبب الثاني** هو **الموارد الطبيعية** الهائلة، وخاصة النفط، التي يزخر بها وطننا العربي، وتدخل في أساسيّات الاقتصاد العالمي.

ـ **السبب الثالث** هو صدام أقدار ومصالح بين قوميات محلية وأخرى غازية على نحو يجعلها أدوات تغيير وتدمير في آن.

الاستجابة لهذا التحدي عبر التاريخ كانت تأخذ في الغالب صيغة بناء دولة اقليمية مركزية. هذا هو المؤدى السياسي والاستراتيجي للإسلام في منطلقه. ألم يؤسس الإسلام دولة اقليمية مركزية كبرى لمواجهة التحدّيات المشعة من الروم والفرس والأحباش؟

الأمر نفسه كرّره صلاح الدين الأيوبي في مواجهة التحدي الأوروبي الصليبي. فتوحيد وادي النيل وبلاد الشام في ظل دولة مركزية بقيادته كانت استجابة لهذا التحدّي، وشرطاً مفتاحياً لوقف التمدّد الصليبي.

محمد علي وابراهيم باشا حاولا صنع استجابة مماثلة في مواجهة التحدي الأوروبي

البازغ. لكن أوروبا ذلّلت تناقضاتها للتضامن في وجه القوة الإقليمية الصاعدة ونجحت في تحجيمها.

ومع زرع إسرائيل في أرضنا وتمدّدها في عمقنا، حاول جمال عبد الناصر من خلال توحيد مصر وسوريا إقامة قوة إقليمية مركزية لمواجهة الهجمة الغربية المتجدّدة. لكن الغرب الأطلسي نجح في إجهاضها وفي محاصرة الحركة القومية التي صنعتها.

عراق السبعينيات والثمانينيات حاول بالبناء الاقتصادي والعسكري والتقاني صنع استجابة جديدة لتحدي الحضور الغربي الكثيف. لكن بأفول الحرب الباردة وانحسار الدور العالمي للاتحاد السوفياتي أجهض الغرب الأطلسي اكتمال نموّه كقوة اقليمية مركزية.

في ضوء استذكار هاتين الواقعتين المتفاعلتين ووعيهما في الزمان والمكان، يقتضي تشخيص الوضع الراهن ورصد تداعياته واستشفاف الخطوط الرئيسة لتطوّره. وعملية الرصد والاستشفاف، في الوقت الحاضر، لا يمكن أن تغفل خمس حقائق بارزة:

- **الأولى**، الأحادية القطبية التي تميّز العلاقات الدولية الراهنة. فالولايات المتحدة هي القطب الأقوى والأفعل في عالم اليوم، وبات لديها، كما تجلّى أداؤها في حرب الخليج، هامش واسع من حرية المناورة والعمل والقدرة على التأثير والسَّوْق.

- **الثانية**، بروز جملة دول متوسطة الحجم والقدرة تملك أسلحة متقدمة يمكن إدراجها في فئة أسلحة التدمير الشامل، الأمر الذي يفسح في المجال أمام حدوث حروب إقليمية بين هذه الدول بمنأى عن التدخل المباشر للدول الكبرى أو بمشاركة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

- **الثالثة**، إن تطور أوروبا المتسارع إلى التكامل الاقتصادي والسياسي كقوة دولية متميّزة وفاعلة، وتعاظم القوة الاقتصادية لليابان المؤدي بالضرورة إلى تعاظم نفوذها الدولي، يضعان أوروبا واليابان في موقع المنافسة الحادّة والصدام مع الولايات المتحدة، مع ما يجره ذلك من انعكاسات على الدول صاحبة الموارد الطبيعية كالنفط وسائر الخامات الاستراتيجية.

- **الرابعة**، إن هجرة اليهود السوفيات تجعل من إسرائيل الكبرى هدفاً قائماً وخطراً ماثلاً، الأمر الذي يرفع الصراع العربي - الاسرائيلي إلى مرتبة أعلى من الحدّة والشراسة.

- **الحقيقة الخامسة** - نتاج الحقائق الأربع سالفة الذكر - هي اتجاه أوروبا من جهة والولايات المتحدة، واسرائيل من جهة أخرى، إلى محاولة الانتقال بالوضع العربي من التجزئة إلى التفتيت. فالتجزئة، على كونها وضعاً مناسباً للغرب الأطلسي، لم تحل دون تطوّر دولتين عربيتين في مدى جيلٍ واحد إلى مستوى قوة اقليمية مركزية. لذا فإن مصالح الدول الكبرى الطامعة باتت تتطلب وضعاً أكثر أماناً لها، ترى أنه يتحقق بتفتيت دول الطوق العربية على النحو الذي تمّ في لبنان، وأكسب علم السياسة والعلاقات الدولية مصطلحاً جديداً هو «اللبننة».

٦ ـ خير الدين حسيب

سأحاول بأكبر قدر ممكن من الاختصار إبداء بعض الملاحظات والتوضيحات حول هذا المحور:

أولاً: أودّ ابتداء القول، منعاً لأي سوء فهم أو تأويل لما سأقوله فيما بعد، إنني ضد استعمال القوة في حل أي خلاف بين بلدين عربيين أو أكثر، مهما كانت طبيعة تلك الخلافات. ومن هذا المنطلق فإنني أرفض غزو العراق للكويت، أيّاً كانت أسباب الخلافات بينهما والتي سأشير إلى معظمها فيما بعد. كما أن غزو الكويت يتعارض مع ما سبق أن طرحه العراق عربياً عام ١٩٨٠ في **«الإعلان القومي»** حيث نصت الفقرة الثانية منه على «تحريم اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة من قبل أية دولة عربية ضد أية دولة عربية أخرى وفضّ أية منازعات يمكن أن تنشأ بين الدول العربية بالوسائل السلمية وفي ظل مبادىء العمل القومي المشترك والمصلحة العربية العليا.» كما لا يمكن اللجوء والاستناد في العقد الأخير من القرن العشرين وفي ظل النظام الدولي القائم إلى دعاوى تاريخية لتغيير الحدود ولغزو الكويت وضمها إلى العراق دون موافقة شعبها، مهما كانت قوة تلك الحجج التاريخية، لأن اللجوء إلى الأسباب والتبريرات التاريخية سيغير الكثير في الخارطة العربية الحالية وفي «دول» عربية قائمة الآن، بغضّ النظر عن رأينا في تلك «الدول».

ثانياً: أسارع إلى القول إنني أعتقد أن العراق كان مستهدفاً لضربة أمريكية، سواء غزا الكويت أم لم يغزها، للأسباب التي سأشير إليها فوراً. ولا يعني هذا تبرير غزو الكويت، لأن نتائج الضربة الأمريكية للعراق بدون غزوه للكويت كانت ستكون مختلفة، عربياً ودولياً، وكان سيكون من المتعذر على أمريكا أن تجمع كل «التحالف» العربي والدولي الذي تجمّع حولها ومعها، ولكانت الأنظمة العربية وقفت مع العراق، مختارة أو مضطرة.

أما أسباب استهداف العراق من أمريكا، والذي بدأت بعض ملامحه قبل أكثر من سنة من غزو العراق للكويت، حيث بدأت حملة إعلامية أمريكية ـ بريطانية واسعة ومنظمة على العراق حول امتلاكه أسلحة دمار شامل (أسلحة كيماوية.. المدفع الكبير... إلخ) وإثارة قضايا حقوق الإنسان في العراق، علماً بأن أمريكا تعاونت مع النظام في العراق خلال معظم فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية تعاوناً وثيقاً، وإن سمات النظام العراقي الأساسية لم تتغير بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية عمّا كانت عليه أثناءها، فإن أسباب هذه الحملة الإعلامية كانت تهيئة الرأي العام الأمريكي، والغربي عامة، لتوجيه ضربة عسكرية للعراق، للأسباب التالية:

أ ـ لقد حصلت تغييرات أساسية في النظام الدولي خلال السنوات الأخيرة، وانتقل العالم من مرحلة **«الحرب الباردة»** بين الجبارين (أمريكا والاتحاد السوفياتي) إلى **«مرحلة الوفاق»** بينهما وما ترتب عليها من برامج نزع وتحديد أسلحة الدمار الشامل. وكان المعيار الرئيسي في مرحلة الحرب الباردة لتحديد «القوى الكبرى» في العالم هو «القوة العسكرية»، ولذلك كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي القوتين الأعظم في العالم. أما في مرحلة «الوفاق»، فقد

بدأ معيار «القوة الاقتصادية» يأخذ أهمية تدريجياً ليصبح بشكل متزايد المعيار الرئيسي لتحديد «القوة الكبرى» في العالم. ولأن الولايات المتحدة كانت تعاني أوضاعاً اقتصادية سيئة؛ ركوداً اقتصادياً وعجزاً كبيراً في ميزانيتها وميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها، ولنشوء مجموعات كبرى في العالم مثل الجماعة الأوروبية واليابان، فقد كانت ستظهر قوى عظمى أخرى في العالم على أساس المعايير الاقتصادية ولن تكون أمريكا إلّا واحدة منها. كما أن اعتماد أمريكا على النفط المستورد في تزايد، وانها كانت تستورد خلال عام ١٩٩٠ أكثر من نصف استهلاكها من النفط، وان بعض التقديرات الأمريكية تشير إلى أنها قد تضطر إلى استيراد ثلثي حاجتها من النفط من الخارج، وبصورة خاصة من بلدان الأوبك وبلدان الخليج منها بشكل خاص، وانه من المتوقع أن يتحوّل سوق النفط العالمي في النصف الثاني من التسعينيات من سوق يتحكم فيه المشتري حاليا إلى سوق يتحكم فيه البائع. ولذلك وجدت أمريكا أنه من أجل الإبقاء على قوتها الاقتصادية كقوة أساسية طاغية، ومن أجل تأمين حاجتها المستقبلية من النفط، أن تضع يدها على الموارد النفطية في الخليج العربي وتتعامل مع الغرب واليابان من موقع القوة، وأن تؤمن احتياجاتها المستقبلية بالأسعار التي تراها مناسبة لها، وأصبح تواجدها الفعلي في منطقة الخليج العربي هدفاً ملحّاً.

ب ـ لقد خرج العراق من الحرب العراقية ـ الإيرانية بانتصار أكبر مما كانت الولايات المتحدة ترغب فيه. كما استطاع العراق تطوير التقانة التي مكّنته أمريكا والغرب منها أثناء تلك الحرب، لاعتبارات خاصة باستراتيجيتها في المنطقة، تمكّن من تطوير تلك التقانة وبعض الأسلحة التي لديه، بحيث أصبح يمتلك قدراً من «الردع» يمكن أن يحول دون العربدة الاسرائيلية ويؤثر في أمن اسرائيل وفي بعض مشاريع التسوية الأمريكية في المنطقة وفي تصحيح جزئي لميزان التسلح المختل بين العرب واسرائيل لصالح اسرائيل. ولذلك كان تدمير القدرة العسكرية العراقية الناشئة التي بدأت تخرج عن الطوق الأمريكي، هدفاً أمريكياً ملحّاً.

ولهذين السببين معاً، كانت الولايات المتحدة تحضّر لتوجيه ضربة عسكرية للعراق، وكانت الحملة الإعلامية على العراق، قبل غزوه للكويت، هي المقدمات الضرورية لذلك، لتهيئة الرأي العام الأمريكي والغربي والعالمي لتلك الضربة.

ثالثاً: كان هناك استفزاز كويتي غير مبرر للعراق، تشير بعض الوثائق والمعلومات التي بدأت تتكشف إلى أنه لم يخلُ من تنسيق بين الكويت وأمريكا حوله.

فقد كانت هناك محاولة للضغط الاقتصادي على العراق، كانت الكويت إحدى أدواتها، من خلال تخفيض أسعار النفط بزيادة الانتاج على الحصص المقررة من قبل الأوبك. فقد كان العراق قد خطط على أساس دخل معيّن من عوائد نفطه، على أساس حصته المقررة من الأوبك والأسعار المتفق عليها، ليموّل هذا الدخل حاجاته من الاستيراد الضروري ولتسديد فوائد وأقساط ديونه وتمويل برنامجه العسكري، وإن أي تخفيض لأسعار النفط وبالتالي لدخل العراق من انتاجه سيحدث له إرباكات اقتصادية شديدة لا يستطيع تحمّلها. وقد قامت

الكويت والإمارات بزيادة إنتاجهما من النفط بأكثر مما حددته لهما الأوبك، مما أدّى إلى تخفيض الأسعار العالمية للنفط في حدود وصلت أحياناً إلى ٢٠ ـ ٣٠ بـالمئة من أسعـاره. والذي يجلب الانتباه إلى أنه لا الكويت ولا الإمارات كانت بحاجة ملحة إلى دخل إضافي لتمـويل بـرامجها التنموية أو عجـزها، وأنـه في حالـة الكويت بـالذات لم تكن لهـا أي «مصلحة اقتصـادية» في ذلك، لأنها زادت انتاجهـا من حوالى ١,٥ مليـون برميـل يوميـاً إلى حوالى ٢ مليـون برميـل يومياً، مما أدّى إلى انخفاض أسعار النفط في الحدود المذكورة أعـلاه، أي أن حصيلة مجموعـة دخلها من حجم الانتاج الجديد لا يزيد على دخلها السابق. ولا بد في هـذه الحالـة أن تكون لديها دوافع أخرى غير اقتصادية لهذا العمل الذي أضر بـالعراق وبـالأقطار العـربية الأخـرى ذات الإنتاج القليل للنفط والتي تحتاج إلى عوائده بصورة ماسة (مثل الجزائر ـ مصر ـ اليمن ـ سوريا). وقد كشف وزير النفط الكويتي حينئذ (الشيـخ علي خليفـة) عن هذا الـدافع حينـما عاتبه وزير النفط الجزائري (بو سنة) حينما كان رئيساً للأوبك، وزار الكـويت وغيرهـا للبحث معهم حول تخفيض أسعار النفط، حيث أكد له وزير النفط الكويتي أن تخفيض الأسعار ليس موجهاً ضد الجزائر وإنما ضد العراق!

كما تبين أن الكويت قامت أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية بالتجاوز عـلى احتياطي العـراق من حقل الرميلة، والذي يقع أكثر من ٩٠ بالمئة منه في الأراضي العـراقية، وكـان العراق قـد قـام بتسكير آبـاره فيه أثنـاء الحرب، إلّا أن الكـويت استمـرت تضـخ من هـذا الحقـل ومن المخزون النفطي فيه العائد للعراق، وهو ما أكده مهندسون كويتيون عملوا فيه وأكـدته بعض المصادر الوطنية الكويتية المعارضة. وهذا بدوره يثير التساؤل أيضـاً، وهو لمـاذا تلجأ الكـويت إلى هذا الاستفزاز في حين أن لديها من الاحتياطي النفطي في الكويت ما يمكّنها من إنتاج كل ما تريده؟

وهذا كلّه يثير تساؤلاً مشروعاً، وهو لماذا يلجأ بلد صغير مثل الكويت إلى استفزاز جار كبـير مثل العـراق وهو يعلم طبيعـة النظام الحـاكم فيه؟ وهـل كـان النـظام الكـويتي في تلك الاستفزازات «ينطق عن الهوى» أم هو «وحي يوحى»؟!

رابعاً: إن مأساة حرب الخليج تمثّل مجمـوعة من الأخـطاء والخطايـا، تمّ الرد عـلى كل منهـا بما هـو أكبر. فقـد رد العراق عـلى خطأ الكـويت واستفزازها له بخطأ آخـر أكبر بغـزوه للكويت. وردت السعوديـة على خـطأ العراق بخـطأ أكبر منـه باستـدعاء القـوات الأمريكيـة وتدخلّها، سواء أكانت السعودية مختـارة أو طائعـة، مما تـرتب عليـه تعقيـدات كثيرة. وجـاء مؤتمر القمة العربية، الذي عُقد بعد غزو العراق للكويت، ليتخذ قراراً بأغلبية بسيـطة يعطي فيه تغطية عربية للتدخل الأمريكي ثم المشاركة مع هذه القوة الأجنبية في الحرب.

خامساً: إن هذه الأخطاء والخطايا التي ارتكبت أثناء حرب الخليج ولا تزال، توضح، في رأيي، أزمة الديمقـراطية في الـوطن العربي ومـدى الحاجـة الملحة إليهـا. فلو كانت هنـاك ديمقراطية في الكـويت، ولو لم يُحـلّ مجلس الأمة الكـويتي، لما أقـدمت حكومـة الكويت عـلى الاستفزازات التي قامت بها تجاه العراق. ولو كـانت هناك ديمقـراطية حقيقيـة في العراق، لمـا

استطاع النظام العراقي غزو الكويت. ولو كان هناك ديمقراطية في السعودية، لما استطاعت طلب أو قبول التدخل الأمريكي فيها. ولو كانت هناك ديمقراطية حقيقية في الأقطار العربية المشاركة في القمة العربية، لما استطاعت القمة أن تغطي عربياً التدخل الأمريكي ثم تشارك في حرب الخليج.

تلك هي مأساة الديمقراطية في وطننا العربي، فهي السبب، ومنها وبها يبدأ الخلاص.

٧ ـ مسعود ضاهر

لست من المؤمنين بأنّ مسألة تصحيح الحدود الجغرافية في النظام العربي القائم هي السبب المباشر لاندلاع حرب الخليج. لكن هذا السبب أدّى دوراً بارزاً في هذا المجال لأن هناك استراتيجية ثابتة لدى عدد من الأنظمة القطرية العربية باسترجاع المناطق التي اقتطعت منها في المرحلة الاستعمارية، وذلك بالقوة المسلّحة.

إن كل نظام قطري عربي له مشكلة حدود مع قطر آخر، وذلك موروث استعماري يكاد لا يخلو منه أي نظام قطري عربي. فهل ان أسلوب تقويم الحدود بالقوة أو استخدام النزعة البسماركية هو الحل الأمثل لبناء الوحدة العربية في هذه المرحلة بالذات؟

لقد فشل هذا الأسلوب، كما استخدم في حرب الخليج، واضطّر العراق إلى الخروج من الكويت، في حين نجح أسلوب التوحيد اليمني بالطريق السلمي الديمقراطي.

يضاف إلى ذلك أن تصحيح الحدود القائمة الآن ليس مسؤولية نظام إقليمي عربي واحد بل مسؤولية عربية جماعية، كأنظمة وكضغط شعبي، وذلك لن يتم بالقوة المسلحة بل بخطوات ديمقراطية مدروسة. لقد انتظرت ألمانيا أكثر من أربعين سنة حتى توحّدت سلماً وباحتفالات جماهيرية. كذلك تسعى الكوريتان إلى التوحّد سلماً، وتسعى اليابان إلى استرجاع أراضيها المحتلة من قبل الاتحاد السوفياتي سلماً، وليس حرباً. دلالة ذلك أن أسلوب التوحيد السلمي الديمقراطي هو الشكل الأمثل لحل مشكلات الحدود بين الأقطار العربية، وذلك في إطار وحدة عربية شمولية على قاعدة الديمقراطية والتنمية الشمولية، والدور المميّز لنظام إقليمي فاعل في النظام الدولي الجديد...

٨ ـ نجاح واكيم

حول الأسباب التي أدّت إلى نشوب الأزمة، أرى أنّ بعضهم يحصرها بعملية الغزو العراقي للكويت فجر ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، والبعض الآخر يعود بهذه الأسباب إلى السنة التي سبقت الغزو، أي إلى الخلاف الذي ظهر بين العراق والكويت حول مسألة الديون، وبعد ذلك إغراق السوق العالمية بالنفط من قبل الكويت والإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض حادّ في أسعار النفط.

من جهتي أرى أنّ الأسباب أعمق من ذلك، وهي تعود إلى ما قبل هذين التاريخين بكثير. وهنا أطرح ملاحظات وتساؤلات عدة:

١ ـ عندما أعلن الرئيس العراقي صدّام حسين قبوله قرارات **مجلس الأمن الدولي**، قال إنه يقبل هذه القرارات ليثبت للرأي العام أن الأزمة لم تنشب بسبب غزو الكويت، ولكنها بدأت قبل ذلك بكثير. متى، ولماذا؟

في العام ١٩٨١ كان العراق يخوض حرباً ضد إيران. كانت الأقطار الخليجية تدعم العراق وتؤيّده. وكانت الدول الغربية بدورها تدعم العراق وتؤيّده. وكانت حجّة العراق في حربه التي بدأها ضد ايران ـ وهي الحجّة التي أيّدتها بلدان الخليج العربية ومصر والأردن ـ أنه يدفع عن المنطقة خطر التوسّع الإيراني أو الفارسي أو المجوسي أو الإسلامي الأصولي أو الإسلامي الثوري... إلخ. ألاحظ أنه في ذلك الوقت، أي في العام ١٩٨١، اجتمع قادة الأقطار الخليجية النفطية وأنشأوا فيما بينهم مجلساً للتعاون هو **مجلس التعاون الخليجي**.

لقد سعى العراق آنذاك إلى المشاركة في عضوية هذا المجلس، غير أن مساعيه لم تتكلل بالنجاح. لقد وقفت الأقطار الخليجية، خاصة السعودية والكويت، ضد رغبة بغداد. لماذا استبعد العراق، القطر العربي الخليجي النفطي، عن المشاركة في هذا التكتّل العربي الخليجي النفطي؟

٢ ـ ثمة كلام منسوب إلى الرئيس العراقي مفاده أن احتلال إيران لشبه جزيرة الفاو في مرحلة من مراحل الحرب العراقية ـ الإيرانية، ثم انكشاف ما سمّي بقضية إيران غيت أو «إيران كونترا» نبّها العراق إلى حقيقة ما يدبّر ضده. لقد أشار الرئيس صدّام حسين إلى هذه المسألة في الحوار الذي جرى بينه وبين سفيرة الولايات المتحدة في بغداد إبريل غلاسبي.

ما الذي كان يدبّر ضد العراق، أو بالأحرى ما الذي استنتجه الرئيس العراقي من هذين الحدثين؟ يضيف صدّام حسين في الكلام المنسوب إليه أنه منذ ذلك الوقت بدأ دور الولايات المتحدة الأمريكية في المساعدة على احتلال الفاو من قبل إيران، فما هي ملابسات قضية «إيران غيت» وخلفيّاتها؟

أذكر أنه عندما بدأت الأزمة تتفجّر بين العراق والكويت أخذ المسؤولون العراقيون يتحدثون عن مؤامرة أمريكية يشارك فيها بعض الأقطار الخليجية، وبخاصة الكويت، تهدف إلى إسقاط النظام العراقي. وحاولوا تقديم الأدلة والبراهين على ذلك. كذلك أذكر أن بوادر الأزمة ظهرت إلى العلن بعد زيارة جون كيلي إلى المنطقة في أوائل العام ١٩٩٠؛ فخلال تلك الزيارة، يقول العراقيون إن كيلي طلب من البلدان الخليجية الموافقة على عقد صفقة مع الولايات المتحدة بحيث تحتكر هذه شراء النفط لمدة عشر سنوات بسعر ثابت هو ١٨ دولاراً للبرميل. السعودية وافقت، وكذلك الإمارات العربية والكويت، لكن العراق رفض. عندئذٍ بدأت عملية إغراق السوق العالمية بالنفط من قبل الكويت والإمارات.

٣ ـ بعد استبعاده من عضوية **مجلس التعاون الخليجي**، وبعد أن توقفت الحرب العراقية ـ الإيرانية سعى العراق إلى إنشاء تكتّل إقليمي هو **مجلس التعاون العربي**.

لقد عادت مصر إلى الصفّ العربي من خلال بوابة **مجلس التعاون العربي** بالدرجة

الأولى. وفي أول قمة تحضرها مصر بعد غياب دام ثلاث عشرة سنة (قمة الدار البيضاء) ألقى حسني مبارك الرئيس المصري، كلمة «توجيهية» تحدّث فيها عن المتغيرات الدولية وعن السياسة العربية التي يجب اتباعها في المرحلة التالية في ضوء هذه المتغيرات.

كلمة الرئيس مبارك أكّدت سلامة النهج الذي انتهجته مصر ـ كمب ديفيد. بعد تلك القمة بدأ الفتور في العلاقات العراقية ـ المصرية الذي تحوّل إلى نفور ومن ثم إلى مواجهة. فما هي العوامل التي أدّت إلى التصادم المصري ـ العراقي، وما هو دور الولايات المتحدة في ذلك؟

٤ ـ في العام ١٩٨٩ قام الملك السعودي فهد بن عبد العزيز بزيارة إلى بغداد، وفي تلك الزياة تم التوقيع على معاهدة «عدم اعتداء» بين الطرفين. لماذا؟

٥ ـ ثمة سؤال محيِّر حول موقف الأردن خلال الأزمة. فمن المعروف أن الأردن، الشديد الحذر، كان يستظل دائماً مظلة الأمن الغربية الأمريكية على وجه التحديد، فلماذا قام الملك حسين بالتحالف مع صدّام حسين في هذه الأزمة؟ ربما نجد إجابة عن ذلك في موقف ملك الأردن قبيل عدوان ١٩٦٧ عندما تحالف فجأة مع عبد الناصر، على الرغم ممّا كان بين الاثنين من خصام، وعلى الرغم من معرفة الملك الأردني بالخلل في ميزان القوة آنذاك بين مصر واسرائيل.

الأستاذ محمد حسنين هيكل أجاب في كتابه «الانفجار» عن هذا التساؤل. لقد كان الملك حسين يدرك أن جائزة اسرائيل في الحرب التي خاضتها ضد عبد الناصر نيابة عن الولايات المتحدة هي الضفة الغربية مهما كان موقفه في الحرب. فما هي الجائزة التي كان الملك يخشى أن تُدفع على حساب الأردن هذه المرة، فأقدم على التحالف مع الرئيس العراقي؟ أذكّر في هذا المجال بالضائقة الاقتصادية التي أصابت الأردن خلال السنوات الثلاث الماضية، وبالدور الذي قامت به الأقطار الخليجية في التسبُّب بهذه الضائقة. كذلك أذكّر بالاضطرابات القبلية التي اندلعت في جنوب الأردن في العام ١٩٨٩، والتي رُفعت فيها أحياناً شعارات تدعو إلى الالتحاق بالسعودية. ثم، لماذا عرض الملك حسين إقامة وحدة مع العربية السعودية؟ لماذا رفضت السعودية هذا العرض؟

لم يكن للأردن أي شيء يربحه من التحالف مع خصوم صدّام حسين، لكن ما هي الخسارة التي كان يخشاها في جميع الأحوال؟

٦ ـ ما هي خلفيات الحملة الغربية على العراق بسبب زيادة التسلُّح العراقي؟

٧ ـ في ردها على دعاة حل حلف الأطلسي بعد حل حلف وارسو قالت رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر: إن حلف الأطلسي ضروري اليوم كما في أيّ فترة سابقة، لأننا سوف نحتاجه في الشرق الأوسط. هذا الكلام نفسه ورد على لسان وزير خارجية إيطاليا. كان ذلك قبل غزو الكويت بحوالى السنة. . .

ألم يُستخدَم الحلف الأطلسي ـ بكفاءة ـ في الشرق الأوسط؟

٩ ـ السيد محمد حسن الأمين

إن تسمية ما حصل من خلال حرب الخليج بـ «الأزمة» هي تسمية مبسّطة لواقع أكثر مأساوية. إنها كارثة أو زلزال سواء في الجانب التدميري منها، أو في النتائج المترتّبة والتي ستترتب على هذه الكارثة في المنطقة العربية والإسلامية.

لقد كتب هنري كيسنجر، إبّان مرحلة الغزو الأمريكي الغربي لمنطقة الخليج، مقالاً في صحيفة «نيوزويك» يتحدث فيه عن أوضاع المنطقة، ووصفها بأنها منطقة صراعات منذ أكثر من ألفي سنة، واعتبرها منطقة شعوب وقبائل، ورأى في دخول أمريكا إلى المنطقة فرصة لم تكن لتتوافر لولا نهاية الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفياتي، ورأى أن على الرئيس بوش أن يستفيد إلى أقصى الحدود من هذه الفرصة لتكريس الكيانات القائمة في المنطقة وإيجاد التوازن بينها، وهذا ما يضمن استمرار المصالح الأمريكية ويعزّزها.

إن ما يقوله كيسنجر يحدّد مصادر صنع الأزمة من جانب أمريكا والغرب عموماً، ويؤكد أن حرب الخليج هي بحق غزو استعماري صليبي للمنطقة. ولكن أين تكمن مصادر صنع الأزمة لجهة المنطقة العربية التي واجهت هذا الغزو؟

هل كان احتلال العراق للكويت هو السبب؟

وهل كانت الممارسات اللاإنسانية للنظام العراقي هي الذريعة لهذا الغزو؟

ربما كانت هذه الأسباب من الأسباب المعلنة والمتداولة في الأجهزة الإعلامية الأمريكية والغربية.

أما في واقع الأمر، فهذه لم تكن سوى ذرائع واهية لهذا الغزو، إذ أين كان الضمير الأمريكي عندما كان العراق يستعمل أسلحته الكيماوية في الحرب العراقية ـ الإيرانية وضد الشعب العراقي نفسه؟ لقد كان الغرب يريد للعراق أن يمارس كل الممنوعات ما دامت المعركة مع إيران ومع الداخل العراقي. لكنه ـ أي الغرب ـ أراد أن تنتهي حروب النظام العراقي، وتنتهي معها كامل القوة العراقية حتى لا يكون للعراق قوة عسكرية تتجاوز ما هو مرسوم لحدود القوة لدى بلدان المنطقة ـ ما عدا الكيان الصهيوني.

إن الصراعات العربية وغياب استراتيجية عربية إسلامية للدفاع عن المنطقة وثرواتها واستقلالها، مكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من القيام بهذا الغزو. وكأن واقع المنطقة المفكّك جاء ليؤكّد نظرية كيسنجر بشأن المنطقة.

لذلك فإن صراعات الحدود في المنطقة العربية هي مظهر من مظاهر غياب التضامن والتنسيق، وقد شكّلت بنتائجها ذريعة من ذرائع الغزو. وصراعات الحدود لا يمكن حلّها خارج مفاهيم التنسيق والتضامن بين الأقطار العربية.

كما أنني أرى أن غياب الديمقراطية عن علاقات الأنظمة العربية وشعوبها كانت أهم عوامل توفير الفرص لهذا الغزو.

إنّ القمع الذي تمارسه الأنظمة ضد شعوبها لم يمكّن هذه الشعوب من التعبير بصورة عادلة عن رفضها لهذا الغزو، فضلاً عن أن هذا القمع منع هذه الشعوب من المشاركة في المعركة من أجل الدفاع عن كرامتها وعن ثرواتها.

وقد مكّن القمع نفسه الأنظمة من المشاركة الفعلية إلى جانب قوات الغزو بالصورة التي نعرفها جميعاً.

لذلك أرى أن مصادر صنع الأزمة تتلخص بأمرين:

١ ـ **الأهداف التاريخية للغرب في السيطرة على المنطقة وثرواتها**، والتي ترسّخت واتسعت في العصور المتأخرة.

٢ ـ **واقع التفكك العربي وغياب الديمقراطية**.

وأي تفكير للخروج من الكارثة التي سبّبها هذا الغزو لا يمكن أن يدور خارج هاتين المسألتين المركزيتين.

١٠ ـ معن بشور

إذا كان عقد هذه الندوة محاولة جريئة من **مركز دراسات الوحدة العربية** لتنظيم النقاش والحوار حول هذه القضية البالغة الأهمية والحيوية، ولتحويل التباين في وجهات النظر إلى مصدر للإثراء والتنوّع وإنضاج العقل العربي، فإن المخطط الموضوع لهذه الندوة يشكّل دليلاً وافياً وناجحاً لمناقشة عناصر الموضوع.

لقد تناول العديد من الزملاء بعض الأفكار التي كنت أودّ أن أطرحها كتصوّر لجذور هذه الأزمة لا سيما مداخلة اللواء طلعت مسلّم التي أوضحت بشكل موضوعي وعلمي البعد الاستراتيجي لهذه «الأزمة ـ الحرب»، وارتباط جذورها بالقرار الاستراتيجي الأمريكي بمنع أي بلد عربي من امتلاك قدرة عسكرية وتقنية مهمة.

كما أشار بعض الزملاء إلى قضية أراها أيضاً مهمة بالنسبة إلى إيجاد ثغرات نفذت منها هذه الأزمة واستفحلت حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، وهي **قضية غياب الديمقراطية وغياب الاحتكام إلى مؤسسات جماعية قبل إصدار أي قرار**.

وفي هذا المجال أشعر أنّ من واجبي أن أشير إلى مداخلة للدكتور خير الدين حسيب سبق أن أدلى بها في بيروت في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر خلال ندوة للواء طلعت مسلم، حين أشار بوضوح إلى أنه لو كان هناك ممارسات ديمقراطية سليمة في الأوضاع العربية التي كانت معنية مباشرة بهذه الأزمة لما حصلت الأخطاء الضارة، بل الخطايا التي وقع فيها البعض. وكانت تلك الإشارة ضرورية آنذاك في ظل التجاذب الحاد، والاستقطاب المعروف إبّان تلك الأزمة.

لكني أفهم الديمقراطية شكلاً من أشكال توفير المشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذه. وبهذا المعنى فهي ذات بعدين: **الأول**، وهو ما يمكن تسميته **بالبعد العمودي**، أي بمشاركة المجتمع داخل القطر، **والثاني**، ما يمكن تسميته **بالبعد الأفقي**، أي بتأمين مشاركة قومية واسعة لا تنحصر بالقطر نفسه فقط، بل تشمل الأمة بأسرها، خاصة حين يكون القرار مرتبطاً بمسألة قومية أو مصيرية.

ومن جهة أخرى، أرى أنه من الضروري، ونحن نتحدث عن الجذور البنيوية لهذه «الأزمة ـ المحنة ـ الكارثة» كما وصفها د. حسيب، أن نتوقف أمام ملاحظات ثلاث:

الملاحظة الأولى: هي إهمال الفكر الوحدوي العربي لمسألة العلاقات الثنائية بين العديد من الأقطار العربية المتجاورة، وعدم دراستها بشكل معمّق، واقتراح الحلول السليمة لها، النابعة من منطق التكامل القومي، خاصة وأن العديد من هذه العلاقات هو بمثابة ألغام موقوتة، سواء في المشرق أو في المغرب، كثيراً ما يفجّرها العدو الاستعماري حين تدعو الحاجة.

لقد اهتمّ الفكر الوحدوي العربي عموماً بالتركيز على القضايا التي تهم الأمة ككل. ومنذ فترة بدأ يهتم ببعض القضايا ذات الطبيعة الخاصة بهذا القطر العربي أو ذاك. لكن مسألة العلاقات الثنائية، رغم أهميتها وخطورتها، لم تولَ العناية الكافية.

لا بل علينا أن نسجّل أن الحركات القومية والوحدوية في العديد من الأقطار لم تضع تصورها الخاص لمثل هذه العلاقات الثنائية وتناضل من أجل ترجمته إلى صيغ واقعية. وليس الأمر يتعلق بالعلاقة العراقية ـ الكويتية فقط، بل بالعلاقة المصرية ـ السودانية، والسورية ـ اللبنانية، والجزائرية ـ المغربية، واليمنية ـ السعودية، وغيرها. . .

إني من الذين يعتقدون بأنه لو كان للحركة الوطنية الكويتية، مثلاً، تصوُّر واضح ومختلف عن تصوُّر الأسرة الحاكمة في الكويت للعلاقة العراقية ـ الكويتية خلال العقود الثلاثة الماضية، لربما كان الوضع مختلفاً، ولكان الجرح الذي أحدثته الأزمة الأخيرة أقل خطورة وأثراً على العراق والكويت معاً.

الملاحظة الثانية: إنّ الثغرة الأخرى التي نفذت منها هذه الأزمة، والتي يجب تحليلها بعمق، ووضع تصور قومي سليم لمعالجتها، هي أزمة **توزيع الثروة العربية واستخدامها** لمصلحة التنمية العربية.

فهل هذه الثروات هي ملك للأمة، أم للكيانات التي صادف أن اكتُشفت هذه الثروات في أرضها، بل ربما أقيمت ككيانات حول هذه الثروات ضمن الموروث الاستعماري المعروف؟

إن سوء توزيع الثروة العربية، وسوء استخدامها، قد تسبب بثغرات كبرى أدّت إلى كوارث كبرى.

ألم يكن حرمان مصر مثلاً، وهي التي قدّمت الدم والجهد والتضحيات في المعارك ضد المحتل الصهيوني، من حقها الطبيعي في هذه الثروات لتنمية قدراتها واقتصادها، من الأسباب التي استخدمت لتبرير سياسة الانفراد في تسوية الصراع مع الكيان الصهيوني في معاهدات كمب ديفيد؟

فالقضية إذن بحاجة إلى دراسة معمّقة، وإلى استنباط قوانين تحكم تنظيمها وحسن استخدام الموارد العربية لتحقيق التنمية، والاستقلال الاقتصادي، والسياسي، لأمتنا.

أما الملاحظة الأخيرة التي لا بد من التوقّف عندها، فهي أن هذه الأحداث قد أثبتت أن بناء القدرة العسكرية والتقانية في أي قطر عربي بمفرده تبقى مهدّدة باستمرار إذا لم يتوافر لها العمق الاستراتيجي القومي المطلوب لصيانتها وحمايتها.

إنّ فكرة بناء النموذج القطري القومي، والقادر، بمعزل عن العمق القومي والإسلامي الاستراتيجي، أثبتت الحرب الأخيرة أنها فكرة تحمل في طياتها أخطاراً كثيرة، وأن القوة الاستراتيجية الأساسية كانت وما زالت في بناء الوحدة العربية أو الوحدة بين عدد من أقطار الأمة... رغم اعتقادي بتلازم العلاقة بين بناء القدرة وبناء الوحدة، لأن الأقطار الضعيفة لا تستطيع أن تقيم وحدة بينها كون الوحدة بحد ذاتها قراراً بالحرب على أعداء الأمة. كما أن الأقطار القوية لا تستطيع بالمقابل أن تحمي قوّتها وقدراتها دون عمق وحدوي استراتيجي.

١١ ـ برهان غليون

كنت أودّ أن يكون عنوان الجلسة ببساطة «أسباب الأزمة أو جذورها» وليس «صنع الأزمة» كما هو عنوانها في الخطة، وذلك لتبسيط الموضوع وتسهيله على المشاركين. وهذا هو موضوع حديثي:

في اعتقادي أنّ كل الحديث عن أسباب الأزمة يدور في إطار نظريتين أو نظرتين: **الأولى** ترى أن السبب الأساسي هو رغبة صدّام حسين في التوسّع، وديكتاتوريته وعدم احترامه لمواثيق وقواعد التعامل الدولي العربية والعالمية. **والثانية** ترى أن السبب هو عداء جورج بوش كزعيم للامبريالية للأمة العربية، ورغبته في تدمير القوة العسكرية العربية وضمان أمن اسرائيل.

ليس هناك شك في أنّ العامل الذاتي هنا وهناك كان جزءاً من الأسباب التي قادت إلى الأزمة والحرب. كان من غير الممكن تصوّر نشوب الحرب لو لم يكن كل من الرئيسين على ما كان عليه، نفسياً وعقائدياً ونظاماً. لكن دور ندوة مثل ندوتنا هو أن تبرز أيضاً الأسباب الموضوعية العميقة التي سمحت للعوامل الذاتية هذه بأن تؤدي دورها، والتي خلقت الحوافز لديها. وأرى أن هذه الأسباب تتجاوز حتى المنطقة العربية، وتتلخص في ثلاث أزمات أو بيئات أزموية احتضنت الحرب ودفعت إليها:

الأزمة الأولى: تتعلق بالوضع العربي. وما أقصده بهذه الأزمة هو إخفاق التجمع أو

التكتل، أو النظام العربي، في تحقيق أي من أهدافه المعلنة: تأكيد الانتماء لأمة واحدة، إتخاذ موقف فعّال لوضع حد للتوسّع والغطرسة الاسرائيلية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد أربع سنوات من الانتفاضة المستمرة، تحقيق حد أدنى من التعاون من أجل تنمية مشتركة، تفاقم الطابع التبذيري لاستهلاك الثروة على المستوى القطري والقومي، وأخيراً فشل الانتقال إلى الديمقراطية.

لقد أدّى هذا الفشل إلى تزايد الضغوطات الاقتصادية والسياسية والعقائدية داخل كل قطر عربي. وفي غياب الديمقراطية، وافتقاد النظم القائمة للحد الأدنى من الشرعية والثقة الداخلية، يصبح الحافز قوياً لدى كل نظام للسعي إلى حل أزمته على حساب الآخرين، أو اللجوء إلى الحلول الخارجية. وأن الأزمة العربية نابعة من رفض الحكومات العربية جميعاً مواجهة المشاكل العميقة التي يعيشها المجتمع العربي وتقوقعها على سياسات قطرية وأنانية لامسؤولة وضيّقة الأفق، وقبولها دون استثناء، تقريباً، بمبدأ الهرب بنفسها من الباخرة الغارقة أو المساعدة على غرقها أو الاستفادة على حساب الآخرين من مآسيها كما حصل منذ كامب ديفيد. وهذه السياسة لم تبدأ بأزمة الخليج ولكنها كانت المرضعة لها.

إنّ أزمة الخليج قد كشفت عن التناقضات العميقة للحياة العربية التي نمت وتراكمت خلال العقدين الماضيين، وهي ثمرتها والتعبير المباشر عنها. ولذلك لن تُنهي حرب الخليج، في اعتقادي، إمكانية الحرب العربية ـ العربية إذا لم تنجح في تغيير السياسات التي قادت إليها في ميدان التعاون الإقليمي، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتنمية والاتحاد.

يجب علينا جميعاً أن ندرك أن وجود عشرين أو احدى وعشرين دولة على ساحة واحدة ثقافياً وعقائدياً، وعدم قدرتها على حل مشاكلها لا بد أن يفجّر النزاعات فيما بينها؛ نزاعات على القيادة، ونزاعات على الثروة، ونزاعات على السيطرة، والسلطة. ولا يلغي وجود عوامل الوحدة الثقافية إمكانيات انفجار الحروب، بل على العكس، إن التناقض المتزايد بين منطق الدولة القطري السيادي، ومنطق الجماعة أو الأمة الواحدة، يهدّد بانفجارات مقبلة خطيرة إذا لم يتحقق التوافق بينهما.

الأزمة الثانية: تتعلق بتغير علاقات الهيمنة بين الدول الصناعية في ضوء تطوّر الثورة التقنية والعلمية، وتفاقم ما يسميه تيارٌ تاريخي واسع في الولايات المتحدة الانحطاط الأمريكي مقابل التقدم المطرد في قوة اليابان والمانيا الاقتصادية. إن تنامي هذا التناقض بين التكتل الصناعي الكلاسيكي (أمريكا وبريطانيا وفرنسا) الذي أقام هيمنته على انتصاره العسكري في الحرب العالمية الثانية، وصعود التكتل الصناعي (المانيا واليابان) التقني الجديد الذي يقيم هيمنته العالمية على تفوقه الاقتصادي، أثار أزمة كامنة على تأكيد الهيمنة. ولا يمكن فهم بعدٍ أساسي من الأبعاد والرهانات العالمية للحرب دون إدراك محاولة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا استغلال أزمة الخليج من أجل حسم معركة الهيمنة الاقليمية داخل المعسكر الغربي الصناعي، وذلك بوضع يده على أهم ثروة ومنطقة في العالم اليوم.

أما الأزمة الثالثة: فتتعلق بشكل رئيسي بتفجّر التناقض والقطيعة بين بلدان الشمال

وبلدان الجنوب، على اثر انهيار مشروع التنمية الوطنية في العالم الثالث، وفشل الشيوعية، وزوال التنافس الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي من الصراع الدولي واصطفافه مع المعسكر الغربي عامة.

ولهذا رأى المعسكر الغربي الصناعي أنه من الممكن استغلال أزمة الخليج من أجل تحقيق أهداف عالمية تتجاوز الرهانات الخليجية إلى تحقيق الانتقال نحو النظام العالمي الأحادي الجديد وتأكيد قاعدة التعامل داخل هذا النظام، أي استخدام القوة والخضوع للقوة. وبهذا المعنى كان من المطلوب في حرب الخليج ـ وهذا ما يفسّر طابعها التدميري الشامل ـ إعطاء درس للعالم الثالث المتفجّر كله، حول ما ينتظره، إذا لم يخضع لسياسات الدول الكبرى الصناعية. إن حرب الخليج بهذا المعنى تريد أن تكون الاعلام الرسمي عن هذا النظام الجديد. فهي لا يمكن أن تفهم دون إدراك الالتقاء الذي حصل بين أزمة الوضع العربي وتفاقم التناقضات والتوترات فيه داخل كل قطر وبين مختلف الأقطار، وأزمة الوضع داخل المعسكر الصناعي الغربي، وانطلاق الصراع من أجل حسم معركة القيادة فيه، وأزمة النظام العالمي التي تفاقمت بين الشمال والجنوب. وهذا هو الذي يفسّر كيف نجحت الولايات المتحدة في تحويل النزاع العربي ـ العربي حول رهانات محددة إلى نزاع عالمي تشارك فيه عشرات البلدان وكل الدول الصناعية، أي إلى حرب عالمية حقيقية.

وإذا لم نفهم هذه المستويات والرهانات المتعدّدة للحرب، فلن نستطيع أن نفهم جذورها الحقيقية، ولا كيفية مواجهتها وتغيير الظروف التي قادت إليها، وقبل ذلك تحمّل مسؤولياتنا.

١٢ ـ محمد البصري

اسمحوا لي أن أخرج لحظة عن الخطاب السياسي السائد في هذه القاعة لأسلّط الأضواء على بعض النقاط التي أرى عدم السماح بتجاوزها.

أولاً: لنبدأ بأنفسنا، قبل أن نتناول غيرنا، ولنتساءل: ما هو موقع الفكر الذي ظل يمارس، فكر «قلْ كلمتك وامشِ»، أو الفكر الذي رسم له أبو هريرة، منذ قرون، مقولة «الصلاة خلف علي أقوَم، والطعام على مائدة معاوية أدسم، والجلوس فوق هذه الكومة أسلم»!

اسمحوا لي، مرة أخرى، أن أتساءل: هل مهمة الفكر أن يتابع ويقود من مواقع داخل مجتمعه؟

حتى هذه الساعة، يؤلمني أن أذكّر ـ وقد حضرت مثل هذه اللقاءات مرات عدّة، ومرّت كوارث عدّة ـ أنّ نتائج حوارنا ونتائج عملنا لم تمنع الكارثة من الوقوع. فهل يصح، بعد هذا كله، وبعد كارثة الخليج، أن نقف مرة أخرى أو نجتمع لنقول كلمتنا ونمشي؟! أو أن نضبط فكرنا على فكر أبي هريرة الذي مرّت عليه قرون؟ هل موقع الفكر في القاعة التي نجلس فيها أو في قاعات عدة، سيجعلنا حقيقة في موقف التصدّي لمنع الكارثة؟ ولماذا

ننتظر، كعهدنا في الاختيارات الجوهرية، حتى حصول الكارثة؟

إن الموقف النخبوي الذي نحن فيه، على ما أعتقد، كان له النصيب الأوفر في الكارثة، أو الأزمة، كما يحلو للبعض تسميتها. لقد كان محايداً في المرات كلّها كأنّ دوره يقتصر على المحاكمة.

ثانياً: إن الشعب كان يرفض الهزيمة باستمرار. رفضها أيام عبد الناصر، رغم أن عبد الناصر تحمّل مسؤولية المأساة وأسبابها وقدّم استقالته. الشعب بطبيعته يبحث عن موقف القيادة. وهو لم يرَ القيادة أمامه، ولم يرَ البديل، فرفض الاستقالة، ورفض أن تتحمل القيادة مسؤولية الهزيمة، وتجنّد ليصنع من الهزيمة انتصاراً. وهذا ليس شأن الشعب المصري فحسب. إن كل الشعوب ترفض الهزيمة. الشعب الفرنسي رفض الهزيمة، الشعب الأمريكي رفض الهزيمة، والشعب الألماني رفض الهزيمة، ورفض إهانة كرامته في مؤتمر فرساي، وكل الشعوب من حقها أن ترفض الهزيمة، وأن تبحث عن ترجمة الانتصار بالقيادة أو بالموقف، خصوصاً أنه مثل أمتنا لها دعائم حضارية ومواقف نضالية ومسيرات في الصراع ضد أعدائها على مدى آلاف السنوات. هل نلوم الشعب أو نخطّىء توجّه الشعب الذي يبحث عن قيادة ويبحث عن موقف؟ وهل نحن جديرون بالقيادة، وجديرون بالخروج بموقف؟

ثالثاً: إن أعداءنا يملكون استراتيجية. هذه الاستراتيجية تتجلّى في منع العرب من أن يكون لهم موقع في هذا الكون. لقد رفضوا أيام محمد علي، ورفضوا أيام ابراهيم، ورفضوا أيام عبد الناصر، وهم يرفضون اليوم وسيرفضون باستمرار. فهل أن مسؤولية تحمّل هذا الموقف تقع علينا لنواجهها بالتصدي أو بتعذيب الذات؟

نحن في الواقع، أمام تعذيب الذات، ولسنا أمام نقد أو نقد ذاتي؛ فالنقد الذاتي يكون داخل أنفسنا. ونحن لا نستطيع، نتيجة التركيبة الاجتماعية الموجودة في الوطن العربي كله، أن ندّعي أن كل واحد في بلده يستطيع أن ينتقد وأن يقوّم الأوضاع، وأن يؤثّر فيها، وبالتالي أن يطوّر الأوضاع، حتى لا نقول أن يغيّرها. فلنكن صريحين: فبالرغم من وجود ديمقراطية نسبية في الجزائر والأردن فإننا، مع ذلك، لم نستطع أن نخرج بالمواقع والأوضاع من المعادلة الدولية. كما يجب أن نعترف بأن القضية ليست أن تكون الحرية نسبية أو غير نسبية. فالعيب عيبٌ في الذات، ويجب أن نتناول أنفسنا بالتقويم الصحيح ونصارح أنفسنا بالخلل الموجود فينا، قبل أن نبحث عن الخلل في غيرنا.

إني لا أبرّىء من أخطأ في تقدير الموقف. فمما لا شك فيه أن قيادة العراق أخطأت في تقدير الموقف. لكن هل أن الخطأ يبرر أن نخرج على الشرعية العربية وعلى الشرعية الشعبية لنعطي المبرر والتغطية للقوى الدولية لتحطيم طموح أمتنا؟

مهما يكن الخطأ، فإنه يقتضي أن نواجهه كعرب. والمقياس هو ما يريده شعبنا. وشعبنا يريد الانتصار، يريد القيادة، يريد الموقف.

علينا ـ من ناحية ـ أن نبحث ونجيب عن هذه النقاط. وعلينا ـ من ناحية ثانية ـ أن

نفكر في طرح مشروع مستقبلي وتصور لمجتمع مدني، نتوجّه به من مواقع شعبية لتوعية شعبنا وإقناعه وتجنيده.

أعتقد أننا نفتقر حتى هذه الساعة، إلى الجرأة لطرح المسائل الأساسية والقيام بصياغة عملية لها. هذا، في رأيي، واجبنا في هذه الندوة: أن نبحث كيف نكسر الرتابة التي سرنا عليها حتى الآن، ونستأنف المسيرة لاستخلاص العبر من الكوارث والأزمات.

لنأخذ الوحدة أو الديمقراطية، على سبيل المثال. هل تتوافر في بيئتنا الاجتماعية الشروط التي أنجزت بها المانيا وحدتها؟ في المانيا تحالف الاقطاع مع الرأسمالية من أجل هدف الوحدة. فهل عندنا رأسمالية؟ هل عندنا إقطاع؟ وبالتالي هل النخبة موجودة في موقع القيادة؟ الحقيقة أن الجواب هو، بكل صراحة، سلبي.

ومن ناحية ثالثة، نجد أن خصمنا يملك ذاكرة تاريخية، وقد استخلص العبر حيث يجب أن تستخلص، من ذاكرتنا ومن ذاكرته أيضاً. أما نحن فلم نتابع الأحداث لا بالذاكرة التاريخية للغرب ولا بذاكرتنا التاريخية. إن ما وقع في بغداد، مثلاً، أو ما وقع في العراق هو استمرار لمسرح المآسي. عليٌّ، بالأمس، حكّم أبا موسى الأشعري، ومعاوية حكّم عمرو بن العاص، وكان العراق هو مسرح المأساة. ولكن إذا كان معاوية إذ ذاك هو حليف عمرو بن العاص، فإن معنى ذلك أن دمشق والقاهرة هما الرابحان في غفلة من أبي موسى الأشعري أو بتواطؤ منه، وأن الأمر لا يختلف في النتيجة. فمن هو أبو موسى الأشعري خلال هذه الفترة؟ هل هو جورج بوش؟ وأين هو عمرو بن العاص القاهرة، وأين معاوية دمشق؟

ثم ألا يحق لنا أن نستخلص العبرة من حروب الطوائف في الأندلس حيث استنجد أمراء الطوائف بالأعداء ليساعدوهم على الخصوم فضيّعوا القضية والبلد؟

هل يجب البحث أيضاً عن مسؤولية «أبو عمار»؟ هل أخطأ في تقدير موقف شعبه؟ هل أخطأ في ترجمة إرادة شعبه وتطلعاته؟ هل أخطأ في ربط موقفه بموقف العراق؟

أسئلة تطرح ويجب أن نتوخى الانصاف في الاجابة عنها.

علينا أن ننصف القائد، ذلك لأن مسؤوليته دقيقة، خاصة عندما يتوخّى ترجمة إرادة شعبه. هذا الشعب الذي كان يزغرد ويصفق من فوق السطوح في الأردن وفلسطين عندما كانت الصواريخ تتساقط على اسرائيل. الشعب في كل مكان كان يزغرد لأنه يتطلع إلى النصر. من طبيعة الشعوب أن تتطلع إلى النصر.

نعم، يجب تقويم الأخطاء بمقاييس. لكن المقياس الذي لا يخطىء هو ترجمة تطلّع الشعب ورغبة الشعب.

وأعتقد أن القيادة الفلسطينية، من خلال أبنائها المشرّدين، لا سيا في الخليج، كانت مستهدفة كي تضيع القضية ويضيع المشردون ليحل محلهم المهجّرون اليهود من كل الأصقاع. وهكذا تحل «تاتشر» محل «ايزابيلا» و«بوش» محل «فرناندوس».

هي مأساة أن تكون حقيقة العبرة التاريخية من تاريخنا، وتكون النتائج نفسها، لا قدّر الله.

هذا الموضوع يستحق أن نتوقف عنده. هل نملك ذاكرة تاريخية أم علينا أن نُستلب أيضاً من ذاكرتنا التاريخية ونسلمها إلى الغرب، ليجدنا بها في كل مصائبنا وكوارثنا؟

مرة أخرى، أؤكد أنه يجب عدم السماح بإساءة تقدير مصيرنا. لكن يجب أن نسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية. فمن هو ذاك الذي أعطى شرعية للوضع الدولي لكي يحطم إرادتنا وإمكاناتنا ويتصدى لنا لمنعنا من أن نأخذ مكانتنا على هذه البسيطة، مثلما كان الأمر في كل العهود؟

أعتقد ـ وهذا ليس مجازفة ـ أننا لو كنا في مواقع وسط شعبنا لحوّلنا الكارثة إلى أزمة، كما قال د. أسامة الغزالي حرب. لكن لنتساءل: من ساهم في أن تصل الأزمة إلى مرحلة الكارثة؟

أرى أنه سوء التقدير من جهة، والتواطؤ في المعادلة الدولية إلى جانب فقدان دور الفكر في المواقع التي كان يجب أن يكون فيه، من جهة أخرى.

١٣ ـ عبد الخالق عبد الله

اتجه الخطاب العربي، منذ بداية الأزمة، وخاصة على الصعيدين الشعبي والرسمي، نحو البحث عن **«من المسؤول عن الأزمة؟»**. طرف عربي أخذ يتصوّر ويعتقد أن صدّام حسين هو المسؤول، وأن العراق يتحمل اللوم، كلَّ اللوم، في صنع الأزمة، وطرف عربي آخر أخذ يتصوّر أن السعودية والأقطار الخليجية، والإمبريالية، هي المسؤولة عن تدبير هذه الأزمة وتفجيرها. بعد الأزمة ازدادت صلابة الطرفين في استيعابهم المسؤول عن الأزمة. مَن تصوّر أنّ العراق هو المسؤول ازداد اقتناعاً بذلك. أما الطرف الذي تصوّر أن الإمبريالية والأقطار الخليجية هي المسؤولة، فإنه أيضاً ازداد اقتناعاً بذلك. المطلوب تجاوز هذه الثنائية المدمّرة والعقيمة. المطلوب تجاوز التفكير في «مَن المسؤول؟» للبحث عن الأسباب البنيوية والتاريخية. **المطلوب الآن فهم البيئة العامة والخاصة التي فجّرت هذه الفجيعة العربية**.

عند النظر في تحليل أسباب الأزمة، نجد جملة من الأسباب المتداخلة: أسباب جزئية وأخرى كلية. أسباب حينية وأسباب بنيوية، أسباب مباشرة وأخرى مخفيّة، أسباب اختيارية وأخرى جبرية وقطعية. ولا بدّ من البحث وتوضيح جميع هذه الأسباب من أجل استيعاب الصورة الكلية.

وحيث إن الوقت لا يسمح بالدخول في تفاصيل كل هذه الأسباب، فإنني أكتفي، هنا، بذكر الأسباب المباشرة والخاصة بمنطقة الخليج. **الأزمة الأخيرة هي في الأساس أزمة حدودية**. منطقة الخليج تعجّ بالخلافات والمشكلات الحدودية، وتعاني هذه المشكلات، أكثر من أيّ منطقة عربية أخرى. إن المشكلات الحدودية هي قنابل موقوتة يمكن أن تتفجر، من

خلال الجهل أو بأيدٍ خارجية راغبة في استمرار هيمنتها على هذه المنطقة الحسّاسة من الوطن العربي. هذه المشكلة الحدودية، خاصة بمنطقة الخليج، هي في صلب الأزمة الراهنة، ويمكن أن تؤدّي إلى حروب وأزمات أخرى إن لم تحسم حسماً نهائياً.

من ناحية أخرى، فإن الأزمة الراهنة هي أيضاً أزمة دول صغيرة. إن معظم الأقطار في الخليج العربي بلدان صغيرة مهدَّدة. هذه الأقطار ليست أقطاراً صغيرة فقط، بل هي أقطار صغيرة ونفطيّة وغنية وذات ارتباط استراتيجي عميق بالنظام الرأسمالي العالمي. لو لم تكن الكويت قطراً صغيراً ونفطياً وغنياً لما تعرضت لمثل هذا الغزو العراقي. لا بد من التفكير في خصوصية الأقطار العربية الصغيرة وفهم مشكلاتها وموقعها في النظام العربي الأخير، عموماً.

أخيراً، هناك جانب آخر مهمّ للأزمة الأخيرة في الخليج، وهو الجانب المتعلق بالوهم والأوهام. إن هناك بعداً مهماً للأزمة الأخيرة، يتمثّل في دور الإدراك والإدراك الخاطىء، ودور التصورات البعيدة كل البعد عن الوقائع الموضوعية التي ساهمت في صنع الأزمة. إن الوهم والإدراك الخاطىء أدّيا بالحكومة الكويتية إلى استفزاز العراق، الذي ردّ بخطأ أكبر نتيجة أوهام صانع القرار في بغداد، بوجود مؤامرة دولية ضد العراق. بيد أنّ خطأ العراق الكبير أدّى إلى خطيئة سعودية، انطلقت هي أيضاً من جملة من التصورات والأوهام البعيدة كل البعد عن الوقائع الموضوعية.

لقد ساهمت الأوهام والتصورات الزائفة بقدر مساهمة العوامل الموضوعية في تفجير الأزمة. ولا بدّ من دراسة هذا البعد الخاص بالإدراك والإدراك الخاطىء من أجل منع تكرار مثل هذه الأزمات والكوارث في المستقبل.

١٤ ـ عثمان سعدي

أودّ أن أركز على ثلاث نقاط:

النقطة الأولى أن العراق كان دائماً يشكو من عدم وجود منفذ بحري لديه. ألا يستحق العراق منفذاً بحرياً بتنازل من الكويت، أو بتأجيره جزيرتي بوبيان ووربه؟

يقتضي إثارة هذا الموضوع ومناقشته. فالأمير سلطان بن عبد العزيز قال، قبل انفجار الحرب بأسابيع، إنه لا يرى مانعاً من أن يعطي بلد عربي منفذاً بحرياً إلى بلد عربي آخر، يشكو من عدم وجوده.

جذر المشكلة وأساسها هو أن العراق بلد خليجي، لكنه غير معتبر بلداً خليجياً من طرف البلدان الخليجية في المنطقة. فبلدان مجلس التعاون الخليجي تراه عملاقاً قادراً على مواجهة العملاق الآخر الذي هو العدو المتمثّل بإيران والمتجسّم بالخمينية. وعندما أدّى العراق دوره في مواجهة إيران لم يكافأ بإعطائه منفذاً بحرياً يقيم عليه ميناءً ليتنفّس بواسطته.

هل من المعقول أن بلداً بحجم العراق ومساحته لا يملك متنفساً، ولا ميناءً بحرياً؟ وهل من المعقول، في نظر كل عربي، أن يُحرم العراق من هذا الحق؟

لا أتكلم على الوحدة والقضاء على الأنظمة الاثنين والعشرين، ودمج هذه الدولة بتلك، بل أتكلم على مسألة جزئية ينبغي أن نركز عليها.

في تصوري أكبر خطأ ارتكبته الكويت وارتكبه مجلس التعاون الخليجي هو أنهم لم يعطوا العراق منفذاً بحرياً بعد وقف حرب السنوات الثماني في الخليج.

النقطة الثانية هي أنني عشت في الكويت في أثناء حرب الخليج الأولى. وكانت الصحافة تشتم الجزائر لموقفها، غير المتطرف مع العراق ضد إيران. لقد شتمت الصحافة والصحافيون في الخليج العربي الجزائر بصورة عامة، لأنهم رأوا أن مد الخمينية يهدد الجزيرة العربية كلها، وأن السد القادر على وقفه هو العراق، فدعموه بالمال. وتبيّن فيما بعد أن العراق دُفع لمواجهة إيران ليس من أجل انقاذ المنطقة، بل من أجل تكسيره. والدليل على ذلك أنه عندما أضعف الطرف الإيراني وخرج العراق قوياً، بدأ التفكير في مجلس التعاون الخليجي، وليس في أمريكا التي تدعم وتدفع، للتخلص من هذه القوة الصاعدة.

لو جرت الاستجابة لمطلبي العراق بإعطائه منفذاً بحرياً أو جزيرتي بوبيان ووربه، ولو بايجارهما ٩٩ سنة، كما ذكر بعض الصحف، وعوض العراق الخسائر المادية التي تحمَّلها في أثناء مواجهته لإيران، هل كان العراق ليغزو الكويت؟ أشك في ذلك. إذن، عندما ندرس أسباب الأزمة يجب أن نضع أيدينا على الجرح.

النقطة الثالثة سبقني بعض الإخوان هذا الصباح، في التطرق إلى مسألة الديمقراطية في البلدان العربية. لنفترض أن البلدان العربية الاثنين والعشرين فيها ديمقراطية وبرلمانات، هل كانت ستمنع الحرب؟ لا أتصور ذلك. لماذا؟ فلنضرب مثلاً بالدول الاشتراكية حتى نكون أوضح. إن العالم الاشتراكي الشيوعي شقان: شق آسيوي وآخر أوروبي. الشق الأوروبي انهار أمام مغريات أوروبا الرأسمالية والمجتمعات الاستهلاكية بسهولة. أمّا الشق الآسيوي فبقي صامداً ولم ينهر حتى الآن. لماذا؟ لأن دول أوروبا الشرقية أقرب إلى مغريات المجتمع الاستهلاكي.

الشيء نفسه في الوطن العربي. فهو شقان: مشرق عربي ومغرب عربي. أثبتت التجربة أن المشرق العربي أكثر عرضة لتشويهات البترو- دولارات الخليجية من المغرب العربي. بصراحة، البترو- دولارات الخليجية هي التي لعبت دوراً وأوصلتنا إلى هذه الحرب، لأنها لم تستثمر في بناء الانتاج العربي، وإنما لعبت دوراً سلبياً في السيطرة على بعض رجال السياسة والمال والدين وتوجيههم وفق رغباتها. ويؤكد ذلك أن المغرب الأقصى، في بداية الأزمة، كان ضمن البلدان العربية التسعة في أثناء انعقاد مؤتمر القمة في ١٠ آب/ أغسطس ١٩٩٠. لكن نتيجة لضغط جماهيري - رغم أنه ليس قمة في الديمقراطية - تجلى في مسيرة الثمانمئة ألف مواطن مغربي ممن نزلوا إلى الشوارع، اضطر الملك الحسن الثاني إلى التراجع والخروج من مجموعة التسعة التي تقلّصت إلى ثمانية. هذا يؤكد أن تأثير البترو- دولارات في توجيه الرأي العام في المغرب الأقصى كان أضيق من تأثيره في بعض بلدان المشرق العربي.

السؤال الذي يُطرح الآن: **من هو الذي صنع الأزمة؟** الأزمة لم تصنعها الديمقراطية

ولا الديكتاتورية في الوطن العربي، بـل صنعتها القـوى التي سيطرت عـلى مؤسسات العمـل العربي المشترك. ولنكن واضحـين: ما هي القـوى التي تسيطر عـلى مؤسسات العمـل العربي المشـترك؟ هي دول مجلس التعاون الخليجي. فمن يـدفـع هـو الـذي يسيـطر. في زمن عبـد الناصر ـ الذي لم يكن لديه خلفية ماليـة ـ استطاعت مصر بقـوة أن تقف، إلى حد مـا، أمام الـزحف المؤثر للبـترو ـ دولارات الخليجيـة، فنصبت لعبـد النـاصر مؤامـرة وضرب في العـام ١٩٦٧.

وعندما اندلعت حرب الخليج ودُفع العراق إلى مواجهة الخمينية، كـوّن قوة ملمـوسة، وكان أن نصب له فـخ سنة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ثم ضرب. مـا هو سبب ذلـك؟ ومن هو الـذي دعا إلى ضربه؟ إنها، في تصوري، قوى مجلس التعـاون الخليجي في المؤسسات المـالية. ففي صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي نجد أن مصر بمـلايينها الخمسة والخمسين وزنها ٧ في المئة، والكويت بسكانها السبعمئة إلى الثمانمئة ألف وزنها ٢٥ في المئـة من قوة الصنـدوق. وفي السيـاسـة نجـد الأمـر نفسـه. ففي مؤتمـر القمـة في ١٠ آب/ أغسطس جاءت تعليـمات من الريـاض نفذت في القـاهرة، وكـانـت الريـاض قد أخـذتها من واشنطن، كما ظهر في ملف كتاب قرأناه كله.

نحن الآن في جلسة مغلقة ونتكلم بصراحة. فقضية الـديمقراطيـة ليست هي السبب، ولا هي الديكتاتورية. الديكتاتورية تلعب دوراً جزئياً إذ هي أدت بصدّام إلى القيام بتقديرات خاطئة، ولو كان الحكم جماعياً في العراق لما تورط العراق في هذا التقييم الخاطىء. لكن، ما هي القوى التي سيطرت وتسيـطر على مؤسسـات العمل العـربي المشترك؟ القـوى التي نبحث عنها هي التي أوصلت الأزمة إلى ما وصلت إليه.

الأزمة موجودة في مؤسسات العمل العربي المشترك وغير موجودة أساساً بإلحاح أو بـروز في مؤسسات الديمقراطية في الأنظمة العـربية، وإن كـانـت اللاديمقـراطية في الأنـظمة العـربية تلعب دورها.

١٥ ـ محمد سليم العوا

ان معظم تحليلنا الذي دار منذ التاسعة والنصف صباحاً حتى الآن حول كارثـة الخليج العربي، دار آخذاً في الاعتبار المؤامرة الدولية على الأمة العربية، وعلى المنطقة العربيـة، وعلى القـوة العربيـة. وهذا التحليـل، مع التيقن من صـدق وجود هـذه المؤامرة تحليـل يقودنـا إلى خداع النفس، لأنه يلقي العبء الأكبر على العدو الذي يخطط لقهرنا ودحرنا وإبقائنـا دائماً في حلقة التبعية للغرب، أو التبعية للعدو، سواء كان الغرب أو الصهيـونية، أو أي عـدو آخر. عدونا يخطط لنفسه، وهذا واجبه، وحقه. علينا أن نسأل أنفسنا ماذا نفعل نحن لكي نـوقف هذا التخطيط عن بلوغ أهدافه؟ نحن، كما قال بعض الاخوان صباحاً، نقدّم إلى عدوّنا جميع التسهيـلات المتمناة، بـل نقدّم إليـه أكثر ممـا يتوقعـه منا من تسهيـلات. ونقدّم هـذا بتكـرار وبرتابة، كما لو كانت القيادات السياسية في هذه الأمة مختارة بعناية شديدة لتقديم التسهيلات إلى أعدائنا. ولا أريد أن أجتر ما يقولـه السـاسـة الغربيـون، فأنـا أعتقد أن كـل ما يقـولونـه

موظف أساساً لخدمة أهدافهم الذاتية والسياسية والوطنية والاقتصادية. لكننا لا ننسى أبداً كلمة أحد كبارهم: «لو كان الرئيس المصري، قبل طرد السوفيات من مصر، طلب منا ما يشاء كي يقدّم إلينا هذه الخدمة لقدّمنا إليه ما طلب. لكنه قدّم هذه الخدمة دون أن يطلب شيئاً في مقابلها». هذه المسألة متسلسلة في القيادات السياسية العربية، لا أستثني قطراً واحداً منها.

نحن مشكلتنا داخلية ومحلية في المقام الأول. الوطن العربي يعاني معضلات. كل معضلة منها كافية لإحداث كارثة موازية، في الأثر، لأزمة الخليج أو أشد منها. العالم العربي يعاني احتكار الثروة قطرياً. ويعاني احتكار الثروة إقليمياً. العالم العربي يعاني الاستبداد، ولا أريد أن أستعمل كلمات مخففة كالديمقراطية والمشاركة.

نحن، كلنا، في جميع أقطار العروبة والإسلام نعاني استبداداً مخيفاً قاتلاً لكل الكفاءات والمواهب والقدرة على الابتكار، والحق في النقد وإنكار المنكر.

نحن في هذه القاعة التي تضم صفوة من المفكرين العرب ينكر بعضنا المنكر كما يراه. وقد نتّفق وقد نختلف، فأرى وجوه بعض إخواني وأحبائي تتغير لمجرد إنكار المنكر في قاعة مغلقة وصوت عالٍ. فما بالكم لو خرجنا إلى الطرقات وحدّثنا أبناءنا وطلابنا وبناتنا بإنكار هذا المنكر؟ سيكون التغير أكثر والرعب أشد. العالم العربي، كما يعاني الاستبداد والقهر، ويعاني احتكار الثروة، يعاني أيضاً انفصال الحكام. ودون الدخول في حكاية النخب الحاكمة والصفوة، يعاني الوطن العربي انفصال الحكام مباشرة عن جميع القوى السياسية والشعبية. في جميع أقطار العروبة والإسلام، لا حكّام الخليج يحكمون باسم شعوبهم حقاً وصدقاً، ولا حكّام الدول الثورية الاشتراكية، سابقاً، يحكمون باسم شعوبهم حقاً وصدقاً. ولا حكّام الدول ذات الأحزاب السياسية كمصر يحكمون باسم شعوبهم حقاً وصدقاً.

لقد جرى عقد ندوة حول القوى الحقيقية في الشارع العربي قبل سنتين، لدراسة أوضاعها باشراف د. خير الدين حسيب، وفي مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة بعنوان: «ندوة الحوار القومي ـ الديني». لقد تبين في هذه الندوة أن في الوطن العربي كله قوى دينية وقوى قومية، وان هذه القوى مهملة ومغيبة ومحظورة على الشرعية، بحسب تعبير التقرير الاستراتيجي في الأهرام للأستاذ السيد يسين وأسامة الغزالي حرب وأصدقائهما؛ محظورة على الشرعية لأن الاستبداد يقهر أصحاب الحق في حكم هذه البلاد عن أن يحكموها، كما يقهر أصحاب الحق في إبداء الرأي عن أن يبدوه. أي قضية لا تعجب قائد المؤسسة الإعلامية ـ «الأهرام» أو «الأخبار» أو «الجمهورية»، أو «الثورة» في بغداد ـ لا تنشر، وإذا نشرت تشوّه، وإذا أفلتت إلى جريدة حزبية كـ «الشعب» أو «الوفد» تتلقى في اليوم التالي ردوداً قاسية تؤدي إلى تشويه صاحبها، لا إلى تشويه رأيه، وإلى تشويه تاريخه، لا إلى الرّد على موقفه. هذه المعضلات، كل معضلة منها كافية لاحداث كوارث متعددة بحجم

كارثة الخليج. إن الكارثة لم تحدث لأن هذه المعضلات قائمة فقط، إنما حدثت أيضاً لتقصير - أدعي أنه سيتكرر - إذا استمرت القوى السياسية الفاعلة في الشارع العربي مقصرة عن أداء دورها في احتواء الأزمات. وإني أتهم قوتين رئيسيتين: القوى الإسلامية التي أزعم أنني أنتمي إلى فكرها وتاريخها، والقوى القومية التي تتمثل بكثافة في هذه القاعة؛ أتهمها بأنها لم تتنبأ بهذه الأزمة ولم تسعَ إلى إظهار بوادرها ومسبباتها التي نتكلم عليها الآن.

قصة الميناء البحري للعراق في الكويت، وقصة سداد ديون العراق المترتبة على حرب الخليج، هاتان كانتا تداران في الخفاء، وتقالان في جلسات السهر في بيوت الأمراء. لكنهما لم تظهرا إلى الوجه الإعلامي للأمة العربية، ولم يُسمع بهما عربياً خارج الدوائر السياسية المغلقة أو الدوائر الفكرية القريبة من صانعي القرار السياسي، بل كان يقال وما زال يقال، إن العراق موِّل طوال حرب الخليج بأموال خليجية وقدّمت إليه تسهيلات جوية وبحرية وبرية، والكل يعلم أنه، من بين دول الخليج كلها، كانت الكويت الدولة الوحيدة التي فتحت مطارها لاستقبال الطائرات العراقية طوال سنوات الحرب. كانت الطائرات تذهب بنا من الرياض أو من القاهرة إلى الكويت، لنركب الطائرة العراقية بعد الساعة ١٢ ليلاً من الكويت إلى بغداد، ثم نعود إلى الكويت مرة أخرى. الكل يعلم دور الكويت هذا بالإضافة إلى عمّان في الجزء الثاني من سنوات الحرب. إذن، المقولات التي تتردد اليوم عن التقصير العربي، أو الاستفزاز الذي ذكره د. حسيب صباحاً، الذي أدّى بالعراق لأن يصنع ما صنع من اعتداء على قطر شقيق صغير مجاور - هذه المقولات كُتمت من جانب النخب المثقفة، وكتمت من جانب القيادات المثقفة، ومن القيادات السياسية الشعبية، والقيادات الإسلامية، والقيادات القومية. ولما بدأت الأزمة بالتصاعد كانت هذه القيادات أبعد ما يكون عن حسّ الشارع ووعيه.

أنا لا أستطيع أن أسلّم بمقولة أن الاعلام الرسمي في بلد كمصر - وأنا أعرفه أكثر من غيره - استطاع أن يغيّب الوعي الوطني في الشارع. حقيقة الأمر أن الشارع المصري كان يرى في العمل العراقي عدواناً يجب شجبه. وحقيقة الأمر أن الشارع المصري، رغم اختلافه التام مع سياسات الدولة في مختلف القطاعات، وقف في هذه القضية موقف المؤيد لقيادته السياسية. هذا الأمر لم يجد صدى لدى القيادات الوطنية الإسلامية والقومية، إنما وجد انعكاساً مخالفاً ومغايراً أدّى إلى أن يزداد انفصال الشارع عن القيادات السياسية والدينية والقيادات السياسية القومية. إن عدم تعبير النظم السياسية عن القوى السياسية الفاعلة في جميع الأقطار العربية كارثة ستؤدي إلى كوارث متكررة في حجم كارثة الخليج. ثم إن قياس القوة العراقية التي صنعها النظام العراقي على مدى السبعينيات والثمانينيات على السابقة التاريخية المتمثلة في تأسيس الدولة الإسلامية الأولى، مثلما قال د. عصام نعمان، أو تأسيس صلاح الدين لدولته، أو حتى دولتي محمد علي وجمال عبد الناصر، هو قياس مع الفارق، لأن الظرف ليس هو الظرف التاريخي؛ فالقيادة السياسية ليست هي القيادة. والسياق الشعبي الذي كان يتمتع به رجل مثل عبد الناصر لا يتمتع به صدّام حسين. وهذه مسألة لا بدّ من

قولها بصراحة: جمال عبد الناصر كانت الدنيا العربية كلها تقف وراءه لأن عنده شيئاً يقدمه إلى هؤلاء الناس، بغضّ النظر عما إذ كان هذا الشيء صدقاً أو كذباً، صحيحاً أو باطلاً، مؤدياً إلى مصلحة أم مؤدياً إلى مفسدة. ليس لدى الأخ الرئيس صدّام حسين ولا لدى أي حاكم عربي اليوم دونما استثناء ما يقدمه إلى الأمة العربية لأنها تعيش في خداع قيادة، لأن القيادات الموجودة لا تقدم إليها شيئاً. إنها تقدم إليها ٩٩ بالمئة من أوراق اللعبة التي هي في أمريكا. تقدم إليها التعقّل والتبصّر. تقدم إليها مفاوضات الغرف المغلقة التي تظهر نتائجها في التلفزيون. لكن ليس هناك شيء يحرك أبناءكم وبناتكم طلاب الجامعات وأعضاء الجمعيات المهنية والنقابات العربية.

ومن الكوارث التي أحدثتها أزمة الخليج التوظيف العبثي للإسلام. الإسلام وظّف توظيفاً عبثياً على كلا الجبهتين. والذين دافعوا عن العراق لأي سبب كان وظّفوا الإسلام توظيفاً عبثياً فأسقطهم ذلك في نظر الشارع المسلم. والذين دافعوا عن الكويت وعن دول الخليج وظّفوا الإسلام توظيفاً عبثياً فأسقطهم ذلك في نظر الشارع المسلم. والانتخابات التي قد تجري في بلد عربي نتيجة ضغوط من أية جهة تفرض عليه إجراء الانتخابات ستظهر انفصاماً عجيباً بين الشارع العربي الحقيقي وهذه القيادات التي كانت إلى يوم ٢ آب/ أغسطس قادرة لو خاضت أي انتخابات لكسحتها اكتساحاً تاماً بإرادة شعبية حرّة. وهذه محنة ينبغي على التيار الديني وأهل التيار القومي الوطني أن يتفكروا فيها.

١٦ - برهان الدجاني

نتحدث عن الأزمة وكأنها حادث قد انتهى ودخل في التاريخ، ونضعها على المشرحة وكأنها جسد انتهى عمره. لكن الواقع أن الأزمة ما زالت قائمة. أصحاب الأدوار فيها، عرباً وغير عرب، ما زالوا موجودين وفي مواقع مسؤولة: صدّام حسين، جابر الأحمد، وفهد بن عبد العزيز، وحافظ الأسد، وحسني مبارك، وكذلك بوش وميتران وميجور. إذن، الحديث ليس تمريناً فكرياً، بل هو يتطلب منّا، بوصفنا من المثقفين أو المفكّرين أو أصحاب الرأي، أن نبلور مشورة أو منهاجاً نتقدّم به إلى المسؤولين من أمتنا، وإلى الجماهير التي ساهمت في هذه الأزمة بشكل أو بآخر، بهدف تصحيح ما يمكن تصحيحه، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، واستثمار الدروس والعبر في سبيل بناء المستقبل. فما الحياة وما التاريخ سوى حكاية الاستيعاب المستمر للخطأ، واستخلاص الدروس والعبر منه لتصحيح خطّ السير.

وأوّل ما يبدو لي بشأن هذه التجربة، أنها ليست بالهول الذي ينسب إليها. فهي لا تقاس مثلاً بهزيمة عام ١٩٤٨ التي نجم عنها إقامة دولة غريبة وعدوّة في قلب الجسم العربي، وانتزاع أرض عربية، وتشريد الشعب العربي الفلسطيني. ولا تقاس بهزيمة عام ١٩٦٧ التي نجم عنها احتلال إسرائيل لأرض عربية ما زالت جلّها حتى الآن باستثناء سيناء، واقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وهي قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشريف والجولان.

فالعراق ما زال قائماً رغم المعاناة الهائلة التي يعانيها جرّاء الجراح التي أثخنته في الحرب، والإذلال الذي ما زال يفرض عليه كل يوم منذ إيقاف القتال.

غير أن أسوأ ما في الأزمة أنها لم تأخذ شكل مجابهة عربية أجنبية فحسب، بل تداخلت فيها مجابهة عربية ـ عربية نجمت عن غزو العراق للكويت، الذي لا يمكن القبول به، بحيث أصبحت في جانب منها حرباً أهلية عربية، ففات بذلك معنى وفرصة واغبرّت الرؤية وتلوّثت الصورة. إن الفكر العربي، إذ يتعامل مع الأحداث، سواء في ذلك الفكر الرسمي أو الشعبي، ما زال يتعامل بأفكار نشأت قبل أكثر من قرن من الزمن، وفي ظروف مختلفة عن ظروف اليوم. ففي القرن التاسع عشر كانت المفاهيم الأوروبية التي أخذنا عنها، وتأثّرنا بها، تدور في حلقات ثلاث هي: حلقة الدولة القومية، وحلقة توازن القوى، وحلقة الاندفاع الامبراطوري. مثلاً، أنشأ بسمارك الدولة الألمانية القومية عام ١٨٧٠ بالقوة العسكرية، وكان كل تغيّر في موازين القوى في أوروبا يؤدي إلى محاولة دولة ما للاندفاع اعتماداً على فرصة تفوّق عابر في الموازين أتاحتها ظروف معيّنة. وكان الاندفاع الامبراطوري يشكّل مجالاً للتعويض أو المنافسة. ولا شك في أن الرئيس صدّام حسين سمع في طفولته القول السائد آنذاك ان العراق بروسيا العرب. وربما وقر في ذهنه أنه بسمارك العرب. وكما أن مصر اندفعت نحو الوحدة مع سوريا، أو نحو حرب اليمن، من خلال صورة عن نفسها تُوهِمها بالقدرة على التعامل وراء حدودها القطرية، كذلك العراق لا بد كان له حلمه الامبراطوري. وبالمقابل عانى الحلم الامبراطوري الايراني الذي أطلقه شاه إيران وجرّ إيران إلى مجابهة مع العراق، بواسطة الأكراد، أو بواسطة حرب الحدود. أمّا ميزان القوى العربية فهو حكاية بدأت مع الاستقلال العربي، حينما بدأت المحاور العربية تبرز لإقامة ميزان أو لتعديل ميزان: السعوديون مقابل الهاشميين، مصر وسوريا في مقابل العراق والأردن، أو مصر واليمن في مقابل السعودية. وبعض هذه المحاولات كان يأخذ طابعاً عفوياً، لكن التاريخ تجاوز هذه المفاهيم وبدأت الدولة القومية تفسح الطريق للتنظيم الإقليمي. فالتجمّع الكبير والعملاق، كأسلوب في تعطيل ميزان القوى الاقليمي وما يجرّه من صدامات وحروب، يعطي الحلم الامبراطوري صورة جديدة وشكلاً جديداً. وهكذا يجري الحديث اليوم عن أوروبا عام ١٩٩٣، أو منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. هذا هو النموذج الذي تسمح به ظروف اليوم، الأعقد في العلاقات والمؤسسات والتقنيات والحاجات.

تلك دروس لا يكاد العرب يتعرفون إليها أو يولونها أيّ تفكير. ثم هنالك اليوم حديث عن نظام عالمي جديد لم تتبيّن بعد معالمه. ويبدو أن الوطن العربي، حتى في شطره الفكري، لم يستقرّ بعد على نهج واقعي أو عقلاني في فهم العالم الخارجي، أو في التعامل معه، بل نراه يتأرجح بين مدرستين، إحداهما ترى في ذلك العالم قوة طاغية لا يمكن مواجهتها، بل يتوجب العمل معها باللين، أو حتى بالانصياع، لأن المواجهة تأتي بضرر أكبر مما تأتي به المسالمة والتقبّل. وبذلك تبهت الارادة ويضيع الاستقلال وتذوب مع الزمن

الشخصية الحضارية. أما المدرسة الثانية فتؤكد الاستقلال، ولو على حساب الحروب الخاسرة والتضحيات الجسام. ولقد مثّل العراق وقيادته المدرسة الثانية، بينما اختار العرب التحالفيون المدرسة الأولى...

١٧ ـ عبد الوهاب الباهي

لا خلاف، كما قال بعض المتحدثين قبلي، أن أزمة الخليج انتهت إلى زلزال. فالخليج يعيش أزمة مزمنة تحولت، في نهاية الأمر، إلى زلزال كبير.

تعود الأزمة بأسبابها ومسبباتها إلى معطيات عدة موضوعية وذاتية، متشابكة ومعقَّدة، داخلية وخارجية.

ما استوقفني في بعض المداخلات هو قضية الديمقراطية، أو بالأحرى غياب الحريات. ذلك لأن الحريات تأتي كمرحلة أولى قبل بناء الديمقراطية، بل هي جزء من الديمقراطية. فالمواطن في الوطن العربي ليس له الحق في أن يعبّر عن رأيه، مجرد تعبير، حتى لا نقول المشاركة في السلطة، هذه حقيقة لا بد من رصدها. لكن يبقى سؤال: هل الديمقراطية من بين الأسباب المحدّدة التي أدّى غيابها إلى وصولنا إلى ما وصلنا إليه؟

أرى أن الديمقراطية هي جزء من أجزاء متشابكة ومعقدة تسببت في ما حدث. ولعلني أطرح عليكم سؤالاً آخر: إذا اتخذ أحد حكامنا الديكتاتوريين قراراً بردّ عدوان، أو بإعلان حرب لاسترجاع أراضٍ مغتصبة، هل يمكننا القول إنه لا بد، وفقاً للديمقراطية، من الرجوع إلى الشعب لاستشارته في استفتاء أو في غير ذلك؟ هل أن قرار رد العدوان أو إعلان الحرب، كما بيّنا، هو قرار ديمقراطي أو ديكتاتوري؟

أرى أن هناك معايير عدة تواجه أي حاكم إذا ما أراد اتخاذ قرار يعبّر فيه عن إرادة شعبه أو يستجيب لارادته وطموحاته. وفي مثل هذه الحالة التي بينتها فإن قرار الحاكم هو، في تصوري، قرار ديمقراطي لأنه يمثّل إرادة الشعب. فلو قمنا باستفتاء الشعب في مسألة مجابهة العدو الأجنبي أو إعلان الحرب على اسرائيل، فهل نتوقع من القاعدة الشعبية العريضة غير جواب إيجابي؟

إذن، المعيار هو إرادة الشعب. وإني أقول هذا لا لتبرير الديكتاتورية، بل كي أؤكد أن القرارات التي تعبّر عن إرادة الشعب هي قرارات ديمقراطية حتى لو كان النظام الذي اتخذها يتصف بالدكتاتورية. والدليل على ذلك أنه عندما أعلنت الحرب في عام ١٩٦٧ ضد الكيان الاسرائيلي وحدث ما حدث، مما حمل الرئيس جمال عبد الناصر على الاستقالة، فإن الجماهير هبّت لترفض ذلك، لا لشيء، بل لأنه كانت هناك إرادة شعبية بالموافقة الأولية على التصدّي للعدو.

هنـاك ثوابت لا رجـوع عنها. مثـلاً، إذا قرر نـظامان الـوحـدة، هـل من جـدوى في الرجوع إلى الشعب لنرى ما إذا كان موافقاً أم لا؟ إن قرار الـوحدة يعكس دائـماً إرادة شعبية لـدرجة تحملني عـلى الاعتقاد، بكـل صراحة، أن استفتـاء الشعب فيهـا هـو غـير ديمقـراطي ومضيعة للوقت. إن إجراء استفتـاء شعبي حول الـوحدة بـين تونس وليبيـا، يُظهـر منظّميـه وكأنهم ضد الوحدة.

ثم لنفرض أن قراراً بدخول الحرب أو ردّ العدوان اتخـذ، وأننا خسـرنـا الحرب، فهـل الخسارة تعود إلى أن متخذ قرار الحرب اتخذه بصورة غير ديمقراطية؟ كلا، الخسارة ربما، تعود لأسباب عسكرية قد نجهلها نحن المثقفين.

يجب ألاّ نعطي الديمقراطية حجماً غير واقعي، فتصبح ـ كما قال أحد المشاركين في هذه الندوة ـ كالشجرة التي تحجب الغابة. فالذي جرى في المـانيا الشرقيـة، ثم اتحادهـا مع المـانيا الغربية ليس مرده إلى الديمقـراطية وحـدها، لأن ثمـة أسبابـاً أخرى أسهمت أيضـاً في عملية التوحيد، منها المعطيات الدولية الجديدة، (انتهاء الحرب الباردة) التي أعـطت الضوء الأخضر لوحدة المانيا.

لقد كان واضحاً أن المطلوب هـو ضرب العراق. هـذا الأمر هـو نتيجة معـطى دولي. وقد تعرّض له د. برهان الدجاني. فالخليج هـو بمثابـة شركة خفيّـة الأسهم، وهناك وكـلاء في المنـطقة لهم أسهم في هـذه الشركة أيضـا. ويبدو أن النـظام الدولي الجـديد يـريد أن يـدخل المنطقة ويديرها بصورة مباشرة دون حاجـة إلى دور الوكـلاء. كما يبـدو أنه بعـد ظهور المـانيا واليابان كقوتين تقانيتين، فإن الأمريكيين قرروا إدارة المنطقة ومواردها بصـورة مباشرة خـدمة لمصالحهم. وبما أن العراق اكتسب قدرة عسكرية وتقانية قادرة على تهديد المصالح الأمريكية، فكان لا بد من القضاء عليه.

بـطبيعة الحـال، هناك أسبـاب أخـرى شـاركت في بلورة قـرار ضرب العـراق، لكنهـا ليست، في نظري، الأسباب الرئيسية التي سبق لي أن بيّنتها.

١٨ ـ حسام عيسى

أنا لا أريد من هـذه المداخلة أن أطـرح شيئاً جـديداً، ولكن فقط أن أشـارك في إعادة صياغة بعض القضايا التي طرحت صباح اليوم. **أولى هذه القضايا هي قضيـة الديمقـراطية.** فـالقول إن غيـاب الديمقـراطية عن الـوطن العربي بشكـل عام، وغيـابهـا في العـراق بشكـل خاص، هو أحد أسباب الأزمة، وإنه لو وجدت دولة المؤسسات في العراق لما كان من الممكن أن يقدم العراق على هذه المغامرة غير المحسوبة، ولما انتهت بالكارثـة التي نعرفهـا. . . القول بهذا، في رأيي، فيه الكثير من المبالغـة. هذا لا يعني اطـلاقاً أنني أقلّل من أهميـة النضال من

أجل الديمقراطية. فهذا النضال مهمّ وضروري. لكن كل ما أعنيه هو أنه ينبغي ألّا ننظر إلى الديمقراطية على أنها الحلّ السحري لكلّ المشاكل. غير صحيح ما يدّعي البعض، أن الديمقراطية بآلياتها، كفيلة بأن تحقق لنا كلّ أهدافنا، كالخروج من التخلف مثلاً، أو كفيلة بمنع المغامرات غير المحسوبة.

الديمقراطية لم تمنع الولايات المتحدة من الدخول في مغامرة فيتنام التي انتهت بهزيمتها هزيمة مريرة.

والديمقراطية لم تمنع فرنسا من الاستمرار لسنوات طويلة، في حرب لم يكن من الممكن أن تنتهي بانتصار فرنسي، وهي حرب الجزائر.

كذلك، فغياب الديمقراطية لم يمنع كوريا من تحقيق نجاح اقتصادي هائل. وغياب الديمقراطية لم يمنع اليابان، منذ عصر الميجي وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، من بناء نهضتها الصناعية والتقانية.

ولم يمنع غياب الديمقراطية البرازيل من تحقيق نجاحات لا يمكن إنكارها في المجالين الصناعي والتقاني.

القضية الثانية هي قضية الهيمنة الأمريكية.

فكلُّ ما دار في هذه القاعة يشير إلى أننا، بعد حرب الخليج، نعيش عصر الهيمنة الأمريكية الكاملة، حيث لم يعد هناك أيّ قطب آخر ينازع الولايات المتحدة هذه الهيمنة، خاصة بعد احتجاب الاتحاد السوفياتي وسقوط امبراطوريته.

واسمحوا لي أن أطرح رأياً مخالفاً تماماً، فأنا أعتقد أننا نعيش، ومنذ مدة طويلة، عصر أفول الهيمنة الأمريكية. ولجوء الولايات المتحدة إلى المغامرات العسكرية، مثل غرينادا وبنما والخليج، ما هو إلّا نتيجة لظاهرة أفول الهيمنة الأمريكية، وليس، كما يرى البعض، نتيجة انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمي.

لقد دخلت الولايات المتحدة عصر الهيمنة الكاملة على النظام العالمي (وأعني بذلك النظام الرأسمالي العالمي) بعد نهاية الحرب الأمريكية ـ الألمانية الطويلة ١٩١٥/ ١٩٤٥، التي دارت حول من يخلف الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية. انتهت هذه الحرب بانتصار الولايات المتحدة، وبهيمنتها الكاملة على النظام العالمي. واستمرت هذه الهيمنة حتى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. ولكن منذ منتصف السبعينيات، بدأت مرحلة أفول الهيمنة الأمريكية نتيجة الركود الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي، ولصعود مراكز أخرى داخل النظام الرأسمالي العالمي، وبشكل محدّد، صعود ألمانيا من ناحية، واليابان من ناحية أخرى.

ولهذا، فأنا أعتقد أن لجوء الولايات المتحدة إلى القـوة العسكريـة في مغامـرات متعددة هي محاولة لأن تفرض بالقوة العسكرية ما لم تعد تستطيع أن تفرضه سلماً بسبب أفول هيمنتها الاقتصادية على النظام الرأسمالي العالمي.

وفي رأيي أن هذا مهمّ جداً بالنسبة إلى فهم مستقبل الأزمة الحالية.

القضية الثالثة هي قضية السببية، وأعني بذلـك قضية أسبـاب أزمة الخليـج. أرى أنه كي نفهم أسباب الأزمـة ينـبغي ألاّ نقف عند مفهوم ميكـانيكيّ للسببية. وهـذا يعني أنه لا يمكننا أن نقف عند يـوم ٢ آب/ أغسطس في بحثـا عن أسباب الأزمـة، بل ينبغي أن نبـدأ يومنا هذا بعد أن ظهـرت بوضـوح نتائـج الأزمة. نتـائج الأزمـة النهائيـة هي التي تدلّنـا على أسبابها، أسبابها الحقيقية، أو على الأقل هي التي ترشدنا إلى الـطريق السـليم الذي ينبغي أن نسلكه للوصول إلى أسباب الأزمة، إلى الـدمار الهـائل الـذي أصاب العـراق، وإلى الوجـود العسكـري المستمـر للغـرب الأمـريكي في المنـطقـة، والمسـار الـذي تـأخـذه اليـوم القضيـة الفلسطينية.

كل هذا ينبغي أن يؤخـذ في الحسبان لكي نفهم أسبـاب الأزمة الحقيقيـة، ولكي نضع الأزمة في إطارها الحقيقي، وهذا الإطـار في رأيي، هو المـواجهة الـطويلة والمستمرة منـذ مئتي عام بين الغرب والأمة العربية والإسلامية.

١٩ ـ محمد عبد الملك المتوكل

كلنا كانت لنا مواقف خلال معركة الخليج. ونحن لسنـا هنا لنـدافع عن هـذه المواقف بـالحقّ أو بالبـاطل. وكـلّ ما نـرجوه ونحن نتنـاقش ألاّ نخدم المعـركة الاستعـمارية في خلق الإحباط، وألاّ نبالغ في المسؤولية العربية حتى نعطي القوى المعادية الشرعية في ما قامت به.

هناك حقيقة هي أن الصراع الدائر هو جزء من صراع بين مشروعين: مشروع عـربي إسلامي، يسعى إلى تحقيق التطور والتقدم والوحدة وتحرير الأرض وامتلاك زمام القوة وحسن استخدام الثروة والتحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

والمشروع الآخر مشروع غربي استعماري أمريكي صهيوني يستهدف أن يستلب أرضنا وثرواتنا، ويمزّق وحدتنا، ويرسّخ تبعيّتنا له.

والملاحظة التي تستحقّ الدراسة هي: لماذا كانت بعض الأنـظمة في المنـطقة الشريـك الدائم للاستعـمار في التآمـر على كـل عمل عـربي وحدوي، ابتـداء من الثورة العـربية الأولى وحتى صراع الخليج؟

الأمر المهمّ هو ألاّ نعود فندافع عن شرعية التجـزئة عن طـريق نقدنـا قرار ضمّ لم يكن

محسوباً نجاحه. نحن ننقد قراراً غير محسوب يؤدّي إلى نتائج عكسية، ولم يكن نقدنا دفاعاً عن شرعية التجزئة.

أمّا قضية الديمقراطية فتكمن أهميتها في تحرير إرادة الشعوب التي كانت تدرك حجم المؤامرة الخارجية ولم تستطع أن تعبّر عن نفسها وموقفها نتيجة وجود أنظمة دكتاتورية.

٢٠ ـ عادل حسين

لن أرهقكم كثيراً. ولكن أريد أن أقول، في نقاط سريعة، إنني اتفق تماماً مع الأخ الصديق أسامة الغزالي حرب حين استهجن استخدام مصطلح الأزمة لوصف هذا الذي عشناه خلال الأشهر الماضية. الحقيقة يجب أن ننتهي من استخدام هذه المصطلحات التي تزيّف الوعي، وتصرفنا عن عمق ما صادفناه وخطورة ما دخلنا فيه. نحن كنا بصدد مواجهة شاملة بين المصالح العربية وبين مصالح النظام الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة. هذه المواجهة الشاملة، إذا قلنا إنها كانت نوعاً من الحرب الدولية والعالمية، فإننا لا نكون قد أخطأنا أو بالغنا. هي حرب دولية وعالمية بكل المقاييس، سواء من حيث عدد المشاركين فيها وتنوّع مواقعهم الجغرافية وانتشارهم في كل أنحاء الأرض، وكذلك من حيث الأهداف. فالحربان العالميتان الأولى والثانية استحقتا هذا الاسم لأنهما كانتا تهدفان إلى تغيير النظام الدولي القائم آنذاك من حيث استبدال هيمنة معينة بهيمنة أخرى. وحقيقة الأمر في الخليج هي شيء من ذلك. الآن استطاعت الولايات المتحدة بانتصارها العسكري، أن تثبّت أوضاعا معينة في النظام الدولي تحت هيمنتها.

لنتصوّر الآن أن العكس قد حدث، أي لو استطاع الجانب العربي أن يخرج من هذه الحرب بانتصار عسكري، أو بانتصار سياسي، أو بنتيجة أفضل، على كل حال، من هذا الذي صار. . . لو تمّ شيء من ذلك فلا نكون مبالغين إذا قلنا إن أثر هذه النتيجة على مختلف التوجهات الدولية كان سيكون مختلفاً تماماً عن الوضع في الوقت الحاضر. لن تكون أمريكا كما هي الآن. لن تكون أوروبا الغربية كما هي الآن. ولن تكون اليابان بالشكل الذي هي عليه الآن. إن قوة المنطقة العربية الإسلامية، التي شاء الله لها أن تحتكر النفط، كانت ستكون في وضع مختلف تماماً، وقدرتها على إقامة تحالفات مع اليابان وأوروبا الغربية كانت ستختلف تماماً. الاتحاد السوفياتي كان وضعه سيكون، وكذلك مواقفه مختلفة تماماً. إذن، كل الخارطة الدولية كانت ستكون غير ما أصبحت عليه الآن. وعلى هذا، فنحن حين نقول: إننا كنا في حرب ذات طبيعة دولية، وهي نوع من الحرب العالمية، حين يقال إنه حتى من الناحية الكمية ومن حيث كثافة النيران، فإن ما حدث هناك هو أكبر حشد وأكبر مظاهرة عسكرية وأكبر مواجهة تمّت منذ الحرب العالمية الثانية، فإننا نكون أمام قضية بهذا الحجم وبهذه الجسامة، وينبغي أن نتعامل معها على هذا الأساس حتى لا نخطىء في فهم ما كان، وحتى نستعد لما يحصل في المستقبل بكفاءة أعلى. وإذا نحن تصورنا انها مجرد مشكلة حدودية، فإن

الأمر يختلف كثيراً. وليسمح لي د. أسامة الغزالي حرب ود. أحمد يوسف أحمد لأن كليهما، بعد أن نبّهانا إلى استخدام المصطلح الصحيح وحدّدا المفردات وكيف تشكلت المشكلة، قاما بتصغيرها.

ومع احترامي للعوامل التي ذكراها، ولا ننكرها، إلّا انه ما دمنا نتكلم على مواجهة شاملة على المستوى الدولي، بالمعنى والنتائج التي أوضحتها، فإنه ينبغي في مثل هذه الحالة ألّا نلجأ في تفسيرها إلى متغيرات محلية أو تكتيكية. في مثل هذه المواجهات الشاملة تستخدم ثوابت في هذه المنطقة من شأنها أن تؤثر في الثوابت الدولية. وهي يمكن أن تحدث انفجاراً بهذا الشمول. من هنا، فإن الأسباب التكتيكية، رغم تأثيرها، لا يمكن أن تتخذ أساساً للتفسير. مثلاً: لو أن الرئيس صدّام حسين لم يخطىء في هذا القرار، أو لو أنه استبدل هذا القرار بذاك لكانت النتيجة تختلف، أو لو أن العراق تحديداً لم يقم بغزو الكويت لكانت المخططات في المنطقة ستختلف. أنا أعتقد أن مثل هذه التفسيرات غير صحيحة، شأنها شأن تفسير حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بأنها حدثت بعد إغلاق خليج العقبة، وان إغلاق خليج العقبة خطأ في الحسابات! اسرائيل كانت تعدّ للحرب. عبد الناصر كان يجب أن يُضرَب، إن لم يكن لهذا السبب، فلذاك. هناك هدف استراتيجي ثابت وهو ان الهيمنة على هذه المنطقة لا تسمح لقطب قائم وصاعد كعبد الناصر بأن يستمر ويصعد. إذن، لا بدّ من ضربه، ولا بد من اختيار اللحظة المناسبة كي يُضرب. الأمر نفسه حصل بالنسبة إلى قضايا الخليج. فالخليج، فضلاً عن وزنه الخاص لارتباطه بالأمة العربية والإسلامية بامتدادها في آسيا وافريقيا، وبكل تأثيرها على النظام الدولي، فإن له أهمية خاصة كونه مصدر النفط كما نعلم. هذا الخليج، الذي له كل هذه الأهمية، حدث منذ الثورة الاسلامية في إيران أن واجه فيه العالم الغربي كله، والولايات المتحدة بخاصة، تحدياً من نوع فريد، وهو أن هذه المنطقة التي يعتمدون عليها كل الاعتماد لم يعد مأموناً أن تستمر تحت سيطرتهم. لذلك فإن استخدامها أداة ضغط أصبح مهدداً منذ الثورة الايرانية التي غيّرت طبيعة توازن القوى في منطقة الخليج. ثم حدث كل هذا الذي نعلمه جميعاً: الحرب العراقية ـ الايرانية وما انتهت إليه. لكن رغم هذه النهاية، ورغم ضراوة ما انتهت إليه الحرب، فهناك جيشان جبّاران في المنطقة ما زالا قائمين: الجيش الايراني والجيش العراقي.

الجيش العراقي يملك تسليحاً أقوى، والجيش الإيراني يملك استعداداً للاستشهاد غريباً. وإذا ما اجتمع هذا مع ذاك، فمن ذا الذي يستطيع أن ينتصر في الخليج؟

كيف ينبغي أن يواجه الغرب هذه القضية بكل الحسم والضرواة، كان هذا أمراً وقراراً استراتيجياً متخذاً. القضية هي التوقيت. وعلى هذا، إذا أردنا أن نفسر ما حدث في الخليج بالقول إنه مجرد أخطاء تكتيكية، أو مجرّد أخطاء مرحلية، فنحن نكون قد بسّطنا الأمور كثيراً وابتعدنا عن الحل الصحيح. إن ما يحدث الآن هو مؤامرات في منتهى الخطورة. ففي وقت من الأوقات كانت القضية الكردية، على سبيل المثال، مجرد أداة تستخدم للابتزاز ولإضعاف

الحكم في العراق وإيران. الآن ينبغي أن نتنبّه إلى أنه في هذه المرحلة الجديدة، وبعد ما جرى للعراق، يمكن أن تتحول القضية الكردية إلى انفصال حقيقي، أو شبه انفصال، للمنطقة الكردية عن العراق. ولا تتصوروا أن هذا الأمر يعارضه من يتحدثون عن احتمال اختلال التوازن، في هذه الحالة، بين العراق وإيران. فالولايات المتحدة حريصة على أن يختل التوازن بالفعل لأن إيران ستكون، في هذه الحالة، هي الكاسبة. لكن من قال إن القضية الكردية ستقف عند حدود العراق فقط؟ إن الحرب القادمة ستتجه إلى أكراد إيران بعد أن انتهوا من العراق. فالغرب لن يترك إيران قوية في الخليج. ويمكن أن يؤجج القضية الكردية في داخل إيران أيضاً كي ينشأ جسم غريب آخر تحت الهيمنة التركية الإسرائيلية لعله يؤدي إلى نتيجة التفكك العربي واستنزاف القوى العربية. إذن، نحن أمام مراحل ومخططات خطيرة، وأغرب مما كنا نتصور في أيّ مرحلة سابقة. الآن ندرك أن المسألة بالغة الخطورة، ومع ذلك نظلّ نقول إنه لولا عنجهيّة فلان لكانت المسائل غير ما كانت عليه. أرجو أن نتحد في مواجهة هذه المرحلة لأن ما أصبحنا نراه بأعيننا يكشف ان الأمر أخطر جداً مما نظن. فحين نتعرض لهذه المواجهة الشاملة وما وصلت إليه الأمور، فإن معنى ذلك اننا ما زلنا في قلب المواجهة، وان المواجهة لم تنتهِ، وان المواجهة لم تكن مجرد الحرب ووقف إطلاق النار. فالأزمة مستمرة إذن.

نصل إلى استخلاص طبيعة الموقف الحالي الذي نواجهه وكيف نستطيع أن نستدرك بعض الأمور سريعاً. أريد أن أقول هنا إن الديمقراطية التي تمثلت في تفسير أشياء كثيرة قضية أنضمُّ إليها، مع شرط لا يقل أهمية عنها، هو أن الديمقراطية التي أعنيها بالتأكيد لا تعني الديمقراطية الغربية في كلّ الأحوال. ينبغي أن نبحث ونبتكر أشكالاً أخرى من المشاركة السياسية تؤدي إلى مشاركة كلّ أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات على المستويات المختلفة مع الحذر من استخدام التناقضات الطبقية التي تنشأ أثناء الصراع، وفي مواجهة الأعداء الخارجيين، لأنّ مكرهم أشدّ من مكرنا وبالتالي، فإن الحذر منهم شديد أيضاً. ما أشار إليه د. حسام عيسى: التجربة اليابانية والتجربة الكورية إشارةٌ صحيحة. ولكن أؤكد أنه كانت هناك أشكال من المشاركة، مهم جداً أن تدرسوها. التجربة هناك استبدادية بمعنى ان الفرد يمكن أن ينظر إلى أي شيء دون الرجوع إلى أي جهة، أودون أن يخضع لأية مؤسسة. هناك مؤسسات قائمة. كل ما في المسألة انها مؤسسات تتّفق مع مرحلة التطور الذي كانت عليه اليابان وكوريا من ناحية، وتتفق من ناحية أخرى مع طبيعة ضبط الصراع الاجتماعي، حتى لا تكون الديمقراطية مفيدة للعدو.

إذن، من المؤكد ان النظم السياسية العربية نظم متخلفة، وهي من أسباب الكوارث. ولكن إذا أردنا أن نطوّرها بالشكل الذي يخدم النهضة ويخدم مهامّ المواجهة، ينبغي أن نبحث عن الأشكال الملائمة للتطوير ولا ننقل نقل القِرَدة من التجارب الغربية التي أشار د. حسام عيسى، بحقّ، إلى أنه يجب أن نستفيد منها. ومع هذا، فإن قضية الديمقراطية، على أهميتها، ظلت دون أهمية الدرس الذي أشار إليه أ. معن بشور، وهو: ان القوة العسكرية في أي قطر

لا يمكن أن تحقق نصراً في مواجهة شاملة مع شياطين الأرض جميعاً ما لم يكن العمق الاستراتيجي المتمثل في حركة الجماهير العربية مسانداً لهذه القوة. لم يكن الغرب ولا اسرائيل فقط مَنْ تآمر على العراق بسبب أسلحته الكيماوية والنووية. كان كل جيرانه يريدون أيضاً أن تباد أسلحته غير التقليدية. كيف يمكن أن تدخل في مواجهة مع الأعداء إذا كان حتى المستفيدون المحتملون من قوّتك يخشون منك وغير مطمئنين إليك، وعلى الأقل غير مستعدين أن يموتوا دفاعاً عن بقاء هذه الأسلحة في يديك؟

كان الاحتجاج في الشارع العربي دون المستوى المطلوب. صحيح أنّ ما حدث في المغرب العربي كان عظيماً. لكن في المشرق العربي كان الموقف سيّئاً، خاصة في مصر. حتى في أقطار الذروة، من حيث الحماس، فإن المعركة لم تكن بالكفاءة الكافية، إذ كان من الممكن أن تكون أوسع وأشد.

إذن، في غيبة هذا العمق من التأييد الشعبي الكاسح الذي لم يصل إلى ما كانت عليه المنطقة في الخمسينيات فإن النتيجة تكون محدودة. على سبيل المثال، كانت هناك ذروتان في الماضي القريب: الأولى سنة ١٩٥٦ والثانية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. أنا أتصور أنه لم يحدث أبداً أن كان التأييد في الشارع العربي في هذه المواجهة الخطيرة على مستوى الذروتين اللتين كنّا قد بلغناهما، رغم أن هذه الوقفة كانت أشد، وكانت تتطلب تأييداً أوسع.

الأمر الأخير هو قضية التشوّه الذي أحدثه المال النفطي. ولعله من نعم الله علينا في المرحلة القادمة ان النفط لن يكون قادراً على ممارسة دوره الافسادي على النطاق الذي حدث في الماضي. نحمد الله ان هذا الدور الإفسادي الذي اشترى الذمم وضيّع المبادىء لن يكون، والحمد الله، في المرحلة القادمة قادراً على إحداث هذا الفعل الشرير... في هذه الثروة كنا الأكثر تلوثاً وكنا الأكثر مرضاً بهذه العدوى الفظيعة. وحبذا لو يتكلم البعض على ضرورة توزيع الثروة النفطية. الثروة النفطية، ماذا نعمل بها؟ لم يكن الخلاف بيننا وبينهم أنهم يريدون نمطاً حياتياً استهلاكياً فاسداً ونحن في المقابل نريد أموالاً للتنمية. هذا غير صحيح. كنا نريد أن ننافسهم في ما هم فيه. هم فاسدون ونريد أن نكون أكثر فساداً. هم تابعون للغرب في أنماط حياتهم ونحن نريد أن نكون أصحاب هذه المصيبة. إذن، المطلوب في المقام الأول هو أن نبرأ من هذا المرض الذي شوّه أرواحنا وقيمنا. في الفرصة القادمة ينبغي أن نصحح المفاهيم لنبني بلادنا ونستعد للمواجهة بروح قتالية وبعقلنة راشدة.

٢١ ـ ليث شبيلات

أنا أرى أن نبدأ الكلام بما قاله أ. عادل حسين حول وجوب رفع مستوى الكلام إلى مستوى حقيقة الكارثة (العدوان المستمر على أمّتنا من قبل أمريكا والنظام العالمي)، منتقلاً إلى ضرورة نقد الذات الذي قال به أ. محمد البصري، ثم إلى نقد الحركات العربية والإسلامية التي تطرّق إليها أ. محمد سليم العوا.

أبدأ بما قاله أ. البصري، بأننا في هذا الاجتماع لسنا الحكماء المبرأون من المرض،

الذين يجلسون هنا لمعالجة قضايا أمتهم وكأنهم ليسوا طرفاً فيها. إنّني أدّعي اننا سبب رئيسي من أسباب المشكلة. ولو قمنا بصبّ جهدنا في هذه الندوة على نقد الذات حتى نقوّم أنفسنا أولاً لقمنا بخدمة قضيتنا وأمتنا خدمة حقيقية هائلة.

انظروا إلينا كيف نتكلم على النظام العربي كأمر واقع اليوم في هذه الندوة مع اننا قبل ثلاثين سنة كنا ننتقد سوء النظام العربي الذي لم تُذكر «الأمة العربية» فيه مرة واحدة في ميثاق جامعة الدول العربية (وليس جامعة الأمة العربية) بل تمّ تركيز الميثاق على سيادة الدولة القطرية التي أعطيت فوق ذلك أيضاً حق النقض (فيتو) في قرارات الجامعة العربية.

كانت الأمة بعناصرها موحّدة المشاعر والعواطف والأحلام والتمنيات مهما تصرفت أنظمتها الفاسدة. وكانت مشاعر الفرد العربي تتوحد مع أفراد أمته في الأزمات والغزوات التي لم تصل إلى حجم غزوة الخليج. أما اليوم، فإن مشاعر بعض الشعوب العربية نحو اليهود أكثر وداً منها نحو الشعب الفلسطيني مثلاً، الذي بات يقابَل بالعداء والكراهية، فماذا جرى؟ نحن جميعاً مسؤولون عمّا جرى.

وانتقالاً إلى الكلام على الحركات العربية والإسلامية، فإنّني أدّعي أننا جميعاً لم نكن على مستوى المسؤولية. أتكلم كإسلامي: إنّنا كنّا نتهم القوميين والعلمانيين بالتغريب، وهو أمر ما زلت أقوله، ولكنني أضيف عليه، أننا معشر الإسلاميين لم نخدم الانتماء بأكثر من الشعار المحلّي التراثي، وأبقينا أطباعنا وأسلوب معالجتنا للمشاكل لا يختلف من حيث خدمته للمشروع الغربي عن غيرنا. ولم نكلّف خاطرنا الوصول إلى المضامين العظيمة الأصيلة في شعاراتنا، والتي تقودنا أول ما تقودنا إلى الانسلاخ عن المشروع الغربي انسلاخاً، لا أن نُلبس التغريب ثوباً إسلامياً ونعتقد أنّنا قمنا بأسلمة مشاريعنا وتأصيلها. فاليوم لا يختلف الغربيون والإسلاميون والمؤمنون بالأنظمة القائمة عن بعضهم بعضاً اختلافات جذرية في ما يخصّ العلاقة اليومية بالنموذج الغربي، الذي بات حلماً لمعظم أفراد أمتنا، بعد أن نجح الغرب، من خلال أنظمة التعليم والإعلام التي نفذّت في فترة النهضة، في غرسها في خيال كلّ فرد عربي ومسلم. وأسوق لكم مثلاً على تردي النخبة التي نقول إننا منها: لقد أعلمني باحث أجنبي حاور الملك حسين من أجل كتاب يكتبه عن الأردن، متسائلاً عن سبب استعداد الملك للتعامل مع الأحزاب والحزبية اليوم بعد أن كانت له معها تجربة مُرّة في الخمسينيات. فكانت إجابة الملك أن الجميع في الخمسينيات، حزبيين وغير حزبيين، كانوا لا يؤمنون بكيان الأردن بل بكيان وحدوي عربي، حتى إن وزيراً للدفاع في إحدى حكوماته جاءه قائلاً إنه يؤمن بالوحدة العربية التي تبدأ بوحدة بين العراق والأردن، وانه عرض عليه أن يقبل بالتنازل عن العرش لصالح ملك العراق...

أمّا اليوم فإن أشد الأحزاب معارضة تتعامل مع كيان الأردن كسقف للدولة. هكذا وصلت القطرية إلى عقائدنا.

٢٢ ـ خير الدين حسيب

حرصاً على الحوار فيما بيننا، أود أن أبدي بعض التعليقات والملاحظات حول ما قيل في المناقشات السابقة:

أولاً: فيما يتعلق بعنوان الندوة والانتقادات التي وجهت لاستعمال كلمة «أزمة» بدلاً من «كارثة» أو غير ذلك، أودّ أن أبيّن أن ذلك كان موضع نقاش عند إعداد مخطط الندوة، وقد استعملت في كلمتي الافتتاحية للندوة عبارة «الأزمة ـ المحنة ـ الكارثة» كتعبير عن المشاعر المختلفة التي نحس بها حولها.

ثانياً: وفيما يتعلق بملاحظة الأخ عبد الخالق عبد الله عن طبيعة الدولة في منطقة الخليج العربي، فإنني أعتقد بكل اخلاص أنه آن الأوان لأن يتولى الإخوة المثقفون في الخليج دورهم التثقيفي في توضيح طبيعة معظم هذه «الدول» في منطقة الخليج، وأنا لا أوجّه كلامي إلى الأخوين عبد الخالق عبد الله وخلدون النقيب الموجودين بيننا لأن لهما مساهماتهما المتميزة في هذا الموضوع ولكنني أتكلم بشكل عام. فإذا كنا نجد أن دولاً متقدمة اقتصادياً وصناعياً في الغرب، وعدد سكان كل منها في حدود خمسين مليون أو أكثر، شعرت أنها لا تستطيع أن تواجه القرن القادم بهذه الكيانات المستقلة وتحاول أن تتجمع في كيانات اقتصادية (وربما سياسية) أكبر لتصل هذه التجمعات إلى حدود ٣٠٠ مليون نسمة أو أكثر، فإن التساؤل يلح حول مدى إمكانية «دول» خليجية يقل عدد سكانها عن المليون نسمة، وأحياناً أقل من ذلك بكثير، ان تواجه القرن القادم، وحتى الحالي، بهذه الكيانات المستقلة.

كما أود أن أتساءل من الإخوة في الخليج عما إذا كان من الممكن أن تقوم «الدولة» وتنشأ على أساس مورد اقتصادي واحد قابل للنضوب، سواء أكان عمره ٥٠ او ١٠٠ سنة، وهل ان الدولة هي مشروع لخمسين أو مئة سنة، أو هي أطول من ذلك بكثير؟ وما هو مستقبل هذه الكيانات؟ وأنا أعتقد أنه إذا كان من طبيعة الأنظمة القائمة في الخليج أن تحافظ على هذه الكيانات وتتمسك بها، إلّا أنه على المثقفين الخليجيين والعرب عموماً أن يوضحوا أن هذه الكيانات لا يمكن أن تستمر بأوضاعها الحالية في المستقبل، انطلاقاً من المصلحة القطرية المستقبلية لهذه الكيانات نفسها، وليس لأي أسباب أخرى ايديولوجية. إنني لا أقول ذلك لتبرير ما قام به العراق، بل كان ذلك رأيي وقلته في ندوات سابقة منذ سنوات خلت. ولا ينطبق ذلك على بعض «دول» الخليج فقط بل إنه يشمل «دولاً» أخرى مثل الأردن وغيرها. وإذا كانت دولة مثل مصر، بتعداد سكان يزيد على خمسين مليون نسمة، لا تستطيع أن تستمر وحدها وتعالج مشاكلها الاقتصادية والأمنية والتقانية فكيف تستطيع «كيانات» الخليج أن تفعل ذلك؟ إن تأجيل مواجهة هذه الأسئلة الأساسية لا يساعد على حلّها، بل ربما يؤدي إلى تفاقمها وتعقيد حلها.

ثالثاً: أشار الأخ عبد الخالق عبد الله إلى أن الرأي العام العربي انقسم إلى قسمين: قسم مؤيد للعراق وآخر مؤيد للكويت. وفي رأيي إن الصورة الحقيقية لم تكن بهذا الشكل

من التبسيط. فالصورة، كما أشار بعض الإخوان في مناقشاتهم، هي أن هناك مخططاً أمريكياً لضرب القوة العسكرية والاقتصادية في العراق لأسباب لا تتعلق بالديمقراطية ولا بسمات النظام العراقي، وإنما كما أشرت في مداخلتي السابقة، فإن خروج العراق من حرب الخليج بانتصار أكبر مما تريده أمريكا وبقدرات عسكرية وتقانية مكّنته من تحقيق بعض الردع لإسرائيل مضافاً إليها رغبتها في وضع يدها على نفط الخليج، كانت هذه مجتمعة تمثل الأهداف الرئيسية الأمريكية. وبقدر ما يمكن للإنسان أن يستشرف، فإنني أعتقد أنه لو لم يحصل التدخل الأمريكي، فإن أغلبية العرب الساحقة كانت ستكون ضد غزو الكويت. ولكن بعد حصول التدخل الأمريكي وما تلاه، وأصبح واضحاً وثبت فيما بعد من طبيعة القصف الجوي للعراق أن الهدف الرئيسي لأمريكا هو القضاء على هذه القدرة العسكرية للعراق، فقد أصبح الموضوع قضية اولويات وكانت هناك اختلافات في الرأي حولها، وكان كثيرون يرون، وأنا واحد منهم، أن الأولوية يجب أن تكون لوقف هذا التدخل العسكري ومنع سحق قوة العراق العسكرية، بغضّ النظر عن ملاحظاتنا وموافقتنا أو عدم موافقتنا على غزو العراق للكويت وعلى توقيت العراق للمعركة مع أمريكا وادارته لها، ولم يكن أمامنا إلا الوقوف مع العراق ضد أمريكا. ولذلك فإن الذين أخذوا هذا الموقف لم يكونوا ضد الكويت ومع غزو العراق لها، مع ما قد يكون لديهم من ملاحظات وتحفظات حول سلوك نظامها قبل الأزمة والحرب، كما إن وقوفهم مع العراق ضد أمريكا لم يكن يعني، كما أعتقد، تأييداً وقبولاً للنظام في العراق ولبعض ممارساته، ولكنها كانت في نظرهم مسألة أولويات.

رابعاً: وفيما يتعلق بما أثير حول مواضيع الخلافات بين الكويت والعراق، فإنه من العار على الكويت والعراق أن يختلفا حول الرميلة لأن ما لدى كل منهما من احتياطات نفطية في بلده أكبر بكثير من حقل نفط الرميلة ولا يحتاج إليه، وبالتالي ما كان يجب أن تثار هذه القضية بالشكل الذي أثيرت به. أما ما يتعلق بجزيرتي وربة وبوبيان، فإن من رأيي أن هذا الموضوع كان يجب أن يناقش ويقرر من منطلق «الأمن القومي العربي» والذي هو أمن الخليج أيضاً، وعمّا إذا كان من حق العراق، من هذا المنطلق وليس من أي منطلق تاريخي، أن يكون له منفذ وقاعدة بحرية على الخليج يدافع منها عن الخليج وعن الأمة العربية، أياً كان النظام الذي فيه، وكان من الممكن أن يحل هذا الخلاف، ومن هذا المنطلق القومي، في إطار عربي وفي مؤتمر للقمة العربية، وإذا ما ثبت فنياً وعسكرياً حاجة العراق لمثل هذا المنفذ على الخليج فكان من الممكن أن يستأجر العراق ما يحتاجه من أراضي تلك الجزر لفترة طويلة، أو أن يعوّض الكويت عنها بأراضٍ عراقية تقتطع من العراق وتضاف إلى الكويت.

خامساً: تبقى مخاوف بعض، أو كل الأنظمة الخليجية من قوة العراق العسكرية بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية، وما قد تكون لدى العراق من طموحات أبعد من حدوده، وهي مخاوف تغذيها طبيعة الأنظمة الموجودة في العراق وفي بلدان الخليج، كما عملت أمريكا على تغذيتها وتضخيمها. وكان من الممكن احتواء هذه المخاوف وتحقيق الاطمئنان للأنظمة الخليجية من خلال معاهدة الدفاع العربي المشترك، بقيام وتسليح جيش عربي مركزي تحت

قيادة مستقلة، وعلى غرار حلف الأطلسي، من نصف مليون أو أكثر تتولى نفقاته البلدان الخليجية، وكان سيكلفها من أموال أقل بكثير مما صرفته على مشتريات السلاح وعلى الاستعانة بالقوى الأجنبية الأمريكية مع كل ما سيجره ذلك عليها من ويلات، سيكشف المستقبل لشعب الخليج كم كانت أنظمته مخطئة في ما أقدمت عليه، وسيتحول الخليج على حد قول أحد المفكرين العرب من «الامتنان» للأمريكيين إلى «الافتنان» بهم ثم إلى «الامتهان» لهم.

سادساً: كما أثيرت ملاحظات حول الديمقراطية، وعما إذا كانت الديمقراطية ستحل مشاكلنا، وعمّا إذا كانت صيغة الديمقراطية الغربية هي المثال الذي يجب أن يحتذى، وأن هناك دولاً مثل المانيا واليابان حققت تقدماً اقتصادياً وصناعياً كبيراً بين الحربين العالميتين دون ديمقراطية غربية كما نعرفها الآن.

وتعليقي على ذلك، أنه في ما يتعلق بالتساؤل الأول وهل أن الديمقراطية هي دواء سحري سيحل كل مشاكلنا، فإنني أقول، وباستعمال تعبير تراثي، إن الديمقراطية هي «شرط ضرورة» وليست «شرط كفاية»، فهي لا تحلّ كل مشاكلنا، ولكنه لا يمكن حل أي مشكلة رئيسية لدينا من دونها، اضافة إلى ضرورة توافر أشياء أخرى، وأن مشاكلنا وكوارثنا ستكون أقل بها وأكثر من دونها.

أما حول «الصيغة الديمقراطية»، فإن ما يهمني هو المضمون وليس التسمية، وهناك أساسيات في الديمقراطية مثل حقوق الإنسان، وحرية التعبير والرأي، والتعددية السياسية، وتداول السلطة وغيرها هي التي يجب أن نحرص على توافرها. لقد جربنا صيغاً مختلفة للديمقراطية غير الديمقراطية الغربية (بمفهومها السياسي وليس الإجتماعي) ولكنها لم تحقق لنا ما نريده، وأنا حتى الآن لا أعرف صيغة أخرى أفضل نسبياً من الديمقراطية الغربية بالمفهوم الذي أشرت إليه، وبمحتواها السياسي وليس الاجتماعي، وحتى نجد صيغة أفضل منها تحقق لنا هذه الحقوق والمزايا والمقومات الأساسية للديمقراطية، ويجتهد من يستطيع ويريد أن يجتهد، فإن الديمقراطية الغربية، وبمفهومها السياسي، تبقى هي الأفضل نسبياً من بين كل ما خَبِرناه حتى الآن. كما أود أن أشير إلى أنه لا بد أن تكون لدينا معايير عامة لقياس ديمقراطية أي نظام عربي والحكم عليها، وأن لا يكون هذا المعيار ذاتياً بمقدار قربنا أو بعدنا أو علاقتنا بهذا النظام، وهو خطأ وقع فيه معظمنا إن لم يكن كلنا، أفراداً وجماعات وأحزاباً، ودفعنا ثمنه غالياً.

أما الإشارة إلى دول مثل اليابان والمانيا؛ التي حققت تقدماً كبيراً بين الحربين العالميتين من دون ديمقراطية كالتي نفهمها الآن، فإن رأيي هو أن معظم ما حققته المانيا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية كان مصيره الهدر والهدم والضياع، بما في ذلك الملايين من البشر، بسبب فقدان الديمقراطية ودخولها في حرب مدمرة. بينما، ومع قيام الديمقراطية في المانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنهما استطاعتا حتى الآن أن تعيدا بناء بلديهما، وأن تكونا في طليعة دول العالم اقتصادياً، وأن تحافظا على ذلك حتى الآن.

٢٣ ـ السيد يسين

لا يمكن مناقشة صنع الأزمة أو أسباب الأزمة، بغير تحليل بيئة النظام العربي قبل الأزمة. كان المناخ العربي السائد يميل إلى تفضيل المدخل الاقتصادي في العمل العربي المشترك، بدلاً من المدخل السياسي الذي كان من قبل هو الذي يُروَّج له لتحقيق الوحدة العربية. ومن هنا قامت مجالس التعاون العربية. غير أن الرئيس العراقي بغزوه الكويت قام في الواقع بانقلاب مفاجىء في مسيرة العمل العربي المشترك، وأعاد بعث الخطاب القومي الراديكالي القديم الذي يتحدّث عن المواجهة ضد الإمبريالية وعدالة توزيع الثروة العربية، وتحقيق الوحدة، ولو بالقوة العسكرية، وتصنيف الأقطار العربية تقدّمية ورجعية.

وما حدث في العراق يثير قضية انفراد الحكّام العرب باتخاذ قرارات هي قطرية في الواقع، لكنها أُلبست ثوباً قومياً. والواقع أن مسألة اتخاذ القرار العربي في مجال النفط والتسليح والتنمية كان عليها تحفظات عديدة. غير ان علاج الأوضاع القائمة ما كان ليتمّ بالقوة العسكرية أو بغزو بلد عربي مستقل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفشل العربي في مواجهة اسرائيل، والفشل في حلّ المشكلة الفلسطينية يُعدّان من أسباب الأزمة، بما حملته من إحباط لدى الجماهير العربية. ويبدو ذلك في محاولة الرئيس العراقي الربط بين الانسحاب من الكويت والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. وسبب آخر من أسباب الأزمة هو عدم الاتفاق العربي على طريقة ثابتة للتعامل مع النظام العالمي. فالخطاب الايديولوجي العربي بجناحيه الراديكالي والإسلامي كان يتحدّث عن مواجهة دائمة مع الامبريالية، في الوقت الذي كانت فيه النظم العربية، ومنها العراق، تختلف فيما بينها، وبالمقابل هي على علاقة وثيقة أو تعاونية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويثار في المناقشات حديث عن الخطة الاستعمارية ضد الوطن العربي، وأنها هي السبب الحقيقي للأزمة. هذا ـ بالرغم من التسليم بوجود هذه الخطة ـ تزييف للواقع. فالمسألة هنا هي الرد العربي على هذه الخطة، وكيف يكون؟ وهل من حق النظام العراقي، لأسباب داخلية وقطرية، أن يغزو الكويت، ويدّعي بعد ذلك أن المواجهة أساساً مع الامبريالية؟

وقد لاحظنا ترديداً لحجة غير مقبولة، هي أن تحقيق الوحدة له الأولوية على الديمقراطية. وبالتالي يدافع البعض عن الغزو العراقي للكويت، بزعم أنّ هذا عمل وحدوي في جوهره ينبغي تأييده، بغضّ النظر عن ديمقراطية النظام العراقي أو عدمها.

هذا الاتجاه ينبغي رفضه تماماً. فليست هناك وحدة تتحقق بقهر الشعوب وغزوها. وإلّا فإننا كمثقفين قوميين عرب، نُعتبر قد خنّا قضية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٢٤ ـ محمود عبد الفضيل

إذا كنا نبحث في الجذور والمسببات، فأعتقد أن السؤال الجدير بالطرح في هذا

الخصوص هو كيف تحوّلت أزمة من مجرد «أزمة» إلى «كارثة قومية»؟ والبحث عن الجذور هنا لا يتوقف عند الأسباب المباشرة والسطحية لتفجير الأزمة التي أدّت إلى غزو الكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، إذ إن مقدمات الغزو وواقعته لا تعدو أن تكون لحظة كاشفة لعمق الصراعات والتناقضات الكامنة تحت سطح الواقع الاقتصادي والسياسي العربي.

إن جذور المشكلة تكمن ـ في تقديري ـ في أسباب موضوعية تتعلق بالمشاكل الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وعدم سلامة أسلوب معالجتها لمدة طويلة.

فمنذ عام ١٩٧٣، أي طيلة الأعوام السبعة عشر الماضية، ونحن بصدد قضايا عاجلة وملحّة على جدول الأعمال العربي، لا تجد حلاً مرضياً، أو ناجزاً. وأحددها في ما يلي:

ـ السياسة النفطية العربية وأسلوب توزيع حصص الانتاج وتحديد الأسعار في السوق النفطية العالمية.

ـ أساليب استخدام المال النفطي وعلاقته بالعمل الاقتصادي العربي المشترك وقضايا التكامل الإنمائي العربي.

ـ قضايا الأمن العربي، بما في ذلك قضايا الأمن المائي والأمن التقاني، حيث يوجد حصار مائي وتقانيّ مهم مضروب على الأمة العربية.

ـ أساليب مواجهة التحدي الإسرائيلي وحلّ القضية الفلسطينية. فمنذ هزيمة عام ١٩٦٧ ما زالت الضفة الغربية والقطاع يرزحان تحت الاحتلال الاسرائيلي دون أمل في التحرير. بل على العكس تفاقمت المشكلة بتيار الهجرة اليهودية السوفياتية.

لقد ظلّت هذه القضايا الكبرى والحيوية معلّقة ومميَّعة طوال هذه الفترة. وكل ما حدث خلالها هو تعميق «البنية الاستهلاكية» للمجتمع العربي، وليس تعميق «البنية الإنتاجية».

في ظلّ هذا المناخ من الإحباط وعدم الإنجاز والاسترخاء الاستهلاكي، تفجّرت أزمة «غزو الكويت» كردّ فعل مباشر من القيادة العراقية على محاولات «خنق العراق اقتصادياً، وتعويق مسيرة إعادة البناء والتعمير». وحسب التعبير الشهير الذي استخدمه الرئيس العراقي في خطابه الموجّه بتاريخ ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٠، عندما أشار إلى أن قطع الأرزاق من قطع الأعناق.

ورغم عقلانية العديد من مثقفينا، فإنّ «تعاطف» الشارع العربي، في معظمه، مع «الموقف العراقي» لا علاقة له بحادثة غزو الكويت في حدّ ذاتها، بل يعود بالدرجة الأولى إلى تعاطفه بشكل عفوي مع أيّة محاولة تهدف إلى «الصمود والتحدي» في مواجهة مخططات الإمبريالية، الصهيونية، الرجعية العربية، ذلك المثلث الذي يعوق مسيرة التحرير والنهوض العربيين. إذا كانت هناك «فجوة كبيرة» بين تحليلات المثقفين «العقلانيين» وحركة الشارع العربي «الحماسية والعاطفية» فلا بد أنّ ذلك يعكس نوعاً من الخلل في الواقع العربي: فإما أن

الشارع العربي أصدق حساً من جمهرة المثقفين، وإما أن «المثقفين العقلانيين» قد انفصموا عن جماهيرهم، ولم يعودوا يلعبون دور «الطليعة» بالنسبة إلى الجماهير.

وفي يقيني أن الشارع العربي كان أكثر مصداقية بحسّه العفوي من حيث التعاطف مع أي جهة أو قيادة عربية تخرج للتصدي لكلّ من أذلّ العرب عسكرياً (اسرائيل) أو من أذلّ العرب مالياً (بلدان الخليج) على مدى السنين.

ولكن كيف تحوّلت تلك الأزمة المتفجرة ذات الجذور العميقة في الواقع السياسي العربي إلى «كارثة»، مع تداعياتها وتحوّلها إلى حرب ضارية ومدمّرة، فتلك مسألة تتعلق بأسلوب إدارة الأزمة، وهي موضوع المحور الثاني.

٢٥ ـ ليلى شرف

لعل أسباب هذه الأزمة، أو ما هو مثلها ـ إذا كان يمكن أن يكون لها شبيه ـ بدأ بعضها منذ فترة طويلة مع انهيار الضوابط الرئيسية لعلاقات أطراف النظام العربي بعضه ببعض. بمعنى آخر، انهيار دور جامعة الدول العربية. فمع هشاشة هذا الدور منذ إنشائها، كانت الجامعة، على الأقلّ، تشكّل إطاراً لبحث المشاكل قبل القفز إلى الحلول الجذرية المدمّرة للمنظومة العربية. ولعلها كانت إطارا يحيط بالنظام العربي، إذا صحّ التعبير، حتى لا ينفرط العقد. ومع أنّ دور الجامعة كان آخذاً في التردّي شيئاً فشيئاً، إلاّ أن ضربة قاصمة قد أصابته مع كامب ديفيد وتداعياته، فأصبح من الممكن لقطر عربي أن يقول «أنا أسترجع أرضي وهذه وحدها هي مسؤوليتي، وليتطلّع كل منكم إلى أرضه ومسؤوليته المحدودة. وأنا أضرب عرض الحائط باتفاقية الدفاع المشترك والاستراتيجية العربية المشتركة في القضايا القومية وفي طليعتها قضية فلسطين»...

هذه العقلية دفعت قطراً عربياً آخر ليقول «أنا أسعى إلى التوازن الاستراتيجي مع العدوّ بيني وبينه فقط»، ونُسيت مرةً أخرى الاستراتيجية العربية المتكاملة التي تمنح ليس القوة العسكرية فقط، بل العمق العربي وتوظيف الإمكانات الأخرى الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية العربية المتنوعة. مع تجذّر مثل هذا المنظور وهذه العقلية شيئاً فشيئاً، غاب البعد القومي للمسار العربي المتكامل المترابط الذي من دونه سيُستفرد كلّ قطر كبُر أو صغُر، فأخذت بعض الأسئلة تبرز في الواقع العربي.

هل يحقّ لقطر أن يزجّ بنفسه في حرب تترك آثارها المدمرة، أو حتى الإيجابية، بقرار ذاتي، دون التّشاور والتنسيق مع الأقطار العربية الأخرى، أو الإعداد لمثل هذه الحرب ضمن الإطار العربي؟

بمعنى آخر، هل أصبح شنّ الحرب العربية ضدّ أي عدوّ، من أية جهة كان، مسؤولية قطرية، ثم توضع سائر أقطار الوطن في موقع المتلقّي وتُحشر في خانة الخيارات الصعبة؟

وبالمقابل، هل كان حدث، مثل احتلال الكويت، مبرِّراً للخروج على اتفاقيات الدفاع

المشترك، وضوابط النظام العربي، واللجوء إلى مظلة استعمارية وإعطائها الغطاء العربيّ للدخول من الباب الواسع وغرز الدمار السياسي والأمني والماديّ والاقتصادي؟ ألم يكن بالإمكان إعطاء الإطار العربي للحلّ، أو ما سمي بالحل العربي، فرصة قبل أن تُفتَح فوق رؤوسنا المظلة الغربية التي تحمينا من المطر وتغرقنا في البحر؟

ثم، أين الأسس التي تقوم عليها جامعة الدول العربية وقواعد النظام العربي الذي أعطى الغطاء للتحالف الغربي في المسؤولية العربية المشتركة والتكامل العربي المتعدد الأبعاد؟

أعود هنا إلى ما ذكره د. عثمان سعدي من أن العراق، الذي خرج من حربه مع إيران يتفتّق في جلده، وهو محصور بلا مخرج بحري حرّ، ويضطر إلى اللجوء إلى ميناء العقبة أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، وإلى أنابيب نفطية تتعرض للإقفال عند كل اهتزاز. ألم يكن بالإمكان إعطاؤه مخرجاً على البحر لا يؤثر في مصالح الدولة المعطية؟ وهل يجوز أن يخشى قطر عربيّ، أو أكثر، قوة قطر عربي آخر ولا يخشى هيمنة قوى خارجية أشد خطراً وأكثر طمعاً به؟

وهل يملك قطر عربي أن يفتح باب الهيمنة على الأمة لأية قوة خارجية؟

سؤال آخر: هل ساهمت أسس النظام العربي القائم بمختلف أشكاله ـ الجامعة العربية أو مجالس التعاون أو أي شكل آخر ـ في تحريك المنافسة على الهيمنة الاقليمية وتعميقها بين الأقطار العربية نفسها؟ وهي قصة قديمة كان يجب أن نعمل على حلّها حتى لا تلجأ البلدان إلى دعم من الخارج؟

وسؤال آخر يبرز هنا، وقد برز دائماً دون أن يحسم: ما هو دور المثقف كفرد؟ والمثقفين والمفكرين كمجموعة؟ نحن نلتقي داخل القاعات الفكرية، ونتفق على التشخيص، ولكن عندما نأتي إلى المجال العملي نضيع أو نختلف أو نعود إلى عصبيّاتنا القطرية.

أزعم هنا أن الوقت قد حان، وبإلحاح، لنقل الفكر والتشخيص إلى مجال العمل، والاقتراحات العملية لوضع أسس جديدة غير ترقيعيّة، كما تعوّدنا، لمسيرة التكامل القومي العربي. إننا نشهد محاولات لنفخ الروح في جسم جامعة الدول العربية كما هي، وبكل أمراضها، دون أن يكون هناك أي حديث عملي عن اقتلاع الأسس القديمة، وبناء أسس جديدة سليمة، فنعود إلى المأزق نفسه الذي نجد أنفسنا فيه الآن.

لذلك أريد أن أقترح أن يكون التوجه في المحاور القادمة إلى طرح معالم واضحة لتصوّرنا للمستقبل العربي، يتمّ نقلها إلى تصوّر للمسار القومي نحو هذا المستقبل.

فهل يمكننا، مثلاً، كعرب أن ننتقل إلى الفكر الأوروبي الحديث في الوحدة الدولية كما طرح د. برهان دجاني، ونحن لم نصل إلى الدولة القومية بعد؟ هل يمكن أن نحرق المراحل، أو نقفز في هذه المرحلة إلى الفكر العالمي الحديث؟ هذه أسئلة مطروحة أمام المثقف العربي في تصوّره لمسار الأمة.

وأخيراً، فإن ما ذكره أ. عادل حسين، حول شكل الديمقراطية، هو موضوع يقلق

عدداً من المثقفين العرب ـ على الأقلّ أنا أشاركه هـذا القلق ـ وأزعم أن الشكل الـديمقراطي الغربي الذي اعتمدناه في بدايات عصور الاستقلال قد انهار أمام التحـديات القـومية الأولى. صحيـح أننا، كـما قال أ. السيـد يسين، يجب أن نـنطلق من تأكيـد الأسـاسيـات في حقـوق الانسان وحرية الرأي والتفكـير والعدالـة والحريـات العامـة والمشاركـة والأمن الشخصي وغير ذلـك. إلاّ أن الشكل أو الهيكـل الديمقـراطي يجب أن يكـون هيكلنـا نحن. وعـلى المثقفـين العرب تقع مهمة إيجاد المثـال الديمقـراطي الذي ينـاسب مجتمعنا وتـاريخه وحضـارته والقـوى المتفجّرة فيه.

٢٦ ـ علي الدين هلال

يقتضي، من أجل البحث عن جذور الأزمة، أن نتجه بـتركيز أكـبر إلى مناقشـة وقائـع وأحداث ومعلومات، عـلى غرار الأسئلة التي كـان الأخ نجاح واكيم قـد بدأ بـطرحها. لكن بـدلاً من مناقشـة وقائـع وأحـداث معيّنـة انصرف المتحـدثـون إلى تقـديم مقـولات فكـريـة وايديولوجية. لذلك لا أعتقـد أننا تقـدّمنا كثيـراً في فهم جذور الأزمـة بالمعنى العلمي. ربمـا نكون قد تقدمنا بالمعنى الايديولوجي لأننا أبدينا تصورات ايديولوجية، ليس عن الأزمـة، إنما عن المواجهة مع الغرب، أو مع الاستعمار. لكنّي لا أعتقد ان مثل هذه التصورات تفيـدنا في تدارس ما حدث في العامين الأخيرين.

ماذا حدث بالفعل من تفاعلات بـين القاهـرة وبغداد، وبـين واشنطن وبغـداد، وبين الرياض وبغداد؟ إن رصد مثل هذه التفاعلات هو الذي يمكّننا من الوصول إلى الجذور.

يطلق بعضنا أفكاراً. هذه الأفكار يجب أن توضـع في سياقهـا التاريخي. مثـلاً: شرعية ان يمتلك العراق منفذاً بحرياً أو لا يمتلك. طبعـاً، من حق العراق أن يمتلك منفـذاً بحريـاً، غير أن طرح هذا السؤال يغفل أشيـاء أخرى. فـما هو سبب الإلحـاح، ولماذا أصبحت قضيـة المنفذ البحري قضية ملحة تتسبب في أزمة تقود إلى كذا وكيت؟

إذن، لا يكفي أن نتسـاءل: هل من حق العـراق ان يمتلك منفذاً بحـريـاً؟ نعم، من حق العراق أن يمتلك منفذاً بحرياً. فالمشكلة مثارة منـذ استقلال العـراق، وكانت أُثـيرت في فترات سابقة من التاريخ. ان السؤال العلمي المفروض طرحه هـو: ما الـذي جعل القيـادة العراقية تدفع بالموضوع إلى المقدمة، أو تتصور انه سيكون سبباً لأزمة من هذا النوع؟

أتصور أيضاً انه في الجلسات القادمة، عندما نتحـدث عن إدارة الأزمة مثـلاً، يجب أن نتحدث، وان ننظر في وقائع وتفاصيل بدلاً من ان نطرح تصورات عمومية.

أنـا لست من المؤمنين بـالحتمية، أي حتميـة من الحتميات. لـذلك، أرفض من حيث المبدأ، واحتراماً لعقلي، القول بين ما حدث كان أمراً مكتوباً، وعلينا أن نتقبله. هـذه عملية قفز ضخمة جداً فوق التاريخ وفوق التفاصيل، وهي لا تجوز.

منذ عام ١٩٨٩ أثـار الغرب قضيـة العراق، ومـا هو دور العـراق؟ إنما الشكـل الذي

اتخذته الأزمة هو نتيجة مجموعة سلوكيات عراقية وكويتية ومصرية وسعودية وأمريكية. . . الخ. إذ لولا غزو العراق الكويت لما تمكنت الولايات المتحدة من أن تستصدر هذا العدد من قرارات مجلس الأمن، ولما تمكنت دول عربية من أن تشارك بجيوشها في ائتلاف عسكري ضد دولة عربية أخرى.

إن مجرد القول بحتمية الصدام مع الاستعمار أو بحتمية المؤامرة الاستعمارية علينا، لا يقودنا إلى فهم الدروس التاريخية التي ينبغي استخلاصها. فهل صحيح أن العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق كانت علاقة صدام في الفترة ما بين عامي ١٩٨٨ أو ١٩٩٠؟ هذا قول لا يستند إلى دراسة. الحقيقة انه خلال تينك السنتين حدث أمران. الأول قيام حملات معادية للعراق في الصحافة وأجهزة الإعلام الأمريكية. الأمر الثاني انه على مستوى الادارة الأمريكية وعلى مستوى مراكز التفكير السياسي الأمريكي، كانت هناك قصة أخرى.

على سبيل المثال: السيد جون كيلي، مساعد وزير الخارجية الأمريكية يقول في تصريحات رسمية ان هناك عراقاً جديداً، وان الرئيس صدّام حسين نضج، وان هناك روحاً براغماتية تسود الآن في العراق. وصدرت كتب في الولايات المتحدة تتحدث عن عراق جديد يمكن أن تتعامل معه أمريكا. وأتى أساتذة أمريكيون إلى القاهرة وإلى المنطقة العربية وتحدثوا عن العراق الجديد الذي يولد. وذهب أساتذة أمريكيون إلى الخليج حيث ألقوا محاضرات عن العراق الجديد الأكثر تسامحاً. ويوم ٣١ حزيران/ يونيو ١٩٩٠، كان السيد كيلي يتحدث أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي ليحثّه على إعطاء تسهيلات إئتمانية للعراق في مجال الزراعة. وفي شباط/ فبراير ١٩٩٠، جاء في تصريح صحافي لناطق باسم الخارجية الأمريكية ان أنظمة قمعية سقطت في أوروبا الشرقية، إلاّ أنها ما زالت موجودة في دول مثل الصين والعراق وليبيا، فكان أن تقدَّم العراق باحتجاج رسمي إلى الولايات المتحدة بسبب إدراج اسمه في ختام التصريح الصحافي، فاعتذرت الولايات المتحدة رسمياً للعراق على إدراج اسمه في التصريح المذكور. وفي يوم ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٠، زار العراق وفد عالٍ من الكونغرس الأمريكي برئاسة السناتور روبرت دول، زعيم الأقلية الجمهورية، فتعمّد الرئيس صدّام حسين إثارة الموضوع قائلاً إن الاعلام الأمريكي يهاجم العراق. فأجابه السناتور دول قائلاً: «تعلم سيادة الرئيس أن الاعلام الأمريكي حرّ في بلادنا ويعرِّض، حتى، مصالحنا للخطر. وأحب أن أخبرك ان الكاتب الذي كتب التعليق المعادي للعراق قد طرد من منصبه. بل ان وزارة الخارجية الأمريكية أصدرت قراراً بأنه، في ما يتعلق بالبلاد العربية، فإن أي تعليق سياسي لا بد أن يحظى بموافقة خطية مسبقة».

هذا ما قاله السناتور دول. والاقتباس جرى من المحضر الذي نشرته جريدة «الثورة» العراقية. وقد بدأ السناتور دول حديثه بالقول: «لقد اتصل بي الرئيس بوش عشية سفري وقال لي إنه يتوقع أن يلعب العراق دوراً مهماً، على مستوى استقرار المنطقة ودوراً تاريخياً في المنطقة. . .».

إن ما أعطيه هو وقائع. فعندما ننظر إلى التسهيلات الائتمانية التي أعطيت إلى العراق في العام ١٩٩٠، نلاحظ أن العراق لم يكن على علاقة صدام مع أمريكا. واقع الأمر ان الولايات المتحدة كانت في مرحلة تدبّر. كان هناك خطر في داخلها يقول، انه يوجد عراق

جديد، وانه يمكن التعامل معه، وان العراق سينشغل بمشاكله الداخلية، وانه يمكن أن نتدبر أمر العراق كما فعلنا مع دول عربية أخرى. وكان هناك رأي آخر يقول، ان العراق دولة نفطية ولديه قيادة قوية وحزب واحد ولا بد من ضربة عسكرية له.

هذان التياران كانا موجودين داخل حلقات التفكير الأمريكي في تلك الفترة. وهنا أريد أن أشير إلى بحث كتبه شخص، ليس موجوداً معنا اليوم، هو د. غسان سلامة. كتبه سنة ١٩٨٨، وأثار بسببه غضبة شديدة، ولم يحظَ بالنقاش بعد. عنوان البحث هو «التعددية في العلاقات العربية والتحييد المتبادل». في هذا البحث تحدّث سلامة عن احتمال غزو العراق الكويت لأن العراق المنتصر بعد الحرب مع إيران لا بد من أن يجد له مجالاً للتنفيس عن تطلعاته القيادية، وان أحد المجالات الطبيعية له سوف يكون الكويت.

عمَّ نتحدث، إذن؟ هل نتحدث عن سلوك الشعوب العربية، أم عن سلوك الحكومات والنظم العربية؟ أي نتحدث عن الأقطار العربية التي هي دول لها شرعية دولية، بغضّ النظر عن عقائدنا الذاتية. هذه الدول لها مصالح ويحكمها «مسوّغ الدولة» (Raison d'Etat)، الذي تكلم عليه د. برهان غليون، أي مفهوم الدولة التي إذا شعرت بتحدٍ لحدودها تذهب إلى آخر المدى، سواء كنا نبارك ذلك أو لا نباركه. فللدولة طموحات أيضاً، ويمكن أن تقوم بعمل استعماري. أنا لا أحب أن ترتدي الطموحات القطرية ثياباً قومية، لكني اكتشفت عندما كنا نعمل في مشروع مستقبل الأمة العربية، أن القطرية ليست فقط قضية حدود سياسية وإرث استعماري، إنما القطرية ـ للأسف ـ أصبحت حقيقة نفسية وسياسية موجودة في الواقع العربي علينا أن نتعامل معها وصولاً إلى تغييرها.

الرئيس الشاذلي بن جديد، أدلى بتصريح في بداية الأزمة قال فيه إن الجزائر دولة متضررة مما فعلته الكويت والإمارات العربية المتحدة. أنا لا أريد أن أجرِّد الاخوة الجزائريين من طموحاتهم القومية، لكن أرجو أن يتقبلوا هذا الكلام بكل مودَّة لأنه توجد أيضاً إلى جانب الطموحات مصالح. وأعتقد انه جزء من النهج العلمي أن ننظر في واقع هذه المصالح وتأثيرها في سلوك الدول والأحزاب والجماعات السياسية.

القول نفسه أقوله في مصر، فموقف مصر لم يكن قضية مبادىء فحسب، إنما كان هناك شعور مخطىء أو غير مخطىء ـ هذه قضية مختلفة ـ ان هناك مصالح مصرية مهدَّدة.

إذن، توجد مسألتان. علينا أولاً، أن ننتقل إلى أرض الواقع لنرى من فعل ماذا، ولماذا، وفي أي سياق تاريخي؟ ثم نربط ـ ثانياً ـ بين أفكارنا، ليكون عندنا مفهوم أكبر لمسألة المصالح والعقول التي تتحكم بها.

ثم اني أتساءل: هل نحن المثقفين العرب مؤهلين فعلاً لعمل أي شيء إذا كنا غير متفقين على معنى الديمقراطية ومعنى الدولة؟

لا يوجد بيننا إطار سياسي موضع اتفاق، بل هناك شعارات عامة ومبهمة، وهناك اختلاف حتى على البديهيات والمسلّمات وعلى شكل التنظيم الاقتصادي الذي نريده.

إن أزمة الخليج ليست أزمة خالقة بقدر ما هي أزمة كاشفة. لقد كشفت التناقضات الموجودة بيننا. هي لم تخلق شيئاً، إنما فتحت أعيننا على حقيقتنا كعرب، بحيث أصبحت أسأل نفسي: هل نحن حقاً ضمن إطار ما نسمّيه التيار القومي العربي؟ هل يوجد اتفاق حول الأساسيات؟

أحد الإخوة يريد أن يصنع وحدة بالقوة. إذا كنا ما زلنا في البديهيات، أي جماعة مثقفة هذه، وأي دور تسعى إلى أن تقوم به؟

٢٧ ـ أسامة الغزالي حرب

لدي بعض ملاحظات، سأبديها بشكل مختصر:

الملاحظة الأولى حول ما قد شاع في المناقشات، بأن هذه الأزمة أظهرت انقساماً بين المشرق العربي والمغرب العربي. أنا أختلف، في الواقع، مع هذا التقسيم، وأطرح اجتهاداً شخصياً في هذا الموضوع. فنحن إذا نظرنا إلى الخريطة التي ترتبت على الحرب وعلى الأزمة في الخليج، سوف نجد طرفين مباشرين، هما العراق في ناحية ودول الخليج في ناحية أخرى. وإذا أردنا تقسيم العالم العربي بعد ذلك في مواجهة هذين الطرفين، سوف نكتشف حقيقة بسيطة ولكنها مهمة، هي ان العالم العربي كله وقف في ناحية، ومصر وقفت في ناحية أخرى.

هذا هو التقسيم الواقعي لما حدث. فالعالم العربي كله ـ المغرب العربي، السودان، الأردن، اليمن ـ كانت كلها في صف المزيد من التفهم للموقف العراقي والتعاطف معه، والإدانة لموقف مصر.

هذه مسألة يجب أن نأخذها في نظر الاعتبار، ويمكن أن تكون موضع مناقشة، لأني أعتقد ان أسبابها الأساسية تكمن، فيما ذكر د. علي الدين هلال، في مسألة الاختلاف في التطور والخبرة التاريخية بين مصر وبين سائر البلدان العربية.

الملاحظة الثانية اننا أحياناً، أو كثيراً، ما سمعنا اناساً يسلّمون بما يسمونه المشروع القومي، والمشروع العربي الاسلامي، وكيف ان صدّام حسين، بما فعله، كان معبّراً عن هذا المشروع. لا بد هنا من ان أرفع نقطة اعتراض أو تساؤل. من قال ان صدّام حسين هو الذي عبّر عن هذا المشروع، وما هي ملامحه، وما هو دور القوى الأخرى، القومية، اليسارية، الاسلامية، الليبرالية، في صياغة هذا المشروع؟ وهل استشارنا صدّام حسين في طرح هذا المشروع، وفي هذا التوقيت بالذات؟ وهل استشارنا نحن في المعارك التي جرَّ إليها هذا المشروع؟

هذه مسألة أساسية، إنما المهم ألاّ تطرح وكأنها بديهية، وعلينا أن نسلّم بها، وان هذا المشروع تعرَّض للضرب من القوى الأخرى. وفي هذا السياق فإنني أتحفظ بشدة على المشابهة الكامنة بين صدام حسين وجمال عبد الناصر.

الملاحظة الثالثة استئنافاً لما ذكره أ. السيد يسين، ود. علي الدين هلال وهو شيوع روح من الاحتقار لمناقشة التفاصيل والقرارات، وهي الفكرة التي ركّز عليها أ. عادل حسين بضرورة تجاوز التفاصيل والقضايا التكتيكية لمصلحة الحديث عن القضايا الكبرى. . . أقول اني في الواقع أضم صوتي إلى الكلام الممتاز الذي أورده د. علي الدين هلال لأن الحديث عن الأهداف الكبرى والأفكار العامة فقط هو حديث ايديولوجي لا علاقة له بالسياسة. السياسة، في نهاية المطاف، تترجم إلى مجموعة من القرارات. وهذه القرارات قد تؤدّي إلى كوارث أو إلى إنجازات. المهم ان مناقشة القرارات والوقائع المحدّدة هي مناقشة في الصميم، وليست مناقشة تكتيكية أو هامشية. أنا أخشى هنا من سيادة منطق الأخذ بالنيّات وبالأهداف المعلنة، لكنه لا يهتم بالوسائل ولا بالأفعال الحقيقية. ان هذا تفكير غير سياسي. قد يكون تفكيراً ايديولوجياً أو مثالياً، لكن لا يمكن أن يكون له علاقة بالسياسة.

الملاحظة الرابعة حول الذين تحدثوا عن مسألة البترو ـ دولارات، وكيف ان المشرق أفسدته البترو ـ دولارات. هنا لديَّ تساؤل بسيط جداً ومشروع، هل الدولارات العراقية هي أيضاً بترو ـ دولارات؟ هل ان بنية العراق الاقتصادية الأساسية تختلف من حيث الجوهر عن بنية دول الخليج؟ وهل الدولارات العراقية غير عربية هي الأخرى، ولم تسهم في محاولة التأثير في كثير من مؤسسات العمل العربي المشترك، بشكل أقوى بكثير من محاولات دول الخليج الأخرى؟

الملاحظة الأخيرة تتعلق بما يسمى المنهاج المثالي في رؤية الأزمة وتفسيرها. هنا أشير، على وجه التحديد، إلى ما ذكره د. خير الدين حسيب عن انه كان ينبغي أن يكون هناك حل عربي لهذه الأزمة. هذا كلام صحيح، لكنه مثالي، والسبب بسيط، هو ان الجيش العربي الذي كان يقترح د. حسيب أن يتم تشكيله منذ بداية الأزمة لمواجهة ما قام به العراق في الكويت. . . كيف يمكن تسليحه وبأي أسلحة؟ في الواقع، ما كان لهذا الجيش أن يكون فعّالاً في حرب كحرب الخليج إلاّ إذا جرى تسليحه بقنابل اللايزر، وصواريخ كروز، وصواريخ باتريوت. بعبارة أخرى، انه ما كان يمكن أن يكون جيشاً فعّالاً إلاّ بالاعتماد على دعم الامبريالية الأمريكية وتأييدها. هذه حقيقة، وإلاّ نكون نتحدث عن جيش يقوم في تجهيزه على دبابات وصواريخ وطائرات، نتاج صناعة عربية هي ليست، في حقيقة الأمر، قائمة حتى هذه اللحظة.

ثانيًا: إدارة الأزمـــة

يشمل هذا المحور عدداً من المحاور الفرعية، على النحو التالي:

١ ـ تصعيد الأزمة

تناقش الندوة، هنا، تطوّر الأحداث يوماً فيوماً، منذ بداية الحشود العراقية وحتى مبادرة العراق في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠.

والهدف من هذا المحور، التوصل إلى العوامل التي أدّت إلى شلّ الجهد العربي، والانقسام العربي، والتدخل العسكري الأجنبي، ودور الأمم المتحدة، وموقف الشرعية الكويتية من مواجهة الغزو.

وأهمية هذا المحور الفرعي أن النقاش فيه بموضوعية وصراحة قد يجيب عن علامات استفهام كثيرة، ويحدّد مؤشرات الإدراك السليم والإدراك الخاطىء لدى أطراف الأزمة، وتجاه بعضها البعض.

٢ ـ تفجير الأزمة

يناقش هذا المحور الفرعي تفاصيل التصعيد الإعلامي والسياسي والخطط المعدّة لذلك. ومن المهم بشكل خاص مناقشة أهداف التصعيد وأساليبه (كتعبئة الشعب الأمريكي). فمن تحديد أهداف الحملة الإعلامية وأساليبها قد تتمكّن الندوة من استخلاص بعض الأهداف غير المعلنة لأطراف الأزمة ونيّاتها.

٣ ـ انفجار الأزمة

من الضروري أن تهتم الندوة ـ ولو بإيجاز ـ بتقويم مرحلة العمل العسكري، خصوصاً وقد شاب الخطط العسكرية علامات لا سابقة لها كالتعتيم والتهويل والإعلان عن الأسلحة، وإبراز جهود دول معيّنة في التحالف الغربي، وتجاهل أدوار أخرى، وضخامة القصف والتدمير لكل من العراق والكويت. ومن المهم أيضاً التعرّف إلى الأهداف النفسية في استراتيجية الحلفاء.

المناقشات

١ ـ محمد المطوع

إن الحديث حول كيفية إدارة الأزمة يتطلب منّا أن نقسمها إلى ثلاث مراحل أساسية يلاحظ خلالها سوء الادارة في كل مرحلة من مراحل الأزمة ـ الكارثة.

١ ـ الفترة من ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ الى ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١.

٢ ـ الفترة من ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ إلى شباط/ فبراير ١٩٩١.

٣ ـ مرحلة ما بعد تحرير الكويت.

١ ـ الفترة الأولى ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ ـ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١.

من الواضح أن إدارة النظام العراقي، وهي إدارة فردية، قد اعتمدت على توقعات تُبيّن عدم معرفة النظام العراقي حقيقة الأوضاع السياسية والاجتماعية في دولة الكويت، وخاصة موقف المعارضة الكويتية، بما فيها موقف البعثيين وخاصة القيادة. كان الرئيس العراقي يتوقّع أن ترحب القوى الوطنية باحتلاله الكويت، وأن تعلن التعاون معه. لكن من المؤكد ان تلك القراءة المعتمدة على تقارير المخابرات العراقية أدّت إلى نتائج غير متوقعة، وهنا ازدادت إدارة النظام العراقي سوءاً على سوء. ويمكن القول إن استخدام العنف والاعتقال والتعذيب ضد الشعب الكويتي الأعزل من قبل الجيش العراقي في الكويت، قد ساهم في تصلّب الموقف الشعبي الكويتي والقوى الوطنية. وزادت تلك الأساليب في توسيع الفجوة بين الشعبين الكويتي والعراقي، وغيّرت موازين القوى لصالح الاتجاه القطري، ليس على مستوى الكويت فقط، بل على مستوى الخليج والجزيرة العربية. أما على المستوى الاقليمي العربي في الخليج فقد كانت الفرصة مؤاتية لأن ينسحب النظام العراقي من الكويت، ويحافظ على الشعب العراقي بشكل أساسي، وعلى القوة العسكرية العراقية. لكن

عقدة العزة بالاثم لعبت دوراً في عدم اتخاذ قرار عاقل يحفظ الإنسان والمال العربي. ولعلّه بذلك قد أعطى الفرصة لتنفيذ مخططات الهيمنة على المنطقة وشعوبها لفترات طويلة.

وفي الوقت نفسه، نعرف أن مواجهة كل الترسانة العسكرية العالمية غير ممكنة بكل الأعراف.

٢ ـ الفترة الثانية ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ ـ شباط/ فبراير ١٩٩١

وهنا كان من الواضح أن الهدف العسكري أخذ مجاله للتطبيق. فقد تمّ تدمير كل المواقع العسكرية العراقية، ولم نلاحظ أنّ ردّ الفعل العراقي كان في مستوى المواجهة. ومن المؤكد ان الرئيس العراقي كان همّه الأساسي المحافظة على السلطة. أما ما يصيب الشعب العراقي وما يعانيه هذا الشعب، فهو قضية لا تدخل ضمن اهتماماته. لذا فقد واجه الشعب العراقي المدنيّ كل تلك الطلعات العسكرية، والكم الهائل من التدمير، وبات من الواضح أن كل الحديث الاعلامي الغربي عن القوى العسكرية، وان الجيش العراقي هو الجيش الرابع على المستوى العالمي ما هو إلّا كلام لتضخيم الذات لدى الرئيس العراقي.

ولوحظ ان إدارة الأزمة لم تكن بذلك المستوى، وهو أيضاً مؤشر على أثر الفردية وعدم وجود المؤسسات، أو بعبارة أخرى دولة المؤسسات، فكانت النتيجة أن تصاب الأمة العربية من الخليج إلى المحيط بنتائج هذه الكارثة. لقد ساهم ذلك القرار الفردي في جرّ الشعب العربي إلى الوراء، وعاد بالمنطقة إلى مرحلة ما قبل الاستقلال. أمّا الحديث عن ضرب اسرائيل في العمق بالصواريخ العراقية فقد كان لتضليل الشعب العربي بأنّ العراق يخوض معركة قومية. هنا ساهمت الادارة الفردية للنظام العراقي في تدمير العراق وقواه وتلاعبت بالاقتصاد العربي من أجل مجد شخصي. ألم يكن الرئيس العراقي يعلم منذ عام ١٩٨٦ ما يدور حوله؟ فلماذا، إذن، أعطى الفرصة لتدمير العراق والكويت ومعظم اقتصادات بلدان النفط في الخليج؟

٣ ـ مرحلة ما بعد تحرير الكويت

هنا تبرز بشكل واضح الطبيعة الفاشية والدكتاتورية للنظام العراقي، لأن خروج الشعب العراقي ضد النظام البعثي في الشمال والجنوب مؤشر على تحرّك جماهيري ضد ذلك النظام الذي يستخدم وسائل القمع كافّة. لقد وجدت الجماهير العراقية فرصتها للتحرر من النظام البعثي وحكم الفرد المتمثّل بصدّام حسين. فماذا كانت ردّة فعل النظام على ذلك؟ قام من جديد باستخدام الجيش والحرس الجمهوري لضرب الجماهير دون رحمة. هنا تعود صورة ذلك الجندي العراقي العربي الذي كان يقبّل حذاء الجندي الأمريكي مستسلماً... هذا هو نتاج نظام حكم تحكّم بالعراق منذ الستينيات.

بقي سؤال أخير ومهمّ: لماذا لم تقم قوات الحلفاء بضرب مقرّ الرئيس العراقي للخلاص منه؟ يبدو أن هذا جزء من الاستراتيجية الجديدة في المنطقة.

من كل ما تقدّم تبرز أهمية الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان. أما الادّعاء بأنّ ذلك غير مهم فهو يثير العديد من علامات الاستفهام. هل يعني ذلك أن بعض المثقفين يدعو إلى الحاكم الطاغية العادل؟ أم انها محاولة واضحة للدفاع عن نظام دكتاتوري فاشيّ تحت مظلة تبريرات غير مُقنِعة؟ ان هذا الشعار جزء من الأزمة ـ الكارثة التي يمر بها الوطن العربي، وقد تؤدي إلى بروز دكتاتور جديد يقوم بعملية عبثية جديدة.

لذا، فإن الحديث عن كيفية إدارة الأزمة قد يبيّن الفرق بين الفردانية والتفرد بالقرار، وبين الإدارة الجماعية للحلفاء سواء كنا نتفق معهم أم نختلف. إن هذه الأزمة ـ الكارثة جاءت لتؤكد أهمية الديمقراطية ودولة المؤسسات، وان حكم الفرد المطلق سيجرّ الوطن العربي إلى الكارثة.

٢ ـ أحمد يوسف أحمد

لديّ بعض الملاحظات عن إدارة الأزمة، لا ألتزم فيها بالمحاور الفرعية، ولكن أتصور أنها قضايا عامة، أرجو أن يتسع صدرنا للتحاور بشأنها، لأنني لا أدعي الحقيقة في ما أقول، وإنما أزعم أن هذه القضايا تستوجب النقاش.

هناك أولاً ملاحظتان تمهيديتان:

الأولى ليست خاصة بإدارة الأزمة بالذات، ولكن بكل محاور الندوة، أو ربما بمحاورها الأولى تحديداً، وهي تلك الخاصة بالمعلومات. وقد كان هناك تأكيد في البداية على أهمية المعلومات في هذه الندوة، لأن اجتهاداتنا الفكرية، في الواقع، تكاد أن تكون معروفة سلفاً. ونحن هنا نتحاور بشأنها، ولكن لا جديد فيها بشكل أصلي، وإنما الجديد، ربما، هو المعلومات. هنا لي رجاء هو أن تكون المعلومات قدر المستطاع موثوقاً بصحتها، بمعنى أنني لا أتصور أننا، عندما نتحدث عن معلومات، نتحدث عن معلومات وردت هنا أو هناك، في هذه الأداة الإعلامية الغربية أو تلك، خاصة اننا في الواقع نعيش في ظل نظام إعلامي دولي يسيطر عليه الغرب، وبالتالي علينا أن نحذر من كثير مما يرد في هذه الأدوات أو الأجهزة الإعلامية. وهكذا فإنني في الملاحظة الأولى وددت أن أركز على قضية مصداقية المعلومات.

الملاحظة التمهيدية الثانية هي سؤال طرحته بعض مداخلات الصباح، أو يُستشف منها بشكل غير مباشر. هل الحديث في إدارة الأزمة هو مجدٍ أصلاً؟ يعني، في الواقع، اننا إذا كنا نتحدث عن الحتمية بمعنى أنه إذا غزا صدّام حسين الكويت سيحدث له كذا، وإذا لم يغزُ الكويت سيحدث له كذا أيضاً.

أتصور أننا عندما نتحدث عن إدارة الأزمة فإننا نقصد تحديداً أنه كان يمكن اتّباع أساليب أخرى لتفادي نتائج معينة، وانه كان ممكناً مثلاً تفادي العنف لو أنه حدث كذا وكذا. وبالتالي أتصور أن أهمية الحديث عن إدارة الأزمة أننا نبحث في الأساليب البديلة التي كان ممكناً أن تؤدي بنا إلى نتائج أفضل في هذه الأزمة ـ الكارثة كما سميت.

انتقل بعد ذلك إلى عدد من الملاحظات:

الملاحظة الأولى خاصة بالديمقراطية وإدارة الأزمة. وفي الواقع انه هل عندما نقول الديمقراطية في إدارة الأزمة نقصد أن كل قرار يتخذه هذا القائد على هذا الطرف أو ذاك من الأزمة يجب أن يعود فيه مباشرة إلى الشعب؟ بالقطع لا. إنما المقصود أن تكون النظم الفاعلة في هذه الأزمة وفي غيرها نظماً تستند أولاً إلى وجود مؤسسات. هذه المؤسسات تنبع من إرادة شعبية، بحيث يكون قد حدث للسياسات والتوجهات الاستراتيجية العامة نوع من المشاركة الشعبية في صياغتها، حتى لا تأتي القرارات التفصيلية لهذه التوجهات خروجاً على المشاركة الشعبية. نتصور أيضاً أن تكون فكرة المحاسبة والمسؤولية واضحة في النظام السياسي، بمعنى أن القائد يدرك أنه سيحاسب إن أخطأ، وسيثاب إن أصاب. هذا هو المعنى الذي نقصده عندما نتحدث عن الديمقراطية، وهذا لا يعني أن كل قائد عليه في كل قرار تفصيلي أن يعود إلى الشعب، لأنني أخشى إن ذكرت هذه المقولة فقد يقصد بها تعجيزنا في الحديث عن الديمقراطية كإمكانية حقيقية.

الملاحظة الثانية خاصة باستخدام القوة في إدارة الأزمة، ويرتبط بها ما أثير عن تشدد الكويت. وأنا ليس لدي معلومات كاملة، وإن كنت أميل إلى تصديق هذا. لكن السؤال كما ذكر عدد من المتدخلين في الصباح، هل كان هذا التشدد يبرر استخدام القوة في إدارة الأزمة أم لا؟

لماذا التركيز على هذا السؤال؟ لأن استخدام القوة في إدارة الأزمة هو الذي أوجد المبرر، سواء وافقنا على هذا أم لا. فطلب التدخل الخارجي بما فيه التدخل الأجنبي بكثافة لم تشهد له المنطقة مثيلاً من قبل. وأرجو ألا ينظر إلى هذا باستخفاف، لأن واقعة غزو الكويت هي التي أعطت المظلة لطلب الدعم من الخارج. وفي الواقع اننا إذا استبعدنا بعض الأصوات الناشزة هنا أو هناك في المعسكر القومي العربي، سوف نجد أن التيار العربي القومي العام لم يقف لا مع غزو الكويت ولا مع التدخل الأجنبي، ولكن الانقسام الحقيقي حدث بشأن ترتيب الأولويات. وهو انقسام حقيقي فعلاً: **هناك تيار** - وأنا شخصياً كنت منه - يقول نحن ضد غزو الكويت، وضد التدخل الأجنبي، لكن التدخل الأجنبي يجد سنداً، ويُحدث فرقة في أوساطنا العربية بسبب غزو الكويت، فلننتزع هذا الخنجر من الجسد العربي كي يمكن لنا أن نتوحد ضد التدخل الأجنبي. **التيار الآخر** كان يقول حرفياً لننسَ الكويت، ونتكافل ضد التدخل الأجنبي. وأعتقد أنه من حقنا الاختلاف في الاجتهاد. هنا كنا نتصور أنه لا يمكن أن ننسى الكويت. لا يمكن أن نقول للكويتي انسَ الكويت، ولا حتى لآخرين في المعسكر القومي العربي إذا كان هذا هو الخلاف الحقيقي، وعلينا أن نواجهه بصراحة، وأن نتساءل: هل كان مطلوباً بالضرورة كي تثبت هويتنا كقوميين عرب أن نؤيد الغزو العراقي للكويت واستمراره أم لا؟ كان هذا هو السؤال. لا أحد كان مع غزو الكويت أو مع التدخل الأجنبي. ولكن كانت القضية في الأولويات.

الملاحظة الثالثة عن الحسابات. هذه، في الواقع، قضية ربما أثارها د. عبد الخالق

عبد الله في الصباح عن الإدراك الخاطىء والأوهام. القيادة العراقية بنت حساباتها في إدارة الأزمة والصراع بعد ذلك في تقديري الخاص على إمكانية تفادي العنف من خلال ردع العدو. أي أنها لم تظهر أي قدر من المرونة في موضوع الانسحاب من الكويت. ومن لا يصدّق، عليه أن يراجع تصريحات الرئيس صدّام حسين وخطبه كافة، في فترة الأزمة، بعد غزو الكويت. وشكراً للانفتاح الإعلامي الذي جعلنا نشاهد هذه الأمور على الهواء. وبالتالي تفادي العنف من خلال الردع، لكنه لم ينجح. ولا بدّ أن نشير إلى أنه كانت هناك كتابات مبكرة، أذكر انها تعود إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ بعد الغزو بأكثر من شهر، تحذر تحديداً وتفصيلاً. وهذه الكتابات منشورة ومعروفة في مصر، وكان فيها مجال واسع لحرية الرأي. وهي تكاد أن تقرأ في كتاب مفتوح ما حدث بعد ذلك. ربما كان الخلاف الوحيد هو ان هذه الكتابات كانت تقول: لنحاول أن نضغط على القيادة العراقية لتخرج من الكويت، وليس أن نؤيدها ضد التدخل الأجنبي حتى تستمر في احتلال الكويت. أما في موضوع إدارة الأزمة عن طريق جر اسرائيل إلى الصراع فلا بد ان أعترف انني كقومي عربي من الذين تأثروا عاطفياً بهذه المسألة، ولا أنكر انني تأثرت عاطفياً بصورة أبلغ بضرب اسرائيل بالصواريخ. ولكن الحسابات الرشيدة شيء والحسابات العاطفية شيء آخر. وأتصور أن الكثيرين ممن أحترمهم قد قالوا ان ضرب اسرائيل بالصواريخ قد أحدث تغييراً في استراتيجية الصراع العربي الاسرائيلي. وأقول بصراحة اننا بهذا نفكر لاسرائيل بعقولنا. فمثلاً في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ قلنا ان عبور القناة هدم نظرية الأمن الاسرائيلي لأنه أثبت أن المانع المائي لا يحول دون هجوم على اسرائيل. وهنا ردت اسرائيل بأنها قالت العكس، وهو انكم بعبوركم القناة أثبتم حاجتنا إلى حاجز بري. وبالطريقة نفسها التي يقال فيها الآن ان حرب الخليج أثبتت أنه في مقدورنا أن نطول اسرائيل بالصواريخ، ردت اسرائيل وحلفاؤها بأن قالت ان الحل، إذن، هو بتقليص القوة العربية. وللأسف مجريات الأزمة والصراع أفضت بنا إلى وضع قبل فيه العراق فعلاً هذا التقليص الذي لا يمكن أن يكون في مصلحة أي عربي.

الملاحظة الأخيرة هي ملاحظة أشد حساسية عن الجماهير، وإدارة الأزمة. وليسمح لي الاخوان بصراحة أن أقول إننا عندما كنّا نواجه محاولة لتقويم المواقف المختلفة في الأزمة، وكلنا نفترض اننا اجتهدنا ـ أصبنا حيناً وأخطأنا حيناً آخر ـ كان يقال لنا أول شيء انه يقتضي ان نتبع إرادة الجماهير، ولم يكن مطلوباً منا كقيادات إلاّ أن ننحني أمام إرادة الجماهير. وأطرح على الإخوان سؤالاً مهماً: لقد كانت الجماهير في مصر، لسبب أو لآخر بعد فترة من توقيع اتفاقات «كامب ديفيد»، تؤيد هذه الاتفاقات، فهل كنتم ترضون إذا جئناكم في ملتقى كهذا، وقلنا لكم اننا متأسفون مع «كامب ديفيد» لأن جماهيرنا تريد هذا؟ ان أهمية هذه الملاحظة انها تثير قضية مسؤولية النخبة في ترشيد الجماهير العادية. فالفلسطيني المحبط من عدم الاهتمام بقضيته، والعربي المحبط في قوته اليومي، ليس مطالباً بأن يحسب الحسابات الرشيدة، وإنما المطالب بأن يحسب الحسابات الرشيدة هو النخبة. والمطالَب بأن يرشد الجماهير هو النخبة. هذه القضية مطروحة علينا. أنا أطرحها للنقاش دون أن أدعي أن وجهة

نظري هي الصحيحة. ولكن أتصور أنها تستحق منا النقاش.

النقطة الفرعية الأخيرة في موضوع الجماهير أن القول بأن الجماهير العربية بالكامل وقفت مع صدّام حسين ينطوي على قدر من المبالغة. أولاً لأن الجماهير المصرية بصدق، كانت ضد غزو العراق للكويت، ود. العوا أشار إلى هذا، وهو ينطلق من منطلق الصدق. والسبب لن أشرحه الآن. لكن قد يقال إن هذه الجماهير غير عروبية، فأقول لا، وأنا مصري قومي عربي، بدليل أن مزاج هذه الجماهير وموقفها إختلف في الأيام الأخيرة للحرب، عندما بدا لها أن العراق ينكسر. وكان كل مصري يشعر أن كل جندي عراقي ـ مع أن له جنوداً مصريين يقاتلون ـ يذل هو في الأصل والأساس ينتمي إليه، وبالتالي ليس صحيحاً أن الجماهير كانت غير عروبية، وإنما كان هناك اختلاف في الاجتهاد، إضافة إلى أن لديّ الجرأة لأن أقول إن المناخ السياسي السائد في بعض العواصم العربية لم يكن يسمح للرأي الآخر بأن يظهر. وهناك وقائع تدل على هذا. وبالتالي كان هناك من يؤيد صدّام وكان هناك من لا يؤيد صدّام.

ملاحظة أخيرة في موضوع الجماهير، وهي عن الاستخفاف بالجماهير الخليجية. والمطابقة للأسف في بعض التحليلات القومية العربية الرصينة بين نظم الخليج التي نرفضها جميعاً، أو على الأقل أنا أرفضها، وبين شعوب الخليج. فشعوب الخليج قدمت نماذج مشرفة في الحركة القومية العربية، بينها نفر يجلسون بيننا الآن، فلماذا الاصرار على النظر إلى هذه الشعوب باعتبارها شيئاً مطابقاً للنظم الخليجية؟ أعتقد أن هذا يمكن أن يكرس اتجاه العزلة الذي يتكلم عليه د. محمد المطوع الآن. وبالتالي نحن نحتاج إلى نظرة جديدة إلى الجماهير الخليجية لنبقيها ضمن التيار العام للحركة القومية العربية.

٣ ـ اللواء طلعت مسلَّم

ليس المطلوب هنا إيجاد أسلوب ما في إدارة الأزمة أو تخطئته، إنما الخروج بدروس في إدارة الأزمات.

هنا تبدأ إدارة الأزمة: ليس من الثاني من آب/ أغسطس وإنما من السابع عشر من تموز/ يوليو. نلاحظ أولاً تباطؤاً أو تخلياً من القيادات العربية عن إدارة الأزمة في مواجهة التهديدات العراقية. وكانت استجابة العناصر والقوى الغربية لهذا التهديد أكثر نشاطاً. وهنا يتضح أنّ التحرك العربي الوحيد كان مصرياً، وربما استجابة لطلب أمريكي.

كان أسلوب التصدي للأزمة غريباً، إذ جرى على أسلوب السؤال عمّا إذا كانت هناك حشود أو تحرّكات أو نيّات ضد الكويت؟ والطبيعي، في مثل هذه الأمور، ان تكون الاجابة بالنفي. الطبيعي ألاّ يكون هناك سؤال في قضايا الأمن، وإنما تقرير للحقائق وتحويل الحقائق إلى واقع. وقد كانت تجربة التهديد العراقي للكويت عام ١٩٩٠ كافية للاستفادة منها بالإعلان عن العزم على حماية القطر العربي واتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ ذلك.

كذلك كـان تأخـر ردّ الفعل العـربي بإدانـة الغزو العـراقي خطأ في إدارة الأزمـة فوّتت فرصة لحصرها في نطاقها العربي، وليس العكس كما ورد في الورقة عن الموقف الأردني.

لم يبدُ واضحاً أثناء إدارة الأزمة ما إذا كان التـدخل الأجنبي نـاجماً عن طلب سعـودي ومصداقية أمريكية وموافقة مصرية، أم انه تمّ بناء على طلب أمريكي وموافقة سعودية مصرية خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي للسعودية ومروره بمصر خلال عودته.

كانت الدعوة إلى عقد مؤتمر قمّة عربي طارىء لبحث الأزمة أساسـاً سليماً لتشكيـل قوة سلام عربية بديلة لتدخّل أجنبي. إلاّ أنّ مؤتمـر القمة حـاد عن أساس الـدعوة واتخـذ وسيلة لإضفاء شرعية على الوجود الأمريكي الذي كان قـد بدأ فعـلاً، اعتباراً من الثامن من آب/ أغسطس، وبعد عبور حاملة طائرات أمريكية نووية قناة السويس، لأول مرة، يوم السـادس من آب/ أغسـطس. إن محاولـة تفسير مـا سبق تدفعنـا إلى الاقتناع بـأنّ الـولايـات المتحـدة الأمريكية سـاعدت في دفـع الأزمة نحـو نقطة الـلاّعودة، وأن هـدف الإدارة الأمريكيـة على المستوى العربي كان إضفاء الشرعية على ذلك.

يلاحظ أن الخط الإعلامي لوسائل الإعلام الأجنبية قد تصاعد تدريجياً منـذ قبل بـداية الأزمـة بالـتركيز عـلى نقد القيـادة العراقيـة، ثم على أهميـة حمايـة بلدان الخليج الصغـيرة من الأطماع العراقية، ثم على ضرورة حماية الشرعية الدولية، وبعد ذلك على ضرورة طرد القوات العـراقية من الكـويت، ثم أهمية تـدمير القـوة العسكريـة العراقيـة. وقـد فـرضت الـظروف الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية ضرورة هذا التدرج في التصعيـد نظراً لمـا أثارتـه مخاوف عقدة فيتنام.

لم يكن الخط الإعـلامي على الجـانب العربي منسّقـاً سواء في الجـانب الـذي انضم إلى التحـالف المضادّ للعـراق، أو بين الـذين عـارضـوا هـذا التحـالف. وكـان الخطّ الإعـلامي الخليجي متمشياً، نسبياً، مـع التدرج النسبي في الإعـلام الأمريكي والارتفـاع في النبرة، في حين بدأ الإعلام السوري حرباً حذرة ضد الرئيس العراقي، بينما بدأ الإعلام المصري حربـاً ضد الرئيس العـراقي، رافضاً بـأيّ حال من الأحـوال، وضع الشعب العـراقي في الاعتبار. وهـو ما يـوضّح عـلاقة الإعـلام المصري بما أوضحـه حديث المسؤولـين المصريين عن تهـديد عراقي لمصر، وحديث المفكرين والمثقفين المصريين عن مكانة مصر.

لا يمكن إجـراء تقويم كـافٍ لمرحلة انفجـار الأزمة نـظراً لنقص المعلومات عن أسلوب إدارة العمل العسكري، ولبقاء كثير من علامات الاستفهام دون إجابـة. لكن من الضروري القول والتذكير بأن نجـاح أحد الأطـراف في حرب الخليـج ليس دليلاً عـلى صحة أو سـلامة إدارتـه للصراع المسلح. كما ان هـزيمـة جـانب أو فشله ليست تقييـماً كـافيـاً لإدارتـه الصراع المسلّح. فقد يؤدي خلل ميزان القوى إلى الهزيمة مهما كـان أسلوب الادارة. حتى الآن، يشير بعض المعلومات الميسرة عن أسلوب إدارة القيادة الأمريكية العسكرية للصراع المسلّح إلى انها تجـاوزت الهدف الاسـتراتيجي الـطبيعي لأيّ صراع مسلح، وهـو تـدمـير القـوة العسكـريـة

المواجهة، وتحوّلت إلى تدمير للبنية الأساسية للعراق، دون اعتبار كافٍ لمبادىء فنّ الحرب. لقد بدأت القيادة المذكورة الصراع المسلح دون دراسة كافية للقوات التي تواجهها، ودون إعداد كافٍ للقوات والحلفاء. كذلك، فإنها لم تأتِ بجديد في فن الحرب، بل ربما كان استخدامها لإمكاناتها قاصراً. الجديد هو استخدام بعض الأسلحة التي توافرت حديثاً، ولم يكن ممكناً استخدامها في حروب سابقة.

وهناك معلومات أخرى تشير أيضاً إلى أن القيادة العراقية، رغم أن أخطاءها في إدارة الأزمة كثيرة، إلّا أن حساباتها العسكرية كانت أكثر صحّة، وأن الإعداد العراقي للقوات المسلحة سواء من حيث التعبئة أو التسلح أو استخدام الأساليب المناسبة لمواجهة قوات متفوّقة كان مثيراً للإعجاب. رغم ذلك، فإن موقف القوات العراقية عند بدء الهجوم الرئيسي في نهاية شباط/ فبراير، ما زال علامة استفهام لا تجد إجابة. كذلك فقد جرت أخطاء في أسلوب إدارة الصراع أثناء القصف الجوي، وخاصة في مجال استخدام القوات الجوية والصواريخ. وكذا ما عرف بمعركة الخفجي، أو بعض الإغارات على القوات العربية.

لا شك في أنّ نظام القيادة الذي قاد التحالف المضادّ للعراق، والذي ضم قوات أمريكية وغربية وإسلامية وعربية يعتبر فريداً في نوعه في التاريخ عموماً، والتاريخ الحديث بصفة خاصة. كذلك فإن علاقة هذه القيادة بإسرائيل لم يُكشف عنها حتى الآن، لكن وجود العلاقة نفسه ليس موضع شك.

٤ ـ علي أومليل

في اليوم الأول، إذا تذكرت جيداً، نشر هنري كيسنجر مقالاً، وربما مثّل دوراً استشارياً أساسياً في التخطيط لما وقع، ولما يقع الآن في منطقة الخليج. هذا المقال عنوانه «جدول أعمال ما بعد الحرب»، وفيه اقتراحات عدة، أغلبها ينفّذ الآن، لكنها تدور حول مسألتين أساسيتين:

المسألة الأولى كيف يقتضي ترتيب المنطقة كي لا يصبح الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، مهدَّداً من جديد في مصدر قوته وازدهاره الذي هو النفط. إذن، ينبغي ترتيب المنطقة على هذا الأساس.

المسألة الثانية كيف يتم تحجيم كل القوى العسكرية الموجودة في المنطقة، وإضعاف العراق على أن تبقى لديه القوة اللازمة ليتكافأ مع القوى الأخرى، وأن يبقى التفوق المطلق عسكرياً في المنطقة لاسرائيل.

هذان المحوران اللذان يحكمان التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب. وما فعله صدّام حسين ـ رغم كل الأخطاء التي ارتكبها ـ إنما هو تهديد لهذين المحورين. تهديد للنفط وتهديد لاسرائيل. فبوضعه اليد على الكويت تحكّم صدّام بأكثر من ربع إنتاج النفط في العالم. وبامتلاكه تلك القوة العسكرية، هدّد إلى حد ما اسرائيل.

هـذان الأمران كـافيان في حـد ذاتهما كي يتسببـا بشن الحـرب عـلى العـراق. لـذلـك استغربت حين سمعت تصريحات، في مرحلة ما قبل الحرب، لشخصيات مقربة من الـرئيس العراقي تستبعد قيام الحرب. كـان على صـدّام ان يتوقـع انه سـوف يواجـه العالم في معـركة كبرى.

والسؤال الأساسي هل نحن، للأسف الشديـد، أمام قيـادة سياسيـة في دولة عـلى غير معرفة مدققة بما يجري في عصرنا، خاصـة في شأن المسـألة الأسـاسية وهي أن الحـرب ليست حرباً عسكرية فقط، وإنما هي حرب إعلامية أيضاً؟

التدبير الإعلامي في الحرب التي دارت، كان تدبيـراً أساسيـاً وحاسـماً. إعلام العـراق كـان من نوع «سنجعلهم يسبحـون في دمائهم»، و«من يسقط من الـطيارين سيـأكله الشعب العراقي». . . الخ.

سياسياً، تجسّدت الأخطاء في التناقضات والتسليم لايران بشط العرب في آخر لحظة.

عسكرياً، كانت نتيجة المعارك معروفة.

أما على صعيد الشرعية الدولية فقد تعاملنا معها بغير منطق العصر. فالشرعية الـدولية ليست خلقيـة ضابـطة للعلاقـات الدوليـة وإنما هي مبنيـة على تـوازنـات وتستعمـل لمصلحـة الأقوى. فهل يجوز أن نضرب بها عرض الحائط ما دامت اسرائيل قد رفضتها؟

اسرائيل رفضتها لأن لهـا القدرة عـلى ان تتملص من موجبـاتها. نحن ليس لنـا القدرة على أن نعمل مثلها، أو أن نقول اننا غير مبالين بالشرعية الـدولية. علينـا أن نتصرف بشكل حكيم فنعقد التحالفات الممكنة كي نستعمل الشرعية الدولية لمصلحتنا. من هنا تأتي المغامـرة التي حدثت وهي القيام بمواجهة كبرى، من غير ضمان تحالفات، ضد العالم!

أستسمحكم دقائق معدودة لمتابعة هذا الحديث الذي قد يبدو مألـوفاً، لكنـه من مغربي مثلي ليس كذلك. لماذا؟ لأنني لست أمام جماهير منطلقة، أمام جماهير فقـدت عواطفهـا القياد فحسب بل أمام شرائح مختلفة من الناس أيضاً، ومستـويات مختلفـة كلها سـاندت العـراق. تُرى هل كل هؤلاء واهمون في صدّام حسين وفي النظام العراقي؟ كـلا. المسألـة، إذن، يجب الّا توضع في إطار من كان مع صدّام حسين ومن كان ضـده. المسألـة ليست بهذه البسـاطة، وإذا طرحت على هذا النحو فسنبقى منقسمين انقساماً لا رأب فيه.

المسألة هي ان الـذين سانـدوا العراق إنمـا وجدوا ان المعـركة التي قـامت، ولو تخللهـا الكثير من الأخطاء، ومنها احتلال أراض عربية، هي معـركة وضعت عـلى المكشوف قضيـة شرعيـة امتـلاك السلطة، وشرعيـة امتـلاك الـثروة. وضعتهـا خـطأ وبجـرائم كـبرى، لكن وضعتها.

في الأدبيات القومية يقال عن الـدول العربيـة انها دول قطريـة. وهذا القـول، كما هـو

مفهوم، يفقدها الشرعية. وينطبق هذا الوصف انطباقاً أكبر على دول الخليج. لا شك في انها دول قـائمة ولا جـدال في ذلك، لكن كيف تكـونت تـاريخيـاً؟ هـذا أمـر معـروف، بمعنى ان شرعيتها بحاجة إلى دعم. كذلك قضية امتلاك الثروة. كيف يكـون الحل؟ الحـل ليس في ان أعلن الفتح وان أقول: ان ريع البترول ينبغي أن يقسم بالتساوي بين العرب.

كلا، المعركة ديمقراطية. يا أيهـا الناس، مـوارد النفط في هذا القـطر أو ذاك من أقطار الخليج، ما هو حجمها؟ كيف تستخلص؟ كيف تصرف؟

يقتضي أن يكـون هنـاك شيء اسمـه مـال عـام، وأن يكـون هنـاك ميـزانيــة في دولـة ديمقراطية. هنا النضال الـديمقراطي يكـون مع القـوى الديمقـراطية في بلدان النفط من أجـل شرعية امتلاك الثروة. هكذا يقتضي أن توضع المسألة. كذلك مسألة شرعية امتلاك السلطة، لا ينبغي أن يستمر الأمر فتكون هذه الدول تحمل وهماً اسمه دول، في حـين تتوزع عـائلة في ما بينها السلطة والثروة. والجواب هو النضال الديمقراطي.

هنـا تأتي قضيـة رأب الصدع بـين كل الـذين اختلفـوا في قضيـة الخليـج. إنها قضيـة مستقبلية. كيف نتضامن في نضال مشترك من أجـل قضايـا أصبحت كبرى ومـطروحة، وهي قضايا التحرر، فلا مكان لأجنبي في أرضنا بأي مبرر من المبررات، إذ بلغ الانهيار حـداً يقوم معه عربي بتقبيل العلم الأمريكي. هذا شيء غير معقول.

طبعاً رأب الصدع بوجود هذا المستوى يتطلب وقتاً طويلاً. لكن ينبغي أن يكـون رأب الصدع حول أهـداف كبرى: أن تتحـرر المنطقـة من الوجـود الأجنبي، أن نناضـل من أجل شرعية امتلاك السلطة، ومن أجل شرعية امتلاك الثروة، أي مع القوى الديمقراطية في منطقة الخليج، ومع مجموع القوى العربية.

هكذا يكون رأب الصدع، لا أن نظل نتساءل من هو المسؤول، وكيف أديـرت الأزمة وما هي الأخطاء، ولا نخلص...

٥ ـ عبد الخالق عبد الله

بـرز خلال الجلسـات الصباحيـة تصوّران أسـاسيان لأسبـاب الأزمة: هـل المتغـيّرات المحليـة والجزئيـة هي الحاسمـة في صنع الأزمـة، أم العـوامـل العـالميـة والكليـة؟ هـل نبـدأ بالمشكلات الحدودية والقضايا النفطية والعوامل الذاتية والظروف الخليجية، أم نبـدأ بالنـظام العالمي الجديد والمخطط الإمبريالي والأهداف الاستراتيجية الأمريكية؟ هل نبدأ بالجزء وننتهي بـالكل، أم نقـوم بعكس ذلك لفهم كيفيـة صنع الأزمـة؟ أيها الأهم والأسبق لفهم أسبـاب الأزمة؟

هذه الملاحظة الأولى تتعلق بالحـوارات في الجلسة الصبـاحية. أمـا بخصوص مـوضوع إدارة الأزمة، موضـوع هذه الجلسـة، فإن من المهم قبـل فهم إدارة الأزمة أن نفهم مَن كـان يديرها؟ مَنْ يدير الأزمة هو بنفس أهمية السؤال عن كيف تمت إدارة الأزمة؟ هناك طرفان في

الأزمة: العراق (صدّام) كان يدير الأزمة من ناحية، والولايات المتحدة كانت الطرف الآخر في الأزمة. وكان صدّام يدير الأزمة إدارة شخصية. شخص واحد ووحيد كان يدير الأزمة من الطرف العراقي. أمّا في الطرف الآخر فإن الذي كان يدير الأزمة ليس شخصاً، إنما مؤسسات. من هنا يمكن أن نفهم النتائج المؤسفة والكارثة المروّعة.

ثم إن إدارة الأزمة تتطلّب أساساً تحديد الأهداف. ما هو المطلوب تحقيقه؟ ما الذي كان يمكن تحقيقه؟ ما هو المعقول والمقبول في الأهداف، وما هو غير المعقول وغير المقبول فيها؟

واضح أن الأهداف العراقية كانت غير واضحة ومتقلّبة ومختلطة ومتداخلة. لقد تطورت الأهداف العراقية مع تطوّر الأحداث. بدأ العراق، أولاً، بأهداف متواضعة ثم طوّرها لتصبح أهدافاً إقليمية وعربية وعالمثالثية وكونيّة. إن عدم تحديد الأهداف عامل مهم من عوامل الفشل في إدارة الأزمة.

كانت الأهداف العراقية النهائية غير منسجمة مع القدرات والإمكانات العراقية. لم يكن العراق مستعداً، سياسياً وبنيوياً وعسكرياً، للحرب والمواجهة والصمود. لقد جهّزت الولايات المتحدة كل قدراتها العسكرية والسياسية لخوض هذه المعركة، فوظفت كلّ القدرات العسكرية التي كانت ستدخل بها الحرب ضد الاتحاد السوفياتي (ما عدا القدرات النووية) وضد قوات حلف وارسو. فهل كان العراق مستعدّاً لكل ذلك؟ هل كان مستعداً للدخول في لعبة حافة الهاوية مع الولايات المتحدة؟ هل كان هذا صموداً أم مجرّد مكابرة غير منطقية وبالتالي، عبثاً بالقدرات والطاقات العربية؟

٦ ـ علي الدين هلال

أريد أن أنظر إلى بعض الوقائع. إذا قلنا إدارة الأزمة أتصور اننا نتكلم، مثلما قال د. عبد الخالق عبد الله، على الأطراف المباشرة للأزمة، كالكويت والسعودية والولايات المتحدة، ثم على أطراف أخرى بدرجات أقل.

وإذا أردنا أن نقسم الحديث إلى مراحل أو نقاط تحوّل فيمكن أن نعتبر:

المرحلة الأولى من ٨/٢ لغاية ١٩٩٠/٨/١٠، وهو تاريخ صدور قرار مؤتمر القمة العربية في القاهرة.

المرحلة الثانية تبدأ من ٨/١٠ ولغاية ١٩٩٠/١١/٢٩، وهو تاريخ قرار مجلس الأمن بجواز استخدام القوة في مهلة أقصاها ١٩٩١/١/١٥.

المرحلة الثالثة من ١١/٢٩ لغاية ١٩٩١/١/١٦ وهو تاريخ نشوب القتال.

الموقف العراقي في نقطة معينة لم أستطع أن أستجليه، وأعتقد أن بعض العبارات العامة والسهلة يجب أن نتوقف عندها.

لقد قُدّر لي أن ألتقي بالرئيس صدّام حسين أربع مرات على الأقل، تحدثت فيها معه مرة حوالى أربع ساعات. لا يمكنني القول انه انسان بسيط، أو انه ذو بعد واحد. بالعكس، انه رجل يتحسب للأمور، رجل مدقق، وكان يؤكد دائماً على الترابط بين المسائل. باختصار، انه يتسم بصفة العقلانية. ومن الأمور المشهورة عن الرئيس صدّام حسين قوله انه عندما يجد وقتاً فإنه يدرس تجربة عبد الناصر حتى لا يقع بالأخطاء نفسها التي وقع فيها عبد الناصر. وبالتالي فإني أسأل: كيف يمكن أن نفهم المعضلة هذه؟ لماذا لم ينسحب العراق من الكويت، خاصة بعد ٢٩/١١/١٩٩٠؟

لقد قدّمت إلى العراق أكثر من فكرة لإخراج مسألة الانسحاب الإخراج اللائق، كأن يعقد مؤتمر قمة للدول التي أيّدت العراق، ومن ثم يقوم العراق على إثره بالانسحاب من الكويت، ليس خوفاً من أمريكا ولا الأمم المتحدة، وإنما استجابة لنداء من اليمن والأردن ومنظمة التحرير والجزائر وتونس. هذه البلدان تناشده الانسحاب، أو يرسل رؤساؤها إليه كتاباً كي يستجيب.

هل نقول ان الرئيس صدّام حسين لم يكن عارفاً بما يجري في العالم؟ والملك حسين، الذي تصرّف في هذه الأزمة كحليف للعراق، ألم يبصّره بعواقب الأمور؟ لو تصورنا ان الرئيس صدّام لا يملك مؤسسات وان سفراءه لا يقدرون على قول الحقيقة له. . . فأين كان الناس الذين عركهم المجتمع الدولي مثل الملك حسين، الذي جال في العالم كله، وكذلك الشاذلي بن جديد الذي يعرف العالم، وماذا يخبىء؟ إذن، هناك شيء ما زال خفياً. ما هو تصوّر العراق في هذا المقام؟ الانسان لا يجد أمامه إلاّ احتمالاً واحداً هو انه وقر في ذهن القيادة العراقية ان أمريكا لن تقوم ببدء القتال. ولكن، ما الذي جعلها تصل إلى هذه النتيجة؟ كان الجميع يرون على الأرض تحركات القوات المتحالفة، ونفترض ان الملك حسين أخبر صدّام بما يحدث، وان صدّام فتح التلفزيون على برنامج السي. أن. أن (CNN) ليرى ماذا يحصل في أمريكا. كيف؟ كيف غاب عنه ما يحدث؟

قيل إنها كانت لحظة تاريخية مليئة بعوامل ذاتية بحتة كالعناد والمكابرة الشخصية. ولكن هل هذا تفسير مقنع لموقف شخص حكم اثنتين وعشرين سنة وهو حريص على أن يحكم إلى آخر يوم في حياته؟ هل كان يغامر بكرسيه، أم كانت هناك حسابات أخرى؟

هل يكفي القول إنه كانت هناك مكابرة، وكان هناك عنصر ذاتي، وان صدّام وكل الذين كانوا يستطيعون إبداء النصح له قد فقدوا العقلانية.

أنا لا أتحدث عن الأسبوع الأول للاجتياح، وعن تمسك صدّام بالكويت. أنا أتحدث عن شهر كانون الأول/ ديسمبر، أو الأسبوع الأول والثاني منه. فمنذ مطلع شهر كانون الأول/ ديسمبر كان الكثير من المسائل قد ظهر: صدور قرار مجلس الأمن والسحب التي بدأت تتلبّد. لماذا لم يستطع العراق أو لم يتمكن من اتخاذ قرار بالانسحاب بشكل مشرّف؟

أعترف أمامكم انه سؤال ما زلتُ غير قادر على الإجابة عنه، إجابة تقنعني. ثم إني لا

أجد حجّة المكابرة الشخصية مقنعة. كما لا أجد حجّة الجهل بما كان يحدث في العالم مقنعة أيضاً. وأستطيع ان آتي بتفاصيل أكثر في هذا المجال، لكنني أكتفي بالقول ان بعض الشخصيات الغربية شرحت له بالتفصيل انه سيحصل كذا وكذا، وأنه لا يملك أية فرصة. وأتصور أن بعض الشخصيات العربية أخبرته بذلك أيضاً.

إذن، **المسألة الأساسية الأولى** هي: ماذا كانت الحسابات العراقية ابتداء من ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ لغاية ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١؟ **والمسألة الثانية** هي موقف منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد قدّر لي خلال الأزمة أن أزور أكثر من بلد عربي وأكثر من بلد أوروبي. وأريدكم أن تفهموا لماذا كانت هناك مرارة في بعض البلدان العربية من موقف المنظمة من المسائل الحاسمة التي حرّكت الشارع العربي إلى صف صدّام حسين، والانطباع الذي أعطته بأن صدّام حسين يمثّل الشرعية الفلسطينية. ولأن الجماهير العربية وثيقة الصلة بالقضية الفلسطينية، فإن ارتداء العباءة الفلسطينية، أو ارتباط الشرعية الفلسطينية بشرعية صدّام حسين أوجد هذه المسألة والمرارة الناجمة عنها. ودور منظمة التحرير لم يقتصر على أوروبا بل تجاوزها إلى مناطق أخرى، لا سيما في افريقيا، بحيث يمكن القول إن دورها كان أساسياً في عملية إضفاء الشرعية وتحريك الجماهير في هذا المقام.

وأعتقد ان من النقاط المهمة تلك التي أشار إليها د. عبد الخالق عبد الله حول تطور الأهداف العراقية. وإني أستطيع أن أقدّم دليلاً على ذلك. إنما أحد الاحتمالات التي ينبغي طرحها أيضاً ان العراق أصبح سجين الأحداث، وان السيناريو الذي رسمه العراق لم يجرِ كما كان يتصور. والسيناريو العراقي ربما كان يقوم على أساس دخول الجيش العراقي الكويت والقبض على عشرة من شيوخ الأسرة الحاكمة، وأن هؤلاء العشرة يموتون لاحقاً في ظرف ما أو في سياق مقاومة الاجتياح، فلا تبقى أسرة الصباح. وعندما تغيب أسرة الصباح تغيب الشرعية. عندها يمكن الاتجاه إلى أحد قادة المعارضة الكويتية الشرفاء ومطالبته بإقامة جمهورية وإقامة نظام جديد. وهكذا ينشأ نظام بين بغداد والكويت على غرار النظام ما بين دمشق وبيروت، بحيث يقوم نوع من العلاقة الخاصة تنطوي على نوع من الهيمنة، لكن في الوقت نفسه تكون مقرونة باحترام السيادة وأشياء من هذا القبيل. ولعل الخلل الذي حدث في أولى خطوات السيناريو يفسر الاضطراب بعد ذلك في الأهداف العراقية، وغموض هذه الأهداف.

٧ ـ عثمان سعدي

قيل كلام كثير حول منظمة التحرير الفلسطينية وموقفها من أزمة الخليج وموقف ياسر عرفات بالذات. وفي الصباح كان بعضكم يقول لا بدّ أن يكون الرؤساء ديمقراطيين.

الحقيقة أن الشعب الفلسطيني على بكرة أبيه، سواء كان في الأردن أو في الضفة الغربية وغزة، كان مع العراق، وخاصة بعد ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠. والموقف الذي ينبغي أن يكون لياسر عرفات والمنظمة هو التعبير والانسجام مع موقف شعبهم، أو أن يستقيلوا كلهم وتزول المنظمة. هذا هو منطق الأشياء.

منذ تصريح ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، عندما ربط صدّام قضية الخليج بقضية فلسطين أصبح ياسر عرفات أسيراً لموقف شعبه. هذه نقطة. فطالما نثير مسألة الديمقراطية، يقتضي أن نطبّقها على ياسر عرفات والمنظمة في موقفها.

نقطة ثانية: إدارة الأزمة. هذه تكون من غير صدّام عربياً ولا تكون بواسطة صدام. لقد اتفقنا على أن صدّام ارتكب خطأ. إذن، الطرف العربي الآخر المضاد لصدّام كان ينبغي أن يدير الأزمة بحكمة حتى يجنب الأمة العربية الكارثة. ففي التاريخ المعاصر للأمة العربية نماذج عدة من هذه الأمور.

في عام ١٩٦٣، مثلاً، قامت القوات المغربية، بمشاتها ودباباتها، بغزو جزء من التراب الجزائري في الجنوب الغربي. الجزائر، آنذاك، كانت خرجت لتوها من ثورة، ولم تكن تملك الدبابات والطائرات، بل مجرد أسلحة خفيفة. كيف تصرّفت القيادة الجزائرية في إدارة الأزمة؟ لقد تورط الملك الحسن بارتكابه خطأ قضم قطعة من الأرض، قال إنها جزء من المغرب الأقصى، وإنه يستردها إليه. ومع ذلك فإن الطرف الجزائري هو الذي أدار الأزمة وليس المغرب.

أحمد بن بلّه كان في إمكانه أن يستدعي قوات سوفياتية، وعلى حد علمي كان الاتحاد السوفياتي يطالب الجزائر بإعطائه المرسى الكبير ـ وهي أكبر قاعدة في البحر المتوسط ـ لتكون قاعدة لأسطوله كي يوازن وجود الأسطول السادس الأمريكي. وضغط السوفيات في هذا المجال، لكن أحمد بن بله لم يوافق أبداً. كان بإمكانه أن يطرح القضية على مجلس الأمن، ولكنه لم يفعل. أصرّ على أن تبقى القضية في إطارها العربي وإطارها الأفريقي. وبالفعل فقد أمكن حلّها في إطارها الافريقي.

ومن المفارقات أن الرئيس حسني مبارك كان أحد الضباط الذين أشرفوا على القوة المصرية التي أوفدها عبد الناصر متطوعاً لمساعدة الجزائر على مواجهة العدوان. وقد أُسر الضابط الطيار حسني مبارك من طرف القوات المغربية بعد أن عاش شهوراً عدة في الجزائر، وأحاط بظروف إدارة أحمد بن بله والسياسيين الجزائريين للأزمة مع المغرب. لكن يبدو أن الرئيس مبارك لم يستفد من هذه التجربة في إدارة أزمة الكويت. وأقول بصراحة إن عتبي على رئيس مصر كبير لأنه رئيس العائلة العربية الكبرى.

في ضوء ما تقدم أسأل سؤالاً: هل بُذل الجهد الكافي لتجنيب الأمة العربية الكارثة من جانب الطرف العربي المقابل لصدّام؟

نحن لا نستطيع أن نلوم الجماهير العربية لأنها وقفت مع العراق. غريب جداً أن نفعل ذلك. صحيح أن العراق ارتكب خطأ، لكن أقصى درجات الخطأ هو الجريمة، ويتوقف الأمر عند حد الجريمة. غير أن الطرف الآخر، الذي استدعى الأمريكيين والغرب الصليبي الصهيوني الحاقد لتدمير العراق وبغداد، ارتكب خطيئة. الفرق كبير بين الخطأ والخطيئة. لذلك وقفت الجماهير العربية على بكرة أبيها، خاصة في المغرب العربي، ليس ضد الخطأ،

وإنما ضد الخطيئة. وإذا كان بعض الإخوان يحاول الآن، بكل أسف، تبرير هذه الخطيئة فإن هذا يحزنني كثيراً. أنا حزين لأنها خطيئة كبرى استدعاء قوات أمريكية لتدمير بلد عربي، وينبغي دراسة هذه الظاهرة.

كلا لن نلوم الجماهير العربية لأنها أيدت صدّام حسين. لقد كانت هذه الجماهير من ٢ لغاية ١٠ آب/ أغسطس ضد غزو العراق للكويت. لكن في ١٠ آب/ أغسطس تحوّلت الآية بعد نزول القوات الأمريكية وخروج مؤتمر القمة ببيانه. لقد تحوّل الرأي العام في المغرب العربي، بل في الوطن العربي كله، وأصبح ضد مرتكبي الخطيئة.

هذه خلاصة ما أودّ أن أقوله: إن إدارة الأزمة يجب أن يحاسَب عليها الطرف المقابل لصدّام أكثر مما يحاسب عليها صدّام نفسه.

٨ ـ عبد الوهاب الباهي

سأتحدث بإيجاز، فقد كفاني د. عثمان سعدي، ربما، جزءاً من مداخلتي.

لقد استمعت طبعاً، في خصوص إدارة الأزمة، إلى كلمات من أطرافها المباشرة، وأطرافها غير المباشرة. وفي هذا الإطار وُضع سؤال: كيف أدارت الجماهير الأزمة؟

قيل إن الجماهير ربما انساقت وراء عواطفها، وإن على المثقّف التأثير في الجماهير حتى لا تتخذ الموقف الذي اتخذته، وإن على المثقّف أن يرشد الجماهير لاتخاذ مواقف أخرى.

إني أحترم الرأي المخالف، لكني أقول إن هذه وجهة نظر غريبة. وحتى نعرف كيف تعاملت الجماهير مع هذا الحدث الذي هز العالم، لنأخذ الجماهير العربية في منطقة المغرب العربي الكبير. هل كانت رشيدة أم غير رشيدة؟ إن صح التعبير. علينا أن نرى كيف تعاملت الجماهير حسب مراحل الأزمة.

في بداية الأزمة، عندما دخل العراق الكويت، لم تخرج الجماهير ـ التي تعرف صدّام حسين ونظامه ـ إلى الشارع لتؤيده، ولم تصفّق، بل تعاملت مع هذه القضية كأنها جرح آخر يضاف إلى الجروح الموجودة في العالم العربي، وأنها قضية حدود كالتي وقعت بين الجزائر والمغرب، وبين تونس وليبيا وغيرها من القضايا.

حتى ان المثقفين، في هذه الفترة، لم يأخذوا الوقت الكافي كي يفكروا في أبعاد دخول العراق الكويت. وفجأة تدخل القوات الأجنبية المنطقة. وفجأة تدنّس الأرض العربية. طبعاً، للدخول أبعاده، لأنه مسّ شعور المواطن العربي في بعديه القومي والاسلامي. مسّ أقدس ما يمكن أن يمس لدى المواطن العربي والإسلامي.

تطورت الأحداث وخرجت الجماهير في المغرب العربي. وحتى نعرف مدى وعي الجماهير، ومدى وعي المثقفين كذلك، نلاحظ أنه في بداية الأمر لم تكن هناك شعارات. ليكن واضحاً أنه في المساندات التي حصلت على مستوى المغرب وتونس والجزائر كان الشعار

أننا نساعد العراق كشعب، آخذين بعين الاعتبار طبيعة النظام العراقي.

بدأت الهجمة وتصاعدت، وكانت الأزمة ـ كما وصفها د. علي الدين هلال بأنها أزمة كاشفة ـ قد كشفت لنا بوضوح طبيعة الغرب. فقد اتضح لنا من الإعلام الغربي الذي تتابعه نحن أبناء منطقة المغرب العربي أن جميع الشعارات التي يرفعها بخصوص الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها، شعارات كاذبة، وكلام حق يراد به باطل. وظهرت العنصرية ومعها شعارات جديدة شحذت وعي الجماهير.

كل هذه العوامل تفاعلت، فكان أن خرجت الجماهير في تونس والجزائر والمغرب لتساند الشعب العراقي. أكثر من ذلك: في المرحلة الأخيرة، عندما اشتد الصراع والهجمة الشرسة المنظمة نسيت الجماهير من هو صدّام، بل أصبح صدّام رمزاً للقومية، وللوقوف ضد الامبريالية، وضد التبعية للغرب. أصبح صدّام قبلة الجماهير. هذه حقيقة لا بد من ذكرها، فقط كي أخرجها إلى النقاش فيتمكن المحلّلون من أن يستنتجوا منها ما يمكن استنتاجه.

إذن، الجماهير العربية لم تخرج أثناء الحرب التي شنها النظام العراقي ضد إيران في تظاهرات. إنما في مسألة الكويت، وكما قال د. محمد عبد الملك المتوكل هذا الصباح، فإن العراق عبّر في المواقف التي اتخذها عن شيء مكتوم لدى الشعب العربي. هذا الشيء المكتوم هو أن الوضع الذي نعيشه نحن كعرب هو وضع غير طبيعي ولا بد من تغييره. إذن، كيف، يمكن أن نطالب المثقف بأن يرشد الجماهير العربية؟ كلا، ربما علينا أن نطالب الجماهير بأن ترشد المثقف لأنها، في حقيقة الأمر، اختارت الطريق التي تعبّر عن مبادئها وقناعاتها في القضية. بعد ذلك أن ندخل الحرب أو لا ندخلها، ومن يحشد ضد من... هذه أمور عسكرية. الجماهير عبّرت عن مبادىء وقناعات تخالجها. وهو موقف من الاستعمار المباشر ومن التحدي الغربي ـ الصهيوني للعرب والمسلمين.

٩ ـ السيد محمد حسن الأمين

إن إدارة الأزمة من الجانب الأمريكي وحلفائه من العرب لا ينفصل عن أهداف هذه الأزمة. نحن نلاحظ أن أمريكا بدأت، منذ فترة سابقة على احتلال الكويت من قبل العراق، تدفع باتجاه حصول هذا الاحتلال. ومن ذلك أن مساعي الحل العربية التي أرادت أن تتفادى هذا الاحتلال عن طريق إقناع الكويت بالاستجابة لبعض المطالب العراقية، هذه المساعي جوبهت بالسلبية من قبل الحكومة الكويتية.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية كانت تشجع الكويت على هذه السلبية لتدفع بالأمور إلى استخدام الخيار العسكري. وقد لاحظنا أن السفيرة الأمريكية التي التقت الرئيس صدّام حسين قبيل خطوة الاحتلال كانت حريصة على أن تؤكد أن لا معاهدات بين أمريكا والكويت للدفاع المشترك.

وإذا أضفنا الإجراءات المتعلّقة بخفض أسعار النفط وتحديد حصة العراق، الأمر الذي

دفع به إلى التفكير في مخرج لمواجهة أزماته الداخلية، أدركنا أن الذي كان يمسك بزمام إدارة الأزمة هو من خطّط لها، أي أمريكا. لكن الفاجعة الحقيقية هي في الاستجابة العربية الرسمية، لتقديم الخدمات اللازمة لإنجاح إدارة الأزمة بما يوصل إلى النتائج المرسومة.

صحيح أن العراق لم يكن قد أعدّ لحرب ضد أمريكا وحلفائها. وبالأساس لا يمكن للعراق أن يكون بمستوى الإعداد لحرب ضد أمريكا وكل قوى التحالف معها. لكن السؤال هو: هل الشعارات التي طرحها العراق لم تكن شعارات صحيحة ومطلوبة سواء حول توزيع الثروة العربية أو التضامن لمواجهة الكيان الصهيوني؟

ألم تكن الهجمة الأمريكية الغربية فرصة لتخوض منطقتنا العربية صراعها الحتمي والضروري ضد أعدائها؟

إنّ الكلام على أن اسرائيل استفادت من الصواريخ التي أطلقها العراق على الأراضي المحتلة يريد أن يحمّل العراق وحده المسؤولية، مغيّباً المسؤولية العربية، مسؤولية القيادات السياسية التي وقفت مع أمريكا، وبالتالي مكّنت الكيان الصهيوني من فرصة الاستثمار الكامل لهذه الحرب.

قلت، في مداخلة حول محور صنع الأزمة، إن الذي أصاب الأمة العربية والإسلامية كارثة أو زلزال وليس أزمة. وهو كارثة لأنها فوّتت فرصة تاريخية على جماهير أمتنا، فرصة أن تخوض معركة تحرّرها، وبكل طاقاتها. وكانت الجماهير على استعداد لذلك. وهي بعد هذه الكارثة أصيبت بإحباط شبه كامل، ولمدّة من الزمن ليست قصيرة.

والإحباط الذي أتكلم عليه تظهر تجلّياته الآن في وقائع هذه الندوة وفي أسلوب مناقشة الأزمة ومحاولة تحميل نظام محدّد أو شخص محدد نتائجها الكارثية.

إن مسؤولية المفكرين العرب والمسلمين تتجاوز مهمّة التحليل والتنظير، إلى مسؤولية تعبئة جماهيرنا تعبئة روحية وثقافية لتجاوز هذا الإحباط. وقد اقترحت في هذا المجال، وخلال تظاهرة يتيمة ـ مع الأسف ـ في لبنان ضد الغزو الأمريكي، أن نسمي أمريكا «العدو الأمريكي» وأن ندخل هذه التسمية في الوجدان الثقافي لأمتنا.

لماذا؟ من أجل أن نبقي حالة العداء قائمة، فتشكل رصيداً ثقافياً ونفسياً مستمراً لمواجهة مسؤوليات المعركة المستمرة مع أمريكا ومصالحها التي لن تخرج من المنطقة طوعاً ومن دون معركة شاملة، تأخذ فيها شعوب المنطقة دورها الكامل الذي كان معطلاً في حرب الخليج.

١٠ ـ محمد عبد الملك المتوكل

هناك حقيقة نتفق عليها وهي أن جهة خارجية ذات مصلحة خطّطت وأرادت لما حدث أن يحدث وعن سبق إصرار. هذه الجهة هي أمريكا والصهيونية.

كيف استجابت الأطراف المحلية لهذا المخطط؟ هناك تناقض في المصالح أو تصوّر لهذا التناقض يأتي من خوف بلدان الخليج من قوة العراق.

هذا الخوف دفع بلدان الخليج إلى قبول التآمر على الاقتصاد العراقي وقبول إضعاف العراق، أو ضربه إن أمكن. واستجاب العراق بأسلوب خاطىء، سواء في اختيار مكان المعركة، أو توقيتها، أو إدارتها، أو التنسيق السياسي لها.

ويأتي دور الأقطار العربية المتحالفة في الخضوع للضغط الأمريكي في إفساد كل محاولة للمصالحة، ابتداء من محاولات اليمن والأردن والجزائر والمغرب. وكان من الثابت أن هذه المحاولات كانت تُجهَض بتدخّل أمريكي وخضوع بلدان التحالف العربي لهذا التدخّل.

١١ - ليث شبيلات

لقد تكلمت في الصباح على ضرورة أن نبدأ بأنفسنا في هذه الندوة فنصلح حالنا. وأنطلق مما قلت صباحاً خصوصاً بعد أن سمعت كثيراً من الكلام اليوم. إني أتساءل: هل أنا في ندوة للقوميين العرب؟ هل كنا سنختلف على هذا الموضوع لو حدث قبل عقدين أو ثلاثة من الزمن؟ طبعاً لا. ماذا جرى لنا؟ كيف ينصبّ كلام البعض هنا على صدّام، وأخطاء صدّام، والعلاقة الثنائية بين العراق والكويت، ونتجاهل عدوّنا التقليدي الأول أمريكا، ولا نسلّط كلامنا على الذين جاؤوا بالأمريكان؟ أنا أحضر اجتماعاتكم هذه لأول مرة، وأشكركم على دعوتي كإسلاميّ لحضور مثل هذه الندوة، وأستطيع أن أجزم أن معظم الحاضرين كانوا مؤيّدين لصدّام حسين في معركته ضد إيران، ولم يذكر أحدكم طوال تلك السنوات دكتاتوريته التي كنتم تبرّرونها من أجل دعم حربه، بينما كنت أنا من خصوم صدّام وأخشى زيارة العراق. ماذا جرى لكم اليوم؟ تتكلمون على دكتاتورية صدّام ولا تذكرون دكتاتورية جابر وفهد؟ الطرفان دكتاتوريان، والقرارات الفردية المستبدة هي أيضاً سبب دعوة الأمريكيين وإلحاق المنطقة بأمريكا.

لقد فسد الزمان وسادت الطبائع الاستهلاكية. فقوميّو الخليج، مثلاً، لا يستطيعون أن يفصلوا أنفسهم عن مكاسبهم الاجتماعية. إن ما يجري في الخليج، حيث يسلب الأمراء معظم الثروة، هو أن ما تبقّى من فائض ما يسلب، جعل الشعب أغنى من جيرانه، وبالتالي منحازاً إلى الذين يسلبون الأمة الجزء الأكبر من ثروتها. تماماً مثلما فعلت الرأسمالية حينما رشت الحركة العمّالية، التي كانت تنتظر حتمية تسلّمها مقاليد الأمور، بسبب نظرية فائض الإنتاج، فأعادت بعض مكاسبه إلى العمال.

حدث ذلك عندما انتقلت الرأسمالية إلى مرحلة الاستعمار الذي سلب العالم المستضعف أضعاف أضعاف مكاسب فائض الإنتاج، واستطاعت أن توزع جزءاً من ذلك على العمال الذين أصبحوا متضامنين مع دولتهم المستعمرة للشعوب الضعيفة. فليعذرني القوميون الحاضرون لأنهم ليسوا وحدهم من وقع في البلبلة، لأننا نحن معشر الإسلاميين وقعنا في

المطبّ نفسه. ففي الوقت نفسه الذي رأى الكثيرون منّا بعد ١٠ آب/ أغسطس أن هجوم أمريكا على صدّام هو هجوم على الأمة، وأن أمريكا هي التي أسلمت القضية وعرّبتها وليس صدّام أو شعارات صدّام، احتار الآخرون بشأن صحّة شعارات صدّام. فقلنا لهم إننا مع صدّام لو بقي بعثياً متصلّباً لأن أمريكا لا تحاربه لأنه بعثي بل تحارب الأمة الإسلامية وقلبها العربي النابض. وإذا كنّا لا نرى نفط الإيمان تحت الأرض التي نجلس عليها فإن الأمريكيين يرونه كما رأوا النفط الأسود من قبل، ويخشون أن يتفجر يوماً ذلك الإيمان على نحو يخرج عن سيطرتهم.

أما ما ذكر عن الشعب الفلسطيني فدعوني أقول: إذا أردتم أن تقيسوا مقدار تجاوبكم مع ضمير الأمة بمقياس سريع، فانظروا إلى موقفكم من مشاعر شعب مناضل يضحّي باستمرار، مثل الشعب الفلسطيني، ولا تنظروا إلى موقفكم من مشاعر شعب انغمس في الدنيا واستهلاكاتها، لأنّ الأخير يحاول أن يقولب عقائده بما يتجانس مع شهواته.

أخيراً وليس آخراً، منذ متى تقارنون صدّام بحكّام الخليج؟ أنتم القوميون علمتمونا أنّ صدّام، حامل المبدأ العروبي، لم يكن ليقارَن بأمراء الخليج. ودعوني أذكّركم بأن العراق البعثي كان ملتزماً مبادىء عروبته حيث إنه قام بتجنيس عشرات الآلاف، إن لم يكن مئات الآلاف من العرب، وكثير منهم من المصريين، في بلاده النفطية التي لا تشكو قلة السكان بالدرجة التي يشكو منها الخليج، بينما كان الخليج يتعامل مع العرب كغرباء، والآن يتعامل معهم كأعداء.

ختاماً، اسمحوا لي أن أعود إلى مقدار مسؤولية منتدانا هذا وأصدقائه في هذه الأزمة ومقدار تردّينا، فأقول إن المعارضة الكويتية العروبية والإسلامية (وهم زملاء هذا المنتدى) قد خذلت أمتها ولم تنهض لمسؤوليتها. نحن نفهم ونقدّر ونقرّ عدم تعاون المعارضة مع العراق عند الغزو، لكننا نتعجب بعد مرور عدة أشهر على الأزمة، وعند طرح فكرة مؤتمر الطائف كيف أنهم لم يشكّلوا مجموعة شعبية مستقلّة تمثّل الجماهير الكويتية دون الارتباط بالدكتاتورية الجابرية. لو انهم فعلوا ذلك لكانوا أفسحوا المجال أمام حوار معهم من أجل إيجاد مخرج من الكارثة، ولحرموا الأمريكيين والحلفاء شرعية التدخل وبدء الحرب، وربما كانوا حصلوا من خلال تشكيلهم الشعبي المستقل وتأييد الشعب العربي على جميع مطالب الشعب الكويتي، ولكان صدّام تجاوب مع هذا المخرج لأنه مخرج عزيز وغير مهين له في الأزمة. ولكن إخواننا أخلدوا إلى السكون ورضوا بمظلة الدكتاتورية الجابرية التي لا نتكلم عليها كثيراً اليوم بينما ينصبّ قصفنا على دكتاتورية صدّام.

١٢ ـ خير الدين حسيب

سأحاول في مداخلتي التركيز على ادارة العراق للأزمة، مع تعليقات محدودة حول ادارة أمريكا للأزمة. وسأحاول ذكر بعض المعلومات التي أثق بصحتها ومصادرها ولكنني أعتذر عن كشفها، وتتضمن هذه التعليقات والملاحظات بعض التحليلات الشخصية. كما أود أن

أشير إلى أنه لا تزال هناك أسئلة كثيرة حائرة ننتظر الإجابة عنها، وأن هناك أموراً كثيرة تحتاج إلى تفسير وتنقصنا المعلومات حولها.

أولاً: حول إدارة العراق للأزمة ١ ـ يعلم الكثير منكم ان هناك مدارس مختلفة في موضوع كيفية صنع القرار واتخاذه، وأن إحدى هذه المدارس هي المدرسة النفسية أو السيكولوجية، التي تحاول دراسة خلفية الشخص أو الأشخاص الذين يتخذون القرار. وتزداد أهمية هذا التفسير عندما تكون طبيعة النظام من نوع يمثل فيه رئيس النظام دوراً أساسياً، إن لم يكن وحيداً، في اتخاذ القرارات المصيرية، كما هو الحال في العراق. فماذا كان الجو النفسي للرئيس العراقي قبل أزمة الخليج الأخيرة؟

دعونا نرجع قليلاً إلى بداية الحرب العراقية ـ الايرانية وأسبابها. وفي رأيي أن هناك أكثر من سبب لها: منها شعور النظام في العراق بخطر محاولة ايران تصدير الثورة إلى العراق، وقيام ايران باستفزازات متكررة للعراق غذّت هذه المخاوف، ومنها تشجيع بلدان الخليج، وخاصة السعودية للعراق خوض هذه الحرب؛ ومنها تشجيع أمريكا للعراق خوض هذه الحرب لأسباب خاصة بها تتعلق بالرهائن وتزويد العراق بمعلومات مضلّلة عن القدرات العسكرية لإيران؛ ومنها طموحات قومية للرئيس العراقي، متأثرة بطموحات عبد الناصر القومية، الذي حوّلته حرب السويس عام ١٩٥٦ من زعيم مصري إلى زعيم عربي، إذ كان الرئيس العراقي يتصور ـ أنه سيتمكن من اسقاط النظام الإيراني الجديد خلال ستة أسابيع، وهو ما لم يحصل.

وحينما طالت هذه الحرب أو وجدت الأطراف التي شجّعت العراق على دخولها، أنها قد حققت معظم أهدافها منها، وأن استمرارها (الحرب) بعد أن حققت ايران بعض التقدم العسكري فيها يشكّل أخطاراً على الخليج والمصالح الأمريكية فيه، تبلورت عام ١٩٨٦ خطة مشتركة لإيقاف هذه الحرب شاركت فيها أمريكا وبعض الأنظمة العربية، وهذا هو الجزء غير المعلن حتى الآن مما سمي ايران ـ غيت. وبموجب هذا الاتفاق، وافقت ايران على وقف الحرب مع العراق مقابل تغيير الرئيس العراقي فقط، وأن لا يقوم نظام اسلامي في العراق، وأن يكون لأحد الأنظمة العربية رأي أساسي في النظام الذي سيقوم في العراق. كما وصل التخطيط إلى تفاصيل تحديد مواقع بعض القوات العربية التي ستفصل بين الجيشين العراقي والايراني، كما امتدت التفاصيل إلى من سيحلّ محل الرئيس العراقي صدّام حسين. وفي هذا الاطار، ومن أجل تنفيذ هذه الخطة جاءت عملية اسقاط «الفاو» التي ساعدت أمريكا فيها ايران بتزويدها بمعلومات من الأقمار الصناعية، بأمل أن يؤدي اسقاط الفاو إلى أن يمارس الجيش العراقي ضغوطاً على الرئيس العراقي لإجباره على الاستقالة، وهو ما لم يحصل، فقد أصرّ العراق على مواصلة الحرب وتحرير الفاو، وفشلت الخطة، وانتهت الحرب العراقية ـ الايرانية إلى النتيجة التي نعرفها جميعاً.

كان هذا الموضوع هو الذي أشار إليه الرئيس العراقي في حديثه مع سفيرة الولايات المتحدة في بغداد، ابريل غلاسبي في اجتماعه معها يوم ١٩٩٠/٧/٢٥ (الذي نشرت جريدة السفير اللبنانية نص المحضر) حينما قال لها ما نصه:

«أهم ضربة تعرضت لها العلاقات [الأمريكية ـ العراقية] كانت في عام ١٩٨٦ (بعد سنتين من اعادة العلاقات)، فيما سمي قضية (ايران ـ غيت) وصادف في ذلك العام، احتلال الفاو من قبل ايران (التشديد منا). ومن الطبيعي أن نقول إن كل علاقة، تستطيع مع قِدَمها وتشابك المصالح، أن تغطي ارتكاب الأخطاء التي تحصل فيها، ولكن عندما تكون المصالح في هذه العلاقة صغيرة الحجم، ولم تتسع بعد، وعندما تكون العلاقة ليست قديمة بما يكفي، لتوجه أطرافها، لكي تتفهم بعضها البعض، لا بد أن يترك كل خطأ في طريقها، نوعاً من الأثر، هو بحجم الخطأ وربما في بعض الأحيان أكبر من حجمه، ولكن في كل الأحوال لا يكون الأثر أقل من حجم الخطأ. **مع ذلك قبلنا الاعتذار الذي قدّمه الرئيس الأمريكي (حول ايران ـ غيت) عن طريق مبعوثه إلينا** (التشديد منا)، واعتبرنا ذلك يكفي عن الماضي، **وينبغي أن لا نحيي الماضي إلا إذا ارتبطت به خطوات لاحقة، تذكّر بأن الخطأ الماضي ليس مجرد خطأ عابر** (التشديد منا)».

هكذا كان الجو النفسي والخلفية الذهنية التي يعيشها الرئيس العراقي بالنسبة إلى أمريكا، حينما بدأت في أوائل عام ١٩٩٠ الحملة الأمريكية والغربية عموماً حول أسلحة العراق وقدراته التقنية وحول الأسلحة الكيميائية، وحينما حاولت أمريكا اللجوء إلى الضغط الاقتصادي على العراق من خلال تخفيض أسعار النفط بزيادة الكويت والإمارات انتاجهما عمّا هو مقرر لهما في حصتهما من قبل الأوبك وما أدى إليه من تخفيض أسعار النفط العالمية وانخفاض عوائد العراق تبعاً لذلك.

وزاد من مخاوف العراق كون أمريكا قد عادت من جديد إلى مخططها عام ١٩٨٦، مع استبدال ايران بنظام عربي ثالث، وهو ما أشار إليه في آخر الفقرة التي اقتبسناها أعلاه من مقابلته مع السفيرة غلاسبي، وصدرت تصريحات رسمية لمسؤولين أمريكيين في هذا الاتجاه، منها على سبيل المثال فقط، تصريح مسؤول أمريكي كبير بأن أمريكا لا تستطيع أن تتحمل بقاء الرئيس العراقي صدّام حسين والجيش العراقي الحالي معاً، فإما الرئيس العراقي دون الجيش العراقي وإما الجيش العراقي دون الرئيس العراقي الحالي.

كانت هذه هي الخلفية الذهنية للرئيس العراقي في ادارته الأزمة، فهي في اعتقاده أزمة مع أمريكا تستهدفه بالذات، وللأسباب التي ذكرتها في المحور الخاص بصنع الأزمة، وليست الكويت سوى أداة من أدواتها، وعلى هذا الأساس يجب، في رأيي، تقييم ادارته الأزمة وتصوراته لحلها.

٢ ـ انطلاقاً من تصوّر الرئيس العراقي أن الأزمة أساساً هي مع أمريكا، وأن الكويت هي أداتها، فإن دخول العراق للكويت لم يكن، في رأيي، مسألة وحدة أو ضم، وإنما كان ما أسميه قضية «تأديبية» للكويت، وللخليج عموماً، على ضلوعها في المخطط الأمريكي للضغط الاقتصادي على العراق واسقاط النظام ولم تكن مسألة «وحدة» وإنه لا يجب أن ينظر إليها كذلك. وهذا ينسجم مع طريقة الرئيس العراقي في التعامل مع ما يعتقد انه يشكّل خطراً على نظامه، وخاصة عليه بالذات، فعندها يكون «أول الدواء الكيّ» وليس آخره.

وفي تصوري أن الرئيس العراقي كان يهدف ابتداء إلى دخول القوات العراقية الكويت، والقبض على العائلة الحاكمة فيها والتخلّص منها، ثم تشكيل حكومة وطنية كويتية، ستكون بطبيعة الأمور غير معادية للعراق ولا تطلب تدخلاً أجنبياً، ثم ينسحب العراق بعدها إلى حدوده مع أو دون الاحتفاظ بجزيرتي وربة وبوبيان وحقل الرميلة، ثم حل المشاكل مع الكويت من خلال هذه الحكومة. ولهذا أعلن العراق عند دخوله الكويت أنه سينسحب خلال أيام أو أسابيع قليلة.

وقد كان تنفيذ العملية العسكرية العراقية، بغضّ النظر عن رأينا المبدئي فيها وعدم الموافقة عليها، على كفاءة عالية، باعتراف المصادر الغربية كلها. وقد تم احتلال مدينة الكويت من خلال انزال جوي، كان في مقدمتها قصر الأمير نفسه، وليس من خلال وصول قوات برية. ولكن العائلة الحاكمة في الكويت كانت قد تركت مدينة الكويت قبل ساعات من الانزال الجوي العراقي، حسب روايات مختلفة، وبمساعدة أمريكية. وهنا أصاب الخطة العراقية إرباك شديد، إذ أصبح من المتعذر، وبوجود العائلة الحاكمة الكويتية خارج الكويت، أن تتعاون أي قوى كويتية مع العراق لتشكيل حكومة كويتية. وبعد انتظار وارتباك شديدين، تمّ تشكيل حكومة كويتية من أشخاص تنقصهم المصداقية في داخل الكويت وخارجها، ثم اشتد الارتباك وحصل التدخل الأمريكي فأعلن العراق ضم الكويت. ولذلك، وبقدر ما كان تنفيذ الجانب العسكري على درجة عالية من الكفاءة، فإن الجانب السياسي منها كان مبنياً على أساس سيناريو (مشهد) واحد لم يتحقق، ولا يبدو أنه كانت هناك لدى الرئيس العراقي بدائل وتحضيرات في حال فشل ذلك السيناريو، ومن هنا كان التخبّط في إدارة الكويت والممارسات اللامقبولة والمدانة في الكويت. فأيّاً كانت الصفة التي يوجد فيها العراق في الكويت، فهو مسؤول عن حماية القانون والنظام فيها، ولا يمكن تبرير التصرفات والاعتداءات التي حصلت في الكويت. ولا يقلل من حجم إدانة هذه الاعتداءات والانتهاكات في الكويت، كون الكويت نفسها قد مارست مثل هذه الانتهاكات والاساءات بحق العرب المقيمين فيها بعد «تحريرها» والتي انصبت على الفلسطينيين والعراقيين بشكل خاص.

اذاً، كان تصوّر الرئيس العراقي في ادارته الأزمة، في رأيي، أنه سيدخل الكويت ويخرج منها وفي يده ورقة قوية، اضافة إلى أوراقه في العراق، يجابه بها أمريكا.

وبغضّ النظر عن رأينا في هذه الوسيلة، فقد وقع الرئيس العراقي في خطأ كبير، بعدم توفير البدائل في حال فشل السيناريو المقرر، التي تمكّنه من التراجع في الوقت المناسب.

٣ ـ كان الرئيس العراقي بعد ذلك، في رأيي، متأثراً بتجربة عبد الناصر في السويس عام ١٩٥٦، حينما «خسر المعركة ولكنه ربح الحرب» على حد قول نيكسون حينما كان نائباً للرئيس في خطابه الذي ألقاه في جامعة أوكسفورد بعد حرب السويس. وكان يعتقد، على ما يبدو، أنه قادر على الحاق خسائر بشرية ومادية كبيرة بأمريكا تجعلها تخسر «الحرب» رغم أنها قد تربح «المعركة».

٤ ـ لا يبدو أن القيادة العراقية كانت تعتقد أن الحرب مع أمريكا وحلفائها قادمة لا شك فيها، أو أن الحرب البرية على الأقل ستقع، رغم أن كل الدلائل والمؤشرات للذين كانوا خارج العراق كانت تشير إلى ذلك. فالمقابلة التي تمّت مع شوارزكوف من قبل محطة Sky News في لندن بعد انتهاء الحرب وأجراها معه ديفيد فروست David Frost تشير إلى أن العراق لم يحشد قوات تذكر على الحدود العراقية ـ السعودية، وكان ذلك المقتل الذي نفذت منه قوات «التحالف» إلى العراق. كما أن اطلاق سراح الرهائن الأجانب في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، الذي يقال إنه تم بناء على طلب من الرئيس ميتران من خلال ملك عربي، ووافق عليه الرئيس العراقي على أساس وعد من الرئيس ميتران بعدم الهجوم على العراق، يشير بدوره الى أن العراق لم يكن متأكداً من وقوع الحرب، البرية على الأقل. ويؤكد هذه المعلومات ما أشار اليه الرئيس العراقي في مقابلة بعد بدء القصف مع بيتر أرنت مراسل محطة تلفزيون CNN في بغداد، يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، حينما هاجم بعنف أولئك المنافقين من الساسة الغربيين الذين وعدوه انه باطلاقه سراح الرهائن سيتمكن من تجنّب الحرب.

٥ ـ كان اطلاق سراح الرهائن الأجانب، بعد أن تم احتجازهم ودفع العراق الثمن الإعلامي حولهم في الغرب، وقبل التأكد من عدم قيام الحرب، خطأً فادحاً، في رأيي، دفع العراق ثمناً فادحاً له، مكّن الولايات المتحدة من توسيع عدد الأهداف التي ستقصفها، وقصفها من ارتفاعات شاهقة بعيدة عن مرمى الدفاعات الجوية العراقية، بعد أن كانت ستضطر إلى قصف بعضها على الأقل من ارتفاعات منخفضة تجعلها عرضة للدفاعات الجوية العراقية، وهذا ما أكدته المصادر الأمريكية بعد اطلاق سراح الرهائن ونشرته جريدة الهيرالد تريبيون.

٦ ـ هناك سؤال حائر حول المعركة البرية وعدم حصولها فعلياً، وعدم دخول الجيش العراقي فيها وانسحابه. فقد أشار شوارزكوف في مقابلته مع محطة تلفزيون Sky News إلى أنه كان يتوقع أن تدوم المعركة البرية مع الجيش العراقي مدة ثلاثة أسابيع. كما أشار قائد القوات البريطانية في اجتماع مع اللجنة المختصة في مجلس العموم البريطاني، ونقلت بعض وقائعها تلفزيونياً، ورداً على سؤال حول توقعاته حول المعركة البرية بأنهم كانوا يتوقعون بعد القصف الجوي أن تستمر مدة ثلاثة أسابيع.

٧ ـ رغم أن العراق كان على معرفة بالتغييرات الحاصلة في النظام الدولي، وانحسار مكانة الاتحاد السوفياتي ودوره، إلا أنه لا يبدو أنه كان في تصوره في ادارته الأزمة، أن الموقف السوفياتي سينهار بذلك الشكل السريع الذي تم خلال الأزمة، ويصبح موقفه ذيلياً وتابعاً للموقف الأمريكي، وأن يتصرف بالشكل الذي تصرّف به في مجلس الأمن.

٨ ـ لا يبدو أن القيادة العراقية كانت تتوقع الموقف الذي وقفه النظام المصري خلال الأزمة، ليس حول ادانة غزو الكويت، ولكن حول دوره في اعطاء التغطية العربية للتدخل الأمريكي ومشاركته في «التحالف».

٩ ـ يبقى أن الخطأ الاستراتيجي الذي وقع فيه النظام العراقي في ادارته الأزمة، هو

تصوره امكانية ادارة الأزمة مع أمريكا وحده، وربما طموحاته في زعامة الأمة العربية. فالتغييرات التي حصلت في النظام الإقليمي العربي خلال الثلاثين سنة الأخيرة، قلّصت من الفوارق بين الدول العربية الرئيسية، بحيث لم يعد من الممكن الآن لأية دولة عربية أو نظام أو حاكم عربي أن يقود الأمة العربية وحده. وحتى لو عاد عبد الناصر الآن إلى مصر لما استطاع أن يلعب الدور الذي لعبه على رأس مصر في الخمسينيات والستينيات، وأنه لا بد لذلك من نوع من قيادة عربية جماعية حدّها الأدنى: العراق وسوريا ومصر.

١٠ ـ كان الجانب الإعلامي في حرب الخليج، جزءاً هاماً من المعركة، أو لعب دوراً أساسياً فيها، وكان الإعلام العراقي، باستثناءات أقل من القليل، معدوماً أو بائساً.

١١ ـ وأخيراً، يمكن القول إنه كانت أمام القيادة السياسية العراقية فرص وبدائل متعددة، كلها أفضل من النتيجة التي انتهت اليها الحرب بالنسبة الى العراق.

ثانياً: حول **إدارة أمريكا الأزمة**، أود الإشارة إلى ملاحظات محدودة فقط حول ذلك، لأن الجوانب الأخرى منها معروفة لدى الكثيرين:

١ ـ لقد نجحت أمريكا في الحيلولة دون أي حل عربي للأزمة، وساهمت بأشكال ووسائل مختلفة في افشال تلك الحلول، وساعدتها جهات عربية وغير عربية، مختارة أو مضطرة، في ذلك.

٢ ـ لقد عكفت أمريكا منذ بداية الأزمة، وربما قبلها، على دراسة شخصية الرئيس العراقي، ووفرت لذلك مجموعات عمل من اختصاصات مختلفة ووضعت كل معلومات أجهزتها في تصرفها (أنظر على سبيل المثال ما تكشفه مقالة آر. دبليو. أبل الأصغر .R.W Apple Jr. المنشورة في الهيرالد تريبيون بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣ حول الموضوع). واستناداً الى تلك الدراسات والتحليلات، ولأن أمريكا كانت تريد توجيه ضربة عسكرية الى العراق لتحقيق أهدافها، فقد حرصت في كل عرض تقدمه للعراق أن يتضمن عنصراً، أو يقدَّم بشكل، بحيث يرفضه الرئيس العراقي، وهو ما كانت تهدف إليه، في رأيي. وللأسف، فقد وقع الرئيس العراقي في هذا الفخ.

٣ ـ هناك انبهار عربي غير مبرر بالأداء العسكري الأمريكي، وسأكتفي بشواهد قليلة على ذلك:

أ ـ ذكرت المصادر الأمريكية، وهو ما نشرته الهيرالد تريبيون، أنه من بين مجموع حوالى ٨٨ ألف طن من القنابل المختلفة التي ألقتها القوات «المتحالفة» على العراق، فإن ١٠ بالمئة منها كانت تقاد بأشعة الليزر وأصابت أهدافها بدقة. أما الباقي وهو حوالى ٨٠ ألف طن، فإن ٧٠ بالمئة منها أخطأت أهدافها.

ب ـ نشرت المصادر الأمريكية أيضاً، أنه رغم الأقمار الصناعية الأمريكية، فإن المخابرات الأمريكية لم تستطع أن تقدّر بنجاح عدد المطارات العسكرية العراقية قبل الحرب،

وأنه تبين لها بعد ذلك أنه كان لدى العراق ضعف عدد المطارات العسكرية التي قدّرتها وكالة المخابرات المركزية C I A قبل نشوب الحرب. هذا رغم صعوبة اخفاء مطار عسكري!

ج - أعلن شوارزكوف، قائد العمليات نفسه، في مقابلته مع محطة تلفزيون Sky News التي أشرت إليها سابقاً، ورداً على سؤال من ديفيد فروست عن عدد صواريخ سكود التي كانت أمريكا تقدّر أنها لدى العراق قبل الحرب، قال إن المعلومات التي كانت لديهم كانت تشير إلى أنها حوالى ٢٨ صاروخاً، ولكن تبين لهم أثناء القصف الجوي للعراق أنها أكثر من ذلك (ذكر عدداً لبطاريات سكود). وعندما سأله ديفيد فروست عن عدد صواريخ سكود التي يعتقد أنها لا تزال لدى العراق بعد انتهاء الحرب، أجابه بالانكليزية: الله يعلم! God Knows!.

وقد أردت من بعض هذه الشواهد أن أبين أن الأداء العسكري والمخابراتي الأمريكي لم يكن على ذلك المستوى الذي يتصوره البعض، وأن ذلك الانبهار يحتاج إلى تقييم جديد، على ضوء المعلومات من المصادر الأمريكية نفسها!

١٣ - محمود عبد الفضيل

أعتقد أن موضوع إدارة الأزمة من أصعب القضايا المطروحة من حيث المعلومات. ذلك لأن المعلومات الحقيقية والدقيقة غير متاحة لجمهرة الحاضرين الآن، وستتكشف عنها أوجه بعد ذلك قد تفيد التحليل. أما الجذور والمسببات فهي واضحة وموثّقة تقريباً. وبعض النتائج والتداعيات يمكن التحدث عنها بقدر من التخمين أو التحليل. ورغم ذلك فإن السؤال الذي يطرح دائماً، ومن قبيل الأمانة التاريخية، هو حول إدارة الأزمة. هل أُديرت المعركة من وجهة النظر العربية بأفضل ما يمكن من جهد؟ بمعنى، هل كان بالإمكان أبدع ممّا كان؟ أقول هذا الكلام لأنه نقطة البدء الحقيقية لأيّ نقاش. فمن وجهة نظر الإدارة الأمريكية والغرب عموماً وقوى التحالف الرئيسية، فإن المعركة أُديرت على أكفأ وأحسن ما يكون، وتعتبر نصراً مبيناً.

من ناحية التوثيق، هناك مادة واضحة، هناك مقالة طويلة نشرها الجنرال مايكل دوغان، رئيس أركان القوات الجوية الأمريكية الذي عزل من منصبه قبل اندلاع القتال، جاء فيها «إن هدفنا هو الوصول إلى صدّام حسين قبل الحرب». هذه المقالة المهمة جداً نشرها دوغان في صحيفة «ذي أويزرفر» البريطانية وقال فيها أيضاً إن سيناريو الحرب أُعدّ منذ عام ١٩٧٥ وسمي، آنذاك، «عاصفة الصحراء» أيضاً، وأن الجنرال شوارزكوف، قائد القوات الأمريكية والقوات المتحالفة في الحرب، كان أحد مخططي السيناريو في ذلك الوقت، وأن الخطة كان هدفها، في الدرجة الأولى، الوقوف على أهبة الاستعداد دائماً من أجل تأمين منابع النفط وإمداداته عند حدوث أيّ تحوّل في أيّ بلد من البلدان المحيطة بها، وأن الخطة استغرق إعدادها وقتاً طويلاً، وأن جزءاً كبيراً من السيناريو المتعلق بها قد جرت كتابته منذ زمن طويل. وأشارت المقالة أيضاً إلى أنه جرى تخزين معدات عسكرية في السعودية، قيمتها ملياراً دولار، وذلك منذ بضع سنوات تحسباً لمثل هذا الطارىء.

هذه المعلومات منشورة وموثّقة. ومع ذلك فهي ليست القصة كلها. فالبعض يعتقد أنه حتى لو كان هذا السيناريو مخطوطاً برمته قبل اندلاع الحرب بسنة أو سنتين أو ثلاث أو أربع، فإننا كنا نطبّقه أو نطبّق خطوات حرب آخذة مجراها ولا حول لنا ولا قوة. ففي إدارة الأزمة يتضح إن الولايات المتحدة قد وضعت السيناريو وكتبته بتفاصيل تنفيذية دقيقة ودربت عليها كادراتها. وعندما نأتي نحن إلى إدارة الأزمة نجد ـ وأنا موافق على ما قاله د. علي الدين هلال ـ ان صدّام حسين كان أسير العناد والمكابرة والحسابات الخاطئة، سواء على مستوى المعلومات أو على مستوى التقدير. هذا أمر محسوم ومفروغ منه من الجانب الصدّامي (العراقي)، إنما تبقى أطراف الأزمة الأخرى، الأمريكية أو الأجنبية، والعربية. هنا نتساءل عن مدى كفاءة إدارة الأزمة، وما هو هامش الحرية المتاح ومدى استغلاله أو عدم استغلاله من جانب هذه الأطراف؟ إني أستشهد، هنا، بينما كانت الحرب الجوية دائرة وفي مراحلها الأخيرة، بحديث لروبرت غيت، أحد أقرب المستشارين من الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي كان مسؤولاً عن تدفق المعلومات. ظهر غيت على التلفزيون البريطاني وسئل «كيف تتنبأ بالضبط بنهاية الحرب، رغم أن الأمور تجري لمصلحتكم؟» قال غيت: إن الحرب أشبه ما تكون بلعبة شطرنج. لذلك لا أستطيع الآن أن أتحدث عمّا يمكن أن يحدث. فالوضع يتوقف على ما ستكون عليه الحرب عندما تنتهي، والشكل الذي ستكون عليه رقعة الشطرنج.

ما معنى هذا الكلام؟ معناه أن روبرت غيت نفسه ـ رغم وجود السيناريو المكتوب والمعروف والمحفوظ والجاري تنفيذه ـ لم يستطع أن يتنبأ بشكل قطعة الشطرنج في نهاية المطاف، لأن الأمر يتوقف على الأطراف الأخرى الناشطة أيضاً، أي مواقف مصر وسوريا والأردن واليمن وإيران وتركيا.

اللعبة، إذن، مفتوحة، وبالتالي لم تكن حتمية تاريخية أن يحدث ما حدث. إنما ماذا فعل الآخرون من أجل حل الأزمة؟ قيل كلام ـ أظنه للد. عبد الخالق عبد الله ـ إنه كان من الممكن أن تقتصر العملية على إخراج أسرة الصباح من السلطة. هذه مشكلة، لأنني أعتقد أنه كانت هناك فرصة هائلة في الأسبوع الأول قبل أن يصدر قرار ضم الكويت إلى العراق.

إني أوافق على المعلومات التي نقلها د. خير الدين حسيب، ومنها يتضح أنه كان يوجد تخبط في الموقف العراقي. لأنه، كما يبدو، كانوا داخلين إلى أهداف أخرى، وبعد فترة عندما خرجت الأمور من أيديهم لجأوا إلى الضم. إنما في الفترة السابقة لقرار الضم، لماذا لم تبذل كل المساعي الممكنة لإيجاد صيغة تحفظ ماء الوجه؟

من المعروف في السياسة ـ وهذا ليس موضع جدل ـ أنه كي تتوصل إلى تسوية أو حل، يقتضي أن تعطي طرفاً أو أكثر مخرجاً أو مهلة.

كان هناك أمران متوفران من أجل الانسحاب:

الأمر الأول هو الحديث عن نوع من التغيير للسلطة في الكويت. والجدير بالذكر أن

هذه الفكرة وردت في المشروع الفرنسي الذي أشار إلى حق تقرير المصير في الكويت. ولا بأس من عودة عائلة الصباح ما دام هذا هو حق الشعب الكويتي في تقرير مصيره. إذن، يعود آل الصباح لكن في إطار إعطاء سكة اسمها الانسحاب مع حق تقرير المصير، هذا المشروع لم يحظَ بموافقة مع أنه كان يمثل فرصة لتجنيب المنطقة كارثة.

الأمر الثاني هو موضوع الرابط. قد يكون هذا أصعب من الأمر الأول لأنه معلق على شرط أصعب، فهل يكون هناك وعد بمؤتمر دولي أو بنوع من الربط المتتابع؟ هذا الموضوع لم يأخذ حقه من العناية أيضاً، أو ربما اعتبر أنه صعب. وإذا كان هذا صعباً من الناحية العملية لأسباب دولية واسرائيلية، كون الولايات المتحدة موجودة في المنطقة لضمان أمن اسرائيل وأمن النفط، فلماذا لم يُعطَ العراق سكة أو مخرجاً في موضوع تقرير مصير الكويت والأسرة الحاكمة؟ ما هو الإشكال لو حصل نوع من التغيير في نظام الحكم، كأن تقوم حكومة جديدة ائتلافية، ويجرى استفتاء لحلّ الأزمة أو لارجائها؟ هل كان هذا ثمناً باهظاً يدفعه العرب، من زاوية كل قطر، من أجل تجنب ما حصل في العراق؟ وإذا كان قد قيل في ذلك الحين إنه لا يجوز إعطاء المعتدي جائزة، فلماذا تعطى الآن جائزة للقوات الأمريكية في العراق، إضافة إلى طرح موضوع تغيير نظام العراق؟ لماذا يُعطى جائزة الآن الطرف الذي دخل العراق ولا يقال، كما قيل في مسألة الكويت، إنه لا يجوز تغيير النظام في العراق؟

إذن، الحرب مفتوحة وهي تنطوي على هوامش من حرية العمل يستغلها كلٌ بدوره. إني أتساءل: لماذا لم يُستغل هامش الحرية، وما هو الهدف من عدم استغلاله؟

أعتقد أنه، من زاوية المصلحة المصرية، لن يختلف الموقف إزاء مصر سواء أتت الحكومة من المعارضة أو من التجار أو مع بقاء الأسرة الحاكمة. إن موقف الحكومة الكويتية، بتكوينها القديم أو الجديد، لن يختلف إزاء مصر وسوريا لأن عندها حدوداً للاتفاق وحدوداً في التصورات.

أما من زاوية الأمريكيين، فإن الأمر يختلف تماماً، لأن للكويت أموالاً تقدر بـ ١٢٠ مليار دولار موجودة في الخارج وهي بمثابة رهينة مالية مهمة جداً - وقد قيل هذا الكلام - ستستخدم في عملية تمويل إعادة بناء أوروبا الشرقية. هم ليس لديهم تمويل، لذلك يريدون حكومة كويتية توقّع لهم ببساطة، ودون مسؤولية على الشيكات. قد يكون هذا من مصلحة الرئيس بوش، لكن ما هي المصلحة العربية في هذا الموضوع؟

كان هناك هامش من حرية العمل لم تجرِ الإفادة منه. وجاء ذلك في المشروع الفرنسي، وقبله في المبادرة العربية، ولكن عُطِّل المشروع. ثم جرى حديث عن الانسحاب المشرّف. لكن الانسحاب المشرف لا يتم إلاّ بإعطاء مخرج أو مهلة. إني أتساءل: هل أعطيت إمكانات لمخارج أم لا؟

لقد نشرت جريدة ذي غارديان البريطانية محضراً يتعلق بلقاء كورت فالدهايم، الرئيس النمساوي، بصدّام حسين قبل أن تبدأ الحرب الجوية بيومين، وجاء فيه أن صدّام قال له إنه رجل واقعي ولا بد من أن يقبل مبدأ الانسحاب، إنما يجب أن يأخذ شيئاً قبله بعد

أن انسحب من إيـران دون قيد أو شرط، ولا يستـطيع أن يـرجع إلى شعبـه ويقـول لـه أنـه سينسحب من الكـويت من دون مقابـل. هذا الكـلام نشر في «الغارديـان» وقيـل إن الإدارة الأمريكية طلبت التعتيم عليه، كما طلبت من فـالدهـايم ألاّ يثير المـوضوع لأن الحـرب ستبدأ خلال ٢٤ ساعة. ولديَّ نسخة عن عدد «الغارديان» لمن يريد الإطلاع على نص المحضر.

إذن، كان هناك هوامش حرية متاحة أو يمكن استغلالها أو الضغط في سبيلها. كـذلك الأمر عندما طرحت المبادرة السوفياتية. قيـل آنذاك إن كلمـة «كويت» ذكـرت لأول مرة عـلى لسان العراقيين، وإن القضية أصبحت «أي انسحاب وبأي سرعة وبأي معـدات». إني أفهم أن يقول هنري كيسنجـر إنه يقتضي أن ينسحب العـراقيون في ظـرف ساعـات حتى من دون ثياب على أبدانهم. حسناً، هذا مفهوم. إنما كيف يقبل العرب أن تنسحب القوات الأمريكية من جنوب العراق في أسابيع عدة بينما يطلب من العراق سحب قـواته المتمـركزة في الكـويت منذ ستة شهور خلال ٢٤ ساعة وحتى خلال ٣ ساعات!

هذه حجة لم نتمسك بها بكـل قوة، فكـان أن حصل الـذي حصل، ودمّـر ما يقـارب نصف الاقتصاد العراقي. لماذا لم نطالب بـإخراج الجيش العـراقي من الكويت بشكـل كريم وبعودة الكويت إلى الكويتيين، وهم أحرار في تقرير مصيرهم؟ هـل كانت هنـاك ضرورة لأن تحدث الحرب البرية بعد إعلان المبادرة السوفياتية؟

هذه أسئلة يقتضي أن يجاب عنها بكل أمـانة. وإذا كـانت هناك معلومـات حول مـدى عقلانية هـذا الموقف أو عـدم عقلانيتـه، فيجب أن تُعلن. وإذا لم تكن هناك عقـلانية فمعنى ذلك حصول عدم إدارة كفوءة لمرحلة الحرب سـواء قبل الحـرب الجويـة أو بعدهـا أو في أثناء الحرب البرية.

هذه كلها تبدأ من مقولـة، إن صدّام أخـطأ وعانـد وكابـر، وهي المقولـة التي أدلى بها البعض. لكني أقول إن الأطراف الأخرى التي أدارت الأزمة عليها مسؤوليات أيضاً. الطرف الأمريكي أدار الأزمة ببراعة غير عادية لمصلحته، وفرض على الحلفـاء خطة، بـل فرض عـلى فرنسا موقفاً مغايراً لموقفها الأصلي. والسؤال الذي لا بد من أن نطرحه على أنفسنـا هو: هـل نحن فعلاً أمناء لأنفسنا ولمصالحنا في تحليلنا للموقف، ليس لأن المسألة تاريخ قد انتهى، بـل لأن الأمر له علاقة بتداعيات آتية، ولأن قرار وقف إطلاق النار، بشروطـه التي فرضت عـلى العراق، يهدّد الأمن العربي مستقبلاً؟

ما هي حدود التفـويض العربي في أن تستمـر الأمور بهـذا الشكل، لأن الحـرب لم تنتهِ بعد، بل هي مستمرة بأشكال أخرى؟

١٤ ـ أسامة الغزالي حرب

سوف أضيف مزيداً من التساؤلات استكمالاً للمنهج الذي طرحه د. علي الدين هلال، ولكثير من المناقشات التي تتجه، في الواقع، إلى النقطة التي نبحثها، وهي بحث تجريبي في الوقائع نفسها. فالوقت لم يعد وقت الحديث عن العموميات والأفكار العامة والاكتفاء بالقول إن هناك مؤامرة أمريكية. أعتقد أنه كلما اقتربنا أكثر من الوقائع والمعلومات، كنا أكثر قدرة على الاستفادة مما حدث. وهنا أشكر كثيراً د. خير الدين حسيب على المعلومات التي ذكرها. لكني أعتقد أن التساؤل الأساسي المتعلق بتفسير السلوك العراقي إلى ما قبل نشوب الحرب يظل يحتاج إلى مزيد من المعلومات التي أرجو أن يسهم في توفيرها د. حسيب وغيره.

الأزمة منذ يومها الأول كانت هنا، في مصر، موضع دراسة. اني أتكلم من منظور موقع معيّن في مركز دراسات في **الأهرام** كأحد المراكز البحثية التي حاولنا فيها دراسة المسألة يوما بيوم، تقريباً، حيث طرحت أفكار كثيرة في تحليل الموقف العراقي. لذلك سوف أطرح تصوّراً معيّناً للمنطق الذي حكم إدارة الأزمة من جانب العراق وصدّام حسين. وأتمنى أن نذكر حوله بعض الملاحظات والتعليقات والإضافات والتصحيحات.

التصوّر العام، لدينا، لموقف الرئيس صدّام حسين في سياق الأزمة والذي حكم إدارته لها، هو أنه ما كان يسعى إلى تحقيق انتصار عسكري على الولايات المتحدة الأمريكية، كما ذكر السيد محمد حسن الأمين، لأن أحداً لم يكن يتصور منذ البداية انه سوف ينجح في مثل هذه المعركة مع أمريكا. إنما كان التصوّر هو تحقيق انتصار سياسي واسع النطاق على مستوى الوطن العربي، بل ربما على مستوى العالم الإسلامي، في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يمنعها من أن تقدم على عمل عسكري تخسر فيه الكثير. هذا هو المنطق العام الذي، في تصوري، حكم الرؤية السياسية العراقية للمعركة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقام هذا الحساب السياسي على أساس استثمار عدد من الإحباطات الأساسية لدى الشعوب العربية والإسلامية. الإحباط الأساسي هو الإحباط الناتج عن القضية الفلسطينية ومشاعر المرارة الشديدة لدى الفلسطينيين والعرب جميعاً من جراء احجام الولايات المتحدةالأمريكية عن بذل أي جهد لحل القضية، وعدم الاستجابة لكل المبادرات السلمية التي أطلقتها منظمة التحرير الفلسطينية.

هناك، إذن، تراث هائل منْ المرارة لدى الفلسطينيين والعرب والمسلمين من حلّ قضية فلسطين. لذلك كان صدّام حسين يراهن كثيراً على استثمار هذا العامل. وكان تركيزه وتركيز الإعلام العراقي على هذه النقطة بالذات.

هناك أيضاً الاحباط القومي المتمثل في رغبة الكثير من العناصر والفئات في الشارع العربي بتحقيق الوحدة العربية. لذلك ضرب الاعلام العراقي على وتر الوحدة العربية.

هناك أيضاً الاحباط الاقتصادي أو الاحباط المادي لـدى الشعوب العـربية والإسـلامية الفقيرة في موازاة شعوب الخليج الغنية، والتي تتهم باستمرار بالسفه والتبذير، وما الى ذلك.

أعتقـد أيضاً بـوجود احبـاط أو مرارة ذات طـابع فكـري وثقافي لـدى شعوب المغـرب العربي بالذات إزاء الاستعمار الفرنسي والأوروبي جرى استثمارها بشدة في أثناء المعركة.

المهم أنه بناء على استثمار كل هذه المشـاعر والإحبـاطات، كـان الرئيس صـدّام حسين يتوقع نهوضاً شعبياً عربياً، وربما إسلامياً، داعماً للعـراق في مواجهـة الولايـات المتحدة، وأنـه باستثمار كل هذه العوامل يمكنه أن يحاصر أمريكا سياسياً، بحيث تمتنع عن المغامرة بالـدخول في معركة ضده.

الأمر اليقيني هنا، أن العـديد من القـوى السياسيـة العربيـة دعمت هذا التصـور لدى صدّام حسين ولدى القيادة العراقية. وإني لا أنسى، في هذا المجال، حـديثاً سمعتـه من أحد كبار قادة منظمة التحرير الفلسطينية قبل ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ بيوم واحد، رداً على سؤال أحد مذيعي الإذاعة البريطانية: متى تتوقع أن تبدأ المعركـة؟ فردّ ضـاحكاً «معـركة إيـه يا أخي؟ المعـركة لن تحـدث، وأمريكـا لن تحارب». في هـذه اللحظة شعـرت بالـذهول من فـرط الثقة الشديدة التي يتحدث بها هذا القائـد الفلسطيني، والتي عكست، في الـواقع، اتجاهاً عـامّاً، كان في ما يبدو، سائداً لدى القيادات الفلسطينية في ذلك الوقت.

هذا مثال. مثال آخر: لـو قرأنـا جريـدة الشعب، ـ ورئيس تحريـرها أ. عـادل حسين مـوجود بيننـا الآن ـ فقد كـانت إحدى النغمـات الأساسيـة المـوجـودة لـدى قـطاع من التيـار الإسلامي في مصر، ممثلاً بعادل حسين، الاعتقاد إلى حد بعيد بهذه المسألة، مسألة أن أمريكا لن تحارب، وأنها «بتهاوش». إن تعبـير التهويش مـوجود، وكـذلك الجـرائد والمقـالات كلها موجودة، ومكتوبة، والحمد لله.

هناك تراث كبير من الدراسات والتحليلات التي تقطع بأن أمريكا تجبن عن أن تـدخل في مواجهة مع العراق. هذه مسألة اساسية.

المهم أنّ كـل هذه العـوامل أسهمت في تكـريس القرار العـراقي، أو تكـريس الإدارة العراقية للأزمة القائمة، على قناعة بأن أمريكا لن تحـارب. هذا يلمس، في الـواقع، إحـدى المشاكل التي اكتشفناها في سياق هذه الأزمة، وهنا أستعير التعبير الذي ذكره أ. محمد حسنين هيكـل عن الخميني وهو «أنـه رصاصـة انطلقت من قلب القـرن الأول الهجري لتستقـر في قلب القـرن العشرين». فقد بدا لي في لحظة أن صدّام يمكن وصفـه بالعبـارة نفسها، أي انـه رصاصـة من قـرن مـا انـطلقت واستقـرت في قلب القـرن العشرين. بمعنى عـدم الإدراك الحقيقي لـروح العصر ولمتغيراته الكبرى وهذا ما أدّى الى ارتكاب أخطاء فادحة في الحسابات. ويمكننا القـول إن أهم هذه الحسابات في إدارة الأزمة اغفال إمكانيـة ألّا تدخـل اسرائيل الحـرب. يبدو أنـه كـان هناك يقـين أن استفزاز العـراق لإسرائيل لا بـد من أن ينتج ردّ فعـل اسرائيليـاً. لكن الأمريكيين والإسرائيليين أفلحوا تماماً في تحجيم هذا الأمر، الذي لو حدث، لحصل رد فعـل

اسرائيلي، ولكانت موازين عدّة قد انقلبت في المنطقة العربية. لكنّ اسرائيل لم تتحرك. هنا كان خطأ أساسي في الحساب لدى العراقيين.

ثم إنه كان هناك سوء تقدير في حساب رد الفعل المصري على السلوك العراقي. قطعاً لم يكن القادة العراقيون وكثير من مؤيديهم يتصوّرون أن النظام المصري بل ـ أهمّ من ذلك ـ أن الرأي العام المصري سوف يقف هذا الموقف. أعتقد أن هذه المسألة شديدة الخطورة والأهمية لأنها تعكس، إلى حدّ بعيد، عدم القدرة، لغاية الوقت الحاضر، على فهم المزاج العام في مصر. كما أعتقد أيضاً أنه كان هناك سوء حساب وسوء تقدير خطيرين لمواقف قوى أخرى كالاتحاد السوفياتي وفرنسا والصين. ويبدو أن العراقيين كانوا يفكّرون بمنطق عقد مضى، حين كان بإمكان الاتحاد السوفياتي، أو غيره، الوقوف في مواجهة الولايات المتحدة، في حين أن عصراً جديداً كان بدأ بالبزوغ، يختلف عن، ويتناقض مع، كل المسلّمات السابقة.

ولعلّ الأهمّ من سوء تقديرات الجانب العراقي هو سوء احتساب مدى، وشدّة، التصميم الأمريكي على دخول المعركة، وهو تصميم يرتبط بعدم سماح الولايات المتحدة لأيّ فرد أو نظام، في هذه المنطقة، بالتحكم في منابع النفط، أو بسياسته. ولا يعني هذا الكلام أن صدّام حسين كان يتصور أنّ بمقدوره حبس النفط عن الولايات المتحدة. بالعكس، أنا أتصور أن صدّام حسين (ونظامه) كان يخطّط لمزيد من الطمأنة للأمريكيين على تدفق النفط رغم كل شيء. لكن المنطق الأمريكي كان أمراً مغايراً. فهو لا يسمح أصلاً لفرد بأن يكون في مركز يمكّنه من أن يمنح شيئاً أو يمنع شيئاً آخر. هذا أمر مرفوض في هذه المنطقة وهو من الحقائق البارزة فيها. فقد تنشب حرب، وربما يتصور النظام العراقي انها ستكون على غرار حرب فيتنام، وأنها سوف تكون مواجهة بين مليون جندي عراقي وبين قوات أمريكية وأوروبية لا يتوافر لها حاجز معنوي غريب عن الأرض، فتخشى الخسارة ولا تفلح في النهاية في مواجهة جيش يفوقها عدداً. هنا يتضح الخطأ الأساسي والغربة عن العصر، من حيث اغفال حقيقة أن الولايات المتحدة استفادت استفادة هائلة من الفشل في فيتنام. فالفترة ما بين انتهاء حرب فيتنام وبداية حرب الخليج لم تكن فترة ضائعة لدى العسكرية الأمريكية ولدى الاستراتيجيين الأمريكيين. لقد أرادوا أن يعوّضوا النقص الهائل الذي عانوه على صعيد القوى التقليدية في مواجهة القوة الشعبية وحرب العصابات والحروب غير التقليدية والدافع المعنوي والكثرة البشرية. كلّ هذه العوامل التي انطوت عليها حرب فيتنام عمل الأمريكيون على أن يتجنبوها في أي حرب مقبلة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، اعتماداً على التقدم التقاني الهائل، الذي أخفق العراقيون والعرب جميعاً في تقدير أبعاده الحقيقية، وجّهت ضربات صاروخية وجوية ضدّ الأهداف الحيوية في العراق، بحيث انه عندما بدأت الحرب البرية فكأنها لم تبدأ قط. بمعنى أن الذين يتحدثون عن حرب إنما يتحدثون عن وهم. فالحرب، في الواقع، لم تقم أصلاً.

لقد حصل تمهيد لفترة طويلة، ثم قامت حرب بريّة لمدة مئة ساعة، وكأنها لم تقم، لأن الولايات المتحدة أفلحت في منع نشوب الحرب أصلاً عن طريق شلّ القدرة العسكرية العراقية كلها قبل أن تبدأ الحرب. وبالتالي، فإن ما حدث لم يكن حرباً، انما كان عمليات استسلام متتالية للقوات العراقية نتيجةً للقدرة الأمريكية التقانية على إحداث شلل هائل في القدرة العراقية.

إن ما حدث، في الواقع، مثّل في هذه الناحية عدم قدرة العرب، وعدم قدرة النظام العراقي على تقدير المدى الذي ذهبت إليه كل هذه التطورات العسكرية والتقانية، فضلاً عن حساباته الخاطئة في تقدير التطورات السياسية في العالم.

١٥ ـ عصام نعمان

من المفارقات التي أبرزتها حرب الخليج الثانية وجود مفهومين للقانون الدولي وممارسته في الوطن العربي: مفهوم الحكام ومفهوم الشعوب.

مفهوم الحكام هو المفهوم المتعارف عليه دولياً، والذي يسلّم بقواعد السيادة، واحترام الحدود والشرعية الدولية، وعدم احتلال أراضي الغير بالقوة. . . إلخ. وبموجب هذا المفهوم يشكّل اجتياح العراق الكويت خرقاً واضحاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. وهو مفهوم أيّدته ورفعت لواءه غالبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، كما اعتمده أكثر من نصف عدد أعضاء الجامعة العربية.

غير أنه بموازاة هذا المفهوم كان ثمة مفهوم آخر سبق أن اعتمده بعض الحكام العرب في التاريخ المعاصر، وهو مفهوم يحظى، على ما يبدو، بتأييد الأغلبية في صفوف الشعب العربي.

هذا المفهوم يعتبره القانون الدولي، كما هو في الواقع، قانوناً للتطبيق بين الدول التي تنتمي إلى أمم مختلفة. وبما أنّ الأقطار العربية تنتمي إلى أمة واحدة فإن أحكام القانون الدولي، بموجب هذا الفهم، لا يمكن أن تكون مرعية الإجراء كما هو الحال بين دول تنتمي إلى أمم متمايزة.

ويعطي هذا الفريق من تجارب الممارسة الفعلية أدلّة على صحة مفهومه أو فهمه للقانون الدولي. يقول إنّ قيام العربية السعودية وتوسّعها وتوطّدها لم يتمّ بموجب أحكام القانون الدولي، بل بالسيف والعنف والضمّ، وإنّ قلة من العرب اعترضت على ذلك في حينه، وإن قلة تلقي ظلاً من الشكّ، في الوقت الحاضر، على شرعية الكيان الدولي والدستوري للعربية السعودية وسيادتها على إقليمها الشاسع المساحة في قلب الجزيرة العربية وعلى أطرافها.

هذا الأمر تمّ، كما هو معلوم، قبل قيام الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. إنما حتى بعد قيامهما فإن عدم الالتزام بأحكام القانون الدولي في الحياة العربية بقي سائداً.

فبعد الثورة في اليمن عام ١٩٦٢، ورغم بقاء الإمام البدر في قيد الحياة وانتقاله وبعض أفراد عائلته وحكومته إلى شمال اليمن لمواصلة القتال ضد الانقلابيين فإنّ غالبية البلدان العربية، ناهيك عن غالبية الشعب العربي، لم تعترض على تدخّل مصر في ظل عبد الناصر لنصرة حكومة الانقلابيين، بل إنّ الغالبيتين، الرسمية والشعبية، أيّدتا هذا التدبير ودافعتا عنه.

في الصحراء الغربية حدث تدخّل من قبل المغرب يعتقد البعض أنه ينطبق على أحكام القانون الدولي، ومع ذلك لم يجابه بموقف معارض من غالبية الأقطار والجماهير العربية، بل لعل الغالبية أيّدت تدبير الحكومة المغربية، وما زالت.

لا أرمي من وراء تعداد هذه الشواهد إلى تبرير اجتياح العراق الكويت. بالعكس، لقد عارضت شخصياً هذا التدبير لأسباب قومية وسياسية واستراتيجية سبق لبعض المشاركين أن ذكّر ببعضها فلا جدوى من التكرار. إنما توخيت إيراد هذه الشواهد للبرهان على حقيقة راسخة في الحياة العربية هي عدم الحرص من قبل بعض الحكومات وكل الشعوب على تطبيق أحكام القانون الدولي بصرامة في علاقاتها الثنائية أو العامة. فلماذا هذا الإصرار من جانب أكثر من نصف البلدان العربية على الاحتكام إلى قواعد هذا القانون واللجوء إلى الأمم المتحدة قبل استنفاد الآليات التقليدية لحل الخلافات العربية؟

هذا مع العلم أنّ الكويت مدينة في توطيد استقلالها وسيادتها لتفاهم غالبية الأقطار العربية في إطار الجامعة عندما بدا استقلالها مهدّداً من قبل حكم عبد الكريم قاسم في مطلع الستينيات.

من هذا العرض أسمح لنفسي باستخلاص استنتاجين:

الأول: إنّ الشعب العربي، بغالبيته، لا يحفل بأحكام القانون الدولي، خاصة عندما ينطوي التدبير موضوع البحث أو الجدل على معنى وحدوي أو اتحادي، ذلك لأنه يعي هويته ومصالحه ويجد في الوحدة أو الاتحاد إطاراً سلبياً أو واعداً في هذا السبيل.

الثاني: إنّ المعيار الأساسي في تقبّل الحكومات العربية أو رفضها أحداثاً من طراز أحداث اليمن أو الصحراء الغربية أو الكويت يتوقف على موازين القوى الاقليمية والدولية. فمتى كانت هذه الموازين متوازنة والغرب الأطلسي غير معني كثيراً بما حدث، أو موافق عليه، يجري تجاهل أحكام القانون الدولي ويجري اللجوء تالياً إلى الآليات التقليدية في حل الخلافات العربية. أمّا عندما تكون موازين القوى مائلة أو مختلة لمصلحة الغرب الأطلسي وله مصالح حيوية مهدّدة أو عرضة للتهديد مستقبلاً، فإنّ معظم البلدان العربية يحرص على الاندراج برشاقة أو صفاقة في خط هذا الغرب، حتى لو اقتضى الأمر حرباً كارثية كالتي يعاني العرب كل العرب اليوم آثارها المفجعة.

١٦ - يحيى الجمل

أتّفق مع السيد محمد حسن الأمين على أن ما حلّ بالوطن العربي أكثر من أن يسمّى أزمة. إنه كارثة، بل كارثة حقيقية. ولكني أختلف معه في أنه يجب - رغم أن الكارثة حلّت بالقلب من الوطن العربي - أن نلجأ إلى العقل البارد والهادىء لتحليل الكارثة كي نقدم إلى الأجيال القادمة بعضاً من لبنات قد تجنبه مثل هذه الكارثة.

المحور الذي نتحدث فيه هو إدارة الأزمة. وأتصوَّر أن إدارة أي أزمة لا يمكن أن تنفصل انفصالاً كاملاً عن أسباب الأزمة ولا عن نتائجها. إدارة الأزمة أمر مرتبط بأسبابها ودوافع تفجيرها التي لا بد أن تلقي ظلالاً على إدارتها. ثم إن نتائج الأزمة تحكم على طريقة إدارتها. وعليه فإن السؤال الذي نطرحه هو: هل أديرت الأزمة في مصلحة النضال العربي والأهداف العربية والشعب العراقي، أم أن الأزمة أديرت على نحو أدى إلى عكس ذلك كله؟

إننا عندما نتعرض لإدارة أزمة بهذا الحجم لا يمكن أن نقف عند حدود النيات الحسنة. فالنيات الحسنة لا صلة لها بالحكم على ما حدث للشعوب. ما حدث للشعوب واقع ويُحكم على الواقع من هذا الواقع. أما النيات الحسنة والأهداف النبيلة فأمر أملك أن أقوله ويملك غيري أن يقول عكسه.

الواقع الذي حدث نتيجة إدارة الأزمة هو معيار الحكم. أما النيات الحسنة والشعارات الجميلة فيحكم عليها الله في يوم يكون هو وحده الحكم، في حين أن الواقع تحكم عليه الشعوب ونحكم عليه نحن. فهل أديرت الأزمة إدارة أدّت إلى تحقيق مصلحة الشعب العربي؟

أظن أننا جميعاً نتفق على أن نتائج الأزمة كانت ضارة بالشعب العربي كلِّه. وكانت ضارة بجزء أساسي من الشعب العربي هو الشعب العراقي.

كيف أديرت الأزمة من جانبنا نحن العرب، أعني بذلك الشعب العراقي والقيادة العراقية والعرب جميعاً؟

كلنا متفقون على أن الأزمة أديرت من الطرف الآخر إدارة بالغة الروعة. الطرف الآخر كان يعرف أهدافه جيداً منذ اليوم الأول، وخطّط لبلوغ هذه الأهداف. ولكن، هل كان الطرف العربي يدرك أهدافه جيداً؟ هل كان يدرك وسائله جيداً؟ هل كان يدرك مسرح الأحداث جيداً؟ أزعم أن الجواب كلا!

لو ان النظام العربي يقوم على مؤسسات وعلى حكم مؤسسات ولا يقوم على حكم أفراد، لما وقعت الأزمة وأديرت على النحو المعروف. لو كنت مكان الحكم في العراق وأريد إدارة هذه الأزمة لأدركت بادىء الأمر أنه توجد في الكويت تجربة ناضجة لانقلاب شعبي حقيقي على حكم متخلِّف. ومركز الكويت في الخليج كمركز مصر في الوطن العربي المحيط

بها. يعني أن الكويت «جسر» لسائر أقطار الخليج. وكانت المعارضة القومية في الكويت مؤهلة لإسقاط الحكم المتخلّف فيها. لو كنت في العراق لراهنت على هذه الحركة، على حركة المعارضة، ولأمكن في ظرف سنة لا أكثر إزالة هذا الحكم المتخلّف.

عندما نتكلم على الدكتاتورية وغياب المؤسسات في العراق لا يتصور أحد من موقع قومي أو من موقع مسؤول أنه يدافع عن أنظمة الحكم في الخليج. فهي أنظمة متخلّفة لا صلة لها بالقرن العشرين، ولا بد أن تزيلها حركة التاريخ. هذا أمر لا شك فيه. لكن في المقابل، عندما أدار النظام العراقي الأزمة، هل وعى هذا الأمر في خاطره؟ لم يعه بسبب انه في أعماقه لا يؤمن بالديمقراطية، بل لعل في أعماقه إحساساً بالخطر من وجود حركة ديمقراطية في الكويت الصغيرة قد تؤدي إلى حكم ديمقراطي تقوم به حركة شعبية تنتشر في سائر بلدان الخليج.

العراق، بنظامه الحاكم، لم يكن يريد هذا الأمر. لذلك لم يكن يهمه أن ينمّي هذه المعارضة القومية في الكويت كي تحقق له ما أراد هو أن يحققه بطريقة أخرى.

لقد قدّم الينا د. خير الدين حسيب الكثير من المعلومات. وأنا أسمح لنفسي بأن أوفر لكم معلومة عرفتها بالمصادفة، فأنا لست في مطبخ هؤلاء، ولا في مطبخ أولئك. إنها مجرد معلومة سمعتها من سفير عربي، أعتقد أنه صادق، وقد كان في الأردن إلى وقت قريب. قال إنه أسرّ للملك حسين أكثر من مرة خلال الأزمة أن كل مصادر معلوماتنا تؤكد أن أمريكا تنوي ضرب العراق، وأن المسائل محسومة وواضحة. أرجوك يا جلالة الملك أن تفهّم صدّام حسين، بما لك من تأثير فيه، هذا الأمر. وقد ردّ عليه الملك حسين قائلاً: يا سعادة السفير، أقول لك وبلّغ حكومتك إنني حاولت قدر جهدي، لكن الرئيس صدّام مقتنع قناعة كاملة لا يداخلها شك واحد في المليون أن أمريكا لن تهاجمه ولن تضربه، ورهانه هو هذا الرهان.

هذا يتفق مع ما قاله د. أسامة الغزالي حرب حول حديث الأخ الفلسطيني في إذاعة لندن، بأن قناعة صدّام كانت أنه لن يُضرب. هل هذه طريقة عقلانية في إدارة الأزمة؟ لقد أكّد له كل الملوك والرؤساء العرب، أو غالبيتهم العظمى، أن قوى التحالف أو أمريكا ستضرب. أمريكا أهدافها واضحة، لا أحد يتصور أن أهدافها كانت تحرير الكويت وإعادة الشرعية إلى الكويت أو إعادة الشيخ صباح أو الشيخ جابر. هذان لا يعنيان لها شيئاً. أهداف أمريكا كانت إحكام السيطرة على منابع النفط، وضرب قوة عربية، وطمأنة اسرائيل. هذه الأهداف معلنة وواضحة، والناس لا تنكرها. ألم يكن على الطرف المقابل إدراك ذلك، والتعامل مع مسرح الأحداث على هذا الأساس؟

أنا أعتقد أنه في هذا المحور، إدارة الأزمة، النظام العراقي أخطأ، لأن الشعب العراقي مسلوب الإرادة كما الغالبية العظمى من الشعب العربي. النظام العراقي أخطأ خطأ فادحاً بحق الأمة العربية، وبحق العراق، وبحق أهداف هذه الأمة في جميع مراحل الأزمة من ٢ آب/ أغسطس عندما لم يراهن على قوى حقيقية داخل الكويت كان بإمكانها أن تغيّر له مسرح العمليات تغييراً جذرياً يفيده في المستقبل كما يفيد الأمة العربية؛ وعندما راهن بعد

ذلك على أن أمريكا لن تضربه بعد أن طمأنها في مرحلة من المراحل على إمدادات النفط. لقد تصور أنه عندما يطمئن أمريكا على إمدادات النفط فإنه سيكون بمأمن، وأن أمريكا لن تضربه.

من هنا أقول إن إدارة الأزمة عربياً كانت إدارة سيئة أيضاً، وأنا لا أعفي النظام العربي، فهو في جملته نظام ضعيف وغير مؤسسي، لأن الأقطار العربية لا تقوم على مؤسسات، وإنما على أفراد وعلى حكم فردي. إذا كان فلان وفلان، اليوم بينهما علاقات طيبة فإن الدولتين المعنيتين تكون علاقاتهما طيبة، وإذا اختلفا غداً قلب أحدهما للآخر ظهر المجن. لماذا؟ لأنه لا توجد مؤسسات في النظام العربي.

إن عدم وجود مؤسسات أدى أيضاً إلى أن الكارثة أصبحت أعمق، وأدى إلى الهوان الذي انحدر إليه الوطن العربي. هذا الهوان الذي يتخبط فيه العراق الآن، إذ يُفرض عليه ما لم يفرض على المانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك يُكذب على الشعب العراقي وعلى الشعب العربي فيقال انتصارات وصمود وكلام كثير من هذا القبيل.

الأزمة أديرت إدارة بالغة السوء، وأنا واثق من أن التاريخ سيحكم عليها، وعلينا كلنا، وعلى النظام العربي برمته حكماً بالغ القسوة نتيجة ما حدث، ونتيجة الهوان الذي وصلنا إليه.

١٧ ـ مصطفى عمر التير

لديّ مجموعة من الملاحظات السريعة على بعض ما ورد حتى الآن من المناقشات في ندوتنا هذه، أُجملها في ما يأتي:

لا يمكن القول إن أزمة الخليج أو مأساة العرب في مطلع التسعينيات تسبّب فيها شخص واحد أو تسبّبت فيها جهة واحدة. فعلى الرغم من أن وسائل الإعلام العالمية، التي وجّهتها شركة أمريكية واحدة، قدّمت إلى العالم صورة مفادها أن بداية الأزمة واستمرارها كانا بسبب قرار (ثم قرارات تالية) اتخذها شخص واحد، انما بعد مراجعة هادئة لتطور الأمور وجدت أن العرب، رؤساء وحكومات وجماهير، أسهموا كل بنصيبه في الوصول بهذه القضية إلى ما وصلت إليه. وإذا كانت القرارات الرئيسية تبدو وكأن مصدرها الأساسي العراق، فإنّ المتفحص لخلفيات هذه القرارات يلاحظ أنها جاءت نتيجة قرارات سابقة أو لاحقة، اتخذها آخرون من بينهم بعض الرؤساء العرب وغير العرب، ومن بينهم أيضاً جمع غفير من عامة الشعب العربي.

إنّ القرارات الرئيسية التي اتخذت وأدّت إلى انفجار الأزمة ثم تعقدها وتسببها في عدد هائل من المشكلات المتتالية تعكس درجة كبيرة من التفكير غير العقلاني.

ويبدو لي أنّ هذا النمط من التفكير لا يزال يحتل مساحة كبيرة من التفكير العربي. وهنا تجدر الملاحظة أن العقلانية ليست هي الخاصية الوحيدة المسيطرة على نمط تفكير أي

شعب. لكن درجة من العقلانية لا بد من توافرها ليواكب نمط التفكير الخاص بجماعة معيّنة ما يجري الآن وفي القرن الواحد والعشرين من أحداث. فهذه الخاصية تساعد الفرد والجماعة على رسم صورة أكثر واقعية للموقف الذي يتطلب اتخاذ قرار. وهي صورة لا بد أن تراعي مواقفه وأهدافه، وتتمكن من التنبؤ ولو بحدود معقولة باستجاباته. وقد برزت صفحة اللاعقلانية في نمط التفكير العربي واضحة عندما تبنّى البعض، من الذين يتولّون مواقع قيادية ومن الجماهير العادية، مواقف تعكس إحجام أمريكا والغرب عن التورط في حرب، وكذلك احتمال فوز العراق ولو فوزاً محدوداً في حالة وقوع حرب، وسهولة جرّ الكيان الصهيوني إلى أي صراع مسلّح، وتأثير هذا سلباً في التحالف الموجه ضد العراق.

عند الحديث عن ردة فعل الجماهير، تتردد أحكام كثيرة يتخصص بعضها في وصف حالة الشارع في مكان وزمان محدودين، ويذهب بعضها إلى إصدار أحكام عامة لتصنيف شوارع الأمة العربية. وهنا تبرز بعض الأحكام كالقول إن الشارع في هذا الجزء كان أكثر وعياً، وتفتحاً، وتضامناً، من الشارع العربي في ذلك الجزء مثلاً، أو أن عرب الأطراف عبّروا عن مواقف قومية أو وحدوية بدرجة أقوى من التي عبّر عنها عرب المركز، وهكذا.

لقد تعوّدنا قراءة وسماع الأحكام العامة التي تطلق جزافاً وخصوصاً تلك التي تُعدّها أجهزة الإعلام، وهي عادة أجهزة رسمية. كما لاحظنا بالفعل أنّ حجم التظاهرات في بعض أجزاء الوطن العربي كان كبيراً وكان مؤيّداً موقف العراق ومعارضاً التدخل الأجنبي في المنطقة. لكن المثقّف أو الباحث عندما يتحدث عن هذه الظاهرة لا بدّ أن يتحرّر من تأثير الأحكام العامة التي يطلقها الآخرون، وأن يحاول الإلمام بالظاهرة من أكثر من جانب، وأن يغوص إلى الأعماق مفتشاً عن تلك الأسباب الكامنة وراء المظاهر الخارجية. لذلك أرى أنّ مجاراة الآخرين في قبول بعض الأحكام التي صدرت هنا أو هناك، واصفة حالة الشارع العربي في هذا الجزء أو ذاك، تحتوي على بعض المخاطر من حيث القدرة على تقديم صورة واقعية للظاهرة. فالتعبير عن الرأي مثلاً يمكن أن يتم بأكثر من وسيلة، وأنّ وسائل التعبير ليست متوافرة بالمستوى نفسه في جميع أجزاء الوطن، وأن المعلومات عن أساليب التعبير عن مواقف ليست متوافرة بسهولة بالكيفية أو الصورة ذاتها. فبعض وسائل الاعلام العربية تصل إلى مناطق أوسع مما تصل إليها وسائل أخرى، كما أنّ بعض وسائل الإعلام العربية غير الرسمية ليست متساوية من حيث القدرة على الانتشار. لذلك يحتاج المرء إلى جهد خاص للوصول إلى الحقائق وإلى المعلومات.

١٨ ـ برهان غليون

تحت عنوان إدارة الأزمة، ما هو مطروح في الواقع هو فحص الاستراتيجيات المختلفة التي كانت متواجهة في الأزمة ونقدها. والاستراتيجيات تنطوي على تعيين الأطراف الأساسية المتصارعة. كما تعني تحديد الأهداف الخاصة بكل طرف، وإعداد الأداة المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.

وليس هنـاك شـك في أن أولى هـذه الاسـتراتيجيـات التي تحدثتم عنهـا هنـا هي الاستراتيجية الأمريكية، التي كانت صاحبة المبادرة في العمليـة. وأهداف هـذه الاستراتيجيـة هي تدمير القدرة العسكرية والاقتصادية للعراق، وتـطمين بلدان الخليـج وإسرائيل، وتـأكيد السيطرة على النفط. أمّا أداتها فهي توحيد المعسكـر الغربي للمشـاركة الفعليـة في الحرب، إذ ليس هناك وسيلة لتحقيق هذه الأهداف إلاّ بالحـرب، بعد أن حـاول العراق أن يتهـرّب من استراتيجية الخنق الاقتصادي والنفطي بدخوله الكويت.

ولعل أهم عناصر القوة في الاستراتيجية الأمريكيـة كانت وضـوح الهدف منـذ البدايـة وثباته، وإخراج الحرب العدوانية كتـطبيق الشرعية الـدولية، وذلـك عن طريق السيـطرة على مجلس الأمن وتحويله إلى أداة بيد وزارة الخارجية الأمريكية، وتوحيد المعسكر الغربي بـالضغط أو المساومة رغم ما ينطوي عليه من تنافس ونـزاعات، بـل ودعمه ببعض الأقـطار العربيـة، وبالتالي الاحتماء بالشرعية العربية إلى جانب الشرعية الدولية، مقابل وعود مالية أو سياسية.

بالمقابل عانت الاستراتيجية العربية أولاً تمزقاً في الأداة العـربية، وعـدم وضوح طبيعـة المعـركة نفسهـا ومشاركـة جزء من الأقـطار العربيـة في دعم المجهود الحـربي الأمـريكي ضـد المصالح العـربية نفسهـا. ومن المؤكد أن نتـائج الحـرب كانت ستكـون مختلفة لـو أن الأقطار العربية رفضت المشاركة في استـراتيجية الـطرف الأخر. بـل كان هنـاك احتمال كبـير في قدرة العرب على إحباط الاستراتيجية الأمريكية القائمة على الحـرب. إنّ مسؤولية كـبرى في تحقيق الأهداف الأمريكية تقع على عاتق البلدان العـربية التي لعبت ورقـة الحرب مـع أمريكـا بدل تجنيب الوطن العربي الكارثة، وكان تجنب الحرب ممكنـاً. بل كـان سيترجم مبـاشرة انتصاراً. لكن الاستراتيجية العربية لم تكن تعاني فقط انقساماً في الصف العربي، ولكنهـا كانت تعـاني أيضـاً عدم وضـوح الأهداف، وتبـدّلها السريـع، بحيث لم يعد من الممكن تحـديد الـوسائـل الكفيلة بتحقيقها أو تأمينها.

أما بالنسبة إلى العراق فقـد بدأ، وهـو اللاعب الـرئيسي في الطرف العـربي، بأهـداف بسيطة ومحدودة وسهلة التحقيق بالنسبة إلى القوة العراقية، أعني إلغاء الـديون والحصـول على منفذ إلى البحر في جزر بوبيان، وحل الخلاف حول بئـر الرميلة الحـدودية. وفي اعتقـادي أن العراق لم يكن ينوي ضمّ الكويت ولا احتلالها، وأن دخوله إليها كان مرتجلاً وذا طابع تأديبي كما قال د. خير الدين حسيب، أو انتقامي. ولذلك حاول العراق أن يقيم حكومـة موقتـة في الكويت. وحصل هذا الاحتلال للرد على فشل المفاوضات، وكوسيلة للضغط على الـولايات المتحدة وأقطار الخليج للقبول بالمطالب العراقية.

لكن الوضع الاستراتيجي اختلف تماماً عندما جاء الرد الأمريكي على هذا الاحتـلال. فبدل أن يقود إلى تحقيق المطالب الصغيرة رفع المواجهة، كما كـانت تأمـل الولايـات المتحدة، إلى مستوى الحرب العربية ـ الأمريكية. وفي هذه اللحظة، لو اتخذت البلدان العربية الأخرى سياسة مختلفة ورفضت إعطاء التدخل الأمريكي والمشاركة فيه وتـأييده الشرعيـة لكان الممكن دونما شك إحباط مخطط الحرب الأمريكي ودرء الحرب.

ومن أجل الخروج من الأزمة الجديدة وتجنب الحرب، حاول النظام العراقي أن يقايض احتلال الكويت برفع مستوى الرهان، ومحاولة فتح مفاوضات عامة حول أهم الملفّات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، خاصة مشكلة فلسطين.

وقد رفضت الولايات المتحدة، وأيّدتها في ذلك بعض الأقطار العربية بشدّة، استمرار أية مفاوضات ممكنة مع العراق، وأحبطت كل محاولات الحوار التي حاول البعض فتحها بين الطرفين.

ووجد العراق نفسه مضطراً إلى الاختيار بين الرد على الاستفزاز الأمريكي وقبول التحدّي مع ما يتضمنه ذلك من مخاطر دخول الحرب، أو الانسحاب دون شروط وبشكل مخجل، من المواجهة.

وهنا وُلد في نظري منطق جديد لدى القيادة العراقية، هو منطق قبول التحدي على أمل أن لا تندلع الحرب، وأن يؤدّي إدخال الجمهور العربي والإسلامي ساحة المعركة لتعديل ميزان القوى وإخافة الولايات المتحدة بنتائج الحرب السياسية، وبالتالي تجنّب هذه الحرب بجدار من الدعم الشعبي العربي. وهذا هو في الواقع ما أدركته جماهير وأحزاب عربية واسعة، لم يكن لديها أوهام كبيرة عن صدّام حسين ونظامه السياسي، ولكنها كانت تدرك أنها بذلك لا تدعم صدّاماً وإنما تساهم في درء خطر الحرب، وكفّ يد الولايات المتحدة عنها أو تقييدها.

وأريد هنا أن أجيب عن سؤال طرحه علي الدين هلال حول لاعقلانية إدارة الحرب، وكيف لم يدرك صدّام أن الحرب قادمة، ولم ينسحب رغم ذلك. أعتقد أن وجود ضغوط معنوية قوية من قبل الجمهور العربي والإسلامي لرفض الاستسلام والتعبير عن روح المقاومة، إضافة إلى تقديرات ليست متشائمة كثيراً حول إمكانية المقاومة العسكرية، دفعت القيادة العراقية إلى الدخول في ما أسمّيه منطقاً كربلائياً، لم يشارك فيه صدّام وحده ولكن الجمهور العربي كله شارك فيه أيضاً، وذلك من حيث قبول التضحية والشهادة إذا كان لا بد منها، لإفهام الولايات المتحدة والغرب أن العرب يرفضون الوضع الراهن، ولا يقبلون به مهما كان الثمن. إن الفداء أصبح هو المنطق الأساسي للمواجهة. والفداء يعني ردع الخصم وفرض السيطرة عليه، لا عن طريق ربح المعركة العسكرية والمادية، ولكن عن طريق قبول التضحية والتفوق الأخلاقي. لذلك أصبحت الحرب، بالنسبة إلى العرب جميعاً، حرب مواجهة نفسية ومعنوية وسياسية، وتأكيداً لاستمرار المواجهة والمقاومة ورفض الخضوع.

وعلى هذا المستوى ليس من المؤكد بعد أن من ربح الحرب عسكرياً هو الذي سيربحها سياسياً ومعنوياً.

١٩ ـ نجاح واكيم

لا شك في أنّ إدارة صدّام حسين للأزمة، قبل اندلاعها وبعده، كانت حافلة

بالأخطاء. ولكن، هل كانت إدارة أطراف النظام العربي للأزمة أفضل من إدارة الرئيس العراقي؟

بالعودة إلى يوميات الأزمة قبل ٢ آب/ أغسطس نجد أنّ المحاولات العربية لإيجاد تسوية بين العراق والكويت لم تكن مؤثرة، وربما لم تكن جادّة.

ونلاحظ أيضاً أنّ الجهود العربية لإيجاد تسوية بعد ٢ آب/ أغسطس لم تنجح، ولم يكن مسموحاً لها أن تنجح. إنّ الذين يعرفون حقيقة ما جرى في قمة القاهرة يعرفون جيدا أنّ تلك القمة كان الهدف منها وأد كل الجهود العربية التي كانت ترمي إلى إيجاد حلٍ عربي للأزمة.

وإذا استعرضنا الأزمات الكثيرة التي عصفت بالأمة العربية خلال السنوات العشرين الماضية نجد أن أيّة واحدة منها لم تجد حلاً عربياً لها.

إنّ آخر أزمة تمّ حلها عربياً هي تلك التي تفجّرت في الأردن عام ١٩٧٠ بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني. كان ذلك قبل أيام من وفاة جمال عبد الناصر. هذه الحقيقة تكشف حالة العجز التي عاشها النظام العربي بعد عبد الناصر.

وعندما اندلعت نار الأزمة ظهر تباين واضح بين القوى الدولية الكبرى حول كيفية التعاطي مع الأزمة، خاصة بين أوروبا الغربية ـ فرنسا والمانيا ـ من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى. كذلك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

لقد طرح الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، خلال الأزمة، مبادرة للحل لم تكن تحظى برضى الولايات المتحدة. غير أن هذه المبادرة لم تؤدِ إلى نتيجة ليس بسبب الوضع العربي، بل بسبب الموقف الرسمي العربي التابع للولايات المتحدة. كذلك، فإنّ الرئيس السوفياتي غورباتشوف طرح مبادرة قبل بدء الهجوم البرّي بيومين، وكانت تلك المبادرة منسجمة أو غير متناقضة مع قرارات مجلس الأمن. لكن الولايات المتحدة رفضت المبادرة، واستجاب لهذا الرفض عدد من أطراف النظام العربي، فسقطت المحاولة السوفياتية.

ألم يكن للأمة العربية مصلحة في نجاح المبادرتين الفرنسية والسوفياتية؟ ألم يكن لنا مصلحة في تلافي الكارثة؟ لماذا كان الموقف الرسمي العربي على هذا النحو؟

٢٠ ـ مسعود ضاهر

من المفيد معالجة الرؤية المنهجية لمقولة إدارة الأزمة في حرب الخليج على المستويات الآتية:

١ ـ على المستوى الفردي أو الزعامة الكارزمية التي ظهر فيها الرئيس العراقي في الوطن العربي متشبّهاً بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر.

٢ ـ على المستوى الوطني أو القطري العراقي حاول الرئيس العراقي أن يسترجع بالقوة أرضاً وطنية فصلها الاستعمار الأجنبي عن العراق.

٣ ـ على المستوى القومي حاول متأخراً توجيه أسلحة مدمِّرة ضد العدو القومي، أي اسرائيل، فأدخل الرعب إلى قلوب سكانها وذلك لأول مرة في تاريخها.

٤ ـ على المستوى العالمي حاول الرئيس العراقي التصدّي للولايات المتحدة الأمريكية، في مرحلة تسعى فيها إلى الظهور بمظهر الزعيم الأوحد للعالم بعد تضاؤل النفوذ السوفياتي إلى حدوده الدنيا، علماً أنه كانت له علاقة ممتازة بها في السنوات السابقة.

أما النتائج التي ترتبت على هذه الإدارة للأزمة فيمكن إيجازها على الشكل الآتي:

أ ـ لم تصفّق الجماهير العربية لتشريد شعب عربي من أرضه، وهي التي عرفت معنى تشريد الشعب الفلسطيني الذي ما زال جرحه مفتوحاً.

ب ـ لم ترحّب القيادات العربية القطرية بمقولة تغيير الحدود القائمة حالياً بالقوة المسلّحة، لأن مثل هذا المنحى سيقود إلى حروب عربية ـ عربية متواصلة.

ج ـ خشي بعض البلدان العربية من مخاطر استخدام القوة العسكرية العراقية في غير موقعها الطبيعي، أي القتال ضد اسرائيل وحلفائها، ورفض استخدامها ضد الأقطار العربية، مهما كانت الأسباب.

د ـ لم تستطع أية قوة إقليمية أو عالمية لجم الاندفاعة الأمريكية عن إرسال قوات عسكرية ضخمة إلى الخليج العربي، وذلك لأسباب عديدة أبرزها عجز تلك القوى وخشيتها من حرب عالمية غير مهيأة لها أو راغبة فيها.

هكذا أُعطي الأمريكيون فرصة سانحة لتحقيق نصر سهل أزالوا به ما علق في أذهان جيل كامل من الأمريكيين بعد هزيمة أمريكا في الفيتنام. صحيح أن النظام العراقي ارتكب خطأً تاريخياً، لكن قوى عربية أخرى ارتكبت خطيئة باستخدام الجيوش الأجنبية لترابط بشكل دائم على الأرض العربية.

أما في النتائج التي ترتبت على إدارة الأزمة بالشكل التي أُديرت فيه فيمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

١ ـ التدمير الهائل الذي لحق بالعراق والكويت اللذين يحتاجان إلى سنوات طويلة حتى يعودا إلى ما كانا عليه قبل الحرب.

٢ ـ إزدياد النفور بين الشعب الكويتي والشعب العراقي، وازدياد الضغط على الجماهير الفلسطينية المقيمة في الكويت والسعودية وباقي أقطار الخليج العربي.

٣ ـ أصبحت القيادات الخليجية العربية أكثر تبعيّة للمخططات الأمريكية، ولا تتورع عن المطالبة العلنية باستبقاء قوات أمريكية على الأرض العربية الخليجية تحت ستار الدفاع عنها.

وهنا يبرز وجود استراتيجية أمريكية وإسرائيلية واضحة مقابل غياب استراتيجية عربية ولو بالحد الأدنى المطلوب للمجابهة الشمولية على المستوى القومي.

الأسئلة المشروعة في هذا المجال هي: هل تحققت جميع الأهداف التي سعت أمريكا إلى تحقيقها على الصعيدين الإقليمي والعالمي في حرب الخليج؟ وهل هناك أهداف أخرى يمكن أن تقود إلى مزيد من التفكيك العربي؟ إن ذلك يطرح مصداقية النظام الإقليمي العربي الراهن بعد هذه الكارثة التي حلّت بالأمة العربية؟ هل أن الأنظمة القطرية العربية التي وقفت إلى جانب الأمريكيين في حرب الخليج هي الآن بمنأى عن قرار أمريكي يجرّدها من سلاحها أو بالأحرى مما تبقى لها من سلاح؟

لا شك في أنّ إدارة الأزمة قادت إلى نتائج مدمّرة. وما لم يرقَ الشعب العربي إلى مستوى تحمّل المسؤولية المباشرة في الدفاع عن أرضه وتراثه ومصيره فإن العاطفة الوحدوية وحدها لا تكفي لإنقاذه من التفتيت والصراعات العربية ـ العربية. فالعرب الآن في مرحلة بالغة الحساسية من تاريخهم وأمام منعطف مهم من التاريخ العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ويتميز بالتكتلات الجغرافية الكبرى. ولم يعد من خيار أمام العرب إلاّ التوحّد القومي على أسس ديمقراطية.

حين فشلت الأنظمة القطرية العربية في الدفاع عن الأرض العربية وقادت إلى مزيد من التجزئة والحروب العربية ـ العربية لم يبقَ من حل سوى أن ترتقي الجماهير الوحدوية العربية إلى أشكال من النضال الوحدوي الذي يحميها، ويحفظ للعرب تراثهم وحضارتهم وأرضهم.

التاريخ مليء بالعبر، فهل يستفيد العرب من عبر حرب الخليج للإسراع في بناء وحدتهم القومية بحيث يديرون الأزمة التي نتجت عنها بما يتلاءم مع حقائق العصر وقوانينه على أبواب القرن الواحد والعشرين؟

٢١ ـ ليلى شرف

أريد أن أبدأ بمبادىء عامة أولاً:

١ ـ إنّ الخطأ لا يبرر خطأً ثانياً أكبر منه وأخطر. أي أنني أشارك الإخوة الذين تحدثوا عن الخطأ والخطيئة.

إذا كان صدّام حسين قد أخطأ باحتلال الكويت، فهل هذا يبرر استدعاء القوى الأجنبية لفرض هيمنتها؟

٢ ـ إنّ الجماهير العربية وردّات فعلها تخطّت صورة صدّام ونظام حكمه إلى الرمز الذي يمثله صدّام في صدامه مع الغرب، كما مثّل ذلك جمال عبد الناصر عند تأميم قناة السويس ومضاعفاتها، فأصبح له امتداد أفقي في الوطن العربي، وتبوأ كرسي الزعامة العربية بلا

منازع. كذلك كانت الخشية على تدمير العراق. هذه القوة العربية العظيمة التي أصبحت ظهيراً للهوية العربية وللأحلام القومية العربية.

٣ ـ إنّ إدارة الأزمة يجب أن ننظر إليها من ثلاث جهات:

إذا كنا ننظر إليها من جهة التحالف، فقد نجحت باعتقادي نجاحاً باهراً: إعلامياً، نفسياً، تعبوياً. كان تحديد الأهداف واضحاً: أهداف قصيرة المدى ومكشوفة، وأخرى بعيدة المدى وغير مكشوفة مباشرة.

وقد استطاع معسكر التحالف السيطرة على المعركة في كل هذه المجالات على الساحة الدولية، ساعدته في ذلك تقانة الإعلام المتقدمة، كما ساعدته تقانة الحرب في الانتصار في المعركة.

من الزاوية العراقية هناك مرحلتان: الأولى مع انفجار الأزمة، والثانية بعد تفاقمها. فقد دخل العراق الكويت دون أن يعلم، على ما يبدو، ماذا سيفعل بعد ذلك. وعندما فشلت الخطة في أسر الأعضاء الرئيسيين في الأسرة الحاكمة، كما ذكر بعض الزملاء المتحدثين، أخذ يتخبّط. وكنا نحن جميعاً نلهث وراءه، لا نعرف الخطوة القادمة التي ستهبط علينا.

ولا بدّ هنا من أن نتساءل: لو انّ الرئيس صدّام حسين دخل إلى الكويت وانسحب بعد ثمانٍ وأربعين ساعة، أفلم يكن قد حقّق مآربه بخلق الفراغ السياسي اللازم في الكويت الذي يمكّن المعارضة الكويتية النشطة من أن تملأه، علماً أنه من غير الممكن لها أن تتعامل مع العراق المحتل بأي شكل من الأشكال؟

وربما كان الرئيس صدّام بذلك قد استطاع فرض الهيمنة العراقية على الخليج، وعلى أبعد من الخليج، دون أن يعرّض نفسه للخطر والدمار.

ولكن عندما لم يجد الرئيس صدّام من يتعاون معه، كان عدد من المراقبين يتوقعون الضم، وقد حدث لأن الفشل في إيجاد من يتعاون معه كان صفعة كبيرة له.

وتابعت إدارة الأزمة من قبل العراق تخبطها منذ ذلك الحين، ولا حاجة بنا إلى الإشارة إلى جميع المنعطفات التي مرّت بها، والتي كانت تقع معها في كل مرة في خطأ يغرقها في الأزمة أكثر فأكثر.

ورافق كل هذا التخبّط إعلام من أسوأ ما شهدناه في منطقتنا.

من وجهة النظر العربية كانت إدارة الأزمة كارثة، ليس لأننا أسأنا الإدارة ـ إذ ربما كان الجانب العربي المتضامن مع «التحالف» قد أحسن الإدارة جيداً، من وجهة نظر التحالف وخططه ـ ولكن الكارثة جاءت من المنظور القومي.

وهنا يُطرح السؤال هل كان بالإمكان الوصول إلى حل عربي؟

أعتقـد أن هنالـك خلافاً بيننا حـول ذلك. كثـيرون يعتقـدون أنـه لم يكن بـالإمكـان الـوصول إلى حـل في الإطار العـربي، وكثـيرون آخـرون يعتقـدون العكس. وأنـا مـع هـذا العكس.

وهنا أقول: هل أُعطي الحل العربي فرصة للنجاح، ولم ينجح؟ أزعم أنّ الحـل العربي خُنِقَ في مهده، ومن هنا أنطلق لأتحدث عن الدور الأردني الذي أشار إليه بشكل عابـر اللواء طلعت مسلّم ود. علي الدين هلال. لن أُفصّل الدور الأردني، فورقتي بين أيديكم وفيها هذا التفصيل. لكن أريد أن أقـول إنّ الغريب في الإعـلام الغربي أنـه قد ركّـز على إغـراق الحل العربي ونسيانه كلياً. وأخذ التحالف يـركّز ضغـوطاً عـلى الأردن، لأنه اعتـبر صاحب الـدفع الكبير باتجاه الحل العربي والحل السلمي، وكأنه كان يعاقبه على المطالبة بالسلم.

منذ الثماني والأربعـين الساعـة الأولى استطاع الملك حسـين أن ينتزع من العـراق وعداً بالانسحاب، وبدء الاستعداد لـه بشرط (هذا الشرط الـذي وضعه الأردن، كـما أشار بعض الإخوان، هو في الحقيقة شرط صدّام حسين الذي كان يخشى التدخل الأجنبي، والذي كـان يصرّ على الموقف الحيادي غير المنحاز لأي من الأطراف المعنية بحل النزاع. فلو حدثت إدانـة فقدت الدول التي أدانت موقعها الحيادي، كون الإدانة العربية باعتقاد الرئيس صـدّام حسين تعطي التدخل الأجنبي العذر، وهو الذي كان يعرف أنه مستهدف).

لنتساءل: ماذا كان يحدث لـو أن الإدانة العـربية تـأخرت وأُعـطي مؤتمر القمـة المصغّر المقترح، فرصة العمل، «وأخذ العيار لباب الدار» كما يقول المثل، وبدأ صدّام بالانسحاب؟

ماذا كان يحدث لو أُعـطي الحل العـربي شهراً واحـداً من الأشهر الخمسـة التي استعد فيها معسكر التحالف للهجوم على العراق؟

لماذا يفترض المشككون في الحل العربي أنه كان سيفشل حتماً، ونحن لم نعطه فرصة؟

وأنا أزعم، كما أعتقد أنّ عدداً من المشاركين يشـاركونني، أنـه لو أُعـطي العالم العـربي وقتـاً قبل انتقـال المعركـة إلى المواجهـة مع الغـرب لتشكّـل رأيٌ عـام شعبي، وضغط شعبي للانسحاب من الكويت، لم يكن الرئيس صدّام ليستطيع مواجهتـه. نقول هـذا ونحن نلحظ كيف كـان الرئيس صـدّام حسين طـوال الوقت يخـاطب الرأي العـام العربي ويعتمـد عليه، ويطرح الشعارات التي تحركه. وأزعم أنـه كان لا بـد أن يخضع لـه ويستجيب لو أنّ الضغط الشعبي باتجاه الانسحاب سُمح له بأن ينمو ويتصاعد. وهذا يقودني إلى ما ذكره أحد الزملاء في آخر جلسة الصباح، وهو أنه لم يكن لدينا صواريخ كروز وباتريـوت وتهديـد بقوة عـظمى لنقاوم صدّام حسين واحتلاله وننجح في إرجاعه عن الكويت. هنا يبـدر التساؤل: هـل كان المقصود في مقاومة الاحتلال العراقي للكويت وتحقيق الانسحاب ـ عبر الإطار العربي ـ تحطيم العراق وتدميره، كما حدث، أم أننا كنا نسعى إلى الحل العربي لنتجنب الباتريوت والكروز؟

القلق الأخير الذي أريد أن أثيره هنا هو: كيف سنحل مشاكلنا العربيـة ـ العربيـة بعد هذه السابقة الخطيرة، وبعد القناعة التامة عند بعض العرب، على الأقل، بأنّ أي حل عربي

لخلافاتنا بات غير ممكن، وأنّ الحل السلمي سيعيق أي حل آخر ممكن؟

سؤال آخر أطرحه قبل أن أُنهي ـ وهو سؤال أصبح يطرحه الكثيرون ـ هل كانت الأزمة فخاً وقع فيه كل من الكويت والعراق، فحُرّض الأول على الثاني وأُغري الآخر بالاعتداء على الأول؟ وإذا كان كذلك، فهل كان يمكن أن تكون إدارة الأزمة قبل تفاقمها وانفجارها على غير ما كانت عليه على جميع الأصعدة العراقية الكويتية السعودية الخليجية، أو العربية عامة، وأن نتائجها، بناء على ذلك، كان يمكن أن تكون مختلفة؟

أظن كذلك، وأزعم أن الزعماء العرب قصّروا عن فهم أبعاد الأزمة والدمار الذي حملته، فلم يتصدوا لتفكيكها قبل ساعة الصفر.

٢٢ ـ معن بشّور

أعتقد أنه ما زال من المبكر إجراء تقييم شامل ودقيق لإدارة الأزمة، لسبب بسيط جداً هو انني أعتقد ان الأزمة لم تنتهِ بعد حتى يصار إلى تقييمها.

فالصراع ما زال محتدماً على أكثر من شكل، وترابط أزمة الخليج مع غيرها من أزمات المنطقة، لا سيّما الصراع العربي ـ الصهيوني ما زال يحمل في طياته احتمالات متعددة. والمعلومات الكاملة عمّا جرى عشية الأزمة، وخلالها، وخلال العمليات العسكرية ما تزال غير متوافرة، لأن أحد أطراف هذه الأزمة (القيادة العراقية) ما زال ملتزماً الصمت، فيما الطرف الرئيسي الآخر (الولايات المتحدة) أثبت طيلة الأزمة ان حرب الإعلام والمعلومات لديه لم تكن أقل شراسة وأهمية من حروب السلاح والديبلوماسية.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنني رغم اتفاقي مع العديد من الآراء المطروحة حول الأخطاء التي ارتكبتها القيادة العراقية خلال هذه الأزمة ـ الكارثة، سواء على مستوى التحضير، أو التقدير، أو التدبير، إلاّ أنني لاحظت شيئاً من الانبهار بالنجاح الأميركي في هذه الأزمة، في وقت لا أعتقد ان مثل هذا الانبهار في محلّه.

ما يشجعني على إطلاق هذا التحفظ، هو أننا في لبنان وبعد تجربة الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، سقط كثيرون في وهم الاعتقاد بأن اسرائيل قد حققت كل أهدافها من ذلك الغزو، وان لبنان، درّة المنطقة، قد دخل العصر الاسرائيلي اللامحدود. لكن مع بداية ظهور العمليات البطولية للمقاومة الوطنية والاسلامية في لبنان، لا سيّما تفجير مقر الحاكم العسكري الصهيوني في صور في خريف عام ١٩٨٢ أخذت الجماهير تلتقط أنفاسها، وصعّدت مقاومتها، حتى تحوّل الغزو الصهيوني للبنان إلى مأزق للإدارة الاسرائيلية تجسّد في سقوط حكومة بيغن، ووزير دفاعه شارون، ثم سقوط اتفاق ١٧ أيار.

لذلك، فأنا من الذين يعتقدون ان واشنطن قد ارتكبت خطأ فادحاً باضطرارها إلى اللجوء إلى الحسم العسكري. فهي أولاً فجّرت أحقاداً شعبية واسعة ضدها في كل البلدان العربية والاسلامية كانت تحاول على امتداد الخمسين عاماً الماضية أن تتحاشى مواجهتها

بشكل مباشر، بل كانت تعمد إلى السيطرة على المنطقة والهيمنة على مقدراتها بوسائط غير مباشرة. لكنها الآن باتت داخل المعمعة، واضطرت للعودة إلى أساليب المستعمر القديم، وهي أساليب أثبت التاريخ العربي القديم والمعاصر انها لا تنجح مع أمةٍ كانت خبرت على مر التاريخ فنون مقاومة الغزاة والمحتلين خاصة على المستوى الشعبي.

والذين يعتقدون ان الوجود العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة، سواء في الخليج أو الجزيرة أو العراق، هو قوة إضافية لواشنطن، يتجاهلون ان مثل هذا الوجود قد يتحول إلى (كعب أخيل) بالنسبة إلى الامبراطورية الأميركية، لأنه يجعل جنود البنتاغون، ناهيك عن آبار النفط نفسها، عرضة لعمليات فردية من مجاهدين عرب ومسلمين، من الصعب رصد تحركهم أو السيطرة على حركتهم، خاصة في مناطق سهلة الاشتعال كمناطق النفط.

فخروج النفط الكويتي، لسنوات، من السوق العالمية، من خلال عملية إحراق آبار النفط، قد يشجع أفراداً أو منظمات إلى اللجوء إلى إحراق آبار أخرى في مناطق أخرى، وحينها يصبح الوجود الأطلسي برمته وجوداً هشاً.

كذلك فإن الادارة الأميركية للأزمة رغم نجاحها في حشد قوى عديدة في هذه المعركة، وقعت عبر ممارساتها ونزعتها الاحتكارية والإستشارية في عملية استفزاز قوى عديدة من حلفائها لا سيّما في أوروبا واليابان، ناهيك عمّا جرى من تطورات داخل الاتحاد السوفياتي نفسه، إضافة إلى الاحراج المتزايد الذي بدأت تسببه للعديد من الدول العربية سواء في الخليج أو خارجه نتيجة عجزها عن إيجاد حل معقول للمشكلة الفلسطينية.

لذلك، فإن أمريكا ستلجأ، في نظري، إلى إطلاق فوضى عارمة سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي كي تتخلص من التزامات تعهدت بها، وهذا من شأنه أن يدفع الأمور إلى أن تفلت من يدها مرة أخرى.

على كل حال، هذا احتمال لمسار الأزمة أراه بازغاً، وهو احتمال يرسم ظلالاً وشكوكاً حول الانبهار بالنجاح الأمريكي الذي حقق دون شك أبرز إنجازاته في المجال الإعلامي.

٢٣ ـ صلاح الدين حافظ

لديّ ثلاث نقاط، في ما يتعلق بإدارة الأزمة، سأحاول التركيز عليها كثيراً، وإن كنت قد استعير بضع دقائق من الذين تكلموا طويلاً قبل ذلك.

الأولى حول ما ذكره أ. معن بشور بشأن حالة الانبهار الشديدة السائدة في الوسط العربي، ليس فقط في الشارع الشعبي العربي ولكن خصوصاً بين دوائر المثقفين والمفكرين العرب أو من يدّعون ذلك على الأقل. حالة الانبهار هذه يبدو أنها أصبحت هي الحاكمة في كل تقويمات الأزمة، أو في معظم تقويماتها، سواء تلك التي تنشر في الصحف والمجلات المتخصصة أو التي تقال في جلسات النقاش السياسي والحوار الفكري. يقابل حالة الانبهار

بقدرة أمريكا على ادارة الأزمة حالة الشماتة أو حالة الرثاء لما وصل إليه الحال العربي بشكل عام والوضع العراقي بشكل خاص. في ظل حالة الانبهار والاندهاش والانكسار أيضاً التي غالباً ما تدهم العقل العربي في الأزمات المختلفة، نعتقد أنه حدث نوع من الاختراق شديد القوة، أقوى من اختراق الصواريخ الحديثة التي جرّبت في حرب «عاصفة الصحراء». إنه، للأسف الشديد ما ساعد على سريان حالة الانبهار وساعد بالتالي على نجاح الفكر الأمريكي والخطط الأمريكية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية كاملة، لأول مرة ربما منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. الذي ساعد على ذلك هو، بصراحة شديدة، وضعنا العربي أساساً، سواء من حيث طريقتنا في التفكير وحالتنا العقلية في ادارة الأزمات أو سلوكنا الواقعي والعملي. يستوي في ذلك إدارة أزمات رغيف الخبز، تماماً، كما ندير أزمات الحروب والمعارك السياسية والعسكرية.

خلاصة أسلوبنا العقلي والسلوكي هو، بصراحة شديدة، غياب الموضوعية، وغياب المنهج العلمي والعقلي والنقدي، وسريان الخطاب الغوغائي في أكثر الحالات. لعل أزمة الخليج بالذات قد أثبتت لنا من جديد أن الخطاب السياسي العربي هو على أعلى درجة من درجات الغوغائية، يصاحبها تغييب حقيقي وأساسي لقضية مهمة، وهي المعلومات. وإني أتصور أن المعلومات، أو غياب المعلومات، في أزمة الخليج كان هو العنصر الحاكم على الجانب العربي، وهو العنصر الحاسم أيضاً. بينما كان توافر المعلومات ودقتها وقدرة الأجهزة المختلفة على تحليل هذه المعلومات والخروج منها بنتائج محددة هو الميزة التي رجحت جانب التحالف الأمريكي ـ الغربي في هذه الأزمة. بالطبع، إذا ذكرنا غياب المعلومات لا بدّ أن نستعيد بعض ما قيل في جلسة الصباح حول غياب الديمقراطية.

أما النقطة الثانية فهي إدارة الأزمة منذ أن بدأ الرئيس صدّام حسين في طرح قضية بالغة الحساسية. هذه القضية التي جذبت إليه في الشارع الشعبي في بداية الأزمة قدراً هائلاً من الشعبية. ولكنه لم يستطع أن يطرح هذه القضية ويستمر في طرحها بنجاح أو بقدر من الحجية والمصداقية معاً، وهي قضية توزيع الثروة العربية والعدل الاجتماعي العربي، وقضية الديمقراطية. للأسف الشديد فإنه، وهو يدير الأزمة منذ بداياتها حتى قبل العمليات العسكرية بقليل بقي مصرّاً على طرح شعارين: شعار توزيع الثروة والعدل الاجتماعي من ناحية، والديمقراطية من ناحية أخرى. كان هو شخصياً يدير بالمنطق هذا. يوجه هذا الحديث إلى الشارع ولكنه يقتل هذا المبدأ في داخل العراق من ناحية ويغزو الكويت من ناحية أخرى. الذي لا شك فيه أن هذه الفكرة التي طرحها صدّام حسين على قدر جاذبيتها، وعلى قدر ما نحتاجها بالفعل في المنطقة العربية، إنما كانت، وهو يطرحها، تحمل بذور فشلها لأسباب عدة.

السبب الأول هو أن الوضع العراقي نفسه يعاني غياب التوزيع العادل للثروة، وغياب العدالة الاجتماعية. والعراق ليس دولة فقيرة، بل هو صاحب ثاني احتياط نفطي بعد السعودية، أي أنه دولة نفطية غنية. ومع ذلك يعاني خللاً أساسياً في توزيع الثروة من ناحية،

ويعاني أيضاً غياب الديمقراطية من ناحية أخرى. فهذا سبب أساسي لفشل أو لإجهاض الدعوة ذات البريق التي طرحها الرئيس صدّام حسين، وهو يحاول استقطاب الشارع إلى جانبه.

أما السبب الثاني فهو قراره باستخدام القوة العسكرية لغزو قطر عربي آخر. وأعتقد أن هذا القرار، أياً كانت مسبباته ودوافعه وحججه، فهو قرار يحطم في الصميم قضية الديمقراطية، وحق تقرير المصير للشعوب، وحقوق الانسان للأفراد والهيئات المختلفة.

النقطة الثالثة وهي المتعلقة بقضية تبدو أحياناً في معالجتنا لأزمة الخليج حتى الآن وكأنها إدارة هامشية للأزمة. ولكني أعتقد أن الإدارة الإعلامية لأزمة الخليج كانت إدارة أساسية تساوي تماماً العمل العسكري والجهد السياسي. ولا شك في أن الإدارة الإعلامية للأزمة من هذا المنظور لا نستطيع أن نتحدث عنها في جانبين. إذا تحدثنا عنها من المنظور الأمريكي الغربي سوف نجد أن هذا الجانب استخدم الإعلام خير استخدام في إدارته للأزمة. بمعنى أنه استخدم هذا الجهاز الخطير في الحشد والتعبئة والتحريض والإثارة المتعمدة، وفي تدفق المعلومات وتوفير أكبر تغطية خبرية وإعلامية وتحليلية وأوسعها، حتى وإن كنا ندرك أنها مشوّهة ومزيفة ومزّورة وموجهة. لكن في النهاية هو استخدام الحشد الإعلامي أو الإدارة الإعلامية للأزمة بنجاح منقطع النظير. ومن منا لم يجلس منبهراً أيضاً ومندهشاً أمام أجهزة الإعلام، وخاصة الجهاز الالكتروني الذي هو محطات التلفزيون التي كانت تبث مجاناً على مدى ٢٤ ساعة إلى هذه المنطقة من العالم، أعني الـ CNN على سبيل المثال، وذلك لتحقيق الهدف الأساسي من إدارة الأزمة من المنظور الأميركي الغربي، واعتقد أنه حقق هدفه.

مقابل ذلك لننظر كيف أدرنا نحن العرب بعامة والعراق بشكل خاص الأزمة إعلامياً. الواقع أن أحد أسباب الانبهار أنه مقابل النجاح في ناحية أمريكا كان الفشل كاملاً في ناحيتنا. الواقع أنه كنا مواجهين بنوع من الدعاية السياسية أكثر مما نحن مواجهون بإعلام مستنير. وهناك فارق أساسي بين الدعاية السياسية بشكلها المباشر والتحريضي وبين الإعلام بشكله الإقناعي والإبلاغي والإخباري. لكن الواقع أننا وقعنا في مصيدة نوعين من الإعلام هي ترجمة للانقسام السياسي الذي حدث في الوطن العربي نتيجة الأزمة: إعلام يناصر العراق والواقفين معه، وإعلام يناصر قوات التحالف والمعارضين للعراق. وفي الحالتين، كنا نلاحظ من التقويم الأولي للأشياء أن هناك الانحياز المطلق وغياب الموضوعية وغياب المعلومات الصحيحة رغم أن المعلومات متوافرة في أجهزة الإعلام العربية، ونسمعها نحن جميعاً. ففي مقابل أن نسمع الأنباء والمعلومات والتغطيات الإعلامية والتحليلية في الجانب الغربي بشكل عام، كنا نسمع التهويل أو التهوين في الجانب العربي، فضلاً عن التزييف والتزوير والتضليل. لم يسمح أحد من القسمين العربيين، على سبيل المثال، للرأي الآخر بأن يُعبِّر عن نفسه. ولو تصورنا الإعلام العراقي، وتصورنا مقابله الإعلام السعودي فسوف نحكم دون الدخول في ضرب أمثلة ونماذج كثيرة. ونحن مقابل منع الرأي الآخر من التعبير عن نفسه في الإعلام العربي، كنا نلاحظ أيضاً بانبهار، مرة ثالثة، الإعلام الغربي وبالذات

الإعلام الأمريكي، وهو شديد الشراسة في إدارة المعركة السياسية الإعلامية من خلال الصحف والتلفزيون والإذاعة، يتعمد أن يسمح بقدر كبير من أصوات معارضي الحرب في الخليج وأقلامهم وكتاباتهم.

٢٤ ـ برهان الدجاني

اتفق مع د. أحمد يوسف علي أن القيادة العراقية قد اعتمدت في إدارتها للأزمة على الردع، اعتماداً شبه كلّي تقريباً، وبالتالي فقد استبعدت احتمالات الحرب، وأبدت الاستعداد، في الوقت نفسه، للتفاوض للوصول إلى حل شامل، على ظن أن أمريكا، متى اقتنعت باستحالة الحرب، لا بد آتية إلى مائدة المفاوضات. ولم ترَ القيادة العراقية سبباً يحول دون ذلك، إذ إنها ـ وإن اختلفت مع أمريكا في أمور تمس المصالح العراقية أو العربية ـ لم تتخذ في يوم من الأيام موقفاً أيديولوجياً معادياً لأمريكا.

أمّا استراتيجية الردع العراقية فقد اعتمدت على رهينتين، هما: حقول النفط الكويتية، وتهديد اسرائيل بالقصف بأسلحة الدمار الشامل.

ومن الواضح أنّ «الرادع» العراقي قد فشل في ردع أمريكا، فوقعت الحرب. لكنّا هنا نطرح سؤالين، هما: لماذا فشل الردع العراقي، وماذا حصل للرهينتين اللتين اتّخذتا للردع؟

لا بدّ أن نذّكر بأن الملك حسين ذهب بنفسه إلى مؤتمر البيئة العالمية في جنيف، ليحذّر من الخطر المحيق بالبيئة العالمية في حال احتراق آبار النفط الكويتية. ونلاحظ، أثناء المعركة، تدرّجاً في اندلاع الحرائق في هذه الآبار، ابتداءً من بئر أو بئرين، إلى عشرات، إلى مئة وخمسين. غير أنه قيل إن ما لا يقل عن خمسمائة بئر تحترق الآن ومنذ الانسحاب العراقي. وقد أقرّت أنباء أمريكية بأنّ بعض هذه الحرائق ناشيء عن غارات أسلحة الطيران الحليفة. لكنها في النهاية حمّلت العراق مسؤولية هذه الحرائق، وانتزعت قراراً من مجلس الأمن بتكليفه التعويض عنها إلى جانب غيرها من خسائر الكويت.

ومن جهة العراق، فإنه حرص منذ البداية على إعلاء درجة المصداقية في تهديده بإحراق نفط الكويت في حالة نشوب الحرب. وجاء في الأنباء أنه استخدم بعض «الرهائن» الغربيين، في مرحلة الارتهان البشري، لوضع عبوات تفجير في داخل الآبار. وهذا يؤكد لنا أنه لم يكن ينوي الاحتفاظ بالرهائن البشرية، بل كان ينوي اطلاقهم لينشروا ويؤكدوا مصداقية العراق في تهديده. وقد حصل هذا بالفعل. لكن يبدو أن أمريكا، إمّا أنها لم تصدّق التهديد، أو شطبت نفط الكويت من حساباتها، وهوّنت من الأثر التلويثي لإحراقه في البيئة الكونية. والمهم من زاوية التقويم الاستراتيجي أنّ العراق أثبت مصداقيته. فإذا كانت أمريكا قد استندت إلى عدم المصداقية العراقية فإنها تكون قد اقترفت خطأً فادحاً، ذا وزن كبير في ميزان الحسابات النهائية للأرباح والخسائر، وللانتصار والهزيمة. وإني أستنتج مما تقدم أنّ العراق، عندما دخل الكويت، كان مقتنعاً بأنّ أمريكا قد اتّخذت قراراً بـ«ضرب» العراق. وما كان دخوله الكويت إلاّ للحصول على «ارتهان» نفط الكويت. صحيح أنه ارتهن الرعايا

الغربيين في الكويت، ربما كدرع ثانٍ، لكنه لم يولِهِ أهمية تذكر، وأطلق هؤلاء الرعايا مقتنعاً بأنّ ارتهان النفط وحده كافٍ ومجدٍ. وجاء اطلاق الرعايا في سياقِ تأكيد الرهينة الحقيقية، وكبادرة لتشجيع أمريكا على العزوف عن الحرب، لأنّ أحد معاني هذه الاستراتيجية أنّ العراق سينسحب من الكويت حال التوصل إلى حل، أو بالأحرى إلى صفقة شاملة مع أمريكا تتناول كل الأمور في آن واحد. وفي اعتقادنا أنّ هذه البادرة كادت أن تنجح، إذ أعلن الرئيس الأمريكي بعدها فوراً قراره بفتح حوار مع العراق، من خلال زيارة يقوم بها وزير خارجيته إلى بغداد، ويقابل فيها الرئيس صدّام حسين، وأخرى يقوم بها وزير خارجية العراق إلى واشنطن ويقابل فيها الرئيس جورج بوش.

إلّا أن جهود اللوبي الصهيوني، المعزَّزة بزيارة طارئة قام بها رئيس وزراء اسرائيل إلى أمريكا، أجهضت إمكانية التحوُّل الأمريكي. ونعتقد أنه لولا هذا الإجهاض، لانسحب العراق من الكويت، إذ إنّ هدفه لم يكن استمرار احتلاله لها، بل اتخاذها درعاً يتّقي به شر أمريكا.

الجناح الثاني للرادع العراقي كان «ضرب إسرائيل».

ونذكر انّ طارق عزيز أكّد في مؤتمره الصحافي، عقب لقائه مع بيكر، بأنه ليس من مجالٍ للشّك في أنّ العراق سيضرب إسرائيل بالصواريخ حال اندلاع القتال. وربما دخل في حسابات العراق أنّ هذا قد يدفع اللوبي الصهيوني إلى تخفيف الضغط على أمريكا من أجل الحرب. لكن هذا الحساب لم يتحقق. ثم كان العراق يلمّح بما لديه من أسلحة كيمياوية إلى الدمار الواسع. ومن المؤكد أن أمريكا أوضحت للعراق بأنّ لديها أسلحة أقوى، وقدرة أكبر على إيصالها، وأنّ العراق مكشوف لها.

كما أنها تعاملت مع الصواريخ العراقية بأقصى درجات الملاحقة منذ ما قبل إطلاقها حتى وصولها. فالردع المتبادل هنا جعل العراق يكتفي بإطلاق صواريخ ذات رؤوس تقليدية على إسرائيل، تحمل معنى رمزياً لا قدرة تدميرية.

مع ذلك، فإننا نلاحظ أنّ وقف اطلاق النار التحالفي المفاجىء من جانب واحد، والعزوف عن هدف التدمير الكامل للحرس الجمهوري، والاكتفاء واقعياً، بإخراج العراق من الكويت إلى جانب ما حصل من تدمير لمنشآته وبنيته، وبالحصول على قرارات «تغريمية» من مجلس الأمن، والعزوف عن تدمير العراق أو حتى إسقاط نظامه ـ ربما كان وراء ذلك خشية في أن يدفع اليأس العراق إلى خطوة مخيفة. وكان علماء النفس المعتمدون في التخطيط الأمريكي ـ كما ذكر أحدهم على التلفزيون ـ يوصون بأن لا يُحشر الرئيس صدّام حسين في زاوية لا خروج منها، لأنه حينذاك يضرب دون حساب للعواقب. وبالتالي يمكن القول إن «الانتصار» الأمريكي كان أقل مّما خطط له. وقد نجم عن أمر إيقاف النار جدال أثاره قائد القوات المتحالفة شوارزكوف، بشكل يمس بقرار الرئيس بوش. كما يبدو أنّ الموضوع أثار جدلاً بين أمريكا، من ناحية، وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى، حين أخذت الدولتان

الأوروبيتان زمام المبـادرة في إيقاف الحـرب من جانب واحـد ـ كان جـانبهما ـ قبـل أن يصبح جانب التحالف بعد أن تبّناه الرئيس بوش.

من الذي دفع الفاتورة، فاتورة الحملة التحالفية، وفاتورة تحـرير الكـويت؟ ومن الذي سيدفع الفاتورة المستقبلية للأمن الذي ستوفـره القوات الاقليميـة وقوات التـدخل السريـع، وربما أيضاً للنظام العالمي الجديد بأسره؟ وكم ستبلغ هذه الفواتير، ومـاذا يبقى بعدهـا، وهل ستأتي بأمان، وهل يمكن تقبّل بقاء القوات الأمريكية على أراضٍ عربية؟

وأخيراً، هناك ثلاث مسائل أبرزتهـا الحرب: **أولاهـا** أنّ النفط مادة قـابلة للاشتعـال، وأنّ حمايتها بالتالي لا تكون بالحرب بل بـالسلم. **والثانيـة** أنه رغم ثـلاثة آلاف طلعـة يوميـة للطيران المتحالف، فقد استطاع العراق إيصال قرابة أربعين صاروخاً إلى إسرائيـل. **والثالثـة** أنّ تهويلاً بأسلحة الدمار قد جرى تبادله. وهذا التهويل يستدعي تحوّلاً إلى حديث السـلام، واحترام الشعوب والحقوق، وتطبيق المعيار الواحد على جميع الأمم وجميع الحالات.

ثالثاً: تقويم أهداف الأزمة

هنا يجب أن تحدّد الندوة أهم الأهداف التي سعت إلى تحقيقها أطراف الأزمة الرئيسية سواء أكانت دولية أو إقليمية أو عربية أو قطرية. ثم تستخلص الندوة ما تحقق منها، وما يبدو انه في طريق التحقيق، وما لم يتحقق أو أُحبط.

المناقشات

١ ـ علي الدين هلال

يبدو أننا ما زلنا نتبع الطريقة نفسها، وكأننا لا ننظر إلى أبعد مما هو تحت أقدامنا. أقول بكل المودة والمحبة للأخ الفاضل الشيخ محمد حسن الأمين، انك تحدثت بالأمس عن ضرورة تسمية الولايات المتحدة العدو الأمريكي. إني موافق على هذا، لكن الذي حصل انه في اليوم نفسه وفي منزل د. خير الدين حسيب كنا نستمع إلى نشرة الأخبار، وإذا بالأخ فيصل الحسيني والوفد الفلسطيني، عندما قابلوا بيكر، طالبوا الأمريكيين بالتدخل لحماية الجالية الفلسطينية في الكويت. كيف أقول هذا عدو أمريكي وأكرس دعايتي وإعلامي وخطي السياسي بهذا الاتجاه، وفي الوقت نفسه تطلب منظمة التحرير أو وفد منظمة التحرير من أمريكا التدخل لحماية الفلسطينيين؟

أعتقد أن الطرفين الرئيسيين اللذين كان لهما غايات محسوبة ويسعيان إلى أهداف رئيسية في الأزمة هما الولايات المتحدة والعراق، وبدرجة أدنى الأطراف الأخرى.

إن دولاً مثل الكويت والسعودية ومصر والجزائر أو أي دولة من الدول الأخرى لها بطبيعة الحال أهداف، لكن لم يكن لأي منها دور حاسم في تحديد مسار الأزمة. فمسار الأزمة حددته كثرة الأهداف والتكتيكات التي استخدمها العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجات أدنى الأطراف الأخرى.

ماذا كانت **أهداف الولايات المتحدة الأمريكية؟** هناك أهداف معلنة، أي جرى إعلانها قبل بدء الأزمة، أي في أشهر كانون الثاني/ يناير، وشباط/ فبراير، وآذار/ مارس، ونيسان/ ابريل ١٩٩٠. وهناك أهداف أخرى جرت بلورتها في أثناء زيارة بوش بعد الغزو العراقي.

الهدف الأول هو التخلص من القوة العسكرية العراقية. وقد دار حوار في الكونغرس

الأمريكي قال فيه لي أسبن، رئيس لجنة القوات المسلحة، «إما أن تبقى القوة العسكرية للعراق دون صدّام، أو أن يبقى صدّام دون القوة العسكرية للعراق. أمّا أن يبقى الاثنان فهذا مستحيل».

إذن، هذا الهدف هدف رئيسي. أي كيفية التعامل مع هذه القدرة العسكرية. ما هي أسباب إعلان هذا الهدف؟ أسبابه تتعلق بالوضع مع اسرائيل، بتوازن القوى في المنطقة بعد ظهور قوة عسكرية عربية.

الهدف الثاني، في ما أتصور، يتعلق بردع الطموحات القيادية العراقية أو محاصرتها. بعبارة أخرى، ان محاولة العراق لعب دور عربي أكبر كانت مسألة يمكن قبولها من جانب أمريكا حتى درجة معينة. إنما إذا تجاوز الأمر هذه الدرجة كي يكون للعراق القول الفصل مثلاً في تحديد أسعار النفط، فهذا لا يمكن لأمريكا القبول به.

إن أحد التوجهات الأساسية للسياسة الأمريكية وللسياسة الغربية عموماً كان طوال عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ التركيز على ضرب العلاقات المصرية ـ العراقية وتسميمها. وكانت إحدى الرسائل الأساسية أو المعلومات التي تأتي من جانب أمريكا ودول الغرب هي: ألا تعلمون ماذا يحدث في العراق؟ ألا تعلمون كذا. . . ألا تعلمون كيت؟!

ونأتي إلى **الأهداف العراقية**. إلى ماذا سعت السياسة العراقية من وراء الأزمة؟ أتصور، من دون ترتيب الأهداف، ان أول هدف عراقي كان اقتصادياً، وهو الحصول على أموال. كانت هناك مشكلة اقتصادية مالية في العراق. وقد حاول العراق تأمين ضغط أكبر لحل هذه المشكلة. وإذا عدنا إلى شهر شباط/ فبراير ١٩٩٠ أثناء قمة مجلس التعاون العربي في عمّان نجد الرئيس صدام يقول للملك حسين وللرئيس حسني مبارك وعبد الله صالح: اذهبوا إلى أصدقائكم في الخليج وقولوا لهم ان العراق يريد ٣٠ مليار دولار، وانه لا يستطيع أن يستمر من دون هذه العملية.

إذن، يوجد مشكلة اقتصادية. وإذا تابعنا بعد ذلك بدايات الأزمة نجد قضايا الديون، وسرقة نفط حقل الرميلة وسواها. كل هذه القضايا يمكن تلخيصها تحت عنوان المشكلة الاقتصادية أو زيادة الضغط المالي.

ثم ان هناك أمراً آخر. أعتقد ان للوضع الاقتصادي تداعيات أخرى. انها التمخضات الاقتصادية عند نهاية حرب طويلة كتسريح جيش كبير، وإيجاد فرص عمل لأفراد هذا الجيش المسرحين.

الهدف العراقي الثاني سياسي. ان الذي تابع خطب الرئيس صدام حسين ابتداء من توقيع معاهدة «كامب دايفيد» يلاحظ انه كان يعدّ العراق ويعدّ نفسه لقيادة الأمة العربية. والانتصار على إيران جعل العراق أكثر تأهيلاً وأكثر حجية في الدعوة إلى ذلك. ثم ان قبول العرب بأن حرب العراق على إيران كانت من أجل الدفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي، وصدّ الخطر الفارسي والرياح الصفراء. . . كل هذا خلق الجو النفسي والسياسي

الذي سمح للقيادة العراقية بأن تفصح عن طموحاتها القيادية في المنطقة العربية بشكل أوضح.

إذن، أزمة الخليج هي تعبير أو أسلوب سلوكي أفصح فيه العراق عن طموحاته القيادية في المنطقة العربية. وأتصور هنا ان الهدف العراقي، كما ذكر في الأمس، كان تطورياً. وقد يكون من المناسب أيضاً ان نعرف ماذا كان يقول العراق عندما نحلل المذكرة الديبلوماسية التي أرسلها طارق عزيز إلى جامعة الدول العربية، وماذا كان يقال في الفترة الممتدة من ١٧ تموز/ يوليو إلى ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، فنجد ان الأهداف العراقية في هذا الوقت كانت تتمحور أساساً على مسائل اقتصادية. حتى موضوع المنفذ البحري لم يكن يثار بشكل حاسم. فالقضايا المثارة هي قضية سعر النفط، ثم قضية سرقة نفط حقل الرميلة. أما في ٢ آب/ أغسطس وبعد ذلك فقد بدأت الأهداف العراقية أو الخطاب السياسي العراقي يتطور إلى أمور أخرى كقضية فلسطين والاسلام وغيرهما.

٢ ـ السيد محمد حسن الأمين

إذا كان للمثقفين العرب والمسلمين أن يختلفوا على أيّ من المحاور التي طرحتها هذه الندوة، فليس من الجائز أن يختلفوا على الأهداف الأساسية لهذا الغزو الاستعماري الذي نفّذته أمريكا ودول الغرب ضد الأمة العربية والإسلامية. وإني أعتقد بأن وضوح هذه الأهداف هو من العوامل التي تساعد، ليس على تحديد توجيهات موحدة ومشتركة لمواجهة نتائج هذا الغزو وآثاره فحسب، ولكنها تساعد أيضاً على تضييق دائرة الخلاف حول كثير من النقاط والملابسات المحيطة بهذا الغزو، وتساعد على كشفها وجلاء الجوانب التي ما زال يكتنفها الغموض.

وقبل أن أمضي بتحديد أهداف هذا الغزو الاستعماري، اسمحوا لي بأن أتوقف قليلاً أمام نقطة أولى خطيرة، مرّت في أكثر من مداخلة، دون أن يتمّ التوقّف عندها ومناقشتها بما تستحق، مفادها أن العرب تعاملوا مع الغزو الأمريكي وحلفائه بعقلية القرن الهجري الأول أو القرون الوسطى أو ما شابه من التعبيرات التي ركّزت على الفارق الحضاري بين العرب وغزواتهم. وأسارع إلى القول انني لم أطرح هذه النقطة ولم أُشر إلى خطواتها لا لأنني ضد مبدأ المعاصرة، وضد الدعوة إلى تطوير الحياة العربية والإسلامية بما يؤهلها لامتلاك عناصر المعاصرة علمياً وتقنياً وعلى كل صعيد، مؤكداً ان المعاصرة بهذا المعنى هي شرط لنهوضنا، وهي شرط متضمن في أدبيات تراثنا وفي عقيدتنا الاسلامية نفسها. ولكن الإلحاح في التأكيد على الفارق الحضاري يشير ـ بكلّ أسف ـ إلى اعتقاد البعض بأن العرب والمسلمين لن يكون في وسعهم تحقيق انتصار على الغرب إلاّ بإنجاز تقدّم مماثل، وبأنّ أحد أهم أهداف الغزو الأمريكي الغربي واستخدام الأسلحة المتطورة هو تكريس هذا الوهم وتحويله إلى اقتناع لدى شعوبنا، لأنّ مثل هذا الوهم سيدفعنا إلى الاعتقاد بأنّ أمتنا لن تستطيع أن تدافع عن وجودها وهويّتها وثرواتها إلاّ بتحقيق توازن استراتيجي مع أعدائها. ولقد لفتني البارحة تأكيد البعض على الشعار الأمريكي القائل في أعقاب الانتصار في الخليج (الآن انتهت حرب فيتنام

أو عقدة فيتنام)، أي: الآن حُسمت المسألة لصالح السلاح المتطور ضد إرادة الشعوب ومعنوياتها. . .

إن الهزيمة ـ أيّها الإخوة ـ لا تصبح هزيمة كاملة إلّا عندما تصبح هزيمة نفسية، ويأساً من جدوى الاعتماد على الشروط الخاصة للشعوب المهزومة.

إن الانتصار الأمريكي الغربي في حرب الخليج لم يكن انتصاراً بالمعنى الحقيقي. إنني أدّعي انه كان انتصاراً مجانيّاً لم يقاتل فيه العرب. إن حكام العرب وفّروا فرصة من أجل أن تستعيد أمريكا وشعوبها توازنها النفسي وشعورها بالتفوّق والغطرسة. إن أمريكا وكلّ أجهزة التنصّت والأسلحة التي تطلق صواريخها بواسطة الأزرار، لم تكن لتنتصر لو ان شعوبنا أتيحت لها فرصة المواجهة واستخدام رصيدها العظيم من الإيمان بحقها.

النقطة الثانية التي أودّ التوقف عندها هي الكلام على أهمية الجيش العراقي بعد اجتياحه الكويت. وهنا فإنّي لن أدافع عن أي سلوك مشين للجيش العراقي ضد شعب الكويت العربي المسلم. ولكنني أريد القول إن سلوك العراقيين في الكويت مهما يكن مشيناً فإننا لا نستطيع وصفه بأكثر مما نصف به سلوك القبائل العربية ـ قبل الإسلام ـ عندما كان يغزو بعضها بعضاً. أمّا الغزو الأمريكي للعراق فنحن لا نستطيع أن نماثل همجيّته بأي غزو في تاريخ الغزو، اللهم إلا الصورة المريعة للغزو المغولي لبغداد نفسها. ونحن سنظلم المغول بالتأكيد إذا كنا جادّين بهذه المماثلة. . .

لكن، ما هي أهداف هذا الغزو؟ أقول أهداف الغزو وليس ذرائعه، لأن كثيراً من الأهداف المعلنة، كتحرير الكويت، والحفاظ على السلام الدولي، ليس سوى ذرائع وشعارات قصد منها إخفاء الأهداف الحقيقية لهذا الغزو.

أهمّ أهداف الغزو في رأيي هي:

١ ـ خلق نظام دولي جديد يرسّخ المصالح الأمريكية في العالم، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ومصالح أمريكا في المنطقة العربية والاسلامية وفي الخليج خصوصاً هي مصالح حيوية، تتمثل في ثروة النفط التي تشكل السيطرة عليها سيطرة على جزء كبير من سياسة الدول المحتاجة إليها.

٢ ـ دعم الكيان الصهيوني وإعادة تأهيله بما يجعله قادراً على متابعة مهامّه في المنطقة. وقد جاء هذا الغزو في الوقت الذي بدأت الانتفاضة ـ الثورة داخل الكيان الصهيوني تتصاعد وتهدّد بالتواصل مع شعوب المنطقة، بما يشكّل نواة جديدة لحركة نهوض عربي وإسلامي شامل، وخطراً على المصالح التاريخية لأمريكا والغرب في المنطقة. وهذا ما يفسّر عمق التحالف الأمريكي الغربي في هذا الغزو.

٣ ـ تحطيم القوة العسكرية العراقية، ووضع عقبات منهجية تمنع قيام بنية عسكرية مشابهة لها في العراق، أو في أيّ من الأقطار العربية الأخرى، واستثناء الكيان الصهيوني من هذا التدبير.

٤ ـ تكريس التجزئة في المنطقة العربية والإسلامية، وهذا ما عبّر عنه هنري كيسنجر في مقال نشرته مجلة نيوزويك إبّان الغزو الأمريكي للخليج، عندما اعتبر المنطقة منطقة صراعات وحروب وكيانات لا تقوم بينها روابط الأمة الواحدة، وان على أمريكا أن تحافظ على التوازن بين هذه الكيانات. أي أن كيسنجر كان واضحاً في أن الحفاظ على التجزئة هو الذي يضمن استمرار هذه المصالح.

وما نشهده اليوم في العراق من محاولة لتجزئة الكيان العراقي نفسه يشكّل دليلاً ساطعاً على طبيعة هذه الأهداف، ويزيل أية شكوك أو أوهام حولها.

٣ ـ خير الدين حسيب

أولاً: في ما يتعلق بأهداف أمريكا وما سعت لتحقيقه وما تحقق منها، فانا، لا أتفق مع ما ذكره الأخ علي الدين هلال بأن الاهداف الامريكية كانت تتغير خلال الأزمة. لأنني أعتقد ان الاهداف السياسية لأمريكا في حرب الخليج كانت محددة منذ البداية، وقد أشرت اليها في مداخلة سابقة خلال مناقشة «صنع الأزمة»، ولكن المعلن عنه من تلك الاهداف كان يتدرّج ويتصاعد حسب توسع «التحالف»، وبعد تهيئة الرأي العام الامريكي التدريجية للاعلان عن أهداف جديدة.

صحيح أن المعلن من الاهداف الامريكية تدرّج من «الدفاع عن السعودية» الى «تحرير الكويت» ثم الى «تدمير القوة العسكرية العراقية» والى «التخلص من الرئيس العراقي» ولكن هناك من الأدلة ما يشير الى ان الهدف الاخير المعلن وهو «التخلص من الرئيس العراقي» كان قد تقرّر في بداية الأزمة، وان الرئيس الامريكي وافق ووقّع في وقت مبكر من الأزمة على قرار يخوّل وكالة المخابرات الامريكية (CIA) بالقيام بعملية سرّية للاطاحة بالرئيس العراقي (وهو قرار أشار اليه بوضوح بوب وودورد Bob Woodward في كتابه القادة The Commanders، ص٢٣٧ و٢٨٢ رغم ان الاعلان عن هذا الهدف جاء متأخراً جداً وفي نهايات الأزمة.

ويمكن التسليم بأن الولايات المتحدة حققت كل الاهداف المعلنة وغير المعلنة في هذه الحرب، ماعدا هدفاً واحداً كانت، ولا تزال، تعتبره هدفاً مهماً وهو «التخلص من الرئيس العراقي». فقد حققت الولايات المتحدة تواجداً عسكرياً مباشراً في الخليج وهيمنة سياسية على الانظمة الحاكمة وعلى منابع النفط فيه، كما تمّ «تحرير الكويت»، وتم القضاء على جزء مهم من القدرات العسكرية العراقية التقليدية وعلى معظم الأسلحة غير التقليدية (أسلحة الدمار الشامل) فيه، وهي في طريقها للاجهاز على ما تبقّى منها. ويمكن القول بقدر غير قليل من الموضوعية ان الولايات المتحدة أصبحت عضواً فاعلاً أساسياً ولكنه غير رسمي في منظمتين اساسيتين هما «الأوبك» و«الجامعة العربية».

اما بالنسبة الى الهدف الذي فشلت في تحقيقه حتى الآن، وهو الاطاحة بالرئيس العراقي، فمن المفيد تسجيل الملاحظات التالية حوله:

١ـ ان الدوافع الرئيسية الامريكية وراء هدف اسقاط الرئيس العراقي ليست سمات النظام العراقي الحالي وحرص الولايات المتحدة على ان يقوم في العراق نظام ديمقراطي تعددي يحترم حقوق الانسان والأقليات فيه، لأنني سبق ان اشرت في مداخلة سابقة الى ان سمات النظام العراقي الأساسية لم تتغير خلال السنوات الاخيرة وان الولايات المتحدة تعاونت مع النظام في العراق خلال معظم فترات الحرب العراقية ـ الايرانية، كما ان الرئيس بوش صرح مراراً بأنه يريد تغيير الرئيس العراقي فقط وأنه ليس لديه ما يختلف عليه مع بقية القيادة السياسية الحالية في العراق، اي انه لا يختلف مع النظام الحالي الحاكم في العراق، وانما يريد تغيير رئيسه فقط، وهو امر يكشف عن مدى حرص الولايات المتحدة على تحقيق الديمقراطية في العراق!

٢ـ لقد قامت الولايات المتحدة، ومن معها من «التحالف» بتدمير واسع، كان بربرياً في جانب منه، للبنية التحتية وللقدرات العسكرية والاقتصادية العراقية، وفرضت حصاراً اقتصادياً شاملاً على العراق وشعبه تجاوز حتى الحدود الانسانية، على أمل أن يؤدي كل ذلك الى ان يثور الشعب العراقي على رئيسه ويطيح به، وهو ما لم يتحقق حتى الآن، ويشير الى جهل امريكي فاضح في فهم اوضاع الشعب العراقي وطبيعة النظام الحاكم فيه.

ثانياً: أمّا في ما يتعلق **بأهداف السعودية والكويت وبقية الخليج**، فقد تدرجت الأهداف السعودية المعلنة من استدعاء القوات الامريكية للدفاع عن السعودية، الى تحرير الكويت بالقوة، الى الترحيب والمشاركة في تدمير القدرات العسكرية للعراق. وفي ما يتعلق بموقف السعودية من النظام الحاكم في العراق، فقد تراوح الموقف السعودي المعلن من ضرورة انهاء حكم الرئيس العراقي الحالي لأنهم لا يستطيعون التعامل معه في المستقبل الى التصريح أحياناً بأن الشعب العراقي هو الذي يقرّر مصيره ومن يحكمه، ولكن السعودية انغمست في الواقع العملي في الجهود العملية المبذولة للاطاحة بالرئيس العراقي.

ولم تختلف أهداف حكومات الخليج الاخرى عن أهداف السعودية، فيما عدا انها خرجت من حرب الخليج وهي أكثر تبعية لأمريكا واكثر خضوعاً وانقياداً لسياسة النظام السعودي.

ورغم ان التواجد العسكري والقواعد والتسهيلات العسكرية الامريكية في الخليج قد تعطي اطمئناناً مؤقتاً للأنظمة الحاكمة في الخليج، الا ان استمرار وجود الرئيس صدّام حسين على رأس النظام الحاكم في العراق سيظل مصدر قلق وأرق للأنظمة الحاكمة في الخليج، ورغم كل القيود المفروضة على العراق، سيظل الحكام في الخليج «ينامون على وسادة امريكية ويحلمون بكوابيس عراقية»!

ثالثاً: اما بالنسبة الى اهداف **مصر وسوريا** من حرب الخليج، فلا شك انه كانت لدى النظامين مخاوف حقيقية من طموحات الرئيس العراقي في زعامة الأمة العربية ومن احتمال سوء استعمال وتوجيه القدرات العسكرية العراقية، كما كانا جادين في معارضة غزو العراق للكويت. وقد تراوحت مواقف النظامين بين تصريحات تشير الى عدم امكان تعاملهما

مع النظام العراقي ورئيسه الحالي، الى تصريحات تقول بترك الأمر الى الشعب العراقي ليقرّر مصيره.

واذا كان تدمير القدرات العسكرية العراقية قد قلّل كثيراً من مخاوف النظامين في مصر وسوريا حيال طموحات الرئيس العراقي، فلا شك ان ذلك قد أدّى الى خلل أكبر في الميزان العسكري بين اسرائيل والعرب، وهو أمر سيعكس نفسه بلا شك على نتائج أية تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي. كما أدّت الحرب وما انتهى اليه العراق الى تمكين امريكا من ممارسة ضغوط أكبر على مصر وسوريا للانصياع لمخططاتها.

رابعاً: اما بالنسبة الى اهداف العراق، فقد كانت مزيجاً متفاوتاً من الخروج من الأزمة المالية التي يعانيها العراق بعد حربه مع ايران، الى طموحات قومية لزعامة الامة العربية متأثراً فيها الى حد كبير بمثال عبد الناصر، الى استمرار النظام الحاكم ورئيسه بشكل خاص في الحكم.

ولم يفشل النظام العراقي فحسب في معالجة أزمته المالية من خلال غزو الكويت، بل انتهى الأمر الى تفاقم هذه الأزمة والى حصار اقتصادي شامل على العراق وشعبه.

كما لم تفشل محاولة الرئيس العراق في تزعُّم الامة العربية فحسب، بل كان ثمة انحسار شديد، ولفترة قادمة، في دوره الاقليمي العربي. فلم يدرك النظام العراقي التغييرات التي حصلت في النظام الاقليمي العربي خلال الثلاثين سنة الاخيرة، وانه لم يعد من الممكن لأي نظام عربي أو حاكم عربي ان يتزعم الأمة العربية وحده، وانه لا بد من قيادة جماعية عربية حدّها الادنى توافق بين العراق وسوريا ومصر، وانه حتى لو عاد عبد الناصر الآن إلى الحياة لما استطاع ان يلعب الدور الذي لعبه في الخمسينيات والستينيات في قيادة الامة العربية.

واذا كان النظام العراقي ورئيسه استطاعا الاستمرار في العراق حتى الآن، وقد يستطيعان في رأيي الاستمرار فترة قادمة، فقد تم ذلك بثمن باهظ على حساب استقلال العراق وسيادته وعلى حساب الشعب العراقي.

خامساً: ويبقى بعض ما تحقق من ايجابيات، وربما لم تكن من الاهداف المخطط لها اساساً. فقد حرّكت حرب الخليج والتدخل العسكري الامريكي والقصف المدمر للعراق مشاعر الشارع العربي عموماً، باستثناء الخليج ومصر في البداية، بعد ركود وسبات طويلين، وحدثت تفاعلات وتعبيرات شعبية واسعة، اختلفت في القدرة على التعبير عنها حسب طبيعة الانظمة الحاكمة في كل قطر، وتجلّت بأوسع معانيها في اقطار المغرب العربي والاردن واليمن والسودان وموريتانيا، وشكّل ذلك بدايات واعدة لنهوض قومي شعبي في الوطن العربي، يتوقف مدى الاستفادة منه على مدى عقلنته وترشيده وتطويره ودفعه في اتجاهات ايجابية بدلاً من اصابته بالاحباط واليأس والعودة الى سلبيته السابقة.

كما ساهمت حرب الخليج، من خلال قصف العراق لاسرائيل بصواريخ سكود، وما أصاب اسرائيل من هلع نتيجة ذلك، في اثبات القدرة العربية على اطالة اسرائيل نفسها، وسقوط نظرية الأمن الجغرافي الاسرائيلي. وكان لذلك أيضاً رغم كل ما قيل للتقليل من

أهميته، تأثيرات سلبية بالغةعلىاليهود في اسرائيل، وتأثيرات نفسية ومعنوية ايجابية بالغة في الشارع العربي.

٤ ـ علي أومليل

إذا حاولت التحدث عن أطراف الأزمة أو الحرب فإنني أردد، بطبيعة الحال، ما قاله د. خير الدين حسيب من ان هناك أهدافاً معلنة وأهدافاً غير معلنة. والأهداف الحقيقية، عادة، هي أهداف غير معلنة.

لن أطيل الحديث عن أهداف الطرف العراقي لأن ثمة هزيمة عسكرية. فالعراق لم يحقق أهدافه سواء المعلنة أو غير المعلنة. تبقى أهداف الولايات المتحدة والأطراف التي شاركت في الحرب بالتحالف معها. هنا أقول ان المعني بالأهداف أساساً هو الولايات المتحدة. ويبدو لأول وهلة، إذا ما وقفنا عند ظواهر الأمور، ان الولايات المتحدة حققت أهدافها وهي تدمير القوة العسكرية للعراق، وتدمير قوته الاقتصادية، والابقاء على التفوق المطلق لاسرائيل، وترتيب المنطقة على أساس نظامها الاقليمي الجديد الذي يقوم أساساً على تأمين النفط بما هو مصدر قوتها وازدهارها.

يبدو، إذن، ان الولايات المتحدة حققت أهدافها. لكني أتساءل: بأيّ ثمن تمّ لها ذلك؟ لا بد، قبل الاجابة عن هذا السؤال، من إيراد هذه الملاحظة، وهي أن الولايات المتحدة مشغولة الآن في ترتيب نظامها الاقليمي في المنطقة، وان هذا الترتيب لا يقوم إلا على أساس تدمير القوة العراقية. لكن هذا لا يمكن أن يتم إلا بتدمير آخر. وهنا اتفق تماماً مع ما قاله الشيخ محمد حسن الأمين من أن ترتيب المنطقة لا يقوم إلا بتدمير معنوي شامل لكل القوى التي ساندت العراق. وإذا عدنا الى التساؤل بأي ثمن تدّعي الولايات المتحدة انها حققت أهدافها، فإني أشك في انها تستطيع، في المدى البعيد، أن تطمئن إلى نظامها الاقليمي الجديد. هذا ليس قولاً يعبّر عن رغبة أو عاطفة بل هو مبني على وقائع. فرغم كل اليأس الذي يشوب حياتنا، ورغم كل عوامل العجز والتثبيط، فإن هناك وقائع لن تنسى، وقائع صارخة من شأنها أن تعيد رصّ أي تضامن وأي عمل جماعي مشترك من أجل رفض الواقع المفروض، وفي رأسه ان الولايات المتحدة الأمريكية حققت أهدافها، لكن باستدعاء قوات أجنبية.

اسمحوا لي هنا ان أقول ان هناك قسماً مهماً من شعوب الأمة العربية لم يستطع ولن يستطيع أن يبلع هذه المسألة. فليس مقبولاً بتاتاً أن تستدعى قوة أجنبية إلى منطقة عربية وأن تضرب بلداً عربياً انطلاقاً منها. سيبقى هذا راسخاً في أذهاننا، وبالتالي سنرفض في المستقبل هذا النظام الاقليمي الأمريكي الجديد، مهما كان مضمونه.

من ناحية ثانية، ان التدمير الذي حدث في العراق ـ مهما كانت أخطاء نظامه وجرائمه ـ إنما هو تدمير قام بتضليل وتمويه إعلامي، وهو تدمير لبلد عربي بكامله، وانه كانت هناك نية مبيّتة ـ ولست أردد كلاماً أدبياً ـ نعم نيّة مبيّتة من أجل هذا التدمير، وذلك برفض كل الحلول والتسويات السلمية.

لن تنسى الجماهير العربية، على الأقل تلك التي ساندت العراق، هذا الذي حدث كي تقبل النظام الذي سيبنى على أنقاض هذا التدمير. أنا لست داعية إسلامياً، لكني أعتقد ان أي مسلم عادي لن يقبل أن تنطلق الطائرات والصواريخ التي دكّت العراق على رؤوس المسلمين من جوار قبر الرسول عليه السلام. أي مسلم عادي لن يقبل هذا.

إذن، ضربت الولايات المتحدة الشرعية في كثير من الدول التي استدعت الأجنبي، وضربت انطلاقاً منها بلداً عربياً آخر، فأعطت بذلك قاعدة لأي نضال ديمقراطي تحرري لرفض هذا الواقع المفروض.

ثم تأتي قضية تمويل الحرب. لن ننسى ان هذه الحرب التدميرية موّلت بأموال عربية. هذا يعيدنا إلى قضية شرعية امتلاك الثروة العربية. من هذا المنطلق نتساءل: بأي حق تكون الثروة العربية موضوعة في صندوق ويكون مفتاحه في جيب أمير، ويموّل حرباً ولا أحد يحاسبه! مطلبنا ليس أن وزّع علينا أيها الأمير فيئك. كلا، هذا المال ينبغي أن يكون مالاً في ميزانية دولة حديثة، يراقب ويصرف بطريقة ديمقراطية.

لن ننسى، إذن، هذا النظام الذي قال انه بلغ أهدافه دون أن يحققها. أتساءل: بأي ثمن حدث كل هذا ووقع كل هذا؟ هل نقبل بأن نضرب بكل ما حدث عرض الحائط ونحصر أنفسنا في تحليل علمي لواقع الأمور كي نقبله أم ان نعود إلى بديهيات نضالنا الذي نسيناه، وهو اننا قد أريد لنا أن ندمَّر، فهل نقبل بأن يبنى نظامهم على أشلائنا؟

٥ ـ عبد الخالق عبد الله

حققت الولايات المتحدة نوعين من الأهداف المتداخلة: أهدافاً عسكرية وأهدافاً سياسية. ولا بدّ من الإشارة، في هذا السياق، إلى أن ذكر ما تحقّق للولايات المتحدة من أهداف لا يعني الانبهار بأمريكا، بقدر ما يعني فهم المعطيات والحقائق والوقائع. إن المطلوب فهم الحقائق المؤثّرة، وفهم هذه الحقائق لا يعني القبول بها.

كانت الأهداف العسكرية الأمريكية محدّدة واضحة وممكنة التحقيق. ولقد تحققت جميع هذه الأهداف. وحيث إنه لا يمكن تعداد جميع ما تحقّق للولايات المتحدة عسكرياً، فيكفي الإشارة إلى أن أمريكا حققت في الأساس هدف تحطيم القدرات العسكرية العراقية تحطيماً كليّاً، وربما أيضاً نهائياً. لقد تم تجريد العراق عسكرياً، وتم تأكيد هذا التجريد بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ الذي لا يمكن تصوُّر أن العراق قد قبل بكلّ بنوده وموادّه المقرّرة. كان المطلوب إنهاء العراق كقوة عسكرية في منطقة الخليج العربي. لقد اتضح ان الولايات المتحدة لا تقبل بوجود قوة عسكرية ضخمة بحجم القوة العسكرية العراقية على مقربة من الاحتياطيات النفطية الخليجية الضخمة.

أما بالنسبة إلى الأهداف السياسية، فقد كان للولايات المتحدة أهداف سياسية محددة، وجزئية، وممكنة التحقيق مباشرة، وأهداف سياسية أخرى كلية تأتي كمحصلة طبيعية للنجاح العسكري. لقد استطاعت الولايات المتحدة، أولاً، عزل العراق واحتواءه، عربياً، كما

استطاعت، ثانياً، أن تؤكد السيطرة على منطقة الخليج التي تحتوي على ٦٠ بالمئة من الاحتياطيات النفطية. وأكدت الولايات المتحدة أن الدفاع عن الحقول النفطية هو شأن أمريكي خاص ومرتبط أشد الارتباط بالأمن القومي الأمريكي. إن سيطرة الولايات المتحدة على النفط هي سيطرة مركّبة. فالولايات المتحدة هي الآن القوة التي تحمي الحقول والمنشآت النفطية الخليجية، وبالتالي فهي التي تتحكّم في هذه الحقول. كما أنّ الولايات المتحدة هي الآن القوة الوحيدة القادرة على التأثير في السياسات النفطية الخليجية وخاصة السعودية منها. إنها قادرة على تحديد الانتاج والأسعار بما يتناسب مع رغباتها ومصالحها وأهدافها العالمية والاستراتيجية.

أمّا على صعيد الأهداف السياسية الكليّة التي تحققت للولايات المتحدة فيكفي الاشارة إلى ان الولايات المتحدة استطاعت ترسيخ الانطباع بأنها الدولة العظمى الوحيدة التي ربما لا تقيّدها قيود بعد الآن، ما عدا القيود الداخلية. فقد حسّنت الولايات المتحدة موقعها التفاوضي الدولي في النظام العالمي الجديد لسنوات قادمة. كما أنها أكّدت ان العالم المعاصر هو عالم أحاديّ القطب، أمريكي الطبع والطابع.

السؤال بالنسبة إلينا هو: ما معنى ان الولايات المتحدة قد حققت هذه الأهداف؟ ما هي مضامين هذه المعطيات والحقائق؟ من المهم فهم هذه المضامين. بيْد أنه من المهم أيضاً فهم أن الولايات المتحدة قد حققت هذه الأهداف بوسيلة محدّدة وذات دلالة عميقة، ذلك ان ٩٠ بالمئة من الجنود الذين حققوا هذه الأهداف هم جنود أمريكان، في حين ان ٩٠ بالمئة من تمويل العملية العسكرية غير أمريكي. القوات الأمريكية والأموال غير الأمريكية هي التي حققت الأهداف الأمريكية. هذه المعادلة العسكرية والمالية الجديدة هي التي ستحكم العالم الجديد. علينا فهم هذه المعادلة الجديدة لأن لها علاقةً بفهم معنى الدولة المهيمنة في النظام العالمي الجديد. إن للهيمنة شروطاً اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية. ويبدو أن الولايات المتحدة بدأت تفقد بعضاً من هذه الشروط، رغم نجاح أهدافها في حرب الخليج.

أخيراً، لا بد من القول إن النفط كان هو محور الأزمة الأخيرة، وبرز النفط كأكبر المستفيدين. فالنفط لم يعد سلعة استراتيجية فحسب، إنما هو الآن سلعة مقدّسة بالنسبة إلى الغرب والدول الصناعية الرأسمالية. إن هذه الدول على استعداد لخوض حروب من أجل النفط، وأيضاً على استعداد للالتزام بالشرعية الدولية من أجل النفط.

إن الاحتياطيات النفطية الخليجية ليست ضخمة فقط، بل إنها تزداد يوماً بعد يوم. هذه الاحتياطيات تزداد قيمة على الصعيد الاستراتيجي يوماً بعد يوم، والعالم يزداد اعتماداً على هذه الاحتياطيات يوماً بعد يوم.

لا بدّ من فهم الحقائق النفطية التي برزت بعد الحرب في الخليج، وفهم معنى اننا فقدنا سلاح النفط، وفهم معنى أنّ النفط لم يعد نفطاً خليجياً ولا عربياً، بل هو الآن ولسنين قادمة، **نفط أمريكي!**

٦ ـ عثمان سعدي

الهدف الأمريكي العميق في حرب الخليج هو وقف جهود العراق لتمثّل علم العصر وتقانته، وجعلهما في المنطقة حكراً على إسرائيل. فمن المعروف أن اكتساب علم العصر يمر **بثلاث مراحل: المضغ، والهضم، والتمثل**. يُسمح لنا كعرب أن نمضغ علم العصر، وإلى حدّ ما أن نهضمه، لكن غير مسموح لنا تمثل علم العصر. والعراق تجاوز هذا الخط الأحمر وبدأ يتمثّل علم العصر. وما القوة العسكرية العراقية، والأسلحة الكيماوية، والأبحاث النووية في العراق، المستهدفة بالتدمير، إلا نتائج لمحاولة تمثّل علم العصر.

في أثناء زيارة صدّام حسين للجزائر سنة ١٩٧٤ دار الحديث بينه وبين المرحوم هواري بومدين، حول الاستفادة من العلماء العرب الموجودين في الغرب من أجل إيجاد علم عربي، والمبادرة كانت من بومدين. . . وتوفّي هذا الأخير دون أن يتمكن من تحقيق خطّته. وأتيحت الفرصة لصدّام حسين أن يحقق ذلك، فبدأها بالقرار الذي اتخذه بتعريب كلّيات الطب والهندسة سنة ١٩٧٨، لأنّ عملية تمثّل العلوم لا تتم إلا باللغة القومية. ولم يحدّثنا التاريخ أن أمة من الأمم تمثّلت علم عصرها بلغة أجنبية. فإسرائيل مثلاً أدركت ذلك وَعبْرنَت العلم والتقانة ومراكز البحث العلمي. إن معهد وايزمن لعلوم الذرة، مثلاً، يُجري أبحاثه باللغة العبرية. بينما نجد في مصر ـ حتى الآن ـ ان الطب لا يزال يعلّم باللغة الانكليزية، التي تكرس التبعية العلمية للعالم الانغلوفوني. ما يؤكد هذا أن د. طلعت، أستاذ الفيزيولوجيا بكلية طب جامعة القاهرة، ألّف كتاباً في هذه المادة، وعرضه على كليات الطب في مصر، فاعتذرت عن اعتماده، لارتباطها بما تقرره الكليات الانكليزية في لندن. وسافر المؤلف إلى بريطانيا، وعرض كتابه، فاعتمده الانكليز كمقرّر في كليات الطب البريطانية، فتبع المصريون الانكليز واعتمدوه في مصر. وصار الطالب المصري الذي يدرّسه د. طلعت، يشتري كتابه في القاهرة، على انه كتاب بريطاني ويدفع ثمنه بالإسترليني.

هذا يجسّد التبعية العلمية في الوطن العربي، ويحول دون تمثّل العرب علم العصر. ولا زالت كليات الطب في مصر، حتى الآن، تعتمد على كتب مستوردة من بريطانيا، ولم تؤلّف كتب مصرية في الطب.

في هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى الهدف الأمريكي والغربي. ونحن نحسّ به في الجزائر أكثر من غيرنا في إطار الصراع بين التعريب والفرنسة في المغرب العربي. فمنذ بداية سنة ١٩٩٠ أثار الغرب مسألة المدفع العملاق، والمكثّفات النووية وغيرها في العراق كمؤشرات ـ في نظري ـ لتمثّل علم العصر الذي بدأ ينجزه العراق، على طريق تحقيق «علم عربي»، متجاوزاً بذلك الخط الأحمر المرسوم للعرب من أمريكا والغرب، الذي تديره ايديولوجيا «الفكر المسيحي ـ اليهودي».

وفي منتصف القرن الماضي ضرب الغرب مصر لأن محمد علي أراد تأسيس دولة عربية تضم الأقطار العربية في المشرق من جهة، كما حاول تمثل علم العصر بإيجاد تعليم جامعي معرّب في سائر التخصصات، وصناعة مصرية، من جهة ثانية.

فالطبّ، مثلاً، في زمن محمد علي كان يدرّس في مصر باللغة العربية، وهذا غير مسموح به.

وأنا أرى أن الانكليز حققوا انتصارهم على العرب في القرن الماضي بواسطة كرومر الذي قضى على تجربة محمد علي العلمية والتقانيّة، وحقق «انكلزة» التعليم في مصر، وهي التي تمنع التمثّل العربي لعلم العصر، الذي لا زالت مصر تعانيه حتى الآن. ومن الغريب أننا، كعرب، لا نقرأ التاريخ، أو لا نتذكر أحداثه، عندما نقرأه. فاليابانيون أرسلوا إلى مصر في القرن الماضي بعثة علمية درست تجربة محمد علي، وعادوا وطبقوها في اليابان فأوصلتهم إلى ما وصلوا إليه.

خلاصة ما أريد قوله، ان العراق ضُرب من طرف الغرب لتجاوزه الخط الأحمر المرسوم للعرب من الغرب، والمتمثّل في عدم السماح لهم بتمثّل علم عصرهم وتقانته. لكن، هل حقّق الغرب هذا الهدف؟ لا أتصوّر ذلك، لأن العراق سيبقى مالكاً لرجال العلم والتقانة، الذين قطعوا شوطاً جيداً في تمثّل علم العصر. وبهؤلاء سيعيد كل ما دمّرته أمريكا بالتعاون مع أنظمة عربية متحالفة معه، وسيكمل مسيرته نحو إيجاد علم عربي، كما فعل اليابانيون والألمان، بعد التدمير الذي تعرضت له اليابان وألمانيا في الحرب العالمية الثانية.

٧ ـ محمد البصري

تجاوباً مع الخطاب المتفائل المسؤول الذي يميّز جو القاعة بين الأمس واليوم، خصوصاً ما أدلى به إمامنا الشيخ السيد محمد حسن الأمين، وكذلك د. علي أومليل وسائر المتدخلين هذا الصباح، سأدلي بملاحظات عدة اعتبرها مطروحة على تفكيرنا جميعاً.

حتى الساعة لم تؤثّر فظاعة الكارثة في النخبة بالمستوى الذي أثّرت به في الشعوب، وهذه حقيقة. هل لأن الشعوب تفكر في مصيرها بتجربتها وفطرتها، بينما ننظّر نحن تنظيراً لا يرتكز على ركائز ثقافتنا، ولا على تجربة شعوبنا؟ أنا لست ضد الانفتاح على العصرنة، ولست معارضاً للانفتاح على تجارب الأمم الأخرى شريطة أن تكون ثقافتها ثقافة إنسانية لا ثقافة استعمارية، وأن تكون ثقافتنا الوطنية ترتكز إلى مقومات فاعلة.

يجب التنبّه لاجتناب الكلام الايديولوجي، والخروج من تلوين الواقع باستعراض الوقائع التي لا نسمعها، ولكن كل واحد منا في متناوله أن يسمعها ويقرأها. وأظن ان في القاعة مشاركين يملكون كل مقومات المتابعة والاستيعاب. هذا لا يعني التوثيق لأنه في مقدورنا جميعاً أن نراجع مراكز التوثيق.

إن مهمة المثقفين ممّن هم على مستوى من يتحاور في هذه القاعة هي، على ما أعتقد، رسم استراتيجية لتعبئة القوى الحقيقية بغية إلحاق الهزيمة ـ كالتي منينا بها ـ بالاستراتيجية الأمريكية ـ الاسرائيلية.

يجب أن نبحث عمّن هو المسؤول عن الفراغ القيادي، وهل أن دور مصر، بتخليها

عن قيادة الأمة، ليس هـو من جملة الأسباب التي جعلت آخـرين يتطلعـون إلى القيادة، وإلى ملء الفراغ. إنها مسألة أساسية أن نحمّل مضيفينا هنا مسؤولية الفراغ في القيادة التي تركوها لصدّام ولغير صدّام.

المهم، كما أقول باستمرار، هو موقع القيادة وليس من يقود الموقـع. مصر قادهـا محمد علي ولم يكن مصرياً، وقـادها صـلاح الدين الأيـوبي ولم يكن مصرياً كـذلك. لكن المـوضوع يعطي الموقع أهمية، وكلنا ساهمنا في هذا المـوقع. وإني أضم صـوتي إلى صوت الأستـاذ عثمان سعدي بأننا نفخر ببصمات المغرب العربي في القاهرة وفي الأزهر، وهي ما زالت حاضرة حتى الساعة. إن اخواننا في مصر مؤتمنون عليها، ويجب أن يـوظفوهـا حيث يجب أن توظف، وان يتجنّبوا كل ما يصدم تراث مصر وما يمجه الشعور الشعبي من انعكاسات سلبية.

ومع ذلك أتساءل مرة أخرى: لمن نفكر؟ ولمن نستخلص العبرة؟ وليسمح لي الأخ علي الدين هلال، تعليقاً على ملاحظته على فيصل الحسيني، ان أقول إن فيصل الحسيني ربما كـان يتعامل مع الواقع لأن الموجود في الكويت ليس حكـومة كـويتية، بـل أمريكـا هي المـوجـودة، فهل يلام الحسيني إن توجّه لتخفيف آلام شعبـه إلى من هم مسؤولون فعـلاً عن إيلام أفـراد شعبه في الكويت؟ إني لا ألوم فيصل الحسيني عندما يتوجه إلى الحقيقة ويواجه الواقـع ليطلب الرأفة لشعبه.

هل سنخرج من هذه الندوة بتوجه عام وبتفكير بعناصر موحدة؟ آمل ذلك. فالإعـلام والجيش والثقافة كانت كلها مواقع في مواجهتنا في الغرب. ففي المواجهة لا يمكن الفصل بين الجيش والثقـافة والإعـلام. ان من هبّ في الغرب لاستنكـار تدخّـل أمريكـا فعل ذلـك من موقف عدم القبول بالتبعية لأمريكا، بينما هذا الوضع يستحق منا التوقف والتأمل. فهل نقبل وضع من يدعو بيننا بالتبعية لأمريكا، فكم بـالحري من يضـع الامكانـات والوسـائل لتـدمير القدرة العربية والمصير العربي؟

نصـل، على ضـوء العبرة من وضـع العراق ووضعنـا، إلى القضية الفلسـطينيـة التي لم تحسب لها، حتى هذه الساعة، كل الحسابـات الغربيـة والاسرائيلية. هـل نترك هـذه القضية أيضاً إلى أن تقع الكارثة، فنجتمع من ثم لنتابع الأسباب، ونبحث عمّن يتحمـل المسؤولية؟ هـل نحن أبريـاء، وهل هـذه المسألـة ما زالت تنتـظر منا اتخاذ موقف؟ وكيف نبلور مـوقفنا ليساعد القدرات الفلسطينية التي هي في مواجهة وليست في مرحلة تتطلب الاستنهاض؟

أخيراً، أرجو أن تحافظ القوة المعنوية والسيـاسية والثقافية للشعب المصري عـلى تحمّل مسؤوليتها والحفاظ على الروابط المستقبلية مع كل شعوب الأمـة العربيـة الاسلاميـة. ويسرني كـذلك أن أنـوّه بأن هـذه الندوة رفعت صـوت الاسلاميـين، رغم اننا كلنـا مسلمون، لكن التمييـز أو الفرز غـير المعقول والمصـطنع كـان مفروضـاً من قبل، بغية الفصل بـين القوميـين والاسـلامين. والحق ان هنـاك حضارة واحـدة وهناك واجب الـدفاع عن هـذه الحضارة من المسلمـين ومن كل العـرب. صحيح ان العـرب هم القيادة، لكن يجب أن يستحقـوا القيادة

بسلوكهم وليس بطريق العنصرية والعنجهية، وهذا نتاج حضارتهم. كيف يحافظون عليه ويتكاملون معه؟... هذا هو السؤال الذي يجب أن نخرج بأجوبة عنه من هذه الندوة.

٨ ـ أحمد يوسف أحمد

في الحقيقة، لأني فهمت في الأمس، كلاماً صريحاً بأن أحد أهداف الندوة هو الحوار فيما بيننا، فلا أجد غضاضة في أن نعلّق على آراء بعضنا البعض طالما أن هذا التعليق يتم في إطار الموضوعية والالتزام القومي بوجهة نظر كل منا.

في هذا الإطار أسمح لنفسي بإبداء بعض التعليقات على مداخلة د. خير الدين حسيب لأنه نموذج لسمو الإلتزام القومي على الإلتزام القطري، والاستقلالية في الموقف، ولأنه يكاد يكون أكثرنا التزاماً بما قلناه لجهة التأكيد على فكرة المعلومات أكثر من التحليلات.

وأود أن أعلّق هنا على قضيتين أعتقد أنهما مهمتان. **الأولى** تتعلق بما أشار إليه د. حسيب عن خطأ صدّام الاستراتيجي. أريد أن أعلّق على هذه النقطة، من وجهة نظري، وقد أختلف في هذه الناحية مع د. حسيب. **والنقطة الثانية** تتعلق ببعض معلومات مكمّلة عن السياسة المصرية.

في ما يتعلق بخطأ صدّام القاتل أشار د. حسيب، من وجهة نظره، إلى أنه كان عدم إدراك التغييرات التي طرأت على النظام العربي، وأنها بالتحديد تتمثل في تشتت عناصر القوة، ومن ثم استحالة قيادة دولة واحدة للنظام العربي وما إلى ذلك. أهمية السؤال، إذا أجبنا بالإيجاب عن ان ذلك هو الخطأ القاتل، ان مسألة إمكانية قيام دولة كالعراق أو غير العراق بدور قيادي في الأمة العربية تصبح مسألة تكاد تكون مرفوضة، لأن البديل هو قيادة جماعية. ونعلم أنه في المرحلة الراهنة وفي الظرف الراهن، العلاقات بين القوى العربية الرئيسية ليست متينة إلى الحد الذي يمكّنها من تكوين ائتلاف.

أعود إلى موضوع خطأ صدّام حسين. أنا أتصور أنه على العكس، فإن العراق بقيادة صدام كان يمتلك فرصة معقولة جداً لقيادة الأمة العربية. ومن الأمور الواضحة التي أثبتتها أزمة الخليج أن هذه الفرصة كانت موجودة. أولاً، ما هي القيادة؟ القيادة مقومات مادية ومشروع قومي، ولا بأس في قيادة تحظى بشرعية قومية بين الجماهير والنخب العربية.

العراق، كان يمتلك أولاً قدراً لا بأس به من المقومات المادية: ثروة النفط، واقتصاد يكاد يكون من أكثر الاقتصادات العربية تنوعاً. ويمتلك، ثانياً، مشروعاً متكاملاً ـ وقد أتيح لي معرفة ذلك بحكم التخصص إذ قرأت خطابات صدّام حسين كلها منذ تولي السلطة حتى قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية ـ يمكن أن يسمّى بحق مشروعاً قومياً. والأزمة أثبتت أنه يمكن لهذا القائد أن يحظى بشرعية قومية بين النخب والجماهير العربية. إذن، ما هي المشكلة في أن هذا لم يحدث؟ في تقديري ـ وهذه نقطة تباين مع د. حسيب ـ أنه من حيث مقومات القيادة كان هذا ممكناً، وقيادة صدام حسين بالذات أثنيّ بخصوصها على ما قاله د. علي

الدين هلال بـالأمس. فأنـا انطبـاعي أن صدام قيـادة عربيـة غير عـادية في زاويـة تبصّره في المواقف. وهذا ما اندهشنا منه تحديداً في أثناء درس أخطاء إدارة الأزمة لأنه كـان من الأوائل الذين تنبأوا في السبعينيات بالتغييرات الحاصلة في النـظام الدولي لجهـة تعدد المـراكز ومـا إلى ذلك. أين الخطأ إذن؟

أول شيء هو ان المشروع العراقي كان يفتقر بوضوح إلى عنصر الـديمقراطيـة، غير انـه ثبت للأسف من تداعيـات أزمة الخليج أن غياب هـذا العنصر ليس مسألـة فاعلة، أي أنـه يمكن أن يكون هناك مشروع قومي مقبول جماهيريـاً ونخبويـاً دون أن تكون الـديمقراطيـة فيه عنصراً أساسياً. إذن، أين الخلل مرة أخرى؟ المشكلة في تقديري تكمن أساساً في التكتيكات وأدوات التنفيذ، يعني أنا كقومي عربي شعـرت بتفاؤل شـديد بعـد انتهاء الحـرب العراقيـة ـ الايرانية بالنتيجة التي انتهت إليهـا مع انني كنت من المعـترضين عليهـا. لكني قلت إن هناك قوة عربية قائدة تخرج من هذه الحرب. وأول خطوة حقيقية اتخذتها القيادة العراقيـة بعد وقف إطلاق النار في السياق القومي كانت دعم ميشال عون، وبالتالي هذا تكتيك رُفض من جانب كبير إن لم يكن من معظم النخب العربية القومية. النقطة الثانية في أدوات التنفيذ وهي مسألة استخدام القوة في حل خلاف عربي ـ عربي، وأدعي بعـد ذلك أن هـذه القوة كـانت لتحقيق الوحدة العربية. هذه الأداة بطبيعتها أداة انقسامية، إذ لا نتصور إجماعاً عربياً رسمياً أو شعبياً على مسألة استخدام القوة لحل الخلافات العربية ولبناء الوحدة العربية. أتصور، مثلاً، أنه لو كان اتجاه القوة العربية لجهة التحـالف مع الأردن في مـواجهة ضـد اسرائيل لاختلف المـوقف جذرياً مئـة بالمئـة، ولكان هنـاك إجماع عـربي شعبي ورسمي، حتى الرسمي الـذي لا يكون جاداً، لن يجرؤ على أن يعترض على القيادة العراقية، وربما هذا هـو السبب في تفسير مـا أشار إليه عدد من الاخوان أمس من أنه، رغم التـأييد الجـماهيري في بعض البلدان العـربية أو في العديد منها للقيادة العـراقية إبّـان الأزمة أو بعـد تفجّر القتـال، إلّا أن تقديـرهم ـ وأنا متفق معهم في هذا ـ أن التأييد الجماهيري لم يصل إلى الـذروة التي وصل إليهـا مثلاً تـأييد الجـماهير لعبد الناصر ومصر عبد الناصر في سنة ١٩٥٦، أو وقفة الجماهير سنة ١٩٦٧. في تقديري أن هذا هو السبب الحقيقي، وهو أن المشروع العراقي القومي من حيث التنفيذ استخدم بطبيعته أداة انقسامية.

انتقل بعد ذلك إلى قضية معلومـات عن السياسـة المصرية. د. حسيب ذكـر بحق أن السيـاسة المصريـة كانت أقـل السياسـات العربيـة المتحالفـة ضد القيـادة العراقيـة تعبيراً عن التـدخل في الشؤون الـداخلية للعـراق. الحقيقة، أريـد استخدام عبـارة أخرى وهي أنـه لم يصدر ـ وهذه قضيـة معلومات ـ أي تصريـح عن القيادة المصريـة أو أي مسؤول في السياسـة الخارجية المصرية يتحدث من قريب أو من بعيد عن التـدخل في الشؤون الـداخلية للعـراق. التصريـح الذي استشهـد به د. حسيب كـان إجابـة من د. عصمت عبد المجيـد عن سؤال يتعلق بمصالحة فورية مـع العراق، وبـالتالي قـال ـ وهذا مـوقف عملي ـ نحن لا نتعـامل مـع صـدام في هذا المعنى، ولا يمكن التـدخل في الشؤون الـداخلية. يضـاف إلى هذا تصريحـات قاطعة للرئيس مبارك بأنه لا تدخّـل في الشؤون الداخليـة للعراق، لأن مصر بنت مـوقفها في

الأزمة الكويتية على أنها ترفض التدخل العراقي في الشؤون الكويتية، ومن ثم لا يعقل أن تفعل الشيء ذاته مع العراق. وعندما قيل له في سؤال صحفي و«لكن الرئيس بوش يدعو إلى التدخل»، قال «أنا أختلف مع أميركا في هذا»، ومصر لم تسمح لنفسها في أي وقت من الأوقات بأن تعلّق على أي قضية داخلية تتعلق بالتمرد. وأنا أستشهد الآن بتصريحات لأن الاستشهاد أيضاً كان بتصريحات. وفي مقابل تصريح د. عصمت عبد المجيد السابق وبعده، ذكر د. بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية صراحة، في إجابة عن سؤال آخر عن التعامل مع صدام حسين ونشر في الصحف القومية المصرية «نحن تعاملنا مع صدام حسين في الماضي ومستعدون للتعامل معه في المستقبل». فهذه قضية معلومات، في الواقع، تفيد انه على مستوى التصريحات لم تكن هناك أية اشارة من قريب أو من بعيد إلى قضية التدخل في الشؤون الداخلية العراقية.

٩ - مصطفى التير

إن الأهداف العامة لأمريكا ولغيرها من دول الغرب والشرق، من وراء أفعالها وعلاقاتها بالوطن العربي، هي الحصول على أكبر قدر من الفوائد ومن الغنائم. ولن تراعي لا أمريكا، ولا غيرها ، المصالح العربية القومية. لكنّ العلاقة بين دولتين أو أمتين تتحكم فيها عوامل كثيرة، من بينها امكانات كل واحدة في تأثيرها في طبيعة العلاقة ونوعها. وأهداف كل دولة من الدخول في علاقة مع دولة أخرى تتأثر بما يمكن أن تساهم به الدولة الأخرى في التأثير في اتجاه الأهداف وطبيعتها.

كما أن الأهداف العامة يمكن أن تتفرّع إلى عدد من الأهداف الفرعية، ويمكن أن تُعدَّل وأن يتقدم بعضها على البعض الآخر، وهكذا.

لقد أوضح المتحدثون قبلي عدداً من الأهداف العامة والفرعية لأمريكا في المنطقة العربية، ويمكن أن أضيف هدفين فرعيّين:

الأول: هو المزيد من التجزئة والتفتيت، إذ يبدو أن أمريكا ترى أن تقسيم الوطن العربي إلى اثنين وعشرين كياناً تقسيم لا يرضيها، وتريد المزيد من التفتيت. وهدف أمريكا هذا لن يكون محصوراً في داخل جزء أو جزءين من الوطن العربي، بل سيشمل جميع المنطقة. ولن تجد أمريكا، ومن يسير في ركبها، صعوبة كبرى في تحقيق مثل هذا الهدف، سواء على مستوى التسميات من تقسيمات جغرافية وطائفية وإثنية، أو على مستوى المواطنين العرب الذين يمكن أن ينبهروا بمثل هذا البرنامج، خصوصاً عندما يتغلّف بالكثير من الشعارات البرّاقة لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية... إلخ.

الثاني: إجراء تعديلات في الأنظمة وفي الزعامات، خصوصاً التقليدية منها. وهي تعديلات يراد إجراؤها، ليس من منطلق تقديم مساعدة لمواطني بلدان هذه الأنظمة، ولكن لاستباق الأحداث والعمل على إرساء قواعد أنظمة تصلح لمسايرة ركب التغيير، على أن تلتزم بالسير في ركاب السياسة الأمريكية المهيمنة.

١٠ ـ معن بشور

ملاحظتي على معظم المداخلات التي جرت حتى الآن انها كانت حول مناقشة أهداف الأزمة من الجانبين العراقي والأمريكي، دون التركيز على أهداف الأطراف الأخرى العديدة التي شاركت في هذه الحرب، لاسيّما أوروبا الغربية وبعض الدول العربية.

وإذا كان المجال هنا لا يتسع إلى مناقشة أهداف كل الأطراف، فإني سأحرص على التوقف أمام جهتين رئيسيتين في هذه الأزمة، ودراسة أهدافها.

الجهة الأولى هي «اسرائيل»، التي رغم نجاح واشنطن في كبح تدخّلها العسكري السافر، إلا أنها نجحت دون شك عبر اللوبي الصهيوني في واشنطن وفي العديد من العواصم الكبرى، في التمهيد لهذه الأزمة قبل ٢ آب/ أغسطس بزمن، كما في شحن الأجواء بعد ٢ آب باتجاه تغليب الحل العسكري على كل حل آخر مما عطّل مبادرات عديدة للحل السياسي كان أبرزها وأهمها مبادرة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، إذ جرى تعطيل زيارته المقررة للرياض، ثم عطلت زيارته لواشنطن في اللحظة التي كان يستقل فيها سيارته متوجهاً إلى المطار في طريقه لمقابلة الرئيس بوش.

فالهدف الاسرائيلي يتراوح بين حد أدنى هو تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية كجزء من خطة متكاملة لتدمير قدرات أي بلد عربي آخر، كسوريا ومصر والجزائر وليبيا، وحد أقصى هو تفتيت المجتمع العراقي وتمزيق الكيان العراقي تمهيداً لتفتيت كل مجتمع عربي، ولتمزيق كل كيان عربي، على غرار ما كان الأمر في لبنان.

مقابل هذا الهدف الاسرائيلي، كان هناك للشارع العربي والاسلامي، المستقل عن كل الأنظمة العربية، أهداف معلنة ومضمرة تتجاوز الأطراف كلها بما فيها الطرف العراقي نفسه وكأنه يطمح إلى تحقيقها عبر هذه المعركة. ولعل أبرزها تأجيج الصراع بين الأمة العربية وأعدائها، وكشف الدور الأمريكي المنحاز إلى اسرائيل في المنطقة، وفتح ملف الثروة العربية، توزيعها واستخدامها في التنمية، تحقيق اللحمة بين الحركة القومية العربية والحركة الاسلامية، استخدام سلاح النفط مجدداً، وإعادة تحريك الشارع العربي والاسلامي ولكن حول قضايا رئيسية... الخ.

ومن الصعب الآن الحديث عن مدى تحقق هذه الأهداف، لأنها من النوع الذي يحتاج تحقيقه إلى زمن طويل، لكن بعض هذه الأهداف قد تحقق فعلاً عبر ما رأيناه من نهضة شعبية عربية واسلامية، لا سيّما في بلدان المغرب العربي، ومن فتح ملفات عديدة كان الزمن قد نجح في طمسها، لا سيّما ملف الصراع العربي ـ الصهيوني، والثروة العربية.

١١ ـ عبد الوهاب الباهي

تحدثنا، بإيجاز، عن تحقيق بعض أهداف الإدارة الأمريكية واسرائيل، وكذلك عن أهداف بعض الأنظمة العربية. وحتى يكون نقاشنا شاملاً جميع أطراف النزاع، لا بد من أن

نتحدث عن قسم آخر من دول التحالف هي فرنسا والمانيا واليابان، أي عن بقية الدول الغربية. فهل حققت هذه الدول أهدافها؟ الجواب عن هذا السؤال يتطلب، في نظري، وقبل كل شيء، معرفة ما إذا كانت هذه الدول ـ أو أوروبا بصفة عامة ـ سعت في حقيقة الأمر إلى الدخول في هذا الصراع، أم انها جُرَّتْ إليه.

إننا من خلال تتبعنا المحللين الفرنسيين وغيرهم من المحللين الغربيين، ومن خلال معلومات شخصية، نقول إن من بين الأهداف الخفية للولايات المتحدة الأمريكية رفع يد ألمانيا واليابان عن السيطرة المباشرة على مصادر الطاقة الموجودة في المشرق العربي، باعتبار ان هاتين الدولتين تشكلان قوة تقانية كبيرة تنافس الولايات المتحدة.

بالنسبة إلى فرنسا فإن مصالحها، بالطبع، هي مع العرب وخاصة في الفترة الأخيرة التي تميزت بوجود مصالح ضخمة ومعاملات كثيرة مع العراق، بالاضافة إلى مصالحها السياسية في المشرق العربي بصورة عامة. لهذا فإن سياسة فرنسا كانت مترددة في بداية الأمر. فقد أعلن الرئيس ميتران بأن قواته ستذهب إلى الخليج، لكن ليس لمحاربة العراق بل لتحرير الكويت. ثم طوّر بعد ذلك هذا الموقف إلى المشاركة في الحرب، الأمر الذي أثار فريقاً كبيراً من الفرنسيين. والدليل على هذا انه بعد أن أطلق الرئيس صدام حسين سراح الأجانب الموجودين في العراق تقابلت أنا شخصياً مع أحمد بن بله في الجزائر الذي كان كُلف من طرف الرئيس العراقي بالوساطة بين العراق وفرنسا على أن تبقى فرنسا محايدة نسبياً، وأن لا تدخل هذا الصراع بالنظر إلى مصالحها في المنطقة. وهناك، على الأقل، وعود على صعيد المعاملات الاقتصادية وما إلى ذلك.

وحدث الاتصال بالفعل بين بن بله والمسؤولين الفرنسيين الذين تفهموا، في بداية الأمر، الموقف العراقي على أساس أمرين اثنين: **الأول** وعد من صدام حسين بالخروج من الكويت، والثاني إطلاق سراح الأجانب الموجودين في العراق، وأمور أخرى تتعلق بالمصالح والعلاقات الفرنسية ـ العراقية. وقام ميتران اثر ذلك بإيفاد وزير خارجيته إلى الرئيس بوش وقابله وسجل طبعاً تحفظات فرنسا بشأن مصالحها ومصالح أوروبا، وردود فعل الرأي العام الفرنسي. لكن من الثابت بعد ذلك ان ما وقع الاعلام به من قبل السلطات الفرنسية هو ان الولايات المتحدة هددت فرنسا بأنه في حال عدم مشاركتها في الحرب فإن امتناعها سوف تكون له انعكاسات سلبية على قيادة فرنسا لأوروبا، وبالتالي قيام هذه الأخيرة كقوة تقانية، وكذلك على صعيد توحيد أوروبا في المستقبل.

١٢ ـ أسامة الغزالي حرب

أريد أن أستوضح بعض الأفكار حول إحدى النقاط الأساسية التي دارت في هذه المناقشة. ان أحد الانطباعات الأساسية التي نخرج بها مما جرى من المناقشات أن جزءاً مهماً من الاختلافات بيننا يتعلق بتقييم علاقتنا بالعالم الخارجي. هذه مسألة مركزية في كل مناقشاتنا، وأنا أعتقد بأنها يمكن أن تكون موضع التركيز والبحث في الجلسات القادمة لأن

هذا ربما كان جوهر الخلاف بيننا في هذه اللحظة، ويتطلب مزيداً من الاستيضاح في هذا الاتجاه. وأنا هنا في الواقع أتحدث ليس من منطلق ايديولوجي أو فكري عام، وإنما كدارس للعلوم السياسية، لأن تعبير «أهداف الدولة» و«أهداف الدول» وغيرها هي مسائل لها معانيها المحددة في إطار العلوم السياسية، وسوف أركز على ما ذكر حول أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة. وأنا كرجل دارس العلوم السياسية أقول وأثنّي في هذا على ما ذكره د. علي الدين هلال من أن أهداف الولايات المتحدة من الأزمة مسألة معروفة ومعلنة، وأهدافها في المنطقة معروفة. انها، أولاً، ضمان تدفق النفط العربي بكميات معقولة وبأسعار معقولة للولايات المتحدة والمعسكر الغربي. وثانياً استقرار النظم الصديقة للولايات المتحدة، وثالثاً ضمان أمن اسرائيل. هذه أهداف أمريكا في المنطقة. وبالنسبة إليَّ كدارس للعلوم السياسية، هي مسألة بديهية لا تنطوي على مفاجآت ولا على أشياء غريبة. هنا أتساءل وتساؤلي هذا موجه إلى الكثيرين ممَّن تحدثوا بلغة معينة عن الأهداف الأمريكية.

السؤال الأول: ما هي أهداف أي دولة في العالم في علاقتها بنا؟ ما هي أهداف أمريكا؟ ما هي أهداف روسيا أو بريطانيا أو الصين أو اليابان أو الهند في علاقاتها بالعالم العربي؟ ببساطة شديدة أقول إن كل بلد من هذه البلدان يهدف إلى تحقيق مصالح. وبالتأكيد هذه المصالح لا تتضمن بالضرورة إنهاض الأمة العربية ولا إنهاض الإسلام. بالقطع ليس هذا هدفاً أمريكياً وليس هذا هدفاً سوفياتياً ولا صينياً ولا يابانياً ولا هدف أي بلد في العالم. إذن، هذه القوى مثلها مثل الولايات المتحدة لا يروق لها أن يتمثل العرب التقانة والعلوم الحديثة. هذه مسألة بديهية في العلوم السياسية. كل بلد يسعى إلى تحقيق مصالحه التي هي بالضرورة لا يمكن أن تتطابق مع مصالح الغير. هذا هو السؤال الأول.

السؤال الثاني: هل هناك عداء خاص لنا نحن العرب؟ ما هي الخصائص الغريبة فينا التي تجعل العالم يعاملنا بهذا الإصرار على الاضطهاد، وبهذا الإصرار على قمعنا؟ هذا سؤال بديهي أطرحه لأني ألمس هذه الروح بشكل ملفت. هل يمكن أن نقارن ما تفعله أمريكا بنا مثلاً بما فعلته أمريكا باليابان في الحرب العالمية الثانية وضربها بالقنابل الذرية؟ هل يمكن مقارنة ما حدث لنا في الحرب مع ما حدث في غمار الحرب العالمية الثانية التي هلك فيها عشرات الملايين من البشر؟!

سؤال ثالث: هل يجوز لنا التحدث عن عداء تاريخي وأبدي مع أي جهة في العالم؟ الحديث عن العداء مع جهة ما وكأنه عداء منذ الأزل وإلى الأبد. هذه مسألة بالنسبة إلى دارس العلوم السياسية تبدو غريبة. المسألة هي: لا أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون ولكن هناك مصالح دائمة. إذن، متى بدأ العداء لأمريكا ومتى سوف ينتهي؟! أريد أيضاً أن تجيبوا عن هذا السؤال.

سؤال رابع: هؤلاء الذين يتحدثون عن الغزو الصليبي الذي تعرضنا له، لماذا يصرون على أن الذين حاربونا هم فقط الأمريكان. نحن في لحظة معينة كنا في عداء تقريباً

مع العالم كله. لماذا نتجاهل هذه الحقيقة المرة التي يجب أن نواجهها بشجاعة ولا نكتفي فقط بالتصريح بأننا كنا في عداء مع أمريكا؟

سؤال خامس: لماذا المبالغة في الاستهانة بما يرفعه العالم حولنا من شعارات حول حقوق الانسان والديمقراطية والمرور مروراً سريعاً على هذا بأن أمريكا وأوروبا لا تهتمان بكذا وكذا؟ المسألة ليست بهذا التبسيط. في هذه البلاد قوى وجماعات قوية وديمقراطية تتحدث عن الديمقراطية وعن حقوق الانسان، وهي ملاذ لنا وبالذات ملاذ المثقفين العرب بالذات للدفاع عن الكثير من هذه القيم.

السؤال الأخير في هذا السياق: هل اختلاف خبراتنا مع الاستعمار الأجنبي له صلة مباشرة أو غير مباشرة بهذا الاختلاف بيننا في التقييم؟ أنا عندي إحساس عام لا سيما بالنسبة إلى إخواننا في المغرب العربي الذي أثرت خبرتهم المريرة مع الاستعمار الفرنسي في طريقة تعاملهم مع العالم الخارجي بشكل يختلف عن الطريقة التي تتعامل بها الشعوب العربية، والتي خضعت لاستعمار بريطاني، بمعنى أن البعد الحضاري والثقافي والشعور بالمرارة الشديدة تجاه الأجنبي يختلفان نتيجة هذه الخبرات.

رابعًا: الأزمة ومستقبل النظام العربي

يهدف هذا المحور الى تحقيق أهداف عدّة:

الهدف الأول: دلالات الأزمة بالنسبة إلى المفاهيم والمسارات القومية.

الهدف الثاني: تقويم أداء النظام العربي خلال فترات صنع الأزمة وتصعيدها وانفجارها.

الهدف الثالث: مناقشة الآثار المباشرة التي خلّفتها الأزمة في النظام العربي ومقوماته المادية والمعنوية. بمعنى آخر، توصيف حالة النظام.

الهدف الرابع: وضع تصوّرات عن مستقبل النظام، وتحليل التداخل والتضارب بين ما يطلق عليه ترتيبات أمنية، وترتيبات أمن شامل، ونظام عربي جديد.

الهدف الخامس: إعادة النظر في قائمة التحديات التي تواجه المنطقة في المستقبل في ضوء احتمالات عدّة، أهمها: استمرار الهيمنة الغربية، اختلال ميزان القوى الإقليمي، فرض نظم حكم أقلّ استبداداً، فرض تسوية أمريكية للصراع العربي - الاسرائيلي.

المناقشات

١ ـ جميل مطر

أعترف بأني كنت غير متحمّس لانعقاد هذه الندوة. وقد تناقشت ود. حسيب على مدى شهور حول انعقادها. كان مصرّاً، وكعادته، ملحّاً على ضرورة أن تجتمع هذه الكوكبة من المفكرين للتداول في الأزمة. وكان اعتراضي مستنداً الى حجتين: **أولاهما** أن أعضاء هذه الكوكبة قد لا يستفيدون من اجتماعهم شيئاً مهماً. فكنخبة مثقفة لم يتح لأحدهم الإحاطة بأية معلومة لها قيمتها تسند موقفه، أو تجعله يعيد النظر في هذا الموقف. وثانية الحجتين أن هذا المركز ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ قد بذل خلال ١٥ عاماً جهداً هائلاً كي يتعارف المثقفون القوميون والإسلاميون ويقيموا علاقات احترام وصداقة وتقدير. وخشيت أنهم لو اجتمعوا في ظل هذا التوتّر، وبتلك العاطفة المشحونة، أن يختلفوا وينقسموا ويفقدوا هذه الأواصر التي بذلنا جميعاً جهوداً متواصلة لإنشائها وتدعيمها، وبشكل خاص تلك الأواصر التي كانت بين مثقفي المغرب ومثقفي المشرق.

وأعترف الآن أنني أصبت في حجة وأخطأت في أخرى. فقد اتضح خلال مداولات الأمس أن المعلومات والحقائق كانت غير كافية، وهذا أمر طبيعي. فالمثقف العربي غير مؤتمن على معلومات، حتى لو سمحوا له بين الحين والحين بدخول مطبخ صنع القرار. وصنع السياسة في وطننا العربي كالمخدرات، لا يجري تعاطيها إلّا في السر، وفي حلقات مغلقة. والسياسي العربي يعتبر نفسه متفوقاً على المثقفين، لأنه يجالس جورج بوش، والمثقف لا يجالسه. وإذا جالس الإنسان بوش أو مايجور أو ميتران، فقد احتكر المعرفة والواقع والمستقبل. ومن لم يجالسهم فقدَ الصلة بالمعرفة والواقع والمستقبل.

ولكني أخطأت في تقديري للحجة الثانية. فقد استطاع المشاركون، بمقدرة رفيعة، تجاوز الخلافات، وأثبتوا أن ما ترسّخ من علاقات وأواصر على مدى الخمسة عشر عاماً أقوى

من أزمة وأقوى من كارثة، ويبدا لي شخصياً ـ وأرجو ألاّ أكون مخطئاً ـ أن ما بدا في النقاش خلافاً انتهى بعد التروي الى اتفاق. وهاكم بعض الأمثلة:

بدأت الندوة باختلاف حول تعبير الأزمة. ثم انتهى الجدل حول هذه النقطة إلى انها كانت أزمة وصارت كارثة. وأضيف من ناحية، أنها ما زالت أزمة، لكنها أزمة عنقودية، أي أزمة مستمرة. وهي كارثة لأن مراحلها الأولى أدت إلى كوارث، وهي أزمة مستمرة لأن كل أهدافها لم تتحقق. تركيا لم تحقق بعد هدفها، ولا إيران، ولا فرنسا، ولاإنكلترا، ولا مصر، ولا الكويت. لا أحد حقق كل أهدافه أو معظمها. ولا أحد مهماً سيسمح بتسويتها أو إنهائها قبل أن تتحقق له أهدافه كلها أو معظمها. وهي أزمة مستمرة لأنها تفجّرت في منطقة مفروشة بألغام الأزمات. تفجّر بعضها فعلاً، وسينفجر بعضها الآخر. ولا أستبعد، كما قيل بالأمس، أن أمريكا نفسها سوف تندم على أنها داست تراب هذه المنطقة الملغومة.

وعلى أسباب الأزمة لم تختلفوا. فالقيادة العراقية شعرت منذ مدة بأنها مهددة، وحاولت الدفاع عن نفسها فاستدعت منظمة التحرير إلى بغداد، وشكّلت تحالفات عربية رسمية وغير رسمية، وعقدت قمة في بغداد لتحصل على تأييد عربي، متصورةً أن الاجماع ممكن، كما كان في القمم التي عقدت خلال حربها مع إيران. ولم يكن هناك خلاف على أن العراق في حاجة إلى منفذ على الخليج، وأنه عومل بشكل غير لائق من جانب بلدان الخليج التي شكّلت مجلساً خاصاً بها، وأنه كان يعاني أزمات اقتصادية حادّة. وأنه كان يسعى إلى زعامة في المنطقة.

وهناك أسباب أخرى، ربما ليست مباشرة، لكنها بالتأكيد شجعت على اندلاع الأزمة. تذكرون جميعاً أو يذكر البعض منكم، ندوة صنعاء، وندوات أخرى. قلتم، وقلنا، إننا نتوقع أخطاراً كبيرة. قلنا إننا نعيش زمناً عربياً رديئاً، وإن ما يسمى بالوفاق العربي زيف وخداع، وإن الأمة تمرّ في مرحلة من أخطر مراحل تطورها أو انهيارها. قلتم وقلنا، ومع ذلك، فحين نشبت الأزمة لم نتذكر، واتهمنا أنفسنا بالتقصير وانقسمنا واستبدت بنا العواطف، كأننا لم نكن نتوقّع أزمة أو نتوقع كارثة.

ثم تحدثتم عن أطراف الأزمة، ولم تختلفوا. فالطرفان هما أمريكا والعرب. بعض الخلاف بدأ حين تحدثتم عن العرب، بعض العرب أو كلّ العرب. ولا أعتقد أنه اختلاف مهم. فالكارثة حلّت بكل العرب، وكل العرب مسؤولون عمّا حلّ بهم.

وقد اتفقتم على أن القيادة العراقية كانت على علاقة طيبة بأمريكا، ومعتمدة عليها طوال الحرب الإيرانية ـ العراقية. وتبينّ من محاضر «غلاسبي» و«دول» وغيرهما أن القيادة العراقية، رغم شعورها بالتهديد، كانت أكثر القيادات العربية أملاً في أن امريكا ستتعامل معها، لأن العراق القويّ ضمان للأمن الاقليمي ولأسعار معتدلة للنفط ولمنظمة تحرير فلسطينية واقعية وعقلانية.

وحول إدارة الأزمة لم تختلفوا على دور القيادة العراقية. فقد أخطأت في الادراك

والتحضير والتخطيط والتدبير والتقدير والتنفيذ والإعلام، وما زالت مستمرة في ارتكاب الأخطاء. ولم تختلفوا على إدارة أمريكا للأزمة. فقد حدّدت أهدافها بدقّة، وخططت وشكّلت حلفا، وابتدعت شرعية دولية وشرعية عربية، وألّفت برنامجاً تلفزيونياً عن حرب النجوم نفّذته ضد شعب العراق ومساكنه ومدارسه وملاجئه، وضد بعض جيشه، ولكن ليس ضد كل جيشه.

ولم تختلفوا على دور كل من انكلترا وفرنسا لأنكم لم تناقشوه بعد. ولن تختلفوا إذ ستجدون أنّ فرنسا وبريطانيا عادتا إلى شمال العراق، أي إلى سبعين عاماً مضت، حيث معظم النفط ونقطة انطلاق تفتيت المنطقة العربية التي بدأ منها تقسيم العشرينيات، وحيث مصادر مياه الهلال الخصيب بأسره.

ولكنكم اختلفتم على الحل العربي؛ فمِن قائل إنه كان ممكناً، إلى قائل إنه لم يكن ممكناً. وأعتقد ـ وبأمانة ـ أن الخلاف سببه نقص في المعلومات. فالمتاح من المعلومات يؤكد لنا جميعاً أنّ الحل العربي فشل في مؤتمر القمة في بغداد، أي قبل غزو الكويت بشهور.

ويؤكّد المتاح من المعلومات، أيضاً، أن القيادة العراقية تفادت الحل العربي قبل الغزو حينما قررت عرض الموضوع على أمريكا، فتحدّث الرئيس العراقي مع سفيرة أمريكا في العراق، وقدّم إليها وعوداً، وأخذ منها، وربما من غيرها، تأكيداً بعدم التدخل. وبعد ذلك تولت الولايات المتحدة إحباط أية مبادرة تفوح منها رائحة حلّ عربي أو دولي.

معنى ذلك أننا غير مختلفين. وأنا سعيد، ولا شك أن صديقي خير الدين حسيب لا يقلّ سعادة. ولكن أودّ أن أشير إلى أمرين أقلقاني حقيقة:

الأمر الأول: في موضوع الديمقراطية. هنا اختلف مع الرأي القائل إن القائد يجب أن يتخذ قراره دائماً، وبلا تحفّظ، منسجماً مع إرادة الشارع. هتلر كان يفعل ذلك، وبوش فعل ذلك. كلاهما صنع بنفسه رأي الشارع وتظاهر بعد ذلك بالانسجام معه. صحيح أن الوضع عندنا مختلف. فالشارع العربي محبَط، وحسّاس لقضايا معيّنة، ومنتظر القائد الملهم المعلّم. أريد فقط أن أذكّركم بعام ١٩٦٧، ايلول/سبتمبر بالذات، حينما اسرّ عبد الناصر لبعض الصحافيين اللبنانيين بتألّمه من دورهم في رفع توقعات الشارع العربي قبل أزمة حزيران/ يونيو إلى ما هو أكبر من امكانات عبد الناصر ومصر وكل العرب. وأظن أن الأمر نفسه تكرر خلال هذه الأزمة في كثير من شوارع العرب. لقد تعلمت أمريكا من فيتنام، ولم يتعلم قادتنا الجدد من ١٩٦٧. الشارع قد يكون على حقّ، لكن ليس له حق إدارة الأزمة ولا إدارة الحرب. وبالتأكيد، وحسب أي أصول ديمقراطية تعلمتها في المدرسة أو بمحاولة الممارسة، الشارع ليس هو الديمقراطية. هو الإلهام، وهو الحسّ. ولكن إذا صنع الشارع السياسة والقرار، فهوّ الفوضى والديماغوجية والفاشية. ثم أين هذا الشارع الآن؟ محبَط، مهزوم، عاجز عن الحركة، بل هو السبب في أن يتهمنا وزير خارجية فرنسا بأننا (أي العرب) وَهْم كبير. . .

الأمر الثاني الذي أثار قلقي أو فضولي تجسّد في السؤال الآتي: لو نجحت نبوءة القيادة العراقية وأحلامها ووافقت أمريكا على التعاون معها لضمان أمن الخليج وضمان سعر معقول للنفط، مقابل انسحاب العراق من الكويت... لو تحققت هذه النبوءة وانعقدت هذه الندوة الكريمة، هل تستطيعون تخيّل ما كان يمكن أن يدور ويحدث فيها؟

في النهاية، أريد أن أعود الى ما قلناه واتفقنا عليه في ندوات سابقة، وألخصه في النقاط التالية:

١ - إننا نعيش زمناً رديئاً، وأسباب رداءته معروفة، وتردّد بعضها في هذه الندوة.

٢ - إن هناك أقطاراً عربية دائماً محظوظة وأقطاراً عربية دائماً أقل حظاً. وقد تأكد ذلك مساء أمس، حين صرح بيكر أن أقطاراً عربية معفاة من حضور المؤتمر الأمريكي وعقد الصلح مع اسرائيل، لأنها، حسب قوله، ليست طرفاً. ولكن أقطاراً أخرى معيّنة عليها أن تحضر المؤتمر وتوقّع على الصلح، وتنهي باسم كل العرب، وعلى حساب كل العرب، الصراع العربي - الاسرائيلي. هذه الأقطار غير المحظوظة هي الأقطار التي حاربت اسرائيل وتحمّلت مهانة تعطيل التنمية ومهانة الهزائم. أما الأقطار التي ناضلت بالمال والشعارات فهي أقطار محظوظة، أو ذكيّة، ومنصرفة إلى إصدار الأحكام على الأقطار غير المحظوظة.

٣ - إن النظام الإقليمي العربي يجب ألاّ يتحمّل أوزار مشاكلنا وثوراتنا. وليس هذا دفاعاً عن النظام العربي بقدر ما هو إعادة تأكيد بأن جميع البدائل المطروحة خطيرة، ونتذكر حقيقة واحدة: النظام العربي صنع سلاماً اقليمياً لم يحققه أي نظام إقليمي آخر. تعرفون جميعاً أنه قُتل في الحربين العالميتين الأولى والثانية أكثر من ٧٠ مليون شخص، وقُتل في العالم الثالث في حروب إقليمية خلال نصف القرن الماضي أكثر من ١٧ مليوناً. أسألكم، وأرجو أن تجيبوا بأمانة: كم عدد العرب الذين سقطوا قتلى في نزاعات عربية - عربية خلال السنوات الخمسين الماضية؟ الغالبية العظمى من قتلانا سقطت في حروب بين العرب وغير العرب، وآخرها حرب العرب مع أمريكا.

٤ - في كثير من الندوات السابقة، خصوصاً ندوات السبعينيات، وفي أوائل الثمانينيات، كنّا سعداء باختلاط مثقفي المغرب بمثقفي المشرق. وكنا نقول إن مثقفي المشرق لن يضيرهم اكتساب قليل من عقلانية مثقفي المغرب وواقعيتهم. ومثقفو المغرب لن يضيرهم اكتساب قليل من عاطفية مثقفي المشرق. حتى إذا جاءت أزمة الخليج، إذا بنا نكتشف أنّ كل طرف ذهب إلى أبعد مما يجب في اكتساب خصائص الطرف الآخر، ونكتشف أننا في حاجة إلى تجديد المحاولة.

٢ - حسام عيسى

بعد هذا الحديث العذب، من الصعب أن يبقى الانسان في اطار المناقشات السابقة. لكن موضوع اليوم لم يعالَج على الاطلاق، وكان هدفي عندما طلبت الكلام أن أبقى في اطار

ما سبق وليس في اطار المستقبل. ومع ذلك سأحاول أن أربط بين ما حدث وبين موضوعات الجلسات السابقة.

موضوع هذه الجلسة هو دراسة المستقبل. بالنسبة إلى دراسة المستقبل، يقول أراغون إن المستقبل لم نعشه بعد. أنا أعتقد أن هذه حالة استثنائية، وقد عشنا المستقبل بالفعل في أحداث الأزمة، بمعنى أن المستقبل قد كُتب بالفعل. طبعاً، هناك دائماً أشياء طارئة. كنت دائماً أقول للأستاذ جميل مطر عندما كان الفريق يعمل على صياغة دراسة «مستقبل الأمة العربية»، هذه الدراسة القيِّمة التي وضعت في اطار مركز دراسات الوحدة العربية ـ كنت أقول له إن مثل هذه الكتب ما عادت تعنيني الآن. سألقيها بعيداً لأن حدث الخليج غيّر كل ما كُتب، فلم يعد له أي معنى. ومع ذلك سيبقى الطارىء دائماً يغيّر. إنما أعتقد أن المستقبل مكتوب في ما تمّ. وكان هدفي طرح بعض الأسئلة.

قبل أسبوعين، كتب نعوم شومسكي، عالم اللغات الكبير المعروف باتجاهاته التقدمية وبأنه يهودي ومؤيد متحمس للمقاومة الفلسطينية، كتب مقالاً في صحيفة «ذي غارديان» البريطانية يقول فيه إن الاستعمار في القرن التاسع عشر كان فيه شيء مختلف عن التدني في الاستعمار في الوقت الحاضر. فلم يحدث مطلقاً في القرن الماضي، على حدّ قول شومسكي، أن قوة كبرى أجّرت نفسها وقدرتها بالمال لتحارب باسم الآخرين. وقال شومسكي أيضاً إن هذا ما فعلته الولايات المتحدة هذه الأيام، وأكد أنه لم يبقَ لها إلاّ القوة العسكرية، وأنها تعيش أزمة طاحنة على المستوى الاقتصادي، وأنها على مستوى الأداء أصبحت متخلفة عن اليابان وعن أوروبا، وأنها أصبحت بمثابة البلطجي الذي لم يعد له إلاّ القوة العسكرية وسيلة ليؤكد هيمنته.

الكلام الذي يقوله شومسكي يشير إلى قضية مهمة جداً وهي قضية الهيمنة التي جرى طرحها اليوم بشكل جيّد، كما يلحّ علينا بسؤال لم يُطرح على الاطلاق خلال المناقشة، وهو موقف الاتحاد السوفياتي. ففي خلال الأزمة، لم يُطرح اسم الاتحاد السوفياتي إلاّ قليلاً، مع أنه كان ينبغي أن ندرس تطور موقف الاتحاد السوفياتي في الأزمة ومحاولة تفسيره. هذا الأمر مهم جداً بالنسبة إلى المستقبل لأنه يقتضي معرفة ما إذا كان الاتحاد السوفياتي خرج تماماً من ساحة اللعبة ولمدة طويلة كقوة عسكرية. فالولايات المتحدة تعيش أزمة اقتصادية حادة كالأزمة الاقتصادية السوفياتية ومع ذلك تمثّل من خلال قوّتها العسكرية دوراً مهيمناً، فهل ان الاتحاد السوفياتي لن يقوم بقواته العسكرية بأي دور على الساحة الدولية؟ أرى أن مستقبل العالم العربي مرتبط بوجود الاتحاد السوفياتي مرة أخرى على الساحة وبتمثيل دور كقوة عسكرية في العالم. هذا هو السؤال الأول.

السؤال الثاني يتعلق بكامب ديفيد وبتعميم كامب ديفيد. هل يبدو مما قد كتب وتم لحد الآن أننا بصدد تعميم كامب ديفيد في المدى القصير، بمعنى إقامة صلح ـ كما قال الأستاذ جميل مطر ـ بين الأقطار العربية ـ أقطار المشرق على وجه الخصوص ـ واسرائيل في المدى القصير بحيث تقوم هذه الأقطار بتعميم كامب ديفيد باسم العرب جميعاً؟ إن كل المؤشرات

تؤكد أننا سائرون في هذا الطريق، وأن ما سيتم التوقيع عليه أقلّ بكثير من كل ما كان معروضاً ومطروحاً في الفترة السابقة. في ضوء ما تقدّم يصبح السؤال الثاني على النحو الآتي: هل أن تعميم كامب ديفيد كلام واقعي واحتمال حقيقي أم لا؟

هناك نقطة أخرى لم تطرح وهي نقطة مركزية في رأيي لفهم المستقبل. ربما طرحها د. عثمان سعدي طرحاً عابراً أمس، لأن هناك حرجاً عند غير المصريين في طرحها. النقطة هي أن تحليل ما تم في مصر خلال السنوات العشرين الماضية مهمّ جداً لفهم دور مصر ولفهم المستقبل. وفي رأيي أن التطور الذي حصل في مصر أعمق بكثير مما يتخيله البعض، وأن هذا التطور سيصوغ الدور المصري لسنوات بعيدة. إن التصور القائل بأن مصر ستعود إلى تمثيل دور شبيه بدورها في الستينيات بات حلماً بعيد المنال. إن عمق التغيرات التي تمّت في مصر على المستويات كافة ـ خاصة على المستوى الاقتصادي ومستوى التكوين الطبقي ـ تجعل من قبيل الخيال عودتها إلى قيادة الأمة العربية في المستقبل المنظور.

وأود هنا أن أردّ على ما قاله د. أسامة الغزالي حرب حول ما إذا كان الأمريكيون يكرهون العرب هكذا لله بالله! القضية ليست هكذا. سألفت نظره إلى الخطاب الذي أرسله بلمرستون، رئيس وزراء بريطانيا، سنة ١٨٤١ إلى قنصله في الاسكندرية وجاء فيه أنه بات من الضروري أن نمنع مرة أخرى قيام دولة كبرى في هذه المنطقة على غرار دولة محمد علي، وأنه من الضروري للمصالح البريطانية على المدى الطويل إقامة دولة في المشرق تعزل مصر عن سائر القوى العربية هناك، ويفضّل أن تكون هذه الدولة دولة غربية وأن تكون يهودية.

القضية إذن، ليست قضية كراهية، القضية قضية مصالح وقضية مشروع تقررت إقامته. فهذه المنطقة التي كانت في فترة من الزمن على طريق المواصلات الأساسية للمصالح البريطانية في القرن التاسع عشر، ثم أصبحت مستودع النفط في القرن العشرين، يُحظر قيام دولة كبرى في أرجائها. ومشروع الدولة الصهيونية لم يضعه يهود الشتات وحدهم، بل هو مشروع مطروح منذ سنة ١٨٤١، وقد طرحه بلمرستون، رئيس وزراء بريطانيا.

قضية دور مصر يجب أن تدرس، إذن، بعناية ودون حساسية وبمشاركة الآخرين لأن مستقبل الأمة العربية مرهون بفهم جيد لدور مصر. وينبغي ألاّ نقع في وهم الاعتقاد بأن مصر ستعود لتمثّل دور الستينيات. كما ينبغي أن نعي أن الدور الذي قامت به مصر سنة ١٩٩١ ناتج عن تطورات هائلة تمّت فيها، وهي تطورات ستبقى فاعلة لمدة طويلة. فلا داعٍ لأي وهم حول استعادة مصر دورها العربي في المستقبل المنظور.

٣ ـ مسعود ضاهر

إذا تجاوزنا الأهداف المعلنة لحرب الخليج والتي تدور حول مقولة «تحرير الكويت» من الغزو العراقي تحت راية الأمم المتحدة، فإن كثيراً من الأهداف المعلنة، وغير المعلنة، يمكن تحديد دلالاتها على المستويين الإقليمي الشرق أوسطي والعالمي.

أولاً، على المستوى الإقليمي: يمكن تحديد أهداف الحرب بالسمات الآتية:

١ ـ رفض مقولة تغيير الحدود الجغرافية القائمة بالقوّة المسلحة، مهما كانت الأسباب، وذلك بقرار دوليّ جماعي، ولأسباب متنوعة ومشروعة.

٢ ـ تدمير القوة العسكرية العراقية خشية استخدامها في حرب قومية، يمكن أن تقود إلى إزالة الكيان الصهيوني الاسرائيلي، كما يمكن أن تهدد مباشرة الكثير من البلدان القطرية العربية، خاصة النفطية منها، في المنطقة. فهناك استراتيجية إمبريالية ثابتة بتدمير القوة العسكرية العربية المحتملة والتي تتعارض مع الاستراتيجية الامبريالية.

٣ ـ السيطرة على منابع النفط وتطبيق شعار قومي عربي قديم يقول إن «نفط العرب للعرب». ومخاطر هذا التهديد تكمن في كونها تأتي في مرحلة تفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم. فواشنطن، وليس الأوبك، هي التي تحدد الآن أسعار النفط العالمي.

٤ ـ استخدام قوى عربية في حملة تحرير الكويت، وذلك بهدف منع تحويل الحرب إلى حرب عربية ـ إسرائيلية يمكن أن تجنّد طاقات العرب في جميع أقطارهم ضد الأمريكيين وإسرائيل. وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحاً ملحوظاً في الوصول إلى غايتها بعدم السماح لاسرائيل بالمشاركة في الحرب، بالرغم من الصواريخ العراقية التي أرعبت سكانها بعد اندلاعها.

٥ ـ بعد تحرير الكويت عملت الولايات المتحدة على خلق مشكلات داخلية تسيء إلى وحدة العراق الوطنية، وتهدد وحدته الجغرافية ودوره الاقليمي كي يقدّم النظام العراقي القائم أو الذي سيقوم مقامه تنازلات كبيرة على طريق تعميق ارتباطه بالولايات المتحدة الأمريكية، على غرار الأنظمة القطرية العربية الأخرى. ولا يعني ذلك أن النظام العراقي القائم كان معارضاً صلباً للاستراتيجية الأمريكية في المشرق العربي، بل كان منضوياً تحت لوائها، خاصة في حربه ضد إيران. والخلاف البارز الآن يمكن تفسيره على أساس السعي الأمريكي لإزالة القوة العسكرية العراقية وتفكيكها لإضعاف العراق وقيادته السياسية على الصعيدين الداخلي والإقليمي، وهذا ما رفضته القيادة العراقية في مرحلة قوتها. ومن الممكن أن تقبل به بعد إضعافها على إثر النتائج المدمرة لحرب الخليج.

ثانياً، على المستوى الدولي: يمكن تلخيص الأهداف غير المعلنة لحرب الخليج بالسمات الآتية:

١ ـ محاولة السيطرة أو الضغط على القرار الأوروبي الموحد، والقرار السياسي الياباني، وذلك عن طريق التحكّم بمنابع النفط العربي الضروري للصناعات الأوروبية واليابانية، وبالتالي، التحكم أيضاً بالأسواق التجارية العربية التي تشكّل مجالاً حيوياً لأوروبا واليابان. فزعامة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم تتطلب اخضاع أوروبا الموحدة واليابان. وللنفط العربي دور بارز في هذا المجال.

هكذا تم استنزاف المال النفطي العربي المدّخر، أو المتوقع تكديسه في حرب مدمرة. وتحولت معظم البلدان النفطيّة العربية إلى بلدان مدينة وليست دائنة. وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحاً ملحوظاً في هذا المجال. وأغلب الظن أن غالبية حقول النفط التي أشعلت فيها النيران كانت بتدبير أمريكي وليس بتدبير عراقي فقط. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على النفط في المرحلة القادمة.

٢ ـ ضرب الاتجاه الذي ظهر مؤخراً لدى بعض البلدان النفطية العربية في الخليج بتوظيف قسم من رأسمالها في مشاريع مشتركة وقروض تمنح للدول الاشتراكية، خاصة الاتحاد السوفياتي. وقد شكّل هذا الاتجاه منحى خطراً على السياسة الأمريكية التي تسعى إلى تفكيك الاتحاد السوفياتي، كما حصل في دول أوروبا الشرقية، تحت وطأة أزماته الاقتصادية الحادة.

لا شك في أن هناك أهدافاً أخرى كبيرة يمكن الإشارة إليها. فلكلٍ من اسرائيل وتركيا وإيران والدول الأوروبية المشاركة في الحرب أهداف خاصة بها، تنبع من مصالحها الحيوية. لكنّ السيطرة الأمريكية على القرار العسكري والسّياسي في حرب الخليج جعل الاستراتيجية الأمريكية في المرتبة الأولى، وكانت صاحبة القرار النهائي في تحديد بدء الحرب وإنهائها تبعاً لمصالحها الحيوية على المستويين الإقليمي والدولي.

ومع ذلك، لا بد من التساؤل: هل تريد الولايات المتحدة الأمريكية تدمير القوة العسكرية العربية تدميراً شاملاً أم تريد تحجيم هذه القوة وتوظيفها ضمن الاستراتيجية الأمريكية على المستويين المشار إليهما أعلاه؟ أغلب الظن أن الاستراتيجية الأمريكية تحاول التدمير التام للقوى العربية المعارضة لإسرائيل، أو تلك المحتمل أن تكون معادية لها وداعية إلى إزالتها، وبالتالي إعادة تشكيل الوطن العربي سياسياً وعسكرياً بما يتلاءم مع الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي.

هذه الاستراتيجية وصفها الطاهر لبيب بمصطلح **العربوشيه** أو «عرب بوش». ذلك لأن الولايات المتحدة تسعى إلى صياغة جديدة للوطن العربي. فهل يستطيع العرب الخروج من دائرة التبعية الجديدة، أو المتجددة، وصياغة استراتيجية عربية شمولية تعطي العرب دورا يتلاءم مع حجمهم السكاني وثرواتهم القومية وتاريخهم الحضاري على غرار ما فعل الألمان واليابانيون، رغم خضوعهم للرقابة الأمريكية الدقيقة على المستويين العسكري والسياسي؟ إنّ شرط ذلك اعتماد الديمقراطية في تطوير الوطن العربي، وإلاّ فهناك مخاطر جدّية لقيام أكثر من حرب جديدة في أكثر من منطقة عربية.

٤ ـ برهان غليون

أريد أن أشير إلى بعض الملاحظات المتعلقة بنتائج الحرب وآثارها. وأولى هذه الملاحظات تتعلّق بمفهوم النتائج نفسها. ان الحرب ليست، في نظري، إلا لحظة استثنائية في سياق مواجهة مستمرة وتاريخية بين العرب والدول الغربية المسيطرة على النظام العالمي. والنتائج ليست آثاراً نهائية، لكنها أوضاع جديدة استراتيجية وسياسية ونفسيّة. وإذا كانت

آثارها المادية هي التي تبرز من النظرة الأولى، فإنّ آثارها السياسية والنفسية، وهي الأهم والأعمق، تحتاج إلى وقت أطول حتى تظهر. وفي اعتقادي، أنّ هذه الآثار ستكون ضد المصالح الأمريكية والغربية عامة.

أمّا الملاحظة الثانية فإنها تتعلق بمفهوم دلالات الأزمة. إن حديث كل طرف عن دلالات الأزمة ليس في الواقع إلاّ محاولة لاستغلال الوقائع الجديدة من أجل تحقيق النتائج السياسية والنفسية للآثار المادية. فتفسير نتائج الحرب هو جزء من الحرب ونتيجة معركة ما بعد الحرب تدور حول التنازع على هذا التفسير.

وبشكل عام، أعتقد أنّ مشكلة الدول الغربية الصناعية جميعاً، هي أنها غير قادرة على ربح الحرب سياسياً، ولو ربحتها عسكرياً. والسبب في ذلك أنها لا تملك القدرة على تقديم حلول حقيقية للمشكلات والتوترات التي تدفع باستمرار الى الحرب. ان نتائج الحرب الأساسية لا يمكن أن تكون في هذه الحالة إلا تعميق التناقضات وتفاقمها. فمضمون استراتيجية التحالف الغربي هو في الواقع منع الآخرين من تحقيق أهدافهم أكثر منه خلق أوضاع ثابتة جديدة. ولذلك، فإن الاستراتيجية الغربية الجديدة تتجه نحو تكوين قوات التدخل السريع للضرب حينما تظهر الأخطار.

وسوف أشير إلى هذا التفاقم في التناقضات كنتائج للحرب في ثلاث مسائل رئيسية كانت تستهدفها الحرب.

المسألة الأولى هي العلاقات العربية ـ العربية، أو ما يسميه البعض: النظام الدولي أو الجامعة العربية. إن حرب الخليج لم تحلّ مشكلة التناقض بين بلدان النفط الغنية وبقية البلدان العربية، حتى تضمن استقرارها وتوطينها في بيئتها العربية، ولكنها قامت، بالعكس، بتفجير هذا التناقض، وذلك بربط البلدان النفطية أكثر بالدول الغربية، وتقليص هامش استقلالها وحريتها.

أما **المسألة الثانية**، فتتعلق بالعلاقات بين العرب عامة والدول الصناعية. وهنا أيضاً اعتقد أنّ الحرب قد خلقت قطيعة لم تحصل من قبل بين الغرب والعرب ـ وسوف تظهر نتائج هذه القطيعة بقوة في المستقبل، ولن تكون في صالح الدول الغربية.

أما **المسألة الثالثة**، فتتعلق بمكانة العرب ودورهم العالمي. فمن الرهانات الأساسية للحرب تقليص طموح العرب كافة، ومنعهم من لعب دور مستقلّ، والمشاركة في المصير العالمي، وذلك عن طريق فرض التمزّق عليهم، وحرمانهم من تكوين قوة استراتيجية تزيد من هامش استقلال ارادتهم وتدعم سيادتهم.

والحال أنّ الحرب قد فجّرت التضامن العربي الاسلامي، ووضعت الوطن العربي من جديد في إطار النظام الدولي عن طريق ربطه بالعالم الإسلامي، وبالتالي توسيع هامش مبادرته التاريخية. وكما ذكرت في الملاحظة الثانية، فإن هذه النتائج هي أوضاع جديدة،

تنطوي على احتمالات عمل استراتيجي جديدة، وإن مستقبل الحرب النهائي يتوقّف على قدرة كل طرف على استثمار هذه الأوضاع لصالحه.

ففي ما يتعلق بمسألة **العلاقات العربية ـ العربية**، يرى الغرب ـ وهذا هو المنحى الذي يريد أن يوجه الأوضاع في اتجاهه ـ أن الحرب قد خلقت قطيعة نهائية بين الأقطار العربية أو أكّدت هلامية العلاقات العربية ـ العربية. وهو يسعى من خلال ذلك الى تكريس وضع التجزئة الراهن وتحويله إلى نظام بديهي وثابت. ولذلك رأينا، منذ بداية الأزمة، جاك دولور مفوض السوق الأوروبية المشتركة، يقول في التلفزيون الفرنسي إن علينا أن نقدم مساعدات إلى بعض الأقطار العربية حتى نزيل من أذهان العرب فكرة الوحدة العربية السيئة. واستمر التركيز من قبل أجهزة الاعلام على هذه الفكرة، إلى أن ذكر وزير الخارجية الفرنسية، بعد الحرب، أن الوطن العربي ليس إلا وهماً. وقامت فرنسا بتكوين معهد المغرب لتمييزه عن معهد العالم العربي، وأخذت تبلور سياسة علنية لربط المغرب بأوروبا وفرنسا عامة، باعتباره قضيتها في القسمة التاريخية الاستعمارية. (مثلاً مؤتمر الأمن والتعاون لغرب المتوسط).

وتؤكد الوقائع أنه، في الوقت الذي أكّدت الحرب هشاشة ما يسمى بالنظام الاقليمي العربي الرسمي، فإنها أكدت عمق دينامية التضامن والوحدة الشعورية بين الشعوب العربية. وأنه حيث كانت الظروف السياسية (الديمقراطية) تسمح بالتعبير الحرّ، أو شبه الحر، وصل هذا التضامن الى مستوى التماهي الكامل مع شعب العراق.

وفي **المسألة الثانية المتعلقة بالعلاقة بين العرب والغرب**، قد تكون القطيعة مع الغرب مسيئة لمصالح بعض الأقطار العربية مادياً واقتصادياً لكنها إذا أُحسن استغلالها على المستوى السياسي والثقافي، فإنها تتحول إلى عامل من عوامل تدعيم الاستقلال الوطني وإعادة ربط النخبة المحلية بالقواعد الشعبية، وبالتالي تدعيم عملية التحول الديمقراطي.

وفي **المسألة الثالثة** ـ اعني دور الوطن العربي في العالم ـ اعتقد أن ادخال البعد الاسلامي في الاستراتيجية العربية، سواء في ما يتعلق بالعلاقات بين الحركات الاسلامية والحركات القومية، أو في ما يتعلق بالعلاقات بين الوطن العربي والعالم الاسلامي، سيكون عاملاً أساسياً في تحقيق أيّ نجاح أو انتصار ممكن في المستقبل.

٥ ـ عصام نعمان

خلّفت حرب الخليج الثانية النظام العربي ـ النظام بما هو إطار مؤسسي للعمل المشترك ـ طريح الأرض. حتى قبل اندلاع الحرب، كان هذا النظام مشلولاً وقابعاً على هامش الحياة العربية. الحرب أعلنت وفاته رسمياً من دون مراسم، فلم تذرف عليه دموع التماسيح.

النظام العربي، بما هو منظومة بلدان قطرية ذات سيادة، ما زال قائماً. ذلك لأنه وضع جغرافي ـ تراثيّ أوسع من دائرة الحركة والفعل. إنه تشكيل جامد من بين تشكيلات أخرى تؤلف بأجسامها وأحجامها المتفاوتة عالمنا السياسي المعاصر.

في وحشة وضع ما بعد الحرب، يبدو شعبنا متروكاً في شتاته لمصيره. فما من قيادة، وما من مرجعية، بل ما من قدرة فاعلة تحظى بشرعية ونفوذ كافيين لترسم الطريق، طريق الخلاص، ولتضع علامات التنبيه والتحذير على حوافها المعتمة. وليس من المغالاة، إذن، القول إن الشعب بات، من حيث لم يقصد، قائد نفسه، وإن لم يكن، بعدُ، سيّدها.

من هنا تنبع أهمية هذا اللقاء. إنه جهد جادّ لملء فراغ قياديّ. هل نعي نحن وأمثالنا خطورة هذا الواقع؟ هل نرتفع الى مستوى خطورته؟ إن فعَلنا، فإننا نستطيع أن نكون قدوة، على الأقل. والقدوة دائماً مشروع قيادة في كل زمان وميدان.

لعلّنا نحاول، بادىء الأمر، أن نتبين ما يحيط بنا من تحدّيات بعد أن حطّ غبار الحرب، أو كاد.

أوّل التحديات، تفاقُم الحضور الأجنبي في ديارنا ومناحي حياتنا. وأخطر وقائع هذا الحضور أن الأجانب ما عادوا غازين، بالمعنى التقليدي، بل هم مدعوُّون. إنهم مدعوُّون لحماية بعضنا ولقهر بعضنا الآخر.

ثاني التحديات، أنّ بعضنا، بقبوله وصاية أجنبية على أمنه القطري، قد كرّس بفعلته هذه سطوة الغرب الأطلسي على أمننا القومي. بكلمة، أضحى أمننا القوميّ جزءاً من أمن الغرب الأطلسي، مهما حاول بعضنا الإنكار أو المكابرة.

ثالث التحديات، أننا أصبحنا عملياً نقاتل على جبهتين: واحدة في العمق وأخرى على الأطراف. الصراع مع اسرائيل محتدم ومتفاقم خاصة بعدما أصبحت هجرة اليهود السوفيات خطراً ضاغطاً في الحاضر والمستقبل. وفي الوقت نفسه تأجج صراع قديم مع إيران من جهة، وتركيا من جهة أخرى، وسط انفجار متجدّد للمشكلة الكردية، تقصّد الغرب الأطلسي فيه أن يبرز أصبعه العابثة وهي تضغط الزناد بغير رفق.

رابع التحديات، أن أوروبا، المتّجهة الى تكامل اقتصادي وسياسي وأمني، أصبحت تنظر إلى الوطن العربي، مغربه ومشرقه، نظرتها إلى الحديقة الخلفية لقوتها المتنامية، ربما كما تنظر الولايات المتحدة إلى أمريكا اللاتينية. في هذا السياق، يكتسب تفجير المشكلة الكردية وصبّ الزيت على نارها المستعرة، من جهة، ونزوع تركيا الى توظيف أزمة المياه في خدمة دور إقليمي متعاظم من جهة أخرى - أقول يكتسب هذا التفجير وذاك النزوع أهمية مضاعفة في سياق حرب شقّت الجسم السياسي العربي، وألحقت تدميراً شديداً بالعراق والكويت، وأنزلت خسائر اقتصادية فادحة بالاقتصاد العربي. وإذا كان بعض بلدان النفط قد تصدّق، في الماضي القريب، من فائض عوائده النفطية على بعض مشروعات التنمية في بلدان القحط، فإنّ متطلبات تمويل حرب الخليج، وما يمكن أن تتطلبه خطط إعادة التعمير في المستقبل، ستجعل النفط مرتهَناً للغرب الأطلسي على نحو يحاكي ارتهان قناة السويس للغرب الأوروبي في الماضي غير البعيد.

خامس هذه التحديات، أننا في ما نواجه من أخطار وتحديات لا نملك نظاماً إقليمياً

عربياً فاعلاً، ولا حركة قومية قادرة على بناء نظام بديل من ذاك الذي بات الآن طريح الأرض.

لن أتحدث عن الفكر القادر على الوفاء بمستلزمات النهضة، فلذلك حلقة قادمة. لذا اكتفي الآن بوضع تصوّر لـ ملامح نظام جديد يلبّي متطلبات المرحلة.

أولاً: ما زال التناقض الرئيسي مع اسرائيل التوسعية المدعومة من الغرب الأطلسي السمة الأساس في خريطة همومنا المتزايدة. لذا يصبح تعاون دول الطوق لوقف التمدد الصهيوني أمراً مطلوباً وملحّاً، بصرف النظر عمّا إذا كانت تنوي أن تتوسل تحقيق ذلك بوسائل عسكرية أو سلمية. بكلمة، يجب قيام تحالف سياسي ـ اقتصادي ـ عسكري بين وادي النيل وبلاد الشام والرافدين يكون قادراً على الحرب، أو على السلم.

ثانياً: إن نجاح هذا التحالف وفعاليته يتوقفان على تجاوز حال الشقاق والتوتر والحساسيات بين الأقطار التي ساندت الكويت والسعودية، وتلك التي ساندت العراق. إن الهزيمة التي لحقت بالجميع، بسبب الحرب، ربما أنشأت حالاً من النديّة بين الأقطار العربية الرئيسية، أو على الأقلّ، حالاً من المساواة النسبية في الضعْف والضيق. لذا، فإن إمكانية تدوير الزوايا وتقريب وجهات النظر تبدو، نظرياً، متوافرة. وقد لا يكون مستحيلاً في المستقبل المنظور إحياء الإعلان القومي، الذي أطلقه العراق في العام ١٩٧٩، واعتماده قاعدة في العلاقات العربية. غير أن الإحياء يجب أن يأتي، بالطبع، عن غير طريق العراق، وإن كان عراق ما بعد الحرب يجب قبوله كطرف فاعل في التحالف المنشود.

ثالثاً: إنّ من شأن هذا التحالف أن يشكّل قيادة موجّهة داخل نظام الأمن الجماعي الذي تنطوي عليه معاهدة الدفاع المشترك، الأمر الذي يسمح بإحياء هذه المعاهدة ومدّ مفاعيلها الى سائر أطراف الوطن العربي، لا سيما منطقة الخليج. وهو هدف يبدو أن أطراف إعلان دمشق تحاول تحقيقه الى حدّ ما.

رابعاً: ضمان فعالية نظام الأمن الجماعي العربي، بالصيغة التي عرضناها، عن طريق وضعه تحت رقابة شعبية، ولو محدودة، في مرحلتها الأولى. لذا يقتضي إنشاء برلمان عربي، في إطار الجامعة العربية، أو في إطار التحالف المطلوب قيامه، يتولّى نوّابه المنتخبون التعبير عن مصالح الشعب العربي وآماله، والمشاركة في تخطيط سياسة الأمن القومي العربي ومراقبة تنفيذها.

خامساً: إقامة صندوق للتنمية القومية لتمويل مشروعات تقانة الحرب والسلم، والبنية الأساسية ذات الطابع القومي المشترك، على أن يجري تمويله بما يتيسّر من عائدات النفط، ومن ضرائب مخصوصة تتفق بلدان التحالف وبلدان اخرى تجاريها، على أن يكون وعاؤها أو قاعدتها سِلَعاً كمالية غربية المنشأ، والاستثمارات الإلزامية للشركات الغربية العاملة في بلادنا.

هل أبدو في ما عرضت واقترحت، متفائلاً فوق ما يحتمل الوضع العربي المأزوم؟

٦ ـ عثمان سعدي

واجهنا في أزمة الخليج، كعرب ومسلمين، أمريكا والغرب. فالذي يدير الغرب هو الفكر اليهودي ـ المسيحي. وهذا المصطلح غير متداول وغير معروف في المشرق العربي. والمسيحيون العرب خارجون عن هذا الفكر.

إنّ الفكر اليهوديّ ـ المسيحي المسيطر على الغرب، وحتى على العلمانيين الغربيين، هو الذي واجهناه في حرب الخليج، وهو الذي دمّر العراق وبغداد بحقده على كل ما هو عربي ومسلم. وهدف هذه الحرب هو تصدّي الغرب للصحوة الإسلامية العربية. فصدّام نفسه أدرك، في بداية الأزمة، أن الفكر القومي غير المتضمِّن البعد الإسلامي قاصر، فأضافه إليه. وآخر هذه الإضافات هي كتابة (الله أكبر) على العلم العراقي. ولهذا فقد أصبح العراق يرمز لدى الجماهير العربية والاسلامية الى هذه الصحوة الإسلامية العربية التي ترفض الخنوع والخضوع للإرادة الغربية التي تهدف الى السيطرة على الثروة العربية المتمثلة بالنفط العربي والمال العربي الناجم عنه.

أودّ، بهذه المناسبة، أن أوضح أننا، نحن أبناء المغرب العربي، لا نفصل بين البعد الاسلامي والبعد العربي في الفكر القومي، بل نراهما يمثّلان وجهين لعملة واحدة.

إنّ الأمر الايجابي الذي حققه العراق في مواجهته العدوان الأمريكي الغربي هو أنه استطاع إيجاد قطيعة بين البترو ـ دولارات الخليجية والحركات الإسلامية في الوطن العربي. فنحن الجزائريين نشعر بها أكثر من أيّ قطر آخر، لدرجة أنّ الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع السعودي، صرّح مؤخراً أن السعودية قدّمت مساعدات مالية كبيرة إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر وحركة النهضة الإسلامية في تونس، إلا انهما تنكّرتا للسعودية في أزمة الخليج.

والتحرك الفرنسي في أثناء أزمة الخليج كان أكثر وضوحاً من الموقف الأوروبي. فمبادرة الرئيس الفرنسي إلى فصل شمال العراق عن الوطن الأمّ، لا يقصد بها العراق فحسب، وإنما يقصد بها أيضاً خلق سابقة تطبّق في الجزائر والمغرب العربي، من أجل إيجاد الكيان البربري والفرنكوفوني. والصحافة الفرنسية تكتب الآن وبوضوح، فتهدّد بأنه في حالة نجاح الاسلاميين في الانتخابات التشريعية الجزائرية المقبلة فإن فرنسا ستعمل على فصل منطقة القبائل البربرية عن الجزائر الأمّ، لتكون ملجأ للفرنكوفونيين الجزائريين ولتجنيبهم العيش في ظلّ نظام أصولي.

٧ ـ مصطفى عمر التير

إن السؤال المطروح حول علاقة الأزمة، التي يمر بها الوطن العربي حالياً، بشكل النظام الإقليمي العربي الجديد، سؤال جدّ مهمّ. وهو سؤال يقود إلى تساؤلات كثيرة، مثل: هل

يوجد نظام عربي إقليمي الآن؟ وإذا كانت الاجابة نعم، فما هي أهم صفاته؟ وإذا كان غير موجود، فلماذا لم يوجد؟ وهل سيكون هناك نظام إقليمي جديد؟

كثر الحديث، هذه الأيام، عن النظام الإقليمي الجديد والنظام الدولي الجديد. كما كثر الحديث عن تصوّرات لعدد من هذه الأنظمة، ينسب كل منها إلى رئيس دولة، سيكون هو أوّل من بشّر به. الذي يهمنا في الوطن العربي هو، في المكان الأول، ذلك النظام الّذي يتعلق بنا. وأنا مع القائلين إن النظام العربي كان باستمرار موجوداً، ويتمثّل في شبكة العلاقات التي تشدّ أجزاء الوطن بعضها إلى بعض وإلى بقية العالم؛ وهو نظام تميّز خلال السنوات الثلاثين أو الأربعين الأخيرة، وربما حتى لفترة أطول من ذلك، بعدّة صفات، من أهمها:

١ ـ التجزئة، أو سيادة الدولة القطرية.
٢ ـ الارتباط بالغرب على مختلف الصعد.

فالتجزئة هي من أهم خصائص النظام الإقليمي العربي السائد الآن، وهي تجزئة تجذّرت وأصبحت تبدو وكأن جذورها راسخة لا تتزعزع. وهي تجزئة تَقوّت على مرّ الأيام، وصدّت جميع التيارات التي حاولت الإطاحة بها، والمتمثلة في الدعوات والمحاولات الوحدوية، سواء على مستوى ضيّق أو على مستوى واسع.

ثم إن الارتباط بالغرب، أو التبعية له، لها هي الأخرى تاريخ طويل يرجع الى عهود الاستعمار. ومع أن أجزاء الوطن العربي حصلت على استقلال سياسي تجاوز عمره، في أغلبها، الثلاثين سنة، فإنّ التبعية الاقتصادية والثقافية للغرب تقوّت ولم تضعف.

ولا يبدو أن هاتين الصفتين للنظام الاقليمي العربي ستتغيران في المستقبل القريب، حتى ولو أُعلن عن تكوين نظام جديد. فقد يتخذ المظهر الخارجي لمثل هذا النظام شكلاً جديداً، لكنّ جوهره سيظل على ما هو عليه.

ومع أنّ الأزمة التي يمرّ بها الوطن العربي غيّرت في أمور كثيرة، وطال بعضها معادلات التوازن في المنطقة، إلاّ أنها أدخلت معها الى المنطقة متغيرات جديدة، نرى أنها ستعزّز مكانة الصفتين المشار إليهما، على الرغم من أن هذا يتعارض وطموحات الغالبية من ابناء هذا الوطن التواقين الى بناء وطن واحد، ذي هويّة واحدة، وإلى مركز مستقلّ بين سائر بلدان العالم.

٨ ـ طلعت مسلّم

لعلني أركّز الكلام على النظام العربي. وهنا أفرّق بين النظام العربي بمفهوم المصطلح الأجنبي (system) والمفهوم الآخر (order). المفهوم الأول يختص بنمط التفاعلات داخل المجتمع العربي أو الأمة العربية. والمفهوم الثاني يختص بالعلاقة بين الدول العربية في إطار مقنن، محدد، هو إطار الجامعة العربية. أعتقد أن تجربة النظام الإقليمي العربي بمفهومه

كنمط للتفاعلات العربية أظهر أن هناك انقساماً داخل الأمة، وإن كان في رأيي محدوداً. لكن هذا تصوُّر يحتاج إلى تأكيد وتدقيق. أعتقد أن إظهار بعض الجنود العرب في منطقة السعودية علامات السرور بسقوط صواريخ في إسرائيل يعني شيئاً في العلاقات بين أفراد الشعب العربي. إن ما حدث أثناء الحرب نفسها من تجنّب قوات عربية إصابة قوات عربية أخرى رغم أنها تواجه بعضها بعضاً، يعني شيئاً آخر. إذن، هناك نوع من التفاعلات بين الشعب العربي لم تؤثر فيه الأزمة بالدرجة التي كان يفترض أن تحدث. لكن في النهاية نحن نحتاج إلى التدقيق في حجم الشرخ الذي حدث داخل المجتمع العربي حتى لا نُغرق أنفسنا في أوهام بعيدة عن الحقيقة.

من الناحية الثانية، النظام العربي المتمثل بالجامعة العربية أظهر، أو أكد، بعض المظاهر التي اتصف بها وخاصة بعد عام ١٩٧٣. أعتقد أن آخر عهد هذا النظام بالفاعلية، وهي فاعلية كانت محدودة أيضاً، هو مع وفاة عبد الناصر وبقايا نظامه التي استمرت حتى ١٩٧٣. بعد ذلك فقد هذا النظام أية فاعلية له وكان الطابع المميز لحركته في خلال الفترة الماضية أننا لا نجده عند الضرورة، أو عندما نحتاج إليه، وأن الطابع العام لسلوك أفراده هو عدم الالتزام. حدث هذا أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية. وحدث هذا بالنسبة إلى الانتفاضة. وحدث هذا أيضاً في الأزمة الأخيرة عندما اجتمعت جميع المنظمات الدولية التي نعرفها والتي لا نعرفها وبحثت القضية. أما الجامعة العربية فمن ١٠ آب/ أغسطس حتى انتهاء الأزمة أو ربما حتى ١٥ آذار/ مارس أو ٣٠ آذار/ مارس لم تجتمع، وكان نشاطها الوحيد هو انتقال أجهزتها من تونس إلى القاهرة. هذا ما انشغلت به الجامعة العربية أثناء أخطر أزمة تواجهها الأمة العربية في تاريخها.

أعتقد أن الأمر يحتاج إلى وقفة. إن اهتمام دول ما بانتقال الجامعة العربية إلى القاهرة واهتمامها بالاجتماع في ١٩٩١/٣/٣٠ يوحي بشيء. هذه القوى تريد أن تؤكد سيطرتها على الأمة العربية من خلال هذا النظام المتمثل بالجامعة العربية. ولذا أعتقد أنه يجب اسقاط هذا النظام بشكله الحالي، وعلى من يريد أن ينشئ نظاماً عربياً أن ينشئه من جديد بعيداً عن هذه الجامعة أو بعيداً عن تمويل الأجهزة والأنظمة التي شاركت في التحالف مع القوات الأجنبية. إذا بدأنا في هذا فإنما نبدأ في انشاء نظام عربي فاعل، قد يكون ضعيفاً وقد يحتاج إلى تمويل وقد نجد فيه صعوبة، لكنه سيعبّر عن إرادة هذه الأمة. يجب أن ننهي تكريس السيطرة الأجنبية على الأمة العربية من خلال الجامعة العربية. الحقيقة أن الجامعة بدأت بمحاولة تكريس السيطرة البريطانية على الأمة من خلال الجامعة نفسها. وأمكن في فترة محدودة أن نخرج بالجامعة عن هذه السيطرة، لكنها عادت إليها مرة أخرى. يجب أن ننهي هذا الأمر.

ومن أخطر ما حدث أيضاً أثناء الأزمة، بالنسبة إلى النظام العربي، هو أن مفهوم الأمن القومي بحدّ ذاته اهتز. الأمور التي ترسخت في ذهننا حول الأمن القومي اهتزت. أصبح الآن من الممكن تدمير شعب عربي بينما شعب آخر لا يشعر بوحدة المصير. هذا ينطبق على

الكويت في المرحلة الأولى، وينطبق على العراق في المرحلة الثانية. كلا الاثنين أخطأ. يجب أن نشعر حقيقة أن أمن الكويت وأمن العراق وأمن كل شعب عربي هو جزء من أمننا، وإلاّ أصبحت كلمة الأمن القومي مفرّغة من معناها. تخلصنا من الوجود العسكري الأجنبي واعتبرناه خطراً بالنسبة إلى أمننا القومي. والآن أصبح مقبولاً، على الأقل، من قبل ١١ دولة عربية صوّتت ووافقت على هذا الوجود. يجب أن يوجه السؤال صراحة وأن نجيب أولاً، قبل أن نتكلم على أمن قومي عربي، هل الوجود العسكري الأجنبي مقبول ومتى يكون مقبولاً؟ إذا كانت هناك ضرورة لذلك، فَلْنَتّفق إذا كان هذا الوجود مقبولاً أم لا. وإذا كانت هناك ضرورة يمكن أن تؤدي إلى قبوله فلنحددها حتى تصبح مقياساً لنا في المستقبل، وحتى لا يصبح الأمر مقبولاً حينما تقبله هذه الدولة أو تلك، وغير مقبول حينما يقبله الآخرون. يجب أن نحدد هذا الأمر بوضوح. بعد ذلك يجب أن نواجه التحديات. وفي رأيي، أن التحدي أصبح أوله اختلال التوازنات في المنطقة. وأول اختلال التوازنات هو الوجود العسكري الأجنبي. إذا ذهبت كل القوات البرية الأجنبية الموجودة، وأنا أشك في ذلك، فستبقى القوات الجوية. ويجب أن نعلم أن السيطرة الجوية أصبحت وسيلة رئيسية أو أسلوباً رئيسياً من أساليب تهديد الأمن القومي. وأعتقد أنني أوضحت هذا في الكتاب الذي صدر في العام الماضي.

السيطرة الجوية وسيلة رئيسية من وسائل تهديد الأمن القومي ويجب أن نحاربها. الوجود البحري يجب أن نحاربه وأن نسعى لأن تكون لدينا قوتنا نحن التي تحقق أمننا.

الهجرة اليهودية هي الجزء الثاني. وهي من وجهة نظري، ستصل إلى مرحلة تحتّم على أي حاكم في إسرائيل أن يتوسع. ثمة ندرة في الموارد، وأفراد كثيرون قادمون. إن إسرائيل تخطط لاستيعاب ٧ ملايين يهودي...

سيبدأون بالأردن والعراق ليصلوا إلى الفرات، ثم ينتقلون إلى سوريا. ثم حينئذ فقط سيتحولون إلى مصر. وللأسف، فإن مصر في ذلك الوقت لن تجد من يساعدها. أعتقد أن الإخوة المشاركين أوضحوا التهديدات الايرانية والتركية والأثيوبية ثم الفرنسية وتلك الخاصة بما نسميه شد الأطراف العربية سواء أكانت في الشرق أم في الجنوب، في السودان أم بالنسبة إلى الساحل العربي.

تبقى النظم الأمنية المقترحة، وهي حتى الآن نظام لأمن الخليج، وميثاق دمشق، ونظام أمن البحر المتوسط. وربما من أكثر الدول المتحمسة لهذا الأخير فرنسا. فهي ترغب في أن يكون هناك نظام لأمن غرب البحر المتوسط حتى تأخذ حصتها من الغنيمة التي هي المغرب العربي. الولايات المتحدة ترى النظام أوسع من هذا بكثير. لذلك تسميه نظام أمن البحر المتوسط. لكنه يشمل الدول من ايران شرقاً إلى موريتانيا غرباً، ويشمل جميع دول شمال البحر المتوسط من تركيا إلى البرتغال، بما فيها مالطا. وكمراقب، اسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واليابان. طبعاً، في إطار مثل هذا النظام تضيع الهوية العربية،

ويضيع الأمن القومي العربي، وتصبح الأمور في يد الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفياتي، وما على العرب سوى التنفيذ.

أعتقد أن هذا أيضاً يجب أن يكون مرفوضاً. إذا كنا نرفض الجامعة العربية بشكلها الحالي، فمن الطبيعي أن نرفض هذا النظام. أما أمن الخليج، فإن اقتطاعه من المنطقة العربية خطأ ويجب عدم قبوله. إذا كان المطلوب أمناً للخليج فيجب أن يكون مسؤولية عربية، فلا يمكن استبعاد العراق منها ولا باقي الدول العربية. ويجب أن تنظم العلاقة مع ايران كدولة مجاورة على أساس من الندّية، ولكن ليس على أساس المشاركة في الأمن القومي العربي. فالأمن القومي العربي له مقوماته التي تختلف نسبياً عن تلك التي لأمن إيران.

٩ ـ محمد البصري

أود أن أوضح بعض الأمور، بعد الملاحظات التي أثارها بعض الإخوان كالأستاذ جميل مطر والدكتور أسامة الغزالي حرب، كما أود إثارة بعض النقاط الأخرى.

أولاً، أُثيرت قضية الوحدة وجرى التنويه في الندوة بأنها ضمنت الوحدة؟ إني أتساءل: أية وحدة؟ هل هي وحدة الأداة أم وحدة الهدف؟ إذا كان المقصود وحدة الأداة، فاعتقادي أننا كنا نحضر حفلاً للثقافة العربية، ولم نكن أداة لخدمة أي هدف. أما إذا كان المقصود وحدة الهدف، فإن الهدف هو محاولة تقريب المفاهيم والعناصر والتوجه. هذا ما برّر تأخير هذه الندوة إلى غاية ما خربت البصرة، كما يقال.

يجب ألّا نخلط بين وحدة الهدف ووحدة الأداة. إن الوحدة كهدف، وحدة الأمة العربية الإسلامية، وحدة الكم والنوع على الصعيد الثقافي والعمق الشعبي، وحدة الثروة بمجتمعها، وحدة المصير، فإن هذه الوحدة والهدف لا يتغيران. لكن عندما تكون وحدة الأداة هدفاً محافظاً عليه بالجمود مقابل أن نبقى إخوة وأصدقاء، فهذا أمر أعترض عليه.

كنت عازماً ألّا أحضر هذه الندوة كما يعلم الدكتور حسيب للأسباب الآتية: **أولاً**، انعقاد الندوة في مصر التي لنا عليها عتاب. لكن هذا لا يعني أننا نخلط بين مصر الشعبية ومصر الرسمية. فمصر الرسمية لنا عليها عتاب، وقد سبق لي أن بيّنت مسؤولية مصر في التخلي عن دور القيادة. هذا موضوع يستحق التوقف عنده، فلا يجوز أن نلوم من يطمح إلى ملء هذا الفراغ القيادي وأن نحاكمه بتهمة التطاول. أنا لست من ذلك النوع الذي يعتبر أن التطاول على دور مصر يستحق العقاب. بالعكس، أسجل أن هناك غياباً، وعلى كل مسؤول في الوطن العربي الإسلامي أن يتحمل مسؤوليته. صلاح الدين الأيوبي تحمّل مسؤوليته، ومحمد علي تحمّل مسؤوليته، وكلنا حمّلنا مصر أمانة الحفاظ على الأزهر كرمز ثقافي ومنارة، ورضينا أن تكون مصر قلباً لجناحي الأمة العربية، الآسيوي والافريقي. لهذا السبب اعترضت على عقد الندوة في مصر. السبب الثاني هو أن يكون انعقاد الندوة في فندق يملكه آل الصباح. إذا صح هذا الأمر، فإني أعترض، علماً بأنني أفرّق ولا أخلط بين شعب الكويت وآل الصباح. الأزمة وقعت على آل الصباح وليس على الكويت. ولهذا كان الالحاح

على اعادة «الشرعية» أكثر من الالحاح على استرجاع الكويت. فالذي اتضح أن صدّام حسين كان على استعداد للخروج من الكويت، لكن مقابل التضحية بآل الصباح. والنتيجة كانت أن العكس هو الذي حصل.

إذن، علينا ألاّ نخلط بين الأداة والهدف. إذا كانت الأداة ستخرج من هذه الندوة فلتغير الندوة نفسها بالفرز ولتراجع مهامها. ومن دون مراجعة أخشى أن ندعى مرة أخرى إلى الاجتماع بعد خراب البصرة. وآمل ألاّ يكون خراب القدس، أو خراب فلسطين مثلما خرّبت كل الأمة العربية. من هنا، أنا مع الحفاظ على الوحدة كهدف، ومع تطوير وتغيير ومراجعة الأداة كوحدة إذا كنا مصرّين على أن نكون أداة. لكن إذا كنا مصرّين على أن نبقى رموزاً، وربما مشاعر، إذ ذاك يختلف الوضع.

سأُوضح، من ثم، قضية حقوق الإنسان التي أثارها د. أُسامة الغزالي حرب. فهناك حقوق الانسان التي تغري بالحرص على العلاقة مع الغرب باعتبار أن الغرب حامل مشعل حقوق الانسان، وعلينا أن نستعين به على من؟ على الوطن الذي هو الهدف بالنسبة إلى الغرب كي يقتحمه بحجة حماية حقوق المواطنين؟ وسأُعطي مثالاً حتى لا يقع الخلط في المغرب.

إن المواطنين الذين يدافع عنهم الغرب في المغرب ثلاثة، وقد أقيمت من أجلهم ندوات ونُظّمت تظاهرات. ومن يقود الحملة؟ زوجة الرئيس ميتران. من هم هؤلاء الأشخاص؟ إنهم عائلة اوفقير وابراهيم السرفاتي، صديقنا اليهودي الذي يستحق الدفاع لأنه وطني ديمقراطي، والضابط الطويل. ابراهيم السرفاتي أخذ الامتياز ليس لأنه يهودي وطني خرج عن صف الصهيونية، بل لأن زوجته صديقة زوجة ميتران. يجب أن نوضح أيضاً أنه لولا العلاقات الشخصية لما كان السرفاتي محظوظاً بهذا الدفاع عن حقوقه كإنسان. أما الطويل، الضابط المعتقل في قضية طائرة انقرة، فهو متزوج من أمريكية وله منها ولد، وقد جرى استنفار الكونغرس واستنفار الجميع من أجل الدفاع عنه. ولكن من يدافع عن الشعب المغربي في محنته وأفراده يذوبون في الدهاليز، ويذوبون جوعاً وقتلاً من دون أن يدري بهم أحد، ومن دون الالتفات إليهم أفراداً وعائلات؟

يجب ألاّ نضطر إلى أن يكون هناك غرب يدافع عن الشعب وعن المواطنين، ذلك لأن الهدف هو ربط الجسور بين الغرب والشعوب بالتأثير الدعائي كي تنعقد آمال الشعوب عليه كمنقذ، وليس على حكوماتها. ويجب أن نحتاط أيضاً من الهدف المرصود وهو تدمير الوطن واستعمال المواطن ذريعة لخدمة أغراض الغرب. هذا موضوع يجب ألاّ يغيب عن أذهاننا عند بحث مقاصد الغرب في الدفاع عن حقوق الإنسان.

لندافع عن حقوق إنسان الشعب، ولنراجع موقفنا من قضايا حقوق الإنسان، وهو موضوع لا أكتمه في أحاديثي مع أصدقائي في جمعيات حقوق الإنسان. ولا أريد أن أستغل هذه المناسبة بل أكتفي بالقول إن على جمعيات حقوق الإنسان في الوطن العربي أن تطور

أساليبها في الدفاع عن الشعب وعن المواطنين، وأن لا تترك المسألة موكولة للغرب لأن للغرب أهدافه وهي ليست أهدافنا.

وثمة نقطة طال الحوار حولها هي ما حصل في الوطن العربي بعد أحداث الخليج، وهل هو الفرز أم الانقسام؟ إني أعتقد صادقاً أن هناك فرزاً بين الشعب وبين الوضع الرسمي. فالوضع الرسمي يتراوح بين متآمر ومتواطىء ومتردد، والوضع الشعبي حسم أمره مع هويته لأنه تتحكم فيه الركائز الموجودة في المجتمع العربي الإسلامي ضد الأجنبي بثقافته وأساليبه، وهذا يتجلى أكثر ما يكون في المغرب العربي، ربما لأن الجراح ما زالت حديثة العهد.

العروبة كثقافة والاسلام كحضارة وهوية هما ثابتان لا يجوز التشكيك فيهما. بالعكس، يقتضي أن ندعمهما لأنهما الحاميان والحافزان ومنبعا الابداع المطلوب من المثقفين. ثم إنه يقتضي ألّا نتناول الأمور من موقع ردة الفعل. إننا ما زلنا بعيدين عن المبادرة. لذا يتوجب على المثقفين وعلى المشاركين أيضاً في هذه الندوة أن يفكروا في طبيعة وظيفتنا: هل هي تسجيل ردود الفعل على كل حدث أو تخطيط أم هي المبادرة وأن نضع في عين اعتبارنا مهمة المثقف التي هي الابداع؟

تعليقاً على ما قاله د. حسام عيسى إن وضع مصر مرتهن وإنه سيبقى هكذا لأمد طويل، أقول إن في المغرب العربي حقيقة نعتز بها وهي أن هناك جسراً بيننا وبين مصر هو جسر ليبيا، خاصة بعد التغيير الذي حصل والشعارات التي رُفعت فيها، وأن عمق المغرب العربي يمتد عبر مصر إلى المشرق العربي، مصر المؤتمنة كقلب على حماية الجناحين الآسيوي والافريقي للوطن العربي، والمؤتمنة أيضاً على منارة الأزهر ذات الاشعاع الثقافي العربي الإسلامي المنبعث نحو العمق الاسلامي الآسيوي والافريقي أيضاً. إذا كان الوضع وصل في مصر إلى هذا الحد الذي صوّره د. حسام عيسى، فأي دور ستلعبه القوى الحيّة في هذا البلد، لتمتين الجسور الجغرافية والثقافية في ليبيا حتى لا يكون وضعنا عرضة للتهديد؟ فنحن نرفض أن تمتد اتفاقات كامب ديفيد إلى المغرب العربي، وهذا أمر لا خلاف فيه. فإما أن تكون ليبيا جسراً لصحة العرب ولمصلحتهم والدفاع عن قضيتهم، وإما أن نصبح في المغرب عمقاً لاتفاقات كامب ديفيد.

وسبيل حماية الشعب هو تجربته النضالية سواء عندما استنجد بالأتراك أو عندما باشرها وحده بقواته الذاتية. ونحن نختلف مع أهل المشرق العربي حول مسألة الاستنجاد بالأتراك. نحن استنجدنا بالإسلام لحماية المصير. أما القول إن الأتراك حكام متسلطون، فإن الواقع يشهد بحقيقة أخرى هي أن كل الحكام متسلطون. فلماذا نحمّل الإسلام مسؤولية التسلط حافرين بذلك خندقاً بين الإسلام والعروبة؟

نحن في هذا الموضوع غير مستعدين أبداً لإدانة الاستنجاد بالإسلام لحماية هويتنا، مثلما نحن غير مستعدين أبداً أن نترك ليبيا تتحول إلى عمق لكامب ديفيد.

النقطة الأخيرة التي أثيرت هي العقلانية، يعني محاولة الغمز من قناة المغرب العربي.

يقولون: كنا نفتخر بعقلانيته فإذا بنا نكتشف أن المغرب العربي غير عقلاني.

الحقيقة أن المغرب العربي اكتشف أن عقلانية الغرب اختراق، وأنها ثقافة استعمارية وليست ثقافة وطنية. لهذا يبحث المغرب العربي عن كيفية الاندماج بحضارته العربية الإسلامية وتطويرها. هذا لا يعني مطلقاً الانغلاق على ما هو إيجابي، وإنما الانفتاح على كل ما هو إنساني. أما أن تتملكنا عقدة العقلانية لنرتمي في أحضان الغرب، فهذا شيء نرفضه لأن عندنا ما يشرّفنا في الانتماء إلى حضارتنا.

لقد كنا واهمين فعلاً أننا نمارس ثقافة العصر، وكنا نفتخر بأننا طوّرنا أوضاعنا بالثقافة العقلانية، فإذا بنا نكتشف أننا سلّمنا شخصياً بتدمير نفسية المواطن، وأننا دمرّنا أنفسنا. نحن غير مستعدين في هذه النقطة كذلك ـ بعد كل ما عرفنا من حقائق وأوضاع ـ أن نستمر ضحية لغيرنا وأن نخطّىء شعبنا ليبقى ضحية. فاليقظة الموجودة في المغرب العربي وفي الشعب العربي الإسلامي بصفة عامة، تجعل من صلب مسؤوليتنا تنمية الحساسية، والاستمرار في إيجاد وسائل التعبئة حتى يتثبت الشعب في هويته.

مسؤوليتنا أيضاً أن نصلح كل الأخطاء بما في ذلك الخطأ الذي حصل في العمق الإسلامي مع إيران. هذه جراح يجب أن نتجاوزها، ولا محيد عن أن نتجاوز هذه الجراح. إنها عميقة التأثير، لكن بتوجهنا إلى عمقنا يمكننا أن نقصّر مدة التجاوز والتصحيح، فلا يطول أمد الألم ولا تستمر الجراح.

١٠ ـ محمد عبد الملك المتوكِّل

كل حدث له سلبيات وايجابيات.
وكل حدث له تضحيات وله مردود.

أنا لست ممّن ينظرون إلى الأمور بمنظار تشاؤمي مبالغ فيه، مغفلاً أهمية الجانب الايجابي لما حدث. وعلينا أن نفرّق بين الحرب وبين معركة في الحرب.

إنّ ما هو قائم بيننا وبين دول العدوان الاستعماري الامريكي ـ الصهيوني هو حرب. والحرب لا تنتهي بالنصر في معركة أو الهزيمة في معركة. وإنما تنتهي بتخلي طرف نهائياً عن مشروعه لصالح المشروع الآخر. أمّا ما يحدث في معركة، فيقيّم في ضوء ما يمكن أن تضيفه المعركة من آثار على نتيجة الحرب.

إن أهداف مشروعنا العربي الإسلامي هي:

١ ـ التقدم والتطور، وهذا الهدف حدث فيه نكسة نتيجة ضرب، وتدمير إمكاناتنا المادية التي تم انجازها.

٢ ـ السيطرة على الثروة، وقد أصيب هذا الهدف بنكسة، لكنه أثار الحس الشعبي بموضوع الثروة، ممّا جعلها هدفاً قومياً.

٣ ـ الوحدة العربية والوحدة الاسلامية، وهذا الحدث الأخير ساهم بشكل لا نظير له في تعميق الحسّ الوحدوي على المستوى الشعبي، بل وعمّق أهمية الحس بالبعد الاسلامي في سبيل تحقيق النصر في الحرب. ومن ناحية أخرى، لم تتعمق الكراهية لأمريكا في النفوس كما تعمقت اليوم في نفسية كل طفل وكل امرأة وكل رجل. ولنا أن نتصور أثر ذلك في التجند للمعركة القادمة، بما في ذلك محاربة مصالح هذه الدول، ومحاربة عملائها وسلعها وثقافاتها. وإذا كانت المقاومة التي تمّت الى اليوم نتيجة لوعي فئة محدودة تعلّمت، فما بالك بفئة واسعة من الطلائع الجديدة؟

٤ ـ تعرية الانظمة الذيلية، وسقوط شعاراتها. وهذا مهمّ جداً لبناء اليقين الشعبي، وتسريع سقوط هذه الأنظمة.

٥ ـ انهيار الأمان داخل الوجدان اليهودي بفعل صواريخ الحسين وصواريخ الحجارة، وأثر هذا في الهجرة وفي العناد في رفض المصالحة. ومن قرأ جريدة **الأهرام** قبل ثلاثة أيام يطّلع على نتائج استطلاعات الرأي العام التي وصل فيها الاسرائيليون المؤيدون لتبادل الأرض بالسلام الى ٥٨ في المئة.

٦ ـ المعركة حطّمت الوهم الاسرائيلي، وجعلت المعركة مع اسرائيل والانتصار عليها عملية ممكنة جداً. فلو اكتمل البعد العربي والإسلامي لأمكن النصر على دول العدوان كلها، وعلى رأسها امريكا.

وفي الصباح حاول د. حسام عيسى ان يقنعنا بأن نيأس من دور قومي لمصر. وأنا لا استطيع ان اتقبل ذلك. فما يجري في مصر ليس إلا سحابة صيف. فالشعب المصري هو ذلك الوجدان العربي الذي عبّر عنه طلبة مصر في تظاهراتهم. والخيار القومي بالنسبة إلى مصر ليس اختياراً وإنما هو ضرورة تنموية. فالبعد التنموي لمصر هو وطنها العربي وعالمها الاسلامي.

وأخيراً يأتي العامل الايديولوجي. فثقافة شعب مصر ثقافة إسلامية عميقة، وهذه الثقافة تجعل من الامتداد القومي والإسلامي واجباً دينياً. ولهذا فإن مصر عائدة إلى أمتها مهما حاول أعداء أمتنا استغلال ظروف طارئة.

١١ ـ برهان الدجاني

إنّ السؤال المطروح علينا الآن، كما طرحه في هذا الصباح د. مسعود ضاهر هو: **هل هنالك نظام اقليمي عربي؟** وقد أجاب عنه بالنفي، وهو جواب، وإن كان صحيحاً، إلا أنه على جانب كبير من التبسيط، ولا يغطّي سوى جزء من الحقيقة. فبالمعنى الواقعي ليس ثمة نظام إقليمي عربي. والأسوأ من ذلك أننا نجد من الصعب وضع تصميم هندسي لنظام إقليمي عربي، نظراً للعناصر الكثيرة وللتعقيدات البالغة التي يتوجّب على مثل هذا التصميم أن يستدخلها ويستوعبها. لكن السؤالَ مطروحاً بهذا الشكل هو تهرّب من الموضوع، لا

معالجة له، لأن الصحيح المقابل هو أن نصف القرن الماضي تقريباً من التاريخ العربي قد شهد تياراً عنيفاً ومستمراً يحاول شقّ الطريق ليصبح هذا النظام الاقليمي، ويورق في سعيه هذا، أو يسلي، أو يشغل، جماهير هذه الأمة وحكامها وتقنوقراطييها ومفكريها وعسكرها، ويملأ الجانب الكبير، وربما الأكبر، من أيامها. وهل أزمة الخليج سوى مظهر آخر من مظاهر هذا التيار؟ وإذا قلنا إن اندفاع التيار قد بدأ بتأسيس جامعة الدول العربية، فلقد تمثّلت أحدث فصوله في إعلان دمشق، الذي قد يقبله التاريخ فيصبح تاريخياً، أو قد يرفضه، فيظل مجرّد فصل آخر من فصول المسلسل الذي لا يهدأ، ولن يهدأ، حتى يحقّق إنجازاً ما، يتناسب مع الحاجات التي يحاول أن يلبيها، والأماني التي يحاول أن يحققها.

ولقد عرف العرب من أنواع النظام الإقليمي الدولة الواحدة (مصر وسوريا واليمنان) ومن أنظمة الأمن المشترك العهد الانفرادي (Doctrine)، كمثل ما يمكن تسميته بميثاق عبد الناصر بالتزام مصر بالدفاع عن أيّ قطر عربي يتعرض لهجوم اسرائيلي، الذي اقتبسه أيضاً الرئيس صدّام حسين. وهناك النظام الذي أقامته اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أبقت مصر التزامها بها فوق التزاماتها في معاهدة «كامب ديفيد»، لكن ذلك بقي حتى الآن حبراً على ورق، وقد ينشّط، أو يُفعّل، في ظروف مختلفة.

وبموجب هذه الاتفاقية، المسماة ميثاق الضمان الجماعي العربي، أقامت الأقطار العربية مجلسين، هما مجلس الدفاع المشترك والمجلس الاقتصادي العربي. ولا أريد الدخول في تفاصيل قانونية، انما يكفي أن نسجل أنّ «مجلس الدفاع المشترك» قد طوِّر بحيث انبثقت عنه القيادة العربية الموحدة عام ١٩٦٥، التي انهارت عام ١٩٦٧ لأنه لم يُوكل إليها أيه مهمة في تلك الحرب، سوى تعيين الفريق عبد المنعم رياض قائداً للجبهة الأردنية لمدة أيام الهزيمة. ولكنها أثناء حياتها فعلت الشيء الكثير. فلقد كانت لها ميزانية ساهمت بها أقطار اليسر بسخاء ـ في معيار تلك الأيام ـ وحدّدت أهدافاً تعبوية للجيوش العربية، ودفعت مناهج موحدة للتدريب، بل أعدت خطة لمواجهة اسرائيل، وذكرت إحدى الصحف المصرية في حينه أن قطراً عربياً سلّمها إلى امريكا، مما اعتبر أول مسمار في نعش تلك القيادة. ثم طوّر المجلس الاقتصادي العربي، وهو يعمل الآن تحت اسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وانبثقت عنه مشاريع كثيرة في غاية الأهمية، بينها صناديق التنمية العربية الجماعية، والشركات والهيئات القابضة والمنظمات الاستشارية، وصولاً إلى استراتيجية وميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك في عمّان ١٩٨٠. وقد تقدم هذا الخط كثيراً في ظل الوفرة النفطية. وأعتقد جازماً أن الحصار الذي فرض عليه عند نقطة محددة، في منتصف الثمانينيات، كان من علامات، وأسباب التجهم الذي كان سائداً في الوطن العربي عند انفجار حرب الخليج، ومن أسباب التردّد الشعبي الذي لازم الغزو العراقي للكويت، إذ إن دولة الكويت التي كانت قد لعبت الدور الأوليّ والأهم والأنشط في مجال تعميم الثروة النفطية، هي ذاتها التي قادت الحملة لتحجيم هذا النظام المالي الفعّال. ومن المؤسف أن كل الأقطار العربية من دون استثناء، استسلمت لحملة تحسير هذا النظام، بل وضعت بصماتها عليها من خلال اللجنة الفنية التي

كُلّفت دراسة الموضوع المسمى ترشيد المنظمات العربية، واللجنة الوزارية المكلفة تطبيق هذا الترشيد، أي بوضع حبل المشنقة في العنق. سامحوني إذا أشرت هنا، ولو بسرعة البرق، الى أنني كعربي مجرب في مجال الحياة العربية الجماعية، على كل مستوياتها، أشتمّ بسهولة، الرياح الاجنبية التي تصدر التوجيه، وأرى أنّ كثيراً مما يسمى «القرار العربي» هو مسرحية، لا أكثر، لقرار طلب من عرب ما، أيّ عرب، تنفيذه، أو العمل على نشره. تسألونني، بعد ذلك، كم هي ميزانية جميع هذه المنظمات التي حكم عليها بالترشيد وناءت بها الميزانيات العربية كلها؟ إنها مئة وعشرون مليون دولار في السنة. ولكل منكم ان يستعمل خياله.

دعونا من الاستطراد والتوسّع. يكفي أن نذكر بين المشروعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي أقرّ، ولم ينفذ، سوقاً عربية مشتركة كاملة، وأقرّ وأقام عدداً من الشركات العربية المهمة. ثم ها هو الآن لا يجد من يدفع رواتب موظّفيه القلائل. الوحدات والاتحادات التي دعت اليها ليبيا، ولا تزال تدعو إليها، وصولاً الى مجلس تعاون دول الخليج العربية (لا العربي) ١٩٨٠، ومجلس التعاون العربي ١٩٨٩ الذي سماه أحد الرؤساء المشاركين فيه (مجلس التآمر العربي)، واتحاد المغرب العربي ١٩٨٩. لقد ذكرت طُرفة النعت الذي أطلق على مجلس التعاون فقط لأبيّن أنّ العنصر الأساسي لأيّ تعاون، ألا وهو الثقة، كان في هذه الحالة مفقوداً تماماً.

إلى جانب ذلك، نشأت حركة عفوية عظيمة هي حركة العمالة الى بلدان اليسر، ومقابلها العائدات، الى بلدان العُسر. ولكن لم تكن هناك أنظمة قطرية قادرة على تحويل العمالة الى استيطان عربي في مناطق قليلة السكان، ولا بالمقابل أنظمة قطرية قادرة على تحويل العائدات الى استثمارات، باستثناء العراق.

نشأت أيضاً تحويلات ثنائية هائلة الحجم وذات فائدة متراوحة بين قطر وآخر، لكنها كانت نوعاً من دفع البليّة، ولم تُربط بأيّ تصور إقليمي أو غير إقليمي. واعتقد هنا أيضاً، أن قراراً ما اتُّخذ أو أوصي به في بلدان معيّنة بتقليص العمالة العربية وصولاً إلى «إخراجها» وإحلال العمالة اللاعربية محلّها، بزعم أن العمالة العربية، وبالأخص الفلسطينية، تشكّل خطراً على الأمن القومي، أي القطري، وتقليص المساعدات الثنائية كان من أسباب التجهُّم الذي ساد قبيل انفجار حرب الخليج. سامحوني أيضاً إذا قلت إني لا أتفق مع القائلين بأن النفط، وما قيل هنا عن البترو ـ دولار، وهو مصطلح غير عربي ابتُدع للتشنيع على العرب، هو شرّ كله، بل هو كما جاء في كتاب الله عن الخمر ﴿فيه إثمٌ كبير ومنافع للناس﴾ واعتقد أن المنفعة هنا أكبر من الإثم.

لا بدّ لإنشاء نظام اقليمي من عمل تمهيدي، أُتِمّ بعضه. أعتقد أن نظاماً اقتصادياً محرَّراً ومتفتّحاً، ولا أقول حراً ومنفتحاً، أمر أساسي لأي نظام اقتصادي إقليمي. ومن هنا، فإني اعتقد أن التحوّل الذي طرأ على نظام القطاع العام القطري هو لصالح إقامة نظام اقليمي عربي اقتصادي.

وأوّلُ خطوة لبناء الثقة تكمن في وضع اتفاق تضامن عربي ـ تضامن، لا ضمان ـ بالنسبة الى هذه المرحلة. والضمان يأتي في مرحلة لاحقة. والتضامن يحتوي في شقّه السلبي على امتناع عن إيقاع الضرر أو الأذى، وفي شقّه الايجابي على تعاون في حقول محددة، كالمياه والطرق والموانىء والاتصالات والمواصلات والطاقة والعلوم والتنمية، وكلها كما تعلمون ـ وتذهلون، أو لا تذهلون ـ مقطّعة بين العرب.

أخيراً، لا بد من قيادة، بعضها فكري. وقد تتوافر للقطاع الاقتصادي مفكرون وتقانيون أوصلوه الى النقطة المتقدمة التي وصفتها. ولو أُعملت المؤسسات التي تجسّد رؤياهم بكامل طاقاتها لخلقت إقليماً اقتصادياً عربياً مترابطاً ومزدهراً. وتلك أولى الخطى، وكلّ خطوة أولى غيرها تقع في موقع خاطىء.

أما موقف مصر من الزعامة، فإني أخالف ما قيل بشأنها هذا الصباح. إن الذي عزفت عنه مصر هو الزعامة التي كانت تدفع ثمنها مالاً وعرقاً ودماً ونضالاً وهزيمة تلو هزيمة ونكراناً للجميل بعقلية الأخ الأكبر والمناضل الثوري. وحاشا لمصر أن تسعى إلى زعامة تجسّد عكس هذه المعاني. وخير الأمور الوسط.

على المستوى الشعبي، تعثّرت المسيرة بين وحدة الصف ووحدة الهدف، بين الالتصاق بالدولة الثورة، والابتعاد عنها، حين غلب عليها منطق الدولة، بين السعي من خلال الحزب القومي الشامل، الذي أصبح أداة انقسام وتجزئة، أو من خلال الواقع السلطوي.

ولقد عالجت المستوى الفكري في مداخلة أخرى فلا داعي للتكرار.

١٢ ـ أحمد يوسف أحمد

في تناولنا آثار الكارثة في النظام العربي أودّ، بداية، أن أشير إلى بعض الملاحظات التمهيدية. فنحن، كما يبدو، متفقون على أن الآثار لم تكتمل بعد، فهي عملية متطورة. وأريد أن أضيف أننا يجب أن نميّز بين آثار المدى القصير، أو اللحظي، وبين آثار المدى الأطول التي يمكن أن تستغرق بضع سنوات. هكذا علّمتنا الخبرة الماضية. أريد أيضاً أن أشير إلى نقطة مهمة وهي انه بعد شهور قليلة من هزيمة السويس وقّعت معاهدة روما في آذار/ مارس ١٩٥٧، وهي المعاهدة التي كانت بداية انطلاقة جديدة لأوروبا. إذن، ليس هناك حتمية، وإنما المسألة تتوقف على الفعل. وسأعود إلى توضيح هذه النقطة، في ما يتعلق بخبرة النظام العربي إزاء الأحداث الجسام التي تعرّض لها.

النقطة الأولى الأساسية هي: مستقبل النظام العربي على ضوء الكارثة. وأنا هنا لن أتناول أصلاً السؤال: هل يوجد نظام أم لا؟ فاعتقادي هو أن النظام موجود. النظام نموذج للتفاعلات، يمكن أن يكون ضعيفاً في مرحلة، مخترَقاً في مرحلة أخرى، ولكن النظام موجود. السؤال الأهم: هل ينهار النظام العربي بمناسبة الكارثة الحالية سواء بسبب سلخ أجزاء منه من حيث الهوية مثل الخليج أو إذابته في أطر أوسع تدخل فيها تركيا واسرائيل

مثلاً، أو زيادة تغلغل واختراق القوى العظمى إلى الدرجة التي تُفقد هذا النظام وجوده الذاتي المستقل؟

في ضوء ما سبق من ملاحظات تمهيدية، ألاحظ أن ردّ فعل النظام العربي في الخبرة السابقة للأحداث الجسام المماثلة لم يكن رد فعل نمطي ولا آلي، إنما المسألة توقفت على عوامل عديدة تفاعلت بحيث اختلف ردّ فعل النظام أو استجابة النظام لهذه الأحداث الجسام. مثلاً، إن هزيمة عام ١٩٤٨ أعقبتها بعد سنوات قليلة أكبر مرحلة مدّ قومي في تاريخ النظام العربي: الانتصار السياسي رغم الهزيمة العسكرية في عام ١٩٥٦. ثم تواصل المد، وتم تحقيق الوحدة المصرية ـ السورية. هزيمة عام ١٩٦٧ أعقبها صمود لفترة حوالى ثلاث سنوات ثم تراجع. بعد ذلك حرب عام ١٩٧٣: إنجاز عسكري تلاه تراجع سياسي. حتى في ما يتعلق بردّ فعل النظام العربي على التغيرات الدولية الجديدة، نلاحظ أنه بدأ إيجابياً إزاء الوفاق الدولي وانهيار المعسكر الاشتراكي. كانت لدينا الانتفاضة. كان هناك خروج العراق بطريقة منتصرة أو شبه منتصرة من الحرب العراقية ـ الايرانية. كانت هناك عودة التضامن العربي وحل مشكلة العلاقات المصرية ـ العربية. كانت هناك الوحدة اليمنية. ثم انتهت الآثار الايجابية بالانقسام الذي حدث بسبب كارثة الخليج. إذن، من هنا أقول للمتشائمين والمتفائلين معاً: لا توجد حتمية، وإنما المسألة تتوقف على درجة الفعل وقدرتنا على الفعل. للمتشائمين أقول، لا توجد قوة عظمى أو كبرى، كائنة ما كانت، تستطيع أن تفرض سيطرة أو إرادة مطلقة على أي منطقة في العالم، ليس فقط على الوطن العربي، ولكن على أي منطقة في العالم، فليست لديها القدرات ولا المعرفة المتعمقة في شؤون هذه المنطقة لكي تفرض سيطرة مطلقة، بل ان مجرد زيادة النفوذ يزيد الطلب على هذه القوة الكبرى أو العظمى، ومن ثم يبدأ بعد لحظة معينة الوصول إلى نقطة الذروة فالانحسار في نفوذ هذه القوة العظمى. هذا أقوله للمتشائمين. للمتفائلين أقول إنهم يتكيفون كما نتكيف، ويتحسّبون للمستقبل كما نتحسّب للمستقبل، وهذه قضية أيضاً ليست خاصة بنا كمنطقة عربية وكوطن عربي، ولكنها قضية قديمة. لقد تكيف النظام الرأسمالي بعد نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية، ولم تنجح بعد ذلك في أوروبا الرأسمالية أي ثورة اشتراكية أخرى. وأذكر أيضاً سلاح النفط العربي الذي كان فاعلاً ولو جزئياً ونسبياً في حرب عام ١٩٧٣، ثم ما آلت إليه أسعار النفط بعد ذلك نتيجة التدبّر والتكيّف والتحسّب من قبل الدول الصناعية المستهلكة. إذن، هناك مساحة للفعل وللتأثير مهما كانت أبعاد الهزيمة. . والقضية المطروحة، إذن، أمامنا هي الفعل. الفعل، الفعل. وسنجيب في الجلسة القادمة عن سؤال كيف. ولكن ما يقلقني في الواقع في نهاية هذه الملاحظة السريعة أمران، أطرحهما عليكم بمنتهى الأمانة: **الأمر الأول** هو ظاهرة النَفَس القصير في النضال العربي. أذكر مثلاً ان الموجة الوحدوية استمرت ثلاث سنوات، من ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦١. وأذكر، بعد عام ١٩٦٧ انه كان هناك ثلاث سنوات صمود ثم تراجُع. وأذكر أنه في أعقاب عام ١٩٧٣ بدأت خلال فترة وجيزة معالم سياسة جديدة مع اسرائيل. أذكر أن ردة الفعل العربية الايجابية الأولى لسياسات التسوية مع اسرائيل والوحدة السورية ـ العراقية كان عمرها أشهر فقط. أذكر أن التكيف السليم مع

النظام الدولي لم يدم أيضاً إلا شهوراً قليلة. إذن، هذه نقطة أتمنى أن تلفت اهتمامنا، وهي أننا في كثير من الأحيان نستجيب الاستجابة السليمة، ولكن النَفَس قصير.

النقطة الثانية التي تقلقني تتعلق بمستقبل الديمقراطية. كنت أقول إن المسألة متروكة بين ساحة التشاؤم والتفاؤل، لكن يبدو لي أن مستقبل الديمقراطية، تحديداً مساحة التشاؤم فيه، أكبر بكثير من مساحة التفاؤل، لأنه لفت نظري أثناء أزمة الخليج ان كلا المعسكرين أبدى بدرجات متفاوتة عدم اكتراث بالديمقراطية وربما ضيقاً بها. المعسكر الذي أيّد القيادة العراقية نسي كل ما أنفقنا فيه السنين في ندوات هذا المركز وغيره من الندوات تتحدث عن مشروع حضاري عربي جديد يكون أساسه الأول الديمقراطية، وقالوا إن القيادة العراقية هي رمز لمعركة مُعيّنة وإلى آخر هذا الكلام. والذين كانوا يعادون القيادة العراقية أبدوا تبرّماً واضحاً بهامش الديمقراطية المحدود الذي كان متاحاً في عدد من الأقطار العربية، بل إن بعضاً من المتطرفين أبدى ضيقاً بالعملية الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، وقالوا ما هذا التردد في مواجهة القيادة العراقية؟ إذن، هذه قضية مطروحة علينا. أنا لا أقول إن الديمقراطية كانت حالة وكانت ستحدث في فترة وجيزة ثم أجهضتها أزمة الخليج، ولكنني أقول إننا كنا ندرك أن الديمقراطية أمل بعيد ولكن نتمنى انه من خلال التمسك بهذا الهدف نعجّل بحدوثها. الآن ما يقلقني اننا، حتى على مستوى الدعوة، نزحزح الديمقراطية إلى الخلف، رغم ان أزمة الخليج، إن كانت قد أثبتت أشياء، فإن أهم هذه الأشياء هي حاجتنا إلى الديمقراطية.

١٣ ـ ليث شبيلات

هذه الأزمة الكارثة الفاضحة يجب ألاّ تمرّ دون أن نوجّه النقد الإيجابي إلى أنفسنا قصد الإصلاح.

ومن أهم محاور الإصلاح ما يستوحى من المحور السابق «أثر الأزمة في النظام العربي»، إذ إن الاجابة عنه تكمن في عكس العنوان «أثر النظام العربي في الأزمة الكارثة».

١ ـ عندما أعاد الأردن العلاقات السياسية مع مصر عام ١٩٨٤، ثم أعيدت مصر بعد ذلك الى جامعة الدول العربية، كنّا من الأقلية البرلمانية في الأردن التي صادمت قرار عودة العلاقات في ظل كامب ديفيد، وقلنا في نقد الشعار المطروح وقتئذ، وهو أن نجرّ ثقل مصر الكبير إلى أمّتها، إنّنا نخشى من ثقل مصر أن يجرّ الأمة الى الخطيئة التي تتمرّغ فيها، وإلى السياسة الصهيونية الأمريكية... لذلك فإنني أؤيد ما قاله اللواء طلعت مسلّم من أن جامعة الدول العربية أصبحت النظام الذي تسيطر امريكا والصهيونية علينا من خلاله، وإن دورنا الرتيب، كمفكرين، هو الإجماع على المناداة بضرورة إنشاء نظام جديد يركّز على وحدة الأمة كأمر واقع أصيل يأخذ بالاعتبار وجود الأقطار العربية ذات السيادة، كأمر واقع دخيل، يجب أن يُعمل على إذابته.

إذا لم نتفق كمفكرين على هذا الخط الذي يجب الدعوة إليه مستقبلاً، فإننا نكون أقرب إلى علماء السلاطين، الذين يُفتون للأمر الواقع، منّا إلى علماء الأمة.

٢ - إنّ سبب انهيار الأمة كون نخبتها منشغلة بالاختلاف على العناوين والأُطر، بينما تقترب مضامينهم جميعاً بعضها من بعض. مضامين تغريبية تقود إلى نموذج حياة لا يزيدنا إلا لحاقاً بالغرب. ولما كان الفكر الغربي المعادي قائماً على الاقتصاد والاجتماع، وليس على أية رسالة إنسانية، كان لا بد لفكرنا الوطني من أن يتصدى له في ساحة معركة الحسم تلك... فالغرب المادي الوثني يريد إلحاق شعوب العالم به، وبعجلة اقتصاده وسياسته وأمنه، حتى يسلبها خيراتها وينهبها، ويعيدها سوقاً استهلاكية ضرورية من أجل إبقاء دورة الغرب الاقتصادية وغناها المتراكم، دائرة.

فانشغالنا بشعارات ايديولوجية نقيم عليها صراعات، تقوم ولا تقعد، في الوقت الذي نرضى لأنفسنا بمضامين اجتماعية اقتصادية ثقافية غربية هي عين المقصود من الاستعمار، وهو ما يجعل الغرب ينادي اليوم «يا سحابة أمطري أنّى شئتِ فسوف يأتيني خراجك»، وسيرحب أخيراً بالديمقراطية في بلادنا مهما كانت نتائجها، قومية أو إسلامية أو ليبرالية، إذ إن الأسماء قد تعددت، ولكن المضمون يبقى بالنسبة إليه واحداً؛ مضموناً يشكّل استعماراً ذاتياً تخنق الأمة نفسها بأيديها وهي تصارع أفراداً وجماعات لتقليد النموذج الغربي، الذي لم يتحقق في الغرب بسبب فائض الإنتاج، بل بسبب السلب والنهب الاستعماري الذي يقوم به على حساب العالم المستضعَف.

كلّ فكر قومي أو إسلامي لا يَرى ولا يُعالِج هذا العداء الغربيّ الاستعماري اليومي لأبناء وطنه، يكون ترفاً فكرياً في الصالونات، ويخدم كديكور للديمقراطية الجديدة للحكام، فلا تخدم في هذه الحال إلا ديكتاتورية العالم الغربي وسيطرته على مقدّراتنا.

٣ - لقد كثر الكلام على الديمقراطية وكأنها وحدها المنقذ لنا. وأقول إن الديمقراطية والشورى قيمة تسمو بسموّ المبادىء التي تخدمها، وتسقط بسقوطها. فانحطاط قيم الغرب انحطّ بديمقراطيته، إذ إن ديمقراطيته عنصرية لا تحترم الإنسان من خارج حضارته. لذلك يجب، قبل الكلام على الديمقراطية، أن تكون لنا قيمٌ إنسانية عظيمة نرغب في التمسك بها، وأن نناضل في سبيل نشرها. وهذه هي الرسالة الإنسانية العظيمة لأمتنا.

نحن لم نعد نتصرف كأصحاب رسالة إنسانية، ذلك أن رسالة أفضلنا هي دعونا نعيش، وإن أمة لا تطلب الموت لن تُكتب لها الحياة.

القومية ليست بذاتها رسالة إنسانية، وكذلك الأسلمة، على النموذج الغربي، ليست رسالة انسانية، بل هي تستَغلّ لإعطاء شرعية دينية للظلم والقهر والطبقية. إن رسالة الإسلام الثائر على الظلم العالمي هي الرسالة الإنسانية لنشر العدالة العالمية (لا أثره في المعتقد بل أثره في العدالة الاجتماعية الإنسانية) والعرب هم حملة هذه الرسالة. إن عزّوا عزّت هذه الرسالة، وإن ذلوا ذلت هذه الرسالة. والشعوب المقهورة في العالم تنتظر من

العرب أن يُلقوا جانباً الالتهاء بالركض وراء النهضة المدنية، ويهتموا بمشروعهم الإنساني الكبير، الذي تحرّكه رسالة انسانية تبقى في كل بقعة تصل إليها.

وما لم يحلم مفكرونا أحلاماً تناطح السحاب، فإنّهم سيكونون أشباه مفكّرين مقيّدين بسقف الأمر الواقع، الذي لا يغيّره الا عمالقة. ولن يزيدوا بلادهم إلا تبعية، وشعوبهم إلاّ ذلاً.

خامساً: ما العمل؟

على الرغم من أن بعض المثقفين العرب لم يكونوا يرحبون دائماً بأن تتطرّق ندوة فكرية إلى الاعتبارات العملية، إلا أن الموقف الذي خلقه الصراع الأخير في الخليج أخطر من أن يترك للدوائر الرسمية العربية وغير العربية لكي تقرِّره. ومع ان الاحباط لا بد أن يكون قد أصاب ذلك القسم منهم، الذين بذلوا أقصى ما في طاقتهم لترشيد المسار أثناء احتدام الأزمة، وباءت جهودهم جميعاً بالإخفاق، إلاّ ان الجميع ينبغي أن يرتفع فوق مستوى الإحباط، كي يشارك في البحث عن سبل الخلاص من الكارثة الراهنة.

ويمكن أن يدور النقاش حول هذا المحور على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول، يتناول عموماً الأفكار التي يمكن القول إنها تمثل مطالب تطرحها جماعة من المثقفين العرب الملتزمين قومياً، على النظم العربية الحاكمة كي تساعد في ترشيد التحرّك الرسمي بشأن قضايا بالغة الحيوية، مثل: كيفية إزالة آثار الصراع في العلاقات العربية - العربية رسمياً وشعبياً؛ والتحرّك بشأن ترتيبات الأمن في الخليج خاصة والمنطقة عامة؛ وكذلك بشأن القضية الفلسطينية... الخ.

والمستوى الثاني، يتناول الخطوات العملية التي يمكن للمشاركين في الندوة أن يقترحوها بحيث تكون قابلة للتطبيق على المستوى العربي غير الرسمي، ويدور هذا بدرجة أو بأخرى حول الدور الذي يمكن للمثقفين العرب الملتزمين قومياً، أن يلعبوه في تجاوز آثار الأزمة في العلاقات العربية - العربية، وبالذات في شقها غير الرسمي، وهو دور يبدو بالغ الأهمية في هذه الظروف.

والمستوى الثالث، يتناول إعادة التركيز على أولويات العمل في المرحلة

الـراهنة، وتحـديداً مسـألـة بلورة مفهـوم الاستقـلال الـوطني والقـومي والمـوقف من الاحتـلال، أو شبه الاحتـلال، لأجزاء من الـوطن العربي وللقـواعد الأجنبيـة فيـه وربط هذه المسألة بمفهوم الأمن العربي في نهاية القرن.

المناقشات

١ ـ خير الدين حسيب

أولاً: أود أن أبدأ ببعض المقدمات العامة قبل أن أنتقل إلى المقترحات حول ما يجب عمله على المستويات الثلاثة المشار إليها في هذا المحور:

١ ـ **الملاحظة الأولى:** إننا إذ نتحدث عن المستقبل فمن المفيد أن يكون واضحاً لدينا ان المستقبل العربي ليس قدراً محتوماً علينا، وان هناك خيارات أو مشاهد (سيناريوات) مختلفة للمستقبل العربي وان لكل منها ثمناً، وان ما نختاره من هذه البدائل يتوقف على مدى استعدادنا وقدرتنا على دفع الثمن المطلوب لهذا الخيار أو ذاك.

٢ ـ **الملاحظة الثانية:** هي ان كل ما سأقترحه هو في إطار الوضع العربي الحالي. لأنني ممن يعتقدون أن الأنظمة العربية الحالية عموماً، بسبب طبيعة تكوينها وتوجهاتها وممارساتها، لا تستطيع أن تحقق الحد الأدنى لطموحات الشعوب العربية. ولكنني لا أشارك «المراهقين الثوريين» رأيهم ممن يرون ان تترك الأوضاع العربية لتزداد سوءاً حتى تنضج المرحلة الثورية. **فأنا ممن يعتقدون انه لا بد من العمل على مستويين:**

الأول: هو العمل على مستوى الزمن الطويل لانضاج الوعي ولايجاد الأداة اللازمة لتغيير الأوضاع العربية تغييراً جذرياً.

والمستوى الثاني، هو أنه حتى يحصل ذلك التغيير الجذري، فإن من واجبنا كمفكرين ومثقفين عرب ان نساهم في وقف أي تدهور عربي، وفي تحسين ما نستطيع من هذه الأوضاع المتردية، على أن يتم عملنا هذا على المستوى الثاني القصير دون تنازلات للأنظمة الحاكمة تفقدنا مصداقيتنا والثقة الشعبية بنا، وشريطة ألّا يؤثر ويتناقض ذلك مع عملنا الأساسي على المستوى الأول للتغيير الجذري على الزمن الأطول، وهي معادلة ليست سهلة التطبيق، ولكنها في رأيي ممكنة ويجب أن تكون كذلك.

ثانياً: انتقل الآن إلى ما يجب عمله على المستويات الثلاثة المقترحة في هذا المحور:

١ ـ على مستوى العلاقات العربية ـ العربية

أ ـ من أجل تضميد الجراح العربية التي خلّفتها الأزمة ـ الكارثة، ولأنني كما سبق ان بيّنت في مداخلة سابقة بأن هذه الأزمة هي مجموعة أخطاء وخطايا تم الرد على كل منها بخطأ أو خطيئة أكبر، فإنني أرى **أن تعتذر جميع الأطراف التي ساهمت بشكل وقدر أو آخر فيها، أن تعتذر للأمة العربية عمّا قامت أو ساهمت فيه.** فعلى العراق أن يعتذر عن غزو الكويت وعن الممارسات التي تمّت في الكويت. وعلى السعودية والكويت وبقية الخليج الاعتذار عن عدم إعطائها الفرصة والحرص على حل عربي ودعوة القوات الأجنبية للتدخل وما ترتب على ذلك من تدمير للعراق والكويت وتواجد أجنبي وقواعد له على الأرض العربية. وعلى مصر وسوريا أن تعتذر عن دورهما في إعطاء تغطية عربية للتدخل الأمريكي والمشاركة فيه. **وأن يتم ذلك من خلال (أو أن يليه) مؤتمر قمة عربي يتوج مصالحة عربية عامة ويعالج بعمق الأسباب التي أدّت إلى الكارثة والنتائج التي تمخضت عنها للحيلولة دون تكرار حدوث ما يماثلها في المستقبل.** وعلى مؤتمر القمة العربي أن ينقل موضوع الخلافات بين العراق والكويت وقضية التعويضات والعقوبات الاقتصادية على العراق إلى إطار عربي وينتزعها من مجلس الأمن، وان تتعهد الأطراف العربية المختلفة بالالتزام بما يقرره مؤتمر القمة العربي حولها.

وقد يبدو هذا الاقتراح في الجو المشحون والانفعالي العربي الحالي مثالياً وبعيداً عن إمكانية التحقيق، وهو ما لا أتفق معه. فلا بد لهذا الانفعال أن يضعف ويتلاشى تدريجياً وأن يتم إعمال العقل ومصلحة كل قطر عربي على المدى الطويل بدلاً من النظر إلى المصالح الآنية. ولا بد أن تستبان بشكل متزايد الأضرار والخسائر المادية والقومية التي لحقت بكل أطراف الأزمة، وبدرجات متفاوتة، وتتبين الحاجة إلى حل عربي يعالج نتائج الأزمة وآثارها، ويجد حلولاً للأسباب التي أدّت إليها لمنع تكرارها.

والتجارب العربية المعاصرة في النزاعات العربية ـ العربية تعطينا أكثر من سبب للتفاؤل في إمكان تحقيق هذه المصالحة العربية. فلنتذكّر الخلافات بين سوريا والأردن والتي وصلت أحياناً إلى حد حشد بعض من الجيش السوري على الحدود الأردنية ـ السورية، لتنتهي بعد ذلك إلى وفاق وحل المشاكل بينهما، وتمت المصالحة من خلال اجتماع قمة بين الرئيس السوري والملك الأردني، مع اعتذار معلن من الملك الأردني بالخطأ وعدم صحة الاتهام الذي وجّهه الأردن إلى سوريا حول موضوع الإخوان المسلمين والحركات الاسلامية. ولنتذكر أيضاً حالة العداء التي كانت سائدة بين النظامين العراقي والسوري في السبعينيات، والتي وصلت إلى حد قيام كل منهما بتفجيرات في البلد الآخر، وانتهت فجأة بتوافق بين النظامين في عام ١٩٧٨ وتوقيع ميثاق للوحدة بينهما، رغم انه انهار في ما بعد وساءت العلاقات بينهما من جديد.

وأود أن أضيف إلى كل هذا، ان من مصلحة الأنظمة الخليجية الحاكمة أن تدرك ان العراق كان موجوداً وسيظل موجوداً، وانه أياً كان النظام الحاكم فيه فسيأتي اليوم الذي يستطيع فيه العراق أن يمزّق قرار مجلس الأمن الذي فرض الوصاية على العراق، لأن ذلك

القرار لا يمثل شرعية دولية بل يمثل هيمنة أمريكيـة، وهو يمثـل عاراً عـلى العراق وعـلى الأمة العـربية كلهـا. وانه سيكـون دائماً في العـراق جيش، هو أكـبر من أي جيش خليجي آخـر، منفرداً أو مجتمعاً، على أن يكون هـذا الجيش حاميـاً للخليج وليس مهـدداً له. وان استمـرار الأوضاع الآنية الحالية في الخليج والاعتماد على الحماية والقواعد الأجنبية ليست بديلاً أو عوضاً عن حماية من خلال أمن قومي عربي مشترك، وإلا فسوف يظل حكام الخليج، كما أشرت إلى ذلك سابقـاً، «ينامـون على وسـادة أمريكيـة ويحلمون بكـوابيس عراقيـة» وهو أمـر مؤرق لهم وللأمة العربية كلها.

ب ـ أن يبـادر العـراق، وحتى تتمكن الكـويت من إمكـانيـة تصـديـر كـامـل الحصـة المخصصـة لها من الأوبـك، إلى تمكين الكـويت من تصديـر نفط عراقي لحسـابها، كمبـادرة حسن نية من العراق تجاه الكويت. وفضلاً عما تحدثه هذه المبادرة من آثار معنوية، فإن العائد المالي للكويت من خلال هذه المبادرة هو أكبر بكثير من أية حصة للتعويضات قد تحصل عليها من خلال ترتيبات مجلس الأمن. كما ان الاحتياطات النفطية الكبيرة المتوافرة في العراق تجعـل من هذه المبادرة أمراً ممكناً.

٢ ـ على مستوى العمل العربي المشترك

استكمالاً للملاحظات والاقتراحات العميقة والهامة التي قدّمها الأخ برهان الـدجاني في مـداخلة سابقـة له في هـذه الندوة، والتي تعكس عصـارة خبرة طـويلة ومضنية لـه في العمل العربي المشترك، كمفكر وكممارس، فإنني أود إبداء بعض المقترحات الاضافية:

أ ـ هناك حاجة ملحّة، من أجل ديمومة أية مصالحة عربية ومعالجة الأسبـاب التي تؤدي إلى المنازعات العربية، وإيجاد الآليات لمعالجتها وحلّها، أن تقر الحكومات العربية، من خلال مؤتمر القمة المقترح، تعديـل ميثاق الجـامعة العـربية، الـذي بذلت جهـود مضنية لإعـداده، وساهم في إعداده مفكرون وخبراء عـرب كثيرون، بمـا فيه تشكيـل محكمة عـدل عربيـة لحل المنازعات التي قد تنشأ بين الحكومات العربية.

ب ـ إن من أهم أسبـاب تعـثّر العمـل العـربي المشـترك، هـو غيـاب الإرادة العـربيـة المشتركة، وان المصلحة القطرية لكل قطر عربي في بعض المشاريع العـربية المشـتركة لم تؤخـذ كلياً أو بقدر كـافٍ، وان القرارات كـانت تتخذ عـلى مستوى القيـادات السياسيـة العليا دون بذل جهد كافٍ لإقناع البيروقراطيات القطرية التي ستتولى تنفيذ تلك الاتفاقات حول جـدوى تلك المشاريع والاتفاقات وفائدتها.

اننـا على مشـارف قرن لن يبقى فيـه للكيانـات الصغيرة مستقبـل اقتصادي أو سيـاسي مرض، وهو سببٌ مصلحي قطري يكفي وحده، بغضّ النظر عن أية اعتبارات قومية، لأن تتجه الأقطار العربية بـإرادة جادة للتعـاون الاقتصادي والسيـاسي بينها، عـلى أن تؤخذ بنـظر الاعتبار المصلحة القطرية لكل قطر عـربي في هذا العمـل العربي المشـترك أو ذاك، مع إيجـاد صناديق تعويض تتولى التعويض المـوقت لبعض الأقطار التي قـد تتضرر مصالحهـا في المرحلة الأولى القصـيرة الأمد، إلى أن تـظهر نتـائج هـذا التعاون وفـوائده لجميـع الأقـطار في المـدى

المتوسط والطويل، وأن تبذل الأجهزة المسؤولة عن التعاون العربي جهداً كافياً ومنظماً للتفاعل والإقناع والتعامل مع البيروقراطيات العربية القطرية حتى يتهيأ للاتفاقات والمشاريع العربية فرص جيدة في تنفيذها والالتزام بها.

ج ـ لقد دأبت بعض الحكومات الخليجية منذ السبعينيات، ومعها مجلس التعاون الخليجي منذ قيامه عام ١٩٨٠، إلى تحجيم وإضعاف العمل العربي المشترك ومؤسساته على المستوى القومي. وكان هناك محاولات وحرص من جانبها إما برفع مستوى العمل القومي إلى «مستوى إسلامي» أو بتخفيضه إلى «مستوى خليجي أو إقليمي»، وكان المستهدف دائماً هو العمل على المستوى القومي. وفي هذا الاطار، وعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت محاولة السعودية والكويت إحباط «المركز العربي لنقل وتطوير التكنولوجيا» الذي بذلت «الاكوا» جهوداًمضنية في الإعداد له، إذ أنشأت السعودية فيما بعد مركزاً إسلامياً لهذا الغرض، وكذلك إحباط محاولة «الاكوا» إنشاء «المجلس العربي للموارد المائية». وفي هذا السياق أيضاً كان الإهمال والاضعاف المتعمد للجامعة العربية وبعض المنظمات الاقليمية العربية وإضعافها مالياً. وفي سياقه أيضاً تمّ تجميد مقررات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر عام ١٩٨٠ في عمّان وما تمخض عنه من استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل القومي الاقتصادي، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وعقد اتفاق التنمية العربية المشتركة لمساعدة الأقطار العربية الأقل نمواً والذي لم يرَ النور قط. كما لاقت الخطة القومية الاقتصادية التي انبثقت عن مؤتمر القمة المصير نفسه في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية بإصرار خليجي على تمييعها ثم دفنها.

لذلك هناك حاجة في الأنظمة الخليجية، منفردة ومجتمعة، إلى تغيير في النيات والممارسة، وفي العقول والقلوب معاً، ينطلق من القناعة بعدم وجود تعارض، بل وجوب وجود تعاون وتكامل، بين المستوى الخليجي والمستوى القومي، وأن تصفو العقول والقلوب لدعم العمل العربي المشترك على المستوى القومي.

٣ ـ على مستوى الأمن القومي العربي

أود إبداء الملاحظات التالية حول مفهوم الاستقلال الوطني والقومي والاشارة إلى بعض المقترحات:

أ ـ لا بد من التأكيد ان هناك أموراً قد تبدو من شؤون السيادة القطرية ولكن قرارات الأنظمة القطرية وممارساتها حولها لا بد أن تنعكس على وتمس أقطاراً عربية أخرى، وبالتالي ليس من حق أي نظام في أي قطر عربي أن يتخذ منفرداً قراراً حول هذه الشؤون القطرية التي تؤثر في بقية الأقطار العربية وفي الأمة العربية عموماً. ومن بين تلك القرارات وفي طليعتها ما يتعلق بالأمن الخارجي لكل قطر عربي. فالقرارات التي اتخذها عبد الناصر عام ١٩٦٧ وما ترتّب عليها من هزيمة عسكرية تعدت آثارها مصر إلى الأمة العربية كلها ولا نزال نعاني منها. وقرار العراق حول الحرب مع إيران، سواء دفاعاً أو هجوماً، تعدت آثاره العراق وشملت الخليج كله، بل وشمل بشكل أو بآخر الأمة العربية كلها.

لذلك فإن قضية الأمن الخارجي لكل قطرعربي، والدخول في حرب مع طرف آخر، والاستعانة بقوات أجنبية غير عربيـة، ووجود قـوات وقواعـد أجنبية عـلى أرض بلد عربي، هي قضـايا تتجـاوز منطق السيـادة القطريـة الضيق وتتعلق بالأمن القـومي العربي كله، ولا يملك أي نظام الحق، ولا يحق له أن ينفرد بقرار حوله.

ب ـ انه لا يوجـد أمن قطري عـربي بمعزل عن الأمن القـومي العربي، وان الاستعـانة بالقوى الأجنبية، رغم عدم مشروعيتهـا قوميـاً، لا تحقق الضمـانـة الكافيـة للأمن عـلى الزمن الأبعـد. ولذلـك فإنـه من الضروري والمجدي العـودة **إلى اتفاقيـة الدفـاع العربي المشـترك،** وإنشاء جيش عربي مركزي تتوزع وتتمركز وحداتـه حسبما يتم الاتفـاق عليه، وحيث تشعـر بعض الأقطار العربية بحاجة أمنية للدفاع عنها، عـلى غرار حلف شـمال الأطلسي، وأن تتولى الأقطار الخليجية تمويل هذا الجيش المركزي، الذي قد لا يكلفها إلا جـزءاً ضئيلاً ممـا صرفته وتصرفه على مشترياتها من السلاح ونفقاتها للدفاع.

٤ ـ على المستوى العربي غير الرسمي

أ ـ هناك حاجة لدور فاعل يقوم به المثقفون والمفكرون العرب في توعية المواطن العـربي بأهمية الديمقراطية وحقوق الانسـان العربي والمطالبة والنضـال من أجلها، وأن يكـونوا قـدوة للمواطن العربي في ذلك.

ب ـ لقد فتحت أزمة الخليج، رغم آثارها الكارثية، أفقاً واسعـاً للتعاون بـين التيارين القومي والاسلامي، وأزالت كثيراً من التناقض المفتعل والترف الفكري الذي يضـع العروبـة مقابل الاسلام أو الاسلام مقابل العروبة. فالاسلام الحضاري هو مكون أساسي من مكونات القومية العربية ولا قومية عربية دون محتوى حضاري إسـلامي. وللمفكرين العـرب دور هام في استمرار هذا الحوار والتفاعل، والاهتمام بالدائرة الاسلامية.

وفي هذا الاطار أيضاً تأتي أهمية قيام حوار عربي ـ إيـراني يساهم في إزالـة ما لحق بتلك العـلاقة من سلبيـات أثناء حـرب الخليج، ولتكـون إيران والـدائرة الاسـلاميـة جميعـاً عمقـاً استراتيجياً للأمة العربية في نضالها المشترك من أجل أهداف مشتركة.

٢ ـ علي الدين هلال

إثارة سؤال «**ما العمل؟**» تعني الاستشعار بأننا إزاء قضايا كبرى، أو أننا على عتبة نقطة تحوّل. الشعوب تسأل نفسها هذا السؤال عندما تشعر بأن حدثاً جسيماً مرّ بها، وأن عليهـا أن تتدبر أمرها. تـدبير الأمـر لا بد أن يبـدأ من تشخيص دقيق للواقع، لأن «مـا العمـل؟» في جوهره سوف يكون معناه الانتقال من أمر واقع راهن إلى وضع ما أفضل نسبياً مما هو قـائم. وفي هذا المجال اسمحوا لي أن أتحدث عن بعض النقاط وأغلبها سـوف يكون في شروط «مـا العمل» أكثر مما هو في مضمونه.

أعتقد أن الشرط الأول على صعيد المثقفين هو في كيف نتعامـل مع الخـلافات القـائمة بيننـا، لأنه من دون النجـاح أو الوصـول إلى صيغـة للتعـامـل الـديمقـراطي أو الصحي مـع

الخلافات بين أبناء المدرسة نفسها أو التيار نفسه، فإن الحديث عن دور أو امكانية دور يصبح صعباً.

دعونا نعترف بأننا، نحن الجالسين حول هذه الطاولة، توجد بيننا خلافات في تقييم عدد من الأمور الأساسية. وإذا كنا نريد أن نتحدث عن دور لهذه المجموعة أو لمن يناظروننا من مجموعات وتيارات، فإن أحد واجباتنا الأساسية، فيما أتصور، هو أن نذهب إلى ما هو وراء تسجيل الخلافات وتسجيل المواقف، أي أن نسأل أنفسنا: ما هي مصادر الخلاف وأسبابه؟ هل هي مجرد مسألة نقص في المعلومات؟ هل هو اختلاف في مصادرنا الفكرية غير المسألة القومية العربية، كأن يتحدر بعضنا من روافد فكرية أخرى غير القومية العربية؟ هل السبب اختلاف في التخصصات أو المواقع المهنية، كأن يكون بعضنا باحثاً أو أستاذاً جامعياً أو مناضلاً أو ممارساً سياسياً؟ أم هل أن الخلاف أيضاً ناجم عن اختلافات قطرية سببها اختلاف التجارب التي مرت بها الأقطار العربية المختلفة. والتجارب لا تصنّف بأفضل أو أسوأ، بل تعني وجود قيود أو محددات أو ضغوط اقتصادية، تعني وجود أمور حياتية وتطلعات وآمال. كما تعني استفادة الشعوب العربية بدرجات مختلفة من هذه التجارب.

أدعو أخي د. خير الدين حسيب إلى تنظيم ندوة يشترك فيها عدد من الأشخاص، لهم آراء مختلفة، وتنشر في مجلة «المستقبل العربي»، نسأل أنفسنا خلالها لماذا نختلف؟ ما هي مصادر هذه الخلافات؟

أعتقد أن موضوع الخلاف يمكن أن نقبل به على أنه سنّة الحياة عندما يتعلق الأمر بالأعراض والتفاصيل. إنما عندما يتعلق الأمر بموضوعات أساسية فالإجابة مختلفة. هل من بديهيات التيار القومي مثلاً استخدام القوة المسلحة لحل نزاع أو لحسم قضية من القضايا؟ أنا شخصياً لا أستطيع أن أقبل بهذا الأمر. مسألة استخدام القوة بين البلدان العربية مسألة مرفوضة لديّ من حيث المبدأ، مع العلم انني أنتمي إلى دولة كبيرة تستطيع أن تستخدم القوة.

إذا كان بعضنا يقبل باستخدام القوة، فكيف تحمي الأقطار العربية الصغيرة نفسها وتكون بمأمن من الأقطار الكبيرة؟

هل يجوز، اذا تيسرت الفرصة لمصر، مهاجمة ليبيا أو السودان. . .؟ أنا أقول إنه ليس من حق مصر أن تفعل هذا من حيث المبدأ حتى لو كان هناك حركة قومية في ليبيا والسودان تدعو إلى ذلك.

الأمر الآخر الذي لا يقل خطورة ولا بد من أن نتعامل معه بكل الصراحة هو أن كل التيارات السياسية العربية رفعت شعار الديمقراطية والليبرالية في ذروة موجة الدعوة لها، لكن عند أول امتحان سقط البعض منا، أي عدنا إلى الحجة التي قبلناها جميعاً ـ وأنا منهم في الستينيات ـ أي مقايضة الأهداف. أنا كنت ممّن يقبلون بتعطيل الحياة الديمقراطية، ويبرر ضرب الحريات الليبرالية أملاً في اشتراكية أو في تحقيق وحدة عربية. هذا ما أقصده بمقايضة

الأهداف. وأعتقد أنه في الامتحان الأخير ظهر من بعضنا أنه ما زال يقبل بمفهوم مقايضة الأهداف.

إذا كان الخلاف بين أبناء المدرسة الواحدة، أو بين أبناء التيار القومي يدور حول مسألتين أساسيتين هما مسألة مقايضة الأهداف وموضوع استخدام القوة بين الأقطار العربية فإني أعتقد بوجوب أن يكون لنا موقف مبدئي وأن يمتحن هذا الموقف.

العبرة ليست في أن تقول شيئاً في وقت الدعة وإنما أن تقول ذلك في لحظة الاختبار، أي في لحظة الجهاد الأكبر.

ما أريد أن أقوله هو أننا نحتاج إلى قدر أكبر من المكاشفة والمصارحة بين أنفسنا وبين بعضنا بعضاً. ليس بقصد تخطئة هذا وتصويب ذاك، إنما بقصد أن نتفهم الظروف، الدوافع، والمبررات التي دفعت كلاً منّا إلى أن يقول هذا الرأي أو أن يرى ذاك الرأي.

إذن، **القضية الأولى** هي قضية كيف نتعامل مع هذه الخلافات. وأن نتعامل معها بشكل جاد وأمين ونزيه.

القضية الثانية سؤال في المنهج. ولكي أشرحه سوف أتعرض إلى جزء من الماضي. في عام ١٩٤٩ و١٩٥٠ صدرت عشرات الكتب في الوطن العربي، منها كتاب أستاذنا الجليل د. قسطنطين زريق «بعد النكبة»، ومنها أيضاً كتاب أستاذنا قدري حافظ طوقان. هذه الكتب كانت تقول عام ١٩٤٩ أغلب ما نقوله الآن حول ضرورة تمثّل العلم والتقانة، وإقامة حياة ديمقراطية، إلى ما هنالك. وفي عام ١٩٦٧ وقعت المأساة نفسها، وظهرت حوارات عريضة في الوطن العربي، في بغداد والقاهرة ودمشق والكويت، حول ماذا نتعلم من نكسة أو مأساة ١٩٦٧، وخرجنا بالدروس نفسها. وأكاد أقول إننا الآن إزاء حلقة جديدة من الندوات والمؤتمرات نكرر فيها، مع بضع تعديلات، المقولات نفسها، والجوهر واحد. سؤالي إلى اخوتي الأكبر سناً والأكثر حكمة ونضجاً: لماذا لم يستفد العرب؟ لماذا لا يوجد تراكم معرفي في الخبرة السياسية وفي الخبرة العربية؟

نحن الآن نكرّر ما حدث بالأمس. ما زلت أذكر غلاف مجلة «الحرية» الأسبوعية التي كانت تنطق باسم القوميين العرب بعد هزيمة ١٩٦٧ وكان عنوانها: «لم يخطىء عبدالناصر ولم يُهزم العرب». وهو الرأي نفسه، تقريباً، الذي يقوله بعضنا اليوم. كيف نفسّر اننا لم نستفد من تجارب الآخرين فحسب بل من تجاربنا نحن أيضاً؟!

إني ادعو اخوتي الأطول باعاً، والأكثر معرفة بالحياة العربية أن ينظروا ليس إلى الماضي بل، على الأقل، إلى المستقبل حتى نتأكد من أن الدروس التي سوف نستخلصها نحن وآخرون من هذه المسألة لن تنتهي إلى قيام مجموعة أخرى ـ لا قدّر الله ـ تتصدى بعد عشرين سنة لبحث المسألة نفسها في ظروف أخرى.

القضية الثالثة، باختصار، إنني أخشى ـ لأسباب متعددة، لا داع إلى الخوض فيها ـ أن تكون إحدى نتائج المأساة التي نحن بصددها ازدياد النزعات الانعزاليّة والقطرية في أكثر

من بلد عربي. ولعل أحد أبرز الأمور التي يقتضي أن نقاومها هو محاربة أي أفكار انعزالية أو قطرية تدعو إلى أن ينجو واحدنا بنفسه بمعزل عن الآخرين «نخلص بنفسنا» حسب التعبير المصري الدارج.

أجل، إن بعض الدروس وبعض الخلافات التي ارتبطت بهذه المسألة سوف تدفع حتى بعض ذوي النيات القومية الطيبة إلى اعتناق أفكار انعزالية، الأمر الذي يستوجب مزيداً من الحذر والمقاومة.

القضية الرابعة أننا في مناقشاتنا نتحدث عن أمور مختلفة لكن باللغة نفسها، فيحدث خلاف حيث لا خلاف مثلاً، عندما نقول «ما العمل؟» فإن هذه العبارة يمكن أن يشار بها إلى أكثر من شيء. إني أتحدث تحديداً في مسألة تدبر الأمور عن ثلاثة مستويات:

الأول هو مستوى الإطار الشمولي. فما هو المشروع الحضاري التاريخي القومي الذي نهدف إليه؟

المستوى الثاني هو الاستراتيجيات المختلفة، السياسية، الاقتصادية، والعسكرية التي تقرّبنا من هذا المشروع القومي الذي لن يتحقق بين ليلة وضحاها.

المستوى الثالث ينبثق من الاستراتيجية، وهو عبارة عن سياسات مختلفة ـ نفطية، استثمارية، تعليمية، بحث علمي، تصنيع عسكري ـ وفي اطار هذه السياسات توضع برامج عمل وخطط تنفيذية.

القضية الأخيرة، وهي كلمة الختام، أقتبسها مرة أخرى من كلام د. حسيب. حق وصدق قوله بصدد ضعف الإرادة السياسية العربية، ولن يجد أحداً يختلف معه حول هذا الأمر. إنما أريد أن أحوّل الأمر إلى المتحدثين بعدي بصيغة سؤال. لماذا لا توجد إرادة سياسية عربية واحدة؟ غياب الإرادة ليس أمراً محتوماً، بل هو، في حد ذاته، سؤال بحثي، علينا أن نتوجه إليه بالدراسة. يجب أن نسأل أنفسنا كيف نستعيد هذه الإرادة السياسية.

أعتقد أنه، عندما يُكتب تاريخ القرن العشرين سوف تكون إحدى مفارقاته المثيرة المفارقة بين حجم الروابط التي تشد العرب وتجمعهم ـ روابط اقتصادية واجتماعية وتاريخية إلى جانب الرابطة القومية ـ وحجم الفشل العربي على صعيد الدول في ترجمة هذه الروابط إلى مؤسسات أو مشاريع أو كيانات مستمرة.

وتظل المفارقة تحيّر الناس لأن بلاداً ودولاً أخرى مختلفة الطباع استطاعت أن تجتمع، وأن تتجمع فيما بينها، بينما العرب الذين يجمعهم كل هذا القدر من الوشائج لم ينجحوا في ترجمته إلى مؤسسات.

٣ ـ عادل حسين

أعتقد أنني سأعالج الموضوع على النحو الذي سبقني إليه أخي د. علي الدين هلال، بمعنى أنني لن أركز على مقترحات معينة لمواجهة المستقبل، بقدر ما أحاول التركيز على منهج

للتفكير، تصويباً لبعض المفاهيم، حسب تصوري للصواب والخطأ. وأتصور أن هذا المنهج، إذا ما اتفقنا عليه، يمكن أن يمثّل اسهاماً مهماً في استطلاع المستقبل واستكشافه.

القضية الأولى هي قضية محاكاة الغرب. جاء في بعض الأطروحات والمناقشات التي أدلي بها في هذه القاعة أننا ما زلنا أحياناً ننحو في محاكاة الغرب ونتأثر به بشكل ضارّ. مثلاً، إذا كانت الوحدة في قرن مضى تمّت باستخدام القوة في بعض الأحيان، وإذا كانت هذه الطريقة غير معتمدة في الوقت الحاضر بل ثمة طريقة أخرى، فإن بعضنا يتصور أننا إذا أخذنا آخر «موضة» نكون متماشين مع التقدم ومع «الموضة» الجديدة. هذا غير صحيح. إذا كانوا اليوم لا يستخدمون القوة وكانوا في الماضي يستخدمونها فإن الطريقة المعتمدة اليوم ليست اختراعاً جديداً، وكل ما في الأمر أن الظروف لم تكن تمكّنهم في الماضي من انتهاج الأسلوب السلمي لتحقيق الوحدة فلجأوا إلى الأسلوب الذي يمكّنهم من تحقيقها ـ أي القوة. وعندما وجدوا أن الظروف أصبحت تتيح لهم وسائل جديدة لتحقيق الوحدة، اعتمدوا هذه الوسائل.

بالنسبة إلينا، القضية ليست أن نفعل مثلما يفعلون. القضية هي أن أُعمِل عقلي، إزاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، لأكتشف ما هو ممكن عمله في ظروفي الحاضرة من أجل تحقيق الهدف المطلوب. إذا كان الممكن والمطلوب استخدام القوة سأستخدمها، وإذا كان الممكن تحقيق الهدف بغير هذا الأسلوب سأستخدم غير هذا الأسلوب. وبالمناسبة، ليس صحيحاً أن القوة أصبحت بعيدة تماماً عن الذهن الغربي عندما يتحدثون عن قضايا الوحدة. من الذي قال إن القوة لم تكن موجودة عندما جرى الحديث عن موضوع وحدة ألمانيا. هذا غير صحيح. القوة موجودة في السياسات الدولية، ولا ينبغي أن نخجل منها إذا ما رأينا أنها، في بعض الأحيان، يمكن أن تستخدم.

إني أختلف مع الأخ د. علي الدين هلال عندما يقول «أنا لا أتصور أنه يوجد اثنان قوميان، واحد يقول يمكن استخدام القوة في النزاعات القومية، وواحد يقول لا يمكن استخدامها» لماذا؟ هذا الأمر هو من الخلافات المشروعة جداً بين القوميين. فالصراعات لا تصفى بالقوة في دنيا العرب فحسب بل في الدنيا كلها أيضاً. كانت القوة وستبقى إحدى الأدوات المستخدمة في العلاقات الدولية، فلماذا لا تكون مستخدمة عندنا؟

القضية هي كيف نستخدم القوة؟ بأي عقل؟ وبأي شروط؟ وبأي ظروف؟ طبعاً، هذه قضية أخرى. إنما أرى أن شرط استخدام القوة، هو: هل الظروف تتطلب مثل هذا الاستخدام أم لا؟ هذا هو العامل الأساسي، وليس أن أوروبا تفعل هذا أو لا تفعل ذاك في الوقت الحاضر.

القضية الأخرى تنقلني إلى مسألة العقلانية. قيل أكثر من مرة إن مصيبتنا عدم امتلاكنا العقلانية، وإن هذا هو الذي يجعل قراراتنا غير موفقة. هذا غير صحيح. نحن عندنا قرارات خاطئة وقرارات لا تحقق الأهداف المرجوة، إنما إذا أردنا أن نحلل هذه الظاهرة

فسنجد أن السبب ليس أننا لا نستخدم عقولنا، أو أننا لا نستطيع أن نعمل حسابات لما ينبغي أن نقرره وما لا ينبغي. هذا غير صحيح. فالحكام الموجودون المستقرون طيلة هذه السنين ما كانوا ليستمروا في مواقعهم لولا أنهم يحسنون استخدام عقولهم، ويعملون الحسابات الصحيحة من أجل بقائهم في مراكزهم. هؤلاء، يا سلام، آخر عقلانية!

القضية ليست هذه المشكلة. إنهم لا يستخدمون العقلانية ولا الحسابات في تحقيق آمالنا نحن، وهذه قضية أخرى، لا علاقة لها بالعقلانية. إذن، هذا ينبهنا إلى أن المطلوب في القرارات العربية، أو في سواها، هو أنه، إلى جانب استخدام العقل، ينبغي معرفة إلى ماذا تهدف، ومن تمثّل؟ وهذا، في آخر المطاف، من شأنه أن يقسم القرارات التي نريدها إلى قرارات تهدف إلى ماذا، وقرارات تحقق ماذا.

المسألة الأخرى التي يجب الانتباه إليها هي أن المهم ليس فقط إعمال العقل وتحديد الهدف والمصلحة وإنما التكوين النفسي أيضاً. هذه مسألة مهمة ولها علاقة شديدة بالمواقف التي اتخذت في الخليج وغير الخليج. ماذا يعني التكوين النفسي؟

الناس أصناف مختلفة ويتفاوتون في مدى قدرتهم على قبول المخاطر في اتخاذ القرارات. لنأخذ الأمر على مستوى الأفراد في مجال الأعمال. هناك أفراد يعيشون بعقلية الموظف الذي يريد راتباً شهرياً منتظماً يجنّبه أي مخاطر، ويمكّنه من العيش مستوراً حتى آخر العمر. صحيح أن دخله محدود لكنه راضٍ لأنه اشترى راحته واطمئنانه.

رجل الأعمال لا يعمل بهذه العقلية. فهو يدخل في مخاطر قد تأتيه بكسب أو بخسارة، لكنه يرى أن هذا الأسلوب هو الذي يمكن أن يرتفع به ويتفوق. ورجال الأعمال يتفاوتون في القدرة على اتخاذ المخاطر. بعضهم يتقبل درجة مخاطر عالية، وبعضهم الآخر درجة مخاطر متدنية. وفي كل الأحوال، طالما نحن نستخدم عقولنا، فإن المخاطرة في هذا المجال يجب أن تكون محسوبة. لا يجوز، بالطبع، أن يرمي واحدنا نفسه من الطابق العاشر، ويقول إنها مخاطرة. هذه مغامرة جنونية ولا نريد التحدث عنها. المخاطرة المحسوبة هي جزء من شخصية الإنسان الذي يريد أن يغيّر وضعه بصورة عامة. وهذا ينطبق أيضاً على الدول والنخب الحاكمة. وكلما كان الإنسان في وضع ضعيف ويريد أن يقفز قفزة كبيرة كانت حاجته إلى اتخاذ المخاطر أعلى. هذا صحيح أيضاً بالنسبة إلى الدول. وكل القرارات الكبيرة بالنسبة إلى الدول المستضعفة في العالم الثالث تريد أن تغيّر وضعها في النظام الدولي، لا بد وأن تكون لديها القدرة، عند القرار، على اتخاذ مخاطر محسوبة. قرار مصر، على سبيل المثال، بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ كان مخاطرة محسوبة. غير صحيح أن كل المتغيرات كانت تحت السيطرة وأن قرار التأميم كان مجرد اجراء روتيني لم يكلف عبد الناصر أكثر من أن يعلن بياناً، بعد أن رتّب كل شيء. صحيح أن القرار سبقته دراسات، وكان عدد من المتغيرات مسيطراً عليها. ومع ذلك فقد كان هناك أفق مفتوح على شتى الاحتمالات غير المتوقعة التي من شأنها تفشيل المعركة. وقس على ذلك القرارات الكبرى كالوحدة المصرية ـ السورية وما إليها.

إذن، هذا الأمر يجب أن يكون في الذهن ونحن نتحدث عن وجه المستقبل. لا يكفي أن نقول إننا سنواجه التحديات الحالية بعقلانية. العقلانية واجبة، وكذلك توخي المصلحة القومية. إنما السؤال الذي ينبغي التنبه إليه هو ما سبق أن أشرت إليه لجهة ما إذا كنا سنواجه المستقبل بمخاطرات أم نبقى آمنين مطمئنين كي لا يؤذينا أحد. هذا أمر يؤثر في القرار، وينبغي أن نقرر أي طريق نختار.

النقطة الثانية التي أريد أن أضيفها تتعلق بكلام قيل بالأمس وقد أكون فهمته خطأ، لكني أريد أن أضبطه على النحو الآتي: أحياناً نغرق في التصورات الكلية بحيث نهمل التفاصيل، وأحياناً أخرى نغرق في التفاصيل بحيث ننسى الصورة الكلية. في تقديري أنه ينبغي أن نجمع بين الاثنين. وإذا كان لا بد من أن نبدأ وأن نجري ترتيباً لهذين الأمرين فإنه ينبغي أن نضع قدراً من المبادىء أو التصورات النظرية الحاكمة التي تساعدنا في فهم التفاصيل والوقائع المحددة. مثال ذلك أنه في الجدل السياسي الدائر حالياً، والذي دار خلال الأشهر الماضية أحسست أن النقطة الأكثر أهمية مما قاله د. علي الدين هلال حول موضوع استخدام القوة هي النقطة المتعلقة بطبيعة النظام الدولي. هل الولايات المتحدة تريد بنا خيراً أم لا؟ هل المنطقة العربية لها وضع خاص أم لا؟ بالنسبة إلى الكثيرين من المصريين تبدو هذه الأسئلة بديهية، وقد كانت كذلك بالفعل. لكننا فوجئنا أثناء أزمة الخليج بأن هذه البديهيات تعاد مناقشتها مجدداً، ولا يراد اتخاذ قرار فيها. هل أمريكا عدو أم لا؟ هل يُخشى من اسرائيل أم لا؟ هل هناك علاقة خاصة بين أمريكا وإسرائيل أم لا؟

هذه البديهيات صنعت المناقشة، وإني أرى أنه اذا كانت هناك مشاكل في الصف القومي يقتضي حسمها فهي هذا النوع من المشاكل، لأنني لا أتصور أن اثنين من القوميين لم يتنبّها لغاية الآن إلى ما إذا كانت اسرائيل عدواً للمشروع القومي العربي أم لا! هذا غير معقول. إذن، لا بد من تحديد بعض المفاهيم العامة التي تساعد على الدراسة التفصيلية. وأؤكّد، مرة أخرى، أن التعامل الذاتي مع الواقع يتطلب أن لا نكتفي بهذه المفاهيم العامة بحيث نهمل الوقائع التفصيلية، وما يحدث يوماً بعد يوم. لكنه لا ينبغي، بالتأكيد، أن نتعامل مع الوثائق اليومية المتفرقة ونغرق فيها دون تصور عام لطبيعة الوضع.

هناك نقطة أخرى. كنت ممن اعترض أمس على استخدام مصطلح «أزمة» على أساس أنه يصغّر الأمر. لكني لا أرى أيضاً أن الذي حدث هو من نوع الكارثة. أقصد أنه ينبغي أن نكون مدركين أننا خارجون من مواجهة شاملة مع العالم. هذا تضخيم لما قمنا به، وقد حصل أننا هزمنا هزيمة عسكرية، لكني لا أسميها كارثة.

في الصباح تحدث الكثير من الإخوة ممن أعفوني من مشقة التفسير، إذ بيّنوا الجوانب الايجابية التي يمكن أن ننطلق منها في المستقبل، مما يجعلني لا أنظر إلى أن الذي تحقق كارثة. وإني ممن يرون أنه لا مجال للمقارنة بين ما حدث في الخليج وبين ما حدث في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧. لا شك أنهما من فئة مختلفة، ولن أدخل في التفاصيل. المهم أنه إذا كنا لا نريد أن نستصغر ما حصل بتسميته أزمة، فلا بد من أن نستخدم مصطلحاً آخر كالمواجهة الشاملة

أو شيئاً من هذا القبيل. لكن الكارثة، بالتأكيد، ليست المصطلح المطلوب.

النقطة الأخيرة أنه، بالنسبة إلى المستقبل وفي ضوء ما قلت، ينبغي أن نحدد ما إذا كنا نريد أن نواجه المستقبل بعقلية اقتحامية، بعقلية من يأخذ المخاطرة أم بعقلية انهزامية. هذا سيجعل بعضنا ينظر إلى المستقبل بطريقة، والبعض الآخر بطريقة أخرى. أحسب أنني من الفريق الأول الذي يرى أنه ينبغي أن نواجه المستقبل بقدرة على أخذ المخاطر. لا شك في أن أزمة الخليج هي احدى القرارات المرتبطة بالقدرة على اتخاذ المخاطر. وككل المخاطر يمكن أن تصيب أو أن تخيب. هذه طبيعة المخاطر. لكن المهم أن لا تدخل المخاطر دون أي حسابات. وحتى بوجود حسابات فإنه من الممكن أن تحصل متغيرات لم تكن أنت ضامنها، فلا تسير الأمور بالدقة التي تريدها.

أرى أنه ينبغي أن نواجه المستقبل بالخروج مما نحن فيه بقدرة على اتخاذ المخاطر. وإذا كان ثمة مكسب أساسي في ما حصل ـ ولعل د. خير الدين حسيب أشار إليه ـ فهو أن الأزمة أو المواجهة أحدثت إعادة فرز لمختلف القوى الموجودة في المنطقة العربية. فلم تكن القضايا والمعسكرات بالوضوح الذي هي عليه الآن. هناك كثيرون ممن كانوا يظنون أنهم فاهمون بعضهم بعضاً بصورة جيدة، وأنهم متقاربون فكرياً إلى حد بعيد، ثم أثبتت الأزمة أنهم ليسوا كذلك. وثمة فرقاء آخرون كانوا يتصورون أن الفروق بينهم شاسعة ولا مجال للتفاهم، فأثبتت الأزمة أو المواجهة أنهم غير ما يظنون.

لقد أصبحت هناك الآن أرضية لإقامة نظام فكري ونظام حركي قائم على تصور جديد يجمع العروبيين والإسلاميين الذين يبتغون نهضة حقيقية للأمة العربية الإسلامية، وأتصور، من هذا المنظور، أن ما يحدث الآن في المغرب العربي يمثل تجربة رائدة في هذا الاتجاه. كما أتصور أن هناك أيضاً تجارب تمضي في الاتجاه نفسه داخل المشرق العربي. وإذا كان هذا الأمر محل حوار في هذه الندوة التي دعانا إليها د. حسيب، فأرجو أن ننجز فيها شيئاً في هذا الاتجاه، لأن هذا هو الأداة الحركية والتنظيمية التي يمكن أن نواجه بها المستقبل، بإذن الله.

٤ ـ سعيد بنسعيد

لم أتمكن آسفاً من الالتقاء بالاخوة والزملاء المنتدين في جلسات أمس، ولكني أخذت كثيراً مما دار في جلستيّ صباح هذا اليوم، وكان فيه ما يشير إشارة إلى ما يكون قد جرى بالأمس. فعلى كلٍ، أحيّي مركز دراسات الوحدة العربية على مبادرته لعقد هذه الندوة، ومن وجهة نظري الشخصية أحيّي هذا الرمز رمز عقد لقاء حول حرب الخليج هنا في القاهرة بالذات.

ما العمل؟ عوّدنا مركز دراسات الوحدة العربية أن تنتهي الندوات السابقة عادةً في اليوم الأخير بطرح هذا السؤال، وتكون هذه الجلسة الأخيرة. فسؤال ما العمل؟ هو سؤال مفتوح نحو المستقبل. هو سؤال فيه أمل. وهو سؤال لا يريد أن يجعل الحوار وما يروّج

يـدخل في سجـل التاريـخ البارد، إذا صحت هـذه العبارة، وإنما هـو دعـوة إلى التفكـير في المستقبل.

نحاول أن ندلي بدلونـا بطرح هـذا السؤال وان كنا لسنـا في موقـع المسؤولية السيـاسية ولسنا في موقع القرار، بالمعنى السياسي المباشر، بمعناه الفعـال، وإن كانت لنـا على كـل حال حيثيات مختلفة، أو نتمنى أن تكون لنا تلك الحيثيات المختلفة، على الأقلّ بخلق حوار فكري عـربي مُثمر وإيجـابي. يبدو لي ان هـذا السؤال «ما العمـل؟» يُطرح قبله سؤال آخـر. وكـان الزميلان علي الدين هلال وعادل حسين ـ كل منهـما على طـريقته ـ تحـدّث عن العقل العـربي وعدم التراكم والنسيان، وخاصة د. عليّ الـدين هلال في إجـابته عن السؤال. أُريـد في هذا الخط ان أطـرح هذا السؤال المبـاشر من دون مُقدمـات. لا ينبغي أن نتوهم، عـلى غرار مـا تـوهمنا في السـابق، ان ما وقـع، ولنسمِّهِ الحـرب، هي آخر الحـروب. هل الحـرب العربيـة الأخـيرة هي الأخيرة فعـلاً في الوجـود العـربي؟ يبـدو لي ان الجـواب لـن يكـون، لـلأسف، بالايجاب إنما هو بالنفي. هذه الحرب لن تكون، للأسف، الحرب الخـامسة، لن تكـون هي الحرب الأخيرة. لماذا لن تكون هي الحرب الأخيرة؟ لأن مـا يُراد بـالعرب ومـا يُراد بـالمنطقـة العربية في المعنى الجغـرافي الشمولي يشي بـذلك، والكـلام عن النظام الـدولي الجديـد وقراءة الأحـوال كلها تشي بـذلك. أنـا، عبد ربـه، دائماً وفي مجـالس متعددة، كنـدوة صنعاء وغـير صنعاء، كنت دائماً أتحدث عن فكر قومي عربي كلاسيكي وأدعو إلى وجـوب تجاوزه وأتحـدث عن نهايته، ومن الذين يصفونه ولا زلت بأنه نوع من الطوباوية أو نوع من السلبية. وأكره ما أكـره فيه هـو الكلام عن العـربي، أو عن المواطن العـربي، أو الانسان العـربي، في المنـطقـة العربية كلاماً هو نوع من الحديث الرومانسي، وان الكل يتربص به الدوائر ويريد به شراً. لو طرحنا الأمر بهذه الكيفية المجردة، وباسم لغة واقعية سياسية لكان ذلك خطأ. لكن لو نظرنا أيضاً إلى الأمر بلغة الأرقام ـ ود. خـير الدين حسيب قبـل قليل حـدّثنا عن تقـرير مُقـدم إلى الرئيس ريغن وحاجات أمريكا واليابان والغرب كله إلى نفط المنطقة وإلى قدرتها التقـانية ـ لمـا كـان الأمر بهـذا القدر من المغـالاة أو الطوبـاوية أو العـاطفية. وإنمـا، بلغة المنـطق السياسي الواقعي وبلغة «واقعية اقتصادية»، الكل يشي بأن هذه الحرب لن تكون الحرب الأخيرة، ولا حاجة لكي ندخل في التفاصيل. لكن السؤال: كيف يمكننا أن نتفادى حدوث ما حـدث مرة ثانية؟

في خطاباتنا العربيـة نتحدث دائـماً عن العدو الخـارجي والأجنبي، ولكننا ننسى العـدو الأخطر، وهو العدو الموجـود داخلنا. فـالخطر المحيط بـالدولـة العربيـة ـ أتحدث عن الـدولة العربية كدولة قطرية بطبيعة الحال ـ الخطر الداهم الذي يهددها هو خطر يأتيها من داخلهـا. هذه الدولة العربية دولة ضعيفة. والدولة لا تكون في زمننا هذا دولة قوية، لا بالأسلحـة ولا بـالتقـانـة ولا بنسبـة الـواردات المـاليـة ولا بنسبـة الـدخـل الاقتصـادي ولا التمـدرس ولا الكمبيوترات ولا شيء من هذا القبيل، وإنما الدولة تكون قوية أو لا تكون بحسب قوّتهـا من الداخل، بحسب ضعف المجتمع المدني فيها أو قوّته. والدولة القويـة تكون دولـة قويـة لأنها تسمح للمجتمع المدني بهامش كبير وتحمي ذلك المجتمع المدني. والـدولة القـوية هي الـدولة

التي يكـون فيه المجتمـع المدني يقـرّ بوجـود الدولـة رغم معارضتـه لها، ويعمـل على حمـايتها بأسلوبه وطبيعته.

إذن، هـذا أحد شقي الجـواب عن السؤال «مـا العمـل؟» بنـاء الـدولـة العـربيـة من الداخل. كيف يكون بناء الدولة العـربية من الـداخل؟ ليس في الأمـر سحر، ليس في الأمـر سر، ليس في الأمر نوع من المغالاة الفكريـة. انه بـالعمل عـلى إرساء قـواعد المجتمـع المدني الحق وأسسـه. والطريق إلى المجتمـع المدني الحق لا يكـون، إلا طريقـاً واحداً، ليس لـه إلا باب واحدٌ، منه يكون الولوج إليه وهو طريق الديمقـراطية. وبـطبيعة الحـال، ان الحديث في الديمقراطية هو حديث ذو شجون. فلا أقول ان الديمقراطيـة وسيلة إلى شيء ما وراءهـا، كما أشار الأخ ليث شبيلات إذا فهمت قوله. لكن الديمقراطية وسيلة وغاية معاً. الديمقراطية التي يختلف الأمر في تكوينها والمأخوذة في أبسط صورها وأبسط قواعـدها تقـوم: أولاً، على وجـود سلطة ووجود قوانين، ووجود القـدرة على مـراقبتها بـالطرق الشرعيـة والقانـونية، وبـوجوب تداول السلطة. الديمقراطية تقوم على التعددية والاعتراف بالاختلاف. الاعتراف بوجود رأي ورأي مخالف له، وإعطاء الفرصة للرأي المخالف لـه وحمايتـه والسماح لـه كي يتحدث ويعـبر عن نفسه. إذن، مراقبـة السلطة، تداول السلطة، قبـول التعدديـة، وعي الاختلاف وقبـول الاختلاف. . . هذه هي على الأقل بعض الشروط الأوليـة الهامـة البسيطة. الشرط الثـاني في سؤالنا هذا هو السؤال «ما العمل؟»، لا نطرحه في فضاء، لا نطرحه في فـراغ. نحن نجتمع في دائرة ندوة ينظمها مركز دراسات الوحدة العربيـة. وهذا يعني ان رابـطة تشدنـا بعضنا إلى بعض جميعاً، وهي درجة، توفر درجة دنيا من الايمان بالعـروبة وبـالوعي العـروبي وبالانتـماء العـروبي. إذن، السؤال، عندمـا يُطرح، إنمـا ينبع من هـذا الاحسـاس، من هـذا الـوعي. وعنـدما يكـون السؤال نابعـاً من هذا الشعـور، فإن «مـا العمل؟» سؤال يـطرحه القـوميـون العرب، ويكون سؤالاً موجهاً إلى القوميين العرب في الوقت ذاته. وفي تقديـري، ان السؤال الأول، أو السؤال الأسـاسي، الذي ينبغي أن يُـطرح في هذا الصـدد هو عـلى المثقف القومي العربي. على القوميين العرب أن يراجعوا أنفسهم في قناعاتهم وفي طرائقهم في النـظر والتفكير والتحليـل، في تحليلاتهم وفي نـظرهم إلى مختلف النكبات والأزمـات والحروب التي مـرت بها البلدان العربية منذ عام ١٩٤٨ إلى الآن، وان يتساءلوا في ضوء المتغيرات الجديدة وفي ضـوء ما يجري على الساحة الدولية بصفة عامة. وهنا أيضاً الحديث ذو شجون، ونقاط كثيرة يـأخذ بعضها برقاب بعض، وكثير من الاخوة أشاروا إلى نقاط ايجابيـة في هذا الصـدد. ولكني أريد أن أشـير، على الأقـل، إلى ثلاث منهـا. **النقـطة الأولى**، يبـدو لي، ان من العـبر والـدروس الكبرى التي كشفت لنا عنها هذه الحرب، ولا زلنا نعيش نتائجها، بـل لا زلنا نعيش بكيفيـة مباشرة، هي بالفعـل، وكما ذكـر د. خير الـدين حسيب قبل قليـل، الزيف ـ وأقـول الكلمة وأشدد عليها ـ هي زيف ثنائية العروبة في مقـابل الاسـلام، أو الاسلام في مقـابل العـروبة، فكشف منطق الشارع العربي وكشفت كتابات المثقفين العرب وحتى خطب الـرسميين عن ان هذه الثنائية هي في العمق ثنائية متجاوزة. فالمسألة مسألة وجود ديمقراطية أو عـدم وجودهـا، كإقرار بالحق في الاختلاف أو عدم الاقرار به. أما بالنسبة إلى الانسـان العربي، وبـالنسبة إلى

الوجود العربي، كما تحدث عثمان سعدي، وكما تحدث مصطفى التير في الصباح، وكما نؤمن في المغرب العربي خصوصاً، فالأمر يتعلق بقطعة نقد واحدة لها حدان أو لها وجهان. في المجالس القومية التي حضرتها، يؤمن المتنورون جميعاً من اخواننا العرب المسيحيين، من أقباط أو غير أقباط، ان ثقافة العربي وحضارته هي الثقافة وهي الحضارة الاسلامية. فالثقافة والحضارة العربية الاسلامية لا تنفصلان في إطار التسامح، في إطار التعددية، في إطار حرية العقيدة وحرية الممارسة.

هذه هي النقطة الأولى، النقطة الثانية هي نقطة فكرية ايديولوجية. تحدثت، وتحدثت كثيراً في هذه النقطة ولا أزال أبحث عن نفسي فيها: وجوب الاعتراف بالفكر الكلاسيكي القومي العربي، وبأن قناعاته القديمة قد انتهت أو وصلت إلى نهايتها. إحدى القناعات التي كشفت لنا عنها الحوادث بالملموس اليوم انها انتهت، وأستسمح باختصار الوقت لأتحدث بمنتهى الصراحة. قضية بسمارك العربي انتهت، قضية اقليم ـ قاعدة انتهت. هذه كشفت عنها الدروس، آخرها الدرس الأخير. فللفكر القومي العربي إيمانه بعروبته وإيمانه بالقضية العربية. ولكن عليه ان يعمل على مراجعة شاملة للكثير مما سُوِّد في الصفحات. هذا مع الاعتراف للمناضلين القوميين العرب في التاريخ العربي كله بما قدموه وبما قاموا به من جهود؛ لكن من واجب الفكر أن يراجع نفسه ويراجع ذاته بين الحين والآخر.

النقطة الأخيرة هي انه كثر الحديث فيما بيننا في ملتقياتنا العربية عن هذه الثنائية الوهمية أيضاً في نهاية الأمر: قضية مشرق عربي/ مغرب عربي، المشارقة عاطفيون والمغاربة عقلانيون. وفي الصباح استمعنا الى أحد الزملاء الذي قال ان المغاربة أخذوا بمساوىء المشارقة العاطفيين، وإن العاطفيين أخذوا ما عند المغاربة... هذا يعني نوعاً من النظرة الكاريكاتورية بعض الشيء. هناك الانسان العربي ـ ولنكن صادقين فنقول المواطن العربي ـ في المغرب العربي. الفكر العربي أو النتاج العربي في المشرق العربي. المحددات الكبرى واحدة، والمؤثرات العامة واحدة، والروابط عميقة. ستقرأون ورقتي المتواضعة هذه التي تحدثت فيها في المغرب عما يمكن أن نسميه وجود دولة كبيرة افتراضية، أو أمة افتراضية مع الايمان بوجود شخصية محلية. ماذا أقصد بهذا الكلام؟ انه في قضية مشرق، في قضية مغرب، هناك مجموعة من المحددات التاريخية المباشرة التي يكون المرء فيها بين أمرين اثنين: إما أن يُسلِّم بها، وإما أن يرضي تحليلاً قومياً «خاطئاً»، فلا يُسلِّم بها. خُذ مثلاً واحداً، المغرب الأقصى: بلد لم يعرف الأتراك، ولم يعرف العنصر التركي، ولم يعرف ما تعلّق به من نتائج، لم يعرف قضية الثنائية في العقيدة، ولا في المذهب الديني. العقيدة دائماً واحدة، المذهب دائماً واحد. كذلك لم يعرف وجود عنصر عربي غير مسلم ووجود عربي مسلم. هذه الثنائية وهذه الأشياء لم يعرفها. فعندما نتحدث عن مسألة مشرق/ مغرب يبدو لي ان المسألة تجد فيها مراعاة لهذه الخصوصيات التي لا تمس الهوية العربية في شيء، ولا تمسّ الفكرة القومية العربية في شيء. وربما أضمّ صوتي إلى صوت الأخ والصديق عليّ الدين هلال في وجوب خلق فرص، ولو في ندوات صغيرة مُغلقة، لإثارة مزيد من النقاش والحوار حول هذه

النقطة، نقطة مشرق/ مغرب بغية مجاوزة هذه الثنائية الزائفة التي أخشى ما أخشاه أن نسرف في الحديث عنها والمغالاة فيها، إلى الانتهاء بالايمان بها، فتكون هذه إحدى ويلاتنا ونكباتنا الاضافية.

٥ ـ حسام عيسى

ذهبت في الاستراحة إلى الأخ د. أحمد يوسف أحمد لأسأله عمّا هو مقصود من سؤال «ما العمل؟». هل المقصود ما نستطيع عمله نحن كمثقفين أم أن نضع أنفسنا مكان الحكومات القائمة ونتخيّل ماذا ينبغي لها أن تعمله؟ أجاب د. أحمد: المطلوب الاثنان معاً.

الحقيقة أنه يصعب عليّ أن أضع نفسي مكان أي حكومة من الحكومات، لانني طيلة عمري في المعارضة، ولا أصلح إلّا للمعارضة. وكان كل من د. علي الدين هلال والأخ عادل حسين ـ وبذكاء شديد، لأن الموضوع صعب ـ قد خرجا عنه، وتكلّما على المنهج. كيف ينبغي أن نفكر لنصل إلى «ما العمل»؟!

اما استاذنا خيرالدين حسيب فجاء بحلول أظنها بالغة الصعوبة. سأتخيل ان العراق قدّم اعتذاراً، وسأتصور نفسي مكان الكويت والسعودية ومصر وسوريا، وماذا سيكتب الأخ إبراهيم نافع غداة ذلك في الجريدة. سيقول «ها، ها، ها، المجرم السفّاح يقدّم اليوم اعتذاره بعد هلاك الأمة العربية. ما هذا السخف وما هذا... الخ».

هكذا سيكون ردّ الفعل، وان الحكومة المصرية ستسخر من صدّام حسين، والحكومة الكويتية ستدين هذا الجنون، وكذلك الشعب الكويتي. وكمية المليون ونصف المليون طن من النفط العراقي المطلوب صرفها للكويت سيكون تعليق هذه الأخيرة بشأنها: «إياك تفتكر انك تتفضل علينا، انت مجبر رغم أنفك بمقتضى قرارات الأمم المتحدة بأن تؤدي لنا تعويضات». وهكذا تصبح المسألة هزلية.

ان تنتهي هذه الحرب الهائلة المدمرة التي أحدثت شرخاً في وجدان كل عربي باعتذار وببضعة أطنان من النفط، هذا أمر يبدو لي بالغ الصعوبة.

القضية الثانية هي رد بسيط على علي الدين هلال الذي قال كلاماً مهماً جداً، وهو ان الناس سيسألون بعد ٣٠ أو ٤٠ سنة لماذا كان ذلك الفشل رغم عمق الروابط الموجودة بين أطراف الأمة العربية. أنا ادّعي انه لا توجد روابط بهذا العمق. أهم هذه الروابط هي الروابط الاقتصادية، ويتهيأ لي أنه لا توجد روابط اقتصادية. كل ما قام كان على هجرة العمالة، إنما الروابط الاقتصادية الحقيقية هي مع الغرب وليست بين بعضنا بعضاً. فتجارتنا العربية لا تزيد نسبتها المئوية في كل الدول العربية على ٧ ـ ١٤ بالمئة، والباقي كله مع الغرب. ان تكاملنا الحقيقي هو مع الغرب. فالروابط بين الأقطار العربية ليست بهذا العمق كما ندعي. وما أردت ان اقوله ان هناك روابط وجدانية وتاريخية، لكن الروابط الاقتصادية

هزيلة، وبالتالي فإن ما يربطنا هائل وما يفصلنا هائل، وينبغي ان نعترف بهذا كي نفهم كيف اننا رغم هذا الكم الهائل الذي يربطنا بعضنا ببعض لم نصل معه إلى تحقيق أهدافنا.

إني سأضع نفسي مكان هذه الحكومات الخائبة، وهذا أمر صعب خاصة بالنسبة الى حكومات التحالف. أعتقد أن مصير هذه الحكومات مرتبط بقضايا أساسية. هناك تغييرات ستتم. بالتأكيد نحن في مرحلة تغيير هائل، والشرخ الذي أصاب الوجدان والعقل العربيين من غير الممكن الاّ تكون له نتائج على المدى الطويل، فالعراق طرح مسائل أساسية حتى لو كان يطرحها، كما قلت في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر، للمناورة. ذلك لأنه لا يوجد أحد بامكانه دائماً أن يناور بقضايا وهمية. الناس تناور دائماً بقضايا حقيقية. والعراق طرح قضايا أساسية وحقيقية. أولاً، قضية الربط التي دخلت الوجدان العربي والعالمي كله. وواضح اليوم إن كل الوعود التي رافقت الربط لم تتحقق. لذلك فان مصير دول التحالف، وأولها مصر وسوريا، مرتبط بكيفية حل القضية الفلسطينية، وانه اذا لم يتم حل مشرّف فهذه الأنظمة لن تستطيع البقاء. وبالتالي لو كنت محلها وأريد البقاء فيجب أن أربط وجودي ومصيري بحل القضية الفلسطينية حلاً مشرفاً، وليس حلاً على مستوى شامير. لقد طرح العراق قضية الربط فرفضتها دول التحالف على أساس أن الربط ليس ربطاً عضوياً بل هو ربط زمني. حسناً، لقد انهت هذه الدول مسألة العراق، فلماذا لا تحلّ قضية فلسطين؟ قضية فلسطين كامنة في شعور كل عربي. انه يريد ان يعرف كيف ستحل تلك الأنظمة قضية فلسطين.

القضية الثالثة هي قضية مستقبل العراق. مصير دول التحالف العربية مرتبط أيضاً بما سيحدث للعراق. ان قبول هذه الانظمة وعدم احتجاجها على القرار الأخير المذل بحق العراق وضعها في ورطة كبرى. لا يوجد عربي لم يشعر بأن قرار مجلس الأمن الذي فرض شروط السلام على العراق هو قرار مهين ومذل، وأنه اسوأ وأقسى مما تمّ في فرساي بالنسبة إلى المانيا في نهاية الحرب الأولى. أعتقد انه لو طبق هذا القرار حرفياً على العراق فإن هذه الحكومات ستكون في ورطة كبرى لأن هذا الموضوع لن ينظر إليه من خلال نتائج هزيمة العراق، ولكن سيعتبر استمراراً لمحنةٍ وأزمةٍ وإذلالٍ للعرب.

هذا، إذن، ما هو ضروري معرفته بالنسبة إلى الحكومات. أما بالنسبة إلى المثقفين فأني لا أختلف مع ما قاله د. علي الدين هلال، إنما لا يكفي أن نقترح ما ينبغي عمله. المطلوب هو أن نقرأ الواقع ونرى ما الذي يمكن أن يحدث إذا ما سارت الأمور على وتيرة ما يشير إليه.

في المدى القصير، أرى أن الأمور ستسير على الوتيرة الحاضرة نفسها. غير أن مستقبل الأمة العربية، في رأيي، مرتبط بمستقبل المغرب العربي وبالذات بمستقبل الحركة الإسلامية فيه. أنا لست منضماً إلى الحركة الإسلامية. لكني أعتقد أنها من الحركات الوطنية الكبرى في هذه المنطقة، وهي تيار أصيل ومكوّن أساسي لهذه الأمة. ماذا سيحدث في المغرب وماذا سيحدث في الجزائر بالذات في الانتخابات القادمة، وهل تنتصر جبهة الإنقاذ الإسلامية أم

لا؟. . هـذه الأمور ستحـدد إلى مدى بعيـد ـ إلى جانب مـا سيحدث في العـراق ـ مستقبـل المنطقة كلها، لذلك فإن ما قاله د. عثمان سعدي صباح هذا اليوم بـالغ الأهميـة، خاصـة ما يتعلق بالدور الفرنسي في حال فوز الإسلاميين واستعداء الأقليات والبربـر. أنا أعتقـد أن فوز الإسلاميين سيفتح صفحة جديدة في التـاريخ لا أستـطيع أن أحـدد آثارهـا، لكنها بـالتأكيـد صفحـة جديـدة تمامـاً. إذا فازوا فسيفـوزون في انتخابـات حرة ومن ضمن تيـار قـوي ليس موجوداً فقط في الجزائر ولكن في عمق المنطقة العربية ـ الاسلامية أيضاً وعلى امتـدادها. هـذا الفـوز، في حال حـدوثه، سيغـيّر كثيراً جـداً من الأمور التي قلنـاها ونقـولها الآن ومـا ينبغي عمله.

في هـذا الاطار ـ وليس من قبيـل اللحاق بهـذا التيار الـذي يمكن أن يكسب ـ أعتقـد أن الكلام الذي قاله د. خيرالدين حسيب مهم جـداً. أن التلاقي بـين القوى القـومية والقـوى الإسـلامية أصبح أمراً ضروريـاً من أجـل طـرح مشروع جـديـد يتفـادى سلبيـات كـل من المشروعين. أرى أن بعض ما في المشروع الإسـلامي غير مقبـول وفيه نقـاط ضعف. كذلـك لدى المشروع القومي نقاط ضعف، لذلك فان التلاقي بين المشروعين أمر هـائل ليس بمنـطق التـلاقي التكتيكي بل من منـطلق المشروع الحضاري، مشروع الانبعـاث والنهضـة التي هي مطلب الأمة العربية منذ بداية القرن التاسع عشر ولغاية الوقت الحاضر.

٦ ـ نجاح واكيم

في محاولة الإجابة عن سؤال «ما العمل؟»، سأتقدم ببضع ملاحظات.

في البـداية، لا شـك في إننا نمـر في مرحلة من مـراحل التحـول الهائلة في بنيـة النظام الدولي. وهذه المرحلة لم تنته، بل سوف تتـمادى لعقود مقبلة قبـل أن يستقر هـذا النظام عـلى توازن ما بين أقطابه الحاليين والمحتملين. نلاحظ أيضاً أن التحوّل في بنية النظام الدولي الذي كان يطرأ في كل مرحلة من مراحل التاريخ كان يلقي بنتائجه المباشرة عـلى الأنظمـة الإقليمية الـرديفة في العـالم وبالـذات في هذه المنـطقة. فـالهزّة التي أحـدثتها، مثـلاً، الثورة الفـرنسيـة وحروب نابليون في أواخر القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسـع عشر أثّرت بشكـل مباشر في نـظام المنطقـة، وأفسحت في المجال أمـام بروز قـوة إقليمية تحـاول طرح أو تنفيـذ مشروع إقليمي كان يقوده آنذاك محمد علي. وبعد الحـرب العالميـة الأولى، حاول ذلـك الملك فيصل الأول، وبعد الحرب العالمية الثانية، حاول ذلك جمال عبدالناصر.

نحن الآن في مـرحلة التحوّل الهـائلة هذه، هـل يمكن تصوّر إمكـانيـة النفـاذ بمشروع إقليمي، مشروع قومي عربي أو خلافه يمكنه أن ينقذ المنطقة من حالة التبعية، ويجد لها مكاناً لائقاً في تركيبة النظام الدولي؟

هنا اتفق مع الذين قالوا بصعوبة أن نتصور دوراً قـائداً لقـطر عربي مـا حتى مصر التي لعبت هذا الدور في مـرحلتين مهمتـين: مطلع القـرن الماضي ومنتصف هـذا القرن. فهي لا يمكنها ـ ولن أعدِّد الموانع ـ أن تلعب هذا الدور القائد.

في موازاة الحديث عن قطر قائد أو نظام قائد، أتناول موضوع أزمة حركة التحرر العربية والمجتمع العربي، ألاحظ أنه خلال القرن الماضي هُزم محمد علي ليس بسبب توافق القوى الكبرى فحسب ولكن بسبب ثورة أيضاً نشبت ضده في بلاد الشام. لولا هذه الثورة لما كان الغرب قادراً ـ ربما ـ على إلحاق الهزيمة بمشروع محمد علي. المجتمع العشائري القبلي في بلاد الشام، وتحريك النواة الإثنية والطائفية والقبلية، كل ذلك ساهم في ردع مشروع محمد علي وردّه ومحاصرته في مصر، ومن ثم وأد هذا المشروع.

في منتصف هذا القرن كانت هناك حركة تحرر عربية أو حركة قومية عربية ناهضة تحمل شعارات عريضة. لكن نلاحظ أن هذه الحركات لم تستطع أن ترفد مشروع عبدالناصر أو مشروع الوحدة العربية ومشروع التحرر العربي بأي قوة، لا بل ان كل الشعارات التي رفعتها هذه الحركات الماركسية، وحركة القوميين العرب، والبعثيين والإسلاميين نلاحظ بصددها ما يأتي:

أولاً: أن حركات قومية، مثل البعث، اتخذت موقفاً غريباً أيام الوحدة، ولا شك في أن موقف حزب البعث كان عاملاً مساعداً في إجهاض الوحدة.

ثانياً: نلاحظ أيضاً أن ما كانت تطرحه هذه الحركات من شعارات وهي في موقع المعارضة لم تنجح في تنفيذه بعد وصولها إلى السلطة، كما انها لم تستطع أن تجيب عن الاسئلة التي كانت مطروحة. لا على المستوى الوطني ولا على المستوى القومي. فقوى التغيير، أو القوى التي كانت تدعو إلى التغيير... كيف أجابت عن الديمقراطية، وهي ما طالبت بها طويلاً؟ نلاحظ أن أشد وأبشع أنواع القمع عرفناه على يد هذه الأحزاب بعد أن وصلت إلى موقع السلطة.

ثالثاً: نلاحظ أيضاً أن هذه الأحزاب والحركات لم تنجح في تحقيق أي من الشعارات التي طرحتها أثناء فترة المعارضة، وبعد وصولها إلى السلطة. كما انها لم تجب عن مسألة الديمقراطية التي كانت تطالب بها.

رابعاً: ماذا حققت هذه الأحزاب والحركات في موضوع التنمية المستقلة، وفي موضوع الوحدة؟ حزب البعث حكم سوريا والعراق أكثر من ٢٥ سنة، ومع ذلك لم ينجح في تحقيق وحدة سوريا والعراق. إني لا أتناول حزب البعث بالتحديد بل جميع الأحزاب والحركات التي رفعت شعار الوحدة، فهي لم تكن تملك مشروعاً استراتيجيا واضحا.

خامساً: التحولات في النظام الدولي ستعكس أثرها في النظام العربي بالدرجة الأولى، عاجلاً أو آجلاً. فالرياح الحارة التي اجتاحت أوروبا الشرقية وصلت الينا، ولو لم تنفجر عبر الأزمة العراقية ـ الكويتية لكانت انفجرت في مواقع أخرى. ولا بد أن تنفجر يوماً ما في أماكن أخرى.

سادساً: أوافق أحد الزملاء المشاركين الذي قال إن حرب الخليج ليست آخر

الحروب. وأضيف إن المسألة أبعد من ذلك. فليس مستقبل الأنظمة العربية، وحده، موضوعاً على محك الاختبار فحسب، بل ان الجغرافيا العربية السياسية باتت عرضة أيضاً للتغييرات.

سابعاً: اذا كان مستحيلاً تصور دور لقطر عربي قائد، فاني اتصور ان قيام ثورة على غرار ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر، أو في أي قطر عربي آخر أصبح أمراً صعباً للغاية. ربما استطاعت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو الاستفادة من ظرف دولي، وربما الغرب أعطاها آنذاك فترة سماح لست سنوات على الأقل قبل أن يقرر القضاء عليها. كانت هذه المرحلة لازمة للاحتواء، وبعدها اتخذ الغرب ـ تحديداً الولايات المتحدة ـ قراراً بضرب ثورة ٢٣ تموز/ يوليو وباسقاطها. اليوم بات الغرب أوعى وأقدر على الحركة، واني أتصور أن أي حركة ثورية تهدف إلى التغيير من منطلق قطري لن تعطى أية فرصة، بل سوف تحاصر منذ اليوم الأول وتختنق في المهد. على كل حال، أنا أتصور إمكانية بروز مشروع قومي من خلال ثورة أو إنقلاب أو قطر قائد.

ثامناً: بالنسبة إلى حركة التحرر العربية ـ وهي تضم القوميين والإسلاميين والماركسيين وكل المؤمنين بضرورة مواجهة الهيمنة الغربية على منطقتنا ـ هل استفادت من تجاربها المريرة، وأصبحت لديها معرفة وخبرة تمكنانها من تأسيس حركة غير رسمية تحمل مشروعاً؟ يجب الّا ننسى أن الحركة الصهيونية لم يكن لها أرض أو دولة عندما أسّست مشروعاً أوجد، فيما بعد، الأرض والدولة. نحن لدينا الأرض وليس لدينا الدولة، فهل يمكن إنشاء حركة غير رسمية تعمل من خلال مؤسسات أو سواها لإقامة مشروع عربي تحرري بغية بناء كيان لهذه الأمة، فندخل النظام الدولي ليس من موقع الرديف والتابع ولكن من موقع قوي مثلما حلم محمد علي وجمال عبدالناصر؟

٧ ـ محمود عبد الفضيل

نقطة البدء حول «ما العمل؟» تكمن في محاولة استطلاع معالم المستقبل الذي ينتظرنا إذ إنه في حياة أي شعب من الشعوب يتشكل المستقبل من جزءين: جزء «مرتهن» سلفاً، أي تلك القيود والأعباء الموروثة من الفترة السابقة، وجزء «حر طليق» يدور حوله الصراع في المقبل من الأيام.

وأعتقد انه في اللحظة الراهنة (التي تأتي في أعقاب حرب الخليج) هناك اعتراف ضمني منا جميعاً، بأن جانباً كبيراً من عناصر تشكيل المستقبل العربي ـ السنوات العشر القادمة على الأقل ـ مرتهن سلفاً، لكن هذا لا يعني، كما يشيع في بعض الكتابات، أن «الأمور المستقبلية» قد أصبحت محددة في كل تفاصيلها وفي كل دقائقها، وانه لا فكاك من «مسار جبري» تنعدم فيه «درجات الحرية» و«الحركة».

إنني أزعم أنه، طالما تعيش الشعوب وتحيا وتعاني الظلم والقهر، وجب أن تكون هناك

«مساحات للحركة» تضيق أو تتّسع حسب طاقات الجماهير والنخب والسلطة وقدراتها في الاستجابة للتحديات. لذا فإن البراعة كل البراعة تكمن في انتزاع أكبر قدر من درجات الحرية خلال السنوات العشر القادمة، أي في ما تبقّى من حقبة التسعينيات، لأنه إذا لم يتم انتزاع هذه المساحات من الحركة فإننا سندخل القرن الحادي والعشرين مهمشين تهميشاً كاملاً لم يسبق له مثيل.

نقطة البدء في ظل هذا «النظام الجديد» هي كيفية التعامل مع معطياته وآلياته، ليس من موقع الانصياع والامتثال بل من خلال فهم الضرورة وتجاوزها. إذ إنه رغم كل ما حدث في منطقتنا، ما زال ذلك «النظام الدولي» تحت التشكيل لأن مجمل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ما زالت تحوي في ثناياها مستويات عديدة للصراع وتناقض المصالح. فما زال الصراع الاقتصادي على أشدّه على القمة بين السوق الأوروبية المشتركة وبين اليابان ومنطقة الباسيفيك من ناحية، وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى. وهناك دراسات لوكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية C.I.A. تحذّر من الخطر الياباني القادم.

وعلى الصعيد العسكري، فإن التطورات المستقبلية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، على عكس ما يتصور البعض، لم يتم حسمها لا اقتصادياً ولا سياسياً. نعم هناك سقوط لنموذج بعينه من البناء «الاشتراكي»، وهناك أزمة سياسية طاحنة في الاتحاد السوفياتي، لكن ذلك لا يعني أن بلدان أوروبا الشرقية ستكون «نسخة كربونية باهتة» لبلدان أوروبا الغربية، وأن الاتحاد السوفياتي سيكون دولة ملحقة بالنظام الرأسمالي العالمي. إن العملية ستظل صراعية ومفتوحة، ويجب ألاّ ننسى أن الاتحاد السوفياتي ما زال قوة عسكرية «كامنة» لم تستطع أن تتحرك في ظل حرب الخليج ولكن، كما أشار أ. جميل مطر في إحدى مقالاته الحديثة، أنه بقدر ما كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى حرب الخليج لتحل «عقدة فيتنام» عسكرياً، فإن الاتحاد السوفياتي بحاجة هو الآخر إلى استعراض عضلاته العسكرية ليتخلص من «عقدة أفغانستان».

وأنتقل الآن إلى الرد على النقطة التي اثارها د. علي الدين هلال حول «الفجوة الدائمة بين التنظير والتنفيذ» في الوطن العربي، وأن هناك فكراً نقدياً يتدفق بعد كل هزيمة، ولكن لا نرى له أثراً في الواقع بعد ذلك. أنا عندي جواب بسيط حول هذه القضية ـ اللغز. الفجوة تكمن في أن الذين يكتبون هذه الكتابات النقدية لم يكونوا في يوم من الأيام «صانعي قرار»، ولم يقتربوا بدرجة كبيرة من دائرة صنع القرار. كذلك لم يقترب هؤلاء بدرجة كافية من الجماهير، وبالتالي لم يلعبوا دوراً ملموساً في تشكيل مجتمع مدني قوي، إذ ظلت الجماهير تهيم على وجهها في الطرقات والمقاهي، وظلّت نهباً للانفعالية والديماغوجية. ومنذ عام ١٩٤٨ حتى الآن ادعي أن هناك تراثاً يرفض الاعتداد بالفكر النقدي، ذلك «الفكر النقدي» الذي لم يصل إلى الجماهير العادية، لأنه ظل فكراً «نخبوياً» و«فوقياً». فلا هو ساعد على ترشيد ممارسات نظم الحكم، ولا هو وصل إلى الجماهير ليشحذ وعيها، ويؤهلها لتحمّل المهام

المستقبلية الجسام. هذا هو الجواب عن اللغز الذي طرحه د. علي الدين هلال.

القضية الأخرى هي قضية الديمقراطية، إذ يجري الحديث باستمرار عن الديمقراطية كشعار عام دون الخوض في التفاصيل التنفيذية للصيغ الديمقراطية. ان أحداً لم يناقشها أو تناول مدى «ديمقراطية الاعلام» وحق الجماهير في الحصول على المعلومات الصحيحة لتشكيل الرأي العام.

أود، ختاماً، أن أطرح بعض القضايا الملحة على جدول أعمال المستقبل.

قضية أولى وعاجلة تتعلق بأسلوب معالجة الصراع العربي - الاسرائيلي وأسلوب التسوية المنتظرة. طبعاً هناك ضغوط الآن للتسوية في اتجاه معين. ومع احترام خصوصية كل قطر ومصالحه، فإن هذا لا يمنع من تكوين «قوة تفاوضية» جماعية ضاغطة من أجل تعظيم «المصالح العربية» في ظل القيود القائمة. هناك قيود باستمرار تشل الحركة وتضع حداً للطموحات، ولكن المهارة تكمن في كيفية فك بعض القيود وتحريك الأوضاع.

القضية الثانية هي وجوب أن تكون السياسة النفطية العربية سياسة عربية نفطية وليست خاصة بالدول النفطية لأن القدرة التفاوضية للدول النفطية العربية في عالم اليوم غير كافية وتحتاج أن تحتمي بمظلة عربية من الدول «غير النفطية» كي تقوي ذراعها في التفاوض على الصعيد الدولي، علماً أن مستقبل أسعار النفط وكميات النفط المنتجة، وأين سيتم استثمار الفوائض المالية، ستخضع لمخططات غربية. وأود احاطتكم علماً أنني قرأت مؤخراً تقريراً منشوراً في مجلة Foreign Affairs يقول: لدى الغرب مخططٌ يسمح له عند اللزوم بأن يستثمر بكثافة في السعودية وفي الامارات كي يستغني مستقبلاً عن نفط الكويت وايران والعراق مجتمعة باعتبارها مناطق اضطرابات وقلاقل سياسية.

القضية الثالثة هي إعادة النظر في البنية الانتاجية العربية، وإعادة تقويمها لأنها بنية غير حية ومختلّة. ويفترض ذلك بالطبع توظيف «المال النفطي» إنمائياً ودفاعياً.

القضية الرابعة هي الصراع على المياه والموارد المائية. تشير جميع التقارير أن مصدر الحروب القادمة هو الصراع على المياه وليس الصراع على النفط. فما هو الموقف العربي إزاء هذه القضية؟ وكيف ستتعامل مع الأخطار الناجمة عن قصور الموارد المالية التي تهدد الحياة الاقتصادية العربية في الصميم؟

هذه كلها قضايا عاجلة، إن لم نجد لها حلولاً عملية يتوافر فيها الحد الأدنى مما يمكن اعتباره «مصلحة عربية» بالرغم من كل التناقضات العربية القطرية، فإننا سندخل، على ما أعتقد، في «النفق المظلم» خلال القرن المقبل، وسنصبح أضعف تجمّع اقتصادي وسياسي في العالم.

٨ ـ عصام نعمان

يكتنه المثقف الحقائق والمعلومات ثم يعيد انتاجها. غير أنه إذْ ينتج المعرفة يتعيّن عليه أن ينقُدَها مع البيئة التي تشيَّع فيها. وهو، إن لم ينقدها لا يطورها، ولا يطور البيئة التي تفعل فيها وتنفعل بها. لذلك فإن الثقافة، في نهاية المطاف، هي النقد.

نقد المعرفة والمجتمع هو مهنة المثقف ورسالته في آن. ما نفعله نحن اليوم هو هذا النقد بالذات. أين ترانا نركّزه ونسلّط أضواءه الكاشفة؟

لعل مهمتنا الأساسية، في هذا المنعطف التاريخي، التأسيس لثقافة النهوض من الهزيمة والتخلّف. هذه المهمة تتطلب الحرية للمثقف كمواطن وكرائد. فأين المثقف من هذه الحرية؟

لا أبالغ بقولي إنّ الحرية مصادرة في حضارتنا منذ أربعة عشر قرناً. لعلها انعتقت لمدة نصف قرن في عصر النهضة ثم عادت إلى الحبس. قبل عصر النهضة وبعدها، صادرت القبيلة ثم السلطة حرية الفكر، وليس بالطبع حرية التفكير، فهما أمران مختلفان. فالشاعر في ماضينا هو شاعر القبيلة، فحسب. لها المديح ولغيرها الهجاء. والمثقف في حاضرنا هو مثقف الدولة. له حرية هجاء خصومها، وعليه واجب الامتناع عن نقدها.

أن تصبح للثقافة والإعلام وزارة في زمننا العربي الرديء، ليس هذا مظهر تكريم، بل مظهر ضبط وربط. أكبر إهانة وجّهناها، تقدميين ومحافظين، إلى الثقافة هي تأميمها، هي إخضاعها للقطاع العام. الثقافة يجب أن تبقى كالقضاء مستقلة. القضاء يدقق ويحكم بالعدل. الثقافة تقوّم وتحكم بالحرية والعدل، واتجاه التاريخ.

ما ينبغي المباشرة بفعله هو تحرير الثقافة من السلطة، إذ لا سبيل إلى نقد السلطة وثقافة السلطة إذا ما بقي المثقفون أُجَراء لدى السلطة.

لأننا هنا، على الأغلب، متحررون من السلطة، نستطيع أن ننقد السلطة. لو لم يكن في وسع مركز دراسات الوحدة العربية أن يحشد مثقفين لهم هذه الميزة، لما كُنّا هنا، ولما أضعنا وقتنا. هذا المركز هو واحة حرية ثقافية في زمن الثقافة الأجيرة.

في مناخ الحرية هذا، أسمح لنفسي أن أُسلّط أضواء النقد على أفكار ومظاهر مريضة وسائدة.

نتحدث كثيراً عن التسلط ونطالب بالديمقراطية. لكن ممّن نطلب الديمقراطية؟ من الحاكمين. أيُعْقَل مَن تقوم سلطته على المنع أن يكون في وسعه ممارسة المنح؟

ثم، لماذا لا نطالب أنفسنا؟ بعضنا في موقع سلطة مغايرة هي قيادة أحزاب ومنظمات ونقابات، فهل يمارس الديمقراطية مع رفاقه وزملائه ومحازبيه؟

لقد أضحت الديمقراطية حاجة كيانية، وجودية، في عالمنا وظروفنا. ومع ذلك، فإنها بقيت مطلباً من الغير وليس من الذات.

تنمو الديمقراطية وتتسامق عندما تسود في فواعل الحياة العامة، أي في مؤسسات الرأي والتغيير، في الأحزاب والتنظيمات النقابية والشعبية. متى سادت في هذه، أمكنها أن تسود في مؤسسات الدولة. إذ ذاك لا نفوز بها نتيجة مطالبة بل نتيجة فيض. المجتمع المدني يفيض بالديمقراطية فتملأ هذه أقنية السلطة.

من هنا نبدأ إذن: من الذات، من مؤسسات المجتمع المدني. نطالب أنفسنا ونغيّر مناهج تفكيرنا وممارستنا لنصل بالديمقراطية ومعها إلى السلطة.

وإذا كان التسلّط قيداً على حرية الفرد والجماعة، فإن التخلّف والتجزئة قيد على تقدم الأمة، مواطنين وجماعات.

لا تقدّم ولا كرامة في ظل التخلّف والتجزئة، وليس في التاريخ مثل واحد يشير إلى العكس. ومع ذلك لم تتطور هذه الفكرة عندنا لتصبح قناعةً وإيماناً محفزين.

لو كان لنا مثل هذا الإيمان لكانت لنا حركة مغيّرة وصانعة في تاريخنا مثلما كان الإسلام الأول. فالإسلام هو موحّدنا وهو صانع نهضتنا، إلى أن تحوّل إلى سلطة، تعاملت معه كشعائر، لا كقيم ومُثُلٍ عليا.

من المؤسف أنّ معظم مَن ينادي اليوم بصحوة إسلامية إنما يطرح لذلك شعاراً واحداً هو العودة إلى الشريعة، الشريعة كمجموعة شعائر لا كروح وجوهر ومُثُلٍ عليا.

ثمة حاجة إلى إيمان جديد يستلهم روح الإسلام الأول، الإسلام الثوري لا الإسلام الشعائري، ويستجيب لتحديات العصر بحقائق العصر وعلوم العصر الموجّهة بمثل الإسلام العليا.

غير أن الإيمان الجديد بالمعنى المعروض يلزمه، ليقود ويسود، أن يتحول إلى حركة. والحركة المطلوبة يقتضي - كي تكون مغيّرة - أن تكون قومية، أي شمولية. القومية هنا تعني الشمول، شمول جميع مناحي حياتنا في شتى ميادين الفكر والعمل. وعندما تكون كذلك، فلا سبيل إلّا أن تصبح توليفاً لعناصر خمسة: **العروبة والإسلام والتقدم والديمقراطية والتنمية**. على طريقها يصبح إنسان العروبة خصوبة، وإسلام الجماعة سلامة، وتقدُّم المجتمع فعلاً حضارياً تاريخياً.

بعد التخلّف والتجزئة تنتصب إسرائيل الصهيونية كأبرز تحدٍّ لحياتنا المعاصرة. ومع أن التجزئة هي ضمانتها - كما صرّح بذلك علناً ديفيد بن غوريون - فإننا قصّرنا عن إدراك مخاطر حال التخلف والتجزئة. حتى الذين طرحوا الوحدة سبيلاً إلى القوة الذاتية والتقدم والتحرير، نرى بعضاً منهم اليوم ينساق مع اعتبارات الواقع المريض، فيرضى بمطلب الدولة المستقلة على أقل من ربع مساحة فلسطين التاريخية.

الصهيونية، بما هي نتاج أوروبي لإقامة مجتمع - إسفين يفصل عرب آسيا عن عرب افريقيا، ويحفظ المشرق ممراً إستراتيجياً لأساطيل الغرب، وسوقاً إستهلاكية لصناعاته، ومورداً

عذباً لخامات ومعادن إستراتيجية. . . ـ الصهيونيـة، بما هي هـذا كله ـ لم تستهدف فلسـطين وحـدها ولا شعبهـا فحسب، بل استهـدفت بها الأمـة العربيـة برمتهـا. فإمـا أن تبقى الأمة العربية في حال التجزئة فتبقى معها إسرائيل أو تتوحد الأمة فتزول اسرائيل.

أيّ فـرق كمّي أو نوعي، إذن، يمكننـا أن نحصل عليـه إذا ما زادت منـظومة الـدول العربية القطرية دولة صغيرة أشبه ما تكون بجمهورية موز؟

هدفنا يجب أن يكون وقف الاستيطان، وحفظ الجماعة العـربية في منـاطق الاحتلال، وربطها بالإقيانوس الشعبي العربي بصورة أو بأخرى.

من هذا المنظور، منظور متابعة الصراع ضد الغـزوة الصهيونيـة الغربيـة التي تستهدف الأمة برمتها، يجب أن ننظر إلى قضيـة الضفة الغـربية وغـزّة. بكلام أوضـح، فإني أدعـو إلى حِطّين جديدة، حربية أو سلمية.

ما معنى حطّين؟ في موقعة حِطّين نجح صلاح الدين في وقف التمدد الصليبي.

قَهْر الصليبيين واجلاؤهم عن المنطقة العربية لم يتما إلّا بعـد حوالى مئة عام عـلى يدي الظاهر بيبرس.

لكن ما كان صلاح الدين لينجح في وقف التمدد الصليبي لولا أنه أنجز توحيـد وادي النيل وبلاد الشام وبعض العراق تحت سلطة مركزية واحدة.

مـا هو مـطلوب الآن، هو وقف التمـدد الصهيوني، ليس بشعـار خادع، إسمـه دولـة فلسطين المستقلة، بل بإقامة صيغة إتحادية ديمقراطية، أو على الأقل تعاهديـة بين وادي النيـل وبلاد الشام والرافدين.

هـذا الهدف لا يمكن تحقيقـه، حرباً أو سلماً، دون هذه الصيغـة. وما لم تتحقق هـذه الصيغة، فإننا خلال عقد من الزمن لن نكون قد طوينا ملف دولة فلسطين المستقلة فحسب، بل نكون بصدد المعاناة من هجمة صهيونية جـديدة تستهـدف الضفة الشرقيـة لنهر الأردن أو جنوب لبنان أو جنوب سوريا.

حتى أفضـل صيغ الحكم الـذاتي لا يمكن أن تتحقق في ظل منـظومة الـدول القـطريـة السائدة.

هـذا التحـدي وخـلافـه مـرتبط بمسـألـة عـلاقـة العـرب بـالغـرب، خـاصـة الغـرب الأنكلوسكسوني.

إننـا أمام عـدوّ حضاري قـوي، شرس، وطـامـع. ونحن، فـوق ذلـك، أمـام عـدوّ عنصري.

التعـاطي مع هـذا العدو تـرجّح منـذ مطلع القـرن الماضي لغـاية الـوقت الحاضر بـين التصدي له بجزء من مجموع قوّتنا أو التعاون معه حتى حدود التقليد والمحاكاة.

بطبيعة الحـال، لا التصدي النـاقص نجح ولا التقليـد الكامـل أفلح في مواجهـة هذا التحـدي. من هنا يستبين لنا أن النهج الأفعل هـو المواجهـة بكامـل قوّتنـا في إطـار شروط العصر.

هذا النهج يتطلب الانتماء إلى الذات، وليس الانكفاء، والإنماء المستقل بـالاعتماد عـلى النفس، والتفاعل مع الغرب وفق معيار مدروس هو الإفادة منه بمقدار ما يخدم ذلك مشروعنا القومي (الشمولي) الديمقراطي الحضـاري، والتمايـز معه في كـل ما من شـأنه مسـاعدتـه على استتباعنا.

الاستتباع هو الصيغة المعاصرة للاستعمار، والتبعية هي الصيغة المعـاصرة للهيمنة. مـا ينبغي أن نمارسه هو الانفتاح والتفاعل مع العالم الخارجي، ومن ضمنه الغرب، على نحـوٍ لا يجعل هدر خصائصنا الذاتية ثمناً لانتمائنا إلى عصر يملأه غيرنا ولا يصيبنا منه إلاّ الفتات.

مرة أخرى، يستحيل النجاة من الاستتباع والتبعية من دون قيـام حركـة قوميـة، بمعنى شمولية، جبهوية ديمقراطية ـ ربما بصيغة مؤتمـر قومي ـ تتعـانق فيه وتتفـاعل نـوازع العروبـة والإسلام والتقدم والديمقراطية والتنمية.

أكثر من ذلك: يستحيـل الفوز بمقـدار محسوس من النجـاح من دون قيام دولـة قوميـة مـركزيـة. إنها شرط مرحـلي لا بد منـه لضمان فعـالية متـطورة في مواجهـة تحديـات متـطورة بدورها.

٩ ـ اللواء طلعت مسلّم

أعتقد أن كلاًّ من د. محمود عبدالفضيل ود. عصام نعمان وفرا عليّ الكثير مما كنت أود أن أقوله. لذلك سأحاول التقيد بالوقت المسموح به.

أخشى أنه رغم ما اتصف به حديثهما من الإدراك الحقيقي للموقف الاّ أنني أعتقد انهما لجأا الى تحديد ما يجب وليس مـا هو ممكن. يعني أن الحـديث الآن عن اتحاد دول الـطوق في ضوء ما حدث في حرب الخليج هو قفز فوق الواقع. إذا كنا نتحدث عن «مـا العمل؟» فـإننا نستطيع فقط أن نتحدث عما نستطيع نحن أن نفعله.

أرى، أولاً، أن الأسلوب الـداعي إلى أن يقـول كـل رأيـه ثم يمضي، لم يعـد صـالحـاً لمـواجهة هـذا الموقف. الفكـر يجب أن يتحرك نحـو الواقـع، ولا أعتقد أن أحـداً منا لـديـه المشروع المتكامل الذي يستطيع أن يقول انه عن طريقـه نفذ هـذا وأصبحت الأمور أفضـل. فنحن محتاجون إلى أن نضع أيدينا في أيدي بعضنا بعضاً وأن نكثف من عملنا معاً لنصـل إلى ما يمكن تحويله إلى شيء محسوس، وبذل مجهود أكبر لإقناع الجماهير به، ومحـاولة الـوصول بـه إلى صناع القرار. وليس هناك ضمان لأن نصل إلى نتيجة، ولكن هذه هي مسؤوليتهم.

النقطة الثانية التي أريد أن أقولها انه يصيبني بعض الحساسية من هدف تضميد الجراح أو العلو فوق الجراح. أعتقد أن هذه الفكرة ساورتنا أكثر من مرة، وربما كانت هي فكرة الانتقال من وحدة الهدف إلى وحدة الصف في مرحلة من المراحل. كلا، اني أريد هنا أن أطرح فكرة الانتقال من وحدة الهدف إلى وحدة الصف في مرحلة من المراحل. كلا، اني أريد هنا أن أطرح فكرة نكء الجراح وليس تضميدها. دعونا ننظف الجرح مما فيه من أوساخ. دعونا نحدد ماذا نتفق عليه وما لا نتفق عليه. دعونا نعمل معاً فيما نتفق عليه، ونعلم اننا لسنا متفقين فيما لا نتفق عليه. هكذا نستطيع أن نتحرك وأن نصل إلى شيء. وإذا كنّا لم نتحرك في المرات الماضية فأعتقد أن السبب هو انخداعنا بمظهر الاتحاد عن حقيقته، وبالتالي كنا نجتمع ونتفق ثم لا ننفذ شيئاً مما اتفقنا عليه، وهو ما أشار إليه الأخ د. علي الدين هلال.

أعتقد أيضاً أنه يجب ألاّ نخاف من الانعزال. من يريد أن ينعزل فلينعزل. نحن لم نتحد رغبة أو استجابة لمبادىء وشعارات كما يقولون. نحن اتحدنا لأننا أدركنا حقيقة وحدة مصيرنا. إن أحداً لم يستطع أن يحقق تنمية عن طريق الآخرين. لذلك اتجهنا إلى الإتحاد والتعاون. لم يكن اختياراً. من يريد أن يختار اختياراً آخر، فليذهب ونحن نعلم انه سيعود. ولكنه عندما يعود صاغراً يفعل ذلك وهو يعلم حقيقة الوحدة العربية وأهميتها. حينئذٍ يمكن تحقيق الوحدة. ولكن طالما أن هناك من يأتي إلى الوحدة تفضلاً أو تكرّماً فلن تكون هناك وحدة.

مواجهة الموقف الحالي لن تكون بعمل تقليدي. يجب أن نسعى إلى انتزاع السلطة. وانتزاع السلطة يكون فقط عن طريق تقوية مؤسسات المجتمع المدني. شيوع الطائفية والقبلية والعشائرية هو ما أدى إلى عدم تحقيق الديمقراطية. نحن كان لدينا تجارب ديمقراطية في السودان وفي لبنان، ولكنها فشلت. لماذا؟ لأن أساس المجتمع كان عشائرياً أو طائفياً: والعشيرة والطائفة تعليان الفرد ولا تعليان المؤسسة، وبالتالي كان لا بدّ من أن تسقط الديمقراطية التي اساسها هذه الطائفية والعشائرية. إذن لو اتجهنا إلى مؤسسات المجتمع المدني التي تشتمل على مؤسسات وليس على أفراد فقط لكان بإمكاننا تحقيق الديمقراطية. وإذا تحققت فيمكن انتزاع السلطة. أرى أنه في الأوضاع العربية الحالية، هناك بشائر لنجاح الديمقراطية. أرى نهوض الحركة الإسلامية في المغرب وظهور عمل ديمقراطي ومزيد من مشاركة السلطة في الأردن. هذه بشائر لنجاح الديمقراطية، ولكنها تحتاج إلى مزيد من العمل وإلى مزيد من التشجيع. وإذا نجحت جماعة لا بدّ أن يؤدي هذا الى نجاح جماعات أخرى في المجتمع العربي.

مواجهة الانعزال تكون في مزيد من التحرك باتجاه الوحدة. ليس شرطاً أن نبدأ بالوحدة الاندماجية. إذا كنا نستطيع أن نبدأ بالكونفدرالية أو بالفيدرالية فلنبدأ بهما. لكن مواجهة الانعزال الحالي أو التقسيم الحالي تكون بالإسراع في العمل نحو الوحدة مع الاستعداد لمواجهة مصاعبها. ليس هناك هدف يمكن تحقيقه دون أن ندفع ثمنه. ودفع الثمن يبدأ بالاستعداد للتضحية. والتضحية سواء في مواجهة حياتنا العادية بما يحتاج إليه الأمر من

تضحيات، أو التضحية بالدم والنفس وهي إحدى المشاكل التي واجهتنا في حروبنا السابقة وفي الحرب الأخيرة أيضاً، حيث تبدّى عدم القدرة الكافية على تقديم التضحية بالدم.

١٠ ـ عثمان سعدي

فتح لنا اللواء طلعت مسلّم آفاقاً كثيرة، وأنا متفق معه تماماً.

ما العمل من أجل تحقيق أهداف معينة للعمل العربي؟ أرى أنه يجب تحديد الأهداف أولاً. والأهداف هي تحرير الأرض العربية، وتحرير الإرادة العربية، وتحرير الثروة العربية. فالأرض العربية مستعمَرة، والإرادة العربية تواجه قرارات مجلس الأمن المسلطة، ليس على العراق وحده، بل على العرب أجمعين، والثروة العربية مصادرة. المطلوب تحرير هذه الأمور الثلاثة من أجل تحقيق وحدة العرب.

ما هي الوسائل التي ينبغي استخدامها، ما هي الطريق الواجب سلوكها؟ ينبغي أن نفكر فيها وأن نتفق عليها.

إن إسلوب الترقيع الذي اعتمدناه منذ وفاة عبدالناصر لغاية الوقت الحاضر أثبت عدم جدواه، فقد أوصلنا إلى حضيض الانهيار المتمثل في استدعاء القوات الأمريكية الصهيونية جهاراً لتدمير العراق، انطلاقاً من الأراضي المقدسة.

الحملة الإعلامية التي وصفها الإخوة المتحدثون في الصباح بأنها كانت بمنتهى الذكاء والكفاءة الغربيين إنما أسفرت عن كشف عورة الغرب، وكشفت عورة ديمقراطيته الزائفة. حرية الرأي جيدة ومتاحة للغربيين فقط، لكنها لا «تصلح» لسواهم! حقوق الإنسان صالحة للإنسان الغربي، لكن عندما تخرج عنه فهي لا تصلح لأحد!

الكذب الغربي كان سيّد الموقف لمدة ٤٣ يوماً، خلالها كان العالم يتابع الحرب بواسطة شبكة «سي. أن. أن» CNN. وهذه عبارة عن قسم في البنتاغون (وزارة الدفاع) والجيش الامريكي.

ومن غرائب الإعلام الغربي أن ضابطاً في الأمن الفرنسي وقف أمام القناة الفرنسية الخامسة يقول: كنت عضواً في فريق الفنيين الفرنسيين في العراق الذين يشرفون على بناء مفاعل تموز، وأنا الذي وضعت جهاز ليزر لجذب قنابل الطائرات الإسرائيلية. قال ذلك في القناة الخامسة جهاراً. إن كل ما بنته الشركات الغربية في العراق من جسور وطرق وعمارات سكن ومصانع سلمت خرائطه إلى القيادة الأمريكية.

ومن الغريب أيضاً أن مهندساً بلجيكياً جاء ليقول أمام التلفزيون الفرنسي إنه من الذين أشرفوا على بناء أنفاق المترو المزعوم في بغداد. وعندما انتهوا من أعمال البناء قال لهم العراقيون انسحبوا الآن ونحن سنكمل تمديد سكة الحديد في الأنفاق. لكن تبين، حسب قوله، أن هذه الأنفاق مخابىء، وإنه نادم ويعلن ندمه أمام الرأي العام، وإنه قام بتسليم الخرائط إلى القيادة الغربية.

هذا ما قاله علناً أمام التلفزيون الفرنسي، وهو شيء مخيف. ومع ذلك نجد بعض الإخوان يدعو إلى اللقاء مع الغرب والأخذ منه وعدم الانكفاء عنه. لكني، بعد كل الذي حدث، أرى تطبيق ما سبق أن قاله «ين فو»، العالم الصيني الذي مات سنة ١٩٢١ بعد أن قضى كل حياته مؤمناً بالغرب إلى أن كفر به في آخر حياته وقال قولته المشهورة: «إن الذي حققته شعوب الغرب في القرون الثلاثة الماضية تم بناؤه على أسس أربعة: أن تكون أنانياً، وأن تقتل الآخرين، وأن تكتسب أقل ما يمكن من النزاهة، وأن تشعر بأقل ما يمكن من الحياء». هذه المقولة يجب أن نسير عليها.

ما العمل؟ العمل، في تصوري، هو في الانكفاء على الذات، ولا أقول الانغلاق على الذات. الانكفاء على القيم العربية الإسلامية. مثلاً، يوم ٨ آذار/ مارس عيد المرأة يجب أن نلغيه. يوم أول أيار/مايو عيد العمال يجب أن يلغى ايضاً. يجب إلغاء كل ما يرمز إلى الارتباط بالغرب. الحوار مع المثقفين الغربيين نوقفه لأنه لم يأتنا بنتيجة. خلال الأيام الـ٤٣ للحرب أظهر الغرب حقده على كل ما هو عربي وكل ما هو مسلم.

أثار بعض الإخوة مسألة مراجعة نمط الاستهلاك والإنتاج حتى اللباس. لماذا لا نراجع لباسنا الغربي؟ اذن، اسلوب الانكفاء على الذات وليس الانغلاق على الذات، هو الأسلوب المجدي.

عندما زار الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون الصين جرى معه حادث غريب أغفلته الصحافة العربية. وكان نيكسون اصطحب مئات الصحافيين وفتح سفن الفضاء والأقمار الصناعية على الصين. الزعيم الصيني اكسيو بينغ، وما زال على قيد الحياة، أمر بالمقابل بأن يفسح المجال أمام الصحافيين الأمريكيين والغربيين، فلا يخفى عليهم شيء. فقاموا بجولة في جميع أنحاء الصين. وفي نهاية الجولة عقد اكسيو بينغ مؤتمراً صحافياً فقالوا له: لقد شاهدنا معجزة تحققت في الصين. يكفي أنكم استطعتم أن تطعموا الرز لمليار صيني. هذه المعجزة، ما هو سرها؟ اجابهم: خمّنوا انتم. قال احدهم ربما هذا عائد إلى قناعة الفرد الصيني الذي يرضى بالقليل. اجابه: كلا هذا خطأ، فنحن نفسح في المجال للفرد الصيني أن يعمل أكثر من الفرد في الغرب، وأن يستهلك حاجته. قال آخر: هذا راجع إلى قوة فلسفة ماو تسي تونغ وضبطها. أجابه: توجد أكثر من فلسفة تتفوق بالضبط على فلسفةماوتسي تونغ. تعددت المحاولات دونما جدوى، فقال له الصحافيون الغربيون: وما هو السر؟ قال إنها سياسة الدراجة. فلو استعملنا السيارات في تنقلاتنا في الصين لحكمنا على الأمة الصينية بالعبودية كي تسدد قطع الغيار والعجلات والبنزين الذي تدور به السيارات. أما الدراجات... وأخذ اكساو بينغ يلقي محاضرة في مزايا الدراجة: رياضة، عدم تلوث، هواء طلق، عدم حاجة الى مواقف... الخ. لكن الغريب إن أياً من الصحف العربية لم تنشر هذا الخبر، في حين أبرزته الصحف الأمريكية والغربية.

إذن، نحن الآن يا إخوان مطالبون بأن نضع، بكل تواضع، برنامجاً واضحاً ونطرحه على الجماهير، والجماهير مستعدة له. واؤكد لكم، وأنا آتٍ من الجزائر، أن هناك فئة من

الجزائريين تشعر أنها أكثر استياء من غيرها للاستلاب الشخصاني. مثلاً، هناك إمرأة غير مسلمة في إحدى الجامعات الجزائرية أخبرتني - وأنا لا أنتمي الى جبهة الإنقاذ الإسلامية ولا الى جبهة التحرير الوطني - أنها في اليوم الأول لقصف بغداد من طرف الأمريكيين انتابتها قشعريرة فتركت منزلها ونزلت إلى الشارع وأخذت تبكي واشترت حجاباً ولبسته، وتصدّقت بكل ملابسها السابقة، وقرّرت أن ترفض كل رمز من رموز الغرب في أسلوب حياتها وحياة أولادها، وهي تعمل على هذا الأساس.

نحن الآن نقاوم، وقد سبقنا إلى ذلك الصينيون رغم أنهم شيوعيون، لكنهم استطاعوا أن يقاوموا الدنيا كلها لأنهم منكفئون على ذاتهم وعلى القيم الصينية في مواجهة غزو الغرب ومغرياته.

هذا، باختصار، ما أردتُ قوله. أنا لم أسجل برنامجاً ولكني طرحت أفكاراً. عسى أن نتفق ونضع برنامجاً ونحث الجماهير من خلاله على مواجهة الغرب الذي يريد سحقنا في معركة خطيرة مقبلة ولن تكون سهلة.

١١ - عبدالخالق عبدالله

بعد نكبة ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧ كان الجواب عن السؤال «ما العمل؟» واضحاً ومحدداً: الثورة أو الانقلاب العسكري. وبالفعل جرت ثورات وانقلابات عدة، واسقطت أنظمة وحكومات عربية. يبدو لي أن هذه ليست ندوة ثوريين ولا ندوة انقلابيين. هذه ندوة مثقفين ومفكرين. ونحن لسنا في عصر الثورة، نحن في عصر الواقعية مع الأسف الشديد، وبالتالي فإن سؤال «ما العمل؟» يبدو منسجماً مع عصر الواقعية.

أريد، في الحقيقة، أن أركز على «ما العمل؟» خليجياً، وإذا سمح الوقت عربياً. وأحب أن أبدأ بكلمة فيها قدر من الصراحة، وأرجو أن تكون قلوبكم رحبة لسماعها. أعتقد أن فهم بعض العرب للخليج غريب هنا ومسيء أيضاً للشعب العربي هناك. وهذا الفهم يسود أكثر ما يكون بين المثقفين العرب خاصة، وبين عموم العرب، مع الأسف، ايضاً. وهو شبيه بفهم الغرب بدرجات كبيرة لهذه المنطقة وللشعب العربي فيها. وأساس هذا الفهم انه لا يرى في الخليج سوى النفط، في حين، وكما قال أحد الإخوة في الكويت، «الخليج ليس نفطاً». هناك بشر ومثقفون وأفراد لديهم أحلام وطموحات ويعانون معاناة يومية، ويحاولون أن يصنعوا المستقبل الأفضل كجزء من الأمة.

شعب الخليج ربما يسمع بالنفط، وهناك نفط حوله، لكن ربما هو أكثر الشعوب معاناة من هذا النفط. باستمرار تسمع في المشرق العربي وأيضاً في المغرب أن شعب الخليج بدو، وأن شعب الخليج متخلف، وأنهم أغنياء، وأنهم ربما عملاء. كل هذا حقيقة سائدة بين معظم المثقفين العرب. وهذه النظرة الفوقية الاحتقارية هي، في الأساس، نظرة مضللة وسطحية. واذا ما استمرت في أوساط المثقفين العرب فستؤدي إلى المزيد من الشرخ القائم الآن بين الشعب العربي في الخليج والشعب العربي خارج الخليج. لذلك أتمنى، إذا كان لا بدّ من

شيء محسوس يفعله هذا الجمع الكريم، أن يبدأ بإعادة النظر في معلوماته، في تصوراته، في تقييمه الشعب العربي في الخليج.

على جدول الأعمال، بالنسبة الينا في الخليج، هناك ثلاثة بنود أساسية:

بند رقم واحد، نحن في فترة لإعادة النظر، وفي فترة تساؤلات مهمة ومصيرية حول دور النفط في حياتنا. والسؤال الذي يقلقنا هو مصيرنا بالنفط ومصيرنا دون النفط ايضاً. وعلينا أن نواجه هذا البند بصراحة عميقة. وأعتقد أن جزءاً من مهمة المثقفين في الخليج أن يركزوا على هذا السؤال، وهو البند الأول في جدول أعمالنا للمرحلة المقبلة.

الأزمة أيضاً أبرزت، لأول مرة، البند رقم اثنين في جدول أعمالنا. وهذا البند يتعلق بعلاقة شعب الخليج بالعرب. هناك تساؤلات يبدو أنها بالفعل كبيرة وعميقة وشعبية، ولا يمكن أن يتخيلها الا من يعيش في الخليج حول الشرخ بين الخليج العربي والعرب. والسؤال هو مصيرنا، مصير الشعب العربي، دون العرب وبالعرب ايضاً. مطروح هذا السؤال لأول مرة بهذه الجدية. بالعرب ودون العرب أيضاً، علينا نحن مثقفي هذه المنطقة أن نتعامل مع هذا السؤال المصيري جداً.

البند الثالث والأخير ربما في برنامج العمل خليجياً يتناول ماذا يود الغرب وماذا يخطط لهذه المنطقة أيضاً؟ نحن اعتبرنا علاقتنا بالغرب كأنما كانت علاقة طبيعية كالعلاقة مع كل دول العالم. يبدو أن هناك خصوصية ما بالنسبة الى الغرب في هذه المنطقة، وعلينا نحن الآن في جدول أعمالنا أن نتعامل مع ماذا يود الغرب من الخليج، وما هو تخطيطه لنا. علينا أن نوضح هذا الموضوع، ولا بدّ من مساعدة عربية لكي نبلور جدول الأعمال والبنود الثلاثة.

أريد أن أضيف ملاحظة أخيرة. أعتقد ـ وهذا ما بدا من خلال نقاشات هذه الندوة، وخاصة الجلسة الأخيرة ـ أن السؤال الذي يواجهنا ليس كيف نبدأ من جديد. هذا السؤال أصبح تقليدياً، وعديم الجدوى. السؤال الصميمي الآن هو كيف نبدأ من جديد بحيث لا ننتهي إلى هزيمة وانتكاسة أخرى، إذ كنا في كل مرة بعد كل هزيمة نبدأ من جديد لنعود مرة أخرى إلى نقطة الهزيمة لبداية ليست جديدة مطلقاً، كأنما هناك حلقة مفرغة ومفزعة. والسؤال الذي يطرح نفسه تالياً هو دلالة هذه الحلقة المفرغة: هل هي العقل العربي؟ هل هي النظام العربي؟ هل هي التاريخ العربي؟ هل هي القيادة العربية؟ هل هي الضعف الداخلي والعجز الداخلي العربي؟ هل هي الغزو الخارجي؟

سأترك الأمر عند هذا السؤال لأنه يثيرني في هذه اللحظة.

١٢ ـ محمد البصري

أريد أن أثير ملاحظات عدة لها علاقة بالإطار الذي اجتمعنا فيه. فنحن أمام جملة مهام تتطلب القرار والترتيب ووحدة التوجيه ووحدة العناصر. فهل يمكن إنجاز كل ذلك في ندوتنا هذه؟

لنبدأ بالأداة. لا شك في أن تطور الوضع في الخليج والأزمة التي اتفقنا على أن نسميها كارثة تتطلب الموقف والأداة. نحن لم نكن في تركيبنا من قبل أداة. كنا مجموعة أصدقاء نتبادل الرأي بمفهوم «قل كلمتك وامش» على أمل أن نصل في يوم من الأيام إلى وحدة التوجيه والعناصر. لكن، أن نصل إلى القرار وأن نصل إلى القيادة وأن نبني أداة، فلا أعتقد أن الأمر كان وارداً، خاصة وأن ما استمعنا إليه جعل الاستمرار في هذه الندوة مشروطاً بعدم الاقتراب من الموضوع السياسي، فإذا بنا نجد أنفسنا أمام وضع نضالي وليس فقط وضعاً سياسياً عادياً.

الأداة تعني كيف تتكون الأداة في نقاش عاصف. لكن الندوة لم تستكمل بعد وحدة العناصر، ولم تصل بعد إلى تقييم موحد ولا إلى وحدة التوجه.

هذا من ناحية. من الناحية الأخرى، هناك عناصر ظهرت في الندوة يقتضي أخذها بعين الاعتبار. هناك من يعتقد أننا تعوّدنا على النكبات وأنه يمكن معالجة النكبة الحالية، كما عولجت النكبات السابقة، كأنها حادثة سير. وهناك من يعتقد أن ما حدث هو تحوّل ومنعطف خطير وتاريخي في حاضر أمتنا العربية. وهناك من يرى أن الفرز هو المطلوب وأن شعبنا يفرض الفرز. وهناك من يرى أن الموضوع لا يتطلب غير تطوير الوضع.

مفاهيم عدة اتضحت، في الحقيقة، خلال الحوار جعلتني أعتقد أنه من الصعوبة بمكان أن نصل في ظرف ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة إلى وحدة الموقف وبناء الأداة، أخذاً بعين الاعتبار أن من يقول بالتطور - وتركيبة الوضع على ما هي عليه - يدعو إلى ترك الوضع أو ترك الموضوع لاتجاه التاريخ، كما يقول الماركسيون... اتجاه التاريخ هو الذي سيقرر. فلنقل ما نريد قوله ولنقيِّم الأمور ولكن لنترك القرار لاتجاه التاريخ، أو لنختر التوكل إنما بمعنى التواكل، أي نجتمع ونتوكل على الله ونقول ونفرّغ ما في نفوسنا، ونتعارف كإخوان ونجدد الصلة، لكن بعيداً عن المسؤولية، لأن المسؤولية ستقسم وحدتنا وستقسم تركيبة ما أُنجز من حيث تجميع هذا الشتات الذي هو فعلاً ميزة الوطن العربي!

من الناحية الثانية نجد أن المطلوب في الوضع الحالي هو القرار بالحسم الذي يتبعه التغيير. فكلما مرت أزمة بأمّة كان التغيير هو العلاج.

يبدو، من خلال حوارنا، أن المطلوب بصورة عامة هو تطوير الوضع. لكن هل انتقلنا، بعد ذلك، من مرحلة التأثير إلى مرحلة التطوير؟ كنّا، من قبل، في وضع يبحث عن إمكانية التأثير من موقع رسمي، بحجة أن هذا بيتنا، ويجب أن نحافظ عليه. ومن عنده رأي فليقله داخل منزله. هل انتقلنا فعلاً من مرحلة التأثير إلى مرحلة التطوير فإلى مرحلة التغيير؟

ثم هناك مسألة مطروحة أيضاً هي وجود أنظمة، يمكن وصفها، دون تجنٍّ، بأن بعضها متآمر وبعضها الآخر متواطىء، ناهيك عن المتردد بينهما. والمسألة هي: مع أيٍّ من هذه الأنظمة والمقاييس نتعامل؟ هل أن قيادة بهذا الشكل تملك أن توظف عناصر التأثير والتطوير والتغيير؟ قيل إن الوضع يتحمل هذا وذاك. شخصياً لا أعتقد بأننا وصلنا الى هذه المرحلة.

لكن، بما أننا ملزمون بالمحافظة على الرابطة القائمة بيننا، وأن نأخذ العناصر المطروحة بجد ومسؤولية، فإنه يتوجب علينا ألاّ نخرج من هذه القاعة دون تصوّر. فمسؤوليتنا ثقيلة وجسيمة، خصوصاً إذا كنا كأداة نحاول أن نتوجه بخلاصاتنا وبعواقفنا إلى قوة تؤثر أو تؤطر أو تغيّر. نحن لسنا في موقع قوة تغيّر أو تؤطّر أو تطوّر. فإلى من نتجه بهذه القوة إذا ألغينا مرحلة التأثير، ذلك لأن مرحلة التأثير مرت بالتأكيد، وإننا بتنا أمام وضع متداخل مع قوة خارجية؟ فهل يحتمل التطوير، وهل يحتمل التغيير، وبأي قوة في النهاية؟

إذا أردنا أن نكون فعلاً واقعيين، مثلما هو خطابنا السياسي الذي يلح على الواقعية حتى هذه الساعة، وجب أن نأخذ كل موقف وكل صيغة وكل قوة بمسؤولية وإلاّ يمكن لأيٍ كان، فيما بعد، أن يقيّم وضعنا بأننا ديماغوجيون وغير مسؤولين، وأننا اجتمعنا لنزايد على الوضع وعلى بعضنا بعضاً، ثم بعد ذلك عندما يعود كل واحد منا إلى محيطه يصبح اقليمياً، ويخضع للتأثيرات دون أن يدري. وإننا رغم ذلك نبقى قوميين بصورة عامة وإن كانت الاقليمية تبرز من حين إلى آخر في حواراتنا ونقاشاتنا وحساسياتنا. فهل تجاوزنا مرحلة الحساسيات؟ إن ذلك يتوقف على صياغة الموقف وعلى وحدة الأداة وكيفية اتجاهنا بالمهام.

أما الديمقراطية فنحن لسنا من خلقها بالقوة وقاد مفاهيمها. فهي ديمقراطية تقنية من تقنيات الحكم لاستيعاب الوضع بأفق «قل كلمتك، لكن سأبقى حراً في أن أفعل ما أشاء». إنما الأخطر من هذا أنه جرى تكريس التشتيت باسم التعددية، كأنما التعددية وجدت ليس لتجميع القوى من أجل بناء مجتمع مدني بل لتشتيتها. فللقوة المتداخلة مع الوضع الرسمي مصالح متنافية مع تحرير القرار العربي خاصة إذا كنا نطمح فعلاً إلى التأثير في القرار من أجل تحريره من القوى الخارجية المعادية للقضية العربية.

ثم هناك قضايا لا تحتمل الخلاف. لكن، هل نحن مستطيعون أن نوجه ونعبىء كل طاقة لمصلحة قضايانا؟ حيال قضية فلسطين مثلاً، يوجد اخوان أثاروا مسألة شرعية القوة. لكن نحن موضوع سلطت عليه القوة، نحن موضوع الاضطهاد والقهر، فكيف نفكر في نفي القوة أو التبرؤ منها؟ ثم هل القضية الفلسطينية هي فعلاً شرعية القوة؟ بالمفهوم الدولي، أي بمفهوم الدول، القضية الفلسطينية لا تحتمل أن نناقش فيها استعمال القوة. نحن عاجزون، عاجزون، لكن شرعية القوة أو عدم شرعيتها ليست هي الموضوع.

ثم الاحتلال، الاحتلال الغربي لأراضٍ عربية، نحن معنيون به أيضاً. هل يحتاج إلى الشرعية؟ هل نتهرب من شرعية استعمال النضال من أجل تحرير أراضينا؟ هذه مواضيع أريد طرحها فقط رغم قناعتي بأنه لا يوجد وقت لنصل فيها إلى قرارات. لكن طرحها مستحسن من أجل أن نعرف كيف نتحمل مسؤولياتنا تجاهها إذا قدِّر لنا أن نجتمع مرة أخرى.

بالنسبة إلى ما قاله أ برهان الدجاني فإن الحق معه عندما يثير حساسية الشعب المصري والمسؤولين المصريين وتعبهم من إراقة الدماء في القضايا الخاسرة وفي القضايا التي لا يُعترف فيها بالجميل للشعب المصري ولتضحياته. لكن، ومع ذلك، إذا كان هذا صحيحاً، فهل

يصح أن تراق الدماء إلى جانب القوة الخارجية؟ العدل والانصاف يتطلبان الاعتراف بأن الشعب المصري تحمّل أكثر ممّا يجب من تضحيات، لكنه هذه المرة دفع بتضحياته خارج الاطار الذي يجب أن يجتنيه.

بخصوص ما إذا كانت مصر قوة مادية للدفاع عن العرب، فلتحافظ على قوة معنوية من أجل استعمالها لوحدة العرب والتأثير في المصير العربي مثلما كانت دائماً عبر التاريخ. ففي المغرب تأثرنا بالمفاهيم السياسية والاعلامية والثقافية النابعة من مصر، ونحن مدينون لمصر في معركة تحرير المغرب العربي كونها حضرت معنا دبلوماسياً وعسكرياً وبالوسائل كلها. لذلك فإننا عندما نتكلم أيضاً على مصر لا نتكلم من موقع التجريح ولكن نتوجه بتمنياتنا لتحافظ مصر على العرب. إذا كان وضعها لا يسمح لها بالمحافظة عليهم من خلال استعمال القوة فلا أقل من أن تحافظ على قوتها المعنوية حتى لا يقع شرخ في العلاقات العربية ونقع في المحظور.

إني مدين فعلاً لـ د. عبد الخالق عبد الله الذي نبهنا إلى الشرخ في العلاقات العربية كي لا نتصرف دون مسؤولية. إذن، إذا لم نستطع أن نتخذ القرار لصالح الأمة العربية فلنحافظ على القوة المعنوية لغاية ما نستطيع أن نعمل يوماً شيئاً يتجاوز القوة المعنوية.

١٣ ـ السيد محمد حسن الأمين

في الواقع، إن ما قاله الكثير من إخواني جواباً عن سؤال «ما العمل؟» أغناني عن كثير من النقاط التي كنت أود أن أطرحها. إجابة عن هذا السؤال أتساءل: هل نحن أمام مفصل تاريخي حقيقي يستحق سؤال «ما العمل؟». هذا التساؤل طرحه قبلي الأخ د. علي الدين هلال، وأعتقد أن حرب الخليج هي أخطر المفاصل في تاريخنا الحديث إذا استثنينا نكبة اغتصاب فلسطين. وفي جواب «ما العمل؟» اعتقد أن المستقبل العربي كله إجابة عن «ما العمل؟» في مواجهة نتائج هذه الحرب التي تشكل مفصلاً تاريخياً في حياتنا كأمة. أريد أن أتكلم على نقطتين اثنتين أساسيتين في بنية المجتمع العربي والإسلامي كانتا قائمتين قبل حرب الخليج، ولكنهما تعززتا أو تعزز الاهتمام بهما، أو ينبغي أن يكون قد تعزز الاهتمام بهما، خصوصاً لدى المتنورين والمثقفين.

النقطة الأولى، لقد برزت في حرب الخليج ثنائية الأنظمة والشعوب العربية. هذه الثنائية كانت قائمة قبل حرب الخليج. وثمة أدبيات كثيرة، خاصة عند القوى القومية والقوى الإسلامية، عبرت عن هذه الثنائية. لكن هذه الثنائية برزت بصورة واضحة وحادة جداً إبّان استعار حرب الخليج. ولاحظنا كيف أن الحكومات العربية، بصورة عامة طبعاً، مع تفاوت بين هذه الحكومة أو تلك، كانت إلى جانب لجم الشعوب العربية التي شعرت بإهانة كبيرة تجاه هذا الغزو الذي يستهدفها ويستهدف كرامتها ومصالحها. ولعلي لا أبالغ، وأنا من لبنان، وشهدت أيضاً تظاهرات شعبية (وليس صحيحاً أن لبنان لم تقم فيه تظاهرة كما ورد أمس على لسان البعض) انه لأول مرة يبدو أن الغضب الشعبي، ان الإحساس

بالإهانة، ان الإحساس بتدمير الكرامة العربية والإسلامية، يبلغ ذروته من خلال الغزو الذي قادته أمريكا على منطقة الخليج. إذن، هذه الثنائية ظهرت بصورة حادة وكبيرة.

نحن كمثقفين لا يجوز أن نتكلم في ندوة كهذه على ما يجب على الحكومات العربية أن تعمل. أظن أن الحكومات العربية لن تسمع توصياتنا على الأطلاق. علينا أن نقول: نحن كمثقفين ماذا يجب أن نعمل؟ نحن سلطة أيضاً. من يقول إن العلم والثقافة ليسا سلطة يخفض كثيراً من قيمة العلم والثقافة في تاريخنا وحضارتنا وقيمنا أيضاً. نحن كمثقفين، من مصلحتنا أن تستمر هذه الثنائية التي تشكل المناخ الحقيقي والمؤاتي لإحداث التغييرات التي نحلم بها كمثقفين تغييريين. وهنا أود ان أقول للجميع كمثقفين إن مصلحة النظام العربي هي أن يردم هذه الهوة بينه وبين الجماهير، إنما لمصلحته هو. ولكن ما هي مصلحة المثقف في أن يساهم في ردم هذه الهوة؟ ألا يصبح المثقف حينئذٍ شأنه في ذلك شأن وصفة رسول الله (ﷺ) إن شرّ الناس من باع آخرته بدنياه، ولكن اشرّ منه من باع آخرته بدنيا غيره. أعني أن المثقف عندما يقود الأمور باتجاه إرضاء الحاكم فهو لم يشترِ بذلك حتى دنياه فيما هو يعطي الحاكمين دنياه وآخرته.

النقطة الثانية، العقل العربي، وقد ورد كثيراً كلام حول العقل والعقلانية العربية. أريد أن أقول: أي عقل هذا؟ لأول مرة سمعنا أثناء حرب الخليج كلاماً يمجّد العقل، ولكن هذا الكلام أخافنا كثيراً لأن أدبيات النظام السياسي العربي التي غيّبت العقل وتغيّبه دائماً جاءت لترفع شعار العقل، ولم نلبث أن اكتشفنا أن ما يسمّى العقل ـ هنا العقل بمعناه اللغوي وليس بمعناه الفكري ـ بمعناه الاقتحامي، من عقل يعقل. إن على العرب أن يكونوا عقلاء يعني أن يعقلوا أنفسهم، يعني أن يكبحوا أنفسهم. لقد أخذ العقل العربي هذا المعنى في هذه المرحلة فيما العقل هو مادة الاقتحام، هو مادة التغيير. والكلام على المعاصرة وعلى الأخذ بمعطيات العصر لم يكن يوماً من الأيام ليتناقض مع قيمة العقل عند الإنسان العربي والمسلم على الإطلاق، لذلك أود أن أشير هنا إلى عبارة قالها أحد الإخوة في الاعتراض على الدعوة الإيديولوجية وغير ذلك بقوله إنه في العلوم السياسية هناك مصالح دائمة وليس هناك صداقات دائمة وعداوات دائمة، ونحن العرب لا نأخذ بهذه المقولة. أقول إنه حتى هذه الكلمة تنطوي على بعد إيديولوجي. فعندما يقال ليس هناك عداوات دائمة أو صداقات دائمة بل هناك مصالح دائمة هي أساساً عبارة تنطوي على موقف من الحياة والكون والإنسان. نحن كمسلمين وكعرب، في حضارتنا وفي تكويننا الحضاري، يمكن ألّا تكون هذه القاعدة صحيحة، إذاً. أنا لا أدعو إلى العقل العربي، ولكني أدعو إلى خصوصيات هذا العقل، إلى الاحتفاظ بخصوصياته وبثوابته.

وبعد ذلك فإني أشجع على أن يأخذ هذا العقل بمعطيات العقول الانسانية، بتجربة الغرب، بالمجالات التقنية وفي المجالات التي لا تفسد هذه الخصوصية. عبّر عن هذه المسألة د. عثمان سعدي الذي ذكّرني بهذا النبض الإسلامي العربي العظيم لإبن باديس في الجزائر. لذلك لن أطيل الكلام فيه وانتهي إلى القول بأن الوحدة التي بات رفع شعارها أمراً، ربما

يدعو إلى الحياء أحياناً إذ نحن أصبحنا نتحدث عن التحالف وعن التضامن وعن غير ذلك، أعتقد أن المناخ الشعبي العربي المسلم في هذه المرحلة هو مناخ مهيّأ ومناخ مشبع بروح الحماسة لكي تأخذ الدعوة إلى الوحدة مجراها إلى قلب الإنسان العربي وعقله ووجدانه. وأعتقد أن كلمة المثقف الذي يتحمل مسؤولية روحية ومسؤولية مصيرية عن أمته هو الأقدر على أن يحقق في وجدان الانسان العربي كشعوب وكقوى، وأن يحقق قناعة جديدة لشعار الوحدة، شعار وحدة العرب ووحدة المسلمين.

أقول نحن كمثقفين ليس مطلوباً منا أن ننقذ هذه الأنظمة من مأزق هي صنعته وهي مسؤولة عنه. نحن نعمّق هذا المأزق، فسيأتي شعار الوحدة العربية والوحدة الإسلامية ليستجيب إلى تطلعات شعوبنا من جهة، وليعمق مأزق العاملين على التجزئة العربية من جهة أخرى.

١٤ ـ أسامة الغزالي حرب

ما ذكره الإخوة الأفاضل الذين سبقوني ربما يدفعني إلى أن أتحدث حوالى ساعة تعليقاً على كثير مما قيل. ولكنني سوف أسعى إلى الإيجاز. لي أولاً، خاطرة سريعة تتعلق بالإجابة عن السؤال الذي طرحه د. علي الدين هلال في البداية حول لماذا نحن لا نتعلم من تجاربنا؟ في الواقع هذه مسألة مثيرة جداً، لأن مشكلة عدم التعلم من التجربة تبدو كأنها مشكلة مزمنة في تاريخنا المعاصر. وهذا جعلني أتأمل في كارثة حرب الخليج وأزمة الخليج. فاكتشفت شيئاً مثيراً إلى حدٍ ما.

الشيء المسلّم به هو أن الحرب واقعة شديدة الأثر في حياة أي شعب من الشعوب. هي في الحقيقة من أكثر الوقائع التي تنضجه وتدفعه إلى حجز طاقاته وتجعله يراجع كل مسلّماته. هل ينطبق هذا على حرب الخليج؟ إذا تأملنا هذا الموقف سوف نجد أنفسنا إزاء أمر غريب بعض الشيء. فقد غزا العراق الكويت، ثم أُخرج العراق من الكويت. والعراق عندما دخل الكويت لم يحارب، وعندما أُخرج من الكويت لم يحارب الكويت في الواقع. هذا يعكس نوعاً من الشذوذ الغريب يجعلنا لا نتصور إمكانية أن تؤدي هذه التجربة إلى استخلاص الدروس التي نرجوها. من هنا، أتصور أنه من الصعب على الخليجيين في هذه التجربة الغريبة أن يخرجوا بالدروس التي نتمناها، ولا أتصور أيضاً أو لا يبدو لي أن الطرف الآخر الذي كان أكثر تعاطفاً مع العراق خرج بدروس حقيقية منها لأنها كانت تنطوي على نوع من الانفصال بين التجربة وبين الفكرة، بين تأمّل الواقعة وبين ممارستها. هذه خاطرة جالت في بالي وربما تجعل مسألة استخلاص دروس حقيقية من هذه الأزمة مسألة أعقد بكثير مما يبدو للوهلة الأولى.

هذه هي الملحوظة الأولى. الملحوظة الثانية تتعلق بالجواب عن السؤال «ما العمل؟» في الواقع، سأكون هنا متواضعاً فلا أقول «ما العمل؟» بما هو سؤال موجه إلى الحكومات أو إلى الأنظمة أو إلى المثقفين. سوف أقول إن هذا السؤال موجه إلينا، وإلى هذه المجموعة، بل وربما وبشكل أكثر تحديداً إلى مركز دراسات الوحدة العربية، والى د. خير الدين حسيب. أنا

أقترح، في إطار مقترحاتنا العديدة التي نطرحها، عقد ندوة أو مؤتمر أو مشروع بحث علمي واسع يدور حول رؤيتنا للعالم الخارجي، ورؤيتنا للآخرين، والطريقة التي نتصور أنها الأمثل في التعامل مع هذا العالم الخارجي. ربما نسميها «نحن والعالم» أو «نحن والغرب»، أو «نحن وأمريكا». إنما هناك مشكلة حقيقية أدركتها في هذه الندوة حول تصوراتنا للآخرين ولكيفية تعاملنا معهم ولمنطق هذا التعاون. أعتقد أنها مشكلة بالغة الأهمية وربما كانت في صلب ما يبدو بيننا من خلافات. وهنا سوف أحاول أن أدعو إلى هذه الفكرة ببعض التفصيل لمدة دقيقة واحدة أخرى لأنني اكتشفت من خلال هذا النقاش انه يوجد بين المثقفين العرب تياران: تيار أول وتيار ثانٍ. **التيار الاول** يجد في علاقتنا بالغرب أو بالعالم نوعاً من العداء والتناقض المطلق أحياناً، في حين أن **التيار الثاني** يرى أنها مسألة نسبية ومتغيرة. **التيار الأول** يتحفظ بشدة على مقولة التخلف الحضاري العربي في مواجهة الغرب والعالم. **والتيار الثاني** يشدد على حقيقة وجود هذا التخلف الحضاري والعلمي والثقافي، وينادي بمواجهته مواجهة حاسمة. **التيار الأول** يرفض بشكل مطلق أي تدخّل خارجي أياً كان استبداد الحاكم أو غيره. **التيار الثاني** على استعداد للتعاون مع قوى خارجية للتخلص من المشاكل الداخلية. **التيار الأول** يركز على كثير من النيات ويهتم كثيراً بالشعارات المرفوعة. **التيار الثاني** لا يهتم بالنيات فقط، ولكنه يهتم أيضاً بالقدرة الفعلية على تحقيقها، ويركّز على السلوك الفعلي.

المنابع الأساسية للتيار الأول، كما يبدو الآن، هي بعض الاتجاهات الإسلامية التي تشدد على الثنائية بين دار الإسلام ودار الكفر، أو دار الإسلام ودار الحرب. أيضاً بعض الاتجاهات اليسارية وبعض توجهات مدرسة التبعية التي تفصل بين الهامش والمحيط، وبعض الاتجاهات القومية التي تتحدث عن العداء التاريخي لقوى معيّنة... هذه هي المصادر الأساسية للتيار الأول. **التيار الثاني** ربما كانت تغلب عليه السمة الليبرالية والتنفيذية والتحديثية إلى حد كبير. **التيار الأول** عندما يتحدث عن الاقتصاد فهو يركّز على فكرة التبعية وضرورة استقلالنا بشكل كامل عن المركز الرأسمالي وعن النظام الرأسمالي العالمي. **التيار الثاني** يتحفظ على مقولة التبعية ويركز على فكرة الاعتماد المتبادل وإمكانية التنسيق مع النظام الرأسمالي العالمي، بل وإمكانية التعامل معه ولكن بشروط سليمة. **التيار الأول** يركّز على التمايز الثقافي والحضاري وإدانة ما يسميه الحضارة المادية للغرب، ويرفض أي مسلّمات فكرية للغرب، بل هو يكاد ينكر التراث الثقافي للغرب كله ويدينه. **التيار الثاني** يرى أن هناك تراثاً مشتركاً للإنسانية وأن هناك قيماً وأهدافاً إنسانية عامة ربما تتجه إليها الحضارات المختلفة وتتواضع على بعض مفاهيمها الأساسية. **التيار الأول** ربما يرفض أو يتحفظ كثيراً على النماذج السياسية التي يطرحها الغرب بما فيها النموذج الديمقراطي. **التيار الثاني** يرى أن الديمقراطية بالصيغة المطروحة في الغرب هي انجاز إنساني لا خلاف على شكله ومضمونه.

هذه أبعاد مختلفة أحاول من خلالها أن أدعو إلى فكرة وجود هذا الانفصال الثقافي الحقيقي بيننا كمثقفين، وأعتقد أنها قضية ينبغي أن نناقشها بأقصى قدر من الاهتمام والتركيز.

١٥ ـ برهان غليون

في اعتقادي أننا لسنا مدعوين إلى أن نعيد النظر في أهدافنا وإستراتيجيتنا العامة وقيمنا في كل مرة نتعرض فيها لهزة ما، مهما كانت قوة هذه الأزمة. وأعني بذلك أهدافنا وقيمنا المتعلقة بالاتحاد أو الاندماج العربي والديمقراطية والتنمية.

لذلك أعتقد أن ما هو مطلوب منا في هذه الجلسة تحت عنوان «ما العمل؟» هو الحديث عن الإستراتيجية العربية في مواجهة آثار الأزمة أو الحرب. وهذا يستدعي دراسة وفهم الاتجاهات الجديدة التي خلقتها، ومدى تجاوبها مع أهدافنا أم لا، وما هي وسائل التخفيف منها أو معالجتها.

وفي اعتقادي أن الحرب كانت كبيرة التأثير في حجم التدمير المادي الذي قامت به بقدر ما كانت ضعيفة التأثير أو ستكون ضعيفة التأثير في الاتجاهات الكبرى المتعلقة بتطور الأوضاع التاريخية العربية، إنها حلقة من حروب ومعارك كثيرة سوف يخوضها العرب في إطار المواجهة مع الدول الغربية. من أجل تغيير مكانتهم الدولية ووضعيتهم الراهنة وتحقيق أمالهم.

في اعتقادي أن حرب الخليج لم تكشف عن هذين التيارين وإنما خلقت لغماً كبيراً في الحياة السياسية العربية، ناجماً عن تفاوت تقدير نتائجها عند الجمهور وعند الدول والحكومات. ففي الوقت الذي رأى فيها الجمهور نصراً حقيقياً في مواجهة قوات التحالف لأكثر من ثلاثين دولة، اعتبرها النظام الرسمي هزيمة. أو كما تقولون أنتم كارثة. وبقدر ما يؤدي التقدير الشعبي الأول إلى رفع مستوى التوقعات لديه بعد الحرب، بقدر ما سوف يؤدي التفسير الهزائمي لها عند النخبة إلى تخفيف التوقعات.

ان الحرب قد خلقت تناقضاً جذرياً بين رؤيتين إستراتيجيتين: رؤية ما أسميه من ناحية استراتيجية التكيّف مع الأمر الواقع، وهو الذي يعبّر عنه القول بأن علينا الاعتراف بفشلنا والقبول بوضعنا الممزق والتخلي عن الأهداف الطوباوية القومية، وما أسميه من ناحية اخرى استراتيجية المقاومة والتغيير ورفض الأمر الواقع، وهو ما يؤدي بالجمهور إلى المطالبة بالقطيعة مع الغرب والسعي بقوة نحو الوحدة والاتحاد ونحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

في اعتقادي أنه إذا لم ننجح نحن المثقفين والسياسيين في أن نفكّك هذا اللغم الخطير الذي يشكله التناقض بين آمال واستراتيجيات متباينة بعنف، فان الحياة السياسية العربية سوف تدخل في مرحلة طويلة من الاضطراب والقلاقل وعدم الاستقرار. فلن يكون هناك إمكانية لحصول الحد الادنى في التوازن الداخلي الضروري لتحقيق انجازات ضرورية في مجال التنمية أو الديمقراطية أو الاتحاد. وهو ما يقتضي حداً أدنى من التوفيق بين منطق الدولة السيادية وجدليتها وبين منطق الأمة التاريخية ومستلزمات وحدتها وتواصلها.

وفي اعتقادي ان هذا هو جوهر التناقض القائم اليوم في الساحة السياسية العربية التي انتجتها الحرب، وليس كما ذكر د. اسامة الغزالي حرب عن الخلاف بين تيارين انغلاقي وتحرري أو ليبرالي.

١٦ ـ صلاح الدين حافظ

سأبدأ المداخلة بطرح إشكاليتين. وليسمح لي الأشقاء المغاربة باستعارة هذه الكلمة «إشكالية». **الإشكالية الأولى** أنه بوقوع زلزال الخليج وتداعياته السياسية والعسكرية والفكرية المختلفة فرضت على المنطقة العربية بأسرها، وعلى منطقة الخليج بشكل خاص، ضرورة بقاء الجيوش أو بناء الجيوش والقدرات العسكرية المختلفة فضلاً عن الإنفاق عليها ببذخ، وتخصيص ميزانيات ضخمة من الآن فصاعداً، وخاصة في دول الخليج. ونعلم جميعاً ان دول الخليج لم يكن فيها مؤسسات عسكرية عصرية أو متكاملة، بل معظمها لا يقبل فكرة التجنيد الإجباري، على سبيل المثال. واعتقد أن هذا التوجه سوف يسفر عن تضخيم دور الجيوش والمؤسسات العسكرية في ظل هواجس الأمن وترتيباته المختلفة.

نحن نعلم أن المؤسسات العسكرية في العالم الثالث وفي الوطن العربي بشكل خاص، حين تتضخم ويتضخم دورها، تبحث باستمرار عن الدور السياسي، أي القفز إلى السلطة بنظرية الإنقلابات العسكرية المختلفة، وتحت هذا الهاجس ـ الخوف من الإنقلابات العسكرية المختلفة ـ كانت بعض النظم العربية مثلاً تتهرب باستمرار من بناء الجيوش ومن فرض التجنيد الإجباري، على سبيل المثال. هذا قاصر على دول الخليج والسعودية، رغم ان السعودية لديها إمكانيات لأن تبني جيوشاً.

يقابل دور تضخم الجيوش والمؤسسة العسكرية المهدد باستمرار الإنقلابات العسكرية، تصاعد في حالة المطالبة بالديمقراطية. ولست متشائماً إلى الحد الشديد الذي ساد هذه القاعة على مدى اليومين الأخيرين من تأثيرات زلزال الخليج في ما يتعلق بالديمقراطية. ولكن على العكس، اعتقد أن حملة المطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحديث النظم وتطويرها ستكون أولى النتائج الايجابية لزلزال الخليج، إذا ما كان هناك من نتائج إيجابية له.

الإشكالية الثانية تكمن ايضاً في أن هذا الزلزال قد أدى إلى عودة النفوذ الأجنبي بكثافة شديدة سواء بجيوشه العسكرية أو بنفوذه السياسي والاقتصادي المباشر إلى المنطقة العربية بشكل عام وإلى منطقة الخليج مرة أخرى والجزيرة العربية، بشكل خاص. ويفترض، كما تفترض كثير من المسلّمات التي تتردد حالياً في الندوات والمؤتمرات والصحف ووسائل الإعلام، أن العرب سوف يقبلون الإستسلام إلى هذا النفوذ المطلق، فلا قبل لهم على مواجهة هذه الآلة السياسية العسكرية الضخمة القادمة من أمريكا وأوروبا. ولكنني اعتقد على العكس تماماً، أن هناك تصاعداً رافضاً لهذا النفوذ الأجنبي في المنطقة، وأعتقد أيضاً أنه بقدر ما تتكدس القوات الأجنبية في الخليج مثلاً، يرفض الشعب العربي الخليجي في أعماقه هذا الاستعمار الجديد المفروض عليه بقوة السلاح. الواقع أننا نظلم أشقاءنا في الخليج كثيراً حين نردد، مثلاً، المصكوكات اللفظية المتداولة هذه الأيام وكأنها بديهيات ثابتة لا تقبل التغيير ولا التحول: من نوع أن الخليجيين راضون مرحبون بعودة الامريكيين والانكليز والفرنسيين لحمايتهم، أو أنهم أثرياء معتوهون يريدون فقط الانفراد بثروة النفط

حتى تحت الحماية الأجنبية. وننصّب أنفسنا في غالب الأحيان أوصياء عليهم نريد الحجر عليهم لأنهم معتوهون.

أعتقد أن الزلزال قد أحدث، وسيحدث تفاعلات عميقة في الخليج، بشكل خاص، على المستويات كافة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وفكرياً. ولعل مثل هذه الندوة تشكل بداية حقيقية لإدارة حوار معمّق حول التداعيات السياسية والاجتماعية والفكرية لزلزال الخليج. واسمحوا لي أن أجيب باختصار أيضاً عن فكرة طرح السؤال الإنساني الخالد «ما العمل؟». لسنا نحن أول من يطرح هذا السؤال، ولن نكون الأخيرين. وإنه سؤال طُرح في جميع الحضارات والثقافات، وطرحته الدول والشعوب. وفي العصر الحديث نذكر أن لينين طرحه في بداية الثورة الماركسية ـ اللينينية، وأنه بعد الحرب العالمية الأولى، كما أذكر، طرحه أحد الرؤساء الأمريكيين وأجاب عنه بالوثيقة الأمريكية الشهيرة New Vision for America. اليابان طرحته أيضاً بعد الهزيمة. وعلينا نحن العرب أن نطرحه الآن دون أن نردد المصكوكات اللفظية التي نحب أن نتداولها في دوائر المثقفين. ولكن لنبحث عن وسيلة عملية ـ إذا جاز لي استخدام الشعارات الكبرى ـ لبلورة ميثاق عربي جديد بعد أن تداعت أسس الميثاق العربي القومي الذي انتعش في الخمسينيات والستينيات.

١٧ ـ محمد المطوع

ما العمل؟ لعل هذا السؤال البسيط قد تكرر طرحه طوال تاريخنا المعاصر، وفي كل أزمة تمرّ بها الأمة العربية. لكن يبدو أننا شعب بلا ذاكرة، وانفعاليون باللحظة أو الحدث، وإلّا لما وصلنا إلى هذه الأزمة ـ الكارثة، وقام بعضنا يدافع ـ من منطلقات قومية ـ عمّن كان ينتقده ويقف ضده بالأمس. فهل تغيّر ذلك الحاكم العربي واتجه نحو الجماهير التي ندّعي أننا ندافع عن حقوقها ونصون كرامتها؟ فأين أولئك مما تعرّض له الشعبان الكويتي والعراقي، وهما جزء من الشعب العربي؟ وعُدنا نتغنى بالحلم القديم. حلمنا بالوحدة العربية التي لا تساعد الظروف الموضوعية ولا الذاتية على تحقيقها. فهل ما زالت الجماهير العربية تسعى إلى تلك الوحدة؟ أم أنّ الدولة القطرية هي التي تحرّك الشارع العربي ضمن توجهات الحكومة والسلطة في ذاك القطر؟ إن الجماهير العربية مقموعة في معظم الأقطار العربية، إن لم يكن كلها. ومما لا شك فيه أن أجهزة الإعلام الرسمية قد مثّلت دوراً رئيسياً في تحريك تلك الجماهير، كما ساهم بعض المثقفين في ذلك لحاجة في نفس يعقوب.

وهنا يحق لنا أن نتساءل: ما هي أولويات العمل القومي والوطني؟ الديمقراطية؟ الوحدة؟ حقوق الإنسان؟

في خلال العقود الأربعة الماضية طُرِحَ العديد من المشاريع الوحدوية، ووقفت الجماهير العربية مؤيدة لتلك المشاريع، وقدمت الغالي والنفيس من أجلها، فماذا كانت النتائج؟ المزيد من القمع والاضطهاد والفقر، والحروب الأهلية، وتحطيم شخصية المواطن العربي. فهل

يعقل أن تقوم نهضة وحضارة على عواتق جماهير مضطهدة، جائعة، لا تشعر بالأمن على حياتها؟

لقد أثبتت تلك الفترة، ولا تزال، أهمية الديمقراطية، وأن يعامَل المواطن العربي، كإنسان له حقوقه، وأن تُحدَّد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأن تعزَّز دولة المؤسسات. ولعل البعض يقول إن هذا الكلام مكرّر منذ بداية هذا القرن، ولكن أليست أوضاعنا تزداد سوءاً؟ بل إن الأوضاع العربية والإنسان العربي في انهيار واضح، بالرغم من أن السلطات السياسية في الوطن العربي قد تغيرت وجاءت أحزاب سياسية تحمل العديد من الايديولوجيات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. بالرغم من ذلك ازدادت القطرية والتخلّف اقتصادياً وسياسياً، لأن الفرد هو الحاكم الفعليّ وحوله مجموعة من المستشارين المتعلمين ممّن يجمّلون له أفعاله.

إنّ النظرة الواقعية والعلمية في المرحلة الحالية ترتِّب علينا أن نعيد النظر في الكثير من القضايا الفكرية والايديولوجية التي نادينا بها.

إنّ مهمة المثقفين، في هذه المرحلة، هي النضال من أجل الديمقراطية ودولة المؤسسات دون التفكير في إحداث انقلاب أو ثورة، بل علينا أن ننتهج الإصلاحية بقدر الإمكان. ولا نعتقد أن هذا التوجّه يمكن تحقيقه بسهولة، بل يمكن القول إنه السهل الممتنع. لقد علّمتنا تجربة العقود الخمسة الماضية أن الاعتماد على التطور الداخلي البطيء هو الذي يؤدي إلى الوحدة، ولكن هذه المرة بطلب من الجماهير العربية وبقيادتها ومن خلال الديمقراطية ودولة المؤسسات.

المَـــلاحِق

ملحق رقم (١): مخطّط الندوة

المحور الأول: صنع الأزمة

تناقش الندوة هنا كلاً من المصادر البنيوية للصراع مثل المشكلات الحدودية والاقليمية بين الأقطار العربية ـ قضايا توزيع الثروة والسكان في الوطن العربي ـ حالة الديمقراطية في الاقطار العربية ـ ميزان القوى بين الأقطار الرئيسية في النظام ـ غياب آلية محددة لتسوية الصراعات العربية ـ العربية ـ حساسية المصالح الدولية في النظام العربي.

وتناقش كذلك الموقف الاستراتيجي الغربي حول مسألة نمو القوة العسكرية والسياسية العربية.

كما تناقش تطور أحداث العام الأخير السابق على غزو العراق للكويت. ويهدف النقاش الى استخلاص المتغيرات التي شكّلت في جملتها أو في جزئياتها بيئة الأزمة وأسبابها المباشرة. ويمكن هنا الأخذ بأحد اقتراحين: أن يجري النقاش في إطار التطور الزمني للأحداث أو في إطار المتغيرات والأدوار. ويفضل الأخذ بالاقتراح الثاني فيناقش الدور العراقي، والدور الكويتي والحصار الغربي الاقتصادي والتقاني، وقمة بغداد، والانذار الأمريكي وهكذا، أو الأخذ بالاقتراحين معاً في تفاعلهما.

المحور الثاني: إدارة الأزمة

ويشمل هذا المحور عدداً من المحاور الفرعية على النحو التالي:

١ ـ تصعيد الأزمة:

تناقش الندوة هنا تطور الأحداث يوماً فيوماً منذ بداية الحشود العراقية وحتى مبادرة

العراق في ١٢ آب/ أغسطس. والهدف من هذا المحور التوصل الى العوامل التي أدت إلى شل الجهد العربي، والانقسام العربي، والتدخل العسكري الأجنبي، ودور الأمم المتحدة، وموقف الشرعية الكويتية من مواجهة الغزو. وأهمية هذا المحور الفرعي أن النقاش فيه بموضوعية وصراحة قد يجيب عن علامات استفهام كثيرة، ويحدّد مؤشرات الإدراك السليم والإدراك الخاطىء لدى أطراف الأزمة وتجاه بعضها البعض.

٢ ـ تفجير الأزمة:

يناقش هذا المحور الفرعي تفاصيل التصعيد الاعلامي والسياسي والخطط المعدّة لذلك. ومن المهم بشكل خاص مناقشة أهداف التصعيد وأساليبه (كتعبئة الشعب الأمريكي). فمن تحديد أهداف الحملة الاعلامية وأساليبها قد تتمكن الندوة من استخلاص بعض الأهداف غير المعلنة لأطراف الأزمة ونواياها.

٣ ـ انفجار الأزمة:

من الضروري ان تهتم الندوة ـ ولو بايجاز ـ بتقويم مرحلة العمل العسكري، خصوصاً وقد شاب الخطط العسكرية علامات لا سابقة لها كالتعتيم والتهويل والاعلان عن الأسلحة وإبراز جهود دول معينة في التحالف الغربي وتجاهل أدوار أخرى. وضخامة القصف والتدمير لكل من العراق والكويت. ومن المهم أيضاً التعرف إلى الأهداف النفسية في استراتيجية الحلفاء.

المحور الثالث: تقويم أهداف الأزمة

هنا يجب أن تحدد الندوة أهم الأهداف التي سعت لتحقيقها أطراف الأزمة الرئيسية سواء كانت دولية أو اقليمية أو عربية أو قطرية. ثم تستخلص الندوة ما تحقق منها، وما يبدو أنه في طريق التحقيق، وما لم يتحقق أو أحبط.

المحور الرابع: الأزمة ومستقبل النظام العربي

يهدف هذا المحور الى تحقيق أهداف عدة. **الهدف الأول**، دلالات الأزمة بالنسبة إلى المفاهيم والمسارات القومية. **الهدف الثاني**، تقويم أداء النظام العربي خلال فترات صنع وتصعيد وانفجار الأزمة. **الهدف الثالث**، مناقشة الآثار المباشرة التي خلّفتها الأزمة على النظام العربي ومقوماته المادية والمعنوية. بمعنى آخر توصيف حالة النظام. **الهدف الرابع**، وضع تصورات عن مستقبل النظام وتحليل التداخل والتضارب بين ما يطلق عليه ترتيبات أمنية، وترتيبات أمن شامل، ونظام عربي جديد. **الهدف الخامس**، إعادة النظر في قائمة التحديات التي تواجه المنطقة في المستقبل في ضوء احتمالات عدة، أهمها استمرار الهيمنة الغربية،

اختلال ميزان القوى الاقليمي، فرض نظم حكم أقل استبداداً، فرض تسوية أمريكية للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

المحور الخامس: ما العمل؟

على الرغم من أن بعض المثقفين العرب لم يكونوا يرحبون دائماً بأن تتطرق ندوة فكرية الى الاعتبارات العملية، إلا أن الموقف الذي خلقه الصراع الأخير في الخليج أخطر من ان يترك للدوائر الرسمية العربية وغير العربية لكي تقرّره. ومع أن الاحباط لا بد أن يكون قد أصاب ذلك القسم منهم الذين بذلوا أقصى ما في طاقتهم لترشيد المسار اثناء احتدام الأزمة وباءت جهودهم جميعاً بالاخفاق، إلا أن الجميع ينبغي ان يرتفع فوق مستوى الاحباط كي يشارك في البحث عن سبل الخلاص من الكارثة الراهنة.

ويمكن أن يدور النقاش حول هذا المحور على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: يتناول عموماً الأفكار التي يمكن القول إنها تمثل مطالب تطرحها جماعة من المثقفين العرب الملتزمين قومياً على النظم العربية الحاكمة كي تساعد في ترشيد التحرك الرسمي بشأن قضايا بالغة الحيوية، مثل كيفية إزالة آثار الصراع في العلاقات العربية ـ العربية رسمياً وشعبياً؛ والتحرك بشأن ترتيبات الأمن في الخليج خاصة والمنطقة عامة؛ وكذلك بشأن القضية الفلسطينية... الخ.

والمستوى الثاني، يتناول الخطوات العملية التي يمكن للمشاركين في الندوة أن يقترحوها بحيث تكون قابلة للتطبيق على المستوى العربي غير الرسمي، ويدور هذا بدرجة أو بأخرى حول الدور الذي يمكن للمثقفين العرب الملتزمين قومياً أن يلعبوه في تجاوز آثار الأزمة على العلاقات العربية ـ العربية وبالذات في شقها غير الرسمي، وهو دور يبدو بالغ الأهمية في هذه الظروف.

والمستوى الثالث، ويتناول إعادة التركيز على أولويات العمل في المرحلة الراهنة، وتحديداً على مسألة بلورة مفهوم الاستقلال الوطني والقومي والموقف من الاحتلال أو شبه الاحتلال لأجزاء من الوطن العربي وللقواعد الأجنبية فيه، وربط هذه المسألة بمفهوم الأمن العربي في نهاية القرن.

ملحق رقم (٢) :
برنامج الندوة

الأحد ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٩١

٨,٠٠ ـ ٩,٠٠	التسجيل
الجلسة الصباحية الأولى	: رئيس الجلسة أ. محمد فايق
٩,٠٠ ـ ٩,١٥	افتتاح الندوة كلمة الدكتور خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية.
٩,١٥ ـ ١١,٠٠	**مناقشة المحور الأول: صنع الأزمة**
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	: رئيس الجلسة د. علي اومليل
١١,٣٠ ـ ١,٣٠	متابعة مناقشة المحور الأول
١,٣٠ ـ ٣,٣٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى	: رئيس الجلسة أ. ليلى شرف
٣,٣٠ ـ ٥,٣٠	**مناقشة المحور الثاني: ادارة الأزمة**
٥,٣٠ ـ ٦,٠٠	استراحة
جلسة بعد الظهر الثانية	: رئيس الجلسة د. عثمان سعدي
٦ ـ ٨	متابعة مناقشة المحور الثاني

الاثنين ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٩١

الجلسة الصباحية الأولى	:	رئيس الجلسة د. محمد عبد الملك المتوكل
٩,٠٠ ـ ١١,٠٠		مناقشة المحور الثالث: **تقويم أهداف الأزمة**
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠		استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	:	رئيس الجلسة د. خلدون النقيب
١١,٣٠ ـ ١,٣٠		مناقشة المحور الرابع: **الأزمة ومستقبل النظام العربي**
١,٣٠ ـ ٣,٣٠		فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى	:	رئيس الجلسة السيد محمد حسن الأمين
٣,٣٠ ـ ٥,٣٠		متابعة مناقشة المحور الرابع
٥,٣٠ ـ ٦,٠٠		استراحة
جلسة بعد الظهر الثانية	:	رئيس الجلسة د. يحيى الجمل
٦,٠٠ ـ ٧,٤٥		مناقشة المحور الخامس: **ما العمل؟**

فهرس

(أ)

ابن عبد العزيز، سلطان: ١٨١، ٢٩٥

ابن عبد العزيز، فهد: ١٧١، ١٨٦، ٢٢٧

الاتحاد السوفياتي: ١٧، ٢٨، ٣٠، ٣٥، ٤٩، ٨٠، ٩٥، ٩٦، ١١٤، ١٤٢، ١٤٤، ١٥١، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٧، ١٩٠، ١٩٢، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٨٠، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٣٣

الاتحاد العربي: ١٨، ٢٦، ٣٧

اتحاد المغرب العربي: ٢٧، ٥٧، ٣٠٥

اتفاق إيران ـ العراق حول شط العرب (١٩٧٥): ٨٣، ١٤٤، ٢١٨

اتفاقيات كامب ديفيد: ٢٢، ٣٩، ٥٢، ١١٢، ١٤٩، ١٦٢، ١٧١، ١٧٥، ١٧٦، ٢٠٢، ٢١٤، ٢٦٣، ٢٨٧، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٨

اتفاقية الدفاع المشترك: ٣٠٤، ٣١٧

الاثنولوجيا: ١١٥

الاجتياح العراقي للكويت انظر أزمة الخليج

احتراق الآبار الكويتية: ٢٥٨

أحمد، أحمد يوسف: ٧٥، ١٦١، ١٦٢، ١٩٣، ٢١٢، ٢٥٨، ٢٧٥، ٣٠٦، ٣٢٨

الأردن: ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٦٥، ٨٢، ٨٣، ٩٦، ٩٧، ١٢١ ـ ١٢٣، ١٢٦ ـ ١٢٨، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٤١، ١٧١، ١٧٨، ١٨٧، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٧، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٩٨، ٣٣٩

الأراضي العربية المحتلة: ٢٧، ٩٦، ٩٧، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١٤٤، ١٨٦، ٢٠٠، ٢٢٦

أرنت، بيتر (مذيع) ٦٢

الارهاب: ٢٠، ٢٤، ٣٩

أزمة الخليج: ١٨، ٢٧، ٣٤، ٤٣ ـ ٤٨، ٥٠، ٥٩، ٦٧، ٦٨، ٧٥ ـ ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٥ ـ ٨٧، ٩٣ ـ ١٠٠، ١٠٢، ١٠٧، ١١٤، ١١٦، ١١٩، ١٢١ ـ ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢ ـ ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٩ ـ ١٦٣، ١٧١ ـ ١٧٣، ١٧٥ ـ ١٧٧، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢ ـ ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٤٣

ـ الأسباب: ١٧ ـ ٢٠، ٦٥، ٨٥ ـ ٨٩، ١٤٢، ١٨٠ ـ ١٨٢، ١٨٨، ١٩١، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٩، ٢٣٤

ـ استدعاء القوات الأجنبية: ٤٤، ٧٧، ٨٦، ٨٧، ٩١ ـ ٩٣، ١٤٨، ١٥٠ ـ ١٥٢،

١٦٨، ٢٢٤، ٢٥١، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٩٣،
٣١٤، ٣١٧، ٣٤٠
أزمة المياه: ٢٨٥، ٢٩٣، ٣٣٤
اسبن، لي: ٢٦٣
الاستراتيجية الأمريكية والغربية: ١٧ ـ ١٩، ٣١،
١٠٩، ١١٢، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٠،
١٧٣، ١٧٨، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٩، ٢١١،
٢١٩، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٧٣، ٢٨٩ ـ
٢٩١
الاستراتيجية العربية: ٢١، ٣١، ٣٣، ٣٤،
١٦٠، ١٦٢، ١٧٥، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢٩٢
استراتيجية المقاومة المستمرة: ٢٦، ١٩٥
الاستعمار الغربي: ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٦،
٢٨، ٣٣، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٧، ٤٨، ٥١،
٥٤، ٥٥، ٥٩، ٦١، ٦٥، ٨٣، ٨٦، ٩٨ ـ
١٠٢، ١٠٥ ـ ١٠٧، ١٠٩، ١١٥، ١١٩،
١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦،
١٦٩، ١٧٢، ١٧٤، ١٩١، ٢٠٠، ٢٠٣،
٢٠٤، ٢٠٦، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٥٠،
٢٦٤، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠٢،
٣٠٩، ٣٣٨
الأسد، حافظ: ١٨٦
الاستقلال العربي: ٤٠ ـ ٤٢، ٤٧، ٥٣، ٦٤،
٢٠٤، ٢٩٢، ٢٩٦، ٣١٢
اسرائيل: ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٤٠، ٦٣،
٨٠، ٨٣، ٩٥ ـ ٩٨، ١٠٠ ـ ١٠٥، ١٠٧،
١١٠، ١١٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨،
١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٤،
١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٦٠، ١٦١، ١٦٤،
١٦٥، ١٦٧، ١٧١، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٣ ـ
١٩٥، ٢٠٠ ـ ٢٠٢، ٢١١، ٢١٤، ٢١٧،
٢١٨، ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٧،
٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٨ ـ ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٨،
٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠،
٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٤، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٤،
٣٠٦، ٣٠٧، ٣٢٣، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٠
ـ التفوق العسكري: ٢١ ـ ٢٣، ٢٥، ٤١، ٧٥
ـ خدمة المصالح الغربية: ١٩، ٢٣، ١٠٢،
١٠٣
ـ الاعتراف بها: ١٩، ٢٠، ٣٠٧
ـ الدعم الأمريكي: ٣٨، ٨٠، ١٠١
الاشتراكية: ٣٨، ٤٩، ٥١، ٥٥، ٥٧، ٦٤،
١٨٢، ١٨٤، ٢٩٠، ٣١٨، ٣٣٣
الإعلام السوري: ٢١٦
الإعلام العراقي: ٢١٨
الإعلام الغربي: ٢٣، ٢٦، ٣٠ ـ ٣٢، ٥٣،
٦٠ ـ ٦٣، ٨٠، ٩٩، ١٠٠، ١١٨، ١٢٠،
١٣٤، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٨، ١٦٦، ١٧٢،
١٩٦، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٢، ٢١٦، ٢٢٥،
٢٣٢، ٢٤٥، ٢٥٢ ـ ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٩،
٢٧٤، ٢٩٢
الإعلام المصري: ٢١٦
إعلان دمشق (١٩٩١): ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٤
الإعلان القومي (١٩٨٠: العراق): ١٦٦، ٢٩٤
الاقتصاد العربي: ١٢٣، ٢١١، ٣٠٦
ـ انظر أيضاً الثروة العربية
الأقطار العربية: ١٧، ٢٠، ٢٣، ٢٥ ـ ٢٧،
٣٤، ٣٧، ٤٤، ٤٩، ٥٣ ـ ٥٧، ٦١، ٦٧،
٦٨، ٧٠، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٩٤، ٩٦، ٩٨،
٩٩، ١٠٤، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٨، ١٤٠،
١٤٩، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٢،
١٧٤، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ٢٠٠،
٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٤١،
٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٤،
٢٦٥، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩١،
٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣١٧ ـ ٣١٩، ٣٢٦،
٣٢٨
ـ انظر أيضاً الأنظمة العربية
الأكراد: ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٥٥، ١١٢ ـ ١١٤،
١٥٣، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٤، ٢٩٣
الامارات العربية المتحدة: ١٦٨ ـ ١٧٠، ٢٠٦،
٢٣٠، ٣٣٤
المانيا: ٢٢، ٢٩، ٣٤، ٣٥، ٧١، ١٤٢، ١٦٩،
١٧٦، ١٩٠، ١٩٩، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٧٣،
٢٧٩، ٢٩٠
الإمبريالية: ٤٥، ٤٨، ٥٣، ٥٨، ٧٦، ٩٠،
١٣٣، ١٣٥، ١٤٩، ١٦٢، ١٦٤، ٢٠٠،
٢٠١، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٢٥
الأمم المتحدة: ٢٢، ٣٠، ٩٧، ١٠٦، ١١١،
١٣١، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ٢٠٩، ٢٢١،

٢٤١، ٢٤٢، ٢٨٨، ٣٢٨
- مجلس الأمن: ٤٨، ١١٢، ١١٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٤، ١٧٠، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٨، ٢٧٠، ٣١٥، ٣٢٩، ٣٤٠
الأمة العربية: ١٨، ٢٠، ٢٢، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٥٥، ٥٩، ٦٧، ٦٨، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩٣، ٩٧، ١٠٧، ١٠٩، ١١٦، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٤، ١٥٠، ١٥١، ١٦٢، ١٧٤ ـ ١٧٦، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٩١، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠١، ٢١١، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٦٤، ٢٦٦ ـ ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٨، ٢٩٦ ـ ٢٩٩، ٣٠٠، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٤، ٣٥٢
الأمن القومي العربي: ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧ ـ ٢٩٩، ٣٠٥، ٣١٢، ٣١٥ ـ ٣١٧
الأمين، محمد حسن: ١٧٢، ٢٢٥، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٣، ٣٤٦
الانتداب: ٩٩
الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧): ٢٦، ٣٨، ٩٤ ـ ٩٧، ١٠١، ١٠٤، ١٠٨، ١٠٩، ٢٦٥، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٧
الأنظمة العربية: ٢٧، ٤١، ٤٧، ٤٩، ٥٦، ٥٧، ٧٧، ٨١، ٨٢، ٨٦، ١٤١، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٣، ١٨٢، ١٨٣، ١٩١، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٥١، ٢٧٣، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٣
الانعزالية: ٣١٩، ٣٢٠
الانقسام العربي: ٧٧، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٧٦، ٣٠١، ٣٠٦
انكلترا انظر بريطانيا
الانهزامية: ٣٢٤
انهيار الشيوعية: ٣٤، ٣٨، ٤٩، ١٧٧، ٣٠٧
الأهداف الأمريكية: ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩ ـ ٢٧٢، ٢٧٧ ـ ٢٨٠، ٢٨٥
الأهداف السعودية: ٢٦٧
الأهداف العراقية: ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٦٩
الأهداف المصرية والسورية: ٢٦٧
أوروبا: ١٨، ٣٥، ٣٨، ٤٠، ٤٩، ٦٩، ٩٥، ٩٦، ١٦٣ ـ ١٦٥، ١٦٧، ١٨٢، ١٨٧، ١٩٢، ٢٠٥، ٢٢٢، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٩٠ ـ ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٧، ٣٢١
أومليل، علي: ١٤١، ٢٦٩، ٢٧٣
الايديولوجيا: ٥٠، ٥٢، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ١١٢، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٥٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٠، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣٢٧
إيران: ٣٩، ٤٤، ٨٠، ٨٣، ٨٩، ٩٠، ١٢٣، ١٤٤، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١٩٤، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٣٤
ايطاليا: ١٨، ٧١، ١٢٦
الأيوبي، صلاح الدين: ١٦٤، ٢٧٤، ٢٩٩، ٣٣٧

(ب)

بالمرستون: ٢٨٨
الباهي، عبد الوهاب: ١٨٨، ٢٢٤
البترو ـ دولار: ٢٠٨، ٢٩٥، ٣٠٥
البراغماتية: ٢٠٥
البربر: ٥٥، ١٥٣، ٢٩٥
بريطانيا: ٢٤، ٢٩، ٣٤، ٥٣، ٧١، ٩٥، ٩٨، ١١٤، ١٤٤، ١٤٧، ١٥١، ١٥٤، ١٧٦، ٢٥٩، ٢٧٢، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٥
بسمارك: ٥٥، ١٢٦، ١٤٤، ١٤٧، ١٦٩، ١٨٧، ٣٢٧
بشور، معن: ١٧٣، ١٩٤، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٧٨
البصري، محمد: ١٧٧، ١٩٥، ٢٧٣، ٢٩٩، ٣٤٣
بغداد: ٦٢، ٨٧، ٩٠، ١١٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٧٠، ١٧٩، ١٨١، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٨٤، ٢٩٥، ٣٤٠
البلدان الخليجية: ٢١، ٢٧، ٧١، ٧٢، ٧٧، ٨١، ٨٢، ٨٨ ـ ٩٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٣،

١٥٤، ١٦٧، ١٦٩، ١٧١، ١٨٠، ١٨١،
١٩٨، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٦،
٢١٩، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٨٤،
٢٨٩ ـ ٢٩٣
ـ انظر أيضاً النظم الخليجية
البلدان العربية انظر الأقطار العربية
البلدان النامية: ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٣٥، ٥٢،
٦٠، ١٤٩
بن جديد، الشاذلي: ١٤٠، ٢٠٦، ٢٢١، ٢٧٨
البنتاغون: ٢٥٥، ٣٤٠
بنسعيد، سعيد: ١١٠، ٣٢٤
بوش، جورج: ٢٢، ٦٤، ٧٩، ١٠٣، ١٠٦،
١٣٢، ١٣٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٧٢، ١٧٥،
١٨٣، ٢٠٥، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٥٨،
٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٧ ـ ٢٧٩،
٢٨٣، ٢٨٥
بيروت: ٥٢، ١٠٦، ١١١، ١٧٣، ٢٢٢
البيروقراطية: ٣١٥، ٣١٦
بيكر، جيمس: ١٠١، ١٠٥، ١٣٢، ٢٥٩،
٢٦٢، ٢٨٦

(ت)

تاتشر، مارغريت: ١٧١، ١٧٩
تاريخ العرب المعاصر: ٧٥، ٨٦، ١٢٥، ١٤٩،
٢١٧، ٢٤١
تأميم قناة السويس: ٥٤، ١٢٦، ٣٢٢
التحالف الدولي: ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٣٣ ـ
٣٥، ٦١، ٩٤، ١٠٢، ١٢٧، ١٦٦،
٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٧،
٢٣٢ ـ ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٣،
٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥ ـ ٢٦٧،
٢٧٩، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٢٩، ٣٥٠
التحدي الغربي: ٢٢٥
التخلف العربي: ٤٧، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٩
التدخل الأجنبي: ٤٤، ٧٧، ٧٨، ٨٦، ١٢٢ ـ
١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٣، ١٣٦،
١٤٢، ١٥٩، ١٦٨، ١٩١، ١٩٨، ٢٠٩،
٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣١،
٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٩٨
تدمير العراق: ٢١، ٢٧، ٣٠ ـ ٣٣، ٤١، ٤٨،
١٢٣، ١٣٤، ١٤٠ ـ ١٤٢، ١٤٦، ١٤٨،
١٦١، ١٦٧، ١٧١، ١٩٨، ٢٠٩، ٢١١،
٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٩،
٢٦٥ ـ ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٩، ٢٩٠،
٣١٤، ٣٤٠
تركيا: ١١٣، ١٢٣، ١٩٤، ٢٣٥، ٢٨٤،
٢٩٨، ٣٠٦
تصريح بلفور (١٩١٧/١١/٢): ٩٩
تصريح صدام حسين (١٩٩٠/٨/١٢): ٢٢٣
التضامن العربي: ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣٩، ٧٨،
٨١، ١٣٣، ١٤٣، ١٧٢، ٢١٩، ٢٢٦،
٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣٠٧
التعاون العربي: ٢٥ ـ ٢٧، ٣٥، ٣١٦
التعويضات والعقوبات الاقتصادية على العراق:
٣١٤، ٣١٥، ٣٢٨
التفكيك العربي: ١٨، ٢٠، ٢٢، ٣٩، ٤٠،
٩٨، ١٣٤، ١٤٣، ١٤٩، ١٦٥، ١٧٣،
١٩٤، ٢٥١، ٢٦٦، ٢٧٧، ٢٨٥، ٢٩١،
٢٩٢، ٢٩٦، ٣٠٢، ٣٣٧
التقارير الغربية: ٧٩
التقاليد الغربية: ٣٢، ١٣٥، ١٥٣، ١٩٦،
٣٢١، ٣٣٧
تمويل الحرب: ٢٧٠، ٢٧١، ٢٩٣
التنمية العربية: ٢٣، ٢٥ ـ ٢٧، ٤٤، ٥٣، ٦٠،
٦٥، ١٢٢، ١٢٥، ١٦٩، ١٧٤، ٢٩٣،
٢٩٤، ٣٠٤، ٣١٦، ٣٣١، ٣٣٦، ٣٣٨،
٣٣٩، ٣٥٠
تونس: ٥٣، ٥٦، ٦٥، ١٢٢، ١٣٢، ١٨٩،
٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٩٥، ٢٩٧
التونسي، خير الدين: ٤٧
التيارات العربية
ـ التيار الإسلامي: ٥٠، ٥٨، ١١٨، ١٨٦
ـ التيار الشعبي: ٤٩
ـ التيار القومي: ٥٨، ١٨٦، ٢٠٧، ٣١٨
ـ التيار الليبرالي: ٥٨
ـ التيار الماركسي: ١١٨، ٣٣٢
التير، مصطفى عمر: ٢٤٥، ٢٧٧، ٢٩٥، ٣٢٧

(ث)

الثروة العربية: ١٩، ٣٩ ـ ٤١، ٥٠، ٥٣، ٦٥،

٧٥، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٦،
١٤٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٩١،
٢٠٠، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٥٦، ٢٦٤،
٢٧٠، ٢٧٨، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٣٩
الثقافة العربية: ٢٨، ٢٩، ٤٥، ٤٧ ـ ٥٩،
٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٢٤ ـ ٢٢٦،
٢٥٥، ٢٦٤، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٨٣، ٣٠١،
٣١١، ٣١٧، ٣٢٦ ـ ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٤٧،
٣٥٠، ٣٥٣
الثورة الايرانية: ٧٣، ١٩٣
الثورة البلشفية: ٢٨، ٣٥٢
الثورة الجزائرية: ٣٠، ٥٦
الثورة العرابية: ٤٠
الثورة العربية الأولى (١٩١٦): ١٩١
ثورة مصر (١٩٥٢): ٤٠

(ج)

الجابري، محمد عابد: ٥٢
جامعة الدول العربية: ٢١، ٢٦، ٢٧، ٩٠،
١٣٥، ١٤٧، ١٦١، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٣،
٢٤١، ٢٤٢، ٢٦٦، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦،
٢٩٧، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٥، ٣١٦
الجزائر: ١٨، ٢٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٦٥، ٧٩،
١٠٠، ١٠٦، ١١٠، ١١٥، ١١٨، ١٢٢،
١٢٨، ١٣٠ ـ ١٣٢، ١٣٦، ١٤٧، ١٤٨،
١٥١، ١٥٣، ١٦٨، ١٧٨، ١٨٢، ١٩٠،
٢٠٦، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٦٢،
٢٧٨، ٢٩٥، ٣٢٩، ٣٣٠
ـ الشعب: ٥٣، ٦٥، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣،
١٥٥
جزيرتي بوبيان ووربة: ١٨١، ١٨٢، ١٩٨،
٢٣١، ٢٤٧
الجزيرة العربية: ١٥٠، ١٥١، ١٨٢، ٢١٠،
٢٤١، ٢٥٥
الجماهير الأردنية: ٥٣، ٦٥
الجماهير التونسية: ٥٣، ٦٥
الجماهير الخليجية: ٢١٥
الجماهير السودانية: ٥٣
الجماهير السورية: ٥٣
الجماهير العربية: ٨٠، ٨٣، ٢١٥، ٢٢٢ ـ ٢٢٦،
٢٧٠، ٢٧٥، ٣٥٢
الجماهير المصرية: ٥٣
الجماهير المغربية: ٥٣، ٦٥
الجماهير اليمنية: ٥٣
الجولان: ١٨٦
الجيو ـ سياسية: ١٧، ٣٤، ٨٥

(ح)

حافظ، صلاح الدين: ٢٥٥، ٣٥١
الحدود المحلية العربية: ٣٥، ٤٤، ٤٨، ٥٥،
٧٧، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٩، ١١٧، ١٣٦،
١٥٩، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٠، ١٨١،
١٨٧، ١٩٢، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٨٩
حرب، أسامة الغزالي: ١٦٢، ١٨٠، ١٨٤،
١٩٢، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٧٩،
٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٤٨، ٣٥٠
الحرب الأطلسية ضد العراق: ٣٨
الحرب الأمريكية ـ الألمانية: ١٩٠
الحرب الأمريكية ـ العربية: ٢٤٧
الحرب الايرانية ـ العراقية: ٣٩، ٤٤، ٧٨، ٨٠،
٨١، ٨٣، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ١١٢، ١٣٠،
١٣١، ١٦٠، ١٦٦ ـ ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢،
١٨٣، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٦،
٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٦،
٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٧، ٣١٦
حرب تشرين (١٩٧٣) انظر الحرب العربية ـ
الاسرائيلية (١٩٧٣)
حرب الخليج انظر أزمة الخليج
حرب السويس (١٩٥٦): ٣٠، ٥٤، ٧٨، ٩٨،
١٠٠، ١١٠، ١٢٦، ١٩٥، ٢٢٩، ٢٣١،
٣٠٦، ٣٠٧
الحرب العالمية الأولى: ٣٥، ١٩٢، ١٩٩، ٢٥٦،
٢٨٦، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٥٢
الحرب العالمية الثانية: ١٩، ٢٤، ٣٤، ٣٥،
٤١، ٥٤، ٧٥، ١٠٠، ١٢١، ١٢٢،
١٩٠، ١٩٢، ١٩٩، ٢٤٥، ٢٧٣، ٢٨٠،
٢٨٦
الحرب العربية الاسرائيلية (١٩٦٧): ٢١، ٨١،
٨٢، ٩٩، ١٠٣، ١٠٨، ١١٠، ١١٨،

١٦٢، ١١٣، ١٧١، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٣،
٢٠١، ٢٨٥
الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٧٣): ٨٢،
١٠٨، ١١١، ١٦٢، ٢١٤، ٣٠٧
الحرس الجمهوري العراقي: ٩١، ٢١١، ٢٥٩
حركة التحرر العربية: ٣٣١، ٣٣٢
الحروب العربية ـ الاسرائيلية: ٢٠، ٢١، ٢٥،
٢٦، ٣١، ٤٥، ٤٩، ٥٢، ٦٣، ١٢٣،
١٢٨، ١٨٦، ٢٥٤، ٢٨٩، ٣٠٧
حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق): ٧٥،
٨٠، ٢١١، ٣٣١
الحسن الثاني (ملك المغرب): ١١٦، ١٤٠،
١٨٢، ٢٢٣
حسيب، خير الدين: ١٦٦، ١٧٣، ١٨٤،
١٨٥، ١٩٧، ٢٠٨، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٨،
٢٤٤، ٢٤٧، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٥،
٢٧٦، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣١٣، ٣١٨،
٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٤٨
حسين، صدام: ٥٣، ٥٨، ٦٤، ٧٦، ٨٧،
٩٠، ١١٧، ١٣٢ ـ ١٣٤، ١٤٤، ١٤٧،
١٥٠، ١٥٢ ـ ١٥٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٥،
١٨٠، ١٨٣، ١٨٥ ـ ١٨٧، ١٩٣، ٢٠٠،
٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٠ ـ ٢١٢، ٢١٤ ـ
٢١٨، ٢٢٠ ـ ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨ ـ
٢٤٠، ٢٤٨، ٢٥٠ ـ ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٧،
٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٦ ـ ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٤ ـ
٢٧٩، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٢٨
حسين، عادل: ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٨،
٢٣٩، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٨
حسين (ملك الأردن): ١٢٣، ١٤٠، ١٧١،
١٩٦، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٥٨،
٢٦٣
الحسيني، فيصل: ٢٦٢، ٢٧٤
حقل الرميلة: ١٦٨، ١٩٨، ٢٣١، ٢٤٧،
٢٦٣، ٢٦٤
حقوق الانسان: ٢٢، ٤٠، ٤٣، ٤٩، ٥١،
٥٢، ٥٧، ٥٩، ٦٧، ٦٨، ٧٣، ٨٢، ٩٨،
١٠٩، ١٣٤، ١٤٨، ١٦٦، ١٩٩، ٢٠٠،
٢٠٤، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٧٧،
٢٨١، ٣٠٠، ٣٤٠، ٣٥٢
الحماية الخارجية والتبعية: ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦،
٢٨، ٧٣، ٩٢، ٩٣، ١٤٥، ١٥٤، ١٧١،
١٨١، ١٨٣، ١٩١، ٢٢٥، ٢٦٧، ٢٧٢،
٢٩٠، ٢٩٦، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١٠، ٣١٥،
٣٣٠، ٣٣٨، ٣٤٩، ٣٥٢
الحوض المتوسط: ١٧، ١٩

(خ)

الخطاب السياسي العراقي: ٥١، ٥٣، ٦١، ٦٤،
٦٥، ٧٨، ٢٦٤
الخليج العربي: ٨٥ ـ ٨٧، ٩٠، ٩٣، ١٢٣،
١٤٧، ١٥٠، ١٦٧، ١٨١، ١٨٩، ١٩٣،
٢١٠، ٢١٧، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٧٠، ٢٧٩،
٣٠٦، ٣٤٢ ـ ٣٤٤
خوري، الياس: ٣٨

(د)

الدبلوماسية: ٣٠، ٣١، ٣٥، ٧٩، ٩٦، ٩٧،
١٠٧، ١٤٣، ١٤٥، ٢٥٤
الدجاني، أحمد صدقي: ٩٤
الدجاني، برهان: ١٨٦، ١٨٩، ٢٠٢، ٢٥٨،
٣٠٣، ٣١٥، ٣٤٥
دمشق: ١٧٩، ٢٢٢، ٣١٩
دوريات
ـ الأخبار: ١٨٤
ـ الأهرام: ٦٨، ١٨٤، ٢٣٨، ٣٠٣
ـ الأوبزرفر: ٢٣٤
ـ البوست: ١٠٢، ١٠٤
ـ الثورة (العراق): ١٨٤، ٢٠٥
ـ الجمهورية: ١٨٤
ـ الحرية: ٣١٩
ـ دافار: ١٠٢
ـ الشعب: ١٨٤، ٢٣٩
ـ غارديان: ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٨٧
ـ لوموند: ٦١
ـ المساء: ١٥٣
ـ المستقبل العربي: ٣١٨
ـ معاريف: ١٠٣
ـ نشرة المنظمة العربية لحقوق الانسان: ٦٨

- نيوزويك: ١٧٢، ٢٦٦
- الهيرالد تريبيون: ٢٣٢، ٢٣٣
- الوحدة: ١٣٩
- الوفد: ١٨٤
دوما، رولان: ١٨، ٩٨، ١٠١، ٢٩٢
الدول الخمس في مجلس الأمن: ٢٢
دول، روبرت: ٢٠٥، ٢٨٤
الدول الغربية: ١٧، ١٩، ٢٥، ٣٠، ٣٣، ٦١، ٩٠، ٩٦، ١٠٠، ١١٤، ١٢٢، ١٢٧، ١٤٥، ١٤٨، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٧، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٩٠، ٢٩١
الدولة الاسرائيلية انظر الكيان الصهيوني
الدول المنتجة للنفط انظر البلدان العربية النفطية
الدولة العربية: ٣٢٥، ٣٢٦
دولور، جاك: ١٨، ٢٩٢
الديكتاتورية: ٢٠، ٣٧، ٧١، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٢، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٤٤
الديماغوجيا: ٢٨٥، ٣٣٣، ٣٤٥
الديمقراطية: ٢٣، ٢٧، ٣٦، ٣٧، ٣٨ - ٤٣، ٤٧ - ٥٢، ٥٥، ٥٧، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٧، ٨٢، ٨٦، ١٠٧، ١١١، ١١٩، ١٢٠، ١٢٦ - ١٢٨، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٨ - ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٨ - ٢٠٠، ٢٠٢ - ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٣٤ - ٣٣٦، ٣٣٨ - ٣٤٠، ٣٤٩ - ٣٥١، ٣٥٣

(ر)

الراديكالية: ٥١، ٥٧، ٢٠٠
الرأسمالية: ٥١، ٦٠، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ٢٢٧، ٣٠٧، ٣٣٣، ٣٤٩
الرأي العام: ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٧، ١١٣، ١٦٧، ١٧٠، ٢٦٦، ٣٤٠
الرأي العام العربي: ٢١، ٢٥، ٢٧، ٥٢ - ٥٤، ١٢٨، ١٤٧، ١٩٧، ٢٢٤، ٢٥٣
الرجعية العربية: ٢٠١
رمضان، طه ياسين: ١٣١، ١٣٨
الرهائن الأجنبية في العراق: ١٤٥، ٢٣٢، ٢٥٨
الرياض: ٨٧، ٩٣، ١٨٣، ١٨٥، ٢٠٤، ٢٧٨
رياض، عبد المنعم (الفريق): ٣٠٤

(س)

سعدي، عثمان: ١٤٧، ٢٠٣، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨٨، ٢٩٥، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٤٠
السعودية: ٤٤، ٤٨، ٥٦، ٥٧، ٧٩، ٨٢، ٨٧، ٩١ - ٩٣، ١٢٤، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٨، ١٥٠، ١٦٨ - ١٧١، ١٨٠، ١٨١، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٣٤
السلام الدولي: ٣٩، ٢٦٥
سلامة، غسان: ٢٠٦
السودان: ٥٣، ٥٥، ٥٦، ١٢٢، ١٣٢، ١٣٤، ١٤١، ٢٠٧، ٢٦٨
سوريا: ٥٣، ٥٦، ١٣٢، ١٤٨، ١٥٤، ١٦٨، ١٨٧، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٧
سي. إن. إن (محطة): ٦١، ٦٢، ٢٢١، ٢٥٧، ٣٤٠
السياسة الأمريكية: ٣٨، ٩٦، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٩، ١٣٢، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٣٠، ٢٦٣، ٢٧٧، ٢٩٠
السياسة العربية: ٣٦، ٥٦، ٥٧، ٦٣، ١٧١، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٣٩، ٢٧٦، ٣٢٠، ٣٣٤
السيطرة الأمريكية على النفط: ١٧ - ٢٢، ٢٤، ٢٧، ١٢٣، ١٤٣، ١٤٩، ١٧٦، ١٩٨، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٠٩

(ش)

شامير، اسحاق: ٩٥، ٩٧، ١٠٠ - ١٠٣، ٣٢٩
شبيلات، ليث: ١٩٥، ٢٢٧، ٣٠٨، ٣٢٦

الشرعية الدولية: ٢٤١، ٢٤٧
شرف، ليلى: ١٢١، ٢٠٢، ٢٥١
الشعب العربي: ٢٠، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٤، ٤٥
شوارزكوف: ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٥٩
الشورى: ١٦ - ٧٠، ٧٢ - ٧٤، ١٠٧، ١٣٥
شومسكي، نعوم: ٢٨٧
الشيعة في العراق: ٤٣، ٥٥

(ص)

صالح، علي عبد الله: ١٣٠، ١٣٧، ١٣٩، ٢٦٣
الصبّاح (عائلة): ٥٦، ٩٢، ١٨٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٩٩
الصراع الصهيوني - العربي: ٦٣، ٩٤، ٩٥، ٩٧ - ١٠١، ١٠٤ - ١٠٨، ١٢٣، ١٢٨، ١٦٥، ١٧٥، ١٧٦، ٢١٤، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣٣٤
- انظر أيضاً الحروب العربية - الاسرائيلية
الصراع العربي - الغربي: ٢٠، ٢٧
الصهيونية: ٦٤، ٨٣، ٩٠، ٩٥ - ٩٨، ١٠٠ - ١٠٣، ١٠٥، ١٠٨، ١٣٢، ١٣٣ - ١٣٥، ١٤٨ - ١٥٠، ١٥٣، ١٦٤، ١٧٥، ١٧٣، ١٩١، ٢٠١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٥٨، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٣٣، ٣٣٧

(ض)

ضاهر، مسعود: ١٦٩، ٢٤٩، ٢٨٨، ٣٠٣
الضفة الغربية وغزة: ٥٣، ٦٥، ١٧١، ١٨٦، ٢٠١، ٢٢٢، ٣٣٧

(ط)

الطهطاوي، رفاعة: ٤٧
الطوباوية: ٣٢٥، ٣٥٠

(ع)

عاصفة الصحراء: ٢٥٦
العالم الاسلامي: ١٧ - ٢٠، ٢٣، ٢٥، ٢٨ - ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ١٠٤
العالم الثالث: ١٨، ٢٠ - ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٣٤، ٣٨، ٤٠، ٤٤، ٥٩، ٦٠، ٨٥، ٩٨، ١٧٧، ٢٨٦، ٣٢٢
العامرية (ملجأ): ٦٢، ١٤٥
عبد الله، عبد الخالق: ٨٥، ١٨٠، ١٩٧، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٧٠، ٣٤٢
عبد الفضيل، محمود: ٢٠٠، ٢٣٤، ٣٣٣
عبد المجيد، عصمت: ٢٧٦، ٢٧٧
عبد الناصر، جمال: ٣٠، ٤٥، ٥٤، ٨١، ١٣٢ - ١٣٤، ١٥١، ١٦٥، ١٧١، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٩٧، ٣٠٤، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٣٠ - ٣٣٢، ٣٤٠
عثمان، سعدي: ١٨١
العراق: ١٧، ١٨، ٢١، ٣٠ - ٣٣، ٣٨، ٤١ - ٤٥، ٤٧ - ٤٩، ٥١، ٥٦، ٥٧، ٦٣ - ٦٥، ٧٦، ٧٩ - ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٨ - ٩٣، ٩٤، ١٠٠ - ١٠٢، ١٠٦، ١١٠، ١١٢ - ١١٤، ١١٨، ١١٩، ١٢٢ - ١٢٧، ١٣٠ - ١٣٤، ١٣٨، ١٤٠ - ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٩ - ١٦١، ١٦٣، ١٦٦ - ١٧٢، ١٧٤، ١٧٩ - ١٨٢، ١٨٥ - ١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠ - ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٨ ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦ - ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨ - ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٢ - ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢ - ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٣ - ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٤
- الاقتصاد: ١٧، ١٨، ٨٨، ٨٩، ١٦٧، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٣٧، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧٥
- الحصار الاقتصادي المفروض: ١٥٩، ٢٣٠، ٢٦٧، ٢٦٨
- الشعب: ٢٣، ٤٣، ٦٤، ١١٧، ١١٨، ١٢٨، ١٤٩، ١٥٥، ١٧٢، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٥، ٢٤٣ - ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٥، ٢٩٢، ٣٥٢
- القدرة العسكرية: ١٧، ١٨، ٢١، ٧٥، ٧٩،

٨٠، ١٤٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٥، ١٦٦،
١٨٥، ١٨٩، ١٩٣، ٢١٠، ٢١١، ٢٣٠،
٢٤١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٢
ـ المجلس الوطني: ٧١
العرب: ٧٦، ٧٧، ٨١، ٨٢، ٩٥، ١٠٧،
١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦،
١٣١ ـ ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢،
١٤٦ ـ ١٥٤، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٨، ١٨٧،
١٨٨، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠ ـ ٢٠٣، ٢١٩،
٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٠ ـ ٢٤٣،
٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٣ ـ ٢٦٥،
٢٧٢ ـ ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧،
٢٩٠ ـ ٢٩٢، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣٠٦،
٣١٠، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٢٥ ـ ٣٢٧، ٣٤٠،
٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٣
عرفات، ياسر: ١٣٣، ١٧٩، ٢٢٢، ٢٢٣
العروبة: ١٨، ٢٦، ٤٧، ٥٢، ٥٨، ٦٧، ٦٨،
١١٥، ١١٩، ١٣٢، ١٣٥، ١٥٠، ١٥١،
٢٢٨، ٣٠١، ٣١٧، ٣٣٦
ـ انظر أيضاً القومية العربية
عزل نظام السادات (١٩٧٨): ٨٣
عزيز، طارق: ٩٠، ٢٥٩، ٢٦٤
العلاقات الأمريكية ـ العربية: ٧٩، ٢٢٨
العلاقات الدولية: ٢٥، ٧٩، ٨٧، ١٢١، ١٦٣،
١٦٥، ٢١٨، ٣٢١، ٣٣٣
العلاقات العراقية ـ الفرنسية: ٢٧٩
العلاقات العراقية ـ المصرية: ٢٦٣
العلاقات العربية ـ العربية: ٤٠، ٥١ ـ ٥٤،
٧٦، ٧٧، ٩٨، ١٠٨، ١٢١، ١٢٤، ٥٩،
١٦٢، ١٦٣، ١٧٤، ١٨٧، ٢٥٠، ٢٥١،
٢٥٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٦، ٢٩١ ـ ٢٩٢،
٢٩٤، ٢٩٦، ٣١١، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٤،
٣٤٦
العلاقات العربية ـ المصرية: ٣٠٧، ٣٠٨
العلماء الاجتماعيون الصهيونيون: ٦٣
العلمانية: ٥٨، ٦٣، ٦٤، ١٩٦
العمالة العربية: ٣٠٥، ٣٢٨
عُمان: ١٣٦
العنصرية: ٦٣، ١٥٣، ٢٢٥
العوا، محمد سليم: ٦٦، ١٨٣، ١٩٥، ٢١٥
عون، ميشيل: ٨٣، ٢٧٦
عيسى، حسام: ١٨٩، ١٩٤، ٢٨٦، ٣٠١،
٣٠٣، ٣٢٨

(غ)

غاريبالدي: ١٢٦
غالي، بطرس: ٢٧٧
الغرب: ٧٦، ٨٢، ٩٥ـ ١٠١ـ ١٠٥ ـ ١٠٨،
١١٢، ١١٤، ١١٩، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦،
١٢٨، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٣، ١٦٠،
١٦١، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٠، ١٩١،
١٩٣ ـ ١٩٧، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٣٤، ٢٤٢،
٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٢ ـ ٢٧٤،
٢٩١ ـ ٢٩٥، ٣٠٩، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٢،
٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٩، ٣٥٠
غرامشي: ٥٠
الغزو العراقي للكويت انظر أزمة الخليج
غلاسبي، إبريل: ٧٦، ٩٠، ١٧٠، ٢٢٥،
٢٢٩، ٢٣٠، ٢٨٤، ٢٨٥
غليون، برهان: ١٧، ١٧٥، ٢٠٦، ٢٤٦،
٢٩٠، ٣٥٠
غورباتشوف، ميخائيل: ٢٤٩
الغوغائية: ٣٧، ٢٥٦
غيت، روبرت: ٢٣٥

(ف)

الفاشية: ١٠٠، ٢١١، ٢٨٥
فالدهايم، كورت: ٢٣٦، ٢٣٧
الفاو (منطقة): ٢٢٩، ٢٣٠
فرنسا: ١٨، ٢٤، ٢٩، ٣٤، ٦٣، ٧١، ٩٨،
١١٤، ١٤٢، ١٤٩، ١٥٤، ١٧٦، ١٩٠،
٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٧٩، ٢٨٤،
٢٨٥، ٢٩٢
فروست، ديفيد: ٢٣٣، ٢٣٤
فضيحة ايران غيت: ١٧٠، ٢٢٩، ٢٣٠
الفكر القومي العربي: ٥٥، ٨٤، ١٨٧، ٣٢٧
فلسطين: ٢٠، ٣٥، ٣٨، ٤٠، ٩٥، ٩٦،
١٠٠، ١٢١، ١٢٢، ١٥٣، ٣٠٠، ٣٣٦،
٣٣٧

ـ الشعب: ٢٧، ٤١، ٦٣، ٩٦، ١٠٥، ١٠٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٥٣، ١٧٩، ١٨٦، ١٩٦، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٥٠، ٢٦٢، ٣٠٥

فياض، منى: ٦٢

فيتنام: ٢٢، ٧٩، ١٩٠، ٢١٦، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٦٤

(ق)

القانون الدولي: ١٤٢، ١٤٣، ٢٤١، ٢٤٢

القاهرة: ٧٣، ١٧٩، ١٨٣ ـ ١٨٥، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٧٤، ٢٩٧، ٣١٩

القدس: ٩٦ ـ ٩٨، ١٠٣، ١١١، ١١٢، ١٨٦، ٣٠٠

القضية الفلسطينية: ٢٧، ٤١، ٤٢، ٨٠، ٨٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٥ ـ ١٠٩، ١١٥، ١٢٣، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٤، ١٤٨، ٢٠٠ ـ ٢٠٢، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٧٤، ٣١١، ٣٢٩

القطرية: ٢٢، ٤٤، ٤٧، ٥٢، ١٦٩، ١٨٧، ١٩٧، ٢٠٠ ـ ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦١، ٢٨٩، ٣٠٥، ٣١٥ ـ ٣١٨، ٣٢٥، ٣٥٢، ٣٥٣

القومية العربية، ١٨، ١٩، ٣٧، ٣٨، ٤٤، ٤٧، ٥١، ٥٢، ٥٧ ـ ٥٩، ٧٥ ـ ٨٧، ٨١ ـ ٨٣، ٨٩، ٩٠، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩ ـ ١٣٤، ١٤٧، ١٦٥، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤٢، ٢٥٢، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦ ـ ٢٧٨، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٩، ٣١٧ ـ ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢

ـ انظر أيضاً العروبة

القيادات العربية: ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٧، ٤٣ ـ ٤٥، ٥٢، ٥٦، ٥٩، ٦٤، ١٦٣، ١٨٣، ١٨٤، ٢٠٢، ٢١٥، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٤

القيادة العراقية: ٣٣، ٦١، ٦٤، ٧٥ ـ ٨٣، ٨٧ ـ ٩٠، ٩٢، ١١٧، ١٢٤، ١٣١، ١٤١، ١٤٣ ـ ١٤٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٨، ١٨٨، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٦ ـ ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٤ ـ ٢٨٦، ٢٨٩، ٣٠٨، ٣٤٣

القيادة العربية الموحدة (١٩٦٥): ٣٠٤

(ك)

كارثة الخليج انظر أزمة الخليج

الكارزمية: ٢٤٩

كتب

ـ الانفجار: ١٧١

ـ بعد النكبة: ٣١٩

ـ القادة: ٢٦٦

الكولونيالية: ١١٤

الكونغرس: ١٤٨، ٢٠٥، ٢٦٢، ٣٠٠

الكونفدرالية والفيدرالية: ٣٣٩

الكويت: ٢٦، ٣١، ٣٩، ٤٠، ٤٣ ـ ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٦٨، ٧٦، ٧٧، ٧٩ ـ ٨٣، ٨٥ ـ ٨٧، ٨٩ ـ ٩٣، ٩٤، ٩٨، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١٢٢ ـ ١٢٦، ١٣٠ ـ ١٣٢، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٩ ـ ١٥٤، ١٥٩، ١٦١، ١٦٦، ١٦٧ ـ ١٧٢، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢ ـ ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٤ ـ ٢٨٦، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٤٢

ـ تحرير الكويت: ٤٠، ٤٨، ٥٢، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٨٩

ـ الحكومة الثورية المؤقتة: ٩١

ـ الشعب: ١٧، ٤٣، ٥١، ٥٣، ٨٢، ٩٨، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠، ٢١٠، ٢٢٨، ٢٣٥،

٢٥٠، ٢٦٥، ٣٢٨، ٣٥٢
الكيان الصهيوني: ٢٧، ٤٠، ٦٣، ٩٩، ١٠٣ ـ ١٠٥، ١٠٩، ١٥٠، ١٧٢، ١٨٦، ١٨٨، ٢٢٦، ٢٤٦، ٢٦٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٤
كيسنجر، هنري: ١٧٢، ٢١٧، ٢٣٧، ٢٦٦
كيلي، جون: ١٧٠، ٢٠٥

(ل)

اللاعقلانية العربية: ٣٩، ٢٤٧
لبنان: ٣٩، ٥٥، ٨٣، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١٠٤ ـ ١٠٦، ١٠٧، ١١١، ١٥٣، ١٦٥، ٢٢٦، ٢٥٤، ٢٧٨، ٣٤٦
اللبننة: ١٦٥
لوبان: ٦٣
الليبرالية: ٢٠٧، ٣١٨، ٣٥٠
ليبيا: ١٠٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٨٩، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٧٨، ٣٠١
ليفي، داڤيد: ١٠١، ١٠٥
الليكودية (حزب الليكود): ٦٣، ٩٦، ٩٧

(م)

الماركسية: ٦٠
مبارك، حسني: ١٥١، ١٧١، ١٨٦، ٢٢٣، ٢٦٣، ٢٧٦
المبادرة العراقية (١٢/٨/١٩٩٠): ٤٨، ١٣٤، ٢٠٩
المبادرة السوفياتية: ٢٣٧
المتوكل، محمد عبدالله: ١٣٠، ١٩١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٣٠٢
المثقفون العرب انظر الثقافة العربية.
مجازر صبرا وشاتيلا: ١١٢، ١١٩
المجتمع العربي: ٤٦، ٤٩ ـ ٥١، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٣١، ٣٤٦
مجلس الاقتصاد العربي: ٣٠٤
مجلس التعاون الخليجي: ٢٧، ٥٧، ٧٦، ١٥٣، ١٦١، ١٧٠، ١٨١ ـ ١٨٣، ٢٨٤، ٣٠٥، ٣١٦
مجلس التعاون العربي: ٢٧، ٥٧، ٩٧، ١٣٦، ١٧٠، ٢٠٠، ٢٦٣، ٣٠٥
مجلس الدفاع المشترك: ٣٠٤
محمد علي: ١٧، ٣٣، ٩٩، ١٣٤، ١٦٤، ١٧٨، ١٨٥، ٢٧٢ ـ ٢٧٤، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٣٠ ـ ٣٣٢
المخابرات الأمريكية: ٢٦٦، ٣٣٣
مذكرة العراق إلى الجامعة العربية (١٦/٧/١٩٩٠): ٩٠، ٢٦٤
المرزوقي، محمد المنصف: ١٦٣
مركز دراسات الوحدة العربية: ٥٢، ٥٦، ١١٤ ـ ١١٦، ١٧٣، ٢٨٣، ٢٨٧، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣٥، ٣٤٨
المسألة الوطنية العربية: ٣٨
المستقبل العربي: ١٢١، ١٢٢، ١٩٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٣٧، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٩ ـ ٣٢١، ٣٢٣ ـ ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٤٢، ٣٤٦
مسلّم، طلعت: ١٦٠، ١٧٣، ٢١٥، ٣٥٣، ٢٩٦، ٣٠٨، ٣٣٨، ٣٣٩
المشروع الفرنسي: ٢٣٥، ٢٣٦
مصادر الطاقة النفطية: ١٧
المصالح الغربية: ١٩، ٢٣، ٢٨، ٣٤ ـ ٣٥، ٨١، ٩٠، ٩٩، ١٠٢، ١١٢، ١١٩، ١٣٤، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٢، ١٨٩، ١٩٢، ٢٦٥، ٢٨٨، ٢٩١
مصر: ١٧، ٣٠، ٣٩، ٤٠، ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٧٨، ٨٣، ٩٩، ١٠٤، ١١٠، ١١٢، ١٢٦، ١٣٢، ١٤٨، ١٥١، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٥، ١٨٣ ـ ١٨٥، ١٨٧، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٤، ٢١٦، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨ ـ ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٨، ٣٢٨ ـ ٣٣١
ـ البرلمان: ٤٠، ٧٠
المصير العربي: ٣٧
مطر، جميل: ٢٨٣، ٢٨٧، ٣٣٣
المطوع، محمد: ٢١٠، ٢١٥، ٣٥٢
المعارضة الكويتية: ٧٣، ١٦٨، ٢١٠، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٤٤

معاهدة روما (١٩٧٥): ٣٠٦
معركة الخفجي: ٢١٧
المغرب العربي: ٥٣، ٥٦، ٦٥، ١١٤ ـ ١١٨، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٤، ١٤١، ١٤٣، ١٥٠ ـ ١٥٣، ٢٢٣ ـ ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٢٤ ـ ٣٣٥
منظمة الأوبك: ١٦٧، ١٦٨، ٢٣٠، ٢٦٦، ٢٨٩، ٣١٥
منظمة التحرير الفلسطينية: ٩٦، ١٠٦، ١٤٤، ٢٢١ ـ ٢٢٣، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٦٢، ٢٨٤
المنظمة العربية لحقوق الانسان: ٦٨
منظمة العفو الدولية: ٦٨
منظمة الوحدة الأفريقية: ١٥١
منهج التفكير السياسي العربي: ٥٤ ـ ٥٧
ـ انظر أيضاً السياسة العربية
المواجهة الاستراتيجية: ٣١، ـ ٣٣، ٣٦
المؤامرة الدولية: ٧٦ ـ ٧٨، ١٨٣، ١٩٢
مؤتمر البيئة العالمية (جنيف): ٢٥٨
مؤتمر القمة العربي (١١: عمان: ١٩٨٠): ٣١٦
مؤتمر القمة العربي (١٩٩٠: بغداد): ٩٦، ٩٧، ١٥٩، ١٦٨، ١٦٩، ٢٨٥
مؤتمر القمة العربي (١٩٩٠: القاهرة): ١٣٧ ـ ١٣٩، ١٤٨، ١٨٢، ١٨٣، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٤٩، ٣١٤
مؤتمر الصلح مع اسرائيل: ٢٨٦
موريتانيا: ١٣٢، ٢٦٨، ٢٩٨
موسكو: ١٠١
ميتران، فرنسوا: ١٨٦، ٢٤٩، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٩٥
ميثاق الضمان الجماعي العربي: ٣٠٤
ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨٠: عمان): ٣٠٤
ميجور، جون: ١٨٦، ٢٨٣

(ن)

نتائج حرب الخليج: ٢١ ـ ٢٥، ٢٩، ٣٢، ٥٣، ٩٤، ١٢٧، ١٩٠، ١٩١، ٢٤٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٢٦
النزاع العربي ـ الاسرائيلي انظر الصراع الصهيوني ـ العربي
النضال العربي: ٨١، ٨٢، ١٠٧، ٢٤٣، ٣٠٧، ٣٤٥، ٣٥٣
النظام الاقليمي العربي: ٢٣٢، ٢٥١، ٢٦٩، ٢٨٦، ٢٩٢، ٢٩٥ ـ ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٤ ـ ٣٠٨، ٣٣١
نظام أمن البحر المتوسط: ٢٩٨
نظام أمن الخليج: ٢٩٨، ٢٩٩
النظام العالمي الجديد: ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٧، ٤٨، ٥٠، ٦٠، ١١٤، ١٢١، ١٢٢، ١٤٢، ١٤٦، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٩، ١٧٧، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٥، ٢٠٠، ٢١٩، ٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٣
نظام القطاع العام القطري: ٣٠٥
النظام الكويتي: ٢٦، ٥١، ٥٣، ٥٦، ٨٧ ـ ٩٠، ١٦١، ١٦٤، ١٨١، ٢٠٩، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٧٤
النظم الخليجية: ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٧١، ١٤٩، ١٩٧ ـ ١٩٩، ٢١٥، ٢٢٨، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٦٧، ٣١٤، ٣١٦
نظرية الأمن الجغرافي الاسرائيلي: ٢٦٨
نعمان، عصام: ١٦٤، ١٨٥، ٢٤١، ٢٩٢، ٣٣٥، ٣٣٨
النفط: ١٩، ٢١، ٢٤، ٥١، ٦٥، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩٠ ـ ٩٣، ٩٩، ١٠٤، ١١١، ١٤٢ ـ ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧ ـ ١٧٠، ١٨١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٧ ـ ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٥٨ ـ ٢٦٠، ٢٦٣ ـ ٢٦٥، ٢٦٩ ـ ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥١
النقيب، خلدون: ٤٣، ١٩٧

(هـ)

هتلر، أدولف: ٢٨٥

هجرة اليهود إلى فلسطين: ٩٥ ـ ٩٧، ٩٩، ١٠٥، ١٦٥، ١٧٩، ٢٠١، ٢٩٣، ٢٩٨
هلال، علي الدين: ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٠، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٨
هيكل، محمد حسنين: ٢٣٩
الهيمنة الأمريكية: ٢٣، ٢٩، ٣٥، ٣٨، ٤٨، ٥٣، ٨٠، ٩٣، ١٣٢، ١٦٧، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٩، ٢٥٥، ٣١٥
الهيمنة السياسية والثقافية الغربية: ١٩، ٤٧، ٤٨، ٥٤، ٥٩، ٦٥، ٢١١، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٨٢، ٢٨٧، ٣٣٣، ٣٣٨

(و)

واشنطن: ٤٠، ٧٣، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٨٣، ٢٠٤، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٧٨، ٢٨٩
واكيم، نجاح: ١٦٩، ٢٠٤، ٢٤٧، ٣٣٠
الوحدة الألمانية: ٥٥، ١٢٦، ١٤٧، ١٨٩
الوحدة الأوروبية: ٢٢، ٢٧، ٢٩، ٣٤، ٥٥، ١٧٩، ١٨٧، ٢٧٩
الوحدة السورية ـ العراقية: ٣٠٧
الوحدة السورية ـ المصرية (١٩٥٨): ٣٠، ١٦٥، ١٨٧، ٣٠٧، ٣٢٢
الوحدة العربية: ١٨، ٢١، ٢٧، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٦، ٤٨، ٥١ ـ ٦٠، ٨٢، ١١٥، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٣، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، ١٩١، ١٩٦، ٢٣٨، ٢٥١، ٢٧٦، ٢٩٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٨، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٤٨، ٣٥٢
الوطن العربي: ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٣٥ ـ ٣٩، ٤١، ٤٤، ٤٦ ـ ٤٨، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٥٨ ـ ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٧٣، ٧٧، ٨١، ٨٥، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٧، ١١٠ ـ ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٩ ـ ١٢٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٢ ـ ١٦٤، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٨، ١٨١ ـ ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٠، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٢٣، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٩٠ ـ ٢٩٦، ٢٩٩ ـ ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٩، ٣٣٣، ٣٥١، ٣٥٣
الوعي السياسي العربي: ٣٧
الوفاق العربي: ٢٨٤
الولايات المتحدة الأمريكية: ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٣٩، ٤١، ٥٢، ٥٣، ٦٢، ٧١، ٧٣، ٧٦، ٧٨ ـ ٨٠، ٩٠، ٩٨، ١٠٠ ـ ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦ ـ ١٠٨، ١١٣، ١١٤، ١٢٧، ١٣١، ١٣٤، ١٣٩، ١٤١ ـ ١٤٥، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥ ـ ١٦٧، ١٧٠ ـ ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٧، ١٩٠ ـ ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٥ ـ ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧ ـ ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٧ ـ ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٤ ـ ٢٦٧، ٢٦٩ ـ ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٤ ـ ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٥١
ـ الاقتصاد: ٢٨٧

(ي)

اليابان: ٢٢، ٢٩، ٣٤، ٣٥، ٧١، ١٤٢، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٩، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٧ ـ ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٢٥، ٣٣٣
يسين، السيد: ٤٦، ١٨٤، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٨
اليمن: ٥٣، ٥٧، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٠ ـ ١٣٣، ١٣٦ ـ ١٣٩، ١٤١، ١٦٨، ١٨٧، ٢٠٧، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٦٨، ٣٠٤
اليهود: ١٩، ٢٠، ٦٣، ١٣١، ١٣٢، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٤، ١٩٦، ٢٦٩، ٢٨٨، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٣

هذا الكتاب

شكّلت حرب الخليج، بأسبابها ووقائعها وأبعادها، أزمة بل كارثة مسّت الأمة العربية كلها في صميمها، وما زالت. كما أوجدت هذه الأزمة ـ الكارثة، في الخليج والمشرق، أوضاعاً جديدة ومعقّدة ستواجه أطراف الصراع ـ بما فيها الدول المتحالفة ـ صعوبة بالغة، وربما استحالة، في السيطرة عليها. وبالرغم من الدمار الذي ألحقته حرب الخليج الثانية بقطرين عربيين، بل بسببه ايضاً، وضعت الوطن العربي، كما لم يحصل في اية حقبة، أمام خيارات حاسمة من حيث الأمن والتنمية والديمقراطية والعمل المشترك. وفي الوقت الذي عمّقت الحرب الانقسام بين البلدان العربية الغنية والفقيرة، أطلقت مقاومة المحنة دينامية التضامن العربي الإسلامي على مستوى القاعدة الشعبية، ووحّدت نوازع الشعور الوطني والقومي في المغرب والمشرق.

في هذا المناخ الذي يتطلب حواراً ونقاشاً وطرح تساؤلات وتصورات ومخارج وحلولاً، اجتمع مفكرون وباحثون وناشطون في الحقل العام، يمثّلون مختلف الاقطار العربية ومختلف الأجيال والأفكار والتيارات، ملبين دعوة مركز دراسات الوحدة العربية للمشاركة في الندوة التي نظّمها في القاهرة حول «أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي» خلال الفترة ٢١ ـ ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٩١.

وهذا الكتاب يضم كامل أوراق العمل المقدّمة الى الندوة، بالإضافة الى المناقشات والتعقيبات التي دارت حول محاور أربعة، هي: صنع الأزمة (جذورها)، وإدارتها، وتقويم أهدافها، ومستقبل النظام العربي بعدها.

ونأمل ان يكون لتعميم وقائع هذه الندوة فائدة لجمهور القرّاء في الوطن العربي، وفرصة لاستخلاص الدروس والعبر، وتثميرها في توليد وعي عربي سليم.

الطبعة الثانية

الثمن

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)